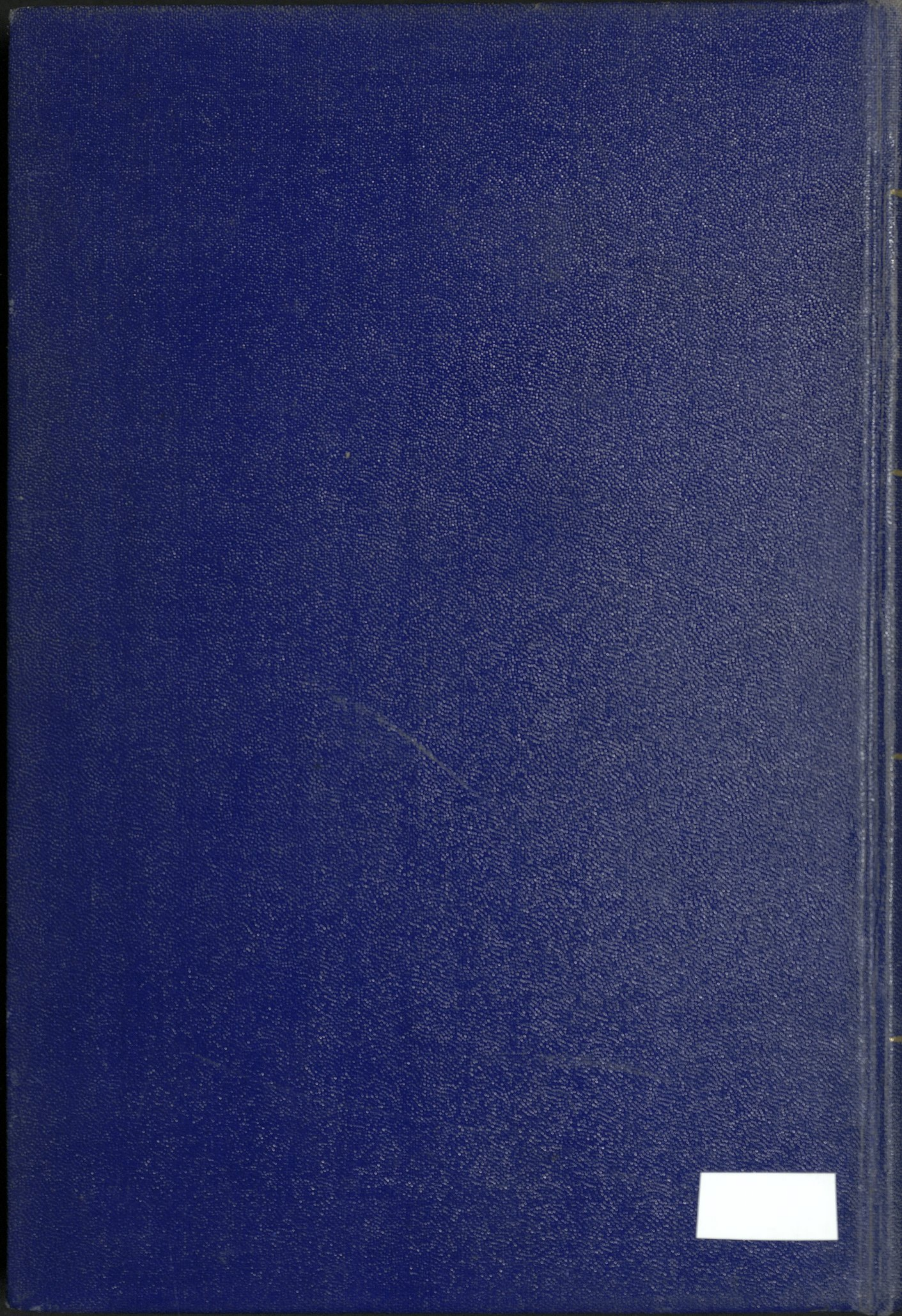
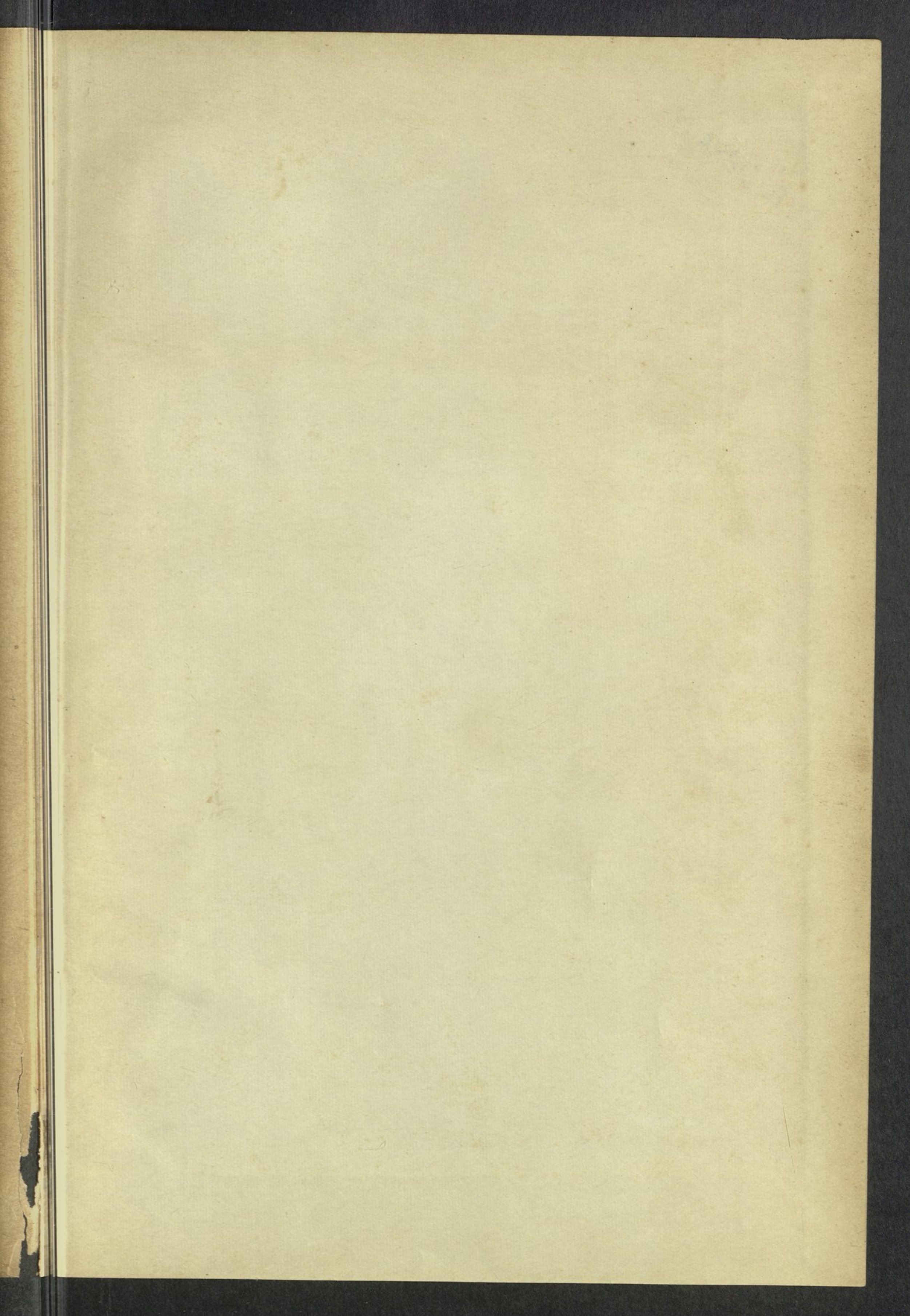



معمل التجليد الفني المزرعه
لصاحبه
صالح الدقر
بيروت تلفون ٢٢٩٧٧



مجلد ابو عمر الدين

عصر اسماعيل

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الأول

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

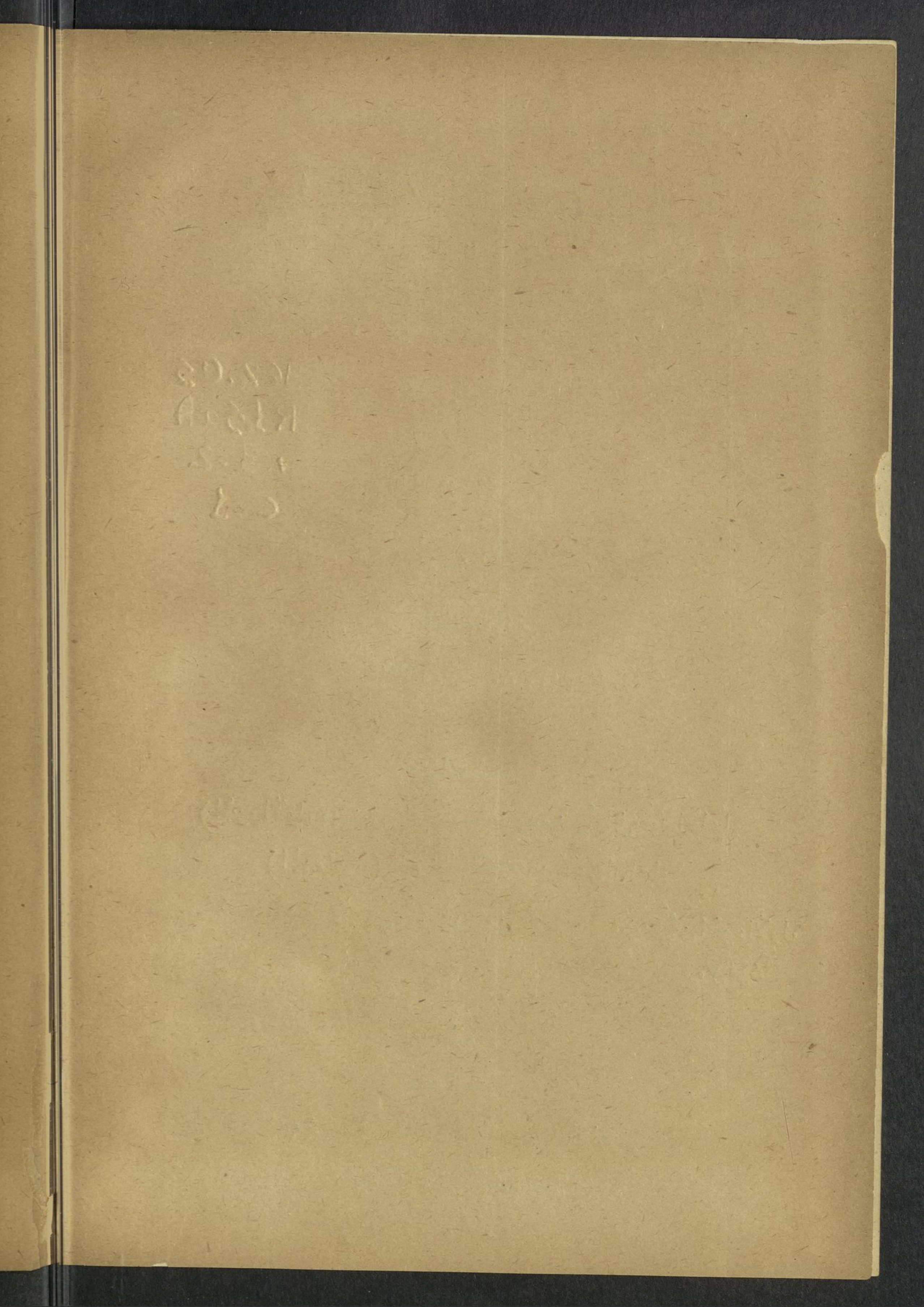
(الجزء الأول) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

(الجزء الثانى) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

ثمن الجزء الأول
٣٠ قرشاً

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ ش عدلى باشا — ت ٥١٣٩٤ — القاهرة

مطبعة دار الفكرة ش منشاة الفاضل



مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وشغلتُ بعدها بإخراج الحلقات التالية من هذه المجموعة ، وقد أفدت من الانتظار هذه السنين قبل إخراج الطبعة الثانية ، إذ تسنى لى أن أطلع على ماظهر خلالها من كتب وتراجم ، ومؤلفات ووثائق ، عن عصر اسماعيل ، يتفق بعضها مع وجهة نظرى فى الكتابة عنه ، وبعضها يعارضها ، وقد يكون رداً عليها ، ثم أمعنت النظر أيضاً فى البحوث والمقالات والخطب التى ألقيت سنة ١٩٤٥ فى دار الأوبرا الملكية ، وفى غيرها من المحافل والمعاهد ، لمناسبة مرور خمسين عاما على وفاة الخديو اسماعيل ، وأعدت النظر فيما كتبت عنه سنة ١٩٣٢ ، لعلى أكون قد أخطأت فى موضع من المواضع ، فأصحح خطئى ، أو انحرفت عن الرأى الصواب ، فأعدل عن رأيى ، ولاغضاضة على الإنسان فى أن يعدل عن رأيه إذا تبين له خطؤه فالحقيقة بنت البحث ، والعصمة لله وحده ، على أنى بعد أن استكملت هذه الدراسة ازددت اطمئناناً إلى صحة ما كتبتُ ودوّنتُ عن عصر اسماعيل ، واعتقدت أكثر مما كنت أعتقد أنى لم أتجاوز الحقيقة فيما ذكرت له أو عليه ، وهذا هو واجب المؤرخ فى التراجم ، فعليه أن يذكر ما للمترجم وما عليه ، أما أن يذكر الحسنات دون السيئات ، أو يقتصر على هذه ويغفل الحسنات ، فهذا ليس من التاريخ الصحيح ، وما لا ينبغى أن يكون أساس البحث والتدوين ، والتاريخ الصحيح يقتضى ذكر الحقائق بأكملها ، لتكون الصور التى يعرضها المؤرخ عن الحوادث والشخصيات صوراً صحيحة ، لاتشويه فيها ولا إبهام

وعلى ذلك فإنى أعيد طبع هذا الكتاب ، دون أن أغير أو أنقص منه شيئاً

فالطبعة الثانية هى ذات الطبعة الأولى . لاتغيير فيها ولا تبديل ، ولم أزد عليها سوى إضافات يسيرة بالجزء الثانى ، لاتتجاوز ثلاثاً ، وقد حرصتُ على أن أجعلها فى هامش الكتاب ، لكى يبقى الأصل كما أخرجته أول مرة ، وأضفت إلى الوثائق التاريخية النص

الكامل للائحة تأسيس مجلس شورى النواب ولائحته النظامية ، وكنت قد لخصت أحكامهما في الطبعة الأولى ، فأبقيت التلخيص كما هو ، وأضفت إليه نصوص اللائحتين ، وأردت من نشرها استكمال الوثائق التاريخية الهامة عن هذا العصر ، ولم أزد على ذلك شيئاً

والله أسأل أن يلهمنا قول الحق ، ويجنّبنا مواطن الزلل ، ويهدينا سواء السبيل ؟

اكتوبر سنة ١٩٤٨ عبد الرحمن الرافعي

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

بهذا الكتاب ندخل فى غِمار العصر الحديث من تاريخ الحركة القومية ، إذ كان عهد الخديو اسماعيل أكثر العهود صلةً بعصرنا الحاضر ، وأقربها منا أثراً

أخرجنا قبل الآن ثلاثة أجزاء من هذا التاريخ ، بسطنا فى الأول منها منشأ الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وكشفنا عن الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، واشتمل الثانى على تتمة المقاومة الشعبية ووقائعها إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، وتطور الحياة القومية من بعد ذلك إلى ارتقاء محمد على أريكة مصر بإرادة الشعب ، ثم أفردنا الجزء الثالث لعصر محمد على ، وفصلنا الكلام فيه عن ظهور الدولة المصرية الحديثة ، وتحقيق استقلالها ، وتأليف وحدتها القومية بفتح السودان وضمه إلى حظيرة الوطن ، وما تم فى ذلك من جلائل الأعمال

وكتابنا اليوم يتضمن الحديث عن خلفاء محمد على و « عصر اسماعيل » ، وقد جعلناه فى جزأين ، كتابا مستقلا ، لاشتماله على صفحة قائمة بذاتها فى تاريخ مصر القومى ، وسنحذو هذا الحذو فيما نخرجه بمشيئه الله من سلسلة تاريخ الحركة القومية فنجعل لكل عهد منها كتابا مجتمعا ، فالكتاب الآتى فى (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) ، والذى يليه عن (مصطفى كامل) ، وهلم جراً

*

* *

إن الحقبة من الزمن التى تولى الحكم فيها عباس الأول ، ثم سعيد ، ثم اسماعيل ، هى صفحة هامة من تاريخ مصر القومى ، لأنها بمثابة دور الانتقال من عصر محمد على إلى الثورة العرابية

انقضى عصر محمد على وابراهيم بعد أن توطدت دعائم الدولة المصرية المستقلة ،

وتأسس الجيش المصرى ، والأسطول المصرى ، والثقافة المصرية ، ووضعت قواعد النهضة العلمية والاقتصادية فى البلاد.

ثم جاء عهد عباس الأول ، ويصح اعتباره عهد الرجعية والنكسة ، لأن فيه وقفت حركة التقدم وفترت النهضة التى ظهرت على عهد محمد على

ثم كان عهد سعيد ، ويمتاز بظهور نهضة وطنية جديرة بأن تعد من أدوار الحركة القومية ، ترجع إلى نزعة سعيد الوطنية ، وميله إلى خير المصريين ورفاهيتهم ، والعمل على تحريرهم من نير المظالم ، وبث روح القومية فى نفوسهم ، والنهوض بهم للمناصب العالية فى الجيش والإدارة ، ولكن إلى جانب هذه المحامد ، بدأت على عهده ثغرات التدخل الأجنبى فى شؤون مصر ، بإقراره إنشاء قناة السويس على يد شركة أوروبية ، مخالفا فى ذلك تعاليم أبيه العظيم ، وافتتاحه عهد القروض الأجنبية التى جرت الكوارث على البلاد ، وكانت سلاسلها وأغلالها

ثم جاء عهد اسماعيل ، وهو عصر طويل ، يتمثل فيه تاريخ مصر القومى والسياسى فى إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويعد عصراً هاماً ، له أثره النافع ، كما له أثره الضار ، فى تطور الحركة القومية ، ذلك لما تفتحت فيه من آمال ، وما قام فيه من نهضة ورقى وعمران ، ثم ماتخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أدت إلى التدخل الأجنبى ، وإذا كانت مصر تشعر إلى اليوم بنتائج النهضة التى قامت فى ذلك العهد ، وتجنى من ثمارها ، وتلمس آثارها بيديها ، فإنها أيضاً تعانى عواقب الأغلاط التى وقعت فيه ، وتدفع ثمنها غالياً ، من مالها وحقوقها ومرافقها ، هذا إلى أن معظم القيود والنظم التى تقررت فى ذلك العصر لاتزال قائمة إلى اليوم (١٩٣٢) ، فالتشريع المختلط ، وتغلغل الأجانب فى مرافق مصر والديون التى كبلت البلاد حكومة وشعباً ، والتدخل الأجنبى فى شؤون مصر المالية والسياسية ، كل هذه القيود ترجع إلى عهد اسماعيل

*
* *

كان هذا العهد عصر تقدم ونهضة ، إذ نال الخديو اسماعيل من تركيا أقصى مايمكن من الحقوق والمزايا توصلا بمصر إلى الاستقلال التام ، وأكمل فتح السودان ، ومد

حدود الدولة المصرية إلى منابع النيل ، وشواطىء المحيط الهندى ، أى إلى تخومها الطبيعية ، فكان عمله من هذه الناحية عظيما مجيداً ، وعنى بتنظيم الجيش وترقية التعليم الحربى ، وإنهاض البحرية المصرية ، وإقامة أعمال العمران فى مختلف النواحى ، وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها ، بإنشاء المدارس والمعاهد ، وتأسيس الجمعيات العلمية ، وتشجيع التأليف والصحافة ، ورعاية العلوم والآداب والفنون ، وأسس نوعاً من الحياة النيابية بإنشائه مجلسا محدود السلطة يعرف بمجلس شورى النواب ، كان له الأثر البالغ فى تطور الحركة الوطنية

ففى عصر اسماعيل حدثت نهضة زاهرة ، يزدان بها تاريخه ، ولكن هذه النهضة قد تعثرت فى سيرها لما شابها من إسراف الخديو وبذخه ، وركونه إلى الأوروبيين ، وشديد ثقته بهم ، واعتماده عليهم ، فأدت هذه العوامل مجتمعة إلى تورطه فى القروض الباهظة التى ناءت البلاد بحملها ، من حيث لم تكن فى حاجة إليها ، فكانت الذريعة التى توسلت بها الدول الاجنبية لتعبث بحقوق مصر الخالدة ، فوقع هذا العبث ، وتعددت مظاهره ، فمن إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تأليف لجنة تحقيق أجنبية لفحص شؤون الحكومة المالية ، إلى تعيين وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية ، إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة فى مرافق البلاد ، فهذه الأحداث الجسام قد تصدع لها صَرْح الاستقلال الذى نالته مصر بجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على

*

* *

أثارت هذه الكوارث سخط الأحرار من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد ، فظهرت فى صفوفهم حركة وطنية تردد صداها فى الصحف وفى مجلس شورى النواب ، واتجهت غايتها إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبى ، وتقرير النظام الدستورى أساساً للحكم فيها ، وتبادل زعماؤها الرأى فى اجتماعات عقدوها بدار السيد على البكرى ومنزل اسماعيل راغب باشا ، واجتمعت كلمتهم فى (الجمعية الوطنية) على المطالبة بتأليف وزارة وطنية خالصة للمصريين ، خالية من الوزراء الأوروبيين ، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، فاستجاب الخديو اسماعيل لمطالب الأحرار ، وعهد إلى شريف

باشا الوزير المشهور تأليف الوزارة الوطنية ، على أن تكون خالية من العنصر الأوروبى ، مسئولة أمام مجلس الأمة (وثيقة ٧ ابريل سنة ١٨٧٩) ،فألف شريف باشا الوزارة على هذا الأساس ، فكانت أول وزارة مسئولة أنجبتها الحركة الوطنية فى تاريخ مصر الحديث، وكان من أعظم أعمالها وأجلها شأناً أنها وضعت دستوراً على أحدث المبادئ العصرية وقدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وخولت ذلك المجلس سلطة « جمعية تأسيسية » تملك حق إقرار الدستور وتعديله

على أن الدول الاستعمارية لم تنظر بعين الرضا إلى ظهور هذه الحركة واطرادها ، واشتداد ساعدها ، بجمع كلمة الأمة حولها ، ومناصرة الخديو لها ، فسعت لإحباطها ، وبدأت مؤامرتها بالاعتراض على أول مشروع مالى للوازرة الوطنية ، ثم عملت على أن تخلع الخديو ، وكانت تركيا من الضعف وسوء النية نحو مصر بحيث أجابت طلب الدول ، وأعلنت خلع اسماعيل وإسناد منصب الخديوية إلى توفيق باشا (يونيه سنة ١٨٧٩)

ثم استمرت المصادمة بين الحركة القومية والمطامع الأوروبية ، إلى أن بلغت طوراً جديداً ، هو المعروف بالثورة العرابية ، فالثورة من هذه الناحية تعد ردّ فعل للتدخل الأجنبى الذى وقع فى عهد اسماعيل ، ومطالبها الأساسية هى فى جوهرها المطالب التى اجتمعت عليها كلمة الأحرار فى (الجمعية الوطنية) ، والدستور الذى تمخضت عنه الثورة سنة ١٨٨٢ ، مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩

٭
٭ ٭

فإلى عهد اسماعيل ترجع إذن مقدمات الثورة العرابية ، وهى تطور للحركة الوطنية التى ظهرت فى ذلك العهد ، وعندى أن هذه الحركة كانت أسلم عاقبة وأدعى إلى الإعجاب والتقدير من الثورة العرابية ، ذلك أن الحركة الأولى كان قوامها نهضة الأفكار والآراء ، ونضج العقول والقرائح ، وتبادل الرأى والمشورة ، على حين جاءت الحركة العرابية وقوامها الاعتداد بقوة الجيش وحسب ، فتضاءل العامل الفكرى والمعنوى ، فى طورها الأخير ، وخفتَ صوت الحكمة والتعقل ، إلى جانب صوت السيف المدفع ، ومن ثمّ تنكبت الحركة سبيل الرشاد ، وركبت متن الشطط ، وانفسح المجال للدسائس الأجنبية تنصب أشراكها ،

والمطامع الاستعمارية تدبر مكايدها ، حتى انتهت الثورة بالاحتلال الانجليزى الذى مازلنا نعانيه إلى اليوم (سنة ١٩٣٢)

فلبيان التطورات التى تعاقبت على البلاد فى عهد خلفاء محمد على إلى انتهاء عصر اسماعيل ، قد خصصتُ هذا الكتاب ، جاعلا وجهتى السعى إلى استخلاص الحقائق والعظات ، من الحوادث وملابساتها ، لنتعرف الحاضر على ضوء الماضى ، ونصل الأسباب بمسبباتها ، والنتائج بمقدماتها ، عسى أن يكون لنا فى ذلك ما نسترشد به فى حياتنا القومية ، أو نستظهر به على ما نحن بسبيله من جهاد فى سبيل الوطن

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل ، ويلهمنا السداد فى القول والعمل ، ويوفقنا إلى ما فيه تحقق الأمل ، إنه نعم المولى ونعم المصير

للذكرى

اليومَ ختام العام الخامس لوفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى

اليوم يطوى الزمان خمس سنوات على احتجابك عنا يا أمين ! ، وذكراك باقية فى النفوس ماثلة فى الأذهان ، يجددها مر الليالى وكر الأعوام

فالى روحك الطاهرة الثاوية فى دار الابدية ، أبعث بتحيات الذكرى ، يرسلها القلب وتفيض بها المشاعر ، ويحملها الرجاء الى عالم الأرواح .

وإلى بارىء تلك النفس الكريمة ، أتوجه بالدعاء ، أن يسبغ عليها آية السكينة والطمأنينة ، فيا نفس أمين ! ، اسكنى إلى جوار ربك راضية مرضية ، ويا روح أمين ! سلام ، وريحان ، وجنة ونعيم ؟

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ — عبد الرحمن الرافعى

الفصل الأول

الرجعية فى عهد عباس باشا الاول

١٨٤٨ – ١٨٥٤

يصح اعتبار عصر عباس باشا الأول عهد رجعية ، ففيه وقفت حركة التقدم والنهضة التى ظهرت فى عهد محمد على

ولى عباس حلمى الحكم بعد وفاة ابراهيم ، وفى حياة محمد على باشا ، وهو ابن طوسون بن محمد على ، لم يرث عن جده مواهبه وعبقريته ، ولم يشبه عمه ابراهيم فى عظمته وبطولته ، بل كان قبل ولايته الحكم وبعد أن تولاه خلواً من المزايا والصفات التى تجعل منه ملكا عظيما يضطلع بأعباء الحكم ويسلك بالبلاد سبيل التقدم والنهضة

نشأة عباس

بذل محمد على شيئا من العناية فى تعويد عباس ولاية الحكم إذ كان أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا ، وبالتالى أحقهم بولاية الحكم بعد ابراهيم باشا ، فعهد اليه بالمناصب الادارية والحربيـــة ، فتقلد من المناصب الإدارية منصب مدير الغربية ، ثم منصب الكتخدائية التى كانت بمنزلة رآسة النظار ، ولم يكن فى إدارته مثالا للحاكم البار ، بل كان له من التصرفات ما ينم عن القسوة ، وكان يبلغ جده نبأ بعض هذه التصرفات ، فينهاه عنها ، ويحذره من مواقبها ، ولكن طبيعته كانت تتغلب على نصـــائح جده وأوامره

وأما من الوجهة الحربية فقد اشترك مع ابراهيم باشا فى الحرب السورية ، وقاد فيها أحد الفيالق ، ولكنه لم يتميز فيها بعمل يدل على البطولة أو الكفاءة الممتازة

وبالجملة فلم تكن له ميزة تلفت النظر ، سوى أنه حفيد رجل عظيم أسس ملكا

كبيراً ، فصار اليه هذا الملك ، دون أن تؤول اليه مواهب مؤسسه ، فكان شأنه شأن الوارث لتركة ضخمة جمعها مورثه بكفاءته وحسن تدبيره وتركها لمن هو خلو من المواهب والمزايا

وكان ابراهيم باشا لايرضيه من عباس سلوكة وميله إلى القسوة وكثيراً ما نقم عليه نزعته إلى إرهاق الأهلين ، حتى اضطره إلى الهجرة للحجاز ، وبقى هناك إلى أن داهم الموت عمه العظيم

ولايته الحكم

كان عباس باشا متغيبا بالحجاز لما عاجلت المنية ابراهيم باشا ، فاستدعى إلى مصر ليخلفه على دست الأحكام تنفيذاً لنظام التوارث القديم الذى يجعل ولاية الحكم للأرشد فالأرشد من نسل محمد على ، وتولى الحكم فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ (٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٤ ﻫ)

أخلاقه

بقى عباس فى الحكم خمس سنوات ونصفاً ، كان يبدو فى خلالها غريب الأطوار ، شاذاً فى حياته ، كثير التطير ، فيه ميل إلى القسوة ، سىء الظن بالناس ، ولهذا كان كثيراً ما يأوى إلى العزلة ، ويحتجب بين جدران قصوره ، وكان يتخير لبنائها الجهات الموغلة فى الصحراء ، أو البعيدة عن الإنس ، ففيما عدا سراى الخرنفش ، وسراى الحلمية بالقاهرة ، قد بنى قصراً فخما بالعباسية (التى سميت من ذلك الحين باسمه) ، وكانت إذ ذاك فى جوف الصحراء ، وقد شاهد المسيو فردينان دلسبس هذا القصر سنة ١٨٥٥ ، فراعته ضخامته ، وذكر أن نوافذه بلغت ٢٠٠٠ نافذة ، وهذا وحده يعطينا فكرة عن عظم القصر واتساعه ، فكأنه بنى لنفسه مدينة فى الصحراء ، وبنى قصراً آخر نائياً فى الدار البيضاء ، الواقعة بالجبل على طريق السويس المقفر ، ولا تزال آثاره باقية إلى اليوم ، وقصراً بالعطف (ذكره على باشا مبارك فى الخطط ج ٧ ص ٦٣) ، وقصراً فى بنها على ضفاف النيل ، بعيداً عن المدينة ، وهو الذى قتل فيه كما سيجىء بيانه

وقد أساء الظن بأفراد أسرته ، وبكثير من رجالات محمد على وابراهيم ، وخيل له الوهم أنهم يأتمرون به ، فأساء معاملتهم ، وخشى الكثير منهم على حياتهم ، فرحل بعضهم إلى الآستانة ، والبعض إلى أوروبا ، خوفا من بطشه ، واشتد العداء بين الفريقين طول مدة حكمه ، وبلغ به حقده على من يستهدفون لغضبه أنه حاول قتل عمته الأميرة نازلى هانم ، واشتدت العداوة بينهما حتى هاجرت إلى الاستانة خوفا من بطشه

وسعى فى أن يغير نظام وراثة العرش ليجعل إبنه إلهامى باشا خليفته فى الحكم ، بدلا من سعيد باشا ، ولكنه لم يفلح فى مسعاه ، ونقم على سعيد باشا الذى كان بحكم سنه ولى العهد ، واتهمه بالتآمر عليه ، واشتدت بينهما العداوة حتى اضطره أن يلزم الاسكندرية ، وأقام هناك بسرايه (بالقبارى)

وانتشرت الجاسوسية فى عهده انتشاراً مخيفا ، فصار الرجل لا يأمن على نفسه من صاحبه وصديقه ، ومن يغضب عليه ينفيه إلى السودان ويصادر أملاكه ، وكان نفى المغضوب عليهم إلى أقاصى السودان من الأمور المألوفة فى ذلك العصر

وكان عباس مولعا بركوب الخيل والهجن ، يقطع بها المسافات البعيدة فى الصحراء ، وله ولع شديد باقتناء الجياد الكريمة ، يجلبها من مختلف البلاد ، ويعنى بتربيتها عناية كبرى ، ويبنى لها الاصطبلات الضخمة ، وينفق عليها بسخاء ، شأن هواة الخيل

اعماله

سياسته العامة

يختلف عهد عباس عن عصر محمد على ، فان حركة النهضة والتقدم والنشاط التى امتاز بها هذا العصر قد تراجعت كما قلنا فى عهد عباس ، وهناك ظاهرة أخرى للفرق بين العهدين ، ذلك أن محمد على كان يستعين بذوى العلم والخبرة من الفرنسيين فى معظم مشاريع الإصلاح ، لكن « عباس » لكونه لم يفكر فى تعهد هذه الاصلاحات أقصى معظم هؤلاء الخبراء واستغنى عنهم ، وقد تضاءل النفوذ الفرنسى فى عهده ، ولم يعد إلى الظهور إلا فى عهد سعيد باشا ، ومن هنا نعرف سببا لتحامل كثير من المؤرخين والمؤلفين الفرنسيين علي عباس ، فانه وإن كانت أعماله لا تدعو إلى الإطراء ، لكننا

نعتقد أن أحكام الفرنسيين عليه لاتخلو من التحامل ، لتأثرهم من تضاؤل النفوذ الفرنسى فى عهده ، والفرنسيون لما اتصفوا به من الوطنية يكرهون كل ملك أو أمير يقترن عهده بتضاؤل النفوذ الفرنسى فى بلاده ، من أجل ذلك نراهم يكيلون المدح جزافا لسعيد باشا ، ونعتقد أن هذا راجع إلى ميوله الفرنسية وعودة النفوذ الفرنسى إلى مصر فى عهده ، على يد المسيو فرديناند دلسبس وأمثاله ممن اتخذهم سعيد بطانته وأولياءه

فعباس إذن قد أقصى عنه الخبراء من كبار الموظفين الفرنسيين ، فلم يعد لهم نفوذ لديه ، بل لم يكن يعاملهم معاملة عطف واحترام ، واستغنى عن خدمة بعضهم

وعلى العكس ، بدأ النفوذ الانجليزى يظهر فى عهده على يد المستر (مرى) القنصل البريطانى فى مصر وقتئذ ، فقد كان له عليه تأثير كبير ، وله عنده كلمة مسموعة

ولا يعرف السبب الحقيقى لهذه المنزلة ، سوى أنها نتيجة المصادفة ، فإن الملوك والأمراء المستبدين ليس لهم قاعدة مستقرة ، ولا تصدر أعمالهم عن برنامج أو تفكير ، بل يتبعون الهوى فى كثير من أعمالهم ، وقد يكون لكفاءة المستر مرى دخل فيما ناله عند عباس من النفوذ ، وقيل إنه كان يستعين به فى السعى لدى حكومة الاستانة بوساطة سفير إنكلترا لتغيير نظام وراثة العرش ، كى يؤول إلى إبنه إلهامى ، وفى رواية أخرى إنه كان يستعين به وبالحكومة الانجليزية ليمنع تدخل حكومة الاستانة فى شؤون مصر إذ كانت تبغى تطبيق القانون الأساسى المعروف بالتنظيمات على مصر .

إصلاح الطريق بين القاهرة والسويس

ومهما يكن من السبب فالمستر مرى كان له أثر ظاهر فى اتجاه أفكار عباس ، ويتبين هذا النفوذ من أن أول أعماله بعد ولايته الحكم هو إصلاح طريق القاهرة إلى السويس ورصفه بالحجارة ، فجعله معبدا ، تسير فيه العربات بسهولة ، فهذه الفكرة وإن كانت فى ذاتها فكرة عمرانية سديدة إلا أن الموعز بها هو المستر مرى ، وغرضه منها تسهيل سبيل المواصلات البرية إلى الهند عن طريق مصر ؛ وسرعة نقل البريد البريطانى والسياح بين الهند وانجلترا

وكانت السياسة الانجليزية ترمي إلى تعبيد طريق المواصلات بين انجلترا والهند فى

مصر بواسطة انشاء سكة حديدية ، تصل الاسكندرية بالقاهرة ، ومنها إلى السويس ، وكانت تعارض فى أن تنشأ بمصر طريق بحرية للمواصلات ، ولذلك عارضت فى شق القناة البحرية فى برزخ السويس ؛ وحبذت مد السكة الحديدية بين الاسكندرية والسويس، وحجتها أن شق القناة يسهل على الدول البحرية المنافسة لها فى الاستعمار طريق الوصول بسفنها الحربية إلى البحر الأحمر ؛ ثم إلى الهند ، فيتعرض سلطانها هناك للخطر ، أما فرنسا فكانت على العكس تحبذ فتح القناة ، وتعارض فى مشروع السكة الحديدية ؛ لأنه مشروع انجليزى

السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة

ولقد فازت السياسة الانجليزية بضم عباس إلى وجهة نظرها ، فتم على يده إصلاح طريق السويس، ثم شرع فى مد السكة الحديدية من الاسكندرية إلى القاهرة سنة ١٨٥٢ ، وعهد بتخطيط العمل إلى المهندس الانجليزى الشهير روبرت ستفنسن Stephenson ، يعاونه مهندسون مصريون ، لكن المهندسين المصريين هم الذين تم على أيديهم انشاء الخط كما يقول المسيو مريو [١] Meruau ، ومنهم من صار لهم فيما بعد شأن كبير وتقلدوا كبرى المناصب ، مثل سلامة باشا ابراهيم ، وثاقب باشا ، ومظهر باشا . وبهجت باشا ، واستخدم عباس فى تعبيد الطريق وتركيب القضبان الجنود والبحارة المصريين ، وانشىء من سكة الحديد فى عهده الخط الواصل بين الاسكندرية وكفر الزيات (سنة ١٨٥٤) ؛ وتم الخط بأكمله فى عهد سعيد ، ويئس المسيو فردينان دلسبس من نجاح مشروع شق القناة ، ولم يعاوده الأمل إلا بعد أن تولى سعيد باشا الحكم كما سيجىء بيانه

وإذا نحن صرفنا النظر عن التزاحم السياسى بين انجلترا وفرنسا ، فما لا شك فيه ، من وجهة النظر المصرية ، أن مشروع السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة وبين هذه والسويس أنفع للبلاد ، وأبعد عن الضرر من مشروع القناة ، فان مصر لم تستفد شيئا من فتح قناة السويس ، بل كانت القناة شؤما عليها كما سنفصله فى موضعه ، ولأن

---

(١) فى كتابه (مصر الحديثة) ص ١٠٢ ، والمسيو مريو معاصر لعباس وسعيد واسماعيل



عباس باشا الأول والى مصر

من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٥٤

السكة الحديدية قد نهضت بعمران البلاد التى مرت بها ، بخلاف القناة

فإصلاح طريق السويس، والشروع فى مد السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة ، هما من أول ما فكر فيه عباس ، وهما من المشاريع الجليلة ، ولعل هذا هو العمل الوحيد الإنشائى الذى يذكر لعباس ، لأنه لا يخفى أن السكك الحديدية هى من أعظم دعائم العمران والتقدم ، وكانت هذه السكة أول خط حديدى أنشىء فى مصر ، بل فى الشرق قاطبة ، فمصر قد سبقت دول الشرق فى أعمال العمران ، ولا يخفى أن تركيا وهى أقوى دول الشرق وقتئذ تأخرت عن مصر فى مد السكك الحديدية واستخدام القطارات البخارية، وإنك لتلمح تقدم مصر وسبقها تركيا فى ميادين العمران حينما زار السلطان عبد العزيز مصر سنة ١٨٦٣ ، فانه لما ركب القطار من الاسكندرية إلى القاهرة تملكه العجب ، لأنه لم يكن رأى القطارات البخارية فى حياته من قبل (١)

ضبط الأمن

وعُنى عباس باستتباب الأمن ، فضرب على أيدى الأشقياء وقطاع الطرق، وطاردهم وعاملهم بالقسوة ، فخشوا بأسه ، وانقطع دابرهم ، وأمن الناس شرورهم ، فاستتب الأمن فى عهده ، وهذا من خير أعماله

المدارس والمصانع

أما المدارس ، فقد ساءت حالتها فى عهده ، فألغى معظمها (بعد الذى عطل منها فى أواخر عهد محمد على) ، واقفلت أبوابها ، بين عالية وثانوية وابتدائية ، ولم يبق منها إلا النزر اليسير ، وكأنما كان عباس يكره العلم والتعليم ، فانه لم يكتف بإغلاق معظم المدارس ، بل أنفذ الى السودان طائفة من كبار علماء مصر فى ذلك العهد ، مثل رفاعة بك رافع . ومحمد بيومى أفندى ، ودقلة أفندى ، بحجة انشاء مدرسة ابتدائية بالخرطوم ، والسبب الحقيقى هو إبعادهم ونفيهم من مصر ، وقد ساءت حالتهم كما بينا ذلك تفصيلا

---

(١) أنظر كتاب « سياحة السلطان عبد العزيز من الاستانة إلى القاهرة » للمسيو جاردى ص ٤٩ و٥٣ و٦٠

فى ترجمة رفاعة بك رافع [1] ، ومات منهم هناك محمد بيومى كبير أساتذة الهندسة والرياضيات فى مدرسة المهندسخانة

وانتقى من تلاميذ المدارس التى ألغاها عدداً منهم أدخلهم مدرسة أنشأها سنة ١٨٤٩ ، ودعاها «المفروزة» اشارة الى أنه أفرز تلاميذها من بين طلبة المدارس ، وكانت هذه المدرسة بمثابة مدرسة تجهيزية حربية

وأقفل ما بقى من المعامل والمصانع التى أنشأها جده بحجة الاقتصاد فى النفقات

البعثات

وأرسل إلى أوروبا ١٩ طالبا من تلاميذ المدارس المصرية لإتمام دروسهم بالمدارس الأوروبية ، على أنه استدعى معظم أعضاء البعثات الذين كانوا يتلقون العلم فى فرنسا منذ عهد محمد على

السودان

لم يعن عباس بالسودان عناية جده به ، ولم يفكر يوما فى زيارة ذلك الإقليم العظيم الذى يعد الجزء المكمل لمصر ، ليشاهد بنفسه شؤون البلاد وأهلها ، ويتعرف أحوالها كما فعل محمد على الذى لم تمنعه شيخوخته ومشاغله العديدة من أن يجوب السودان باحثا مستطلعاً .

الجيش والبحرية

أنفذ عباس بعض الإصلاحات الحربية التى فكر فيها ابراهيم باشا قبل وفاته ، كتجديد الإستحكامات ، وانشاء الطرق الحربية ، وفيما عدا ذلك فان الجيش فى الجملة لم يكن موضع عنايته ، وقد تسرب الى إدارته الخلل وسوء النظام ، بعد أن كان مضرب الأمثال فى النظام والكفاية على عهد محمد على ، وزاد فى اضمحلاله أنه أدمج فيه نحو ستة آلاف من الأرناءود ، جعلهم خاصة جنده ، وسلحهم بالمسدسات ، فكانت لهم فى عهده الصولة

---

(١) راجع « عصر محمد على » ص ٤٨٨ (من الطبعة الأولى)

والسطوة ، وشمخوا بأنوفهم على المصريين ، جنوداً وأفراداً ، وجرد عباس الأهلين من السلاح ؛ وحظر عليهم حمله ، فعاث الأرناءود فى الأرض فساداً ، بما اشتهر عنهم من الظلم والعسف والإرهاق ، وبقى هؤلاء الاخلاط قوام الجيش فى عهده

وظل سليمان باشا الفرنساوى القائد العام للجيش المصرى ، ولكن يده غلت عن النهوض به واصلاح شؤونه

وساءت حالة البحرية بعد أن كانت زاهرة ، وأخذت فى الاضمحلال . ويرجع ذلك الى إهمال عباس أعمال العمران عامة ، ثم الى سبب خاص ، وهو كراهيته لعمه سعيد باشا ، ومعلوم أن سعيد كانت نشأته فى البحرية ، وكان قائداً عاماً للأسطول فى عهد محمد على ، فلما تولى عباس الحكم حقد على البحرية جملة واحدة ، لحقده على سعيد باشا . ! فأهمل شأنها ، وتعطلت أعمال الترسانة ، ووقف إصلاح السفن ، فسرى اليها العطب والتلف

اشتراك مصر فى حرب القرم

بقى الجيش المصرى رغم ما أصابه من الخلل قوة لا يستهان بها ، وظهرت بسالته فى حرب القرم ، وهى الحرب الوحيدة التى خاضت مصر غمارها فى عهد عباس

شبت نار القتال بين تركيا والروسيا سنة ١٨٥٣ ، فطلب السلطان عبد المجيد الى عباس باشا أن يمده بالجند والأساطيل ، فلبى عباس الطلب ، وكانت دار الصناعة (الترسانة) فى ذلك الحين معطلة كما قدمنا ، فعاد اليها النشاط والعمل ، واستدعى اليها العمال الذين كانوا مصروفين عنها ، وجهز الأسطول المصرى ، وعهد بقيادته الى الأميرالحسن باشا الاسكندرانى ، أحد خريجى البعثات فى عهد محمد على(١)

وأعد حملة مؤلفة فى بدء الحرب من نحو ٢٠٫٠٠٠ مقاتل بقيادة سليم باشا فتحى أحد القواد الذين حاربوا تحت لواء ابراهيم باشا فى حروب سوريا والأناضول ، فأقلعت الحملة على ظهر العمارة المصرية ووصلت الى الاستانة ، ومضت الى ميدان القتال على نهر الدانوب ، ورابط معظم الجيش المصرى فى (سلستريا) وكان الروس يهاجمونها ، فأبلى

(١) ترجمنا له فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية (عصر محمد على ص ٥٣١ من الطبعة الأولى)

المصريون بلاء حسنا فى المدافعة عنها ، وأقاموا بها حصنا عرف بطابية العرب ، كان له فضل كبير فى الدفاع ، فاستطاع الجيش المصرى أن يكسر هجمات الروس سنة ١٨٥٤ ، واستمرت الحرب الى عهد سعيد باشا كما سيجىء بيانه

وقد ساهم الأسطول المصرى فى الحرب البحرية ، فسار قسم منه الى شواطىء الأناضول الشمالية بالبحر الأسود ، ولكن السفن الروسية أوقعت به ، واشتركت بقية السفن فى نقل القوات الحربية الى ثغور البحر الأسود ، وبقيت تؤدى واجبها الى انتهاء الحملة

مقتل عباس

اتفقت الروايات على أن عباس مات مقتولا فى قصره ببنها ، وهذا أمر مقطوع بصحته ، ولكن الخلاف فى رواية مقتله ، وليس عجيبا أن يختلف الرواة فى ذلك ، فان قتل عباس كان نتيجة مؤامرة من مؤامرات القصور ، وهذه المؤامرات لا يسهل اكتشاف حقيقتها ، أو الاتفاق على روايتها ، لما يكتنفها من الأسرار ، ولأنها تقع فى جنح الظلام ، بعيدة عن الأنظار ، فلا يعرف الناس عنها الا ما تتناقله الألسنة بعد وقوعها ، ومن هنا ينشأ الاختلاف فى الرواية ، ولدينا عن مقتل عباس روايتان ، إحداهما ذكرها اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار ج ٢ ص ٢٦٥) والأخرى ذكرتها مدام أولمب ادوار كما سمعتها بمصر فى أوائل عهد اسماعيل ودونتها فى كتابها (كشف الستار عن أسرار مصر ص ١٤٣)

ويؤخذ من رواية اسماعيل باشا سرهنك ، أن (عباس) كانت له حاشية من المماليك يقربهم اليه ويصطفيهم ، ويتخذ منهم خواص خدمه ، ولهم عنده من المنزلة ماجعله يغدق عليهم الرتب العسكرية العالية ، على غير كفاءة يستحقونها ، حتى حاز أكثرهم رتبة قائمقام وكان لهم كبير من خاصة غلمانه ، يسمى خليل درويش بك ، وعرف فيما بعد بحسين بك الصغير ، وقد أساء هذا الرئيس معاملة أولئك المماليك ، فاستطالوا عليه بالغمز واللمز ، وخاصة لأنه كان صغير السن . فاتخذوا من حداثته مغمزا للأقاويل ، فسخط عليهم ، وشكاهم الى مولاه ، فأمر بجلدهم ، فجلدوا ، وجردوا من ثيابهم العسكرية .

وألبسهم خشن اللباس. وأرسلهم الى الاصطبلات لخدمة الخيل، فعز ذلك على «مصطفى باشا» أمين خزانة عباس . لانهم كانوا من اتباعه المقربين اليه . فسعى جهده لدى سيده ليعفو عنهم. فلم ينل بادىء الأمر بغيته، فلما ذهب عباس باشا الى قصره ببنها يصحبه احمد باشا يكن وابراهيم باشا الالفى محافظ العاصمة ، رجاهما مصطفى باشا أن يطلبا العفو عنهم ، فطلبا ذلك الى عباس . فأجاب ملتمسهما . وأصدر أمرا بالعفو عنهم. وردهم الى مناصبهم. فجاءوا الى بنها ليرفعوا واجب الشكر للأمير . ولكنهم أضمروا الفتك به انتقاما لما أوقع بهم. فائتمروا به مع غلامين من خدمة السراى . يدعى أحدهما عمر وصفى والآخر شاكر حسين . واتفق الجميع على قتله . وكان من عادة عباس عند نومه أن يقوم على حراسته غلامان من مماليكه . ففى ليلة ١٨ شوال سنة ١٢٧٠ (١٤ يوليه سنة ١٨٥٤ م) كان الغلامان المذكوران يتوليان حراسته ، فجاء المؤتمرون فى غسق الليل على اتفاق معهما . وفتحا لهم الباب ، فدخلوا غرفة الأمير ، وهو نائم ، ولما أرادوا الفتك به استيقظ وحاول النجاة ، فصده عمر وصفى ، وتكاثر عليه المؤتمرون ، وقتلوه ، ثم أوعزوا الى الغلامين بالهرب فهربا ، وكتم المتآمرون الخبر الى اليوم التالى ولما لم يستيقظ الأمير فى موعده دخل عليه احمد باشا يكن وابراهيم باشا الألفى فوجداه مقتولا ، فذعرا لهذه الفاجعة ، واتفقا على اخفاء الخبر حتى نقل الأمير القتيل الى القاهرة فى عربة ، ووصلا به الى قصره بالحلمية ، وهناك ذاع خبر قتله

وأراد جماعة من أنصار عباس ، وعلى رأسهم ابراهيم باشا الألفى أن يجعلوا الحكم من بعده لنجله ابراهيم إلهامى باشا الذى كان وقتئذ بأوروبا ، فاتفقوا على استدعائه ليولوه الحكم ، ويمنعوا عنه عمه سعيد باشا أكبر أنجال محمد على وأحق الأمراء بالولاية طبقا للنظام القديم . وكان سعيد باشا وقتئذ بالاسكندرية ، يقيم بسرايه بالقبارى . فكتبوا سراً الى محافظ الاسكندرية اسماعيل سليم باشا . وأبلغوه بما اتفقوا عليه . وطلبوا اليه القيام على الثغر حتى يحضر إلهامى باشا . فلما تلا الرسالة لم يشاطرهم رأيهم . لعلمه أن الحكم من حق سعيد باشا ، فقصد اليه من فوره . وأنهى اليه فحوى الرسالة . فشكره سعيد باشا على إخلاصه . وذهب صحبته الى سراى رأس التين . وأعلن اعتلاءه العرش . وأجريت حفلة الجلوس . وأطلقوا المدافع . ثم سافر سعيد باشا الى القاهرة يصحبه أمراء الأسرة الحاكمة الذين كانوا مبتعدين عن العاصمة لما بينهم وبين عباس من العداء

والنفور ، فلما وصلوا الى القاهرة ذهب سعيد الى القلعة وتولى زمام الحكم

تلك خلاصة رواية اسماعيل باشا سرهنك

أما رواية مدام أولمب ادوار فخلاصتها ، أن الأميرة نازلى هانم عمة عباس هى التى ائتمرت به وهى فى الاستانة ، وأنفذت مملوكين من أتباعها لقتله ، واتفقت واياهما ، على أن يعرضا أنفسهما فى سوق الرقيق بالقاهرة ، كى يشتريهما عباس ويدخلهما فى خدمته ، وكان المملوكان على جانب من الجمال ، مما يرغب وكيل الأمير فى شرائهما ، فجاءا القاهرة فعلا ، ونزلا سوق الرقيق ، الى أن رآهما يوما وكيل الأمير ، فراقه جمالهما ، فاشتراهما وأدخلهما سراى مولاه ببنها ؛ فأعجب بهما عباس ، وعهد اليهما بحراسته ليلا ، قالت مادام اولمب ادوار ، فلما كانت الليلة الأولى لم يجسرؤ المملوكان على ارتكاب القتل ، لأنهما خشيا بأس عباس ، إذ كان قوى البنية ، شديد البطش ، و خافا أن يقاومهما وينجو من فتكهما ، فينكل بهما شر تنكيل ، ويوردهما موارد الهلاك المحتوم ، فانقضت الليلة الأولى بسلام ، ومرت أيام عدة وهما يستجمعان قوتهما لانفاذ القتل عند سنوح الفرصة ، حتى جاءتهما النوبة ثانية لحراسة مولاهما ، فاعتزما أن يكونا أكثر شجاعة من قبل ، فلم يكد يستغرق عباس فى النوم حتى انقضا عليه وقتلاه ، ولم يدعا له الوقت ليصيح أو يقاوم ، ولما ارتكبا الجريمة نزلا اصطبلات الخيل الملحقة بالسراى ، وطلبا إلى السائس أن يجهز لهما فورا جوادين بحجة أن الباشا يطلب حاجة له من قصره بالعباسية ، فلم يشك الخادم فى الأمر ، وجهز لهما الجوادين فسارا بهما عدواً إلى القاهرة ، ومن هناك فرا إلى الاستانة ، حيث نقدتهما الأميرة نازلى هانم مكافأة سخية على إنفاذ المؤامرة

وتقول مدام أولمب أدوار إن إلهامى باشا تعقب المملوكين القاتلين ليثأر لأبيه ، فالتقى بأحدهما فى الاستانة ، فقتله رميا برصاص مسدسه ، ولم يستطع اللحاق بالثانى ولم يعثر له على مكان ، وقيل أنه أوى إلى بلاد الأرناءود فراراً من القتل (١)

فالروايتان ، مع اختلافهما فى بيان المحرضين على القتل وطريقة ارتكاب الجريمة متفقتان كما ترى فى أن عباس مات مقتولا إثر مؤامرة دبرت لقتله وأنفذت فى قصره ببنها

---

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أولمب ادوار .

Les mysteres de lEgypte devoiles par Mme olympe Audouar

ميزة عباس

كان عهد عباس كما ترى خلوا من أعمال النهضة والعمران ، اللهم ما كان من إنشاء سكة الحديد بين القاهرة والاسكندرية ، وإصلاح سكة السويس الحجرية

على أن لعباس ميزة يجب أن يذكرها له التاريخ ، وهى أنه لم يفتح على مصر أبواب التدخل الأجنبى ، فلم يمكن للاجانب فى البلاد ، ولم يمد يده الى الاستدانة منهم ، بل ترك خزانة مصر حرة من أثقال الديون الأجنبية التى كبلها بها خلفاؤه من بعده ، وكان يجتهد دائما فى سد عجز الميزانية ، دون أن يلجأ إلى القروض ، ولم يكن يميل إلى منح الأوروبيين امتيازات باستثمار مرافق البلاد ، فهذه ميزة يجب أن تذكر له بالخير ، ويمتاز (من هذه الناحية) على سعيد واسماعيل ، فخطأ سعيد باشا انه منح المسيو فردينان دلسبس امتياز حفر قناة السويس ، وافتتح عهد الاقتراض من الخارج ، وخطأ اسماعيل أنه كبل مصر بالديون الجسيمة التى اقترضها من البيوت الأوروبية

الفصل الثانى

النهضة الوطنية فى عهد سعيد باشا

١٨٥٤ — ١٨٦٣

من النهضات الوطنية ما يصدر عن الشعب وزعمائه ، ومنها ما يكون مصدره الملوك والحكام ، ويمتاز عصر سعيد باشا بظهور نهضة وطنيه جديرة بان تعد دورا من أدوار الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث

وترجع هذه النهضة الى ميول سعيد باشا ذاته ، فقد كان ذا نزعة وطنية ممدوحة ، نشأت فيه قبل أن يتولى الحكم ، ولازمته بعد أن تولاه ، وظهرت آثارها فى كثير من اصلاحاته وأعماله، وقوام هذه النزعة أنه كان يميل بجوارحه الى خير المصريين ورفاهيتهم ويعمل على تحريرهم من نير المظالم التى أصابتهم ، ويخفف عنهم عبء الضرائب التى ينوءون بها ، ويبث فيهم روح الوطنية . ويشجعهم على تقلد المناصب العالية فى الجيش والادارة. بعد أن كانت من قبل وقفا على الترك والشراكسة

نشأته

هو ابن محمد على الكبير . ولد سنة ١٨٢٢ ، ونشأ فى حجر أبيه . محوطا بعطفه ورعايته. وكان أبوه يعزه ويعنى بتربيته وتثقيفه، وتنشئته النشأة الحسنة . واختار له السلك البحرى فدربه على فنون البحرية وجعل شأنه شأن تلاميذها. ولعل هذه النشأة مما حبب الى نفسه مبادىء الديمقراطية . فقد كان أثناء دراسته ومرانه زميلا لطائفة من التلاميذ . ممن خصصهم أبوه لدراسة الفنون البحرية. يعيش عيشتهم . ويسير على نهجهم . وينظر اليهم كما ينظر الطالب الى أقرانه وأصدقائه . ولما أتم دراسته انتظم فى خدمة الأسطول قومندانا لإحدى البوارج التى كانت ترفع علم مصر فوق ظهر البحار . واعتاد النظام الذى هو أساس الحياة العسكرية . فكان يحترم رؤساءه . ويتساوى فى ذلك وزملاؤه ضباط

الاسطول ، ومما يذكر عنه أنه لما نال حظا من الفنون البحرية ، وكان وقتئذ « سعيد بك » جعله أبوه معاونا لمطرش باشا ناظر البحرية وقومندان الاسطول ، وأصدر أمره اليه بأن يمتثل لأوامره ، ويؤدى اليه التعظيم العسكرى ، بوصف كونه رئيسا له ، وكان ذلك من سداد رأى محمد على ، إذ عود ابنه ، احترام النظام ، وارتقى سعيد فى المراتب البحرية حتى وصل فى أواخر عهد أبيه الى منصب « سر عسكر الدونانمة » أى القائد العام للأسطول

فهذه النشأة كان لها أثرها فى إيلافه المبادىء الديموقراطية ، مما جعله عند ما تولى العرش يميل الى المصريين ، ويعمل على ترقيتهم وتقدمهم ورفاهيتهم

أخلاق سعيد

أهم الصفات البارزة فى أخلاق سعيد ، طيبة قلبه . وسلامة قصده وكرمه . وشجاعته وصراحته . وميله للخير . وتسامحه . وحبه للعدل . ونفوره من الظلم والإرهاق

ولكنه الى جانب ذلك . كان ضعيف الارادة كثير التردد ، لا يستقر على رأى واحد . ومن هنا جاءت تقلباته فى الخطط والبرامج والأعمال . وانصياعه لآراء خلطائه من الأوروبيين . وسرعة تأثره بما يسمعه . ثم سرعة غضبه . ورجوعه عن غضبه لأوهى الأسباب . وكانت نقطة الضعف فيه إسرافه . والتجاءه الى الاستدانة من البيوت المالية الأوروبية . وحسن ظنه بالأوروبيين . وشدة ركونه اليهم . وميوله الفرنسية التى جعلته يسترسل فى الإصغاء لتأثيرات المسيو فردينان دلسبس وأضرابه . وفى عهده أخذ الاجانب يبسطون أيديهم على مرافق البلاد ، ويستطيلون على سلطة الحكومة وسيادتها . ويشمخون بأنوفهم . وصار للقناصل نفوذ لم يكن لهم من قبل فى عهد محمد على وابراهيم وعباس

إصلاحاته الزراعية

واللائحة السعيدية

بذل سعيد باشا جهوداً موفقة لإصلاح حالة الفلاحين والترفيه عنهم ، فخولهم حق

الملكية العقارية للأراضى الزراعية ، وسن لهذا الغرض قانونه المشهور باللائحة السعيدية الصادرة فى ٥ اغسطس سنة ١٨٥٨ (٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ)[1]، وهى من أعظم إصلاحاته ، لأنها أساس التشريع الخاص بملكية الأطيان فى القطر المصرى ، وهى من آثاره الخالدة التى تذكر له بالخير، لأن الملكية هى من الدعائم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان الفلاح محروماً حق التملك فى عهد محمد على

وألغى أيضاً نظام احتكار الحاصلات الزراعية ، ذلك النظام الذى كان معمولا به فى عهد أبيه ، وأخذ فى الاضمحلال فى عهد عباس ، وصار للفلاح حرية التصرف فى حاصلاته ، وحرية اختيار أنواع الزراعة التى يبتغيها

وخفف عن الأهالى عبء الضرائب ، فقد كان عليهم متأخرات من السنين الماضية تجاوز عنها جملة واحدة ، ولم تكن هذه المتأخرات بالشىء اليسير ، فقد بلغ مقدارها كما يقول المسيو مريو[2] ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه ؛ وهو مبلغ ضخم إذا قيس بثروة ذلك العصر ، فاستراح الفلاحون من اعباء المتأخرات القديمة التى كان عمال الجباية يرهقونهم للحصول عليها ، ويستولون على حاصلاتهم الزراعية ليستوفوا ما تأخر عليهم منها

ورغب إلى الأهلين سداد الضريبة نقداً لا عيناً ، وهذا التعديل متفرع عن إلغاء نظام احتكار الحاصلات الزراعية ، فبعد أن كانت الحكومة تضع يدها على الحاصلات وتتصرف فيها وتحاسب الفلاح على السعر الذى تقرره هى بمطلق إرادتها ، صار للفلاحين حق امتلاك حاصلاتهم ، والتصرف فيها بالبيع بالسعر الذى يرتضونه ، وأداء الضريبة نقداً ، وبذلك نالوا حق الملكية العقارية وملكية الحاصلات ، وحرية التصرف فيها ، وحيازة ثمنها ، وصار للفلاح وجود اقتصادى مستقل عن الحكومة ، بعد أن كان مستعبداً لها ، فكان هذا الإصلاح من أسباب نهضة الفلاح من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) منشورة فى القاموس العام للادارة والقضاء لفيليب جلاد ج ١ ص ١١٨ وفى كتاب الأطيان والضرائب لجرجس بك حنين ص ٣٨٨

(٢) في كتابه (مصر الحديثة) ص ٦٤

واقترن تنفيذ هذا الإصلاح بمصاعب جمة ، لأن الفلاحين لسبق استيلاء الحكومة كل سنة على حاصلاتهم ، لم يكن بأيديهم النقد الذى يستطيعون أن يؤدوا منه الضريبة بحسب النظام الجديد ، فقرر سعيد إمهالهم فى الدفع ، حتى يتسنى لهم بيع حاصلاتهم الجديدة وأداء الضريبة من ثمنها ، فشعر الفلاحون بالراحة والطمأنينة والرخاء وحسن المعاملة ، ووقف تيار الهجرة من القرى

وقد ألغى أيضاً ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر مما تتبادله المدن والقرى فى داخلية البلاد ، وهذه الضريبة مصدر إعنات وإرهاق للأهالى ، كما أنها عقبة تحول دون حرية التجارة الداخلية ، إذ كانت الحكومة تقتضى على المتاجر ١٢ فى المائة من قيمتها عند دخولها أى مدينة أو قرية ، وهـذا يؤدى إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء ، ويضعف حركة المعاملات، كما أن طريقة تحصيل هـذه الضريبة تنطوى على نوع آخر من الإرهاق ، إذ كانت جبايتها موكولة إلى ملتزمين يبتزون الأهالى أكثر من قيمتها ، فالغاؤها فيه تخفيف عن الأهلين وتحرير للتجارة الداخلية مما كان يعترضها من العقبات والعراقيل

لائحة المعاشات

ومن أعماله الاجتماعية سنه لائحة المعاشات للموظفين المتقاعدين ، وهى الأساس الذى بنى عليه نظام المعاشات المتبع فى مصر لموظفى الحكومة

أعمال العمران

تطهير ترعة المحمودية

عنى سعيد باشا بتطهير ترعة المحمودية ، ذلك انها منذ إنشائها فى عهد محمد على لم تعن الحكومة بتطهيرها ، وانقضى عهد عباس دون أن يفكر فى أمرها ، فلما تولى سعيد كاد الطمى المتراكم على مدى السنين يطمرها ويفسد استعمالها ، فلا تعود صالحة لمرور السفن ، ولا تجرى فيها مياه الرى بالمقادير التى يتطلبها العمران

فاعتزم سعيد باشا أن يطهرها ، ويكاد تطهيرها فى هذه الظروف يشبه أن يكون

احتفاراً لها من جديد ، لأن الطمى كان قد سد قاعها ، وقد استشار المسيو موجيل بك كبير المهندسين فيما يلزم من العمال والجهود لاجراء هذا العمل العظيم ، فحسب مقدار ما يجب رفعه من الأتربة من قاعها ، فبلغ ثلاثة ملايين متر مكعب ، على طول الترعة الذى يبلغ ثمانين كيلو متراً ، وقدر أن العامل يرفع مترا ونصف متر فى اليوم ، فالعمل يقتضى سبعة وستين الف عامل ، وبذلك يتم تطهير الترعة على أيديهم فى ثلاثين يوما

فأصدر سعيد أمره إلى المديريات بإرسال هذا العدد من الفلاحين ، ولم تكتف المديريات بارسال العدد المطلوب ، بل ضاعفت الهمة ، وأرسلت ١١٥ الف عامل ، فوزع هذا العدد على طول الترعة ، ووزعت عليهم الفؤوس ، بمعدل فأس لكل خمسة من العمال ، وأحد منهم يحفر الأرض بفأسه ، والثانى يملأ الغلقان من الردم ، والثلاثة الآخرون يحملونها إلى جانب الترعة ، حيث أمر سعيد باشا بانشاء طريق زراعى معبد ، عرضه عشرة أمتار ، وقد سار العمل على هذه الوتيرة ، وعنى سعيد باشا بالسهر على صحة العمال ، فأحضر أطباء يلاحظون حالتهم الصحية طول مدة العمل ، وتم تطهير الترعة وإنشاء الطريق فى اثنين وعشرين يوما ، دون أن يموت أحد من العمال ، بخلاف ما وقع حين إنشائها فى عهد محمد على ، ولم يزد عدد المرضى الذين أعياهم العمل عن خمسة فى الألف (١)

فكان هذا العمل الضخم وإتمامه فى هذه المدة القصيرة مدعاة للاعجاب ، لما تجلى فيه من مقدرة الفلاح المصرى على إنشاء أعمال العمران التى تنوء بها الجماعات من الشعوب الأخرى

وقد كان نجاح هذا المشروع مما شجع المسيو فردينان دلسبس على إغراء سعيد باشا بتسخير الآلاف من الفلاحين فى احتفار قناة السويس ، فرضى بتأثير هذا الإغراء أن يسخر الألوف المؤلفة منهم فى عمل عاد بالضرر الوبيل على مصر والمصريين

السكك الحديدية والتلغرافات

توفى عباس قبل إتمام الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، فأتمه سعيد باشا سنة ١٨٥٦ وسار الخط عن طريق كفر الزيات وبنها حتى وصل إلى العاصمة ، ولم تكن

---

(١) مربو ، مصر الحديثه ص ١٢٣

« الكبارى » بنيت على النيل ، فكان القطار عند اجتيازه الفرعين ينقل على مراكب خاصة تسير به من بر الى آخر

وأنشأ خطوطا تلغرافية على الطريقة الحديثة من الاسكندرية والقاهرة والسويس بعد أن كان الموجود منها فى عهد محمد على على طريقة (شاب) القديمة

ومد الخط الحديدى بين القاهرة والسويس . كتتمة لخط الاسكندرية والقاهرة ، وفتح للمواصلات سنة ١٨٥٨ ، فعاد على ميناء السويس وعمرانها بالفوائد الجمة، لأنه كان سببا فى زيادة ورود السفن التجارية الى هذا الثغر لنقل متاجرها وركابها الى القاهر ثم الى الاسكندرية بطريق السكة الحديدية ، فنشطت حركة العمران والتجارة فيها ، ولما كثر توارد السفن اليها شرع سعيد باشا فى إصلاح مينائها

ومن أعماله فى العمران الاحتفاظ بالآثار المصرية وجمعها فى مخازن أعدت لها فى بولاق ، وعهد بهذه المهمة إلى العالم الأثرى ماريت (باشا) كما سيجىء بيانه ، وعهد إلى العلامة محمود بك (باشا) الفلكى الرحلة الى دنقلة لرصد كسوف الشمس بها ، فقام بهذه المهمة واغتنم هذه الرحلة لتحقيق ٤٢ موقعاً من المواقع الفلكية بين أسوان ودنقلة

وبعد عودته كلفه سعيد باشا وضع خريطة مفصلة للقطر المصرى ؛ فقام بهذا العمل خير قيام ، واشترك معه فى أدائه طائفة من المهندسين المصريين

إصلاحاته الحربية

وبثه الروح القومية فى الجيش

اشتهر سعيد باشا بميله إلى الجيش ، ولعل نشأته الأولى على ظهر الأسطول حببت اليه الحياة الحربية ، برية كانت أم بحرية ، فعنى بعد أن ولى الحكم بترقية شؤون الجند ، وكثيراً ما كان يصرف أيامه فى معسكر الجيش ، وتعرض عليه شؤون الحكومة وهو وسط جنوده ، ويطيب له أن يسير بهم متنقلا فى أنحاء البلاد

ولقد بذل جهداً كبيراً فى سبيل ترقية الجيش من الوجهتين المادية والمعنوية ، وصبغه بالصبغة الوطنية ، وذلك أن الجيش كان قد اضمحل فى عهد عباس الأول ، كما تقدم بيانه ، وفقد الروح التي كانت تفيض عليه صفات العظمة والبطولة فى عهد محمد علي

وابراهيم ، فعمل سعيد على أن يرد إلى الجيش صبغته الوطنية ، وبذل جهداً كبيراً فى إصلاح حالته

فقرر تقصير مدة الخدمة العسكرية ، وجعلها فى الوقت نفسه إجبارية للجميع ، وكان لهذا الإصلاح أثر حسن فى ترغيب الانتظام فى سلك الجندية إلى الأهلين ، لأن التجنيد بحسب النظام القديم كان مقصوراً على الطبقات الفقيرة (وهو الآن كذلك مع الأسف) ، فوقر فى أذهان الناس أن الخدمة العسكرية سخرة تبتلى بها تلك الطبقات ، ومما زاد فى نفور الأهلين منها طول مدة التجنيد ، فكان المجندون تطول غيبتهم عن أهلهم ، وكثير منهم كانوا يلقون حتفهم فى الحروب المتواصلة التى حدثت فى عصر محمد على ، فيجهل أقرباؤهم مصيرهم

فلإصلاح هذه العيوب قصر سعيد باشا مدة الخدمة العسكرية ، ثم عممها على جميع الشبان ، على اختلاف طبقاتهم ، فجعل متوسط الخدمة سنة واحدة ، وبذلك أدخل فى نفوس الناس الطمأنينة على مصير أبنائهم المجندين ، وأخذوا يشعرون بأنهم سيعودون قريباً الى قراهم وعائلاتهم ، وأمر أن تعمم الخدمة العسكرية ، بحيث يقترع أبناء المشايخ والعمد وأقاربهم كسائر الفلاحين ، ولا شك أن هذه الوسيلة من شأنها أن تنهض بمستوى الجندية ، وترغب الشبان فى الخدمة العسكرية ، لأن العمد والمشايخ هم فى الجملة خلاصة أعيان البلاد ، فدخول أبنائهم فى سلك الجيش تكريم للجندية ، وتقويم لنفوس الشبان إذ يشعرون أن التجنيد واجب عام ، يشترك فيه الأغنياء والفقراء على السواء

وعلاوة على ما تقدم ، فان سعيد باشا عنى بترقية حالة الجنود والترفيه عليهم من جهة الغذاء والمسكن والملبس وحسن المعاملة ، حتى أخذوا يشعرون أنهم تحت لواء الجيش أحسن حالا مما كانوا عليه فى قراهم ، طعاماً ، ومسكناً ، وملبساً ومظهراً

وكان لهذا الإصلاح أثره فى إيلاف الأهالى الخدمة العسكرية ، وفى تقدم حالة البلاد الاجتماعية ، لأن المجندين إذ يعودون الى القرى بعد انتهاء مدة خدمتهم كانوا ينقلون اليها مبادىء النظام والتقدم والنظافة التى تعودوها فى ظل الجندية

ولو استمر العمل بهذا النظام طويلا لألفت الأمة الخدمة العسكرية ، ولاعتادها الشبان من مختلف الطبقات

وكان لسعيد باشا ميلا الى ترقية الضباط المصريين واعطائهم حقهم فى التقدم ، وفى عهده ارتقى كثير منهم الى المراتب العسكرية العالية ، بعد أن كانت منحصرة فى الترك والشراكسة ، وقد نقل عنه عرابى باشا خطبة ألقاها فى مأدبة بقصر النيل ، تدل على عواطف وطنية شريفة ، قال مخاطباً الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة ، وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ ، فوجدته مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الأرض ، فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة ، كالعرب الرعاة (الهكسوس) والأشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا والسودان واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الإسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأمويين ، والعباسيين ، والفاطميين من العرب ، والترك ، والأكراد ، والشركس ؛ وكثيراً ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها فى أوائل هذا القرن فى زمن (بونابرت) ؛ وحيث أنى أعتبر نفسى مصريا ؛ فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب ، وأهذبه تهذيباً ، حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر الى العمل »[1]

ويقول عرابى باشا فى مذكراته تعليقا على هذه الخطبة ، إنه لما انتهى سعيد باشا من القائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين ، حانقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحاً واستبشاراً ، ويقول إنه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر للمصريين) . قال : « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة فى قلوب الأمة المصرية الكريمة »

هذا ما يقوله عرابى باشا ، وهو قول لاغبار عليه ، ونضيف اليه أنه لو بقيت هذه الروح سائدة فى عهد خلفاء سعيد باشا لما كانت البلاد فى حاجة الى شبوب الثورة العرابية ، لأن هذه الثورة قامت لتحقيق المبدأ الذى اتبعه سعيد باشا ، فلو سار خلفاؤه على هذا المبدأ لتم الغرض الذى دعا اليه العرابيون فى سكينة وسلام ، ولكانت البلاد فى غنى عن قيام تلك الثورة ، التى مهما قيل لها أو عليها ، فلا نستطيع أن نغفل تلك الحقيقة المؤلمة ، وهى أنها أفضت

(١) مذكرات عرابي (كشف الستار عن سر الأسرار) ص ١٦

بالبلاد الى الاحتلال الانجليزى، وليس يخفى أن الاستقلال والاحتلال ضدان لايجتمعان

ومن أعماله الحربية إنشاء (القلعة السعيدية) بالقناطر الخيرية . وكان يقيم بها أحياناً . وجعلها بحيث تستطيع صد هجمات الأعداء عن القاهرة إذا جاءوا من طريق النيل

على أن سعيد باشا كان لا يستقر على وتيرة واحدة فى اهتمامه بشؤون الجيش . ومرجع ذلك الى ضعف إرادته . وقلة حزمه . وتقلبه فى الرأى . وقد كان هذا الخلق من مواضع ضعفه . فكثيراً ما لوحظ عليه أنه يرى فى يومه نقيض ما رآه بالأمس . ولا يثبت على رأى واحد . فبينما هو يعنى بزيادة عدد الجيش إذا به يصرفه . فلا يبقى منه إلا النزر اليسير

ففى سنة ١٨٥٦ صرف معظم الجيش . ولم يبق منه إلا ست أورط من المشاة . وثلاثة بلوكات من الفرسان . وبلوكين من المدفعية . ولما سافر فى رحلة الى السودان أواخر سنة ١٨٥٦ اصطحب اورطتين من الجيش وأبقى الاورط الاربع الاخرى بالقاهرة والاسكندرية وبنى سويف . ثم جمع الضباط وجعل منهم مدرسة بالقلعة السعيدية بالقناطر الخيرية . وذلك لخوفه من أن يقوم الجيش بثورة فى البلاد أثناء غيابه بالسودان

وفى سنة ١٨٦٠ أعاد الجيش ثانياً . وأعاد اليه الضباط . ونظم فيالقه . وكان غرضه الاستعداد للقتال حينما توترت العلاقات بينه وبين تركيا . بسبب مسألة قناة السويس . وقاد بنفسه هذا الجيش وعسكر به فى مريوط . وأقام هناك ثلاثة أشهر . كان لا ينفك خلالها يجرى المناورات الحربية . وكان عدد الجيش وقتئذ ٦٤٫٠٠٠ مقاتل كما أحصاه اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (ج ٢ ص ٢٧٥) ثم صرف معظم هذا الجيش بعد أن عادت العلاقات الودية بينه وبين تركيا

وفى سنة ١٨٦٢ أعاد تنظيم بعض الفرق ، وكان لا يقر له قرار إلا بين جنده ويلازمهم فى معظم أوقاته

وذكر عنه المسيو فردينان دلسبس أنه نقص الجيش من ستين ألفاً الى ثمانية آلاف أو عشرة آلاف مقاتل. وذلك لكى يخصص أكبر عدد من المقترعين لأعمال الحفر فى قناة السويس (١) ومن هذا يتبين لك أن القناة . علاوة على ما جلبته لمصر من المضار كما سيجىء بيانه ، كانت من أسباب اضمحلال الجيش المصرى

(١) وثائق عن تاريخ القناة للمسيو فردينان دلسبس ج ٤ ص ٣٣٣

البحرية

قلنا ان سعيد باشا نشأ نشأة بحرية ، وانتظم فى سلك الأسطول قبل أن يتولى الحكم ، فكان ميالا بطبيعة نشأته إلى إحياء البحرية المصرية ، بعد ما أصابها من الاضمحلال والإهمال فى عهد عباس

وقد وجه عنايته فعلا إلى ترقية شأن الأسطول ، فلما عادت السفن الحربية المصرية أن حرب القرم أمر بإصلاحها وإنشاء سفن أخرى جديدة ، ولكن انجلترا خشيت من تعود إلى مصر قوتها البحرية ، التى كانت لها فى عهد محمد على ، فأوعزت إلى الحكومة التركية أن تمنع سعيد باشا من تجديد الأسطول ، وزينت للسلطان هذا العمل موهمة إياه أن الأسطول اذا قوى شأنه يصبح خطراً يتهدد تركيا كما كان فى عهد محمد على ، فاستمع السلطان لدسائس انجلترا ، وأصدر أمره إلى سعيد باشا بالكف عن إصلاح سفن الأسطول وإنشاء سفن جديدة إلا بأمره ، فكان ذلك سبباً لاضمحلال قوة مصر البحرية ، وقد ذكر اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه حقائق الأخبار (ج ٢ ص ٢٧١) أن سعيد باشا إذ رأى أن معظم السفن الراسية أمام دار الصناعة بالاسكندرية لا تصلح للقتال إلا بعد إصلاح جسيم وانها إذا تركت وشأنها أصابها التلف ، أمر بتكسيرها وبيع أخشابها وإحراق ما لا يصلح منها ، وسرح معظم ضباطها ، وأدخل الكثيرين منهم فى الوظائف الملكية ، وخاصة فى مطابخه الواسعة ، ولما أنشأ إدارة للملاحة النيلية ، وهى التى دعيت مصلحة (الانجرارية) ابتاع لها كثيراً من البواخر النيلية ، واستخدم فيها بعض أولئك الضباط والجنود ، وهناك سبب آخر لاضمحلال البحرية فى عهد سعيد ، ذلك أن الدول الأوروبية أخذت تستبدل بالسفن الحربية الشراعية السفن الجديدة البخارية التى صارت الأساطيل الحربية تتألف منها ، ولكن مصر قصرت عن مجاراة الأساطيل الأوروبية فى هـذا المضمار ، ومن هنا أمعنت البحرية المصرية فى الضعف وآلت حالتها إلى الاضمحلال

ولو كان سعيد باشا على شىء من العزيمة التى امتاز بها أبوه العظيم لما ترك الأسطول الضخم الذى بذلت مصر فى سبيل إنشائه ما بذلت من الجهود يتبدد ويتكسر ، ولما صدع بأوامر السلطان فى هذا الصدد ، بل كان عليه أن يتعهد الأسطول ، فيصلح ما يعطب من

سفينة ، وبجدده بانشاء السفن الحربية البخارية بدلا من السفن الشراعية ، لكنه لم يفعل شيئاً من ذلك ، وهو الذى كان يجدر به أن يقدر قيمة الأسطول إذ نشأ فى البحرية ومارس فنونها وعرف مبلغها من الجلال وخطر الشأن

أهمل إذن سعيد شأن البحرية الحربية ، على أنه عنى بالملاحة التجارية الداخلية والخارجية ، فأنشأ شركتين للملاحة ، إحداهما بحرية ، والأخرى نيلية

شركة الملاحة النيلية

فالشركة الأولى للملاحة النيلية . أسست سنة ١٨٥٤ . والغرض منها نقل الحاصلات والمسافرين بطريق النيل على البواخر

والسبب الذى دعا سعيد باشا إلى تأسيس هذه الشركة أن المراكب الشراعية التى تنقل الغلال والمتاجر من داخلية البلاد إلى الاسكندرية عن طريق النيل وترعة المحمودية كانت تتأخر فى سيرها ، لمعاكسة الريح . فكانت تقطع المسافة بين القاهرة والاسكندرية فى خمسة عشر يوما . فى حين أن البواخر تقطعها فى ست وثلاثين ساعة . ولما كانت الاسكندرية تستمد أقواتها ومواد الغذاء من الداخل . فتأخر السفن الشراعية يؤدى إلى أزمة فى الأقوات . وخاصة بعد أن زاد عدد سكانها . هذا إلى ما فى استخدام المراكب الشراعية من تعطيل المواصلات التجارية عامة . فأسس سعيد باشا هذه الشركة لتسهيل سبل المواصلات النيلية

غير أن عيب هذه الشركة أنها شركة أجنبية ، مؤسسوها من الأوروبيين ، ومعظم رءوس أموالها أجنبية ، ولعل هذه أول شركة أجنبية أسست فى عهد سعيد باشا

ولم يكن من أعضائها من المصريين سوى رئيسها الفخرى (الذى لم يكن له عمل ما) وهو ذو الفقار باشا وزير المالية ، أما أصحاب الامتياز فهم ، فيما عدا ذو الفقار باشا جماعة من الماليين الأجانب من مختلف الأجناس ، وهم المسيو رويسنر Ruyssenaers قنصل هولندا العام فى مصر ، والمسيو بوبولانى popolani ، وكونيج بك Koenig Bey سكرتير سعيد باشا الأوروبى ، وموجيل بك Mougel Bey كبير مهندسى الرى ، وأيدى Aide وليونيداس ليغونس Lyghounes ، ومدة امتياز هذه الشركة ١٥ سنة ، ومن شروط

عقد تأسيسها ، أنه عند وقوع خـــلاف بينها وبين الحـكومة فلا يرفع الخلاف إلى القنصليات بل يحسم بواسطة التحكيم ، وأن بواخر الشركة ترفع العلم المصرى باعتبارها تابعة لشركة مصرية

سميت هذه الشركة (الشركة المصرية للملاحة البخارية) , ولم تـكن مصرية إلا بالاسم وكان فى إمكان الحـكومة أن تشترى البواخر من مالها بدلا من الالتجاء إلى رءوس الأموال الأجنبية ، وقد سوغ أنصار سعيد باشا إعطاء هذا الامتياز لشركة أوروبية بقولهم ان الحـكومة عهدت إلى الشركة بالقيام ببعض أعمال الإصلاح فى ترعة المحمودية دون تكليف الخزانة المصرية نفقاتها ، كتوسيع مأخذ الترعة من النيل ، وتوسيع مصبها فى البحر الأبيض المتوسط ، وتطهيرها ، وإنشاء طلمبات عند العطف لتغذيتها

شركة الملاحة البحرية (الشركة المجيدية)

أما الشركة الثانية فهى شركة مساهمة للملاحة البحرية ، أسست سنة ١٨٥٧ رئيسها الأمير مصطفى فاضل بن ابراهيم باشا . ومجلس إدارتها خليط من الوطنيين والأجانب . وهم نوبار باشا (وكان لم يزل بك) نائبا للرئيس . وله فى غيبته أن يقوم بأعمـال الرآسة . وعبدالله بك ، والمسيو دمريكر Dumreicher وحسن كامل بك . واسماعيل فوزى بك . والمسيو ليفى . ومختار بك . والمسيو باسترى Pastre ، والمسيو رويسنر . وسعيدافندى ، وهوج توربرن Huge Thurburn والمسيو زكالى zaccali

وسميت (القومبانية المجيدية) . نسبة إلى إسم السلطان عبد المجيد الذى كان يتولى عرش السلطنة العثمانية وقتئذ . والغرض منها تسيير البواخر فى البحر الأحمر . ومنه إلى المحيط الهندى ثم الخليج الفارسى . وفى البحر الأبيض المتوســـط ، وكانت تقوم بالملاحة بين السويس وثغور الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع وتنقل الحجاج ذهابا وإيابا إلى ثغور الحجاز . ولها بواخر أخرى بالبحر الأبيض المتوســط . ومدة امتيازها ثلاثون سنة . وبواخرها ترفع الراية المصرية . ومنازعاتها لا ترفع أمام محاكم القنصليات بل أمام المحاكم التجارية المصرية . ولها مستودعات ومحطات فى السويس والقصير ومصوع

ولكن هذه الشركة قد سرى اليها الاضمحلال فى أواخر عهد سعيد . لفساد ادارتها، فحلتها الحكومة . وتولت تصفيتها على عهد اسماعيل وأعادت الاسهم الى أصحابها مقسطة على عشر سنوات فبلغت مع فوائدها ٣٤٠٫٠٠٠ جنيه . وحلت محلها الشركة العزيزية التى أنشأها اسماعيل كما سيجىء بيانه ..

إصلاح ميناء السويس

نشطت حركة التجارة والعمران فى السويس بعد انشاء السكة الحديدية التى تصلها بالقاهرة . وبعد انشاء الشركة المجيدية للبواخر . واتخاذ السويس ميناء لخطوط الملاحة فى البحر الأحمر . فعزم سعيد باشا على إصلاح مرفئها وتوسيعه ، وعهد بذلك إلى شركة فرنسية تعرف بشركة (ديسو) Dussau . وتعاقد واياها على انشاء حوض عائم بالميناء لاصلاح السفن . ثم على توسيع الميناء . وقد كملت أعمال الاصلاح فى عهد الخديوى اسماعيل

حروب مصر فى عهد سعيد باشا

اشتركت مصر على عهد سعيد باشا فى حربين ، الأولى حرب القرم ، والثانية حرب المكسيك

(١) حرب القرم

تقدم الكلام عن اشتراك مصر فى هذه الحرب على عهد عباس باشا ، وحسن بلاء الجيش المصرى فى الدفاع عن (سلستريا)

وقد استمرت الحرب بعد وفاة عباس ، وأرسل سعيد باشا نجدة إلى الجيش المصرى فيها

ومما يذكر عن هذه الحرب أن المصريين عانوا فيها الشدائد والأهوال ، إذ كانوا يقاتلون فى شدة البرد خلال شتاء عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٥ ، ولقى الكثير منهم منيتهم فى ميادين القتال ، أو من فتك الأمراض ، وقد دافعوا دفاعا مجيدا عن (اياتوريا) ، وهى

مدينة من ثغور شبه جزيرة القرم ، احتلها الحلفاء لمهاجمة مواقع الروس الحصينة فى شبه الجزيرة

واستشهد سليم باشا (فتحى) القائد العام للجيش المصرى فى حصار (ايباتوريا) ، ذلك أن الروس هاجموا المدينة بغتة ، وكان سليم باشا يتولى قيادة المصريين فيها ، فبينما هو قائم باعباء القيادة أصابته رصاصة فى جبهته أردته قتيلا ، ومع أن الروس ارتدوا عن المدينة ، لكن مقتل سليم باشا كان خسارة كبرى أصابت الجيش ، ووقعت وقعا أليما فى نفوس الجند والضباط

ذكر المسيو (فانترينيه) Vingtrinier نبأ مقتله فى كتابه (سليمان باشا) . قال : « إن مصر شعرت بالألم الشديد لوفاته ، إذ فقدت فيه قائداً فذاً فى الكفاءة الحربية ، ورجلا نزيها محبا للخير ، اكتسب بشجاعته اعجاب رؤسائه ومحبة زملائه »

ولما قتل سليم باشا فتحى ، جعل سعيد باشا على القيادة العامة أحمد باشا المنكلى ، والأمير الاى على بك مبارك (باشا) من أركان حربه ، وكان وقتئذ ناظرا المدرسة المهندسخانة . واشترك فى الحرب كما تراه فى ترجمته بالفصل التاسع

ونال الجيش المصرى فى حرب القرم ثناء مستطابا ممن شهدوا حسن بلائه فى القتال

نقل المسيو فانترينيه فى كتابه (سليمان باشا) ما ذكرته فى هذا الصدد جريدة المونيتور الفرنسية . قالت:

« أثبت المصريون أنهم خير الجنود الذين دافعوا عن ايباتوريا . ونالوا هذه المكانة ذاتها فى حرب الدانوب . واحتملوا وحدهم معظم العبء فى الدفاع عن سلستريا »

وقالت فى موطن آخر : « ان المصريين يعرفون فى الجيش التركى وفى البلاد التركية بالعرب . وطريقتهم فى القتال تشبه طريقة تلك الشعوب الحربية التى تجمع الى الشجاعة والاقدام . الذكاء والنظام »(١)

وشهد الجنرال اسمونت Osmont أحد قواد الجيش الفرنسى فى حرب القرم شهادة قيمة للجيش المصرى . قال (ص ٥٧٤ من الكتاب المتقدم ذكره) : « لقد اشترك قسم

---

(١) سليمان باشا للمسيو فانترينيه ص ٥٧٢

من الجيش المصري معنا فى حرب القرم ، وحينما كنت محافظا لاباتوريا شاهدت فرقة من ذلك الجيش يبلغ عددها ١٢ الف جندى ، يؤلفون جزءا من جيش عمر باشا ، ورأيت هذه الفرقة فى المناورات الحربية ، كما رأيتها وهى تخوض غمار الحرب ، بجانب فرقتين من الترك ، وأشهد إنها كانت تفوق الفرقتين التركيتين فى كل المزايا »

وقال المسيو مريو فى كتابه مصر الحديثة يصف الجيش المصرى فى عهد سعيد باشا لمناسبة حرب القرم :

« إن كفاءة الفلاح المصرى فى فهم النظام الحربى ، واتباعه اياه ، وما اشتهر به من الثبات والشجاعة فى مواجهة الأعداء ، كل هذه المزايا قامت عليها البينات ، لا فى ميادين القتال بجزيرة العرب وسوريا فى عصر محمد على فحسب ، بل بحسن دفاع الجيش المصرى عن سلستريا وابياتوريا فى حرب القرم الأخيرة » (١)

وقد غرق الأميرال حسن باشا الاسكندرانى قائد الاسطول المصرى فى تلك الحرب ، وذلك أنه كان عائدا باسطوله الى الاستانة لإصلاح بعض السفن ، فهبت على الأسطول ريح عاصفة ، وتكاثر عليه الضباب ، فحال دون اجتيازه بوغاز البوسفور بسلام ، واشتدت العاصفة عند مدخل البوغاز ، فاصطدمت السفينتان (مفتاح جهاد) (والبحيرة) ، فانكسرتا ، وغرق من بهما من الجنود والضباط . وعددهم ١٩٢٠ مقاتل . لم ينج منهم سوى ١٣٠ ، وكان من الغرقى حسن باشا الاسكندرانى وسنان بك من قواد الاسطول المصرى

وانتهت حرب القرم بفوز تركيا وحلفائها على الروس وسقوط قلعة سباستبول ، وأبرم الصلح سنة ١٨٥٦ فى مؤتمر باريس الذى سلمت فيه الروسيا بمطالب الحلفاء

(٢) حرب المكسيك

والحرب الثانية هى حرب المكسيك ، وقد تأخذك الدهشة من اشتراك مصر فى حرب المكسيك بأمريكا ، إذ لا ناقة لها فيها ولا جمل ، ولكن كذلك شاءت ميول سعيد

---

(١) مصر الحديثة للمسيو مريوص ٤٢

نحو نابليون الثالث امبراطور فرنسا فى ذلك العهد وصداقته له أن يلبي دعوته حينما طاب اليه أن يمده بقوة حربية مصرية تعاون الجيش الفرنسى بها

كانت المكسيك جمهورية تتخللها الفتن والثورات ، كما هو شأنها الى اليوم ، وكان يتولى رآسة جمهوريتها سنة ١٨٦١ المسيو جوارز Juarez ، فقامت بالبلاد فتنة بقصد إسقاطه وانتزاع السلطة من يده ، فصادفت هذه الحركة هوى فى نفس الامبراطور نابليون الثالث ، واعتزم أن يعضدها ليبسط نفوذه على المكسيك ويؤسس بها امبراطورية تحت رعايته . وتذرع بما لحق الرعايا الأوروبيين فى الحرب الأهلية من المضار ، فطالب الحكومة المكسيكية بتعويض هذه الخسائر ، فلما رفضت ألب عليها انجلترا وأسبانيا ، ثم ما لبثت هاتان الدولتان أن نفضتا أيديهما من المسألة ، أما نابليون فقد جرد على المكسيك جيشاً كان مصيره الى الهزيمة ، واستنجد فى خلال الحرب بصديقه سعيد باشا فسرعان ما أمده بكتيبة من الجنود السودانيين عددهم ١٢٠٠ مقاتل ، يقودهم البكباشى جبرة الله محمد السودانى ، والصاغ محمد افندى ألماس ، فأبحرت هذه القوة الى المكسيك سنة ١٨٦٢ ، وأبلت فى الحرب هناك بلاء حسناً ، وشهد لها المارشال فورى Forey قائد الجيش الفرنسى بالشجاعة إذ قال عن جنودها : « إن هؤلاء ليسوا من الجنود ، بل هم أسود »[١] واستمرت الحرب سجالا بين الجيش الفرنسى وقوات الثورة ، وأعلنت الامبراطورية فى عاصمة المكسيك فترة من الزمن ، واعتلى عرشها الأرشيدوق مكسمليان النمسوى سنة ١٨٦٤ ، ثم كانت الغلبة لقوات الثورة ، فجلا الفرنسيون عن البلاد ، وقتل الامبراطور مكسمليان رمياً بالرصاص سنة ١٨٦٧ ، وفى غضون ذلك ظلت الكتيبة المصرية تكافح فى تلك البلاد السحيقة نيفاً وأربع سنوات ، قتل فى خلالها البكباشى جبرة الله ، فخلفه ألماس افندى ، وفنى معظم رجالها ، ولم يبق منهم بعد انتهاء الحرب سوى بقية من ضباطها ، ونحو ثلثمائة من جنودها ، ولما جلا الجيش الفرنسى عن المكسيك عادت الكتيبة إلى فرنسا ، فاستعرضها الأمبراطور نابليون الثالث ، يصحبه القائد

---

(١) راجع تاريخ هذه الكتيبة فى البحث المسهب المنشور فى مجلة مصر Revue d'Egypte بالسنة الأولى (١٨٩٤) ص ١٠٤ ومابعدها ، وماذكره اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه حقائق الأخبار ج ٢ ص ٢٧٦

المصرى شاهين باشا ، الذى كان يزور باريس وقتئذ ، فهنأ الأمبراطور ألماس افندى على شجاعة الكتيبة وحسن نظامها ، ووزع الأوسمة على بعض المميزين من رجالها ، ورجعت إلى مصر فى مايو سنة ١٨٦٧ ، فاستعرضها الخديوى اسماعيل بسراى رأس التين بالاسكندرية ، وأمر بترقية طائفة منها ، وأقام لطيف باشا وزير البحرية مأدبة لضباطها تكريماً لهم ولسائر رجال الكتيبة

السودان

مر عهد عباس الأول دون أن ينال السودان منه التفاتا ما . ولم يحدث فى عهده مما يسترعى النظر سوى إنشاء المدرسة الابتدائية بالخرطوم ، وقد فصلنا الكلام عنها فى كتاب « عصر محمد على » (ص٤٨٨)

وتولى منصب الحاكم العام للسودان فى عهد عباس خالد باشا الذى كان يشغله من عهد محمد على ، ثم عبد اللطيف باشا الذى أنشئت فى عهده مدرسة الخرطوم الابتدائية . ثم رستم باشا وقد مات بالخرطوم ، ثم اسماعيل باشا أبو جبل ، ثم سليم باشا ، ثم على باشا سرى

ولما توفى عباس الأول وخلفه سعيد باشا نال السودان نصيباً من اهتمامه ، فقد اقتبس من أبيه فضيلة العناية بهذا الإقليم العظيم المتمم لمصر ، وفى أول عهده جعل على باشا شركس حكمداراً للسودان ، وأوفد أخاه الأمير عبد الحليم باشا للتفتيش على إدارته ، وإصلاح شؤونه ، ولكن الأمير لم يطل البقاء فيه ، لظهور وباء جعله يعجل بالعودة إلى مصر

ثم اعتزم سعيد أن يزور السودان بنفسه ليتفقد أحواله كما فعل أبوه من قبل ، فذهب إليه يصحبه طائفة من خاصة رجاله وأصدقائه ، مثل راغب باشا ، وذو الفقار باشا ، وإبراهيم بك النبراوى ، والمسيو فردينان دلسبس ، والدكتور أباته باشا ، وأراكيل بك أخى نوبار باشا وغيرهم ، ووصل إلى الخرطوم فى ١٦ يناير سنة ١٨٥٧ والتقى بأعيان الأهلين ، فقدموا له عرائض يشكون فيها من فداحة الضرائب ، ومظالم الحكام ، فاستمع لشكاياتهم ، وتألم لحالتهم ، وساورته يوما فكرة إخلاء السودان ، ولكن أعيان البلاد ومشايخها توسلوا اليه أن يعدل عن رأيه ، محتجين بأن إخلاء السودان يؤدى لا محالة إلى تفاقم الحالة فيه ،

إذ تعمه الفوضى ، فعدل سعيد عن رأيه ، واعتزم إصلاح حالته ، فأمر بإعفاء الأهالى من المتأخر عليهم من الأموال ، وخفض الضرائب تخفيضاً عظيما ووضع قاعدة ثابتة لتقدير قيمتها بأن جعلها تتبع عدد السواقى فى الأطيان ، لأن السواقى تبين مبلغ خصب الأرض ، ودرجة إنتاجها ، فجعل على مجموع الأرض التى تروى من ساقية واحدة ٢٠٠ قرش ، وأما الأطيان التى تروى من غير حاجة إلى السواقى فجعل على القدان الواحد منها ضريبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ قرشا

وقرر عزل الموظفين الترك الذين كان الأهالى يشكون من سوء معاملتهم ، واعتزم تعويد الأهلين حكم أنفسهم بانشاء مجالس محلية مؤلفة من أعضاء يختارون من رؤساء العشائر والعائلات[1] ، ورفع المظالم عن الأهلين ، وفك اسار الكثيرين منهم ، ورسم بالغاء السخرة ، وأمر مديرى الأقاليم السودانية بأن يحسنوا معاملة الأهلين ، وألا يرهقونهم فى جباية الضرائب ، وقضى أن لا يعهد إلى الجنود فى تحصيل الضرائب لما اشتهر عنهم من القسوة

ومن إصلاحاته بالسودان أنه أنشأ محطات فى صحراء (كروسكو) ، لتسهيل نقل البريد والمسافرين بين مصر والسودان ، ونظم البريد بين مختلف أنحاء السودان ، وأنشأ نقطة عسكرية على نهر سوباط لمنع تجارة الرقيق ومطاردة النخاسين

ولما عاد الى مصر عهد الى موجيل بك كبير المهندسين تسهيل سبيل المواصلات بين وادى حلفا والخرطوم ، فرأى موجيل بك أن خير وسيلة لإدراك هذا الغرض إنشاء سكة حديد ووضع مشروعاً لذلك ، ولكنه لم ينفذ لكثرة ما يقتضيه من النفقات ، وقد أبطل منصب الحاكم العام (حكمدار السودان) ، وجعل من السودان خمس مديريات مستقلة فى ادارتها بعضها عن بعض ، ترجع كل منها فى شؤونها الى وزارة الداخلية ، شأن مديريات القطر المصرى ، وجعل من الخرطوم وسنار مديرية واحدة ، وعين أراكيل بك نوبار مديراً لها ، لكى يشرف على الإصلاحات التى قررها ، وقد بقى يتولى منصبه إلى أن توفى سنة ١٨٥٩ ، ثم خلفه حسن بك سلامة حتى عزل ، وخلفه محمد بك راسخ

---

(١) ذكر ذلك المسيو فردينان دلسبس فى كتابه (ذكريات أربعين سنة) ج ٢ ص ٤٨٨

ثم رأى سعيد باشا أن استقلال مديرى الأقاليم جعلهم يجنحون إلى الاستبداد والظلم ، ويسيئون الى الأهلين ، فألغى استقلالهم ، وأعاد منصب حكمدار السودان ، وقلد موسى باشا حمدى هذا المنصب ، فكان من أعظم ولاة السودان شأناً ، وله فيه إصلاحات جمة ، منها أنه عين من الأهلين نظار أقسام (مأمورى مراكز) ، ومعاونين ، وعقد ورؤساهم مجلساً ، وسن قوانين جديدة لتنظيم الضرائب ، وتسهيل جبايتها

وقد عضد سعيد الرحلات والاكتشافات الجغرافية فى أنحاء السودان ، فكثر عدد المكتشفين فى عهده ، ولكنه لم يحذ حذو أبيه فى ايفاد بعثات مصرية كالبعثة التى أنفذها محمد على الى السودان بقيادة البكباشى سليم بك قبطان أحد ضباط البحرية المصرية ، بل ترك أمر هذه الرحلات للمكتشفين الاجانب ، وهى ناحية ضعف وقع فيهـا هو واسماعيل من بعده

رحلة سعيد باشا إلى الحجاز

قصد سعيد باشا الى الحجاز فى أوائل سنة ١٨٦١ ، وتدل ملابسات هذه الرحلة على أن لها غرضا سياسيا ، فانه لم يذهب الى الحجاز فى موسم الحج واقتصر على زيارة المدينة المنورة ، وكانت الرحلة أشبه بتجريدة عسكرية ، إذ كان يصحبه من الجند والحاشية نحو الفى رجل من مشاة وفرسان ومدفعية واتباع ، واختلفت الآراء فى الباعث لسعيد على هذه الرحلة ، ويؤخذ من رواية محمد بك صادق (باشا)[1] الذى رافق الامير فى رحلته ان لها سببا سياسيا ، وهو استدعاء الحكومة التركية اياه للحضور الى الاستانة ، فرفض الذهاب اليها ، واعتزم زيارة المدينة لكى يتمحل الاعذار ويجد مسوغا للرفض ، وبدأ سعيد باشا رحلته فى ١١ رجب سنة ١٢٧٧ هـ (٢٣ يناير سنة ١٨٦١) فقصد من القاهرة فإلى السويس ، ومنها الى (الوجه) من ثغور الحجاز ، ثم سارت الحملة برا الى المدينه المنورة ، وصلتها فى أول شعبان (١٢ فبراير) ، وبعد أن زار سعيد باشا قبر المصطفى غادر المدينة فى اليوم السادس منه ، وسار الى ينبع ، ومنها استقل الباخرة (نجد) الى السويس فوصل اليها فى ١٧ منه (٢٨ فبراير)

---

(١) فى بحثه المنشور بمجلة الجمعية الجغرافية عدد مايو سنة ١٨٨٠ ص ١٩ تحت عنوان المدينة منذ عشرين عاما Medine il y a vingt ans

التعليم

لم يوجه سعيد باشا عنايته إلى إحياء النهضة العلمية ، واستمر الجمود الذى أصابها فى عهد عباس ، وهذا موضع نقد شديد فى تاريخه

وقد حاول المسيو (مريو) ، وهو من المعجبين بسعيد ، أن يتلمس مسوغاً لهذا التقصير المعيب ، فلم يجد ما ينهض بدفاعه ، قال فى كتابه (مصر الحديثة):

« لا يخفى أن المدارس قد أهملها عباس ، فاصابها الاضمحلال والتدهور ، وبلغت حين تولى سعيد الحكم درجة من التقهقر والفوضى جعل الباشا يرى من الحكمة إقفالها نهائياً ، بدلا من السعى فى تنظيمها . إذ كان السعى عبثاً لا يجدى » (١)

وهذا دفاع كما ترى لا يسوغ عمل سعيد ، إذ ليس من المعقول ولا مما يقبله المنطق أن يعالج التقهقر فى المدارس بإقفالها ، بل العلاج المشروع هو تنظيمها وإصلاحها ، وإذا كانت عزيمة محمد على قد أوجدت المدارس من العدم ، فأسهل من ذلك إصلاح ما اختل من شؤونها

تولى سعيد الحكم وليس بالقطر المصرى من المدارس التى أنشئت فى عهد محمد على سوى النزر اليسير ، فلم يعمل على إحياء ما اندثر منها . بل ظهر عدم اكتراثه بشؤون التعليم بالغاء ديوان المدارس (وزارة المعارف) وكان يديره وقتئذ عبدى شكرى باشا وألغى أيضاً مدرسة المهندسخانه ببولاقى سنة ١٨٥٤ ، وكان يتولى نظارتها العلامة على بك مبارك (باشا) فأنفذه سعيد ضمن الحملة التى أرسلها لمساعدة تركيا فى حرب القرم واغتنم هذه الفرصة لإقفال المدرسة ، وألغى أيضا مدرسة (المفروزة) سنة ١٨٥٥

وأنشأ مدرسة حربية بالقلعة عهد بنظارتها الى العلامة رفاعة بك رافع وسميت مدرسة أركان حرب

ثم أعاد سعيد فتح مدرسة المهندسخانة سنة ١٨٥٨ وجعلها مدرسة حربية نقلها الى القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية وسميت "المدرسة الحربية ، وأعاد فتح المدرسة البحرية

---

(١) مصر الحديثة . للسيو مريوص ٨٢



سعيد باشا والى مصر

من سنة ١٨٥٤ الى ١٨٦٣

بالاسكندرية، وفى عهده أقفلت مدرسة الطب بقصر العينى ،ثم أعاد فتحها سنة ١٨٥٦ وأنشأ بها مدرسة للقابلات عهد بنظارتها والتدريس فيها الى السيدة جليلة تمرهان التى تلقت علومها الطبية فى مدرسة القابلات القديمة المنشأة على عهد محمد على والملغاة فى عهد عباس

وفترت حركة البعثات العلمية فلم يرسل الى أوروبا سوى ١٤ طالباً

ومع جمود حركة التعليم الى هذا الحد فانه لم يبخل على البعثات الأجنبية الدينية بمساعداته كى تفتح مدارسها، فمنح إعانات سنوية لراهبات البون باستور « Bon Pasteur (الراعى الصالح) وكانت لهن مدرستان بمصر والاسكندرية،ولراهبات الصدقة بالاسكندرية، ووهب للبعثة الامريكية بناء بمصر لتتخذه مدرسة لها ، وأعطى أول مدرسة إيطالية أنشأتها الحكومة الايطالية بالاسكندرية إعانة قدرها ٢٤٫٠٠٠ جنيه ، ووهب لها قطعة أرض فى أجود جهات الاسكندرية لتنشىء بها المدرسة ، فكانت عنايته بنشر التعليم الأجنبى أكبر من عنايته بنشر التعليم الأهلى، وهذا من متناقضاته

نظام الحكم فى عهد عباس وسعيد

النظام السياسى

بقى الحكم فى عهد عباس وسعيد حكما مطلقا يتولاه ولى الأمر إذ كان يجمع فى يده السلطة التشريعيه والتنفيذية والقضائية ، فهو المرجع فى كليات الأمور وجزئياتها

وأهمل (مجلس المشورة) الذى أسسه محمد على وانعقد على عهده حينا وكان نواة لنظام شورى (راجع كتاب « عصر محمد على » ص ٥٧٢) فلم يظهر له أثر فى عهد عباس وسعيد

المجلس الخصوصى

ذكرنا فى كتاب عصر محمد على » (ص ٥٧٩) ان محمد على أنشأ سنة ١٨٤٧ مجلسا دعاه (المجلس الخصوصى) ، واختصاصه النظر فى شؤون الحكومة الكبرى ، وسن اللوائح والقوانين ، وإصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة ، وكان يرأسه ابراهيم باشا

وقد أعيد تأليف هذا المجلس فى عهد عباس الأول بمقتضى لائحة صدرت فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) وتولى رآسته الكتخدا باشاوهو أكبر موظف بالحكومة ، وأعضاؤه من كبار الذوات والعلماء ، واختص بنظر المسائل العامة للحكومة وسن اللوائح والقوانين وترتيب النظم العمومية وتنصيب رؤساء المصالح الكبرى ، فكان بمنزلة مجلس النظار ، وتولى السلطة التشريعية ، وشاركه فيها مجلس الأحكام ، وقد بقى هذا المجلس قائما الى أن خلفه مجلس النظار فى عهد اسماعيل

الوزارات

وفى سنة ١٨٥٧ أعاد سعيد باشا تنظيم الدواوين فجعل منها أربع وزارات وهى الداخليه ، وقد عهد بها الى الأمير احمد رفعت ، والمالية وعهد بها الى الأمير مصطفى فاضل والحربية وتولاها الأمير محمد عبد الحليم ، والخارجية وتقلدها اسطفان بك أحد خريجى البعثات فى عهد محمد على.

النظام القضائى

مجلس الأحكام

وكان فى البلاد منذ عهد محمد على هيئة قضائية عليا تسمى (جمعية الحقانية) انشئت سنة ١٨٤٢ وقد سميت هذه الهيئة منذ سنة ١٨٤٩ مجلس الأحكام ، وهو المجلس الذى كان له شأن كبير فى عهد سعيد واسماعيل ، وكان بمثابة الهيئة الاستئنافية العليا فى البلاد ، ويتألف من تسعة أعضاء من الكبراء ومن عالمين أحدهما حنفى والآخر شافعى ، وكان أيضا يشارك (المجلس الخصوصى) فى السلطة التشريعية

مجالس أو محاكم الأقاليم

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت فى عهد محمد على ، وبقى لها اختصاصها فى المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وانتقال الملكية ، غير أنه انشئت محاكم أو « مجالس » جديدة للفصل فى المسائل المدنية والتجارية سميت (مجالس الأقاليم) ، بلغ عددها خمسة

فى بداءة تأسيسها ، وهى (مجلس طنطا) ويختص بنظر قضايا الغربية والمنوفية والبحيرة، و (مجلس سمنود) ويختص بنظر قضايا الدقهلية والشرقية والقليوبية ، و (مجلس الفشن) ويختص بنظر قضايا الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم ، و (مجلس جرجا) ويختص بنظر قضايا أسيوط واسنا وقنا ، و (مجلس الخرطوم) ويختص بنظر قضايا السودان

وكان كل مجلس يتألف من رئيس وأربعة أعضاء ، وأربعة كتاب عدا (مجلس سمنود) فإنه يتألف من رئيس وعضوين

وعين لكل مجلس اثنان من العلماء بوظائف مفتين أحدهما حنفى والآخر شافعى

وكان (المجلس الخصوصى) و (مجلس الأحكام) يصدران اللوائح والقوانين لهذه المجالس ، فكان بمثابة الهيئتين التشريعيتين فى البلاد ، ويتبين من ذلك أن مجلس الأحكام فوق كونه هيئة قضائية عليا كان أيضا هيئة تشريعية

ولاية القضاء

إن أهم إصلاح قضائى تم فى عهد سعيد أنه نال من السلطان حق اختيار القضاة بعد أن كان العمل جارياً على أن قاضى القضاة المولى من قبل السلطان هو الذى يعينهم (١)

وهذا الإصلاح فضلا عما فيه من تحقيق الإستقلال القضائى لمصر فانه منع مصدراً من مصادر الفساد فى النظام القضائى ، فان قاضى القضاة كان يعين القضاة حسبما تملى عليه أهواؤه ، وكثيراً ما يجعل تعيينهم مقابل جعل من المال ، وفى ذلك من إفساد القضاء مالا يخفى عن الأذهان

إلغاء مجلس الأحكام ثم إعادته

وفى سنة ١٨٥٥ غضب سعيد باشا على مجلس الأحكام ، فأصدر أمراً بالغائه ، وقيل أن سبب هذا الالغاء اعتقاد سعيد باشا أن أعضاءه لم ينهجوا طريق الاستقامة ، وقد أمر بإحالة الدعاوى التى كانت من خصائص المجلس على الأمير اسماعيل باشا (الخديو)

---

(١) مصر الحديثة للمسيو مريوص ١

وكلفه عرض ما يلزم عرضه على سعيد باشا ذاته ، أى أنه لم ينشىء هيئة أخرى مكان مجلس الأحكام المذكور ، ولكنه رجع وأمر بإعادة تأليف مجلس الأحكام وأسند رآسته الى الأمير اسماعيل باشا سنة ١٨٥٦ ، وألفه من عشرين عضواً منهم أحد عشر عضواً من الأعيان وتسعة من الذوات

ولم يمض عامان على تأليف هذا المجلس حتى عاد سعيد باشا وغضب عليه ، وكان سعيد مشهوراً بكثرة تقلبه فى الآراء والميول ، وسبب غضبه أنه انتهى اليه أن أعضاءه ارتكبوا الرشوة فى قضية عرضت عليهم ، فارتأى الغاءه سنة ١٨٦٠ ، وألغى كذلك (مجالس الأقاليم)

على أنه عاد بعد ذلك سنة ١٨٦١ وأمر باعادة مجلس الأحكام وعين محمد شريف باشا (الذى صار فيما بعد الوزير المشهور) رئيساً له ، وكان من قبل ناظراً للخارجية ، وأعاد كذلك مجالس الاقاليم ، ولكنه اقتصر منها على مجلسين ، أحدهما بطنطا ، ويختص بنظر قضايا الوجه البحرى ، والثانى بأسيوط ، ويختص بنظر قضايا الوجه القبلى

وكان العمل أمام (مجلس الاحكام) ومجالس الاقاليم يجرى طبقا للقانون العثمانى والقوانين التى أصدرها سعيد باشا

وكان مجلسا طنطا وأسيوط يحكمان ابتدائياً فى المنازعات ، ومجلس الاحكام ينظر فيها بصفة استئنافية ، ولما تولى الخديو اسماعيل أعاد تأليف مجالس الأقاليم بأن عممها فى المديريات كما سيجىء بيانه

قضاء الأجانب

بقيت محاكم التجارة التى أنشئت فى عهد محمد على قائمة الى عهد سعيد واسماعيل وهى المسماة (مجالس التجار) فى الاسكندرية ومصر ، وكانت المحافظات والضبطيات تنظر فى المشاكل الخاصة بالاجانب ، ولكن كثرة نزوح الاجانب الى مصر وما استتبعه من ازدياد هذه المشاكل جعل جهات الادارة لاتستطيع التفرغ لحسمها ، فانشىء سنة ١٨٦١ مجلس خاص باسم (قومسيون مصر) أو مجلس القومسيون ، يتألف من رئيس مصرى وعضوين مصريين ، وعضو أوروبى ، وآخر يونانى ، وعضو اسرائيلى ، وآخر أرمنى[١]

(١) انظر كتاب المحاماة لفتحى باشا زغلول ص ٨٥ ملحقات

ويختص بنظر القضايا التى ترفع من الاجانب على الرعايا المحليين ، وللقنصليات أن ترسل مندوبا من قبلها لحضور الجلسات ، وأحكامه تستأنف أمام (مجلس الأحكام) ولم يكن من اختصاصه النظر فى المسائل المتعلقة بالعقار ، بل كان النظر فيهامن اختصاص المحاكم الشرعية باعتبارها وقتئذ المحاكم العادية فى البلاد

ثغرات التدخل الأجنبى

اجتمع فى سعيد باشا عيبان جوهريان ، الأول ضعف إرادته وقلة حظه من الحزم والعزم ، والثانى وهو أكبر خطراً وأسوأ أثراً من الأول ، ونعنى به ثقته بالأجانب ثقة مطلقة ، بحيث لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأياً ، أو يرد لهم طلباً ، وقد اتخذ منهم بطانته وموضع سره ، فانفتحت فى كيان مصر ثغرات التدخل الأجنبى ، وأهم هذه الثغرات منح امتياز قناة السويس ، والاستدانة من البيوت المالية الأجنبية

(ا) امتياز قناة السويس

نظرة عامة

يعد مؤرخو أوروبا ، والفرنسيون منهم خاصة ، مشروع قناة السويس مفخرة سعيد باشا ، ويقولون انه بهذا العمل قد أدى أعظم خدمة للانسانية والحضارة ، وهم فيما يقولون إنما ينظرون إلى هذا العمل من وجهة النظر الأوروبية ، فلا شك أن قناة السويس قد أفادت التجارة الأوروبية فوائد كبرى ، بتقريبها طريق المواصلات بين أوروبا والشرق ، وأفادت أيضا الاستعمار الأوروبى ، لأنها مكنت الدول الاستعمارية من ارسال الحملات والتجاريد الحربية من طريق القناة الى آسيا وأفريقية لاخضاع ممالك الشرق وشعوبه ، ورفعت عن تلك الدول مشقات اجتياز طريق المحيط الاطلنطى ورأس الرجاء الصالح ، ذلك الطريق الطويل المحفوف بالمكاره والاخطار

فمن الوجهة الأوروبية لا جدال فى أن فتح قناة السويس عاد بأعظم الفوائد على التجارة الأوروبية والاستعمار الاوروبى

أما من وجهة النظر المصرية ، فالقناة كانت شؤما على البلاد واستقلالها ، لأنها

أطمعت فيها دول الاستعمار ، وجعلتها تسعى سعيا حثيثا للاستيلاء على مصر ، وتضاعف جهودها القديمة لتحقيق هذا الغرض ، ومن المحقق أن مساعى انجلترا خاصة فى احتلال مصر قد تضاعفت واشتدت بعد أن شقت القناة أرض مصر ، وحجتها فى ذلك أنها أرادت الاطمئنان على هذا الطريق الجديد الواصل الى الهند، وتستأثر بوضع يدها عليه، وهى حجة لا أساس لها من الحق والإنصاف ولكنها الامر الواقع الذى توحى به مطامع الفتح والاستعمار، فانجلترا بعد فتح القناة صارت أكثر تطلعا وأقوى تحفزا الى احتلال مصر ، فلا عجب أن كانت مصر ضحية قناة السويس ، تلك حقيقة واقعة ، كان يجب أن لا تفوت سعيد باشا عندما منح امتياز القناة ، وأن يفطن اليها اسماعيل باشا عندما بذل تأييده للمشروع بعد اعتلائه العرش حتى وصل به الى غايته

وإذا كان المؤرخون الافرنج يعدون مشروع القناة أكبر مفخرة لسعيد باشا ، فاننا نعده بالعكس أكبر غلطة له فى تاريخه ، لانه بعمله هذا قد فتح باب التدخل الاستعمارى فى مصر على مصراعيه ، وجعلها هدفا للمطامع الاوروبية

ويزيد فى تبعته أنه كان عالما برأى أبيه العظيم محمد على ومعارضته فى فتح القناة ، ويعلم عندما منح امتيازه أنه خالف وصايا أبيه الذى كان يعد القناة بوسفورا ثانيا يجعل مصر واستقلالها عرضة للخطر

إن المسألة المصرية قد دخلت دوراً جديداً بعد فتح القناة ، إذ صار ينظر اليها كأنها هى مسألة قناة السويس ، فكأنها اندمجت فيها ، وتبدلت أوضاعها تبعاً لهذا الاندماج ، وصار النظر اليها من ناحية الدول الاستعمارية مرتبطا بوجهة نظرها فى مسألة القناة ، ومعلوم أن انجلترا جعلت خطتها فى مسألة القناة أن تسعى جهدها فى وضع يدها عليها وعلى الأرض التى تجتازها ، وأن يكون بيدها مفاتيح القناة ، ولذلك وضعت نصب عينيها أن تحتل مصر بعد أن تم فتح هذا الطريق البحرية الخطيرة الواصلة إلى مستعمراتها فى الشرق

ففتح القناة يعادل فى تأثيره الاستعمارى بالنسبة للمسألة المصرية غزوة نابليون بونابرت ، فكما أن الحملة الفرنسية جعلت انجلترا تتطلع إلى احتلال مصر ، كذلك كان شأن قناة السويس ، الفارق بين الحادثين أن انجلترا قد أخفقت فى تحقيق مطامعها التى

أثارتها الحملة الفرنسية ، وارتدت عن الكنانة دون أن تنال منها منالا ، وسويت المسألة المصرية فى عصر محمد على طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة التى كفلت لمصر استقلالها الداخلى التام ، وبقيت المسألة المصرية سائرة على منهاج تلك المعاهدة إلى أن تم فتح القناة ، ومن ثم تغيرت أوضاعها ، وسعت انجلترا من جديد فى تحقيق أطماعها القديمة التى أخفقت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فلا جرم أن كان فتح القناة مقدمة دور جديد للمسألة المصرية ، ولقد كان هذا الدور شؤما على البلاد ، إذ اجتمعت فيه الظروف السيئة التى مكنت انجلترا من تحقيق أطماعها فى مصر ، فان فتح القناة فى ذاته ، وبيع اسماعيل أسهم مصر فيها إلى الحكومة الإنجليزية ، قد هيأ لانجلترا أن تخطو أول خطوة نحو الاحتلال

فسعيد باشا لم ينظر إلى القناة كعمل حيوى لمصر ، وأغلب الظن انه لم يوازن بين مزاياها ، ومضارها ، بل نظر إلى فائدتها للانسانية فحسب ، ولقد زينت له نصائح المسيو فرديناند دلسبس أنه بهذا العمل يعد من أكبر خدام الحضارة ، وبديهى أن النظر إلى القناة من وجهة فائدتها للانسانية هو وهم لا يليق بالأمم التى تقدر معنى الوجود والحياة ، لأن حياة الأمة واستقلالها مقدمان على كل خدمة عامة للانسانية ، وليس فى تاريخ الشعوب قديماً وحديثاً أمة رضيت أن تضحى بأية مصلحة لها مهما ضؤلت ، بله استقلالها ، فى سبيل خدمة الانسانية ، فالحق أن هذه أوهام لا تجوز إلا على الأمم المستضعفة ، فاننا على العكس نرى الأمم التى نتخذها مثالا للتقدم والعظمة تهزأ بتلك الأوهام ، وتضحى بمصالح الأمم والانسانية جمعاء تحقيقا لأطماعها الاستعمارية بل تستبيح كل الوسائل فى سبيل السيطرة على العالم ، واستعباد الشعوب

فمن أضعف النظريات وأبعدها عن العقل والمنطق أن يقال ان سعيد واسماعيل يستحقان الإعجاب لانهما خدما الانسانية بإنفاذ مشروع القناة ، والحقيقة المؤلمة انهما بعملهما هذا قد مهدا السبيل لاحتلال انجلترا مصر

والآن ننتقل من الإجمال إلى التفصيل فنقول ، إن سعيد باشا بمنحه المسيو دلسبس امتياز القناة قد جلب على البلاد مضار جسيمة نذكرها فيما يلى :

أولا — ان القناة عرضت استقلال مصر للخطر ، ولم يكن هذا الخطر ليخفى على ذى بصيرة فى الأمور ، فلقد أدركه السياسيون الأوروبيون من يوم البدء فى المشروع

ومما يذكر فى هذا الصدد أنه لما تم منح الامتياز كتب المستر بروس Bruce قنصل انجلترا فى مصر وقتئذ إلى حكومته ينبئها بالخبر ، ويقول فى ختام رسالته : «إن فتح القناة سيؤدى إلى ازدياد المواصلات التجارية بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وستنشأ طبعا مراكز للدول الأجنبية فى هذه البلاد ، ومن المنتظر أن تحدث منازعات بينها وبين تلك الشعوب ، فتتخذ ذريعة إلى التدخل المسلح فى شؤونها ، وهذا التدخل يفضى إلى الاحتلال الدائم ، ويتوقع أن تحدث هذه النتائج فى مصر ذاتها»

فهذا التنبؤ الذى أدركه القنصل الانجليزى سنة ١٨٥٤ هو ما كان يجب أن يتوقعه كل من عنده قليل من بعد النظر فى السياسة ؛ وهو ما وقع على مر السنين ، فان انجلترا بعد أن تم فتح القناة سعت سعيها فى احتلال مصر ، وتم لها ذلك سنة ١٨٨٢ أى بعد اثنى عشر عاماً من افتتاح القناة للملاحة ، إذ كان افتتاحها سنة ١٨٦٩ . ومن مصادفات القدر أنه عند ما فتحت القناة كان المستر غلادستون على رأس الوزارة الانجليزية ، وعند ما احتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ كان هو أيضا يشغل هذا المنصب

ويدخل فى هذا السياق ، أنه لما اشتدت معارضة انجلترا فى فتح القناة ، وجرت مفاوضات بشأن إقناعها بالعدول عن معارضتها ، كان مما اشترطته الحكومة الانجليزية لموافقتها على المشروع احتلالها السويس ، وحمايتها للقناة ، فيتبين من ذلك أن انجلترا لم تكن تخفى نياتها الاستعمارية نحو مصر عند إنشاء القناة ، ولم يكن خافياً أن هذا المشروع يجعل استقلال مصر هدفاً لمطامعها الاستعمارية

وفى هذا الصدد يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) وهو من الكتاب الأوروبيين المشهود لهم بالاعتدال وإصالة الرأى : «إن منح امتياز القناة الى المسيو دلسبس قد فتح أبواب الدلتا على مصراعيها للأوروبيين»[1]

ويقول المسيو كوشرى Cocheris : «إن بدء الارتباكات المالية والتدخل الأوروبى

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٣ لمؤلف لم يعلن اسمه (ولعله المسيو بابونو Paponot) ويعد كتابه من أهم المراجع فى بيان حالة مصر المالية على عهد سعيد وإسماعيل

المشؤوم فى شؤون مصر يرجع فى الحقيقة الى سنة ١٨٥٤ وهى السنة التى منح فيها امتياز قناة السويس الى المسيو دلسبس »[١]

(ثانيا) ان سعيد باشا بقبوله انشاء القناة على يد شركة أجنبية فتح ثغرة ثانية للتدخل الأجنبى ، وكان الضرر أخف وطأة لو فتحتها مصر بنفسها ولحسابها

(ثالثا) أنه أسرف فى منح الشركة امتيازات وحقوقا جعلتها شريكة مصر فى سيادتها وجعلت منها حكومة داخل الحكومة كما سيجىء بيانه

(رابعا) لم تستفد مصر من الوجهة الاقتصادية فائدة ما من القناه ، بل على العكس أضرتها اقتصاديا ، لأن طريق التجارة بين أوروبا والشرق تحولت من داخل مصر إلى القناة المائية التى أصبحت ملكا لشركة أوروبية ، فخسرت مصر الأرباح التى كانت تعود عليها من مرور المتاجر فى وسط الدلتا ، بطريق النيل أو السكك الحديدية المصرية ، وانتقلت هذه الأرباح إلى شركة القناة ، وهذا من غير شك خسران كبير

(خامساً) على الرغم من مضار المشروع لمصر فإنها انفقت عليه من ما لها نيفا وستة عشر مليون جنيه ، بذلت فى أسهم اكتتبت فيها ، وأملاك تنازلت عنها ، وأعمال قامت بها ، وتعويضات أدتها للشركة ، وقد خسرت هذه الملايين فى وقت كانت أحوج ماتكون إليها ، ولإنفاذ مشروع كان شؤما عليها من كل الوجوه

ولئن عادت القناة يوما إلى مصر فلا يمكن أن ننسى أن مصر خسرت فيها ثمنا باهظا وتضحيات جسيمة ، ويكفى أنها بذلت لها ستة عشر مليون جنيه من أموالها ، ثم حرمت ماهو أعز من المال ، وهو الاستقلال ، وعندماتسترد مصر استقلالها تامافستكون قد حرمت استقلالها بسبب القناة ردحا طويلا من الزمن ، وهو حرمان لا يعوض بمال

نبذة وجيزة فى تاريخ المشروع

لم يسبق لحكومة مصرية قديمة أو حديثة أن وصلت البحرين الأبيض والأحمر بقناة ملحة تخترق برزخ السويس

---

(١) المركز الدولى لمصر والسودان للمسيو كوشرى ص ٦٧

فى عهد الفراعنة والفتح الإسلامى

وإنما وقع الاتصال عن طريق النيل ، فكانت ترعة الفراعنة القديمة تخرج من فرع النيل البيلوزى القديم ، وتسير بمحاذاة وادى الطميلات ، ثم تنثنى جنوبا فتخترق البحيرات المرة ، ثم تصب فى البحر الأحمر

وفى عهد الفتح الإسلامى أنشأ عمرو بن العاص « الخليج » المعروف بخليج أمير المؤمنين ، بأمر الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه سنة ٢٣ هجرية ، وكان يصل النيل بالبحر الأحمر ، ويبدأ من مصر القديمة ، حيث يبتدىء خليج مصر اليوم حتى القاهرة ، ومنها إلى المطرية ، ومنها الى العباسة ، ثم يتبع آثار ترعة الفراعنة القديمة

فى عهد الحملة الفرنسية

وفى عهد الحملة الفرنسية فكر نابليون كما أسلفنا فى الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية (ص ١٢٤) فى وصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ، وعهد بدرس هذا المشروع الى المسيو (لوبير) كبير مهندسى الرى والطرق والجسور ، فقضى عامين فى درسه وفحصه ، وعاونه فيه بعض مهندسى الحملة ، وقدم تقريرا الى نابليون بعد مغادرته مصر ، وكان تصميم المشروع كما وضعه المسيو لوبير أن تحفر قناة من السويس الى البحيرات المرة ، ويعاد حفر خليج أمير المؤمنين الى أن يتلاقى مع بحر مويس بقرب بوباسط (الزقازيق) ، ومن بحر مويس الى فرع دمياط . ومنه الى ترعة الفرعونية ، ومنها الى فرع رشيد ، ومنه الى الاسكندرية بواسطة ترعة الاسكندرية ، وحبذ المسيو لوبير أيضاً فكرة وصل البحرين رأساً بواسطة ترعة أخرى تخترق برزخ السويس ، فيما بين بيلوز (الطينة) على البحر الأبيض المتوسط ، ومدينة السويس على البحر الأحمر ، غير أنه اعتقد خطأ أن البحر الأحمر يعلو عن سطح البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار ، وقد نشر لوبير مشروعه فى كتاب (تخطيط مصر) بالجزء الحادى عشر ، وفيه بحث مستفيض عن تخطيط ترعة الفراعنة القديمة ، وخليج أمير المؤمنين ، وتخطيط الجهات التى ينفذ فيها المشروع ، ونفقات إنفاذه ، ويقع هذا البحث فى أكثر من ثلثمائة صفحة ، وهو من أجلّ الأبحاث التى وضعها علماء الحملة الفرنسية

فى عهد محمد على

جاء المسيو فردينان دلسبس الى مصر لأول مرة سنة ١٨٣١ ، على عهد محمد على باشا ، متوليا منصب مساعد للقنصل الفرنسى ، فأبدى الباشا نحوه عطفا كبيراً لما كان بينه وبين أبيه الكونت ماتيو دلسبس Mathieu Delesseps من صلات الصداقة القديمة منذ كان قنصلا لفرنسا فى مصر سنة ١٨٠٣ ، واتصل فردينان دلسبس بالأمير محمد سعيد ، إذ عهد اليه أبوه أن يعنى بتربيته الرياضية ، فتعلم الأمير على يده أنواع الرياضة والمهارة فى ركوب الخيل ، ومن هنا نشأت صلات الود بينهما ، واستمرت صداقتهما طول حياة سعيد باشا

وقد وقع فى يد المسيو دلسبس وهو فى الاسكندرية بحث المسيو لوبير عن وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، وأكب على هذا البحث يدرسه درسا عميقا ، فلم يلبث أن اتجهت نفسه الى تحقيق مشروع الاتصال بين البحرين بقناة بحرية ، ثم انتقل من منصبه بالقطر المصرى ، وطوحت به المناصب السياسية الى مختلف الأقطار ، على أنه كان لا يفتأ يفكر فى أمر هذا المشروع

لجنة سنة ١٨٤٦

وكان مشروع وصل البحرين بقناة ملحة موضع البحث والتفكير فى أوروبا بين مختلف المهندسين من يوم أن وضع المسيو لوبير تقريره عنه فى عهد نابليون ، وكان الخطأ الذى وقع فيه المسيو لوبير إذ ظن أن البحر الأحمر يعلو عن سطح البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار عقبة يراها رجال الفن حائلة دون إمكان وصل البحرين عن طريق برزخ السويس

على أنه فى سنة ١٨٤٦ تألفت من بعض المهندسين من مختلف الأمم لجنة فنية لدرس مشروع حفر القناة ، وجاء أعضاؤها الى مصر لفحص المشروع فى أواخر عهد محمد على ، واستمروا على عهد عباس ، وعاونتهم الحكومة فى إجراء تلك المباحث ، وعهدت بتخطيط المواقع الى بعض كبار المهندسين مثل لينان بك (باشا) وسلامه افندى ابراهيم (باشا) وإبراهيم بك رمضان وطائل افندى وغيرهم ، وانتهت اللجنة الى أن فرق مستوى البحرين ليس أمراً ذا بال ، ورأت الوصل بينهما بشق ترعة تجتاز الدلتا

وكان محمد على منذ البداية معرضاً عن مشروع القناة ، غير راغب فيه ، لما يتوقعه إذا تم من العواقب الوخيمة ، فلم يستجب لدعوة المهندسين والماليين الأوروبيين الذين زينوا له المشروع ، بل كان يردهم بلطف وحكمة ، ويعدهم ويمنيهم ، وفى الوقت نفسه يضمر الإعراض عن هذا المشروع حتى انتهى حكمه

وقد بلغ به بعد النظر أنه لم يقبل أن يعهد إلى شركة انجليزية مد سكة حديد بين القاهرة والسويس ، حتى لا تكون هذه السكة ذريعة الى التدخل الأجنبي ؛ وكذلك أعرض عباس باشا الأول عن مشروع القناة ، وضرب صفحا عن أبحاث اللجنة ، وحاول المسيو فردينان دلسبس أن يقنعه بفائدة المشروع ، وأرسل تقريراً عنه الى المسيو رويسنر Ruyssanaers قنصل هولندا العام فى مصر ليعرضه على عباس ، ولكن الفكرة لم تلق من الأمير قبولا ، واتجه فكره الى تسهيل سبيل المواصلات بطريق البر بين الاسكندرية والسويس ، بدلا من شق ترعة ملحة بين البحرين ، فأصلح الطريق بين مصر والسويس وجعله صالحا لمرور العربات من غير عناء ولا مشقة ، ثم شرع فى انشاء سكة الحديد بين الاسكندرية والقاهرة كما تقدم بيانه ، ويئس المسيو دلسبس من نجاح مشروعه على يد عباس الأول

فى عهد سعيد

فلما مات عباس وتولى الحكم سعيد باشا استبشر المسيو فردينان دلسبس خيرا بنجاح فكرته ، على يد صديقه القديم ، فأرسل اليه يهنئه بارتقاء العرش ، ويبلغه عزمه على الحضور ليقدم له فروض التهانى ، فأجابه سعيد على تهنئته ، واستدعاه الى مصر ، فسرعان ما جاء الاسكندرية (فى نوفمبر سنة ١٨٥٤) ، وقابله الباشا بحفاوة كبيرة ، ذاكراً صداقته القديمة ، ثم اصطحبه فى رحلة من رحلاته الحربية التى كان يسير فيها على رأس جنده ، وسار معه من الاسكندرية الى مصر عن طريق الصحراء الغربية ، وكان الأمير يقود فى هذه الرحلة جيشاً مؤلفاً من عشرة آلاف مقاتل

فاغتنم المسيو دلسبس هذه الفرصة ليفاتح سعيد باشا فى أمر المشروع ، وكان لمهارته فى ركوب الخيل أثر فى تمهيد السبيل لنجاح مسعاه ، ذلك أنه امتطى صهوة جواد أهداه له الأمير ، فوثب به يوماً عن حاجز من الأحجار ، على مرأى من قواد الجند من حاشية

سعيد ، فأعجبو به وبمهارته وفروسيته ، وفى مقدمة المعجبين به ذو الفقار باشا وزير المالية الذى كانت له منزلة كبيرة لدى سعيد باشا

فنى اليوم التالى ، فاتح المسيو دلسبس سعيد باشا فى أمر المشروع ، وزين له أنه إذا وفق اليه خلد ذكره واكتسب ثناء العالم بأسره[١] ، وبالرغم من أن سعيد باشا كان يصرح بأنه لا يخالف وصايا أبيه فى الإعراض عن فتح القناة ، فانه ضعف أمام إغراء المسيو دلسبس ، وقبل المشروع ، ووعده بمساعدته ، وتأييده فى تحقيقه ، واستدعى قواد جنده ، وعرض عليهم الفكرة ، وكانوا متأثرين إعجابا بفروسية المسيو دلسبس ، فسارعوا إلى استحسان المشروع ، دون أن يبحثوه ، أو يوازنوا بين مضاره ومزاياه ، فكانوا هم وسعيد فى قصر النظر سواء

فانظر الى ما صارت اليه شؤون الدولة فى عهد سعيد ، وكيف كانت عظائم الأمور يبت فيها من غير بحث أو روية ، ولا نظر فى العواقب ، وهذا من أسباب الضعف الذى أصاب مصر فى عهد خلفاء محمد على ، وإنه لما يدعو الى الدهشة والألم معاً ، أن مشروعاً خطيراً كقناة السويس يقرر فى رحلة صحراوية ، من غير تمحيص ولا تفكير ، وأن مجرد إعجاب « رجال الدولة » بفروسية المسيو دلسبس ومهارته فى ركوب الخيل كان كافياً لإقرار المشروع . . !

ولم يفت المسيو دلسبس ملاحظة هذه الحقيقة المؤلمة ، فقد أشار اليها ، فى شىء من التهكم والسخرية ، قال فى هذا الصدد : « جمع سعيد باشا قواد جنده ، وشاورهم فى الأمر ، ولما كانوا على استعداد لتقدير من يجيد ركوب الخيل ويقفز بجواده على الحواجز والخنادق أكثر من تقديرهم للرجل العالم المثقف ، انحازوا الى جانبى ، ولما عرض عليهم الباشا تقريرى عن المشروع ، بادروا إلى القول بأنه لا يصح أن يرفض طلب صديقه ، وكانت النتيجة أن منحنى الباشا ذلك الامتياز العظيم »[٢]

وقال فى موضع آخر : « بعد أن قبل سعيد باشا المشروع استدعى قواد جنده ، ودعاهم

---

(١) مراسلات ويوميات ووثائق عند قناة السويس للمسيو دلسبس ج ١ ص ٤

(٢) أصول قناة السويس ص ١٥

الى الجلوس أمامه ، وقص عليهم الحديث الذى دار بيننا ، وطلب اليهم أن يبدوا رأيهم فى مشروع « صديقه » . فلم يكن من هؤلاء المستشارين ، وقد فوجئوا بهذا الاقتراح وهم أقدر على إبداء الرأى فى مناورات الخيل منهم فى التكلم عن مشروع عظيم لا يستطيعون فهم مراميه ، إلا أن نظروا إلىّ بملء أعينهم ، كأنما يريدون إفهامى أن صديق مولاهم الذى رأوه يقفز على الحائط راكبا جواده بتلك المهارة ، لا يمكن أن يدلى إلا بآراء صائبة ، وكانوا أثناء الحديث يرفعون أيديهم الى رءوسهم بين آونة وأخرى علامة على الموافقة» (١)

وذكر عن سعيد باشا ذاته (ص ٥٧) أنه قال له بعد أن منحه الامتياز : « أعترف لك بأنى لم أفكر طويلا فى الموضوع ، وإنما هى مسألة شعور ، وليس من عادتى أن أقلد الناس فى ما يتبعون ويعملون »

منح امتياز القناة

٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

ولما بلغ سعيد باشا القاهرة أنزل المسيو دلسبس ضيفا عنده ، محفوفا بالاكرام والرعاية ، ولم تمض أيام معدودات حتى منحه بمقتضى العقد المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس ، واستثمارها لمدة ٩٩ سنة ابتداء من تاريخ فتح القناة للملاحة (٢) . وهكذا نال دلسبس بغيته التى كان يسعى لها منذ ثلاث وعشرين سنة

وهذا العقد هو المعروف بعقد الامتياز الأول : تمييزا له عن عقد الامتياز الثانى المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الذى سيرد الكلام عنه

وقد عهد سعيد باشا الى مهندسيه لينان بك ، وموجيل بك ، أن يرافقا المسيو دلسبس الى برزخ السويس ، لدرس المشروع وتطبيقه على طبيعة الأرض ، ورفع تقرير اليه عن نتيجة مباحثهم ، وكان رأيهما من قبل فى جانب المشروع

---

(١) أصول قناة السويس ص ٤٠

(٢) فتحت القناة للملاحة يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ أى أن مدة الامتياز تنتهى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وتصبح القناة بعدها ملكا لمصر

فقام المهندسان الفرنسيان والمسيو دلسبس بهذه المهمة ، وانتهى بهم البحث الى الاتفاق على طريقة تنفيذ المشروع ، وهى أن تنشأ القناة مستقيمة فى أضيق نقطة فى البرزخ : بين موقع بيلوزه (بورسعيد الآن) على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر

حصص التأسيس

ثم جمع المسيو دلسبس من بعض الماليين حصص التأسيس لشركة القناة التى أزمع تأليفها ، وجعل قيمة الحصة خمسة آلاف فرنك (٢٠٠ جنيه) وخصص قيمة هذه الحصص لنفقات المشروع الأولى ، على أن تحول قيمة الحصص الى أسهم خاصة فى الشركة عند ما يتم تأليفها

لجنة دولية لدرس المشروع

وانتخب المسيو دلسبس باتفاقه مع سعيد باشا (فى نوفمبر سنة ١٨٥٥) لجنة دولية من المهندسين الفنيين لدراسة المشروع ثانية، بعد اطلاعها على تقرير لينان بك وموجيل بك ، لتبدى رأيها فى صلاح المشروع وامكان تنفيذه ، وذلك حتى يطمئن الناس إلى نجاحه ، فيقبلون على الاكتتاب فى أسهم الشركة عند تأليفها

فذهب أعضاء اللجنة إلى برزخ السويس ، وأجروا مباحثهم الهندسية ، ووافقوا على المشروع كما وضعه لينان وموجيل ، بعد أن ثبت لهم أن سطح البحرين واحد ، وأن الأرض صالحة لاجتياز القناة الملحة

شروط الامتياز

٥ يناير سنة ١٨٥٦

ولما أتمت اللجنة مباحثها عرض المسيو دلسبس نتيجة هذه المباحث على سعيد باشا ، فأصدر له عقد الامتياز الثانى بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ م — (٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ هـ) ، صدق فيه على الامتياز السابق منحه إلى المسيو دلسبس ، وضمّنه شروط الامتياز التى خولها الشركة ، وكانت شروطا فادحة ، لا ترضى بها حكومة رشيدة ساهرة على مصالح البلاد ، وهاك خلاصتها

(١) منحت الحكومة الشركة امتياز إنشاء قناة السويس بين خليج الطينة على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر ، وإنشاء ترعة للمياه العذبة صالحة للملاحة النيليه تستق من النيل ، وتصب فى القناة الملحة ، وإنشاء فرعين للرى والشرب يستمدان مياههما من الترعة المذكورة ، ويصلان إلى السويس والطينة (بور سعيد) (مادة ١ من عقد الامتياز)

(٢) تنازلت الحكومة للشركة مجانا عن جميع الأراضى المملوكة لها والمطلوبة لانشاء القناة الملحة و ترعة المياه العذبة وتوابعها ، وهى مساحات شاسعة على طول القناة والترع المزمع انشاؤها ، بعرض كيلو مترين من الجانبين[١] ، تنازلت عنها الحكومة بلامقابل ، مع إعفائها على الدوام من الضرائب ، وتنازلت أيضا عن جميع الاراضى القابلة للزراعة لتستصلحها الشركة وترويها وتزرعها ، مع إعفاء هذه الأطيان من الضرائب مدة عشر سنوات من تاريخ استثمارها (مادة ١٠)

(٣) خولت الشركة (عدا ما تقدم) حق انتزاع الأراضى المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لاجراء الأعمال والانتفاع بالامتياز ، فى مقابل أن تدفع الشركة لاصحابها تعويضات « عادلة » (مادة ١٢) ، ومعنى ذلك نزع ملكية الأفراد لمصلحة الشركة

(٤) على أصحاب الأطيان الواقعة أملاكهم على ضفاف الترع التى تنشئها الشركة إذا أرادوا رى أراضيهم بمياهها أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة فى مقابل تعويض يؤدونه لها (مادة ٨)

(٥) منحت الحكومة الشركة طول مدة الامتياز الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المبانى وصيانتها وملحقات المشروع ، دون دفع أى رسم أو ضريبة أو تعويض ، وتعفى الحكومه الشركة من الرسوم الجمركية ، والعوايد عن جميع الآلات والمواد التى تستوردها من الخارج (مادة ١٣)

(٦) حدد أجل الامتياز بمدة ٩٩ سنة من افتتاح القناة البحرية للملاحة ، و بعد انتهاء هذه المدة تؤول القناة إلى الحكومة المصرية (مادة ١٦)

---

(١) مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة للمسيو دلسبس ج ٢ ص ٣٥٦

ولكن هذه المادة قيدت هذا الحق بشرط قد يؤدى إلى تعطيله ، أو يفتح بابا للمشاكل ، وهو وجوب أخذ الحكومة فى هذه الحالة جميع المهمات والمعدات المخصصة لاعمال المشروع البحرية Materiel et approvisionnements ، وأن تدفع للشركة قيمتها التى تقدر سواء بالتراضى أو بناء على تقدير الخبراء

وليس مايمنع الشركة أن تبالغ فى تقويم المعدات التى خصصتها أو تخصصها فى المستقبل للمشروع ، أو أن تتعمد الإسراف فيها لتعجيز الحكومة ، ولكى تخلق العقبات التى تعترض حق مصر فى استرداد القناة

ثم ان المادة ١٦ لم تذكر شيئا عن المنشآت التابعة للقناة ، كالمبانى ، وقد كان العقد الأول (مادة ١٠) ينص على أن شأنها شأن القناة فى رجوعها للحكومة . دون مقابل ، فالعقد الثانى كما ترى صيغ فى أسلوب مجحف بحقوق مصر كل الإجحاف ، وهذا يدلك على الروح التى أملت شروطه ، وأغلب الظن أن سعيد باشا ترك تحريره الى « صديقه » المسيو دلسيبس (كما يصفه فى العقد) ولم يراجعه فى شيء من نصوصه

(٧) خُولت الشركة حق فرض ما تشاء من الرسوم على السفن التى تمر فى القناة البحرية أو الترع والثغور التابعة لها على شرط أن لا تزيد فى النهاية العظمى عن عشرة فرنكات عن كل طن وكل شخص من المسافرين (مادة ١٧)

(٨) فى مقابل الأراضى والامتيازات الممنوحة للشركة تحصل الحكومة المصرية على حصة قدرها ١٥ فى المائة من صافى الأرباح السنوية (مادة ١٨)

وقد خسرت مصر هذه الحصة سنة ١٨٧٩ ، وذلك أنه لما ارتبكت أحوالها المالية بسبب إسراف اسماعيل باعت هذا النصيب إلى البنك العقارى بفرنسا مقابل ٢٢ مليون فرنك

(٩) يكون أربعة أخماس العمال من المصريين (مادة ٢) ، وتعهدت الحكومة ببذل مساعداتها للشركة وتكليف جميع موظفيها وعمالها فى جميع دوائر المصالح أن يمدوا الشركة بمساعداتهم لها (مادة ٢٢) ، وقد فسرت الشركة هذه النصوص على أنها تعهد من الحكومة بتسخير أربعة أخماس العدد الذى تطلبة الشركة من العمال ، وأن يكونوا من الفعلة والفلاحين المصريين لإجراء أعمال الحفر والانشاء ووضعهم تحت تصرف الشركة لتشغيلهم فيما تريده من الأعمال مقابل دفع أجورهم

وكان عقد الامتياز الأول (مادة ٢) يخول الحكومة حق تعيين مديرى الشركة ، ولكن هذا الحق لم يظهر له أثر فى عقد الامتياز الثانى ، وهذا العقد يقضى بالغاء النصوص الواردة فى العقد الأول مما يخالف أحكام العقد الثانى ، واقتصرت المادة (٢٠) من العقد الثانى على أنه « يرأس الشركة ويديرها صديقنا ووكيلنا المسيو فردينان دلسبس بصفته المؤسس لها طوال المدة التى تستغرقها الأعمال ، ثم لمدة أخرى قدرها عشر سنوات تبتدئ من تاريخ استغلال الامتياز » ، ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية خسرت فى عقد الامتياز الثانى حق تعيين مديرى الشركة ، وحفظ لها فقط حق تعيين « مندوب » عنها لدى الشركة يمثل حقوق الحكومة ومصالحها فى تنفيذ العقد

وكان العقد الأول ينص (بالمادة ٤) على أن الحصون التى ترى الحكومة لزوم انشائها فى منطقة القناة لا تكلف بها الشركة ، وقد أغفل هـذا النص فى العقد الثانى ، وفسر إغفاله بأن لا حق للحكومة فى إقامة الحصون فى هذه المنطقة

وإنك لترى فى هذه الشروط روح التساهل والإسراف التى تعاقد بها سعيد باشا مع الشركة ، فانه خولها مزايا جعلها تشارك الحكومة المصرية فى حقوق ملكيتها العامة وسيادتها ، وملّكها مرافق ومنافع عامة ليس للأفراد من أهل البلاد حق تملكها ، وهكذا جعل منها دولة داخل الدولة المصرية ، وليس من عجب أن يحوى عقد الامتياز تلك الشروط الفادحة فان المسيو دلسبس هو الذى تولى تحرير العقد ووضع فيه ما شاء من النصوص والأحكام

مقاومة انجلترا للمشروع

اشترط سعيد باشا لصحة الامتياز أن يصدق عليه السلطان العثمانى ، على أنه كان معتزما تنفيذه بصرف النظر عن هذا التصديق ، وأعطى المسيو دلسبس العهود والمواثيق أن لا ينظر الى هذا التصديق إلا كمظهر شكلى ليس بذى بال ، وفى الواقع إن ما نالته مصر من حقوق الاستقلال الداخلى طبقا لمعاهدة لندن لا يجعل مثل هذا التصديق ضروريا لصحة الامتياز ، ولكن دلسبس أراد زيادة الاطمئنان على مشروعه ، فذهب الى الاستانة يلتمس فرمان التصديق ، فألفى مناهضة للمشروع من السفير البريطانى بايعاز من اللورد بالمرستون وزير خارجية انجلترا فى ذلك الحين

وكانت السياسة الانجليزية ترمى حينذاك الى عرقلة المشروع خشية امتداد النفوذ الفرنسى فى مصر، وخوفا على طريق المرور الى الهند أن يصبح تحت سيطرة دولة سواها

فقاومت المشروع من طريق الحكومة التركية ، إذ حرضتها على رفض التصديق ، ثم من طريق الأسواق المالية إذ ألقت فى روع الماليين أن المشروع خيالى لايمكن تحقيقه

معاضدة سعيد للمشروع

على أن سعيد باشاقابل هذه المقاومة بمعاضدة المسيو دلسبس فى مشروعه ، وكانت صداقته لدلسبس تدفعه الى تذليل العقبات لإنجاح المشروع، فبذل له أولا المبالغ المتوفرة فى خزانة الحكومة وقتئذ وقدرها ١٠٠ الف جنيه ليستعين بها على العمل

تأليف الشركة

وفى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ عرض دلسبس أسهم الشركة للاكتتاب العام بفرنسا وغيرها من البلدان ، فلقيت إقبالا عظيما،وغطيت أسهم الاكتتاب عدة مرات ،وتألفت الشركة فى ديسمبر سنة ١٨٥٨

وجعل رأس مالها ٢٠٠ مليون فرنك (٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا) موزعة على ٤٠٠٠٠٠ سهم، قيمة السهم خمسمائة فرنك (٢٠ جنيها)، ثم قسم السهم الى نصفين فصار عدد الأسهم ٨٠٠٠٠٠ سهم ، وقد صارت قيمة السهم الأصلى الآن (سنة ١٩٣٢) حوالى ١٥٠٠٠ فرنك بعد أن كانت ٥٠٠ فرنك

واكتتب سعيد باشا بـ ١٧٧٫٦٤٢ سهماً[1] أى بما يقرب من نصف مجموع الأسهم، ودفع جزءا من ثمنها وقسط الباقى على سنوات

البدء فى حفر القناة

٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩

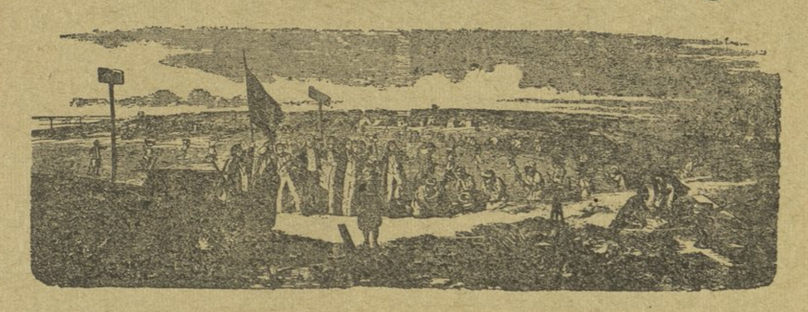
وفى ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ ذهب المسيو دلسبس يصحبه أعضاء مجلس إدارة الشركة الى شاطىء البحر الأبيض ، فى الموقع الذى انشئت فيه بعد ذلك مدينة بور سعيد، وأقيم

---

(١) مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة ج ٤ ص ١٣٣

هناك احتفال حافل ضرب فيه دلسبس أول معول فى أرض القناة ، واقتدى به الحاضرون، فكانت تلك الضربة إيذانا بالشروع فى العمل ، وكانت فى الواقع أول ضربة فى صرح استقلال مصر

ثم أخذ العمال يعملون فى حفر الأرض ، ولم يكن قد صدر الفرمان العثمانى بالتصديق على الامتياز ، ولكن سعيد أراد أن يضع تركيا وانجلترا أمام الأمر الواقع ، ويعضد المشروع بكل ما لديه من حول وقوة ومال



ابتداء العمل فى حفر القناة (٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩)
وترى فى الصورة المسيو دلسبس ممسكا بيده معولا للحفر وحوله العمال المصريون يبدأون فى حفر القناة

وقد هاج هذا العمل غضب الحكومة الانجليزية ، فسعت سعيها لدى تركيا لوقف العمل ، ومرت ظروف ساعدت انجلترا فى مسعاها ، ففى مايو سنة ١٨٥٩ شبت الحرب فى ربوع ايطاليا بين فرنسا والنمسا ، فمالت فرنسا الى محاسنة انجلترا ، وتراخت فى تأييد المشروع ارضاءاً للحكومة الانجليزية ، وكادت انجلترا تنجح فى مسعاها لإحباط المشروع ، ودبرت مع الباب العالى خلع سعيد باشا ، وجاء الأسطول الانجليزى الى ثغر الاسكندرية فى يونيه سنة ١٨٥٩[١] ، ولكن التدبير لم يتم ، وتردد سعيد فى الأمر ، وعهد إلى شريف باشا وزير الخارجية وقتئذ أن يرسل للمسيو دلسبس كتابا يطلب اليه فيه وقف العمل[٢] ،

(١) ورد ذكر الاسطول الانجليزى وحضوره الى الثغور المصرية فى كتاب « مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة » ج ٣ ص ١٢٤

(٢) مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة ج ٣ ص ١٣٣

على ان الحرب بين فرنسا والنمسا ما لبثت أن وضعت أوزارها ، وعقدت بين الدولتين الهدنة المعروفة بمصالحة (فيلا فرنكا) Villa Franca ، فنفذت كلمة فرنسا فى ميدان السياسة العامة ، وعادت إلى مناصرة المشروع وتأييده ، غير أن الحكومة الانجليزية ما فتئت تسعى لدى حكومة الاستانة حتى جعلتها تصدر أمرا إلى سعيد باشا بوقف أعمال الحفر فى برزخ السويس ، وأوفدت مندوبا عنها يدعى مختار بك الى مصر يحمل هذا الأمر الى سعيد

فعاد نابليون الثالث يبذل نفوذه لدى تركيا لحملها على إبطال هذا الأمر ، وهكذا كان للسياسة الفرنسية اليد الطولى فى نجاح المشروع ، واطمأن سعيد باشا إلى رعايتها إياه ، وعاد إلى معاضدة المشروع بكل قواه ، وبلغ به تفانيه فى تعضيده أن سخر الفلاحين ليعملوا فى حفر القناة ، وكان يأمر بجلبهم من بلادهم وقراهم ، وبلغ عددهم نحو ٢٥٫٠٠٠ عامل ، كانو يقاسون الشدائد والأهوال فى عمل لم تنتفع منه مصر بأية فائدة ، بل عاد عليها بالوبال والخسران

وقد سار العمل فى إنفاذ المشروع وحفر القناة الملحة إن أن جرت فيها مياه البحر الأبيض حتى بحيرة التمساح ، وذلك فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٢ [١]، والى هذه المرحلة وصلت القناة فى عهد سعيد باشا ، إذ أدركته الوفاة بعد ذلك بشهرين فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ ، تاركاً لاسماعيل إتمام ما بدأ به ، والوصول بالمشروع إلى نهايته

— ٢ —

بدء القروض الأجنبية

بدأ عهد القروض الأجنبية خلال حكم سعيد باشا ، فكانت هذه البداءة نذير الكوارث المالية والأحداث السياسية التى أصابت البلاد فى عهد اسماعيل وتوفيق

ولا ندرى ما الذى حمل « سعيد » على أن يوجه وجهته نحو الاقتراض ، ولم يكن

---

(١) مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة ح ٥ ص ٦

ذلك من سنة أبيه ، كما أن الحكومة لم تكن فى حاجة مُلحّة الى الاستدانة من البيوت المالية ، فان سنوات سعيد كانت فى الجملة سنوات يُسْر ورخاء ، ولم تقع فى خلالها حروب طويلة تستنفذ موارد الحكومة المالية

يقولون إن نفقات الجيش زادت عن المقدر لها فى الميزانية ، فاضطر سعيد الى الاقتراض ، ولكن هذا السبب لا ينهض حجة لتسويغ عمله ، فان « سعيد » ذاته كان لا يستقر على وتيرة واحدة فى تقوية الجيش وزيادة عدده ، بل كان – لأسباب غير مالية – يصرف أحياناً معظم قواته الحربية ، وقد كان أجدر به أن ينقص من ميزانية جيشه إذا وجد أن حالة الخزانة لا تسمح باستبقاء جيش عرمرم يكلف البلاد ما لا طاقة لها به من النفقات ، والواقع أن قصر النظر السياسى هو الذى دعاه إلى مد يد الاستدانة من الخارج ، ففتح على البلاد باب التدخل الأجنبى

وفى ذلك يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) : « الى سعيد باشا يرجع الفضل التعس فى عقد أول قرض اقترضته مصر من أوروبا »[1]

وقال فى معرض المقارنة بينه وبين محمد على وإبراهيم :

« لقد استطاع محمد على وابنه الأكبر ابراهيم أن ينهضا بالبلاد ويجاهدا فى سبيل ستقلالها ، ذلك الجهاد الذى كلل بالنصر ، دون أن يكون لديهما من الموارد المالية سوى اميزانية لا تتجاوز خمسين مليون فرنك »

ذلك ما يقوله أوروبى خبير ، لا يمكن أن يرمى بالتحامل على بلاده ، فهو يصارحنا فى كتابه بان الاستدانة من أوروبا كان عملا تعسا

عقد سعيد أول قرض ثابت سنة ١٨٦٢ ، ومقداره الاسمى ٣٫٢٤٢٫٨٠٠ جنيه انجليزى من بنك فروهلنج وجوشن بلندن بفائدة ٧ فى المائة ، أما قيمته الحقيقية فكانت ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا ، أى ان مصر خسرت من رأس ماله ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه وزيادة ، وتعهدت بوفاء هذا الدين على ثلاثين سنة ، قيمة القسط السنوى من رأس مال وفوائد ٢٦٤٠٠٠ جنيه ، أى ان مجموع الأقساط ٧٫٩٢٠٫٠٠٠ جنيه ، فى حين ان أصل الدين

(١) تاريخ مصر المالى ص ١

٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وعدا هذا القرض الثابت فانه ابتدع طريقة السندات على الخزانة وهى أن يستدين من المرابين ديونا سائرة بواسطة سندات يحررها على الخزانة بالقيمة المقترضة ، وتلك وسيلة خطرة على مالية البلاد ، لأنها استدانة لا ضابط لها ولا حساب ، ولا رقابة عليها ، فاذا اندفعت الحكومة فى سبيلها تورطت فى الديون المعروفة بالديون السائرة ، دون أن تلتفت إلى الخطر الذى ينجم عن الاستزادة منها

وقد اختلفت الآراء فى إحصاء الدين السائر الذى استدانه سعيد باشا ، وكلها متفقة على انه كان متلافا للنقود ، لكثرة نفقاته على قصوره ، ومعيشته الخاصة ، وطمع المرابين فيه لما جبل عليه من السخاء وعدم التدقيق فى حسابه

وإذا أخذنا باحصاء مؤلف (تاريخ مصر المالى) الذى عرف عنه الاعتدال فى كتابته كان الدين العام الذى تركه سعيد حين وفاته ١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه[1]، فاذا استبعدنا منه الدين الثابت بلغت الديون السائرة ٧٫٨٦٨٫٠٠٠ تقريبا ، وهو مبلغ فادح تنوء به مالية البلاد فى ذلك العصر

ولو سلم عهد سعيد من القروض الأجنبية ، ولم يمنح امتياز القناة ، لكان محتملا أن تتغير المصاير وتتبدل النتائج فى تاريخنا القومى

وفاة سعيد باشا

١٨ يناير سنه ١٨٦٣

ذهب سعيد باشا إلى أوروبا ليستشفى من مرض عضال أصابه ، ولم ينجع فيه دواء ، فرجع الى الاسكندرية فى أواخر سنة ١٨٦٢ ، والداء قد استعصى علاجه ، فما زال يشتد به ويهد من قواه حتى أدركته منيته فى صبيحة ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ (٢٧ رجب سنة ١٢٧٩) وله من العمر ٤٢ سنة ، وكانت مدة حكمه ثمانى سنوات وتسعة أشهر وستة أيام[2]، ودفن بالاسكندرية بمسجد النبى دانيال ، ولا يزال قبره هناك

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٢

(٢) عن التوفيقات الالهامية للواء المصرى محمد مختار باشا ص ٦٤٠ ، وهذا التاريخ (١٨ يناير) يوافق ما ذكره المسيو دلسبس فى وثائق القناة ج ٤ ص ٢٧٦

الفصل الثالث

عصر الخديوى اسماعيل

١٨٦٣ – ١٨٧٩

نظرة عامة

ان عصر الخديوى اسماعيل هو فى مجموعه صورة لتاريخ مصر القومى والسياسى والاقتصادى فى إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إلى مقدمات الثورة العرابية، واذا أردنا ان نصفه بكلمة عامة ، فهو كما قلنا فى مقدمة الكتاب عصر له أثره النافع كما له أثره الضار فى تطور الحركة القومية ، ذلك لما تفتحت فيه من آمال ، وما قام فيه من حضارة وعمران ، وما تخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أفضت إلى تدخل الدول الاجنبية فى شؤون مصر ، وتصدّع لها بناء الاستقلال المالى ثم السياسى

بهذه الكلمة الوجيزة ، يمكننا ان نلخص عصر اسماعيل ، فهو يمثل من ناحية عهد تقدم وعمران ، ويعد من ناحية أخرى عهد القروض المشؤومة والاغلاط المتلاحقة التى عصفت باستقلال البلاد

واذا كانت مصر تشعر إلى اليوم بنتائج النهضة التى قامت فى ذلك العصر ، وتلمس آثارها بيديها، فانها أيضا تعانى الى اليوم نتائج الأرزاء والأحداث التى وقعت فيه ، وتدفع ثمنها غاليا ، من مالها ، وحقوقها ، وحريتها ، واستقلالها

ويعد هذا العصر أقرب العصور صلة بالعصر الحاضر، لأن معظم القيود والنظم التى حاقت بمصر على عهده لا تزال قائمة إلى اليوم (١٩٣٢)، فالتشريع المختلط ، وتغلغل الأجانب فى مرافق البلاد، والديون التى كبّلت البلاد حكومةً وشعباً ، والتدخل الأجنبى فى شؤون مصر المالية والسياسية ، كل هذه القيود ترجع الى عصر اسماعيل



اسماعيل باشا

خديو مصر

من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩

نشأة اسماعيل

هو اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، وهو ثانى أنجال ابراهيم باشا ، من والدة غير والدتى أخويه الأميرين احمد رفعت ومصطفى فاضل

ولد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ ، فى قصر المسافرخانة بالقاهرة (بالجمالية) ، وعنى أبوه بتربيته ، فتعلم مبادئ العلوم ، واللغات العربية والتركية والفارسية ، وقليلا من الرياضيات والطبيعيات ، وأرسله أبوه إلى فينا عاصمة النمسا ، وهو بعد فى الرابعة عشرة من عمره ، ليعالج بها من رمد صديدى أصابه ، ولتكمل تربيته ، وقضى بها عامين ، ثم انتقل إلى باريس لينتظم فى سلك البعثة المصرية الخامسة ، فانضم إلى تلاميذها ، وكان من بينهم الأمير احمد رفعت أخوه ، والأميران عبد الحليم وحسين من انجال محمد على ، ونال فى باريس حظا من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية ؛ وأتقن اللغة الفرنسية كتابة وكلاما ، وبهرته باريس ومافيها من جمال وروعة ، وغواية وفتنة ، ومن هنا نشأت ميوله الباريسية ، التى لازمته طول حياته ، وجعلته بعد أن تولى الحكم يسعى فى أن يجعل القاهرة باريسا ثانية ، ولو كلفه ذلك أن يمد يده الى القروض التى ناءت بها البلاد ، وظاهر من مبلغ تعلمه أنه لم ينل من المعارف والثقافة فى باريس أو فى فينا حظا كبيراً ، بل اقتصر على مبادئ من العلوم ، ولم يستفد من مكثه بباريس إلا نصيباً قليلا من العلوم الهندسية والحربية ، وأتقن اللغة الفرنسية التى كان يتكلمها كأحد أبنائها ، وكان له فى ذكائه بعض العوض عما ينقصه من العلوم

عاد اسماعيل إلى مصر فى عهد ولاية أبيه ابراهيم باشا ، ولما مات ابراهيم خلفه فى الحكم عباس الأول ، وكان يحقد على عمه ويجفوه ، فلما تولى الحكم شعر اسمٰعيل وأخوته بكراهية عباس لهم ، ثم مات محمد على ، واشتد الخصام بين عباس وبقية الأمراء على تقسيم ميراث جده ، وارتحل اسماعيل وبعض الأمراء إلى الاستانة ، وعينه السلطان عبد المجيد عضواً بمجلس أحكام الدولة العثمانية ، وانعم عليه بالباشوية ؛ ولم يعد الى مصر إلا بعد مقتل عباس فى أثناء حكم سعيد ، ولما عاد من الاستانة لقى من عمه سعيد باشا عطفاً كبيراً ، وعهد اليه برآسة (مجلس الأحكام) الذى كان أكبر هيئة قضائية فى البلاد ، وأوفده سنة ١٨٥٥ فى مهمة سياسية لدى الامبراطور نابليون الثالث تتعلق بسعى سعيد لدى الدول فى توسيع نطاق استقلال مصر ، بعد اشتراكها مع الحلفاء فى حرب القرم ،

فأدى اسماعيل هـذه المهمة بما امتاز به من ذكاء ولباقة ، ووعده نابليون الثالث بتأييد مقترحه فى مؤتمر الصلح بباريس ، ولـكنه لم يحقق وعده ، وكذلك قابل البابا (بيو التاسع) فى رحلته موفداً من قبل سعيد ، فأكرم الحبر الرومانى مثواه ، ثم عاد الى مصر

ولم يكن اسماعيل يفكر أثناء حكم سعيد باشا فى أن يؤول اليه العرش من بعده ، إذ كان يحجبه عنه أخوه الأكبر الأمير احمد رفعت ، ولـكن حادثا فجائيا ساقته الأقدار سنة ١٨٥٨ أزالت العقبة القائمة فى سبيله ليكون ولياً للعهد ، ذلك أن سعيد باشا أقام بالاسكندرية حفلة دعا اليها أمراء البيت العلوى ، فلبوا الدعوة ، ومن بينهم احمد رفعت ، أما اسماعيل فقد اعتذر عن اجابتها لوعك فى صحته ، وفيما كان الأميران عبد الحليم واحمد رفعت عائدين الى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتهما ، سقطت العربة التى تقلهما فى النيل عند كفر الزيات ، فغرق احمد رفعت ، ونجا عبد الحليم ، فأصبح اسماعيل بعد غرق أخيه ولى عهد الأريكة المصرية بحكم نظام الوراثة القديم

وقد مرن اسماعيل على بعض مناصب الدولة ، وهو بعد ولى للعهد ، فاستخلفه سعيد مرتين ، وجعله نائباً عنه (قائممقام) أثناء غيبته عن مصر ، المرة الأولى حينما زار سوريا سنة ١٨٥٩ ، والمرة الثانية حينما ذهب الى الحجاز لزيارة المدينة المنورة فى أوائل سنة ١٨٦١

وكان سعيد يبدى لابن أخيه ارتياحه من الطريقة التى أدى بها أعمال النيابة عنه ، ولما عاد للمرة الثانية الى مصر جعله سرداراً للجيش المصرى ، وعهد اليه اخماد فتنة بعض القبائل فى السودان ، فاضطلع بهذه المهمة دون أن يسفك فيها قطرة من الدماء

ولما أدركت « سعيد » الوفاة خلفه على عرش مصر فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣

سياسة مصر الخارجية

فى عهد اسماعيل

نبدأ بالـكلام عن سياسة مصر الخارجية ، لأنها كانت ذات الأثر الفعال فى شؤونها الداخلية ، ولعلّ ذلك ناشىء عن أن اسماعيل كان يضع السياسة الخارجية والخطط المرتبطة بها فى المكان الأول من الأهمية ، وتليها المسائل الداخلية

فلنبحث إذن عن سياسة مصر الخارجية ، ولهذه السياسة وجهان ، أولهما علاقة مصر بتركيا ، والثانى علاقتها بالدول الأوروبية

ففيما يتعلق بتركيا كانت الخطة التى رسمها اسماعيل هى توسيع نطاق استقلال مصر ، وكسب أكثر ما يمكن من الحقوق والمزايا من الحكومة العثمانية ، حتى يصل بالبلاد الى الاستقلال التام

ولا شك أن هذه نزعة ممدوحة ، تعد من مفاخر اسماعيل ، فان الوصول بالبلاد الى استقلالها التام هى الغاية التى ترمى اليها الحركة القومية

أما فيما يخص علاقات مصر بالدول الأوروبية ، فقد كان اسماعيل يصدر عن فكرة أخرى،تنافى فكرته فى علاقته بتركيا ، فبينما هو يعمل على تحرير البلاد من بقايا السيادة التركية ، إذ هو لا يفادى مصر من النير الاجنبى المالى والسياسى ، بل كان يتسبب فى تطويقها بسلاسل التدخل الاوروبى ، بحيث لم يوشك عهده أن يقارب نهايته ، حتى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى الذى كسبته مصر فى عصر محمد على

ولو أنه بذل فى سبيل بقاء البلاد حرة من اخطار التدخل الاجنبى جزءا ولو يسيراً مما كان يبذله للانفصال عن تركيا ، لحقق مشروع الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولاقترن اسمه فى التاريخ بهذا المشروع القومى العظيم ، ولكنه كان لا يحسب حسابا للتدخل الأوروبى ، وما ينطوى عليه من المطامع التى تهدم كيان الاستقلال ، وهذا الخطأ الجسيم ، فى سياسة اسماعيل الخارجية ، ناشىء عن نزعته الأوروبية ، فان هذه النزعة جعلته يثق بأوروبا ، والدول الأوروبية ، والجاليات الأوروبية ، ثقة عمياء،ويركن اليها، ويعتقد فيها حسن النية ، ولا يفطن لمطامعها الاستعمارية ، ففتح أبواب البلاد على مصراعيها للتدخل الأجنبى ، وسمح للأوروبيين أن يتغلغلوا فى مرافقها ، ويتولوا المناصب والمراكز الرفيعة فى حكومتها ، وبلغت به الثقة فى سلامة نيتهم حدا جعله يقترض القروض الجسيمة بلا حساب من المرابين والبيوت المالية الاجنبية ، حتى صار للاجانب فى عهده نفوذ مالى وسياسى لم يكن لهم من قبل ، وانقلب هذا النفوذ إلى حقوق ومزاعم ادعوها ، وما لبثوا أن نالوها ، بإنشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد ، وتعيين وزيرين أجنبيين فى الوزارة المصرية ، كما سيجىء بيانه

فسياسة اسماعيل الخارجية حيال الدول الأوروبية كانت اذن سياسة خاطئة ، أوقعت مصر تحت النير الأجنبي المالى والسياسى ، مما نشعر بنتائجه السيئة الى اليوم (١٩٣٢)

هذه كلمة اجمالية عن سياسة اسماعيل الخارجية ، حيال تركيا والدول الأوروبية ، نمهد بها الى بيان هذه السياسة تفصيلا فيما يلى

(١) سياسة اسماعيل حيال تركيا

العلاقات الودية

جعل اسماعيل نصب عينيه تحرير مصر من قيود السيادة التركية التى فرضتها عليها معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وفرمانات سنة ١٨٤١[١] ، أى أنه أكمل العمل الذى بدأه محمد على ، ولكن الفرق بينه وبين جده أن محمد على كسب لمصر حقوق الاستقلال بقوة الجيش المصرى ، أما اسماعيل فقد اعتمد على سلاح المال والرشوة يبذلها لرجال الاستانة ، ليحصل على الفرمانات التى وسع بها نطاق الاستقلال

وليس يخفى أن وسيلة محمد على هى صفحة مجيدة من تاريخ مصر الحديث ، تقرأ فيها الأجيال المتعاقبة مفاخر الجهاد القومى ، أما وسيلة اسماعيل فلا تستثير فى النفوس إحساس المجد والفخار ، هذا فضلا عن أنها من الأسباب التى دعت اسماعيل إلى الاستدانة من البيوت المالية الأجنبية ، فكانت من هذه الناحية ، من العوامل التى أدت إلى تصدع بناء الاستقلال الحقيقى ، وقد بذل اسماعيل تضحيات مالية جسيمة فى سبيل الحصول على الامتيازات التى نالها ، إذ لم تكن حكومة الاستانة تصدر فرمانا إلا فى مقابل الأموال الطائلة من الرشا والهدايا ، يقدمها اسماعيل لرجال الاستانة ، على اختلاف مراتبهم ، ولا يستثنى منهم السلطان ذاته ، والصدور العظام ، فبلغت هذه الأموال طوال حكمه نحو اثنى عشر مليوناً من الجنيهات

بدأ اسماعيل حكمه بالتودد إلى السلطان عبد العزيز ، ورجال حكومته ، فلما تولى

---

(١) راجع (عصر محمد على) ص ٣١٠ وما بعدها

الأريكة المصرية ذهب إلى الاستانة ليقدم له فروض الولاء ، وانتهز هذه الزيارة لإحكام روابط الود بينه وبين تركيا ، وتودد إلى السلطان عبد العزيز ، ودعاه إلى زيارة مصر ، فوعده بقبول الدعوة

زيارة السلطان عبد العزيز لمصر

ابريل سنة ١٨٦٣

بر عبدالعزيز بوعده ، فجاء مصر فى شهر ابريل سنة ١٨٦٣ م (شوال سنة ١٢٧٩ هـ) ، ونزل بالاسكندرية ، ثم ذهب إلى القاهرة ، وقضى فى ضيافة اسماعيل عشرة أيام ، لقى فيها من مظاهر الإكرام والحفاوة البالغة ماجعل لاسماعيل منزلة كبيرة عنده

ولا غرو فقد كان عبد العزيز هو السلطان العثمانى الوحيد الذى جاء مصر زائراً ، بعد السلطان سليم الذى دخلها فاتحا ، فكانت هذه الزيارة تكريما كبيراً لاسماعيل ، وتعظيما لشأنه

واغتنم هذه الفرصة ، فاستغل المنزلة التى نالها ليكسب من تركيا حقوقا ومزايا جديدة ، واستخدم إلى جانب ذلك المال يبذله بسخاء ، فغمر السلطان وحاشيته بالهدايا والتحف الفاخرة ، حتى ملأ بها سفينة بأكملها ، وزود الصدر الأعظم فؤاد باشا وحده بستين ألفا من الجنيهات رشوة ليتخذ منه عونا له فى مساعيه لدى الحكومة التركية ، وعاد عبد العزيز من زيارته مغتبطا مما لقيه من الإكرام ، ومهدت هذه الزيارة الطريق أمام اسماعيل لينال رغائبه

تغيير نظام توارث العرش

وفرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦

أول ماوجه إليه اسماعيل جهده ، هو العمل على تغيير نظام توارث العرش ، فقد كان النظام القديم الذى فرضه فرمان سنة ١٨٤١ يقضى بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا ، كالنظام المتبع فى تركيا

فسعى اسماعيل جهده فى أن يؤول العرش إلى أكبر أنجاله ، ونجح فى مسعاه ، بفضل المثابرة ، والدأب على الطلب ، وبفضل الأموال الطائلة التى بذلها فى الاستانة ، وقد بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فكان هذا السعى من الأسباب الأولى لديون اسماعيل ، وليس ثمة شك فى أن هذه التضحية المالية لاتوازيها الفائدة التى نالتها مصر من هذا التغيير ، لأن طريقة توارث العرش ليست مسألة جوهرية تهم البلاد حتى تبذل فى سبيلها هذه الملايين ، هذا إلى أنها كلفت مصر تضحية مالية أخرى ، ذلك أن تركيا اشترطت مقابل هذا التغيير زيادة الجزية السنوية من ٤٠٠ الف جنيه عثمانى ، إلى ٧٥٠ الف ، أى إلى مايقرب من الضعف ، وهى زيادة فادحة ، تحملتها مصر باستمرار من ذلك الحين إلى الوقت الحاضر ، فبلغت نيفا وخمسة عشر مليون جنيه مصرى لغاية سنة ١٩١٤ ، وهى السنة التى زالت فيها السيادة العثمانية عن مصر ، واحتملتها بعد زوال هذه السيادة ، لأن الحكومة الخديوية قبلت تحويل الجزية إلى دائنى تركيا ، وتعهدت بدفع أقساط ديونهم السنوية خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥ ، فإذا حسبنا خسارة مصر فى زيادة الجزية من سنة ١٨٦٦ لغاية سنة ١٩٥٥ ، لبلغت نيفا وخمسة وعشرين مليون جنيه مصرى ، عدا فوائدها ، وهى خسارة جسيمة لامبرر ولا مسوغ لها

ومن الإسراف فى القول مايزعمه بعض المؤرخين أن اسماعيل قصد بسعيه فى هذه المسألة مصلحة البلاد ، وأغلب الظن أن الباعث له على هذا التغيير هو ماكان بينه وبين أخيه من أبيه مصطفى فاضل وعمه عبد الحليم من الشقاق والشحناء ، ولم يكن اسماعيل يخفى كرهه لهما وحقده عليهما ، وكان الأميران أيضا لايكتمان من ناحيتهما كراهيتهما لاسماعيل ، ومن أجل ذلك سعى فى حرمانهما من وراثة العرش وجعلها فى ذريته من صلبه

وقد اغتنم حكام تركيا وذوو النفوذ فيها فرصة هذا التنافس ، ليبتزوا من أموال مصر ماتصل اليه أيديهم ، فقد بذل الأميران عبد الحليم ومصطفى فاضل أموالا طائلة فى الاستانة ، لإحباط مساعى اسماعيل ، فاستفادت من الناحيتين ، ولكن اسماعيل كان أكثر مالا ، وأعز جانبا ، فنجح فى مسعاه ، وهكذا كان للمال الأثر الفعال فى نفوس حكام الاستانة

وساعد اسماعيل فى نجاح مسعاه عامل آخر غير المال ، وهو أن عبد العزيز سلطان تركيا وقتئذ كان يميل أيضا الى تغيير نظام توارث العرش ، ويتمنى أن يؤول عرش تركيا من بعده الى ابنه يوسف عز الدين ، فأيد اسماعيل فى مسعاه ، كى يمهد السبيل لنفسه ، ولكنه لم يستطع أن يقدم على هذا التغيير ، لما فيه من الخروج على التقاليد الموروثة عن آل عثمان

كانت نتيجة مساعى اسماعيل صدور فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣) القاضى بانتقال مسند ولاية مصر وملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع الى أكبر أولاده ، ومن هذا الى اكبر ابنائه ، وهلم جرا

ونص فى هذا الفرمان على امكان زيادة الجيش المصرى الى ثلاثين الف جندى ، وكان فى الواقع يزيد على هذا العدد من قبل ، وإقرار حقها فى ضرب نقود مختلفة العيار عن نقود السلطنة العثمانية ، ومنح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية[1]

واستتبع هذا الفرمان صدور فرمان آخر فى ٢ صفر سنة ١٢٨٣ (١٥ يونيه سنة ١٨٦٦)[2]، بترتيب نظام للوصاية على من يتقلد مسند الولاية اذا كان قاصرا

وقد أبلغ الباب العالى الفرمان السابق الى الدول العظمى التى اشتركت فى إبرام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، مما جعل له صفة المعاهدة التى تربط تركيا دوليا إزاء مصر ، بحيث لا تملك تعديله الا بموافقة مصر ، وخاصة لانه صدر مقابل زيادة فى الجزية

قلنا إن هـذا التغيير فى نظام التوارث لا يعد مكسباً كبيراً لمصر ، حتى تبذل من أجله تلك التضحيات المالية الباهظة ، ولقد برهنت الحوادث على صحة هذا القول ، لأن النتيجة الأولى للنظام الجديد كانت أيلولة العرش الى الخديو توفيق ، أكبر أنجال اسماعيل ، ومعلوم أن توفيق باشا لم تكن ولايته خيراً على البلاد ، وهو الذى اعتلى العرش حينما خلع أبوه ، ولم يظهر نحوه من الوفاء ما كان ينتظره الأب من ولده ، ومضى

---

(١) قاموس الادارة والقضاء لفيليب جلاد ج ٦ ص ٧٣٠

(٢) الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية (لنور ادنجيان افندى ج ٢ ص ٢٥٥ . وقاموس جلاد ج ٦ ص ٧٣١

اسماعيل سنوات النفى ، واحتمل غصصه وآلامه ، دون أن يلقى من ابنه عطفاً عليه فى محنته ، وإذا اغضينا النظر عن هذه الاعتبارات العائلية ، فلا يمكننا أن ننسى انه فى عهد توفيق رزئت البلاد بالاحتلال الانجليزى ، وكان عليه جانب كبير من تبعة وقوعه ، فلو لم يتقرر نظام التوارث الجديد، لكان جائزاً ان يخلف اسماعيل على العرش أمير أنفع للبلاد وأخلص لها من توفيق باشا

وقد كان صدور الفرمان بهذا التغيير سبباً لاتساع هوة الخلاف والنفور بين اسماعيل وأخيه مصطفى فاضل ، الذى كان وليا للعهد طبقا لنظام الوراثة القديم ، واستمر العداء بينهما طول الحياة ، وكذلك اشتدت الكراهية بينه وبين عمه الأمير عبد الحليم بن محمد على ، فانه كان يتطلع إلى الأريكة المصرية ، فجاء هذا الفرمان قاضياً على آماله

وأدت هذه الحالة الى اشتداد الدسائس بين الفريقين ، مما شغل اسماعيل وجعله يبذل جهوداً كبيرة وأموالا طائلة فى سبيل إضعاف مركز منافسيه ، ولو بذلت هذه الجهود والأموال فى سبيل مصلحة البلاد لكان ذلك خيراً وأولى

وأفضت هذه الكراهية ، وما استتبعها من الوشايات والمؤامرات ، الى رحيل الأميرين المذكورين واسرتيهما من مصر ، واتخاذهما الاستانة وأوروبا مقرا لهما ، ونقم الأمير مصطفى فاضل على حكومة السلطان عبد العزيز لتغييرها نظام توارث الأريكة المصرية ، وعلم بما بذله اسماعيل فى هذا السبيل من الأموال الطائلة ، فانضم الى أحرار تركيا الناقمين على الحكم الاستبدادى فيها ، والذين كانوا يعملون على قلب نظام الحكم والتخلص من استبداد السلاطين ، وعاونهم بنفوذه وماله ، ومن هنا جاءت تسميته بأبى الاحرار فى تركيا

أما عبد الحليم ، فقد نفاه اسماعيل من مصر إثر اكتشاف مكيدة لاغتياله ، قيل ان الأمير دبرها ، فاتخذ اسماعيل هذه الرواية ذريعة للتخلص منه ، فقرر نفيه

فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٦٧

والحصول على لقب خديو

واستمرت العلاقات الودية بين مصر وتركيا ، وظل اسماعيل يبذل المال بسخاء على

ضفاف البوسفور ، فحصل فى ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ (٥ صفر سنة ١٢٨٤) على فرمان جديد ، يخوله وخلفاءه لقب (خديو) ، بعد ان كان (واليا) ، فارتقى صاحب العرش بهذا اللقب السامى الى مرتبة تقرب من مراتب الملوك والسلاطين ، وأقر هذا الفرمان حق الحكومة المصرية واستقلالها فى ادارة شؤونها الداخلية والمالية ، وحقها فى عقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب فى داخلية البلاد ، وشؤون الضبط للجاليات الأجنبية (١)

فتور العلاقات ثم الجفاء

بين مصر وتركيا

على أن علاقة مصر بتركيا ما لبثت ان اعتراها الفتور والجفاء ، ثم الخصام والعداء ، ويرجع السبب الجوهرى فى هذا التحول الى رغبة اسماعيل فى الانفصال عن تركيا ، والظهور بمظهر العاهل المستقل

ذكر محمود باشا فهمى فى كتابه (البحر الزاخر ج ١ ص ١٩٩) انه فى خلال حملة كريت (التى سيرد الكلام عنها) طلب اسماعيل من الباب العالى ان يخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الاجنبية ، فرأى الباب العالى ان مقصده الاستقلال والانفصال عن تركيا ، فرفض طلبه ، وكان من نتائج الرفض ان غضب اسماعيل ، وتهدد الحكومة التركية بسحب جنوده من جزيرة كريت ، أو يستحوذ على الجزيرة اذا لم تجب طلباته

وذكر اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (حقائق الأخبار ج ٢ ص ٣٤١) ما يدل على اشتداد الجفاء بين اسماعيل وتركيا خلال حملة كريت ، مما يؤيد رواية محمود باشا فهمى ، وكلاهما معاصر لهذه الحوادث ، قال انه لما وقع هذا الخلاف أوعز الخديو إلى شاهين باشا قائد الجيش المصرى فى حملة كريت أن يعمل على ترغيب سكان الجزيرة فى الانضمام لمصر ، فأخذ هذا يتودد إلى زعماء الجزيرة ، ويجتذبهم بالمال والهدايا ، فلما علمت الحكومة التركية بذلك طلبت إلى الخديو عزل شاهين باشا من قيادة الجيش المصرى

---

(١) قاموس جلاد ج ٦ ص ٧٣٢

فى كريت ، فاضطر إلى استدعائه ، وجعل مكانه قائدا آخر هو الفريق اسماعيل سليم باشا وزير الحربية وقتئذ

وقد تعددت الحوادث والمظاهر التى تدل على سعى اسماعيل للانفصال عن تركيا فمن ذلك مفاوضته الدول الأوروبية رأساً فى صدد إنشاء النظام القضائى المختلط ، دون وساطة الباب العالى ، واشتراكه فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ ، وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل ، وإقامته به قسما خاصاً لمصر جمع فيه صنوف البهجة والعظمة ليكون جديراً بتمثيل مملكة مستقلة ، ثمّ توصيته المعامل الفرنسية على صنع ثلاث بوارج حربية مصفحة ، وعدة آلاف من البنادق الحديثة الطراز ، لتسليح الجيش المصرى ، مما جعل الحكومة التركية تتوجس خيفة من مقاصد اسماعيل ، وتتوقع أن يستعد ويتأهب لإعلان الاستقلال التام .

واستفاضت الأنباء بأن تركيا عازمة على إرسال جيوشها إلى مصر بعد إخماد ثورة كريت ، وخشى اسماعيل أن تنفذ تركيا يوما وعيدها ، فاستعد للدفاع والحرب ، وأنشأ حصونا جديدة بين الاسكندرية وبور سعيد ، ورمم الحصون القديمة ، وابتاع من معمل ارمسترنج بانجلترا نحو مائتى مدفع من المدافع الضخمة ، سلح بها تلك القلاع ، ويلاحظ أن كثيرا من هذه المدافع باقية إلى اليوم فى حصون الاسكندرية وأبو قير ودمياط ورأس البر ، وقد علاها الصدأ من الإهمال وتوالى السنين ، وعلى أكثرها تاريخ السنة التى أنشئت فيها وهى سنة ١٨٦٩ ، أى السنة التى اشتد فيها الخلاف بين مصر وتركيا .

وازدادت العلاقات فتوراً بين البلدين لدعوة اسماعيل ملوك أوروبا ورؤساء حكوماتها إلى حضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، دون وساطة تركيا ، فاعتبر السلطان هذه الدعوة إغفالا لواجب الولاء نحوه ، واحتج لدى الدول على مسلك الخديو ، فلم يكترث اسماعيل لهذا الاحتجاج ، واستمر ماضيا فى دعوته ، وأقام حفلات القناة برآسته ، وحضرها ملوك أوروبا وأمراؤها

وكان معتزما إعلان استقلال مصر التام فى تلك الحفلات ، ولكن الحكومات الأوروبية لم تسايره فى غرضه ، ونصحته أن يعدل عن عزمه ، وانتهت حفلات القناة والجفاء مستحكم بين اسماعيل والباب العالى

فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩

وما فيه من القيود

كان من نتائج هذا الجفاء صدور فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ (٢٤ شعبان سنة ١٢٨٦) ، حمله رسول من الباب العالى إلى مصر عقب انفضاض حفلات القناة ، فجاء صدمة لآمال اسماعيل ، إذ بينما هو يأمل لمناسبة تلك الحفلات أن يصل إلى الاستقلال التام ، كانت النتيجة صدور فرمان ينتقص من سلطته

قيد السلطان بهذا الفرمان حقوق الخديو ، فنص فيه على أنه لايجوز له أن يقترض قروضا جديدة دون أن يبين وجه الحاجة اليها ، ويحصل على إذن من السلطان بعقدها[١] ، وكان السبب الظاهر لهذا التقييد غيرة الباب العالى على مصالح مصر ، واستياءه من تورط اسماعيل فى الديون الباهظة التى استدانها

وفى الحق ان اسماعيل كان فى حاجة الى من يغل يده عن الإسراف فى الاستدانة ، ويقيده فى تصرفاته المالية ، وحبذا لو أن هذا القيد جاء من ناحية الأمة ، أو بعبارة أخرى من ناحية مجلس شورى النواب ، الذى كان ينعقد كل عام ، على أننا لانعتقد أن الباب العالى كان يقصد الى مصلحة مصر فى تقييد اسماعيل بهذا القيد ، بل أغلب الظن أنه كان يرمى الى استرداد حقوق جديدة لكى يكيد للخديو ويسىء اليه

وقد استاء الخديو من هذا الفرمان ، ولم يعقد احتفالا حافلا لتلاوته بالأبهة المعتادة ، بل قرىء فى قصر النيل دون جلبة ولا إعلان

تحسين العلاقات

فرمان سبتمبر سنة ١٨٧٢

على أن اسماعيل أخذ يسعى فى تحسين علاقته بتركيا ، لما رأى أنه فى حاجة الى

---

(١) راجع نص الفرمان فى القاموس العام للادارة والقضاء لفيليب جلاد ج ٦ ص ٧٣٣

عضدها ، بعد أن خذلته الدول الأوروبية ، واشتدت ورطته المالية ، فقصد الى الاستانة فى صيف سنة ١٨٧٢ يصحبه اسماعيل صديق باشا وزير المالية ، ونوبار باشا وزير الخارجيه ، ليسعوا فى إعادة المياه الى مجاريها ، وبذلوا هناك مابذلوا من مظاهر الولاء ، ومن المال والرشا والهدايا ، حتى عادت علاقات الود بين الخديو والحكومة التركية

فنال فى سنة واحدة فرمانا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ (٧ رجب سنة ١٢٨٩) يثبت الامتيازات السابق منحه اياها ، وينسخ القيود الواردة فى فرمان سنة ١٨٦٩ ، وخطاً شريفاً فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ (٢٢ رجب سنة ١٢٨٩) يؤكد فيه مزايا فرمان ١٠ سبتمبر ، ويخوله صراحة حق الاستدانة من الخارج دون شرط ولا قيد

وقد ابتهج الخديو ابتهاجا عظيما لورود الفرمان والخط الشريف الى مصر يحملهما كبير كتاب المابين ، وعقد لتلاوتهما احتفالا فخما فى ديوان الغورى بالقلعة وقرئا بحضور المدعوين ، وأطلقت المدافع ايذانا بهذا النصر المبين ، ونشر نصهما فى الجريدة الرسمية [1]

وكان من نتائج صدور الفرمان والخط الشريف المذكورين عقد قرض سنة ١٨٧٣ ذلك القرض المشؤوم الذى كان طامة كبرى على البلاد كما سنبينه فيما يلى

الفرمان الجامع (٨ يونيه سنة ١٨٧٣)

لم يكتف الخديو اسماعيل بهذا الفرمان ، بل أراد أن يحصل على فرمان جامع للمزايا التى نالتها مصر منذ تولية محمد على حكم مصر بطريق التوارث الى ذلك العهد ، فقصد الى الاستانة فى صيف سنة ١٨٧٣ متذرعا بالأموال يرشو بها رجال الحكومة التركية ، وصحبه فى رحلته جمع من أركان حكومته وبطانته كنوبار باشا وزير الخارجية ، واسماعيل صديق وزير الداخلية ، ورياض باشا مستشار مجلس الوزراء (المجلس الخصوصى العالى) وغيرهم ، وما زال يسعى حتى نال الفرمان المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٠) [2] ، وهو الفرمان الجامع الذى ثبت المزايا الواردة فى الفرمانات القديمة والحديثة ، وتتلخص هذه المزايا فى الحقوق الآتية :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤٨٠ الصادر فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٧٢

(٢) الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية لنور ادنجيان افندى ج ٣ ص ٣٤٧

(١) توارث عرش مصر فى أكبر انجال الخديو ، ومن بعده إلى اكبر أولاد هذا الأكبر وهلم جرا

(٢) تشمل أملاك الخديوية المصرية مصر وملحقاتها (السودان) الجارية إدارتها بمعرفتها مع ماصار إلحاقه بها من قائمقاميتى سواكن ومصوع وملحقاتهما

(٣) حق الحكومة المصرية فى سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها

(٤) حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية

(٥) حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان من الحكومة التركية

(٦) زيادة الجيش إلى أى عدد يبتغيه الخديو

(٧) حق بناء السفن الحربية ماعدا المدرعات التى يجب لانشائها استئذان الحكومة التركية

وصفوة القول أن هذا الفرمان الجامع قد ثبت لمصر حقوقها الكاملة فى الاستقلال التام ، فيما عدا دفع الجزية السنوية ، وقدرها ٧٥٠ الف جنيه عثمانى ، وعدم عقد المعاهدات السياسية ، وحق التمثيل الخارجى ، وعدم صنع المدرعات الحربية

وقد نشر هذا الفرمان فى العدد ٥١٧ من (الوقائع المصرية) الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٧٣

عود الجفاء

على أن هذه الفرمانات لم تصل إلى إحلال الوئام بين مصر وتركيا محل الجفاء والخصام ، بل على الرغم من الظواهر ، فان تركيا كانت لاتخلص النية نحو مصر ، كما أن اسماعيل كان يسىء بها الظن ويعتقد بحق أنها لا تتردد فى استرداد الامتيازات التى نالتها مصر إذا استطاعت إلى ذلك سبيلا

وبدا سوء نية تركيا نحو مصر من ممالأتها الدول الأوروبية فى خلافها مع الخديو اسماعيل ، ذلك الخلاف الذى أدى إلى خلعه ، كما سنبينه فى موضعه ، فان مطالب الحكومات الأوروبية فى هذا الخلاف كانت مطالب جائرة لايقرها عدل ، ولا يسيغها منطق ، وظهر فيها الافتيات الصارخ على حقوق مصر ، وانتهاز الدول الارتباك المالى لتحقيق أطماعها الاستعمارية ، وبالرغم من ذلك لم يتردد الباب العالى فى الانضمام إلى

الدول الأوروبية ، والنزول على إرادتها ، ولم يكد يتبين رغبتها فى التخلص من اسماعيل حتى بادره برسالته التلغرافية القاضية بخلعه من منصب الخديوية ، وتعيين نجله توفيق باشا خلفا له ، ولم يكن هذا العمل لصالح مصر ، ولا لصالح تركيا أيضا ، بل كان تمكينا للنفوذ الأجنبى فى مصر ، ولكن تخبط السياسة التركية وسوء نيتها نحو مصر جعلها تستجيب لمطالب الدول ، وتلك أول مرة خلع فيها ولى الأمر فى مصر على عهد الأسرة العلوية برغبة الحكومات الأوروبية ، وممالأة الحكومة التركية ، وفى ذلك أعظم افتيات على حقوق مصر واستقلالها

(٢)

سياسة اسماعيل حيال الدول الأوروبية

كانت القاعدة العامة لسياسة اسماعيل الخارجية الركون إلى الدول الاوروبية ، وحسن الظن بها ، والعمل على كسب رضاها ، وهذا من غلطاته السياسية ، لأنه من المعلوم أن الدول والجاليات الأوروبية على اختلاف أجناسها ، إنما ترمى إلى تحقيق أطماعها الاستعمارية فى بلاد الشرق قاطبة ، ومصر فى طليعتها

وتلك لعمرى حقيقة يعترف بها الاوروبيون المنصفون ، فقد كتب المسيون (فان بملن) Van Bemlen وهو قاض هولندى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل يقول فى هذا الصدد :

« إن علاقات الحكومات الاوروبية بمصر لم تقم إلا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها ، وان سياستها المبنية على الأثرة والأنانية لم يتخللها أى شعور بالعطف أو بالرأفة أو بالواجب نحو مصر ، ومعظم الاوروبيين الذين جاءوا إلى هذه البلاد كانوا من أحط الطبقات ، ولم يكن همهم إلا الإثراء على حساب البلاد »(١)

هـذا ما يقوله قاض أوروبى عادل مثقف سبر غور الأمور فى مصر ، وتلك هى الحقيقة التى يطالعنا بها فى كتابه ، ولكن الخديو اسماعيل لم يفطن الى تلك الحقائق

---

(١) مصر وأوروبا . للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١١٦

وهنا يبدو الفرق جلياً بين محمد على واسماعيل ، فمحمد على كان يقتبس من التمدن الأوروبي وسائل النهضة والقوة والتقدم ، ويستعين بخبرة علماء أوروبا ومهندسيها ، ولكنه فى الوقت نفسه يحذر تدخل الأوروبيين حكومات وجاليات فى شؤون البلاد . ولا يطمئن اليهم ، ولذلك بقيت البلاد فى عهده سليمة من تدخل النفوذ الأوروبي، سواء من الوجهة السياسية أو من الوجهة المالية والاقتصادية ، ويكفيك دليلا على بعد نظره وحكمته أنه لم يقبل إنفاذ مشروع قناة السويس ، رغم إلحاح الماليين والسياسيين الأجانب عليه ، وكذلك لم يقبل أن يعهد الى شركة مالية انجليزية إنشاء الخط الحديدى بين مصر والسويس ، ولم يمد يده الى الاقتراض من البيوت المالية الأجنبية ، كل ذلك لكي يصون البلاد من أخطار التدخل الأجنبي

لكن اسماعيل ، لنزعته الأوروبية ، لم يحسب حسابا لهذا التدخل ، ولعله كان يتوهم حسن نية الدول الأوروبية نحوه ونحو مصر ، فما زال الوهم متسلطا عليه حتى أدرك خطأه فى آخر عهده ، إذ رأى الدول والجاليات الأوروبية ، التى طالما تودد اليها ، ومكن لها من مرافق البلاد ، تضطره إلى بيع أملاكه وأملاك عائلته وفاء لديونه ، ورأى النفوذ الأوروبي يشل سلطته ، فحاول عبثا أن يقاومه أو يضع له حداً ، ولكن هذا النفوذ كان قد طغى واستفحل ، فلم يستطع له دفعا ، وانتهى الأمر بأن اقتلعته إرادة الدول الأوروبية عن الأريكة الخديوية

والآن نتكلم عن سياسة اسماعيل نحو الدولتين اللتين تنافستا على النفوذ والسلطة فى مصر ، وهما فرنسا وانجلترا

فرنســـا

كانت السنوات الأولى من حكم اسماعيل هى الفترة التى أخذ فيها النفوذ الاجنبي يتغلغل فى البلاد ، ماليا واقتصاديا ثم انقلب هذا النفوذ فى أواخر عهده إلى سيطرة مالية وسياسية شديدة الوطأة

وكان لفرنسا بادىء الأمر نفوذ أدبي كبير على اسماعيل ، وهذا يرجع أولا ، إلى تربيته الفرنسية ، والسنوات التى قضاها فى باريس، ومعاشرته الطويلة للفرنسيين ، واتصاله

بهم ، وإتقانه لغتهم ، وميله الى تقليدهم فى معيشتهم ، واقتباسه أساليبهم وعوائدهم ، فيما خلا فضيلة التدبير والاقتصاد التى اشتهروا بها ، والتى تعد من أعظم فضائلهم القومية

وهناك عامل آخر ساعد على امتداد النفوذ الفرنسى ، وهو صلة الخديو اسماعيل بالأمبراطور نابليون الثالث ، وصداقته له وإعجابه به ، ومحاكاته إياه فى مظاهر الأبهة والعظمة ، وسعيه فى كسب ثقته وتوثيق روابط الود بينهما

ويتجلى لك مبلغ النفوذ الفرنسى ، فى أنه لما قام الخلاف بين اسماعيل وشركة قناة السويس فى أوائل عهده بالحكم ، ارتضى تدخل الأمبراطور نابليون الثالث لحسم الخلاف ، ورضى أن يجعله حكما بينه وبين الشركة ، مع أنه يعلم بالبداهة ان امبراطور الفرنسيين لا يمكن أن يكون حكما عادلا فى مثل هـذا الخلاف ، وان حكمه لا يمكن أن يخلو من المحاباة للشركة الفرنسية ، وقد أصدر نابليون الثالث فعلا حكمه بإلزام الحكومة المصرية بتعويضات باهظة للشركة تبلغ عدة ملايين من الجنيهات

ويبدو هذا النفوذ أيضا فى استخدام اسماعيل لطائفة من الفرنسيين فى كثير من معاملاته المالية وقروضه ، وإسناد كثير من مشروعات العمران إلى إخصائيين من الفرنسيين

وقد بلغ هذا النفوذ أقصى مداه فى حفلات افتتاح القناة سنة ١٨٦٩ ، فالقناة فى ذاتها عمل فرنسى ، وفاتحها فردينان دلسيبس يمثل كفاءة فرنسا المالية والهندسية ، وكانت أوجينى امبراطورة الفرنسيين تمثل الدولة الفرنسية فى إبان مجدها وأوج عزها ، وهى التى رأست حفلات الافتتاح ، متقدمة ملوك أوروبا وأمراءها وأقطابها فى السياسة والعلوم والفنون ، فكانت هذه الحفلات الفخمة إيذانا بما بلغه النفوذ الفرنسى فى مصر من القوة وسمو المنزلة

على أن هذا النفوذ أخذ فى الاضمحلال عقب الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠-١٨٧١ ، فان انتصار الألمان فى هذه الحرب زلزل سيطرة فرنسا السياسية فى أوروبا والشرق ، وثلّ عرش الامبراطورية ، وكان من أولى نتائجها سقوط نابليون الثالث صديق اسماعيل الذى كان يعتمد عليه فى مهمات الأمور ، ومن ثم أخذ النفوذ الفرنسى يتضاءل فى مصر ، مخلياً الطريق للنفوذ الانجليزى

انجلترا

لا يخفى أن انتصار ألمانيا فى الحرب السبعينية كان له تأثير سىء فى المسألة المصرية ، لأن إضعاف نفوذ فرنسا قد مهّد لانجلترا السبيل لتكون صاحبة الصوت الأعلى فى هذه المسألة ، ومكنها من الانفراد بالتدخل فى شؤون مصر ، حتى انتهى إلى الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ ، فلا يغيبنّ عنك أنه كان ثمة تنافس بين الدولتين على كسب النفوذ فى مصر ، وقد اشتد هذا التنافس من عهد إنشـــاء قناة السويس ، وكان التعادل بين قوتيهما يحول دون سيطرة إحداهما على مصير البلاد ، ولـكن صوت فرنسا فى المسألة المصرية أخذ يضعف من نهاية سنة ١٨٧٠ ، فاغتنمت انجلترا هذه الفرصة لإنفاذ إرادتها فى وادى النيل ، اعتبرْ ذلك فيما وقع حين قامت الحوادث العرابية سنة ١٨٨١ ، واعتزمت انجلترا احتلال مصر ، فقد كان هذا المشروع مهدداً بالإخفاق لو اشتركت فرنسا معها فى العمل ، ولـكن فرنسا تركت انجلترا تحتل البلاد وحدها ، وهذا يرجع إلى أسباب عدة لا محل لبسطها الآن ، وسنتكلم عنها فى موضعها ، ولـكن لاشك أن من بين هذه الأسباب ضعف فرنسا بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية ، وخوفها من الخطر الذى يتهددها من ناحية ألمانيا

ولو بقيت فرنسا على قوتها ونفوذها قبل الحرب السبعينية لـكان من تنافسها هى وانجلترا فى المسألة المصرية ما يكفل لمصر التخلص من مطامع الدولتين ، ولـكن التوازن بينهما قد اختل بعد هزيمة فرنسا سنة ١٨٧٠ ، فأخذت كفة انجلترا ترجح فى شؤون مصر ، وأخذ اسماعيل من ناحيته ينصرف عن فرنسا لما أصابها من الضعف ، ويتجه ببصره تلقاء انجلترا ، ويتودد اليها

على أن انجلترا منذ افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ بدأت فعلا فى العمل على تثبيت مركزها فى مصر تمهيدا لاحتلالها ، وأخذت فى الوقت نفسه تتطلع إلى السودان ، وتمد أصبعها اليه تمهيدا لفصله عن مصر ، يدلك على ذلك سلسلة من الأعمال ترمى إلى تحقيق تلك المطامع ، فمنها أنها أوعزت إلى الخديو اسماعيل أن يعين السير صمويل بيكر الرحالة الانجليزى الشهير حاكما لمديرية خط الاستواء ، ولما انتهت مدته

عملت على أن يخلفه فى هذا المنصب انجليزى آخر وهو الكولونل غردون (باشا) ، وسعت لتخويله سلطة كبرى لارقابة عليه فيها للحاكم المصرى العام كما سيجىء بيانه

وفى سنة ١٨٧٠ عهد الخديو إلى شركة انجليزية تدعى شركة جرنفلد إنفاذ مشروع توسيع ميناء الاسكندرية والقيام بأعمال الإصلاح فيها مقابل عدة ملايين من الجنيهات

وانتهزت انجلترا فرصة ارتباك اسماعيل المالى لكى تزيد فى ورطته ، وتجلت هذه النية واضحة فى شرائها أسهم مصر فى قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، فإن هذه الصفقة كانت أول ضربة ضربتها انجلترا إلى صرح الاستقلال المصرى

وفى سنة ١٨٧٧ أوعزت إلى الخديو أن يعين غردون باشا حكمدارا (حاكما عاما) للسودان ، وهو منصب من أكبر مناصب الدولة وأعظمها خطرا ، وتلك أول مرة فى تاريخ مصر أسند فيها هذا المنصب السامى إلى أجنبى

فهذه الحوادث لم تقع عبثاً ، بل هى مظاهر لامتداد النفوذ الانجليزى فى بلاط الخديو منذ سنة ١٨٧٠

وقد توثقت العلاقات الودية فى هذه الحقبة من الزمن بين الخديو وانجلترا ، وتعددت مظاهرها ، فعقدت انجلترا ومصر فى ١٨ مايو سنة ١٨٧٣ معاهدة لتسهيل تبادل البريد

وعقدتا فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ معاهدة للتعاون على ابطال الرقيق

ويظهر لك مبلغ حرص اسماعيل على كسب رضا انجلترا ، وتجنب مجافاتها ، أنه لما جرد سنة ١٨٧٥ حملة إلى شواطىء السومال الواقعة على المحيط الهندى لبسط نفوذ مصر فى شرق أفريقية والوصول من هذه الجهة إلى أملاكها فى خط الاستواء ، استاءت انجلترا من هذه الحملة ، وأرسلت إلى اسماعيل تعترض على إنفاذها ، فبادر الخديو إلى الاستجابة لاحتجاجها ، واسترجع الحملة إلى مصر استبقاء لعلاقات الود بينهما

وفى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ عقد وإياها معاهدة اعترفت فيها انجلترا بسلطة مصر فى بلاد السومال الشمالية ، فكانت هذه المعاهدة مظهرا من مظاهر « العلاقات الودية » بين مصر وانجلترا

على أن هذا « الود » لم يمنع انجلترا من أن تضمر الشر لمصر ، وتعمل على إخضاعها للرقابة الأجنبية ، ولما اشتد الخلاف بين الخديو والدائنين سعت سعيها فى خلعه ونجحت فى مسعاها سنة ١٨٧٩ ، فكان هذا ختام « السياسة الودية » التى اتبعها اسماعيل حيالها

الفصل الرابع

قناة السويس

إن مسألة قناة السويس من أولى المسائل السياسية التى واجهت اسماعيل فى أوائل عهده بالحكم ، إذ كانت أنظار الأوروبيين متطلعة إلى ما يؤول اليه مصير القناة بعد وفاة سعيد الذى عرف عنه أنه سند المشروع وقوامه ، فلما مات قلق المسيو فرديناند دلسبس على مشروعه ، وخشى أن يكون نصيبه الإخفاق ، ولكن اسماعيل باشا بادر فى أول اجتماع له بوكلاء الدول وأفضى اليهم بعزمه على تأييد المشروع

فقناة السويس يرجع إتمامها إلى تعضيد إسماعيل ورعايته ، لأن سعيد باشا لم يكد يتولى المشروع فى خطواته الأولى ، حتى عاجلته المنية ، فلولا اتجاه إرادة اسماعيل إلى تعضيد المشروع وإنفاذه ، لكان مصيره الحبوط لا محالة ، ولعجز المسيو دلسبس عن المضى فيه ، ولعل اسماعيل أراد كما أراد سلفه أن يكسب رضا الأوروبيين من أنصار المشروع ، وينال إطراءهم وثناءهم ، ويستحق فى نظرهم لقب « فاتح القناة » ، فعضد المشروع بكل قوته ، واحتمل تبعة إتمامه ، كما احتمل سعيد تبعة البدء فيه والتصميم على إنفاذه

سعى اسماعيل فى تخفيف شروط الامتياز

على أنه من الحق أن نقرر أن اسماعيل باشا قد هالته فداحة المزايا التى نالتها الشركة فى عقد الامتياز ، فسعى جهده فى تخفيفها ، وكان من هذه الوجهة أكثر مراعاة لمصلحة مصر من عمه سعيد

ومما يؤثر عنه أنه قال يوماً : « إنى أريد أن تكون القناة لمصر ، لا أن تكون مصر للقناة » ، وقيل إنه فكر يوما فى أن يتولى بنفسه تنفيذ المشروع ، ولو حقق هذه الفكرة

لجعل القناة حقيقة ملكا لمصر ، ولكنه لم يفعل ، واكتفى بالاعتراض على أوجه أربعة من شروط الامتياز وسعى فى إبطالها وهى : —

(١) تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج اليهم الشركة لغاية عشرين الفا باستمرار [١] ، وزعم الشركة أن لها مطالبة الحكومة بتعويض فى حال تقصيرها أو عجزها عن تقديم هذا العدد

(٢) ملكية الشركة لترعة المياة العذبة التى كلفت بمقتضى العقد إنشاءها واستغلال رى الأطيان المملوكة للافراد على جانبها مقابل أجر تقتضيه منهم حسب تقديرها

(٣) ملكية الشركة لجميع الأراضى التى ترى أنها فى حاجة اليها لحفر القناة وانشاء الترعة العذبة ، واعفاؤها على الدوام من دفع الأموال الأميرية عنها ، وملكيتها لجميع الأراضى التى تستصلحها وتزرعها ، واعفاؤها من دفع أموالها مدة عشر سنوات

(٤) اضطرار الحكومة إلى نزع ملكية الأطيان المملوكة للأفراد إذا احتاجت اليها الشركة لاستغلال امتيازها

وقد فاوض اسماعيل الشركة لإلغاء هذه الشروط ، واعتمد فى مفاوضاته على وزيره نوبار باشا ، وقدم حججا وأسانيد قوية تأييدا لطلباته ، وكانت حجته فى إلغاء الشرط الأول رغبته فى إلغاء السخرة ، لأن هذا الشرط هو إقرار فعلى لتسخير العمال والفلاحين فى العمل لفتح القناة ، وهذا مالا يتفق ومبادىء الانسانية .

وحجته بالنسبة للشرط الثانى والثالث أن قوانين الدولة العثمانية الخاصة بالملكية العقارية والتى كانت متبعة فى مصر وقتئذ لا تجيز التنازل للاجانب عن ملكية الأراضى والعقارات

وكانت أولى خطواته فى تخفيف الشروط أن أبرم اتفاقا مع الشركة فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ [٢] يقضى بأن تتولى الحكومة إنشاء الترعة فى القسم الممتد بين النيل ووادى

---

(١) بلغ هذا العدد ٢٢ الفا فى أواخر عهد سعيد (ج ٤ ص ٣٣٤ من وثائق القناة للمسيو دلسبس)

(٢) وثائق القناة للمسيو دلسبس ج ٤ ص ٢٩٠

الطميلات ، ووصلها بالجزء الذى أنشأته الشركة من ترعة الوادى إلى القناة ، وقد عرفت هذه الترعة من منبعها إلى مصبها بالترعة الاسماعيلية ، وغرض الخديو من هذا الاتفاق تجنب المنازعات الخاصة بتملك الشركة للترعة ، وانتزاعها ملكية الأفراد من الأطيان التى يقتضيها انشاؤها ، وكان عمله فى هذا قرين الحكمة والسداد

وأوفد اسماعيل وزيره نوبار باشا إلى الاستانة ، ثم إلى فرنسا ، للسعى فى تخفيف شروط الامتياز ، وأوضح مطالبه فى رسالة بعث بها نوبار الى الشركة [١] وتلخص فيما يلى :

(١) انقاص عدد العمال الذين تلتزم الحكومة بتقديمهم للشركة إلى ستة آلاف لأن تسخير العدد الحالى (٢٠ الفا) يضر بالبلاد وبالزراعة

(٢) زيادة أجورهم ، وجعلها فرنكين لكل عامل فى اليوم . لكى يعوض الفلاح مايخسره من ترك بلده وأرضه وما يبذله من الجهد للعمل فى حفر القناة

(٣) الغاء امتياز ملكية الشركة للأراضى ، وفى مقابل ذلك تأخذ الحكومة المصرية على عهدتها إتمام الترعة العذبة ، وأن تعوض الشركة قيمة النفقات التى بذلتها فى القسم الذى أنشأته منها

وقد عارضت الشركة فى هذه المطالب ، بحجة أن انقاص عدد العمال من عشرين الفاً إلى ستة آلاف يعطل إتمام المشروع ، ويطيل مدة العمل من ثلاث سنوات إلى عشر ، مما يكبد الشركة خسائر جسيمة ، وأن تملكها للأراضى القابلة للاستصلاح ، وللترعة من رأس الوادى إلى القناة ، من المسائل الجوهرية ، التى لا تتنازل عنها

تحكيم نابليون الثالث

وقد اشتد الجدل حول مطالب اسماعيل ، وهبّت الصحف والدوائر السياسية والمالية فى فرنسا للدفاع عن شروط العقد ، والمعارضة فى إبطالها ، وارتضى الخديو أخيراً تحكيم الامبراطور نابليون الثالث امبراطور الفرنسيس ، للفصل فى النزاع ، فكان هو الخصم والحكم ، لما كان معروفا عنه من تأييده للشركة ، وعطفه على المسيو فردينان

---

(١) بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٦٣ - وثائق القناة للمسيو دلسبس ج ٤ ص ٣٥٠

دلسبس ، ويرجع هــذا العطف الى أن المشروع فى ذاته عظيم النفع لفرنسا ، والى أن دلسبس يمت الى الامبراطورة أوجينى بصلة قرابة بعيدة

الحكم فى النزاع

أصدر نابليون الثالث حكمه فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ وهو يقضى بما يأتى : —

(١) إبطال حق الشركة مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين ، وإلزام الحكومة فى مقابل ذلك بتعويض مالى تدفعه للشركة ومقداره ٣٨٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك

(٢) تنازل الشركة للحكومة عن كل حق فى ترعة المياه العذبة ، والتزام الحكومة باتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها ، والزام الحكومة مقابل هذا التنازل بأن تدفع للشركة تعويضا قدره ١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك

(٣) جعل الأراضى المملوكة للشركة واللازمة للمشروع ٢٣٫٠٠٠ هكتار تقريباً[١]، منها ١٠٫٢٦٤ هكتاراً على جانبى القناة البحرية وملحقاتها ، و ٩٫٦٠٠ هكتار للترعة العذبة ، وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة

(٤) إعادة الأراضى الأخرى التى اتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٦٠٫٠٠٠ هكتار ، مقابل تعويض تدفعه الحكومة وقدره ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك[٢]

فداحة التعويضات

فكان مجموع ما ألزمت به الحكومة من التعويضات للشركة طبقاً لحكم الامبراطور نابليون الثالث ٨٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك = (٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه) ، وبيانها كما يأتى بالجنيهات :

---

(١) الهكتار عشرة آلاف متر أى أكثر من فدانين

(٢) رسائل ويوميات ووثائق عن القناة للمسيو دلسبس ج ٤ ص ٤٧٦

جنيه	
١٫٥٢٠٫٠٠٠	مقابل إعفاء الحكومة من تقديم العمال المصريين لحفر القناة
٦٤٠٫٠٠٠	مقابل تنازل الشركة عن حق إنشاء الترعة العذبة
١٫٢٠٠٫٠٠٠	مقابل تنازل الشركة عن دعواها فى ملكية الأراضى
٣٫٣٦٠٫٠٠٠	مجموع التعويضات

وإذا علمتَ أن رأس مال الشركة هو ثمانية ملايين جنيه ، أمكنك أن تقدر فداحة التعويضات التى حكم على مصر بأدائها ، وانها تبلغ على وجه التقريب نصف رأس مال الشركة

ويُعد هذا الحكم من الأحكام الجائرة فى التاريخ ، لأنه بنى على أسباب لا يسيغها عدل ولا منطق ، فقد ألزم الامبراطور نابليون الثالث الحكومة المصرية بتعويض عن أمور ثلاثة وهى :

(الأول) اعفاؤها من تقديم العمال المصريين ، وبنى هذا التعويض على أنها ملتزمة أصلا بتقديم هؤلاء العمال للشركة ، وان إخلالها بهذا الالتزام سيضطر الشركة الى جلب عمال من أوروبا ، فتدفع لهم فروقا فى الاجرة ، والى استحضار آلات تغنى عن الايدى العاملة ، وتكلفها نفقات طائلة ، وأن الحكومة المصرية مسؤولة عن هذه الفروق والنفقات ، وقد قدرها بهذا المبلغ الضخم (١٫٥٢٠٫٠٠٠ جنيه) .

ولا مراء فى ان هذا السبب ظاهر فيه التعسف والهوى ، لانه من التأمل فى شروط الامتياز يتبين أنها لا تتضمن « التزاما » من الحكومة بتقديم أى عدد من العمال ، بل كل ما ورد فى انعقدان أربعة أخماس العمال يكونون من المصريين (مادة ٢) ، وأن الحكومة تعهدت ببذل مساعدتها للشركة (مادة ٢٢) ، فليس فى العقد « التزام » بالمعنى القانونى يؤدى الى الحكم بتعويضات فيما اذا لم تسخر الحكومة العدد الذى تبتغيه الشركة من العمال ، بل كان على الشركة أن ترغب العمال فى العمل بالاجور التى تعرضها عليهم ، أما جعل العمل اجباريا بواسطة سلطة الحكومة ، فأمر لم تلتزم به الحكومة أصلا فى عقد الامتياز

(الثانى) تنازل الشركة للحكومة عن إتمام ترعة المياه العذبة ، وعن الجزء الذى أنشأته فيها ، وقد رتب الحكم على هذا التنازل إلزام الحكومة بتعويض للشركة مقابل النفقات التى بذلتها فى الجزء الذى أنشأته وحرمانها من الأرباح التى كانت تنالها من استغلال الترعة بعد تمامها ، وقدر هذا التعويض بمبلغ ١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك (٦٤٠٫٠٠٠ جنيه) ، وكانت العدالة تقضى بأن لا تلزم الحكومة إلا بما أنفقته الشركة فعلا على الجزء الذى أنشأته ، مادامت قد تنازلت عنه للحكومة ، وهذا ما كان اسماعيل باشا مستعدا لادائه ، ومقداره باعتراف الشركة ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك (٣٠٠٫٠٠٠ جنيه) ، ولكن التحيز والهوى جعلا نابليون الثالث يكيل المال جزافا للشركة

(الثالث) تنازل الشركة عن ملكية الأراضى التى تبين من الحكم عدم لزومها لإنفاذ المشروع ، وقد قدرت فى الحكم بـ ٦٠٫٠٠٠ هكتار ، وهنا أيضا ظهر الغرض والتحيز للشركة ، لأن هذه الأراضى هى جهات صحراوية جرداء ، لم تكن الشركة قد استصلحتها بعد ، واتضح أن انفاذ المشروع لا يقتضيها ، وبالرغم من ذلك قدر نابليون الثالث ثمنا لها على اعتبار ما سيؤول اليه أمرها فى المستقبل !! فجعل لكل هكتار (فدانين تقريبا) خمسمائة فرنك (٢٠ جنيها) ، وحكم على مصر بأن تدفع للشركة فى هذا الباب وحده ثلاثين مليون فرنك (١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه) ، وهكذا قضت «عدالة» نابليون الثالث أن تدفع مصر هذا الثمن الباهظ لبقاء ملكها فى حوزتها ، وهذا من أغرب ما سمع فى معرض الظلم والجور

والخلاصة أن مصر خرجت من هذا التحكيم بصفقة المغبون ، وعدت الشركة حكم الامبراطور فوزاً مبيناً كفل لها اتمام المشروع على حساب مصر ، فلا غرو أن وصفه المسيو فردينان دلسبس بأنه «السند الأساسى للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها [1]» ، وكذلك كانت مراحل المشروع منذ البدء فيه إلى ما بعد إتمامه شؤما ووبالا على البلاد

وغنىّ عن البيان أن الحكمة كانت تقضى بأن لا يتورط الخديو اسماعيل فى مثل هذا التحكيم ، الذى جر على مصر هذه الخسائر الجسيمة ، ولو أنه استمسك بشروطه

(١) وثائق القناة للمسيو دلسبس ج ٥ ص ٢١٨

ولم يقبل تحكيما لما استطاعت الشركة أن تخطو خطوة فى العمل ، إذ كان كل شىء معلقا على الأيدى العاملة المصرية ، ولولا تلك الأيدى النشيطة القوية ، لوقف المشروع وقضى عليه بالحبوط ، دون أن تحرك مصر ساكناً ، ولكن شاء جدّ مصر العاثر أن يركن اسماعيل الى « العدالة الأوروبية » ، فوقع على يدها مارأيت من الظلم والاعتساف

اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦

وعقد اسماعيل والشركة اتفاقا فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ لتسوية النزاع بينهما مع مراعاة حكم نابليون الثالث ، وهذا الاتفاق يقضى بما يأتى :

(١) تحديد مواعيد الأقساط المقدرة لأداء قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة

(٢) استعمال الأراضى المخصصة للشركة بصفة ملحقات للقناة الملحة

(٣) التنازل للحكومة عن ترعة المياه العذبة مع الأراضى والمبانى والأعمال الفنية التابعة لها ، على أن تدفع لها الحكومة ثمن هذه المبانى

(٤) مبيع أراضى تفتيش الوادى [1] للحكومة بثمن قدره عشرة ملايين فرنك (٤٠٠ الف جنيه)

(٥) حق الحكومة فى احتلال أى جهة فى الأراضى المعتبرة حرماً للقناة وأى موقع حربى لازم للدفاع عن البلاد على شرط أن لايكون ذلك الاحتلال عائقا للملاحة

(٦) شغل الحكومة ما تراه من تلك الأراضى بمبان تنشئها لمصلحتها كالبريد والثكنات والجمارك وغيرها ، على شرط أن تراعى كل ما تقضى به ضرورة الانتفاع بالقناة ، وأن تدفع للشركة المبالغ التى تكون قد صرفتها على تلك الأمكنة

ثم أبرم فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ اتفاقا كاملا مع الشركة يتضمن الشروط الواردة

---

(١) هى أطيان تبلغ ٢٣٫٧٨٠ فدان سبق للشركة أن اشترتها من تركة الهامى باشا بثمن بخس قدره ١٫٧٠٠٫٠٠٠ فرنك (نحو ٦٨٫٠٠٠ جنيه) ولم تدخل فى التحكيم لانها ملك خاص للشركة

فى عقد الامتياز الأصلى مع التعديلات الطارئة عليه [١]

تصديق السلطان — واتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩

وفى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ صدر فرمان السلطان بالتصديق على اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ [٢]

وعقد اسماعيل والشركة اتفاقا آخر فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ ، الغى فيه الشرط الخاص باعفاء مستوردات الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية ، وأعطاها مقابل ذلك تعويضا قدره عشرون مليون فرنك ، وتنازلت الشركة للحكومة عن بعض المبانى والمستشفيات مقابل عشرة ملايين فرنك [٣]

انتهاء العمل وافتتاح القناة (نوفمبر سنة ١٨٦٩)

وانتهى العمل فى حفر القناة واتصلت مياه البحر الأبيض المتوسط بالبحر الاحمر فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، فكأن العمل قد استمر عشر سنوات ، وبلغ طول القناة ١٦٤ كيلومترا ، وأنشئت على شاطئها مدينة بور سعيد ومدينة الاسماعيلية ، وافتتحت القناة للملاحة يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩

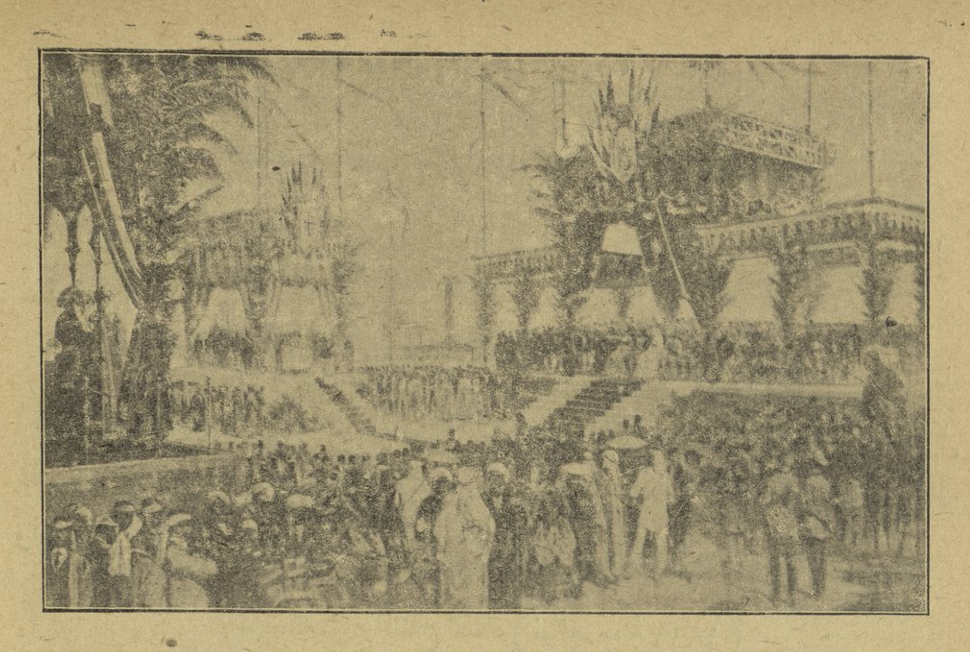
وأقام اسماعيل لمناسبة افتتاح القناة تلك الحفلات الفخمة التى لم يعرف التاريخ احتفالا يدانيها فى الإسراف والتبذير

ويكفيك دليلا على مبلغ ذلك الإسراف أن تعرف نفقات الحفلات ، فقد بلغت على أصح تقدير ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ولا توجد حكومة رشيدة تكلف خزانتها هذا المبلغ الضخم يضيع فى حفلات لا طائل لها فى الوقت الذى استهدفت فيه الحكومة والبلاد لأشد ضروب الضيق المالى

---

(١) و (٢) وثائق القناة ج ٥ ص ٢٣١ و ٢٦٥

(٣) كتاب « برزخ وقناة السويس » للمسيو شارل رو Roux ج ١ ص ٥٠١



حفلة افتتاح قناة السويس ببور سعيد

يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩

وقد أقيمت فى هذه الحفلة ثلاث منصات ، خصصت المنصة الكبرى للملوك والأمراء وكبار المدعوين ، والثانية لرجال الدين الاسلامى ، والثالثة لرجال الأكليروس ، وجلس فى المنصة الكبرى: الخديو اسماعيل . أوجيني امبراطورة الفرنسيين . فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا وملك المجر . الأمير فردريك ويلهلم ولى عهد بروسيا . الأمير هنرى أخو ملك هولندا والأميرة قرينته . السير هنرى إليوت سفير انجلترا بالاستانة وعقيلته الليدى إليوت . الأمير مورا . الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد . الأمير هوهنلوه . الجنرال اجناتيف سفير الروسيا فى الاستانة ومدام اجناتيف . الأمير طوسون باشا ابن محمد سعيد باشا . شريف باشا وزير الداخلية ورئيس المجلس الخصوصى العالى « مجلس الوزراء » . نوبار باشا وزير الخارجية . شاهين باشا وزير الحربية والبحرية. رياض باشا خازندار الخديو . المسيو فردينان دلسبس. الأمير عبد القادر الجزائرى . المسيو دوبست والكونت اندراسى من وزراء النمسا . البارون بروكتش سفير النمسا فى الاستانة الخ الخ ...

وقد القى الشيخ ابراهيم السقا فى هذا الاحتفـــال كلمة تبريك باللغة العربية . ثم تلاه المونسنيور « بوير » واعظ نابليون الثالث الذي جاء خصيصا من فرنسا لحضور الاحتفال والقي خطبة تبريك باللغة الفرنسية

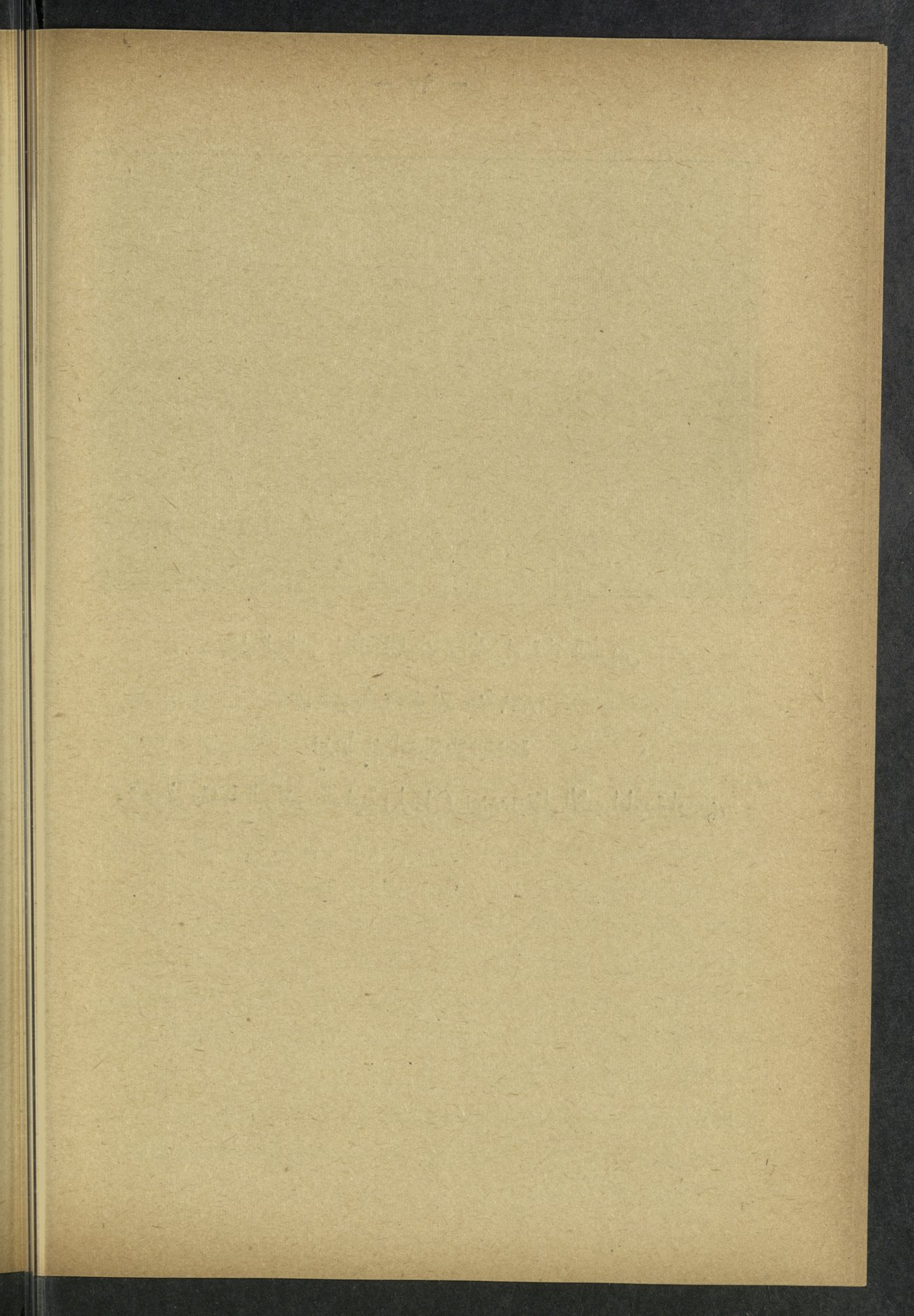


دخول البواخر المقلة للملوك والأمراء قناة السويس

فى صبيحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩

ايذاناً بافتتاح القناة للملاحة

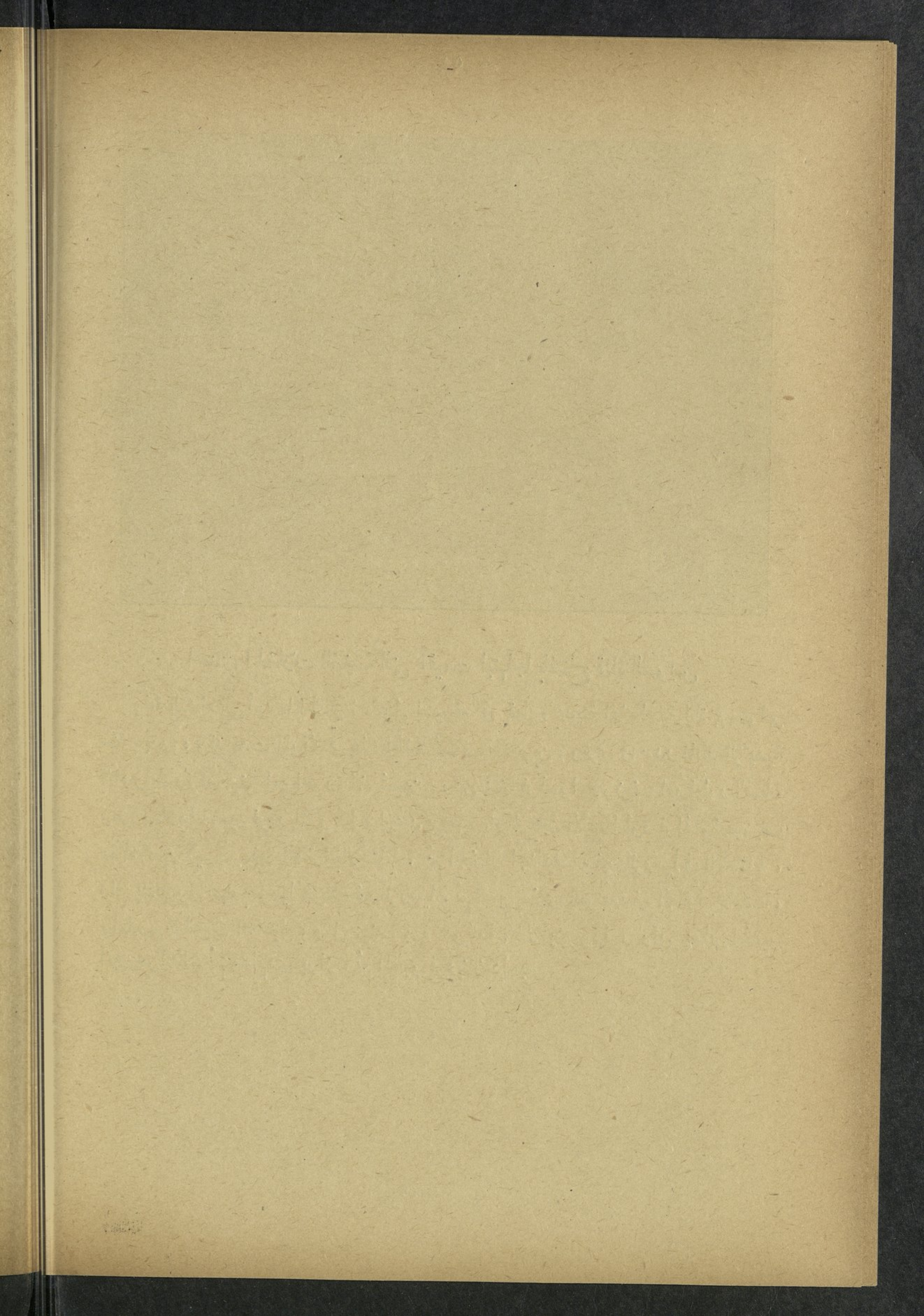
وترى فى مقدمة البواخر السفينة (ليجل) L'Aigle تقل الامبراطورة اوجينى

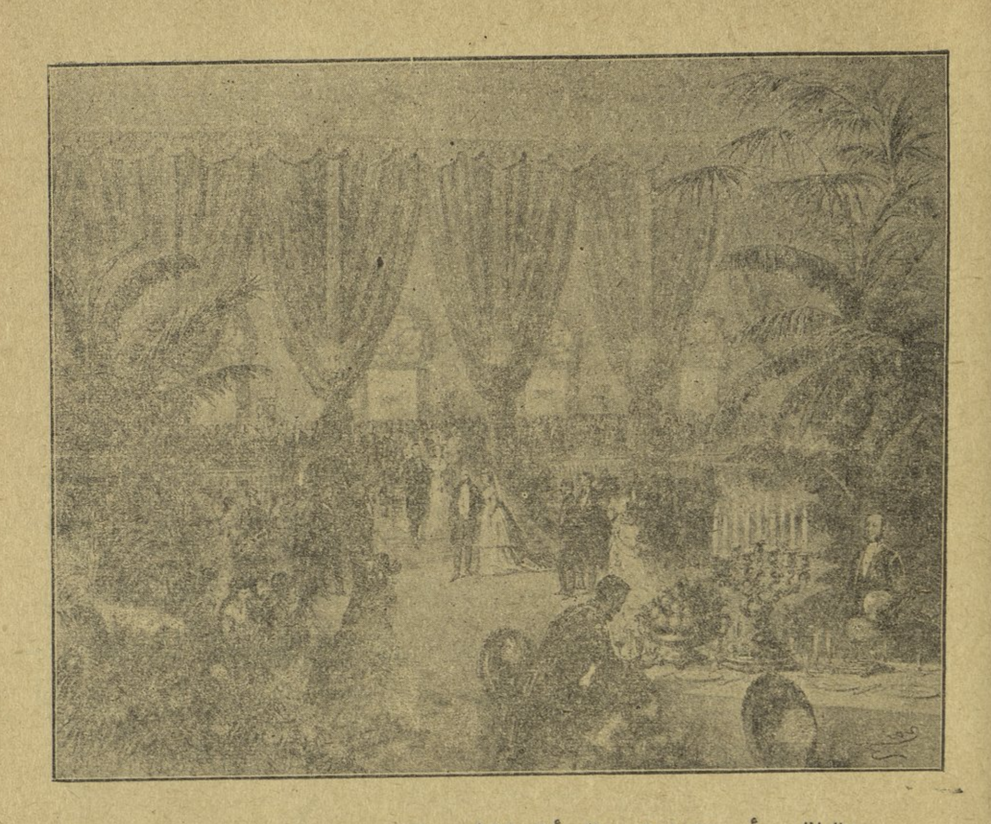




احدى الحفلات الفخمة التى أقيمت ابتهاجا بافتتاح قناة السويس

وليمة العشاء التى أعدها الخديو اسماعيل لضيوفه فى قصره بمدينة الاسماعيلية ليلة ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩، وقد مدت الموائد فى هذه الحفلة لآلاف المدعوين ، وترى فى صدر المائدة الرئيسية الامبراطورة أوجينى امبراطورة الفرنسيين ، وعن يمينها فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا ، وعن يسارها الامير فردريك ويلهلم ولى عهد بروسيا ، والى يمين الامبراطور فرانسوا جوزيف عقيلة السير اليوت سفير انجلترا بالاستانة ، ثم الجنرال اجناتيف سفير الروسيا فى االاستانة ، والى يسار ولى عهد بروسيا عقيلة سفير الروسيا ، ثم السير هنرى اليوت سفير انجلترا بالاستانة ، وأمامهم الخديو اسماعيل ، والى يمينه أميرة هولندا ، فالامير مورا ، والى يسار الخديو أمير هولندا ، ثم مدام دى بواز ، ثم المسيو فردينان دلسبس





(البالو) أوحفلة الرقص التى أقامها الخديو اسماعيل فى قصره بالاسماعيلية
ليلة ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ابتهاجا بافتتاح قناة السويس

(اقتبسنا هذه الصورة والصور الثلاث السابقة من كتاب افتتاح قناة السويس Inauguisation du Canal de Suez للمسيو نيكول Nicole ، وهذا الكتاب وضع خصيصا لوصف حفلات القناة ، والصور التى فيه للرسام ريو Riou)

خسائر مصر المالية فى إنشاء القناة

يقدر مؤلف « تاريخ مصر المالى » ماخسرته مصر فى إنشاء القناة ، من ثمن أسهمها فى الشركة ، ومابذلته لها من التعويضات ، وما دفعته فى إنشاء ترعة الاسماعيلية ، واسترداد أطيان الوادى ، ونفقات حفلات القناة بمبلغ ١٦٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه [1]

وهذا التقدير هو أقرب الاحصاءات للواقع ، وهو قريب من البيان الذى قدمته الحكومة لمجلس شورى النواب بجلسة ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ عن ديون الحكومة وإيراداتها ومصروفاتها ، فقد جاء فيه أن مجموع مادفعته فى قناة السويس ١٦٫٠٧٥٫١١٩ جنيه مصرى ، وهذا الإحصاء يقل عن إحصاء المستر ادوين دى ليون Edwin de Leon قنصل الولايات المتحدة العام فى مصر على عهد اسماعيل ، فانه قدره بمبلغ ١٧٫٤٢٣٫١٧٨ جنيه انجليزى [2]

ومن هذه المقارنة يتضح أن إحصاء مؤلف تاريخ مصر المالى هو الرقم الوسط الذى يصح الاعتماد عليه ، وسنجتهد هنا فى أن نضع مفردات لهذا الإحصاء طبقا للبيانات التى أوردناها

جنيه	
٣٫٤٢٦٫٠٠٠	قيمة أسهم مصر فى القناة
٣٫٣٦٠٫٠٠٠	قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة
٠٫٤٠٠٫٠٠٠	ثمن أراضى تفتيش الوادى
١٫٢٠٠٫٠٠٠	تعويض مدفوع للشركة بمقتضى اتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩
١٫٢٠٠٫٠٠٠	نفقات الترعة العذبة
١٫٤٠٠٫٠٠٠	نفقات حفلات القناة
١٠٫٩٨٦٫٠٠٠	

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٣٢ ، ولم يذكر المؤلف مفردات هذا الإحصاء

(٢) فى كتابه (مصر الخديوى) The Khedives EgyPt طبع سنة ١٦٧٧ ص ٤١٧

٥٫٨١٤٫٠٠٠ فوائد وسمسرة ونفقات التحكيم وما إلى ذلك

١٦٫٨٠٠٫٠٠٠ المجموع بالجنيهات

ولا تحسبنّ أن فى رقم الفوائد وما اليها مبالغة ، فان المستر إدوبن دى ليون يقدرها فى إحصائه بمبلغ ٦٫٦٦٣٫٠٠٠ جنيه (ص ٤١٧ من كتابه)

واذا علمتَ أن نفقات إنشاء القناة بأكملها بلغت بحسب احصاءات الشركة ٤٥١٫٦٥٦٫٦٦٠ فرنك ، أى نحو ١٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، أدركت أن مصر احتملت وحدها معظم هذه النفقات ، وإذا بحثنا عما نال مصر من بذل هذه المبالغ الجسيمة التى كانت من أسباب ارتباكها المالى ، كان الجواب أنها لم تنل من القناة أية فائدة ، بل عادت عليها بالوبال والخسران ، إذ كانت مقدمة الاحتلال الانجليزى ، وفى ذلك يقول المرحوم محمد بك فريد : « يمكننا القول بأنه لولا نقود مصر وفلاح مصر الذى مازال يجبر على الاشتغال قهراً بأجرة زهيدة لما أمكن دى لسبس أن يتم هذا المشروع الدى كان سبباً فيما نحن فيه من الاحتلال الأجنبى ، وما سنراه نحن وأولادنا إن لم تساعدنا المقادير »[1]

بيع أسهم مصر فى القناة

كان لمصر من أسهم شركة القناة ١٧٦٫٦٠٢[2] سهما ، وهو مقدار عظيم يكاد يساوى نصف أسهم الشركة ، لأن مجموع الاسهم ٤٠٠ الف سهم

وقد اكتتب فيها سعيد باشا واشتراها بمبلغ ٣٫٤٢٦٫٠٠٠ جنيها ، ولا ريب ان امتلاك هذا المقدار من الأسهم كان من شأنه أن يجعل لمصر شيئا من الهيمنة على الشركة وادارتها ، ويخولها حق التدخل فى شؤونها ، كما أنها مورد أرباح وفيرة تعود على الخزانة المصرية بأنفع الثمرات ، وخاصة بعد تقدم أعمال الشركة وارتفاع أسهمها بدرجة فاقت كل تقدير

---

(١) تاريخ الدولة العثمانية ص ٣١٧ للمرحوم محمد بك فريد

(٢) عددها فى الأصل ١٧٧٫٦٤٢ ، باعت منها الحكومة من قبل ١٠٤٠ سهما فصار الباقى ١٧٦٫٦٠٢

ولكن إسراف اسماعيل أبى إلاأن يحرم مصر هذه الثروة الضخمة ، فى سنة ١٨٧٥ أخذ معين المال ينضب بين يديه ، بعد القروض الباهظة التى استدانها ، والأعباء الجسيمة التى ناءت بها الخزانة ، ففكر فى بيع أسهم مصر فى القناة ، وعرضها فعلا للبيع

وقد بدأ بعرضها على فرنسا ، فترددت فى الأمر ، ولكن الحكومة الانجليزية مالبثت ان علمت بالمسألة حتى بادرت بشرائها ، لأنها وجدت فى هذه الصفقة فرصة سانحة لوضع يدها على القناة

فاشترت هذه الأسهم بثمن بخس اربعة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، وبهذه الصفقة أضاع اسماعيل على مصر الميزة التى بقيت لها من مشروع القناة

خسائر فادحة

وقد بلغت قيمة هذه الأسهم (فى سنة ١٩٢٩) ٧٢ مليون جنيه ، وربحت منها الخزانة البريطانية (إلى أواخر سنة ١٩٢٩) ٣٨٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك نيف ومائة مليون جنيه وعشرة ملايين من الجنيهات ، أى أن خسارة مصر من هذه الناحية بلغت إلى تلك السنة :

١١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه — ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ = ١٠٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه

وثمة خسارة أخرى أصابت مصر إذ تنازلت عن ١٥ فى المائة من أرباح القناة التى كانت تؤول لها بمقتضى عقد الامتياز ، تنازلت عن هذه الحصة بسبب قروض اسماعيل مقابل ٢٢ مليون فرنك أى ٨٨٠٫٠٠٠ جنيه ، وقد بلغت قيمة هذا النصيب الآن نحو ٢٠ مليون جنيه ، وهو يغل إيرادا لايقل عن ٨٦٩٫٠٠٠ جنيه فى السنة

وهذه الأرقام تدلك على مبلغ ماأصاب مصر فى الصفقتين من الخسران المبين



خريطة قناة السويس

قناة السويس

وتواريخها الهامة

— ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ —

منح سعيد باشا امتياز القناة الى المسيو دلسبس

— ٥ يناير سنة ١٨٥٦ —

شروط الامتياز

— ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ —

ابتداء العمل فى حفر القناة

— ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ —

حكم الامبراطور نابليون الثالث

— ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ —

افتتاح القناة للملاحة

— ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ —

بيع أسهم مصر فى القناة الى انجلترا

— ٧ ابريل سنة ١٩١٠ —

رفض الجمعية العمومية المصرية تجديد الامتياز

— ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ —

انتهاء الامتياز وعودة القناة الى مصر

الفصل الخامس

السودان فى عهد اسماعيل

من مآثر الخديو اسماعيل التى تخلد ذكره فى تاريخ مصر القومى انه وجه عنايته وهمته إلى إتمام فتح السودان ، والوصول الى حدود مصر الطبيعية ، ومعلوم ، أن هذه الحدود تشمل وادى النيل وملحقاته ، من البحر الأبيض المتوسط شمالا ، الى منابع النيل والاقيانوس الهندى جنوباً ، ومن البحر الأحمر شرقاً ، الى صحراء ليبيا (لوبيه) غرباً

ولقد أكمل اسماعيل من هذه الناحية العمل الذى بدأ به محمد على ، فوسع نطاق السودان ، وبسط الحكم المصرى فى أنحائه ، ومدّ رواق الحضارة والعمران على ربوعه

توسيع نطاق السودان

بينا فى كتاب « عصر محمد على » (ص ١٩٢) مدى فتوح مصر فى السودان على عهد محمد على ، وذكرنا أن حدود السودان المصرى وصلت شرقاً الى البحر الأحمر ، وضمت إقليم التاكا (كسلا) الواقع شرقى نهر عطبره ، ووصلت من جهة الحبشة الى القضارف والقلابات ، ودخلت سواكن ومصوع فى نطاقها ، وبلغت الحملات والتجاريد جنوباً الى جزيرة (جونكر) تجاه غندكرو الواقعة على النيل الأبيض

فلنذكر الآن الفتوح المصرية فى الأقطار السودانية على عهد اسماعيل ، وخلاصتها أن مصر فتحت مديرية فاشودة ، وضمت محافظتى مصوع وسواكن نهائيّاً الى أملاكها ، وفتحت إقليم خط الاستواء ومملكة (أونيورو) وبسطت حمايتها على مملكة (أوغنده) ، وفتحت إقليم بحر الغزال ، ثم سلطنة دارفور ، واتسعت أملاك مصر بين الحبشة والبحر الأحمر بفتح سَنْهِيت ، وبلاد البوغوس ، وامتدت سلطتها الى سواحل البحر الأحمر حتى بوغاز باب المندب ، وضَمت محافظتى زيلع وبربره الواقعتين على خليج عدن ، فيما

يلى بوغاز باب المندب ، وفتحت سلطنة (هرر) الواقعة فى الجنوب الشرقى من الحبشة ، ودخلت سواحل السومال الشمالية فى أملاك مصر حتى رأس جردفون (جردفوى) على المحيط الهندى ، ثم الى رأس (حفون) ، وبذلك كله انفسحت رقعة الفتوح المصرية ، فوصلت جنوباً الى بحيرة ألبرت وبحيرة فكتوريا ، وشرقاً الى البحر الأحمر وخليج عدن ، وغرباً الى حدود (واداى)

وسنذكر فيما يلى هذه الفتوح تفصيلا

فتح فاشودة

سنة ١٨٦٥

فى سنة ١٨٦٥ احتلت الجنود المصرية فاشودة احتلالا رسميا ، وذلك على عهد جعفر صادق باشا حكمدار السودان ، واتخذت الحكومة بها نقطة حربية دائمة لمنع تجارة الرقيق فسدّت الطريق أمام النخاسين الذين كانوا يجلبون الأرقاء بطريق النيل من أقاليم بحر الغزال وخط الاستواء ، وصارت فاشودة عاصمة المديرية المسماة باسمها

ولفاشوده أهمية كبرى ، نالتها من موقعها الجغرافى والحربى ، فانها تعد مفتاح النيل الأعلى ، لوقوعها على ملتقى الطرق المختلفة الواصلة من الخرطوم والحبشة الى جنوبى السودان ، وعلى مقربة من ملتقى روافد النيل كنهر سوباط وبحر الغزال والنيل الأبيض وبحر الزراف ، وهى نقطة الاتصال بين السودان وجهات خط الاستواء ، ومن يملكها يضمن النفوذ فى شمالى السودان وفى الجهات الجنوبية منه الى البحيرات الاستوائية ، فلا غرو أن يكون لها مكانة كبيرة من الوجهتين السياسية والاقتصادية

ولا يخفى أن فاشودة هذه هى التى قامت بشأنها تلك الأزمة السياسية المشهورة بين انكلترا وفرنسا ومصر سنة ١٨٩٨ ، حين احتلتها كتيبة من الجنود الفرنسية بقيادة الكولونل مرشان Marchanod ، فاحتجت الحكومة الانجليزية على هذا الاحتلال ، وارتكنت على أنها من الأراضى المصرية ، ثم انتهى النزاع بانسحاب الفرنسيين منها وبقائها من أراضى مصر ، وقد اكتسبت شهرة ذائعة بسبب هذا النزاع الذى دار حولها

وقد غير الانجليز اسمها ، وسموها الآن (كودوك) ، وغيروا اسم مديرية فاشودة ،

فجعلوها مديرية (النيل الأعلى) ، وذلك لكى يمحوا من الأذهان اسم فاشودة وما يثيره من ذكرى الخلاف السياسى الذى قام بشأنها سنة ١٨٩٨ ، والذى كانت حجة انجلترا فيه أن هذا البلد من املاك مصر

فليذكر المصريون على الدوام اسم (فاشودة) ، فإنه من الأعلام التاريخية التى تسجل فى وجه الغاصب حق مصر الخالد فى السودان

ضم سواكن ومصوع

قلنا فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية (عصر محمد على) ص ١٩٣ إن سواكن ومصوع دخلتا فى حدود السودان المصرى على عهد محمد على ، لأنه إذ رأى ضرورتهما للسودان ، وأنهما منفذاه على البحر الأحمر ، وخاصة لاقليم التاكا (كسلا) ، استأجرهما من السلطان (وكانتا من أملاك السلطنة العثمانية) مقابل ايجار سنوى قدره ٢٥٫٠٠٠ جنيه ، وبذلك دخلتا فى ظل الحكم المصرى

على أن اسماعيل رأى إلحاقهما بصفة نهائية الى أملاك مصر ، فاستصدر فى سنة ١٨٦٥ فرماناً من السلطان باحالة قائمقاميتى سواكن ومصوع الى عهدته ، وجعلهما فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى تكلمنا عنه (ص ٧٣) من ملحقات مصر ، وصارت كل منهما محافظة قائمة بذاتها، فمحافظة سواكن تمتد على البحر الأحمر من رأس علبه الى رأس قصار (راجع الخريطة الملحقة بهذا الفصل) ، ومحافظة مصوع امتدت من رأس قصار حيث تنتهى محافظة سواكن الى حلة (زهيطة) عند بوغاز باب المندب

وقد عمرت مصوع وسواكن فى ظل الحكم المصرى ، ذلك أن مدينة مصوع كانت قائمة على جزيرة بالبحر ، فوصل بينها وبين اليابسة بجسر طوله ١٨٠٠ متر وعرضه عشرة أمتار ، وتم إنشاؤه سنة ١٨٧٢ ، فعمرت المدينة واتسعت ، وبُنى فيها ديوان المحافظة ، وآخر للجمرك ، ومساكن للموظفين ، وشيدت بها قلعة منيعة ، وأنشئت ترعة صغيرة لتوصيل المياة العذبة إلى سواكن ، وهذه الترعة تستمد الماء من خزان أقيم لجمع مياه الأمطار فى سفح جبل قريب من المدينة (١)

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٥١

وظلت المحافظتان ملكا لمصر إلى شبوب الثورة المهدية ، فلما اضطرت انجلترا الخديو توفيق إلى القرار بإخلاء السودان سنة ١٨٨٤ ، وصار فى نظر الدول الاستعمارية نهباً مقسما ، انتهزت إيطاليا هذه الفرصة بتواطئها مع الانجليز ، واحتلت محافظة مصوع سنة ١٨٨٥ ، وما زالت تحتلها إلى اليوم ، (١٩٣٢) وتسمى هى وملحقاتها مستعمرة (الأريترية) ، أما سواكن فقد جُعلت بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة محافظة تابعة لحكومة السودان

فتح إقليم خط الاستواء

والوصول إلى منابع النيل

أسلفنا القول أن الحملات والتجاريد المصرية التى قادها البكباشى سليم بك قبطان فى عهد محمد على بلغت جزيرة جونكر تجاه غندكرو (راجع عصر محمد على ص ١٩٠) ، ولكن هذا الفتح لم يكن إلا وقتياً ، بمعنى أنه لم يقترن بوضع حاميات عسكرية دائمة فى تلك الجهات تقر سلطة الحكومة فيها ، فاعتزم اسماعيل أن يبسط نفوذ مصر بصفة دائمة فى تلك الأصقاع ، وما يليها جنوبا حتى منابع النيل ، ولكنه لم يحذ حذو جده فى أن يعهد بهذه المهمة القومية إلى ضباط الجيش المصرى ، بل عهد بها إلى جماعة من الانجليز ، وهذا موطن ضعف فى سياسته أدى إلى عواقب وخيمة سنذكرها فيما يلى

مهمة السير صمويل بيكر Samuel Baker

فناط بالسير صمويل بيكر الرحالة الانجليزى المشهور الزحف إلى الجهات الجنوبية لغاية منابع النيل وضمها إلى أملاك مصر

رحلته فى عهد سعيد باشا

بدأت رحلات السير صمويل بيكر فى السودان على عهد سعيد باشا ، فقد قصد من تلقاء نفسه إلى تلك الأقطار ، لاكتشاف منابع النيل الأبيض ، وكان الرحالتان

اسبيك Speke وجرانت Grant قد سبقاه إلى تحقيق هذا الغرض ، موفدين من قبل الجمعية الجغرافية الانجليزية ، فجاءا بطريق زنجبار ، واكتشفا بحيرة (اكروى) ومنبع النيل منها ، وكان ذلك فى ٢٨ يوليه سنة ١٨٦٢ ، وسمياها باسم الملكة فكتوريا ، ملكة انجلترا فى ذلك الحين ، فصارت تعرف من ذلك الحين باسم بحيرة (فكتوريا)

أما السير بيكر فآثر أن يسلك فى اكتشافه طريق الخرطوم ، وصعد جنوبا فى النيل فبلغ فى ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ غندكرو التى وصلت اليها حملات البكباشى سليم بك قبطان فى عهد محمد على سنة ١٨٤٠ ، وأخذ يتأهب لمتابعة سيره ، وإذا بالرحالتان اسبيك وجرانت قد التقيا به ، وأبلغاه اكتشاف بحيرة فكتوريا ، وأنهيا اليه أن هناك بحيرة أخرى أخبرهما بها الأهلون ، لم يتم اكتشافها بعد ، فتابع سيره حتى اكتشفها فى ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ ، وسماها بحيرة (ألبرت) باسم الأمير ألبرت زوج ملكة انجلترا

ثم عاد إلى غندكرو ، وسار منها إلى الخرطوم فبلغها فى ٣ مايو سنة ١٨٦٥ ، وعاد من هناك إلى بربر فسواكن ، وأقلع إلى انجلترا ، وقد صحبته امرأته النبيلة ، فى هذه الرحلة الطويلة ، وقاسمته مخاطرها ومتاعبها ، وكان لها الفضل الكبير فى نجاحه فى مهمته التى رفعته الى مستوى كبار المكتشفين ، ولا غرو فان اسمه يقرن دائما باكتشاف بحيرة ألبرت إحدى منابع النيل الكبرى

مهمته فى عهد اسماعيل

١٨٧١ — ١٨٧٣

انقضت خمس سنوات تقريبا على رحلة صمويل بيكر الأولى ، ثم جاء مصر سنة ١٨٦٩ يصحب الأمير إدوارد ولى عهد انجلترا لحضور حفلات افتتاح قناة السويس ، فرغب الأمير الى الخديو اسماعيل أن يعهد اليه بمطاردة الاتجار بالرقيق فى السودان نيابة عن الحكومة المصرية ، فلم يتردد اسماعيل فى قبول الطلب ، اذ كان يبغى التودد الى الحكومة الانجليزية

لم يكن الغرض من هذه المهمة خدمة الانسانية ، بل كانت الحكومة الانجليزية ترمى الى تمهيد السبيل لتحقق أطماعها الاستعمارية فى وادى النيل ، وبيان ذلك أن انجلترا بعد

إنفاذ مشروع قناة السويس أخذت تتطلع الى احتلال مصر ، وترمق أملاكها فى السودان ، وتعمل على استطلاع أحواله ، والتدخل فى شؤونه ، لكى تخلف مصر يوماً ما فيه ، وما إرسالها السير صموبل بيكر ، ثم الكولونل غردون من بعده ، إلا تمهيداً لهذه الغاية الاستعمارية

ولو كان الخديو اسماعيل بعيد النظر ، بمقدار ما كان عليه من الذكاء ، لما ارتضى أن يبسط نفوذ مصر فى السودان على ايدى بيكر وغردون وأضرابهما ، من دعاة الاستعمار الانجليزى ، لأن هؤلاء لا يمكنهم أن يخلصوا لمصر ، بل هم يعملون على خدمة السياسة الانجليزية التى كانت ولا تزال ترمى الى إقصاء النفوذ المصرى عن السودان

قبل اسماعيل إذن ما عرضه عليه ولى عهد انجلترا ، وأصدر مرسوما الى السير صمويل بيكر عهد اليه فيه ببسط نفوذ مصر فى الأصقاع الكائنة جنوبى غندكرو، وتنظيمها ونشر التجارة بها ، ومطاردة الاتجار بالرقيق وإنشاء المحطات الحربية فيها ، وجعله قائداً لحملة جردها لهذا الغرض مؤلفة من ١٧٠٠ مقاتل ، وأنعم عليه برتبة فريق فصار يعرف ببيكر باشا ، وجعله حاكما على مديرية خط الاستواء لمدة أربع سنوات ، تبتدىء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ براتب قدره ١٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة

وقد صحبته فى هـــذه الحملة زوجته النبيلة كما صحبته فى رحلته الأولى ، ورافقته فى الرحلات البعيدة التى قطعها ، وشهدت الوقائع التى خاضها ، فكانت له نعم العضد الصادق الأمين ، وامتدح بيكر صفاتها فى كتابه (الاسماعيلية) الذى أفرده لذكر هذه الحملة ، وأشاد بما بذلته من الجهود فى معالجة المرضى والجرحى ، وما كانت تبعثه فى النفوس من روح الصبر والشجاعة والإقدام ، وما أسدته من حسن التدبير لنجاح مهمته ، فكانت مضرب الأمثال فى ما تؤديه الزوجة لزوجها من جليل الخدمات ، ومشاركتها إياه فى المهام الجسام

جهزت الحكومة الخديوية معدات الحملة ، وأقلت السفن معظم مهماتها من القاهرة الى الخرطوم ، واقتضى نقلها متاعب جمة ، إذ لم يكن فى استطاعة البواخر اجتياز الشلالات ، فنقلت أجزاؤها مفككة على ظهور الإبل فى صحراء النوبة ، وكذلك

---

(١) الاسماعيلية للسير صمويل بيكر باشا ص ٢١

نقلت المهمات الثقيلة بهذه الوسيلة ، أما بيكر باشا فقد سار بحراً من السويس الى سواكن



نقل أجزاء البواخر النيلية على ظهور الإبل من مصر الى السودان
فى صحراء النوبة أواخر سنة ١٨٦٩ استعداداً لفتح اقليم خط الاستواء



الاسطول النيلى الذى تحرك من الخرطوم يوم ٨ فبراير سنة ١٨٧٠
لفتح اقليم خط الاستواء وكان مؤلفا من ثلاثين سفينة شراعية وباخرتين

ومنها الى بربر على ظهور الإبل فقطع المسافة بينهما فى أربعه عشر يوما ، واستقل من بربر باخرة نيلية بلغ بها الخرطوم

وصل بيكر باشا الى الخرطوم ، فى عهد حكمدارية جعفر مظهر باشا ، ثم قام منها يوم ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ (١) فى حملة تقلها ثلاثون سفينة وباخرتان قاصداً جهات خط الاستواء

فرسا بالقرب من ملتقى نهر السوباط بالنيل (جنوبى فاشودة)، وبنى هناك محطة اسماها (التوفيقية) باسم الأمير محمد توفيق ولى عهد الأريكة الخديوية فى ذلك العصر ، وأقام فى هـــذه المحطة عدة أشهر ، ثم سار جنوبا حتى بلغ غندكرو التى وصل اليها من قبل البكباشى سليم بك قبطان فى عهد محمد على

رفع العلم المصرى على غندكرو

بلغ بيكر غندكرو فى ١٥ ابريل سنة ١٨٧١ (٢) ، فرفع عليها العلم المصرى يوم ٢٦ مايو (٢) ، فى احتفال عسكرى مهيب ، أعلن فيه رسميا ضم هذه البلاد إلى أملاك مصر



حفلة رفع العلم المصرى على غندكرو (الاسماعيلية)
اعلانا بضمها إلى أملاك مصر (٢٦ مايو سنة ١٨٧١)

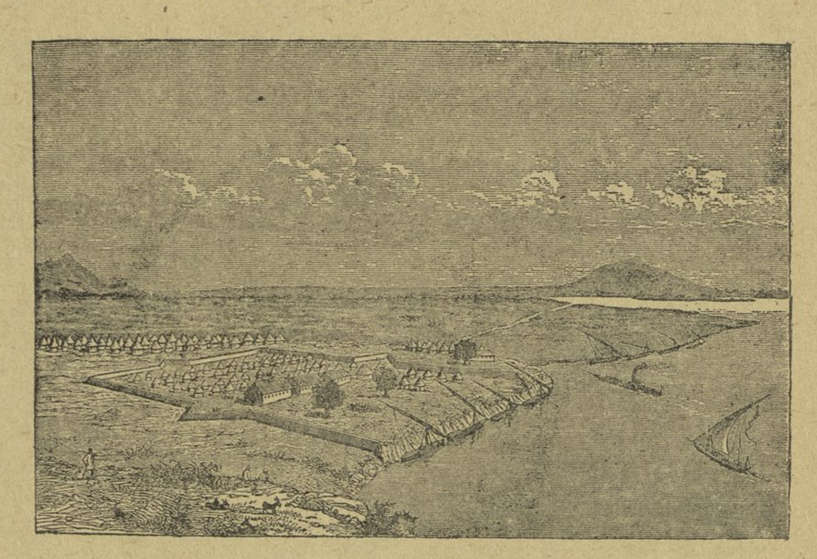
---

(١) و (٢) الاسماعيلية للسير صمويل بيكر باشا ص ١٠١ و ١١٣

كان هذا اليوم يوما مشهوداً فى تاريخ السودان ، إذ اصطفت الجنود المصرية بغندكرو فى صعيد واحد ، على أكمة تشرف على النيل ، وبلغ عدد الجند الذين حضروا الاحتفال ١٫٢٠٠ مقاتل ، وقفوا صفوفا يرتدون ملابسهم البيضاء الرسمية ، وعلى رؤوسهم الكوفيات المتدلية على أكتافهم ، وساروا تتقدمهم الموسيقى إلى مكان الاحتفال حيث نصبت سارية علوها ٢٥ مترا ، وهناك أخذوا أماكنهم فى نظام عسكرى بديع ، تصحبهم أسلحتهم ومدافعهم ، وشهد الاحتفال رؤساء العشائر الذين جاءوا من مختلف النواحى ، ووقف بيكر باشا تحت السارية ، وقرأ على الجيع الإعلان الرسمى الذى قرر فيه باسم الخديو ضم هذه الجهات إلى أملاك مصر ، وعند ما أتم تلاوة الإعلان رفع العلم المصرى على السارية الكبيرة ، فحياه الجند جميعا بالسلام العسكرى ، وأطلقت المدافع تحية واجلالا

وقد أسمى بيكر باشا غندكرو (الاسماعيلية) باسم الخديو اسماعيل ، وجعلها عاصمة مديرية خط الاستواء (أنظر الخريطة ص ١٢٥)

وفى ٢٢ يناير سنة ١٨٧٢ [١] استأنف السير فى النيل الأبيض [٢] ، فأسس نقطا



المعسكر المصرى فى غندكرو (الاسماعيلية) سنه ١٨٧٢

---

(١) الاسماعيلية للسير صمويل بيكر ص ١٩٢

(٢) يطلق اسم النيل الأبيض على نهر النيل من منابعه إلى الخرطوم ، ويسمى نيل فيكتوريا أو نهر السومرست من منبعه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه فى بحيرة ألبرت ، ومن

عسكرية وحصونا فى عدة بلاد بأعالى النيل ، منها (الابراهيمية) على بحر الجبل (بحر الرجاف) ، وقد سماها بهذا الاسم تذكارا لابراهيم باشا أبى الخديو اسماعيل ، وأنشأ حصونا أخرى فى (فاتيكو) ثم فى (فويرة) الواقعة على نيل فيكتوريا

فتح مملكة أونيورو (سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٣)

وتقدمت الحملة فى زحفها ، ففتحت مملكة « أونيورو » المتاخمة لبحيرة ألبرت شرقا واحتلت عاصمتها « ماسندى » فى ابريل سنة ١٨٧٢ ، وكان بها ملك يدعى (كابريقه) ، فأظهر خضوعه لسلطة الحكومة المصرية وأعلن بيكر باشا باسم الخديو



ريونجا ملك أونيورو يصافح بيكر باشا ، والجنود المصرية مصطفة لاستقباله بقيادة القائمقام عبد القادر بك حلمى سنة ١٨٧٢

مخرجة من بحيرة ألبرت إلى التقائه ببحر الغزال ثم بنهر سوباط يسمى بحر الجبل « أو بحر الرجاف » ، ويتفرع عنه قبل التقائه ببحر الغزال فرع يسمى « بحر الزراف » ويسير البحران شمالا متفرعين على شكل دلتا إلى أن يبلغا النيل ، ويستمر باسم النيل الأبيض إلى أن يلتقى بالنيل الأزرق عند مدينة الخرطوم ، ويقصر بعض علماء الجغرافية اسم النيل الابيض على مجرى النهر من ملتقى السوباط بالنيل إلى الخرطوم

دخول هذه المملكة فى أملاك مصر (١٤ مايو سنة ١٨٧٢)، وبنى فى ماسندى دارا للحكومة المصرية بالقرب من دار كابريقه، وشيد حصنا لإقامة الحامية المصرية

على أن كابريقه ما لبث أن ظهرت خيانته، فانتقض على الحامية المصرية، وقامت الحرب بينهما، وانتهى القتال بهزيمته وفراره

ثم انسحبت الحامية المصرية من ماسندى إلى شاطىء نيل فيكتوريا، لتأوى إلى مكان أمين

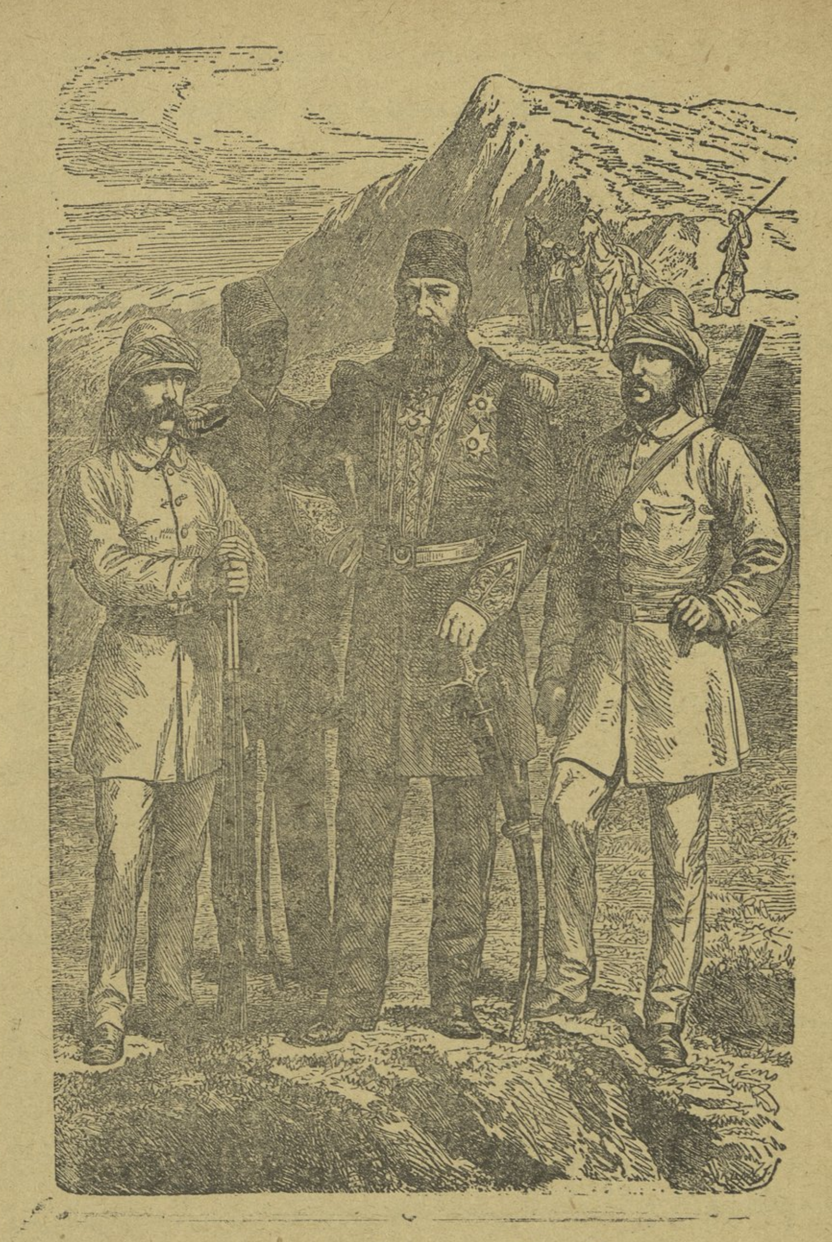
وأعلن بيكر باشا خلع الملك كابريقه، وولى مكانه ملكا آخر من الأسرة الحاكمة، يدعى (ريونجا)، كان يزاحم كابريقه على عرش أونيورو، منذ وفاة الملك السابق، فتقبل هذا التنصيب بالإخلاص والابتهاج، وبقى على ولائه لخديو مصر، وجرد حملة على كابريقه غلبته على أمره

ولاء ملك أوغنده لمصر

وقد وفد على بيكر باشا رُسل من الملك (امتيسى) ملك أوغنده المجاورة لمملكة أونيورو، والواقعة شمالى بحيرة فيكتوريا وغربها، وعرضوا إخلاص مليكهم لخديو مصر، فأكرم بيكر وفادتهم، وبادل مليكهم الرسائل والهدايا، وبقى (امتيسى) مواليا لمصر، ونقم على كابريقه خيانته، وهاجمه من الجنوب جزاء انتقاضه، وبفضل ولاء امتيسى لمصر انفتحت الطريق بين أعالى النيل وزنجبار على شاطىء المحيط الهندى

وعاد بيكر الى الاسماعيلية (غندكرو) فى ابريل سنة ١٨٧٣ إذ انتهت مدة خدمته، فغادرها، واستخلف فى قيادة الجند وإدارة المديرية رءوف بك أحد ضباط الجيش المصرى، ورجع إلى الخرطوم، ومنها إلى مصر عن طريق سواكن والبحر الأحمر، وقابل الخديو بالقاهرة (أغسطس سنة ١٨٧٣)، فأنعم عليه بالنيشان العثمانى، وأنعم على القائممقام عبد القادر بك حلمى برتبة الميرلاى، والملازم محمد افندى برتبة الصاغ مكافأة لهم على خدماتهم فى بسط سلطة مصر فى منطقة خط الاستواء

وقد بلغت نفقات هذه الحملة ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه، تحملتها خزانة مصر فى وقت اشتد بها الضيق المالى، فكان هذا المبلغ من تضحيات مصر فى سبيل نشر لواء الحضارة والتقدم فى ربوع السودان



صمويل بيكر باشا مدير خط الاستواء فى عهد اسماعيل
وحوله أركان حربه وهم القائممقام عبد القادر حلمى بك فالمهندس
هيجنبوتام Higgnboiham ، ثم الملازم بيكر

والميرلاى عبدالقادر بك هو من أركان حرب بيكر باشا ، وهو ضابط كفء شجاع ، كان له فضل كبير فى نجاح الحملة ، وقد امتدحه بيكر فى مواطن كثيرة ، وأشاد بصفاته فى كتابه (الاسماعيلية) ، وأثنى على شجاعته وإخلاصه [١] ، وترى رسمه فى الصور التى نقلناها عن هذا الكتاب

وعبدالقادر بك هو الذى صار فيما بعد عبد القادر باشا حلمى حكمدار السودان سنة ١٨٨٢ [٢] ، وله المواقف المحمودة فى المدافعة عن سلطة مصر فى السودان ، مما سيجىء بيانه فى موضعه

وكان يعاون السير بيكر فى مهمته جعفر مظهر باشا حكمدار السودان حينذاك ، (لغاية سنة ١٨٧١) ، على أن جعفر باشا رأى بثاقب نظره أن فى إسناد هذه المهمة الى أجنبى خطراً على مصالح مصر ، وكتب بذلك تقريراً أرسله إلى الخديو اسماعيل ينبهه فيه إلى ذلك الخطر ، وأشار بإسناد هذه المهمة الى ضباط أركان الحرب من الجيش المصرى ، ولكن اسماعيل لم يلتفت الى هذا الرأى الحكيم ، ولم يعمل به ، واستمر يحسن الظن برواد الاستعمار

تعيين الكولونل غردون (باشا)

مديراً لخط الاستواء (١٨٧٤ — ١٨٧٦)

لم يكد يمضى قليل من الزمن على انتهاء خدمة السير صمويل بيكر ، وخلو منصب مدير خط الاستواء ، حتى خلفه انجليزى آخر ، وهو الكولونل غردون الذى صار فيما بعد (غردون باشا)

ومن الغرابة بمكان أن يتعاقب على هذا المنصب الخطير انجليزيان لهما مقام معلوم فى نظر الجمهور البريطانى والحكومة الانجليزية ، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفات ، بل إن اصبع السياسة الانجليزية كان لها دخل فى هذا التعيين ، فكما أن الحكومة الانجليزية

---

(١) الاسماعيلية للسير صمويل بيكر ص ٦٨ و ٤١٢

(٢) كوشرى . المركز الدولى لمصر السودان ص ٢٦٦

هى التى أوعزت الى الخديو اسماعيل بوساطة ولى عهد انجلترا أن يسند هذا المنصب الى السير بيكر ، فانها هى أيضا التى سعت لديه فى إسناده الى الكولونل غردون سنة ١٨٧٤

فالسياسة الانجليزية كانت تنفذ خطتها من التمهيد للتدخل فى شؤون السودان ، واختارت بداءة ذى بدء منطقة خط الاستواء ، لأنها المنطقة التى جعلتها المرحلة الأولى لبرنامجها ، إذ فيها منابع النيل ، فهى مفتاح السودان من جهة الجنوب ، كما أنها مصدر الحياة لمصر

وليس من المصادفات أن يقع اختيارها على الكولونل غردون بالذات ، فانه الرجل الذى كان قلبه يفيض وطنية وإخلاصاً لبلاده ، فلا جرم أن يبذل كل ما لديه من تضحية فى سبيل التوسع البريطانى ، وقد دلت خاتمته المحزنة على أنه كان أكبر ضحية قدمتها انجلترا لتضع يدها على السودان بعد شبوب الثورة المهدية

ويدلك على تدخل السياسة الانجليزية فى تعيينه أنها أقنعت الخديو بأن يجعل له من السلطة أكثر مما كان للسير صمويل بيكر باشا ، فقد كان هذا خاضعا لحكمدار عموم السودان ، لكن غردون عين حاكما لإقليم خط الاستواء ، على أن يكون مستقلا فى عمله ، وقصر الخديو سلطة حكمدار السودان على الجزء الشمالى لغاية فاشودة ، وجعل الأقاليم الاستوائية التى تمتد من جنوبى فاشوده[1] الى خط الاستواء تحت سلطة غردون ، وفى هذا من إطلاق يده فى الجزء الجنوبى من السودان وإضعاف سلطة الحاكم العام المصرى ما لا يغيب عن البال ، كل هذا بسعى السياسة الانجليزية وتدبيرها

جاء الكولونل غردون الى مصر سنة ١٨٧٤ ، وقابل الخديو وكلفه الرحلة الى السودان لتولى منصبه فيها ، وكان حكمدار السودان وقتئذ (اسماعيل باشا ايوب) ، فأرسل له الخديو أوامره فى هذا الصدد ، وأمره بتنفيذها والحفاوة بغردون عند قدومه ، وإجابته الى كل ما يطلبه ، فاضطر للعمل بهذه الأوامر على ما فيها من غضاضة

---

(١) لم توضع حدود دقيقة بين مديريتى فاشوده وخط الاستواء ، ويقول فوزى باشا ان جهات خط الاستواء تبدأ من ملتقى نهر سوباط بالنيل ، ويرى آخرون أنها تبدأ من (شامبه) على بحر الجبل (أنظر الخريطة ص ١٢٥)

وأنعم الخديو على الكولونل غردون سنة ١٨٧٥ برتبة الفريق ، فصار يعرف بغردون باشا ، وصارت رتبته العسكرية مساوية لرتبة حكمدار السودان ، مع أن منصبه الرسمى لم يزد عن كونه (مدير خط الاستواء)

توسيع نطاق الحكم المصرى فى مديرية خط الاستواء

مضى الكولونل غردون الى السودان عن طريق البحر الأحمر وسواكن ، ولما بلغ الخرطوم أعد حملة من الجيش المصرى صحبته الى مقر سلطته ، فتحركت الحملة جنوبا على ظهر البواخر المصرية ، وصحبه من الخرطوم إبراهيم افندى فوزى ، أحد ضباط الجيش المصرى الذى صار فيما بعد اللواء ابراهيم باشا فوزى ، وشهد وقائع السودان من سنة ١٨٧٤ الى شبوب الثورة المهدية ، وشهد معظم وقائع الثورة الى سقوط الخرطوم ومقتل غردون سنة ١٨٨٥ ، وحضر استرجاع السودان سنة ١٨٩٨ ، وله فى ذلك كله كتابه المشهور (السودان بين يدى غردون وكتشنر)

وصلت الحملة الى فاشوده ، بعد مسير سبعة أيام فى النيل ، فاستقبلها مديرها بالحفاوة اللائقة ، وشهد غردون وإبراهيم افندى فوزى « ماوصلت اليه البلاد وقتئذ من العمران والتقدم والحضارة بعناية الحكومة[١] »

وتابعت الحملة سيرها حتى وصلت الى محطة سوباط ، وهى الكائنه على ملتقى نهر سوباط بالنيل ، ثم سارت جنوبا حتى بلغت الاسماعيلية (غندكرو) حيث يقيم رءوف بك ، الذى استخلفه السير صمويل بيكر فى الحكم وقيادة الجند بمديرية خط الاستواء ، فقابل غردون بالحفاوة والتكريم ، وأطلعه على أحوال البلاد وشؤونها ، وقد أبقاه غردون قليلا ، ثم ما لبث ان أقاله من عمله وأمره بالعودة الى مصر

وقد رأى غردون أن مناخ الاسماعيلية ليس صحيا ، فنقل مركز الحكومة الى (اللادو) ، فصارت من ذلك العهد عاصمة مديرية خط الاستواء

وبعد أن تولى شؤون الحكومة فى تلك الجهات تابع السير جنوبا حتى بلغ بحيرة

---

(١) السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ١ ص ٥

(ألبرت) ، واستولى على عشرة مراكب من سفن الاهلين ، استخدمها لاكتشاف شواطىء البحيرة ، واستقدم من الخرطوم العدد الكافى من البواخر النيلية ومن آلات الترسانة المصرية بالخرطوم وعمالها ، وأنشأ بالدفلاى شمالى بحيرة ألبرت (ترسانة) لتنظيم الملاحة فى أعالى النيل وفى البحيرة ، واستطاع عمال الترسانة أن يفكوا أجزاء بعض البواخر ، ويُركبوها ثانية فى البحيرة . ولما تم تركيب أول باخرة ، استقلها الكولونل غردون باشا وحاشيته وابراهيم فوزى (باشا) ، فساروا بها فى لجج البحيرة ، فكانت هذه أول مرة رأت فيها بحيرة ألبرت السفن البخارية ، وقد كان منظر الباخرة موضع دهشة الأهلين ، قال ابراهيم فوزى (باشا) فى هذا الصدد : « كان الأهالى يقفون على شواطىء البحيرة كلما اقتربنا منها صفوفا معجبين مندهشين من رؤية الوابور ، إذ لم يكونوا قد رأوا السفن البخارية من قبل ، وكان يزيد عجبهم كلما شاهدوا ضخامته ، ويحارون فى كيفية نقله مع جسامته الى البحيرة »

وهكذا كان الفتح المصرى يحمل معه أينما سار أسباب الحضارة والعمران

وقد أنشأ الكولونل غردون باشا عدة نقط عسكرية حصينة على شاطىء النيل ، وحصن النقط التى أنشأها بيكر باشا من قبل ، فما أنشأه نقطة (سوباط) على ملتقى نهر سوباط بالنيل ، و (الناصر) على نهر سوباط ، و (شامبه) و (بور) و (اللادو) و (لابورى) و (الرجاف) و (الدفلاى) على النيل الأبيض (بحر الجبل) ، و (مكركه) جنوبى بحر الغزال ، و (مرولى) على نيل فيكتوريا ، و (مقانقو) الواقعة على مصب نيل فيكتوريا فى بحيرة البرت (أنظر مواقع هذه البلاد على الخريطة الملحقة بهذا الفصل ص ١٢٥)

وقد لقى الجنود المصريون فى هذه الحملات البعيدة المتاعب المضنية لبعد المسافات وصعوبة المواصلات ورداءة الطقس ، وكانت الأمطار تهطل عليهم ليل نهار كأفواه القرب ، واستهدفوا للمخاطرات والمفاجآت الجمة ، واحتملوا كل هذا العناء بصبر وثبات وشجاعة تسجل لهم فى أنصع صفحات تاريخنا القومى

بسط حماية مصر على مملكة أوغنده

سنة ١٨٧٤

بسطت مصر حمايتها على مملكة أوغنده سنة ١٨٧٤ ، على يد الكولونل شايي لونج بك Chaille Long bey ، وهو ضابط أمريكي ، دخل في خدمة الجيش المصرى سنة ١٨٧٠ ، وعين سنة ١٨٧٤ رئيساً لأركان حرب غردون باشا حين ولايته على مديرية خط الاستواء ، وأخلص النية لمصر ، وخدمها بنزاهة وأمانة أثناء مقامه فى السودان ، ودافع بعد ذلك بقلمه ولسانه عن حقوق مصر الخالدة فى كتب قيمة ، تعد من أهم المراجع فى تاريخ السودان الحديث ، منها : كتاب (مصر ومديرياتها المفقودة) ، و (الانبياء الثلاثة غردون والمهدى وعرابى) ، و (أفريقية الوسطى) ، عدا ما نشره فى المجلات الكبرى دفاعا عن مصر واستنكاراً لمطامع الانجليز فى وادى النيل

ذكر شايي لونج بك فى كتابه (مصر ومديرياتها المفقودة) انه هو الذى انفذه غردون الى عاصمة الملك (امتيسى) ملك أوغنده ، وانه أدّى مهمته ، ووصل إلى عاصمة أوغنده ، وعقد مع ملكها سنة ١٨٧٤ ، معاهدة بمقتضاها قبل وضع مملكته تحت حماية مصر ، وقد أرسل المعاهدة الى الخديو اسماعيل ، وهذا أبلغ الدول أن مصر ضمت اليها جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت [١] ، وقال (ص ٢٥) إن هذه المعاهدة أودعت محفوظات وزارة الخارجية ، ولكنها فقدت بعد ذلك ، وذكر أن أحد ضباط الجيش البريطانى أحرقها (بعد الاحتلال) ضمن وثائق أخرى نفيسة

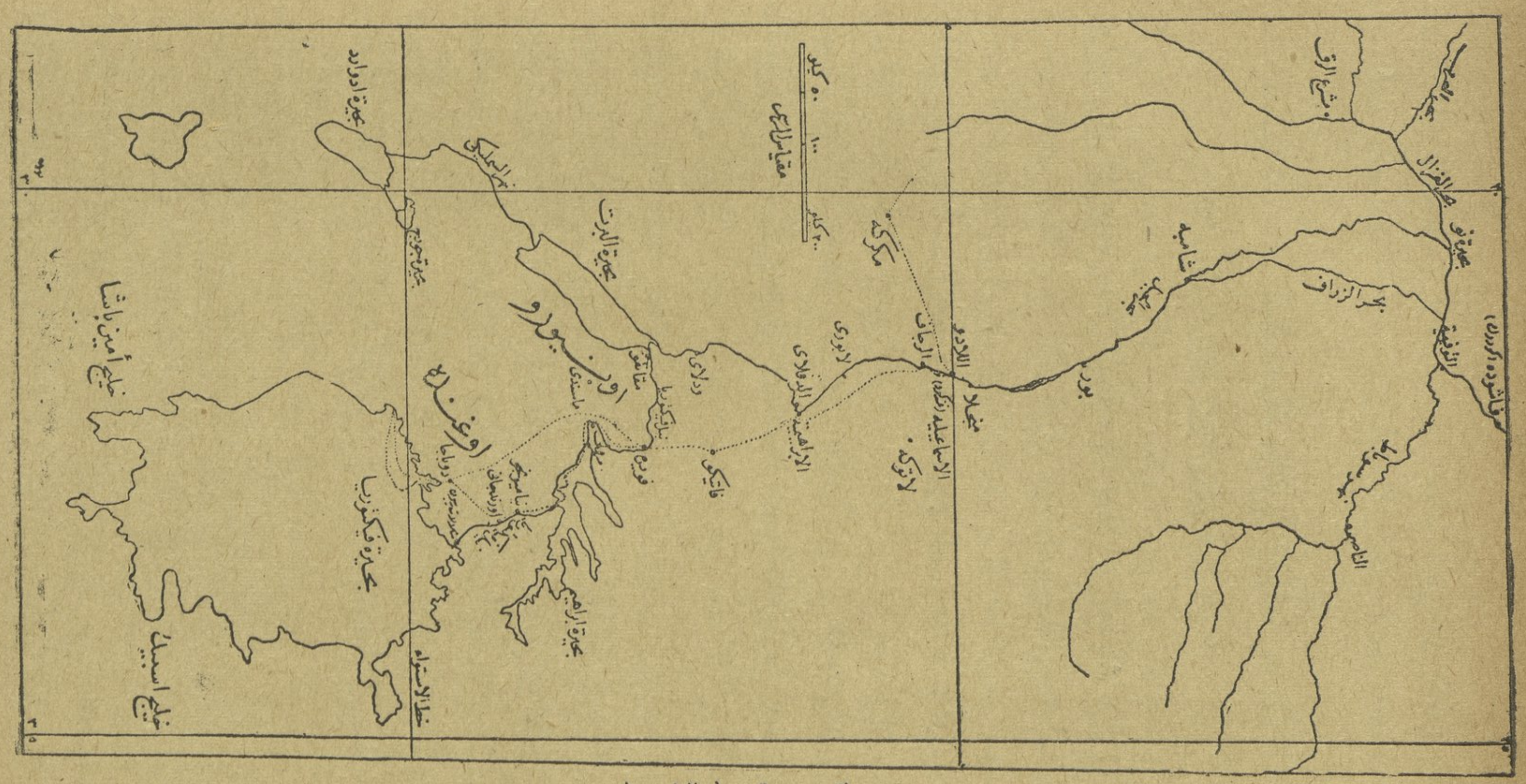
وقال فى موضع (آخر ص ٢٦) إنه لما وصلت البعثة الانجليزية الى أوغنده فى ابريل سنة ١٨٧٥ وجدت بحاشية الملك امتيسى ، ارنست لينان دى بلفون (ابن لينان باشا) الذى أرسله غردون بعد معاهده الحماية مندوبا عن الحكومة المصرية فى بلاط الملك [٢] ، وذكر أن نفوذ مصر قد امتد الى كل الأصقاع التى تحيط ببحيرة

---

(١) مصر ومديرياتها المفقودة ص ١٢ للكولونل شايي لونج بك

L,Egypte et ses Provinces Perdues par Chaille Long bey

(٢) وقد قتل فى عودته من أوغنده الي الرجاف في اغسطس سنة ١٨٧٥



خريطة مديرية خط الاستواء

والخط المنقوط يمثل الطريق الذى سلكه الكولونل شايي لونج بك فى مسيره الى أوغنده حيث عقد مع ملكها سنة ١٨٧٤ المعاهدة التى قبل بمقتضاها حماية مصر على مملكته

فيكتوريا ، وخاصة مملكة أوغنده ، وان الملك امتيسى كان يفتخر بتبعيته لسلطان مصر [١]

مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات

وأورد فى كتابه (ص ٢٦) المذكرة التى أرسلها شريف باشا (الوزير المشهور) وزير خارجية مصر فى ذلك الحين إلى الدول خاصة بضم منطقة البحيرات إلى مصر ، وخلاصتها أن غردون استولى على منطقة (مرولى) الواقعة على نهر سومرست [٢] ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة فى (ماسندى) عاصمة مملكة (أونيورو) ومحطة أخرى فى (أورند جانى) على نهر السومرست ، بالقرب من بحيرة فيكتوريا ، وأخرى على بحيرة فيكتوريا ذاتها بالقرب من شلالات (ريبون [٣]) ، وأخرى فى كل من (ما قنقو) و (الدفلاوى) ، وعلى ذلك بسطت مصر سلطتها على جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا ، وبحيرة البرت ، وسننشر نص هذه المذكرة فى قسم الوثائق التاريخية

ونشرت (الوقائع المصرية) البيان الآتى عن أوغنده : « ورد تلغراف إلى المعية السنية من سعادة غردون باشا فى ٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ يتضمن أن الملك امتيسا طلب منى عساكر لأجل اقامتها فى بندر حكومته ، فأرسلت اليه مائة وخمسين عسكريا ، ورتبت ثلاثين عسكريا فى بلدة (أورندجانى) ، ومثلها فى بلدة (بكبتيشة) ، فكانت تلك الجهات والحالة هذه فى حوزة الحكومة المصرية ، وقد وصلنا إلى «مقانقو» فى ٢٧

---

(١) مصر ومديرياتها المفقودة للكولونل شايي لونج بك ص ٢٠٤

(٢) هو الاسم الذى أطلقه الرحالة اسيك على النيل بين منبعه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه فى بحيرة البرت ، ويسمى أيضا نيل فيكتوريا

(٣) حيث يخرج النيل من بحيرة فيكتوريا

جمادى الثانية (سنة ١٢٩٢) بعد سفر سبعة أيام من (روفلى)، والبحر هناك[١] جيد صالح لسير السفن فيه بسهولة، وشطوطه معمورة بكثرة الناس فيه، وأراضيه صالحة للزراعة»

«وبعد ثلاثة أيام نتوجه إلى (مرولى) و (أورند جانى) و (امتيسا) عاصمة أوغنده، ويمكننا الوصول إلى سائر تلك الجهات بغاية الراحة التامة والسهولة»[٢]

هذا ماذكرته «الوقائع المصرية»، وهى الجريدة الرسمية للحكومة، وفيها تأييد للحقائق التى أوردها شايى لونج بك، ومن كل ذلك يتبين انضمام أوغندة ومنطقة البحيرات إلى مصر فى عهد الخديو اسماعيل

— موقف غردون —

ذكر غردون فى رسائله إلى أخته أن شايى لونج بك، أرسل إلى الخديو اسماعيل تقريراً امتدح فيه ولاء امتيسى، فنال رضاء الخديوى وأرسل إلى لونج بك عربة جميلة هدية للملك[٣]

وظاهر من لهجة غردون فى رسائله إلى أخته أنه لم يكن مرتاحا إلى إحكام مصر روابطها بأوغندة وملكها، فقد ذكر[٤] أن الملك امتيسى أقسم يمين الولاء لمصر فى مارس سنة ١٨٧٦، وأنه (أى غردون) كان يبغى بقاء ملك أوغنده مستقلا، ولكنه هو الذى دعا الحامية المصرية التى كان غردون معتزما جعلها فى (أورندجانى) إلى الاستقرار فى عاصمة أوغنده (دوباجا)[٥] وقد استقرت بها فعلا فى أغسطس سنة ١٨٧٦[٦]

---

(١) يريد النيل

(٢) الوقائع المصرية عدد ٦٧٤ الصادر فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ (سبتمبر سنة ١٨٧٦م)

(٣) رسائل الكولونل غردون إلى أخته ص ١٤٢

(٤) رسائل الكولونل غردون إلى أخته ص ١٦٨

(٥) وتسمى أيضا امتيسى على اسم الملك

(٦) رسائل غردون إلى أخته ص ١٧٦

وغنى عن البيان أن غردون لم يكن يبغى من استقلال أوغنده دفاعا عن مصلحتها ، بل كل ما يبغيه أن تكون بعيدة عن التبعية المصرية ، حتى تصير فيما بعد لقمة سائغة لانجلترا ، وقد بسطت فعلا حمايتها عليها بعد فصل السودان ، وهكذا يتبين لك أن غردون لم يكن خالص النية لمصر مثل شابى لونج بك ، بل كان يخدم السياسة الانجليزية أثناء تقلده منصب الحكم فى مديرية خط الاستواء ، وكذلك عند ولايته حاكما عاما للسودان سنة ١٨٧٧ كما سيجىء بيانه

اكتشاف بحيرة (ابراهيم)

سنة ١٨٧٤

اكتشف الكولونل شابى بك لونج ، سنة ١٨٧٤ ، بحيرة (ابراهيم) إحدى البحيرات التى ينبع منها النيل ، وهى الواقعة شمالى بحيرة فيكتوريا ، وقد سماها بحيرة (ابراهيم) باسم ابراهيم باشا أبى الخديو اسماعيل ، وكانت تسمى من قبل بحيرة (كيوجا) ، وقد غلب عليهم الاسم الأصلى فى مصورات الجغرافية (الأطالس) الحديثة وكتبها ، لأن معظم الجغرافيين من الإفرنج يأبون أن يطلقوا اسماً عربياً مصرياً على منابع النيل ، أما البحيرات الأخرى فيسبغون عليها أسماء أوروبية ويسمونها بحيرة (فيكتوريا) وبحيرة (ألبرت) ، وبحيرة (جورج) وبحيرة (إدوارد) ، أما بحيرة (ابراهيم) فلا يروق لهم تسميتها بمثل هذا الاسم المصرى فيبقون اسمها القديم (كيوجا) ، وهذا لعمرى ليس من الحق ولا من الانصاف فى شىء

ومن واجب مهندسى مصر وأساتذة الجغرافيا والتاريخ أن يعبروا عن هذه البحيرة باسم (بحيرة ابراهيم) ، ويتخذوه علماً لها فى مباحثهم ودروسهم ومؤلفاتهم وأطالسهم حتى يرسخ هذا الاسم فى أذهان النشء والجمهور ، وفى وثائق الحكومة وخرائطها ، ويذيع بين الناس فى مصر والشرق ، ثم فى أوروبا ، كما ذاعت أسماء بحيرة (فيكتوريا) وما إليها ، وإن اسم بحيرة (ابراهيم) أحق بالإذاعة من الأعلام الانجليزية التى أطلقت على البحيرات الاستوائية الأخرى ، فان اكتشاف هذه البحيرة تم على يد ضابط من ضباط الجيش المصري ، باسم مصر ولحساب مصر ، في عهد اسماعيل بن ابراهيم ، وبجهوده

ورعايته ، ومكتشفها قد اختار لها هذا الاسم تحقيقاً لرغبة الخديو اسماعيل ذاته ، فواجب الوفاء والمنطق يقضى باحترام هذه التسمية واتباعها (أنظر الخريطة ص ١٢١)

وقد ذكرها العلامة جورج شونفرت Schweinfurth فى خريطته التى وضعها لبيان خط سير إرنست لينان دى بلفون من الرجاف إلى بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٧٥ ، وسماها باسمها الصحيح (بحيرة ابراهيم) ، وكتب بجانبها العبارة الآتية (اكتشفها لونج بك فى أغسطس سنة ١٨٧٤) ، وتجد هذه الخريطة ملحقة بالعدد الأول من السنة الأولى لمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية (نوفمبر سنة ١٨٧٥ — فبراير سنة ١٨٧٦) ، وسماها غردون فى خريطته (بحيرة كيوجا أو بحيرة ابراهيم) ، وهى تشمل بحيرة كيوجا وبحيرة كوانيا المتصلة بها

وللكولونل شايي لونج بك رسالة مسهبة فى مجلة الجمعية الجغرافية (مجموعة ٣ عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٩١ ص ٥٤٠) اعترض فيها على إغفال اسم بحيرة ابراهيم ، وذكر وثائق هامة عن اكتشافاته وخدماته لمصر فى مديرية خط الاستواء

وفى الحق ان الكولونل شايي لونج بك يجب أن يقترن اسمه بأسماء مكتشفى منابع النيل ، فالرحالتان (اسبيك) و (جرانت) اكتشفا بحيرة فيكتوريا ومنبع النيل منها ، والسير (صمويل بيكر) اكتشف بحيرة ألبرت ، و (شايي لونج بك) اكتشف بحيرة ابراهيم ، ومجرى النيل من أورندجانى الى مرولى ثم الى فويره

وقد ذكر فى كتابه «مصر ومديرياتها المفقودة» ص ١٤٨ أنه بعد أن اكتشف بحيرة (ابراهيم) قصد الى (ماسندى) عاصمة (اونيورو) ، فألفى ملكها القديم (كابريقه) يناصب الحكومة العداء ، وان كابريقه هذا هاجمه فى قوة من ٦٠٠ مقاتل ، فانسحب لونج بك الى (فويره) الواقعة على نيل فيكتوريا

وذكر غردون باشا [١] ان كابريقه اخلى (ماسندى) فى يناير سنة ١٨٧٦ وان المواصلات أعيدت الى هذه العاصمة

استعفاء غردون من منصبه سنة ١٨٧٦

بقى الكولونل غردون مديراً لعموم خط الاستواء الى أن استعفى من منصبه سنة

---

(١) فى رسائله الى أخته ص ١٦٥ — ١٧٦

١٨٧٦ ، وعاد الى القاهرة ، ومنها الى انجلترا ، ولعله رحل اليها ليطلع حكومته على أحوال المنطقة التى تولى حكمها ، وليتلقى تعليماتها الجديدة فيما تأمره به ، لأنه لم يلبث فى انجلترا ثلاث سنوات الا قليلا ، حتى تدخلت الحكومة الانجليزية لدى الخديو لتعيينه فى منصب أكبر من منصبه القديم ، إذ جعله حكمدار عموم السودان ، فصارت أقاليم السودان تحت مطلق سلطته كما سيجىء بيانه

مصير مديرية خط الاستواء

عندما غادر غردون باشا منصبه الأول سنة ١٨٧٦ استخلف فى خط الاستواء وكيله الكولونل « بروت » Prout ، وهو ضابط أمريكى التحق بخدمة الجيش المصرى وخدم تحت لواء غردون ، وفى عهد حكمدارية غردون باشا للسودان جعل ابراهيم بك فوزى مديراً لخط الاستواء ، ثم فصله وعين مكانه الدكتور إدوار شنتزر Eduard Schnitzer وهو طبيب ألمانى صحب غردون فى السودان واعتنق الاسلام ، وعرف بأمين بك ، وأخلص لمصر ، فبقى يتولى الحكم فى خط الاستواء الى شبوب الثورة المهدية ، ولم تستطع قوات المهدى أن تستولى على هذه المديرية وظل أمين بك يحكمها باسم الحكومة الخديوية ، ونقل عاصمتها من اللادو الى فرادلاى جنوباً ليكون بعيداً عن غزوات المهديين ، وبقى فى مركزه حتى اضطرت الحكومة المصرية بضغط الانجليز الى إخلاء السودان ، وأنعم عليه الخديو توفيق برتبة الباشوية جزاء إخلاصه لمصر ، فصار يعرف بأمين باشا ، وأرسل اليه نوبار باشا رئيس مجلس الوزراء وقتئذ يبلغه قرار الجلاء عن السودان وتركه وشأنه ، فآثر البقاء فى منصبه ، مخلصاً لمصر وحكومتها ، معتمداً على ولاء الضباط والجنود المصريين والسودانيين الذين تحت إمرته ، ولكن الانجليز أبوا عليهم البقاء ، فأرسلوا الرحالة استانلى بحجة « إنقاذ أمين باشا » ، والواقع لإجلائه عن مديرية خط الاستواء والقضاء على سلطة مصر فيها ، فاضطره استانلى سنة ١٨٨٩ الى الجلاء عنها ، وبانسحاب أمين باشا من مديريه خط الاستواء تقلص ظل السلطة المصرية عن هذا الإقليم ، وانتهزتها انجلترا فرصة فاحتلت أوغندة وجعلتها تحت حمايتها (سنة ١٨٩٣) وألحقت بها الجزء الجنوبى من مديرية خط الاستواء

ولما تم استرجاع السودان سنة ١٨٩٨ أكرهت مصر على توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩

الباطلة التى جعلت إدارة السودان مشتركة بين مصر وانجلترا ، وعدّلت حدوده طبقاً لأهواء الانجليز ، فبعد أن كانت حدود السودان المصرى تنتهى عند بحيرة فيكتوريا صارت بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ تنتهى عند (منجلا) شمالى غندكرو ، والآن تنتهى عند (نيمولى) - الابراهيمية - ، وبذلك اغتصبت انجلترا معظم مديرية خط الاستواء القديمة ، وخسرت مصر تلك المديرية الشاسعة بعد أن بذلت فى سبيل فتحها وتعميرها مابذلت من الجهودوالأموال ، والضحايا والرجال

منع الاتجار بالرقيق

كان الاتجار بالرقيق ممنوعا من عهد محمد على ، لكن هذا المنع لم يكن إلا اسمياً ، وبقيت تجارة الرقيق فى السودان قائمة الى عهد سعيد باشا ، بعين الحكومة وبصرها ، وبتأييد موظفيها ، وكان يتولاها تجار أقوياء لهم بيوت تجارية كبيرة تتجر فى حاصلات السودان وفى الرقيق ، وتربح من كل ذلك الأرباح الطائلة ، وكان تجار الرقيق لما لهم من النفوذ والسطوة والمال يقيمون فى مختلف الجهات معاقل حصينة اتخذوها مراكز للتجارة واصطياد الرقيق

فلما تبوأ اسماعيل عرش مصر اعتزم أن ينضم الى حركة العاملين على تحرير الأرقاء فى أنحاء العالم ، وأن يكسب ثناء الانسانية فى مقاومة تجارة الرقيق ، وبذل جهوداً كبيرة فى هذا السبيل

فى سنة ١٨٦٣ أرسل الى موسى باشا حمدى حكمدار السودان وقتئذ يأمره بتعقب تجار الرقيق وحربهم ، فصدع الحكمدار بالأمر ، وضبط سبعين سفينة مشحونة بالأرقاء بين « كاكا » و « فاشوده » ، وأطلق سراحهم ، وأعادهم إلى بلادهم ، واعتقل التجار الذين جلبوهم ، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أعطوه العهود والمواثيق أن لايعودوا الى النخاسة

وكان لاحتلال فاشودة سنة ١٨٦٥ أثر كبير فى سدّ طريق النيل فى وجه تجار الرقيق الذين كانوا يقتنصون الأرقاء فى جهات بحر الغزال وخط الاستواء ويشحنونهم فى السفن وأصدر اسماعيل أمره بتحرير كل عبد أو جارية يثبت على سيدهما أنه أساء معاملتهما

وفى عهد حكمدارية جعفر مظهر باشا واسماعيل أيوب باشا بذلت الحكومة جهوداً

موفقة فى محاربة تجارة الرقيق ، وقد عهد الخديو أيضاً الى السير صمويل بيكر ثم الى غردون باشا من بعده العمل على تحقيق هذه الغاية كما تقدم بيان ذلك تفصيلا

فى الحق أن الخديو اسماعيل قام بعمل مجيد ، وأسدى الى الانسانية خدمة جليلة فى منع هذه التجارة الممقوتة

لكن من الحق أن نقول أيضا ان عمله كان فى حاجة الى شىء من الحكمة والروية ، فان تجارة الرقيق كان يقوم بها اناس أقوياء فى السودان ، لهم من أعيان البلاد أنصار وتتألف منهم طبقة كبيرة من الأهلين

كانت هذه التجارة مصدر ثروتهم ، فضلا عن ان الأيدى العاملة فى الزراعة ورعى الماشية وغير ذلك كان معظمها من الرقيق ، وقد ألف أعيان السودان والطبقة المتوسطة من أهله استخدام الارقاء كأتباع لهم وموال ، ونظموا حياتهم على هذا الأساس ، فمفاجأة السودان بتحرير الارقاء دفعة واحدة كانت مجازفة لاتحمد عواقبها ، هذا الى أن الخديوى قد جعل على رآسة مقاومة الاتجار بالرقيق جماعة من الاجانب ، فاستثار وجودهم عواطف الاهلين الدينية ، وكراهيتهم للحكومة ، فاجتمعت هذه العوامل وكانت من أسباب قيام الثوره المهدية

فالأمر اذن كان فى حاجة الى التأنى والحكمة ، اعتبر ذلك فى أن الحكومة الانجليزية حينما قررت إبطال الرقيق فى أملاكها خصصت عدة ملايين من الجنيهات لتعويض موالى الارقاء المحررين

فكان من الواجب على اسماعيل باشا أن يأخذ فى مشروعه بالهوادة وبعد النظر ؛ وحسن السياسة ، لكنه لم يفعل ، واعتزم مقاومة تجارة الرقيق ومنع الاسترقاق فحسب فاستهدفت الحكومة لعداء طبقة كبيرة من أعيان السودان وتجاره ، مما ظهر أثره فى نجاح دعوة المهدى أوائل عهد توفيق باشا إذ انضم الى الثورة تجار الرقيق فى السودان

وفى هذا الصدد يقول المسيو «داريل» Daryl فى مقدمة «رسائل غردون الى أخته» ماياتى : «عهد الخديو اسماعيل الى الكولونل غردون مطاردة تجار الرقيق فى السودان ولكن المجهودات العنيفة التى بذلها ذلك الضابط الانجليزى لم يكن لها من نتيجة عملية سوى إثارة الطبقة التى كانت مصر تعتمد عليها فى السودان»

وقد أبرم اسماعيل فى ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ معاهدة مع الحكومة الانجليزية [١] للتعاون على منع الاتجار بالرقيق ، احتوت نصوصا تمكن الانجليز من الافتيات على سيادة مصر ومصالحها ، اذ اباحت لهم الرقابة على السفن الحاملة للراية المصرية وتفتيشها وضبطها بحجة تعاطيها تجارة الرقيق ، فكانت معاهدة لا خير فيها ، ولا فائدة منها لمصر

ظهور الزبير باشا رحمت [٢]

كان الزبير أكبر تجار السودان ، وخاصة فى تجارة الرقيق، وله نفوذ واسع وسلطان كبير فى اقليم بحر الغزال

وقد شبت حرب بينه وبين أحد ملوك بحر الغزال انتهت بهزيمة هذا الملك ، فامتلك الزبير بلاده ، واتخذ عاصمته مقرا له ، وسماها (ديم الزبير) ، فصار فيها ملكا ، ودانت له جهات بحر الغزال ، وتقاطر الناس اليه للانتظام فى خدمته ، فجمع لنفسه جيشاً قويا لتأييد سلطته ، واقتناص الرقيق ، وفتح طريق التجارة من بحر الغزال الى كردفان

وفى سنة ١٨٦٩ جاء بحر الغزال رجل يدعى (البلالى) قادماً من الخرطوم ومعه نفر من الجند لاحتلال هذا الإقليم باسم الحكومة الخديوية ، ومعه فرمان بتسميته مديراً لبحر الغزال ، ولكن الزبير جمع جيشه ، وكمن أتباعه للبلالى فقتلوه ، ثم خشى الزبير عاقبة عدائه الحكومة المصرية ، فجنح الى مسالمتها ، وأظهر ولاءه لها واعترف بسلطة الخديو

واتسع سلطانه ، ففتح بلاد (شكا) الواقعة بين بحر الغزال ودارفور ، ووضع بين يدى الحكومة الخديوية الأقاليم التى دانت له لتنصب لها الحكام ، وجعل تقدمته لها دليلا على ولائه ، وقد أخلص فعلا لمصر وبقى على ولائه طول حياته

---

(١) مجموعة المعاهدات لدى مارتانس . سلسلة جديدة ، ج ٢ ص ٤٩٣

De Martens. Nouv. Recueil gen. des Traites 11 P. 493

وتجدد نصها العربى فى قاموس جلاد ج ٢ ص ٢٣٨ طبعه سنة ١٩٠٠ .

(٢) استاخصنا ما ذكرناه عن الزبير من ترجمة حياته بقلمه المنشور فى كتاب السودان لنعوم بك شقير ج ٢ ص ٦٧ ، وما ذكره ابراهيم باشا فوزى فى كتابه ج ١ ص ١٣٦

فشكره الخديو على إخلاصه ، وأنعم عليه برتبة بك ، وعهد اليه حكم البلاد التى فتحها باسم الحكومة الخديوية ، وهى بحر الغزال وشكا فصار مديراً لبحر الغزال ، وجعلت مدينة شكا عاصمة للمديرية

فتح سلطنة دارفور

سنة ١٨٧٤

رغب الزبير باشا الى حكمدار السودان « اسماعيل باشا أيوب » فتح دار فور ، وكانت الى ذلك العصر مملكة مستقلة ، ولئن أدخلتها الفرمانات الصادرة لمحمد على ضمن أملاك مصر (انظر عصر محمد على ص ٣٤٧) إلا أنها بقيت مستقلة فعلا عن الدولة المصرية الى ذلك الحين ، وكان عليها ملك يسمى السلطان ابراهيم يناوىء الزبير ويعمل على إجلائه عن « شكا » ، فأيدت الحكومة مشروع الزبير ، وعهد الخديو الى اسماعيل باشا أيوب فتح دارفور باشتراكه مع الزبير بك

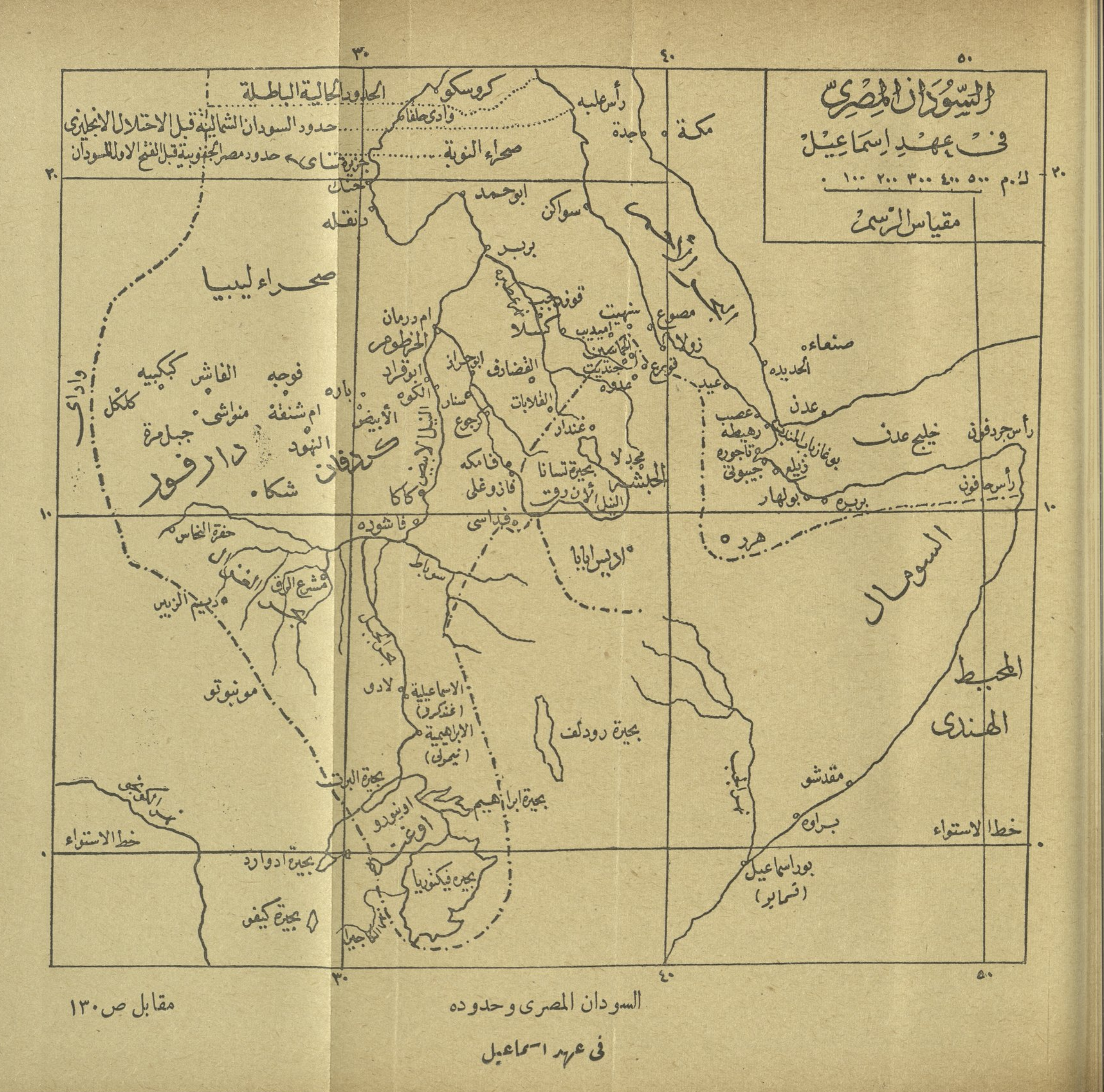
معركة منواشى (٢٥ اكتوبر سنة ١٨٧٤)

فجهز جيشا فى كرفان ، وعهد الى الزبير بك حشد جيشه فى بحر الغزال كى يحاط بدارفور من الشرق ومن الجنوب

فسار الزبير من الجنوب ، وتلاقى مع قوات سلطان دارفور ، وكانت تتألف من نحو عشرين الف مقاتل ، فهزمها الزبير غير مرة ، واشتبك الجمعان فى « منواشى » حيث نشبت بينهما فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٧٤ معركة فاصلة ، انتهت بانتصار الزبير انتصاراً مبيناً ، وقتل السلطان ابراهيم وتشتت جيشه ، فدانت البلاد للحكم المصرى ، ودخل الزبير مدينة الفاشر عاصمة دارفور

ثم جاء اسماعيل باشا أيوب على رأس الفرقة الزاحفة من الشرق ، فدخل المدينة فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٤ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩١) ، وانتهت الحرب بضم سلطنة درافور الى املاك مصر

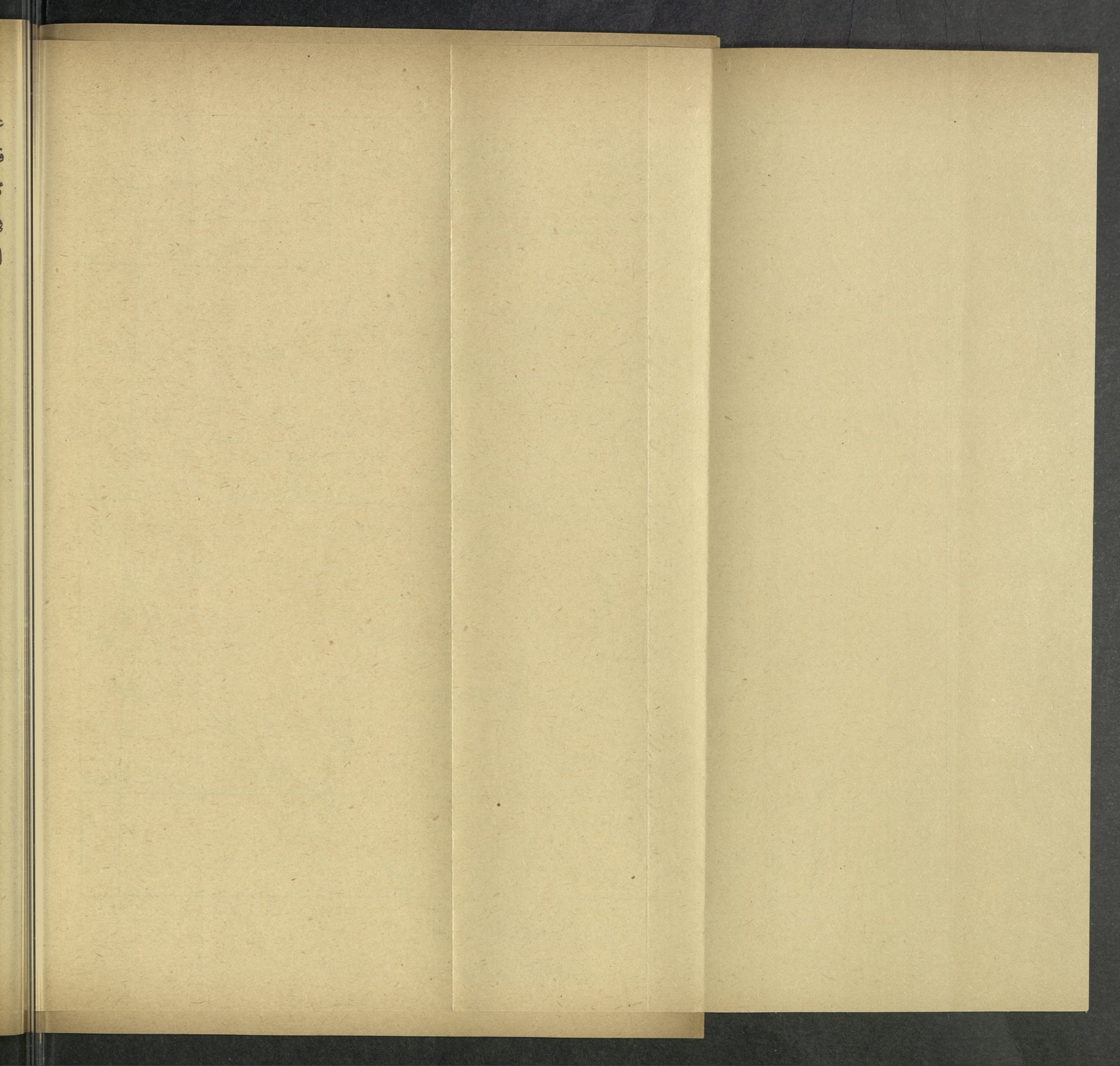
وأرسل الحكمدار يبشر الخديو باخبار الفتح ، فابتهج بهذا النصر المبين ، وانعم



السودان المصرى وحدوده

فى عهد اسماعيل

مقابل ص ١٣٠



على اسماعيل باشا أيوب حكمدار السودان برتبة الفريق ، وعلى الزبير برتبة اللواء فصار يعرف بالزبير باشا ، وعهد الى الحكمدار تبليغ أفراد الجيش الذى تولى هذا الفتح ثناءه وتحياته ، لما أبلوه فى فتح دارفور ، فلما تلقى الحكمدار هذه الرسالة جمع الجيش فى الفاشر ، وتلا عليهم تبليغ الخديو فى احتفال عسكرى مهيب ، وأطلقت المدافع ابتهاجا واجلالا (١)

وبفتح دارفور زاد عدد سكان الدولة المصرية نحو ثلاثة ملايين نسمة

وأقام اسماعيل باشا أيوب حصناً منيعاً فى الفاشر ، وبنى دارا للحكومة ، ومنزلا للحاكم ، وثكنة للجنود ، ووطد دعائم الأمن والطمأنينة ، وأقام فى المدينة سوقا عامرة للتجارة

على أن الزبير باشا شكا من فداحة الضرائب التى فرضها اسماعيل باشا أيوب على الأهلين ، فاستاء الحكمدار من هذه الشكوى ، ورفع الامر الى الخديو ، فأرسل يأمر الزبير باشا بعدم التعرض للحكمدار فى إدارة البلاد ، فطلب الزبير من الخديو أن يجىء إلى مصر ليعرض عليه حقيقة الحال ، ويفضى اليه بآرائه فى تنظيم الاقليم ، فأجابه الخديو إلى طلبه وأذن له بالحضور ، فسار الى مصر ، واستخلف ابنه سليمان فى قيادة جنده

ولما جاء مصر أكرم الخديو وفادته ، ولكنه لم يأذن له بالعودة الى السودان ، فأدرك أن المراد من ابقائه أن يكون رهينة لولائه للحكومة ، فأذعن للبقاء والاقامة فى مصر مشمولا بعطف الحكومة وإكرامها

ضم زيلع وبربره (سنة ١٨٧٥)

« زيلع » و « بربره » من بلاد السومال الشمالية الواقعة على خليج عدن ، ذكرهما ياقوت فى معجم البلدان ج ٢ ص ١٠٦ و ج ٤ ص ٤٢٥

وأهم مدنها ثغور « زيلع » و « بربره » و « بولهار » ، وتعد الأولى ميناء سلطنة هرر على خليج عدن ، وملتقى متاجر هذه البلاد من البن وسن الفيل والجلود وريش النعام

---

(١) عن الوقائع المصرية ، العدد ٥٨٥ الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٤

والصمغ العربى والمر وغير ذلك ، ولهذه الثغور عامة أهمية بحرية ، لأن من يملكها يتسلط على الملاحة فى خليج عدن الى مدخل البحر الأحمر

ومن بلاد زيلع بلدة (جبرت) التى نشأ منها أجداد (الجبرتى) المؤرخ المصرى المشهور ، فقد ارتحل جده السابع (الشيخ عبد الرحمن) الى مصر فى أوائل القرن العاشر للهجرة ، واستوطنت أسرة الجبرتى مصر من ذلك العهد

كانت زيلع وبربره من أملاك تركيا ، تابعتين للواء (الحديدة) باليمن ، ففكر الخديو إسماعيل فى ضمهما الى أملاك مصر حينما اعتزم فتح سلطنة (هرر) لأن زيلع هى ميناء هرر كما قدمنا ، فسعى الى ذلك لدى الحكومة العثمانية ، ونجح فى مسعاه ، إذ صدر له فرمان من السلطان فى أول يوليه سنة ١٨٧٥ (٢٧ جمادى الأولى سنة ١٨٩٢) بالتنازل له عن (زيلع) وملحقاتها ، وذلك مقابل زيادة فى الجزية السنوية قدرها ١٥,٠٠٠ جنيه عثمانى [١] (١٣,٣٦٥ جنيه مصرى) ، ويدخل فى ملحقات زيلع ثغور « بربره » و (بولها) و (تاجوره)

وقد جعل الخديو من هذه البلاد محافظتين عرفتا بمحافظة « زيلع » ، ومحافظة « بربره » ، وأرسل الحاميات المصرية الى الثغرين المذكورين ، فجاءت زيلع كتيبة من الجند بقيادة محمد رءوف باشا الذى مر ذكره فى الكلام عن مديرية خط الاستواء ، وجُعل رءوف باشا محافظاً لزيلع ، والأميرال رضوان باشا محافظاً لبربره ، وكان هذا الأميرال يقود السفينة الحربية المصرية التى أقلت الحامية الى الميناء المذكور

وجُعل الأمير أبو بكر ابراهيم أمير زيلع السابق وكيلا لمحافظتها وملحقاتها ، وأنعم عليه بالرتبة الثالثة [٢] ثم رقى الى منصب المحافظ [٣]

وعين الحكام العسكريون والملكيون فى المحافظتين ، وعنوا بعمرانهما ، فأقاموا بهما عدة مبان للحكومة وللجمارك والشكنات العسكرية ، وأنشأوا مسجداً فى « بربره »

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٦١٥ (١٥ يوليه سنة ١٨٧٥)

(٢) و (٣) الوقائع المصرية العدد ٦٢٨ — ٧ اكتوبر سنه ١٨٧٥ - والعدد ٦٣١ — ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥

وصهريجاً لخزن المياه العذبة بها ، ومدوا أنابيب الماء فيها ، وأنشئت مكاتب للبريد فى كلا الثغرين ، قال غردون باشا فى رسائله « ص ٢٧ » إن المنشآت التى أقيمت فى بربره كلفت مصر سبعين ألف جنيه

وبضم زيلع وبربره امتدت سلطة مصر من سواحل البحر الأحمر الى سواحل خليج عدن الشمالية ، أى من سواكن الى مصوع ، فزولا ، فعيد ، فعصب ، فتاجوره ، فزيلع ، فبولهار ، فبربره ، ثم وصلت الى رأس جردفون (جردفوى) على المحيط الهندى

وقد بقيت محافظتا زيلع وبربره ملكا لمصر . الى أن اغتصبهما الانجليز بعد شبوب الثورة المهدية ، إذ أكرهوا الحكومة المصرية على الجلاء عن السودان ، وشمل القرار هاتين المحافظتين ، فأخلتهما الحامية المصرية فى مايو سنة ١٨٨٥ ، واحتلها الانجليز من ذلك الحين ، وما زالوا يحتلونها الى اليوم , ولكنه احتلال غير شرعى ، لأن مصر لم تتنازل عن حقوقها فى تلك البلاد ، ولم تقر الاحتلال الانجليزى بها

فتح هرر (سنة ١٨٧٥)

تقع سلطنة (هرر) شرقى الحبشة وغربى زيلع ، وهى إمارة إسلامية مستقلة ، يبلغ عدد سكانها نحو مليونى نسمة ، وأرضها زراعية ، تجود فيها زراعة البن والقمح والذرة والفول والعدس والموز والفاكهة والقصب ، ويزرع فيها أيضاً القطن وهو أقل مرتبة من القطن المصرى ، وتنسج منه أقمشة متينة ، وأهم حاصلاتها البن الذى لا يقل جودة عن البن اليمنى

وتتبادل هرر المتاجر مع الخارج ، فتصدر البن والصمغ وريش النعام والزعفران والمر والزبد والجلود على اختلاف أنواعها ، وتستورد الأقمشة والمنسوجات والنحاس والزجاج وما الى ذلك

وعاصمتها مدينة «هرر» الواقعة على بعد ٢٣٢ ميلا من زيلع وهى من المدن العامرة ، يسكنها ٣٥ ألف نسمة ، وهم على جانب من الحضارة ، ذكر عنهم اللواء محمد مختار باشا أن التعليم منتشر بينهم ، وفيهم الشعراء والأدباء ، وان جميع الصغار فيهم يتعلمون القراءة والكتابة والرياضيات والفقه على مذهب الإمام الشافعى ، وأن عادة تعدد الزوجات

معدومة بين أهلها ، والطلاق نادر فيهم ، قال : إنه قضى فى المدينة سنة كاملة (من أواخر سنة ١٨٧٥ الى ١٨٧٦) لم يشهد فيها إلا حادثة طلاق واحدة[١] ، وكان على هرر قبل الفتح المصرى أمير يدعى محمد عبد الشكور ، سار فى حكمه سيرة ظلم ، وإرهاق ، فنقم منه الأهلون اعتسافه وتمنوا أن يُدال منه

واعتزم اسماعيل فتح هذه السلطنة ، لما لموقعها من الأهمية ، ولأنها تعد من البلاد المكملة للسودان ، فأخذت الجنود المصرية المرابطة فى زيلع تستطلع أحوالها وتتعرف طرق الوصول اليها ، وبعد ان تم لها ذلك زحفت فرقة من الجيش المصرى بقيادة محمد رءوف باشا فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ قاصدة الى « هرر » عاصمة الإمارة ، ورافق الحملة بعض ضباط أركان الحرب بقيادة البكباشى محمد مختار بك ، وهو الذى صار فيما بعد اللواء محمد مختار باشا صاحب الكتاب القيم « التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية » ، وله المحاضرات النفيسة فى الجمعية الجغرافية

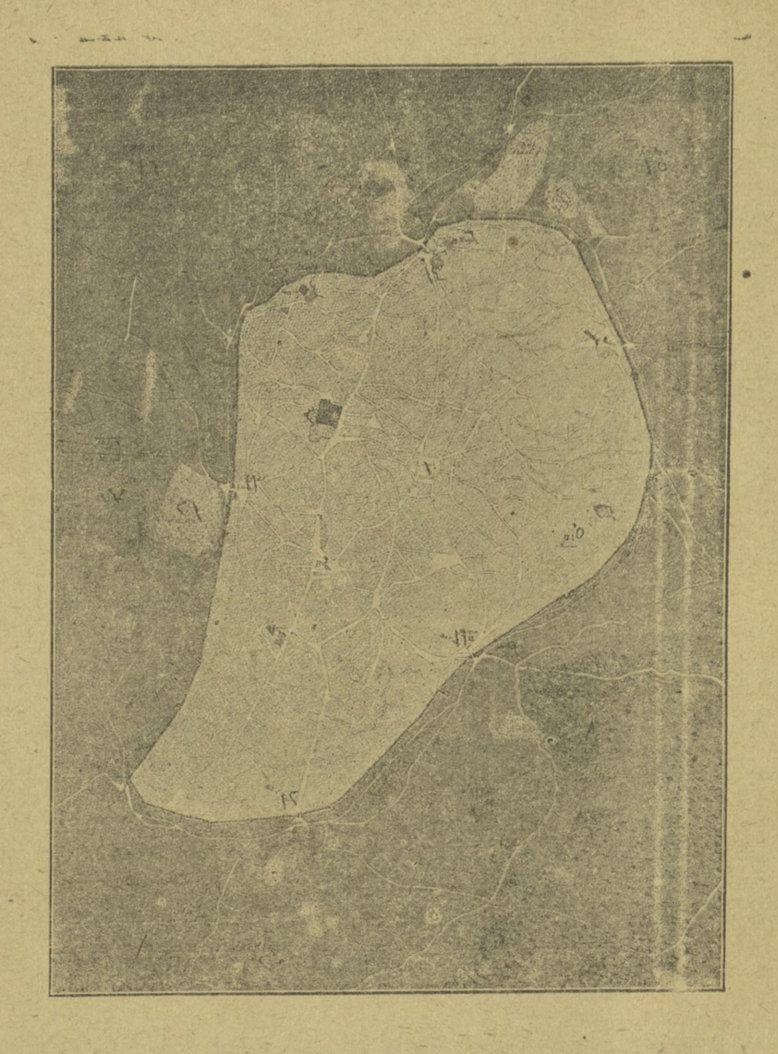
لم تلق الفرقة فى زحفها مقاومة تذكر ، اللهم إلا ما كان من بعض قبائل الجلا اذ اعترضوا زحفها ، واصطدموا بالحملة فى معركتين ، دامت احداهما سبع ساعات وانتهت بتسليم القبائل[٢] ، واستأنفت الحملة سيرها الى أن وصلت الى مدينة هرر ، وفتحتها فى ١١ اكتوبر سنة ١٨٧٥ ورفعت العلم المصرى على أبوابها وفوق قصر أميرها ، وبذلك ضمت تلك السلطنة الى أملاك مصر[٣]

---

(١) انظر مبحث اللواء محمد مختار باشا عن هرر — تلاه بالجمعية الجغرافية بجلسة ٢ فبراير سنة ١٨٧٧ ونشر بمجلة الجمعية مجموعة ١ عدد ٣ ص ٣٥١ و٣٦٦

(٢) هرر فى ظل الحكم المصرى للاستاذ بوليتشيكى Paulitschke مجلة الجمعية الجغرافية مجموعة نمرة ٢ عدد ١٠ - (مارس سنة ١٨٨٧) ص ٥٧٥ والمسيو بوليتشيكى هذا هو عالم نمسوى جاء هذه البلاد فى بعثة علمية وشهد الحكم المصرى بها

(٣) الوقائع المصرية العدد ٦٣١ - ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥



خريطة مدينة هرر سنة ١٨٧٦

مصغرة عن خريطة بالفرنسيه وضعها محمد مختار بك « باشا » وعبد الله بك فوزى « باشا » من ضباط أركان حرب الجيش المصرى فى حملة هرر ، وتجد بالخريطة المعالم الآتية :

١ سوق المدينة — ٢ ميدان ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ — مساجد — ٨ و ٩ سور المدينة — ١٠ باب السلام (من أبواب المدينة) — ١١ باب الحاكم — ١٢ باب النصر — ١٣ باب الفتوح ١٤ باب الرحمة — ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ حدائق — ٢١ مدافن — ٢٢ نهير هرر

ثم ظهرت بوادر الانتقاض بين بعض قبائل الجلا التى كانت لها الصولة والسطوة فى عهد الأمير محمد عبد الشكور ، فطلب رءوف باشا مددا من الجند على سبيل الاحتياط ، فجاءه المدد من السويس الى زيلع على ظهر الباخرة (المحروسة) ، ووصل الجند الى هرر فأذعنت القبائل ، واستتب الامن فى أنحاء البلاد ، وانتظمت الإدارة فيها

وجعل رءوف باشا حكمدارا (حاكما عاما) لهرر ، وعين أميرها السابق محمد عبد الشكور محافظا لمدينتها [١] واطمأن الأهلون الى الحكم المصرى

لكن رءوف باشا لم يلبث ان تنكر لأمير هرر وقتله ، بعد أن كان يثنى عليه فى تقاريره الى الحكومة ويمتدح ولاءه ، ولم يعرف السبب الذى دعاه الى قتله ، ولكن الآراء متفقة على أن قتله كان عملا لامبرر له ، ويقول غردون باشا فى رسائله [٢] ان هذا العمل لم يكن له مسوغ ، وان ابن الأمير ذهب الى مصر ليشكو الحكمدار الى الخديو فغضب اسماعيل لهذا العمل ، لكنه لم يفعل شيئا

وقد رسم الضباط المصريون الذين شهدوا فتح هرر خريطة تلك البلاد ، ومن هؤلاء الضباط محمد مختار بك (باشا) وعبد الله فوزى بك (باشا) ، وخططوا المعالم والمواقع بين زيلع وهرر والجهات المجاورة

وفى عهد الحكم المصرى بنيت دار للحكومة ، وأقيم مسجد جديد ، وشيدت أربع ثكنات لإقامة الجند ، وعدة منازل للموظفين ، ولم يسخر أحد من الأهلين فى إقامة هذه المبانى ، بل تولى الجنود المصريون اقامتها

وبقى رءوف باشا يتولى الحكم الى أن أقاله غردون باشا حين عين حاكما عاما للسودان وأعاده الى مصر ، وعهد بالحكم الى رضوان باشا محافظ بربره ، ثم خلفه سنة ١٨٨٠ محمد نادى باشا ، فعنى بضبط الأمن وتحصين المدينة . وبقى يتولى الحكم الى أن شبت الثورة العرابية فى مصر ثم الثورة المهدية فى السودان ، فلم يضطرب حبل النظام بين الجند فى هرر ، وفى سنة ١٨٨٢ عين على رضا باشا ، خلفا لنادى باشا ، وظل الحكم المصرى

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٦٣١ — ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥

«٢» رسائل غردون الي اخته ص ٢٧٤

مستقرا فى تلك البلاد ، الى أن اكرهت انجلترا حكومة مصر على إخلاء السودان وملحقاته ، فأرسلت تدعو القوات المصرية الى الجلاء عن هرر ، فصدعت بالأمر وانسحبت منها سنة ١٨٨٥ ، وكان عددها حين الجلاء ٣٤١١ جندى ، يصحبهم ١٦٠ من الموظفين ورجال البوليس والعمال ، و٥٠٠٠ من النساء والاطفال من عائلات الجند والموظفين ، فكان مجموع المصريين الذين انسحبوا من هرر ٨٥٧١ قصدوا الى زيلع ، وأقلعت بهم البواخر الى مصر

طوى العلم المصرى من تلك البلاد ، بعد أن ظل يخفق على ربوعها عشر سنوات سويا ، كان فى خلالها رمزا للنظام والحضارة ، فقد استتب فيها الامن ، وانتظمت الادارة ونشطت الزراعة والتجارة ، وعوّد المصريون الأهالى بعض الزراعات والفواكه المصرية كالعنب والخوخ واللوز والليمون ، وقصب السكر والبطاطس والخضر وما الى ذلك ، وازدادت عدد القوافل التى تنقل المتاجر من داخل البلاد الى السواحل ، فبينما كان عددها سبعين قافلة على عهد الامراء السابقين ، بلغت أربعمائة قافلة كل سنة فى عهد الحكم المصرى (١)

ولما جلا المصريون عن هرر تسلم سلطة الحكم فيها أمير من سلالة الامراء الذين كانوا يحكمونها قبل الفتح المصرى ، ثم أغار عليها ملك الحبشة وأخذها عنوة وضمها الى أملاكه ، وما زالت تابعة لها الى اليوم (١٩٣٢)

حملة السومال (سنة ١٨٧٥)

اعتزم الخديو اسماعيل فتح بقية بلاد السومال (٢) ، فجرد لهذا الغرض سنة ١٨٧٥ حملة ، مقصدها فتح بقية شواطىء السومال ، والوصول الى مصب نهر جوبا (الجب) (٣)

---

(١) بوليتشكى . المرجع السابق

(٢) تطلق بلاد السومال على الجهات الواقعة فى المثلث الذى تنتهى اليه افريقيه بين خليج عدن والمحيط الهندى

(٣) نهر ينبع جنوبي الحبشة ويصب في الاقيانوس الهندي شمالي زنجبار

ثم فتح الطريق من هناك الى منطقة البحيرات ، لكى تتصل مصر بأملاكها فى هذه المنطقة ، من طريق البحر الأحمر والمحيط الهندى ، فضلا عن الطريق الطويل الذى يتبع مجرى النيل

ففى الوقت الذى أنفذ فيه حملة هرر ، جهز حملة السومال بقيادة الأميرال ماكيلوب باشا مدير الموانىء والمنارات المصرية ، وتولى قيادة جنود البر فى هذه الحملة الأميرالاى شاي لونج بك ، ذلك الضابط الشهم الذى تكلمنا عنه آنفاً ، وكان غردون باشا إذ ذاك حاكما لخط الاستواء ، فعهد اليه اسماعيل الاتصال بالحملة

أقلعت العمارة المصرية من السويس ، تقل الجنود المصرية ، فى فبراير سنة ١٨٧٥ ، واجتازت البحر الأحمر ، ثم بوغاز باب المندب ، فخليج عدن ، ورست فى ميناء بربره ، ريثما تستريح وتأخذ أهبتها ، وتستكمل معداتها ، ثم أقلعت ثانية ، واتجهت الى المحيط الهندى ، فوصلت الى رأس (حفون) جنوبى رأس جردفون (جردفوى) ، وركز قائد الحملة العلم المصرى هناك ، ودعا رؤساء القبائل الى الدخول فى طاعة الحكومة المصرية ، فلبوا الطلب طائعين ، ثم أقلعت العمارة تخوض عُباب المحيط الهندى ، حتى وصلت الى بلدة (براوه) الواقعة شرقى نهر الجوبا (الجب) ، فأذعنت القبائل هناك للحكم المصرى ، وترك بها ماكيلوب باشا حامية من الجند ، وعين عليها محافظاً ، ثم اتجه الى بلدة « قسمايو » (١) ، الواقعة على مصب الجب ففتحها ، وسارت القوارب تحمل الجنود فى نهر الجوبا نحو ١٥٠ ميلا ، ولكن الملاحة تعذرت فيه ، فرجعوا الى بلدة قسمايو « بور اسماعيل » ، وتأهبت الحملة البرية للسير غرباً ، قاصدة بحيرة فيكتوريا ، وفقاً للخطة المرسومة لها من قبل ، ولكنها أبطأت فى الزحف من قسمايو ، ويقول شاي لونج بك إن من أسباب إخفاقها إغضاء غردون عن الاتصال بها رغم الأمر الصادر له من الخديو اسماعيل

وينسب لونج بك هذا الإغضاء الى احتمال وصول تعليمات من الحكومة الانجليزية

---

(١) جنوبى خط الاستواء ، وقد سميت فى الخريطة التي وضعها ضباط أركان حرب الجيش المصرى « بور اسماعيل »

الى غردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة (١) ، وهذا يدلك على عدم إخلاص غردون لمصر ، وعدم ولائه للحكومة المصرية ، وقد اعترف غردون فى رسائله انه بالرغم من تكليف الخديو ماكيلوب باشا وشاي لونج بك انتظاره على نهر الجوبا « فان انتظاره سيكون على غير جدوى » (٢) ، فكأنه كان مُصِرّاً على إهمال العمل بأوامر الخديو

وكانت هذه الحملة قد أزعجت الانجليز ، فخابرت اسماعيل فى الكف عنها ، وأرسل وزير خارجية انجلترا الى الخديو مذكرة بهذا المعنى ، فخشى عواقب المشاكل بينه وبين الحكومة الانجليزية ، وكان فى الوقت نفسه يجهز الحملة على الحبشة ، فاستدعى ماكيلوب باشا ، وانسحبت الحملة من الجوبا فى يناير سنة ١٨٧٦ ، وعادت الى مصر (٣)

وهكذا أخفقت تلك الحملة ، ولم تصل الى تحقيق غايتها ، وهى بسط نفوذ مصر على شواطىء المحيط الهندى ، ومنها الى منابع النيل ، وذهبت الجهود التى بذلت فيها سدى ، ويرجع إخفاقها كما ترى الى تدخل السياسة الانجليزية ، ومعارضتها الخديو فى الاستمرار فيها ، وكان اسماعيل قد استغرق فى الديون ، وشعر بحاجته الى إرضاء الانجليز ومجاملتهم فاضطر تحت تأثير هذه الحاجة الى الإذعان للتدخل الانجليزى ، والعدول عن الحملة

اعتراف انجلترا بسلطة مصر فى السومال

على أن الحكومة الانجليزية اعترفت بامتلاك مصر بلاد السومال الشمالية الواقعة على خليج عدن ، ذلك انها عقدت واياها معاهدة فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ (٤) ، اعترفت فيها لمصر بامتلاكها سواحل بلاد السومال لغاية رأس جردفون « جردفوى » ثم رأس « حَفّون » الواقع جنوبيه على المحيط الهندى

وقد وقع على المعاهدة كل من شريف باشا وزير خارجية مصر بالنيابة عن الحكومة

---

(١) كتاب « مصر ومديرياتها المفقودة » للكولونل شاي لونج بك ص ١٢٤

(٢) رسائل غردون الى أخته ص ١٦٤

(٣) مصر ومديرياتها المفقودة للكولونل لونج بك ص ١٥١

(٤) منشورة فى قاموس الادارة والقضاء لفيليب جلاد (النسخة الفرنسية) ج٢ ص ٤٩٠

المصرية ، والمستر « فيفيان » قنصل انجلترا العام بالنيابة عن الحكومة الانجليزية أقرت الحكومة الانجليزية فى هذه المعاهدة سلطة الحكومة المصرية فى سواحل السومال

وقبلت مصر أن تبقى « بربره » و « بولهار » ثغرين حرين ، وأن لاتعطى فيهما أى امتياز أو احتكار لأحد ما ، ولا تأذن بإجراء أى عمل يعطل حركة التجارة فيهما ، وأن لا تأخذ رسوما عن الواردات أكثر من خمسة فى المائة ، ولا تزيد الرسوم الجمركية عن واحد فى المائة فى موانىء « تاجوره » و « زيلع » وسائر سواحل بلاد السومال التابعة لها ، وأن تعامل مصر رعايا انجلترا وسفنها فى تلك الجهات معاملة دولة ممتازة ، وتعهد الخديو بأن لايعطى أى قطعة من هذه البلاد الى أية دولة أجنبية (بند ٢)

ورخصت مصر للحكومة الانجليزية تعيين مأمورى قنصليات فى جميع الثغور والبلاد الكائنة على سواحل البلاد المذكورة ، على أنه لا يجوز لها تعيين مأمورى قنصليات من أهالى البلاد أو من أهالى البلاد المجاورة لها

ففى هذه المعاهدة إقرار من انجلترا بسلطة مصر فى بلاد السومال الشمالية ، ومن تهكم القدر أن الدولة التى أقرت بذلك سنة ١٨٧٧ وأخذت على مصر عهداً بأن لاتتنازل لدولة أجنبية عن جزء من تلك البلاد ، هى ذاتها التى اغتصبتها بعد أن أكرهت مصر على إخلاء السودان ، فوضعت يدها على زيلع وبربره وملحقاتهما واخذتها من أسلاب مصر ، كما أخذت فرنسا تاجوره وملحقاتها ، وايطاليا رأس جردفون « جرفوى »

النزاع بين مصر والحبشة

للنزاع بين مصر والحبشة فى عهد اسماعيل صفحة طويلة ، خلاصتها أن العلائق بين البلدين لم تكن ودية طيلة مدة حكمه ، بل كان يشوبها الجفاء والخصام ، ثم الحرب والصدام ويرجع الخلاف الى أن اسماعيل بعد أن ظفر بضم محافظتى سواكن ومصوع نهائياً الى مصر ، اعتزم أن يصل بين مصوع وكسله بخط حديدى ، يمر بسنهيت [١] ، ويسهل

---

(١) شمالى مصوع ، وتسمى أيضا « كرن » Keren ووردت بهذا الاسم فى معظم مصورات الجغرافية ، وهي عاصمة اقليم « البوغوس »

سبيل المواصلات بين السودان والبحر الاحمر ، ويبسط رواق العمران فى شرق السودان ، وكان يعد البلاد الواقعة بين البلدين وخاصة مدينة « سنهيت » أرضا مصرية منذ الفتح الاول « فى عهد محمد على »

ولكن النجاشى « تيودورس » ملك الحبشة عارض الخديو فى ذلك ، وادعى أن سنهيت أرض حبشية ، فوقع الجفاء بينهما

الحرب بين الانجليز والحبشة (سنة ١٨٦٧ — ١٨٦٨)

وظهر أثر هذا الجفاء فى موقف الخديو تجاه الحبشة حين قام الخلاف بينها وبين الانجليز سنة ١٨٦٧ ، فقد اعتقل الملك « تيودورس » بعض التجار الانجليز ومنهم المستر كامرون قنصل انجلترا ، فغضبت الحكومة الانجليزية من هذا العمل العدائى ، وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين ، فرفض النجاشى إجابة طلبها ، واشتد الخلاف بين الدولتين ، فانحاز الخديو الى جانب الانجليز وأرسل الى النجاشى كتابا [١] ، من انشاء عبد الله باشا فكرى ، يطلب اليه فيه أن يحسم الخلاف بإطلاق سراح المعتقلين وارسالهم الى مصوع ، وحذره عواقب إصراره على اعتقالهم ، وتهدده بنشوب الحرب بينه وبين الانجليز ، وبأنه فى هذه الحالة لا يمانع الانجليز فى اجتياز الاراضى المصرية لمهاجمته

فأصر النجاشى على الرفض ، فجردت انجلترا على الحبشة سنة ١٨٦٧ حملة عسكرية بقيادة اللورد نابييه Napier ، وانتهز الخديو هذه الحرب فأمد الانجليز فيها بالمعونة والتأييد ، وأمر عبد القادر باشا الطوبجى محافظ مصوع وقتئذ بمعاونة الجيش الانجليزى فى نزوله الى البر ، ووضع الأسطول المصرى تحت تصرف الانجليز لينقل مهماتهم ومؤونتهم من السويس الى مصوع

وانتهت هذه الحرب بفوز الانجليز واحتلالهم مدينة «مجدلا» شمالى أديس أبابا ، وقتل النجاشى تيودورس سنة ١٨٦٨ ، ثم عاد الانجليز الى بلادهم

وآل عرش الحبشة إلى الملك «يوحنا» الذى كان يعاون الانجليز ضد الملك تيودورس

---

(١) بتاريخ جمادى الآخر سنة ١٢٨٤ (سبتمبر سنة ١٨٦٧)

والملك يوحنا هو من أعظم ملوك الحبشة شأناً ، وأشدهم بأساً ، وفى عهده وقعت الحرب بين مصر والحبشة كما سيجىء بيانه

فلما خلف يوحنا الملك تيودورس على عرش الحبشة اغتنم الخديو فرصة انصرافه إلى محاربة قبائل « الجلا » لتحقيق غرضه الأول وتوسيع أملاك مصر من ناحية الحبشة

منزنجر باشا Munzinger pacha

وقد استحثه على تحقيق هذا الغرض المسيو منزنجر قنصل فرنسا فى مصوع

ومنزنجر هذا له شأن كبير فى تاريخ العلاقات بين مصر والحبشة فى عهد اسماعيل ، وهو رجل سويسرى الجنس ، جاء مصر ، ثم جاب أنحاء السودان والحبشة ، وأقام فى مصوع منذ سنة ١٨٦٠ ، وتزوج بسيدة حبشية من أهالى البوغوس ، ثم شغل منصب قنصل فرنسا فى ذلك الثغر ، وعاون الانجليز فى حربهم مع الحبشة بما له من الدراية بأحوال البلاد ولغتها ومسالكها [١]

وفى سنة ١٨٧٠ عينه الخديو محافظا لمصوع ، ثم أسند اليه فيما بعد منصبا أعلى ، إذ جعله محافظا لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرقى السودان ، وأنعم عليه برتبة البكوية ، ثم الباشوية ، فصار يعرف بمنزنجر باشا ، وعين أراكيل بك نوبار من أقرباء نوبار باشا محافظا لمصوع تحت إمرته (وهو غير أراكيل بك الذى تكلمنا عنه ص ٤٠)

ومنزنجر باشا هو الذى زيّن للخديو اسماعيل فكرة فتح الحبشة ، وألقى فى روعه أنه لطول مكثه فى هذه الجهات قد سبر غورها ، وعرف أسرارها ، وأقنعه أن فتح الحبشة لا يكلف مصر عناء كبيرا ، لما كانت عليه من الضعف والفوضى والانقسام

فأعجب اسماعيل بالفكرة ، وشرع فى تحقيقها ، وعهد إلى منزنجر ذاته فتح أقاليم (البوغوس) وعاصمته سنهيت

---

(١) عن ترجمة منزنجر باشا ، بقلم المسيو دوربك فى مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد الاول من السنة الاولى ، نوفمبر سنة ١٨٧٥ — فبراير سنة ١٨٧٦ ، ص ١٢١

فتح سنهيت وضم إقليم البوغوس

فسار منزنجر باشا من مصوع فى قوة من الف وخمسمائة مقاتل ، وقصد إلى سنهيت وفتحها باسم مصر

ووسع نطاق مصر من هذه الناحية ، فتم على يده فتح بلاد البوغوس ، وضمها إلى مصر ، واشترى مقاطعة (إيلت) الواقعة بين مصوع والحماسين من حاكمها الذى كان على خلاف مع النجاشى ، وشملت سلطة منزنجر سواكن ومصوع وبلاد البوغوس ، والتاكا ، والقضارف ، والقلابات ، وأميديب ، وبركه ، أى السودان الشرقى فى أقصى حدوده

وقد نقم الملك يوحنا من مصر هذا التوسع ، وازدادت العلاقات بين البلدين توتراً ، وكادت الحرب تنشب بينهما ، لولا اشتغال الخديو بفتح هرر والحملة على السومال

حرب الحبشة

سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦

هى الحرب العقيم التى خاضتها مصر فى عهد اسماعيل ، والعقبة الكأداء التى اصطدمت بها فتوح مصر فى حوض النيل وملحقاته ، ومن أى ناحية نظرنا اليها نجد أن مصر لم تكن فى حاجة إليها , ولا مصلحة لها فى خوضها ، وإنما ساق اليها النزق ، وسوء التدبير ، فانتهت بالهزيمة والخسران

رأيتَ مما تقدم بيانه ، أن مصر قد ضمت الجهات الواقعة بين الحبشة والبحر الاحمر وفتحت (سنهيت) وبلاد (البوغوس) الواقعة شماليها ، و (هرر) المجاورة لها من الجنوب الشرقى ، فأحاطتها من الشمال والشرق والجنوب ، فضلا عن مجاورتها لها من الغرب منذ عهد محمد على

فهذه المواقع كان يكفى مصر أن تثبت سلطانها وتدعم نفوذها فيها ، وبذلك تبقى الحبشة مسالمة لها ، إذ تحتاج اليها للوصول إلى البحر الأحمر ، ولكن اسماعيل حدثته نفسه بفتح الحبشة ، واكتساحها من طريقه ، دون أن يقدر صعوبة هذه المهمة وعواقبها

الوخيمة . فالحبشة كما يعرفها الذين خبروها وسبروا غورها ، بلاد جبلية لايسهل على دولة أجنبية أن تحتلها أو تجتاز جبالها الوعرة ومفاوزها الجرداء ، فضلا عن أن حربها لا تفيد مصر بحال من الأحوال ، بل تخلق لها من المشاكل وتكبدها من الخسائر والضحايا ماهى فى غنى عنه

لم يجاهر اسماعيل بنيته فى فتح الحبشة ، ولكن سياسته إزاءها كانت تنم عن هذه الغاية ، فقد تحرش بها ، وعمل على إثارة الحرب معها ، على غير جدوى ، ووقع القتال على غير استعداد من مصر ، فحلت الهزيمة بالجيش المصرى ، وأصابته الخسائر الفادحة ، وكبدت الحرب الخزانة المصرية الأموال الطائلة ، فى وقت ارتبكت فيه أحوالها ، واشتد بها الضيق ، فكانت حرب الحبشة عقيما من كل ناحية

اعتزم اسماعيل تجريد حملتين فى وقت واحد على بلاد الحبشة ، الأولى تهاجمها شمالا من طريق مصوع ، والأخرى جنوبا من طريق ميناء «تاجوره» الواقعة على خليج عدن، وعهد بقيادة الأولى إلى الكولونل أرندروب بك [1] Arendrupp ، والثانية إلى منزنجر باشا

حملة أرندروب بك سنة ١٨٧٥

زحفت الحملة الأولى من مصوع ، وكانت مؤلفة من ٣٢٠٠ مقاتل [2] مزودين ببطاريتين من المدافع ، واقتحمت حدود الحبشة ، واستولت على « الحماسين » الواقعة جنوبى سنهيت ، دون أن تلقى مقاومة تذكر ، وتقدمت قاصدة « جونديت » ، ولما علم الملك يوحنا بزحفها حشد جموعه ، وأعد جيشا من ثلاثين الف مقاتل ، سار به قاصداً مصادمة الجيش المصرى ، وأرسل أرندروب بك رسالة إلى الملك يوحنا يطلب اليه فيها

---

(١) هو من ضباط أركان الحرب ، أصله دانمركى ، ثم جاء مصر وتعرف إلى الجنرال استون باشا رئيس أركان الحرب ، فرغب اليه الخدمة فى الجيش المصرى فقبل . ثم تولى قيادة الحملة كما ترى فى سياق الكلام

(٢) احصاء المسيو سوتزارا Suzzara قنصل النمسا العام فى مصر على عهد اسماعيل فى تقريره المسهب عن حرب الحبشة ، وقد نشر هذا التقرير فى مجلة مصر Revue d'Egypte للمسيو جليلاردو بض عدد مارس وابريل ومايو سنة ١٨٩٦ ص ٦٢٦ و٦٧٣ و٧٣٧

جعل نهر الجاش حدا فاصلا بين الحبشة ومصر ، فلم يعبأ بالرسالة ، وسجن الرسولين اللذين أوفدهما اليه أرندروب بك ، فتقدم الجيش المصرى ليسبق الأحباش الى الهجوم

هزيمة جونديت (نوفمبر سنة ١٨٧٥)

فاشتبك الجيشان فى جونديت يوم ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان جيش الحبشة أكثر عدداً وأشد حماسة من الجيش المصرى ، فحمى وطيس القتال ، وانتهت المعركة بهزيمة الجيش المصرى ، وقتل معظم رجاله ، ولم ينج منهم إلا النزر اليسير ، وكان من بين القتلى أرندروب بك وإراكيل بك نوبار محافظ مصوع ، وارتدت فلول الحملة منهزمة الى مصوع

حملة منزنجر باشا

أما الحملة الأخرى فقد تولاها منزنجر باشا ، فأبحر من مصوع على رأس ثلاثة بلوكات من الجنود المصرية والسودانية ، ونزل فى « تاجوره » ليستكمل منها معدات الحملة من الإبل ، وترك معظم الجند فى تاجوره حتى يتم إعداد الحملة ، وأقلع هو فى قوة صغيرة من الجند يصحبه الرأس « بورو » الذى كان على خلاف مع الملك يوحنا ، ونزل فى رأس « جيلا جيفو » الذى يبعد عن تاجورة غرباً بخمسة عشر ميلا ، وقصد الى بحيرة « أوسا » Aoussa الواقعة فى الجنوب الشرقى من الحبشة ، ووصل اليها يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، بعد مسيرة سبعة أيام

مقتل منزنجر باشا — نوفمبر سنة ١٨٧٥

قابل منزنجر باشا فى طريقه الى بحيرة « أوسا » ابن الشيخ محمد الحدة أمير ذلك الإقليم ، فتظاهر له بالولاء للحكومة المصرية ، ولكنه كان يضمر له السوء ، فاطمأن اليه منزنجر ، واتخذه مرشداً ونصيراً ، وسارت الحملة الى أن عسكرت بالقرب من شاطىء البحيرة ، ففيما كان الجنود نياما (ليلة ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥) هجم عليهم رجال القبائل غيلة بقيادة الشيخ محمد الحدة ، وأعملوا فيهم السيف ، وفتكوا بهم فتكا ذريعا ، وشبت الواقعة فى جنح الظلام دون أن يأخذ المصريون عدتهم لها ، فأوقع بهم الأحباش ، وقتلوا منزنجر

وزوجته ومعظم رجاله . وارتدت فلول الحملة فى أسوأ حال الى « زيلع » بقيادة البكباشى محمد افندى عزت ، وكان عدد الباقين منهم ١٥٠ مقاتل

الحملة الكبيرة بقيادة راتب باشا

(سنة ١٨٧٦)

وصلت أنباء هذه الهزائم إلى مصر ، فقوبلت بالجزع والدهشة ، وتزلزلت لها هيبة الجيش المصرى ، وغضب اسماعيل لهذه الهزائم ، وخشى عواقبها المعنوية والسياسية ، فأراد أن يزيل تأثيرها بتجريد جيش جرار على الحبشة يغسل الإهانة التى لحقت مصر ، وفى الحق أن الموقف كان عصيباً ، لأن هزيمة مصر أمام الحبشة تسقط هيبتها فى وقت كانت تكتنفها المطامع الأوروبية ، لكن الخديو لم يأخذ فى أمره منذ البداية بالأناة وحسن الاستعداد وتقدير الموقف من كل وجوهه ، فلما جاءته أخبار الهزائم الأولى ، تعجل بإعداد حملة مبتسرة ، مؤلفة من نحو خمسة عشر ألف مقاتل ، دلت مقدماتها على أنها سائرة حتما إلى الهزيمة والخسران ، وأهم عيب فى تأليفها افتقارها إلى كفاءة القيادة وحسن النظام

فقد عقد الخديو لواءها للسردار راتب ، وهو ضابط خلو من الكفاءة وحسن التدبير

وجعل على رآسة أركان الحرب الجنرال لورنج باشا Lorinog من القواد الأمريكيين فى الجيش المصرى ، ولم يكن التفاهم سائداً بين القائد العام وهيئة أركان الحرب ، ففقد الجيش أهم عوامل النجاح ، وهى وحدة القيادة وكفايتها

وصحب الحملة الأمير حسن باشا أحد أنجال الخديو ، وكان قد عاد من ألمانيا بعد أن درس بها قليلا من الفنون الحربية ، ولم يكن له من الكفاءة والخبرة مايجعل منه قائداً يعتمد عليه فى مثل هذه الحرب

وقد تطوع فى القسم الطبي للحملة بعض كبار أطباء مصر فى ذلك العصر ، كالدكتور محمد على باشا البقلى ، الذى لقى مصرعه فيها (١) ، والدكتور محمد بك بدر

---

(١) راجع ترجمته فى « عصر محمد على » ص ٥١٢ (من الطبعة الأولى)

أبحرت الحملة من السويس تقلها بواخر الشركة الخديوية والسفن الحربية المصرية ، ونزلت فى ميناء (مصوع) ، وأخذ الجيش يزحف على الحبشة

هزيمة « قورع » (٧ مارس سنة ١٨٧٦)

أوغل المصريون فى مفاوز الحبشة ، دون أن يستطلعوا أحوالها ويتعرفوا قوات الأعداء ومواقعهم ، فوصل الجيش فى زحفه إلى بلدة « قورع » (١) التى تبعد عن مصوع نحو ٥٥ ميلا ، فعسكر فيها ، وأخذ يقيم فيها الاستحكامات ، فبنى حصناً بها ثم حصنين فى أول السهل الواصل اليها من (قياخور)

وقد أعد الملك يوحنا جيشاً كبيراً بلغ نحو أربعين الف مقاتل ، وسار لمهاجمة المصريين فى « قياخور » ، وكانت تحتلها قوة من الجيش المصرى ، وتحميها استحكامات منيعة لم يقو الأحباش على مهاجمتها

فقصدوا مهاجمة مركز الجيش المصرى فى (قورع) ، ونشبت بها يوم ٧ مارس سنة ١٨٧٦ معركة كبيرة ، انتهت بهزيمة الجيش المصرى ، وتشتت شمله ، وقتل معظم رجاله ، ولم يتمكن القائد العام والأمير حسن باشا وأركان حربهما من النجاة إلا بعد أن عاينوا الموت ، وكاد الأحباش يفتكون بهم ، وأسروا من المصريين نحو ٢٥٠ أسير

وقد خسر الأحباش فى هذه الواقعة خسائر فادحة لا تقل فى عددها عن خسائر المصريين ، ولكنهم فازوا بالنصر المبين

عقد الصلح

وكان ضمن الأسرى المصريين محمد بك رفعت رئيس القلم التركى بديوان الجهادية ، وقد رافق الحملة صحبة السردار ، فأخذ يسعى فى عقد الصلح مع الملك يوحنا ، على أن تنسحب الجنود المصرية من أرض الحبشة ، ويرد الملك الأسرى الى مصر ، ويفتح طريق التجارة بين مصوع والحبشة

---

(١) جاء اسمها هكذا فى الوقائع المصرية عدد ٦٤٩ وان كان معظم المؤلفين يكتبها «قرع» ، وهذا الوضع «قورع» يوافق النطق الفرنسى Goura

فأسفرت مساعى رفعت بك عن عقد الصلح وبقيت سنهيت فى أملاك مصر [١] ، وعاد هو وباقى الأسرى إلى مصوع ، وأبحرت فلول الحملة إلى السويس ، وبلغت خسائر مصر من الرجال فى الحملات الثلاث التى جردتها على الحبشة ٨٫٥٠٠ قتيل

نتائج حرب الحبشة

تكبدت مصر فى هذه الحرب العقيم خسائر فادحة فى الرجال والمال ، وتصدعت هيبتها لما أصابها من الهزائم المتوالية ، وكلفت الخزانة المصرية نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات [٢] ، فى وقت كانت تنوء فيه بالديون الجسيمة ، وتعانى أشد ضروب الارتباك المالى

وليس يخفى أن هذه الحرب وقعت فى الوقت الذى تحفزت فيه الدول الاستعمارية ، وخاصة انجلترا ، للتدخل فى شؤون مصر المالية والسياسية ، فانهزام الجيش المصرى ، فى تلك الحرب ، قد ضاعف آمال انجلترا فى التطلع الى احتلال مصر ، ذلك أنها كانت تحسب حساباً كبيراً لقوة الجيش المصرى ، منذ تبينت مكانته وبسالته فى المعارك التى خاض غمارها تحت لواء ابراهيم باشا ، ولكن هزيمته فى الحرب الحبشية كشفت عن ضعفه ، وعن الفوضى الضاربة أطنابها فى نظامه ، ففقد المهابة التى كانت له من قبل

فالحرب الحبشية كانت تجربة مؤلمة ، أظهرت ضعف قوة مصر الحربية ، ولم يكن من سبيل إلى تجديد هذه القوة فى وقت أشرفت فيه الحكومة على العجز والعسر المالى ، فى أواخر عهد اسماعيل ، وليس ثمة شك فى أن هذه النتيجة كان من شأنها أن تغرى انجلترا بتحقيق أطماعها فى مصر ، فلا جرم أن تضاعفت مساعيها فى وضع يدها على البلاد ، وما زالت تدأب على تلك الخطة مدى خمس سنوات حتى وقعت الحوادث العرابية التى انتهت بالاحتلال الانجليزى

---

(١) أخذتها ايطاليا بعد اخلاء مصر للسودان وجعلتها جزءا من مستعمرة أريتريا

(٢) إحصاء المسيو سوتزارا قنصل النمسا فى مصر على عهد اسماعيل فى تقريره المسهب المؤرخ يوليه سنة ١٨٧٧ السابق ذكره

حكمدارو السودان فى عهد اسماعيل

انتهينا من بيان الحوادث الهامة فى السودان على عهد الخديو اسماعيل ، والآن نذكر نبذة عامة عن حكمدارى السودان على النحو الذى اتبعناه فى كلامنا عن عهد محمد على باشا (عصر محمد على ص ١٧٧ من الطبعة الأولى)

موسى باشا حمدى

كان على السودان حين تولى اسماعيل الحكم (موسى باشا حمدى) ذو الأعمال الجمة والمآثر الحسنة ، وقد سر الخديو من أعماله ، وأنعم عليه برتبة الفريق ، فذهب إلى مصر فى يوليه سنة ١٨٦٣ ليؤدى واجب الشكر ، وأطلع الخديو على أحوال البلاد التى يحكمها ، فلقى من اسماعيل باشا عطفاً كبيراً ، ثم عاد إلى مقر عمله بالخرطوم

وعنى بزيادة عدد الجند فوصل عددهم فى عهده إلى ثلاثين ألفا من الجنود النظاميين والباشبوزق ، وسار فى حكمه بهمة ودراية ، وبقى حكمداراً للسودان إلى أن توفى سنة ١٨٦٥ بالخرطوم ، ودفن بها

جعفر صادق باشا ١٨٦٥ — ١٨٦٦

ثم خلفه جعفر صادق باشا ، وفى عهده فتح الجنود المصريون فاشوده سنة ١٨٦٥ كما تقدم البيان

إخماد ثورة كسلا

وفى عهده أيضاً أخمدت ثورة شبت بين الجنود السودانيين المرابطين فى (كسلا) وعدتهم نحو أربعة آلاف جندى

ظهرت هذه الثورة فى أواخر عهد موسى باشا حمدى ، وترجع أسبابها إلى سوء إدارة الحكام ، وتأخير دفع رواتب الجند ثمانية عشر شهراً ، فثاروا وعصوا الأوامر وتمردوا على رؤسائهم ، وقتلوا بعض الضباط ، ونهبوا أموال الأهلين ، وخربوا بعض القرى ، فأخذتهم الحكومة بالحيلة تارة ، وبالعنف والقسوة تارة أخرى ، ولما بلغ الخديو

اسماعيل نبأ هذه الثورة اهتم بأمرها اهتماماً كبيراً ، وبعث بجعفر صادق باشا حكمداراً على السودان ، وأرسل أوامره إلى السلطات المحلية بإمداد قوات الحكومة فى كسلا لإخماد الفتنة

وقد كان الفضل فى إخمادها لضابط سودانى كبير يسمى (آدم بك) ، وهو من خيرة ضباط الجيش المصرى ، تلقى التعليم الحربى فى مصر على عهد محمد على باشا ، ورافق ابراهيم باشا فى حروبه بسوريا ، واشتهر بالبسالة والإقدام ، إلى المهارة والكفاءة ، وقد أرسل اليه الخديو خطاباً يدل على تقديره لشجاعته استحثه فيه على العمل لإخماد الفتنة وختمه بقوله :

« وإنى أعلم بسالتك وحسن سياستك ، منذ كنت مع المرحوم والدنا فى سوريا ، فحقق آمالنا بك ، وعند انتهاء الثورة احضر الى مصر والسلام » سبتمبر سنة ١٨٦٥ [1]

أدى آدم بك مهمته خير أداء ، وأخذ الثائرين بالحسنى ، ووعدهم بأن يحصل لهم على عفو من الخديو ، فأخلدوا إلى الطاعة ، ثم جاء حسن باشا القائد العام للجند ، وعقد مجلساً عسكريا للنظر فى أمر العصاة ، فقرر تجريدهم من السلاح ، واعتقالهم جميعاً حتى يرد أمر الخديو فى شأنهم ، فثارت ثائرتهم من جديد ، بسبب غطرسة بعض ضباط الباشبوزق فأطلق الجند الرصاص على الثائرين فقتل كثير منهم ، واعتقل الباقون .

جعفر مظهر باشا ١٨٦٦ — ١٨٧١

ثم حضر جعفر مظهر باشا وكيل الحكمدار ، فحقق أسباب الثورة ، وأوقع العقاب بمن اشتركوا فيها ، وانتهى على يده إخمادها

وأنعم الخديو على آدم بك برتبة اللواء مكافأة له على مابذله من الهمة فى إخماد الثورة

وفى غضون ذلك مرض جعفر صادق باشا وعاد الى مصر ، فعين جعفر مظهر باشا حكمداراً للسودان ، فسار سيرة عدل وإصلاح ، وكان من خيرة حكام السودان ،

---

(١) عن كتاب السودان لنعوم بك شقير ج ٢ ص ٤٢

ونظم الإدارة ، وأصلح دار صناعة الخرطوم ، وأنشأ بعض المدارس وفتح عدة محاكم للفصل فى منازعات الناس

وفى عهده عين آدم بك الضابط السودانى المتقدم ذكره قائداً عاما للجيش المصرى بالسودان ، وأنعم عليه بالباشوية ، فصار يعرف بآدم باشا ، وقد أظهر ولاء صادقا لمصر والحكم المصرى

وفى عهده أيضاً نشطت الحكومة المصرية فى مطاردة تجار الرقيق ، وزحف صمويل بيكر باشا بقوة من الجيش المصرى على إقليم خط الاستواء وضمه الى أملاك مصر كما أسلفنا ، وكان مظهر باشا يعاونه فى مهمته

واشتهر مظهر باشا بالعدل والنزاهة ، ولا غرو فهو أعظم ولاة السودان شأنا ، وأحسنهم سيرة ، وكان يقرب اليه علماء السودان ويكرمهم ، ذكر عنه ابراهيم باشا فوزى أنه فارق الخرطوم وعليه دين يربى على ألف جنيه ، وهذا من أقوى الدلائل على نزاهته ، وقال ان راتبه لم يكن يفى بحاجاته ، لكثرة ما كان ينفقه على الفقراء والمعوزين ، وما كان يقيمه من المآدب للعلماء وذوى الفضل ، قال ولا يزال السودانيون يذكرون له هذه الميزات ، وهم مجمعون على أن أيام ولايته كانت غرة فى جبين السودان (١)

وقد عين فى سبتمبر سنة ١٨٧١ عضواً بمجلس الأحكام بمصر (٢) ، فانفصل عن منصبه فى السودان ، وعين فى مكانه ممتاز باشا

ممتاز باشا ١٨٧١ — ١٨٧٣

هو من ضباط الفرسان فى الجيش المصرى ، وكان سيء السيرة ، مرتكبا للرشوة فشكاه الأهلون الى الخديو ، فأمر بالتحقيق معه ، وسجن بالخرطوم رهن التحقيق ، ومات بالسجن ، والأثر الوحيد الذى تركه انه علّم الأهلين زراعة القطن

---

(١) السودان بين يدى غردون وكتشنر ، ج ١ ص ٦٧

(٢) الوقائع المصرية العدد ٤٢٦ الصادر فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٧١

اسماعيل باشا أيوب ١٨٧٣ – ١٨٧٧

فى عهده اتسعت فتوح مصر اتساعا عظيما ، ففتحت سلطنة دارفور على يد الزبير باشا رحمت ، وضمت زيلع وبربره ، وفتحت سلطنة هرر كما بيناه فى موضعه ، وله فضل كبير فى بسط رواق العمران فى السودان ، فقد أمّن السبل ، ووطد دعائم الأمن فى نواحيه ، ونشط الزراعة والتجارة والصناعة ، وعلى يده أنشئت محطات عسكرية بين الخرطوم ودارفور الى حدود واداى ، وبين بربر على النيل وسواكن على البحر الأحمر ، لتأمين سبل المواصلات ، مما كان له أثره فى تنشيط التجارة ، وعنى بتوسيع زراعة القطن وأنشأ معملين لحليج الأقطان ونسجها ، وفى عهده أنشئت عدة مكاتب للبريد فى أهم العواصم ، وقد بقى فى منصبه الى أن تدخلت السياسة الانجليزية ، وأوعزت الى الخديو اسماعيل بتعيين غردون باشا مكانه ، فنقل اسماعيل باشا أيوب عضواً بالمجلس الخصوصى العالى (مجلس الوزراء) ، وهذا التعيين وان كان دليل الرضا عنه ، لكنه أدى الى اقصائه عن السودان ، ثم ترقى فى المناصب ، الى أن صار وزيرا للداخلية عقب الاحتلال الانجليزى ، واليه ينسب امتناع الحكومه عن إرسال النجدة التى طلبها عبد القادر باشا حلمى حكمدار السودان لإخماد الفتنة المهدية ، ثم استدعاؤه من السودان سنة ١٨٨٣ ، مما كان سبباً فى استفحال الثورة ، وخدمة المطامع الانجليزية ، كما سنبينه فى موضعه ، وتوفى سنة ١٨٨٤

غردون باشا

٧٧ ١٨ ١٨٧٩

لم ينقطع الكولونل غردون عن السودان طويلا ، فبعد أن استعفى سنة ١٨٧٦ من منصبه الأول وعاد الى انجلترا . سعت الحكومة الانجليزية لدى الخديو كى يعينه حكمداراً عاما للسودان ، وهكذا تدرجت السياسة الانجليزية فى تدخلها فى شؤون السودان ، فبعد أن كان غردون حاكما لخط الاستواء ، صار الحاكم العام للأقاليم السودانية جميعها ، وهذه أول مرة ولى فيها هذا المنصب الخطير حاكم أجنبى ؛ وهو ليس حاكما أجنبيا فحسب ؛ بل ينتمى الى دولة لها فى مصر مآرب استعمارية لاتخفى ، إذ كانت

تتطلع الى مصر ، وتعمل على إنشاء أمبراطورية افريقية انجليزية تبنيها على أنقاض الامبراطورية المصرية

فتعيين غردون حاكما عاما على السودان هو فوز كبير للسياسة الانجليزية ، ودليل على مبلغ ماأدركته من النفوذ السياسى فى بلاط اسماعيل ، ولا يخفى أن هذا التعيين وقع سنة ١٨٧٧ ، أى بعد أن خطت انجلترا الخطوات الأولى للتدخل فى شؤون مصر ، إذ بدأ تدخلها الفعلى بشرائها أسهم مصر فى قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، وأعقب ذلك تدخلها والدول فى شؤون مصر المالية بإنشاء صندوق الدين ، ثم فرض الرقابة الثنائية على مالية الحكومة سنة ١٨٧٦ ، فتعيين غردون هو من آثار ارتباك مصر المالى ، ومن نتائج سياسة اسماعيل المالية ، فقد كان يظن أنه يستطيع بمثل هذا التعيين كسب عطف إنجلترا ، لتعاونه فى محنته ، لكنه لم ينل أى مقابل لهذه المنحة العظيمة ، وعلى العكس ، كانت انجلترا أشد عليه وطأة من الدول الأخرى ، وكذلك شأن السياسة الانجليزية فى مصر ، تأخذ كل ماتستطيع أخذه ، دون أن تعطى شيئاً

ويستفاد من رسائل غردون أن اسماعيل كان متردداً فى إسناد هذا المنصب الخطير اليه ، ولكن غردون رفض أن يذهب إلى السودان مالم يعين حاكما عليه ، وكان يظن أن الخديو لايقبل هذا الشرط ، (١) ولكن ضغط السياسة الانجليزية ، والتماس الخديو النجدة منها فى محنته المالية ، كل ذلك مال به إلى التساهل والتسليم ، وأصدر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٧٧ فرمانا لغردون باشا بالولاية على جميع أصقاع السودان بما فيها دارفور ، وبحر الغزال ، وخط الاستواء ، وهرر ، وسواحل البحر الأحمر ، مع مصوع ، وسواكن ، وزيلع ، وبربره (٢) ، وخوله فى حكمه سلطة مطلقة ، عسكرية ومدنية ، وكان سلطان مصر فى السودان قد بلغ وقتئذ أقصى مداه ، إذ امتد من سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والإقيانوس الهندى شرقاً ، إلى حدود واداى غرباً ، والبحيرات الاستوائية جنوباً

لم يكن غردون على كفاءة للاضطلاع بأعباء المنصب الكبير الذى تولاه ، بل كان

---

(١) رسائل غردون إلى أخته ص ١٩٥

(٢) كما وردت فى « الوقائع المصرية » بالعددين ٦٩٨ و ٦٩٩ الصادرين فى ٢٥ فبراير و ٤ مارس سنة ١٨٧٧

سريع التأثر ، سهل الانقياد لمن يثق به ، كثير التضارب فى آرائه ، ولم يقترن اسمه إلا بمحاربة الاتجار بالرقيق ، واحتكار العاج ، لكنه أسرف فى عمله ، ولم يأخذ الأمور بالحكمة وبعد النظر

قال شايي لونج بك : «إن أمر غردون باحتكار الحكومة محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة , وهؤلاء التجار كانوا سادات السودان الحقيقيين . فكان هذا العمل المنطوى على الظلم النواة الأولى للثورة المهدية ، وكانت إدارته فوضى ، وبالجملة فقد تولى حكم السودان ، والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره سنة ١٨٧٩ ، كان ينوء تحت أعباء الديون ، والثورة تتمخض فى أحشائه »[٢]

وقد جعل غردون اعتماده على الموظفين الأجانب فى تلك الأصقاع النائية ، فعين مسداليا بك Messedaglia مديراً للفاشر (دارفور) ، وكان ايطالياً ، وجيسى باشا الايطالى Gessi pach مديراً لبحر الغزال ، وفردريك روسى Rosset قنصل ألمانيا فى الخرطوم مديراً لدارفور ، وشارل ريجوليه Rigolei الفرنسوى مديراً لداره ، واميليانى Emiliani مديراً لكبكبيه ، والدكتور زوربخين مفتشاً للصحة ، والضابط (سلاتين) أحد ضباط الجيش النمسوى مفتشاً للمالية ، وهو الذى صار فيما بعد سلاطين باشا صاحب المواقف المشهورة أثناء الثورة المهدية ، وجيكلر باشا النمسوى ، مديراً عاماً لمنع تجارة الرقيق ، وهلم جراً

وكان الكولونل (بروت) الامريكانى يتولى الحكم فى مديرية خط الاستواء ؛ فعين بدله ابراهيم فوزى (باشا) ، ثم مالبث أن أقاله وعين فى مكانه الدكتور شنتزر الألمانى الذى عرف بعد ذلك بأمين باشا

وأهمل غردون شأن المقاطعات الاستوائية ، ولم يعْنَ بتوطيد سلطة الحكومة المصرية فيها ، فكأنه كان يبغى إقصاءها عن الحكم المصرى ، تمهيداً لإدخالها فى منطقة النفوذ الانجليزى

وأقفل المدارس التى فتحها الولاة من قبل ، وتذرع إلى ذلك بقلة المال ، ومنع إرسال

---

(١) « مصر ومديرياتها المفقودة » للكولونل شايي لونج بك ص ١٨٦

الطلبة الناجحين بمدرسة الخرطوم إلى مصر ، وعزل الموظفين منهم

وشغلت الفتن والثورات معظم مدته ، وكان عهده نذيراً بشبوب الثورة المهدية ، وساعد على شبوب الفتن تشدده فى إبطال الرقيق ، ونقص قوة الجيش المصرى فى السودان ، بما أخذته الحكومة من صفوفه من الأمداد التى أرسلتها الى تركيا فى حرب البلقان (سنة ١٨٧٧)

ثار سليمان بن الزبير باشا سنة ١٨٧٧ انتقاما لأبيه . إذ كان ممنوعا من الرجوع إلى السودان، وطمع فى الاستقلال ببحر الغزال ، فأنفذ اليه غردون باشا حملة طاردته وأوقعت به

ثم عاد يقاوم الحكومة ، فأنفذ اليه غردون حملة بقيادة جيسى باشا ، انتهت بهزيمة سليمان ومقتله (يوليه سنة ١٨٧٩) ، وقد حزن عليه أبوه الزبير باشا حزناً شديداً ، لكنه بقى موالياً للحكومة المصرية

وثار قائد من قواد جيش الزبير يدعى (الصباحى) ، فطاردته الجنود المصرية حتى أدركته ، وحوكم أمام مجلس عسكرى وحكم عليه بالاعدام (مارس سنة ١٨٧٩)

وثار فى دارفور أمير من سلالة سلاطينها يدعى هارون ولقب نفسه بالرشيد ، وبايعه الأهلون سلطاناً عليهم فى أوائل سنة ١٨٧٧ ، فحاربته الجنود المصرية حربا طويلة ، انتهت بقتله فى أوائل سنة ١٨٨٠ [1] ، وسعى غردون فى الاتفاق مع يوحنا ملك الحبشة على تحديد التخوم بينه وبين مصر ، فلم يوفق الى ذلك ، وفى أواخر سنة ١٨٧٩ جاء إلى مصر ، وكان ذلك فى أوائل حكم الخديو توفيق باشا ، وقدم استعفاءه من منصبه ، فعينت الحكومة محمد رءوف باشا حكمداراً للسودان خلفاً له ، وهو آخر الولاة الذين حكموا السودان قبل الثورة المهدية ، وفى عهده ظهرت بوادار تلك الثورة المشئومة التى قضت على نفوذ مصر فى السودان ، ومهدت للحكم الانجليزى فى أرجائه

---

(١) دارفور فى عهد غردون باشا لمسداليا بك ، مجلة الجمعية الجغرافية مجموعة ٣ عدد ١ ص ٦٧ (مايو سنة ١٨٨٨)

التقسيم الإدارى

دخل على التقسيم الإدارى فى عهد اسماعيل تعديلات أفضى اليها فى الغالب التوسع فى الفتح وضم بلاد جديدة الى السودان

فصار مؤلفاً من المديريات والمحافظات الآتية [١] :

المديريات والمحافظات		العاصمة
مديرية الخرطوم		الخرطوم
« سنار وفازوغلى		سنار
« بربر		بربر
« دنقله		دنقله
« كسلا أو التاكه		كسلا
« فاشوده		فاشوده
« كردفان		الأبيض
« الفاشر	مديريات دارفور [٢]	الفاشر
« داره	مديريات دارفور [٢]	داره
« كبكبيه	مديريات دارفور [٢]	كبكبيه
« بحر الغزال		ديم الزبير
« خط الاستواء		الاسماعيلية (غندكرو) ثم اللادو ثم ودلاى

(١) انظر إحصاء شيلو بك Chelu bey كبير مفتشى الرى بالسودان فى كتابه (النيل والسودان ومصر) ص٩٧ ، ونعوم بك شقير فى كتابه السودان ج ١ ص ٦٧

(٢) كما ذكرها مسداليا بك مدير دارفور فى عهد غردون باشا فى بحثه المنشور بمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية بمجوعه ٣ عدد ١ (مايو سنة ١٨٨٨) ص ٤٦ مع تسمية مديرية كبكبية باسم كلكل ويوافق التقسيم الوارد فى خريطة مسداليا بك ذاته عن السودان الملحقة بالكتاب الازرق الانجليزى Blue BooK سنة ١٨٨٣ ج ص ٣٨

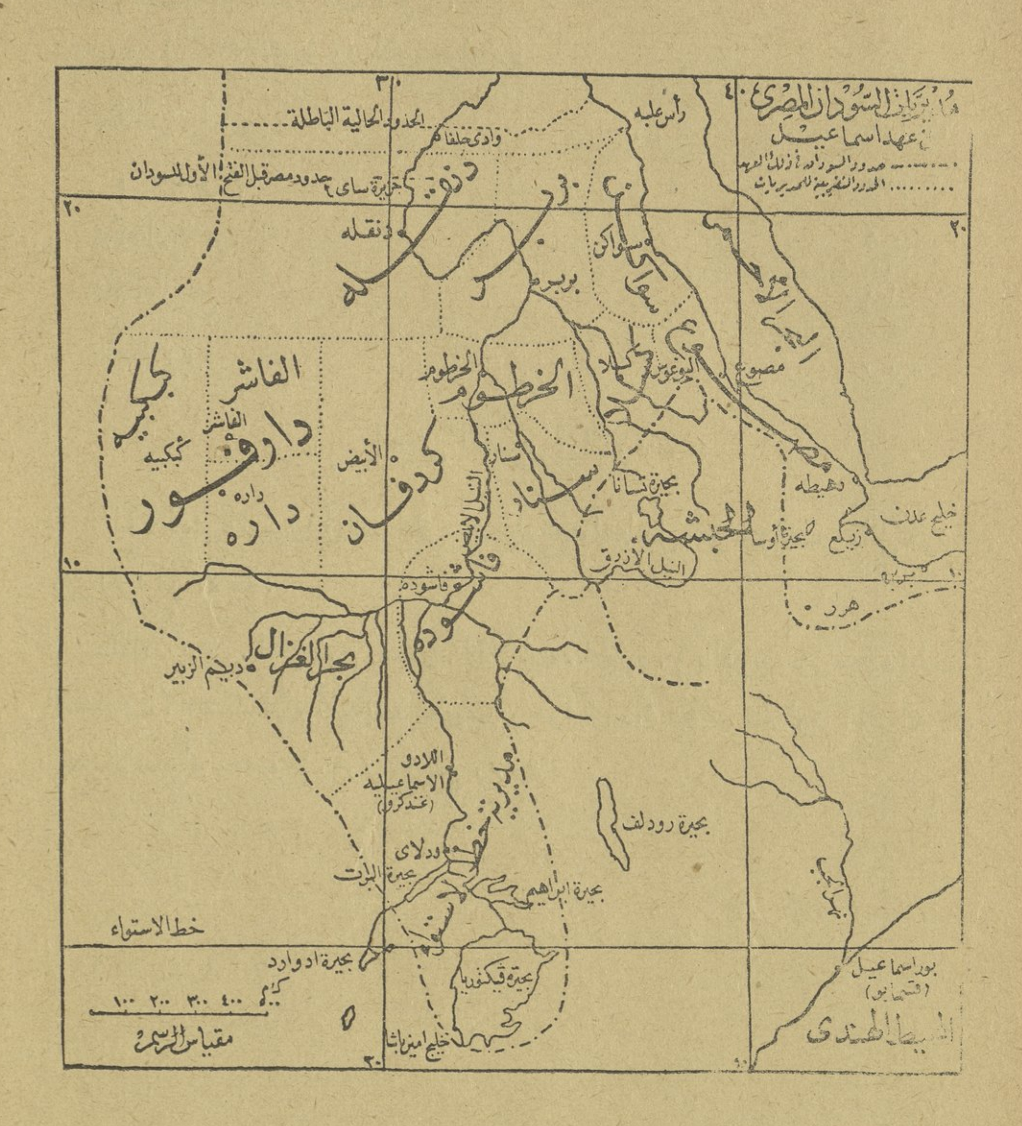
وكانت مقسمة الى مأموريات لاتوكا ،
وبور ،ومكركه، ومنبو تو وودلاى ، وفويره

محافظة سواكن	سواكن
« مصوع	مصوع
حكمدارية هرر	هرر
محافظة زيلع	زيلع
محافظة بربره	بربره

الجيش المصرى فى السودان

بلغ الجيش المصرى فى السودان على عهد اسماعيل نحو ٣٠ الف مقاتل موزعين على المراكز الآتية :

دنقله . بربر . الخرطوم . سنار . القلابات . الجيرة . (بالقرب من حدود الحبشة) القضارف . كسلا . أميديب. سنهيت . سواكن . كردفان . دارفور . بحر الغزال خط الاستواء . مصوع . هرر . زيلع . بربره


السودان المصرى
عهد اسماعيل
رأس علبه
وادى حلفا
الحدود الحالية الباطلة
جزيرة ساى
حدود مصر قبل الفتح الأول للسودان
دنقله
بربر
سواكن
مصوع
البحر الأحمر
الخرطوم
الفاشر
دارفور
كبكيه
داره
الأبيض
كردفان
سنار
بحيرة تسانا
الحبشة
النيل الأزرق
النيل الأبيض
فاشوده
زيلع
خليج عدن
هرر
بحر الغزال
ديم الزبير
اللادو
الاسماعيليه
(غندكرو)
بحيرة رودلف
ودلاى
بحيرة البرت
بحيرة ابراهيم
خط الاستواء
بحيرة ادوارد
بحيرة فيكتوريا
خليج امين باشا
بور اسماعيل
(قسمايو)
مقياس الرسم
كيلو متر
١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

أعمال العمران

بيّنا فى « عصر محمد على » (ص ١٨٠ وما بعدها طبعة اولى) عمران السودان فى عهد محمد على ، ثم ذكرنا فى الفصل الثانى من كتابنا الحالى ماتم على يد سعيد باشا من الإصلاح ، والآن نذكر أعمال العمران التى تمت فى عهد اسماعيل ، عداماذكرناه فيما تقدم من البيان

استتباب الأمن

كان من أول ماعنى به الحكم المصرى فى السودان بسط رواق الأمن ، وهو قوام العمران وأساس تقدم الزراعة والتجارة ، ويكفى دليلا على فضل الحكم المصرى من هذه الناحية كلمة السير صمويل بيكر فى هذا الصدد ، قال : « ان السائح الأوروبى يمكنه أن يجوب تلك الأصقاع البعيدة ، دون أن يخشى على نفسه اكثر مما يخشاه من يتنزه بعد غروب الشمس فى حديقة هايدبارك بلندن »

الزراعة

وانتشرت الزراعات الحديثة فى أنحاء السودان وخاصة فى عهد اسماعيل باشا أيوب ، فقد عمل على توسيع مناطق زرع القطن ، واستقدم لهذا الغرض كثيراً من آلات الرى لتوفير المياه اللازمة للقطن ، وأنفق فى هذا السبيل أموالا طائلة لشراء الآلات ونقلها عن طريق سواكن ، وأنشأ معملين لحليج القطن فى كسلا والخرطوم [1] ، وكان فى نيته انشاء معمل آخر فى (بربر) لكنه فصل عن حكمدارية السودان سنة ١٨٧٦ ، وعين بدله غردون باشا

وانتشرت زراعة القطن فى السودان الشرقى ، وأنشئت أسواق لبيع محصوله

---

(١) ذكرت الوقائع المصرية عدد ٥٤٨ الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٤ وابور حليج الأقطان بكسلا ، وجاء ذكر وابورالخرطوم فى كتاب شيلو بك « النيل والسودان ومصر » ص ١٠٥

فى كسلا والقضارف (ابوسن) والقلابات ، وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها ، فضلا عن موقعها الحربى

وزرع الدخان فى القضارف ، وأنتج صنفا لا يقل جودة عن دخان الأناضول ، واستعمله المدخنون فى جميع نواحى السودان [١] وأنشأ أمين بك (باشا) حقولا للتجارب الزراعية بجوار (الرجاف) [٢]

وكثر النخيل فى دنقله ، وزاد محصول التمر كل سنة ، وكان ينقل الى بربر والخرطوم ومن هناك يرسل الى أقاصى السودان حتى خط الاستواء والحبشة

طرق المواصلات

نشطت المواصلات بين مختلف بلدان السودان فى عهد الحكم المصرى ، واليك أهم الطرق التى كانت تسلكها القوافل أو السفن [٣]

١ — من الخرطوم الى الأبيض عاصمة كردفان — ١٢ مرحلة بسير القوافل

٢ — « « « الفاشر عاصمة درافور — ٣٢ مرحلة بسير القوافل

٣ — « « « غندكرو (الاسماعيلية) بطريق النيل والمسافة بينهما بالبواخر فى ثمانية عشر يوما

٤ — « « « قوز رجب على نهر عطبره — ست مراحل

٥ — « « « دنقله — ٨ مراحل

٦ — « « « ابو حراز فالقضارف وتقطع المسافة بينهما فى ثلاثة أيام بالبواخر ثم خمسة اخرى على ظهور الجمال

٧ — « « « قوز رجب فكسلا فى ثمانية أيام بالجمال

---

(١) النيل والسودان ومصر للمسيو شيلو بك ص ١٠٥

(٢) مجلة الجمعية الجغرافية عدد فبراير سنة ١٨٨١ ص ٣٢

(٣) كما ذكرها الكولونل ستوارت فى تقريره المنشور بالكتاب الأزرق الانجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج ١١ ص ٨)

٨ – من القضارف الى القلابات فى أربعة أيام على ظهور الجمال
٩ – « « « (الجيرة) فى يوم ونصف على الجمال
١٠ – « « كسلا فى خمسة أيام بالجمال
١١ – من قوز رجب الى سواكن فى احد عشر يوما على ظهور الجمال
١٢ – من مصوع الى سنهيت (عاصمة البوغوس) فى خمسة أيام على الجمال
١٣ – من سنهيت الى كسلا فى سبعة أيام بالجمال
١٤ – من غندكرو الى الدفلاى سيرا على الأقدام فى تسعة أيام
١٥ – « « منبوتو فى ٣٤ يوما سيرا على الأقدام
١٦ – « « فويره فى ١٨ يوما سيرا على الأقدام
١٧ – « « لاتوكا فى سبعة أيام سيرا على الأقدام
١٨ – « « مكركا فى سبعة أيام سيرا على الأقدام
١٩ – من الفاشر الى أسيوط فى أربعين يوما على ظهور الإبل

المواصلات النيلية ودار الصناعة بالخرطوم

وأصلح مجرى النيل فى شلال (عبكه) جنوبى وادى حلفا ، ونسفت الصخور والعقبات التى كانت تعترض السفن فيه ، فصار صالحا للملاحة النيلية ومرور السفن الشراعية والبواخر ، فسهلت المواصلات بين مصر والسودان (١) وأزيل جزء من السدود على النيل الأعلى (٢)

وأصلحت ترسانة الخرطوم التى كان إنشاؤها فى عهد محمد على ، وكثرت بها البواخر النيلية ، وبلغ عددها ١٥ باخرة وعدة ذهبيات مصنوعة من الحديد والخشب ، وقد أرسلت هذه البواخر من مصر إلى الخرطوم بطريق النيل عدا الباخرة (الاسماعيلية) التى اتخذها الحكمدارون لركوبهم فانها نقلت قطعاً مفككة وركبت فى ترسانة الخرطوم ، وأنشئت فى هذه الترسانة أربع بواخر جديدة (٣)

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦٧
(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٥٢ (٧ ابريل سنة ١٨٧٤)
(٣) شيلو بك ص ١٧١

الملاحة البحرية والفنارات

وأنشىء فنار فى ميناء (بربره) على خليج عدن لهداية السفن وتسهيل الملاحة ، وبنى بها أيضاً رصيف لإيواء السفن بمرفئها

وعهد الخديو اسماعيل سنة ١٨٧٨ إلى الكولونل جريفز Graives والقائممقام محمد مختار بك (باشا) ارتياد شواطىء السومال التابعة لمصر والواقعة على المحيط الهندى لاختيار موقع يقام فيه فنار يرشد السفن فى طريقها بين المحيط وخليج عدن ، وقد اضطلعا بهذه المهمة ، وخطط القائممقام مختار بك خريطة هذه الجهة ومكان الفنار ، وهو يقع على بعد ثمانية أميال جنوبى رأس جردفون (جردفوى)[١] وعلى مسافة ثمانمائة متر من مصب نهر صغير يجرى فيه الماء العذب بواد يعرف بوادى التخوم ولكن الفنار لم ينشأ ، لانتهاء حكم اسماعيل فى يونيه سنة ١٨٧٩

وتجد بالصفحة الآتية خريطة رأس جردفون وموقع الفنار الذى كان مزمعاً إنشاؤه كما خططها القائممقام محمد مختار بك

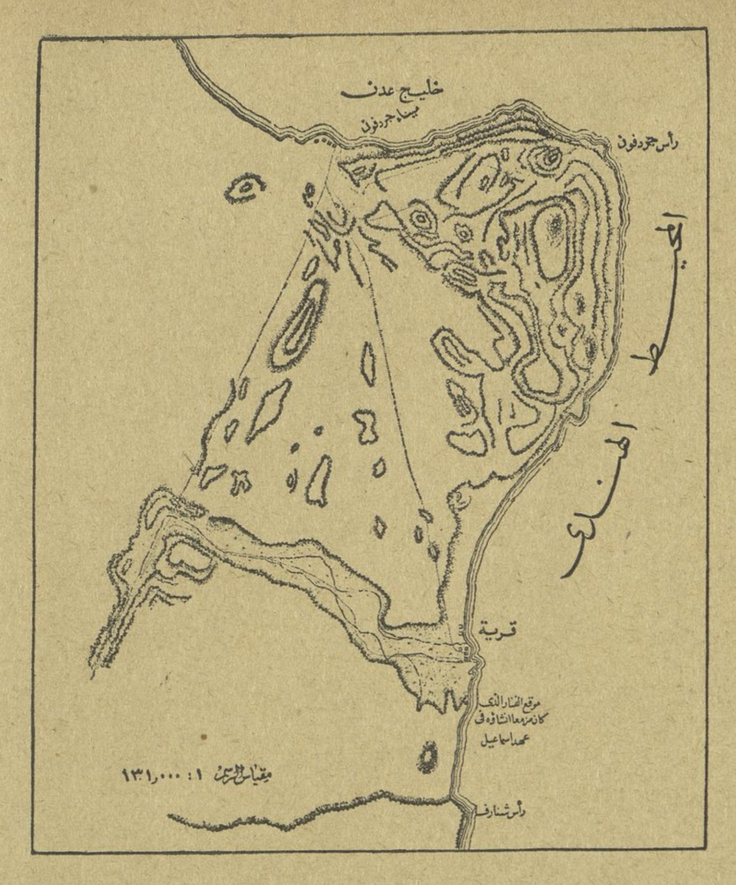
مشروع السكة الحديدية

وعهد الخديو اسماعيل إلى جماعة من المهندسين تخطيط السكة الحديدية التى تصل السودان بمصر

وشرع فى مد الخط الحديدى على طول النيل من وادى حلفا إلى (حنك) ، وأنفق فى ذلك نحو ٤٠٠ ألف جنيه ، ومدّ من الخط نحو ٥٧ كيلو متراً فقط من وادى حلفا ، ومهد الطريق على بعد ٤٧ كيلو متراً أخرى ، ثم وقف العمل سنة ١٨٧٨ بسبب ارتباك الحكومة المالى

---

(١) انظر مجلة الجمعية الجغرافية مجموعة ١ عدد ٩ (أغسطس — نوفمبر سنة ١٨٨٠ ص ٢٩)



رأس جردفون « جردفوى »

وكان من أملاك مصر على المحيط الهندى فى عهد الخديو اسماعيل ، وترى موقع الفنار الذى اعتزم اسماعيل باشا إنشاءه سنة ١٨٧٧

وهذه الخريطة مصغرة عن خريطة وضعها بالفرنسية اللواء محمد مختار باشا ونشرت فى مجلة الجمعية الجغرافية سنة ١٨٨٠

المدارس

وأنشئت بعض المدارس لتهذيب الأهلين وتثقيفهم ، وعهد بالتدريس فيها إلى المتخرجين من مدرسة الخرطوم التى أنشئت فى عهد عباس الأول

وقد رأينا فى (الوقائع المصرية)[1] وصف احتفال فخم أقامته مدرسة (بربر)

---

(١) العدد ٦١١ -- ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٥

الابتدائية ، لمناسبة امتحانها النهائى ، أنشد فيه نجباء التلاميذ القصائد المنظومة ، وتم الاحتفال على نظام الحفلات المدرسية فى عهد اسماعيل

وأنشأ أمين بك (باشا) فى اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم أبناء الأهلين ومستشفى ومسجدا (١)

التجارة

بسط الحكم المصرى رواق الأمن فى السودان ، فنشطت حركة التجارة فى بلدانه ، واتسع نطاق المواصلات التجارية بينه وبين مصر ، وانشئت فيه بيوت تجارية كبيرة تتولى إصدار متاجر السودان إلى مصر وأوروبا وتجلب إلى السودان واردات أوروبا ومصر ، وقد أثرت هذه البيوت ، وصار لها شأن يذكر ، وأكبرها بيت السيد احمد العقاد ، وبيت على أبى عمورى ، وفرج الله الموصلى ، والخواجه غطاس ، وجيليو ، وامبرواز وغيرهم ، وقد مد هؤلاء تجارتهم الى أقاصى السودان ، وصار لكل منهم قوة مسلحة من السودانيين ، وأماكن للتجارة فى مختلف الجهات تسمى « مشارع » ، يقيمونها على شكل مربع من عروق الأشجار ، ويقيم التاجر أو وكيله فيها بحراسة رجاله المسلحين ، ولهؤلاء الحراس مهمة أخرى ، وهى اقتناص الرقيق للاتجار بهم فى أسواق مصر ، وقد دَرّت عليهم تجارة الرقيق ثروات كبيرة لما فيها من الأرباح الطائلة ، ومما يدل على اتساع نفوذ هذه البيوت التجارية أن (الزبير باشا) الذى صار له شأن كبير فى السودان كان فى بداية أمره وكيلا لبيت على أبى عمورى

ولما اعتزم الخديو اسماعيل منع تجارة الرقيق عهد الى ولاة السودان الاتفاق مع أصحاب « المشارع » على أن يتخلوا عنها للحكومة مقابل تعويضات تدفع اليهم

وكانت هذه البيوت تتولى إصدار متاجر السودان ، كالعاج ، وريش النعام ، والتبر ، والصمغ ، والجلود ، والغنم ، والمواشى ، والتمر الهندى ، والبن ، والكحل ، وقرن الخرتيت وما إلى ذلك

---

(١) مجلة الجمعية الجغرافية — عدد فبراير سنة ١٨٨١ ص ٣٢

وظلت التجارة مزدهرة فى ظل الحكم المصرى ، وبلغ عدد البيوت التجارية المملوكة للمصريين فى السودان ثلاثة آلاف بيت ، والمملوكة للاوروبيين الف بيت ، وبلغت واردات السودان فى السنة مليونين من الجنيهات وصادراته تعادل هذا القدر (١)

البريد

عهد الخديو اسماعيل الى موتشى بك مدير مصلحة البريد المصرية إنشاء مكاتب منتظمة للبريد فى عواصم السودان ، فصدع بالأمر وأنشأ بها عدة مكاتب ، وأنشئت إدارة للبريد فى الخرطوم سنة ١٨٧٣ احتفل بافتتاحها احتفالا فخما (٢)

وأنشئت مكاتب منتظمة للبريد فى الخرطوم ، ودنقله ، وبربر ، وكسلا ، وفتحت أيضاً مكاتب أخرى فى سنار ، والمسلمية ، والقضارف ، وفازوغلى ، وكرجوع ، وفاشوده ، والأبيض ، والفاشر ، وبقيت هذه المكاتب تؤدى مهمتها ، إلى أن تعطلت بعد شبوب الثورة المهدية سنة ١٨٨٣ ، وظل مكتب الخرطوم مفتوحا إلى أن سقطت المدينة فى أيدى الثوار سنة ١٨٨٥

التلغرافات

بلغت الخطوط التلغرافية التى أنشئت فى السودان لغاية سنة ١٨٧٠ ، ٢١١٠ كيلو متر ، وبلغ عدد مكاتب التلغراف فى مدن السودان ٢١ مكتبا ، وذلك سنة ١٨٧٧

---

(١) عن بيان قدمه التجار الوطنيون والأجانب فى مصر احتجاجا على إخلاء السودان سنة ١٨٨٤ ، وضحوا فيه ان اخلاءه يؤدى الى بوار متاجرهم فيه (كوشرى — المركز الدولى لمصر والسودان ص ٢٨٦)

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٤٨ (١٠ مارس سنة ١٨٧٤)

وهاك بيان الخطوط التلغرافية والمدن التى وصلت بينها (١)

(١) مصر - دنقله - بربر - الخرطوم

(٢) الخرطوم - ابو قراد - الأبيض - فوجه

(٣) الخرطوم - ابو حراز - المسلمية - سنار ، فازوغلى

(٤) المسلمية - الكوه

(٥) ابو حراز - القضارف - كسله - سنهيت - مصوع

(٦) كسله - قوز رجب (على نهر عطبره) - بربر

(٧) سواكن - كسله

(٨) القضارف - دوكه - جنوبى القضارف - القلابات

(٩) القضارف - الجيرة (بالقرب من حدود الحبشة)

وكان مركز هذه الخطوط فى الخرطوم وقد ظلت قائمة الى أن عطلت فى عهد الثورة المهدية

ميزانية السودان

ذكر غردون باشا فى رسائله « ص ٢٨١ » أن ميزانية السودان سنة ١٨٧٨ . تتألف من الأرقام الآتية :

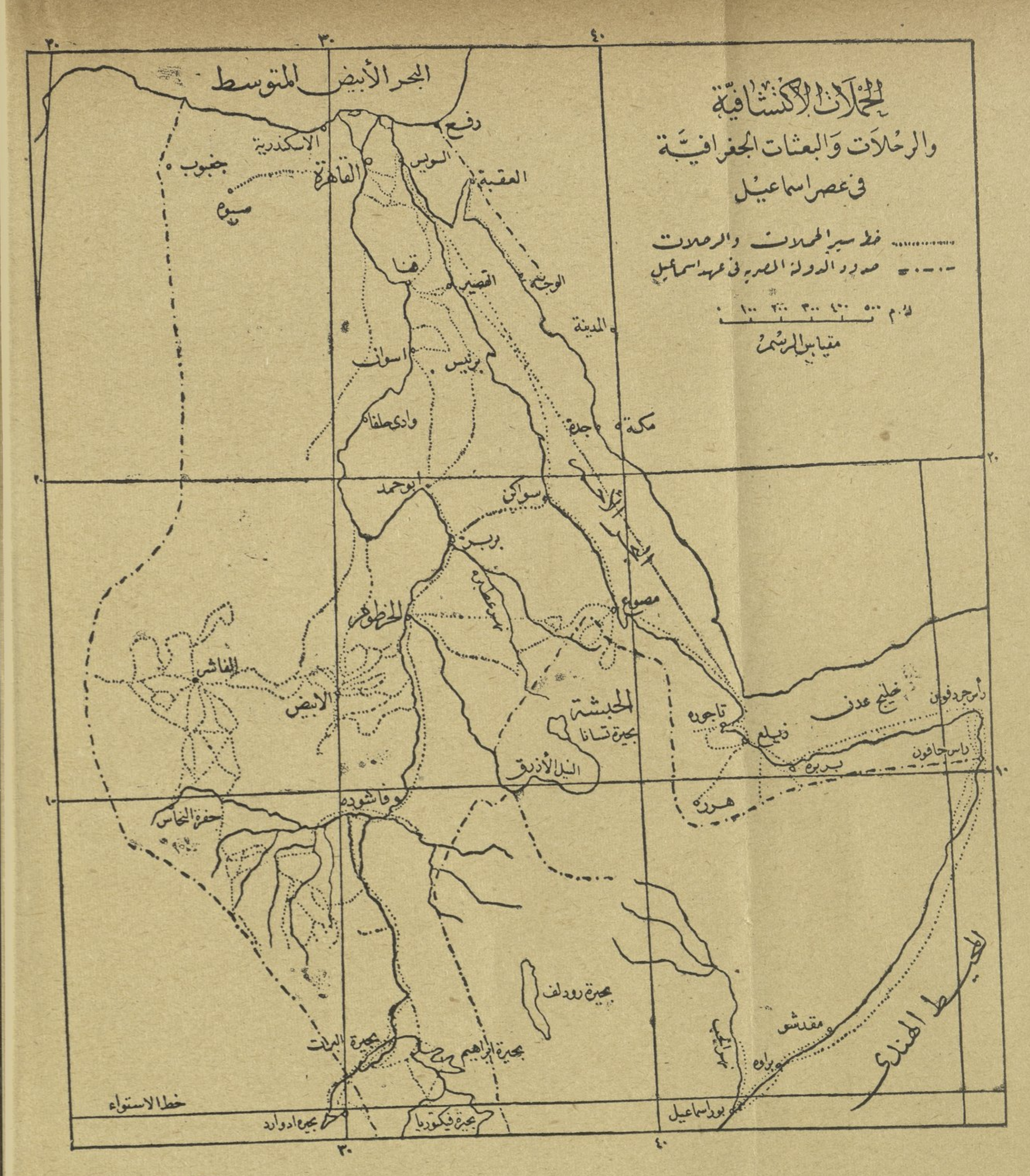
٣٢٧ر٠٠٠ جنيه دين السودان

٥٧٩ر٠٠٠ « ايرادات الحكومة

٦٥١ر٠٠٠ « مصروفاتها

٠٧٢ر٠٠٠ « العجز

(١) تقرير الكولونل ستوارت عن السودان المنشور فى الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book عن مصر سنة ١٨٨٣ ج ١١ ص ٨


الحملات الاكتشافية
والرحلات والبعثات الجغرافية
في عصر اسماعيل
خط سير الحملات والرحلات
حدود الدولة المصرية في عهد اسماعيل
مقياس الرسم
البحر الأبيض المتوسط
الاسكندرية
القاهرة
السويس
العقبة
جغبوب
سيوه
قنا
القصير
الوجه
المدينة
اسوان
بربيس
وادي حلفا
مكة
جدة
ابو حمد
سواكن
بربر
مصوع
الخرطوم
الفاشر
الأبيض
الحبشة
بحيرة تسانا
النيل الأزرق
تاجوره
زيلع
بربره
هرره
خليج عدن
راس جردفوني
راس حافون
فاشوده
حفرة النحاس
بحيرة رودلف
بحيرة البرت
بحيرة ابراهيم
بحيرة فيكتوريا
بحيرة ادوارد
خط الاستواء
مقدشو
براوه
بور اسماعيل
المحيط الهندي

مقابل ص ١٦٧

الرحلات والبعثات الجغرافية

ان بسط سيادة مصر وسلطانها على وادى النيل قد مهد الطريق للاكتشافات والتحقيقات الجغرافيه والعلمية فى أرجاء السودان ، فحفل عصر اسماعيل بالبعثات والحملات التى أنفذها الخديو لهذا الغرض على نفقة الحكومة المصرية ، وقوامها ضباط أركان حرب الجيش المصرى ، فكان لهم الفضل الكبير فى مد رواق الحكم المصرى ، ونشر لواء الحضارة فى السودان ، ولهم فضل لاينكر فى تقدم علم الجغرافيا والاكتشافات ، بما أضافوا اليها من الحقائق الهامة ، والبيانات المبتكرة ، والخرائط والرسوم الدقيقة

وانا ذاكرون بالفخر والإعجاب موجز أعمال هذه البعثات والحملات المصرية ، وما وصلت اليه من الاكتشافات الجغرافية

فأول هذه البعثات حملة صمويل بيكر باشا الى منابع النيل وقد أسلفنا الكلام عنه

وفى سنة ١٨٧ قامت بعثة برآسة الأميرالاى (بوردى بك Purdy) أحد ضباط أركان حرب الامريكان فى الجيش المصرى ومعه طائفة من الضباط المصريين ، فجابوا الجهات الواقعة بين النيل والبحر الاحمر ، من القاهرة والسويس شمالا ، الى قنا والقصير جنوباً ، واكتشفوا طرق المواصلات ومناجم المعادن والمحاجر فى تلك الجهات

وفى سنة ١٨٧٣ سار الأميرالاى بوردى بك بحراً الى موقع برنيس (برنيقه) القديمة على البحر الأحمر (غربى رأس بناس) ولحقه بها الأميرالاى كولستن Colston أحد الضباط الامريكان فى الجيش المصرى من طريق قنا براً ، وخططا الجهات المقفرة الواقعة بين برنيس و (بربر) على النيل وقضيا فى هذه المهمة نيفا وسبعة أشهر (١)

وفى سنة ١٨٧٤ اكتشف الأميرالاى شايى لونج بك Chaille Long بحيرة ابراهيم كما بيناه فى موضعه ، واكتشف معظم مجرى النيل المعروف بنيل فيكتوريا ،

---

(١) راجع تقرير الأميرالاى بوردى عن هذه الرحلة فى مجلة الجمعية الجغرافية بمجموعة نمرة ٢ عدد ٨ ص ٤٣١ ، وتقرير الأميرالاى كولستن بالمجلة المذكورة بمجموعة نمرة ٢ عدد ٩ (اغسطس سنة ١٨٨٦) ص ٤٨٩ ، وبحث الأستاذ كورا عن رحلة كولستن من قنا الى برنيس وخريطة الرحلة فى مجلة الجمعية بمجموعة ٣ عدد ٧ (سبتمبر سنة ١٨٩١) ص ٥٢٣

وحقق نقطة كانت غامضة وهى أن نيل فكتوريا يصب فى بحيرة ألبرت ، ورسم الطريق بين اللادو ومكركه جنوبى بحر الغزال

وبعد أن تم فتح دارفور سنة ١٨٧٤ انفذ الخديو ثلاث بعثات كبرى مؤلفة من ضباط أركان الحرب لاكتشاف جهات كردفان ودارفور

الأولى برآسة الأميرالاى بوردى بك ، ومن أعضائها القائممقام ميزون بك Maison من الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى ، والملازمون محمود افندى صبرى (باشا) ، ومحمد افندى سامى ، وسعيد افندى نصر (باشا) ، وخليل افندى حلمى ، والدكتور محمد افندى امين ، ومهمتها اكتشاف جهات دارفور ، فكشفت المواقع وطرق المواصلات بين النيل و (حفرة النحاس) بأقصى حدود دارفور جنوبا بغرب [١] ، وجابت أرجاء هذا الإقليم العظيم ، وكشفت من الطرق ما طوله ٦٥٠٠ ميل ، وحققت ٢٢ موقعا من المواقع الفلكية ، ورسمت خريطة دقيقة لهذه البلاد

والبعثة الثانية برآسة الأميرالاى كلستون ، ومن أعضائها الصاغ احمد افندى حمدى (باشا) والأميرالاى بروت Prout من الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى ، والملازمون عمر افندى رشدى (باشا) ، ومحمد افندى ماهر (باشا) ، ويوسف افندى حلمى ، وخليل افندى فوزى ، والدكتور بفوند Pfund العالم الطبيعى ، وقد اكتشفت جهات كردفان ، وحققت مواقعها ومدنها وطرق المواصلات فيها ، ورسمت خريطة دقيقة عنها ، ومرض رئيس هذه البعثة خلال الرحلة فتولى الرآسة بدله الأميرالاى بروت

وقضى أعضاء البعثتين ثلاث سنوات يقطعون المراحل ويطوون الفدافد ويستهدفون للمتاعب المضنية فى سبيل الاضطلاع بمهمتهم

والبعثة الثالثة برآسة المهندس الامريكى متشل Michel [٢] يصحبه الضابط عبدالفتاح

---

(١) راجع بحث الأميرلاى (اللواء) بوردى باشا عن هذه البعثة بمجلة الجمعية الجغرافية بمجموعة ١ عدد ٨ (مايو سنة ١٨٨٠) ص ٥ والخريطة الملحقة بهذا العدد

(٢) عالم فى طبقات الارض ومهندس مناجم وكان ملحقا بقسم اركان حرب الجيش المصرى وتجد تقريره عن هذه البعثة فى مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية بمجموعه ١ عدد ٦ (اكتوبر سنه ١٨٧٩) ص ٧ و ١٥

افندی فتحی لاکتشاف المعادن بين النيل والبحر الاحمر ، وقد كشفت هذه البعثة مناجم للذهب فى (الحمامة) شمالى قنا ، ثم عرجت بشغور البحر الاحمر وخليج عدن ، كالقصير ، ومصوع ، وتاجوره ، وزيلع ، وأوغلت فى الداخل ، ثم عادت الى مصوع وكشفت الجهات الشرقية من الحبشة

ورسم ارنست لينان دی بلفون (ابن لينان باشا) الطريق بين غندكرو ودوباجا عاصمة أوغنده ، وقد قتل وهو عائد من مهمته ، ومن بياناته وضع العلامة جورج شونفرت خريطته عن تلك الجهات

ورسم البكباشى محمد افندى عزت أحد ضباط حملة منزنجر باشا خريطة الجهات الواقعة بين تاجوره وبحيرة « اوسا » بالحبشة

ورسم محمد مختار بك (باشا) وعبدالله بك فوزى (باشا) خريطة بلاد هرر ، ورسم الأول خريطة المدينة ، ووضع خريطة أخرى لرأس جردفون [١] (جردفوى) وموقع الفنار الذى أزمع اسماعيل انشاءه فى تلك الجهة كما تقدم بيانه

ورسم ضباط أركان حرب نادى باشا الجهات الواقعة بين هرر وزيلع

ووضع القائممقام عبد الرزاق بك نظمى خريطة بربره وملحقاتها

وكشفت حملة السومال التى أنفذها اسماعيل سنة ١٨٧٥ سواحل البنادر الواقعة على المحيط الهندى وجهات قسمايو (بور اسماعيل) ونهر الجوبا ، وهى الجهات التى قصدت اليها الحملة كما فصلناه فى موضعه

وفى سنة ١٨٧٧ جاب الأميرالاى ميزون بك Maison بحيرة (ألبرت) وأتم الاكتشاف الذى بدأه فيها السير صمويل بيكر ووضع لها خريطة دقيقة [٢]

وأنفذ الخديو سنة ١٨٧٧ بعثة برآسة المستر برتون لاكتشاف المعادن التى بجهات (مدين) بجزيرة العرب

وحقق ضباط أركان الحرب برآسة البكباشى عبد الله بك فوزى (باشا) حدود

---

(١) الاسم الصحيح (جردفون) كما حققه العلامة أحمد زكى باشا

(٢) مجلة الجمعية الجغرافية مجموعة ١ عدد ٥ (مايو سنة ١٨٧٧ — فبراير سنة ١٨٧٨) ص ٥

الحبشة الشمالية والطرق بين مصوع والخرطوم ورسموا خريطتها

وحقق جيسى باشا مواقع بحر الغزال

وجاب الأميرلاى محمد مختار بك (باشا) نواحى السودان الشرقى حين كان رئيسا لأركان حرب السودان سنة ١٨٨٠ يصحبه من ضباط أركان الحرب خليل بك فوزى والملازمان محمد خير الله وعلى خيرى ، وله مبحث مسهب فى تخطيط أبو حراز ، والقضارف (ابوسن) ، والقلابات ، وطومات ، واميديب وغيرها من مدن السودان الشرقى [١]

واكتشف أمين باشا مدير خط الاستواء نهر السمليكى الواصل بين بحيرة إدوارد وبحيرة ألبرت

ورسم ضباط أركان حرب الجيش المصرى سنة ١٨٧٧ خريطة مفصلة لافريقية ، وهى أدق خريطة عرفت إلى ذلك الحين ، اشترك فى رسمها كل من الأميرالاى لوكت Lochett ، والقائمقام محمد مختار بك (باشا) ، والصاغ عبدالله بك فوزى ، وعبد الرزاق بك نظمى ، والضباط محمود صبرى (باشا) ، وأحمد فائق (باشا) ، ومصطفى كامل ، وأحمد فهمى ، وحسن حارس (باشا) ، وحسن صفوت ، وابراهيم حلمى ، ومحمد جودت ، ومحمد خير الله ، ويوسف ضيا (باشا) ، وعلى حيدر (باشا) ، وأحمد رشيد

وهذه الخريطة مودعة ضمن محفوظات الجمعية الجغرافية الملكية

ذكر الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى فى عهد اسماعيل أن الجهات التى جابها ضباط أركان الحرب وحققوها ، ورسموا مواقعها ، تبلغ فى اتساع مداها مجموع مساحة فرنسا والمانيا والنمسا والمجر [٢] بحدودها القديمة ، وهذا يدلك على عظم الاكتشافات والتحقيقات التى تمت على أيديهم

وقد ضاع كثير من مباحث هذه البعثات ، لأن الاحتلال الانجليزى تعمد أن يبدد أعمالها وخرائطها ومجاميعها النفيسة ، وذلك لكى يقطع الصلة بين جيشنا القديم المجيد

---

(١) مجلة الجمعية الجغرافية مجموعة ١ عدد ١١ (فبراير سنة ١٨٨١) ص ٥

(٢) الرحلات المصرية فى افريقية للجنرال استون باشا — مجلة الجمعية الجغرافية مجموعة ٢ عدد ٧ (مايو سنة ١٨٨٥) ص ٣٤٣

والجيش الذى ألفه الانجليز بعد الاحتلال ، على أن المباحث الباقية لأعضاء هذه البعثات تسجل لضباط الجيش المصرى أجلّ الخدمات للعلم والحضارة والعمران ، فإن الاكتشافات والحملات البعيدة المدى التى اضطلعوا بها جديرة بأن تعد من مفاخر تاريخنا القومى ، ومن الصفحات المشرفه فى تاريخ الجيش المصرى والضباط المصريين

الحكم المصرى فى السودان

وشهادة الثقات من الأجانب

ذكرنا فى كتاب « عصر محمد على » (ص ١٨٣ من الطبعة الأولى) أقوال الثقات من الأجانب فيما بلغه السودان من العمران على عهد محمد على

والآن نذكر ماشهدوا به عن عمران السودان على عهد خلفائه وخاصة فى عصر اسماعيل

قال السير صمويل بيكر سنة ١٨٧٣ فى كتابه (الاسماعيلية) : « أن مصر وحدها هى التى تستطيع تمدين أفريقية النيلية بانشاء حكومة نظامية ، وحسبها أن تمد حدودها الى خط الاستواء ، وبذلك تضمن حياة السائحين فى تلك الأقطار ، واليوم قد أصبح امتداد حدودها الجنوبية الى خط الاستواء أمراً واقعا ، فانفتحت أفريقية الوسطى للحضارة والعمران »[١]

وقال المسيو سوتزارا Suzzara قنصل النمسا فى مصر على عهد اسماعيل : « إذا علمنا ما كانت عليه الشعوب فى تلك الأقطار من الهمجية ، وجب علينا أن نعد خضوعها لسلطة الخديو تدرجا نحو التقدم ، فان هذه الشعوب أخذت تألف الإدارة المنتظمة القائمة على قواعد الاستقرار والنظام ، ومن جهة أخرى فان الأقطار السودانية التى كانت مقفلة قد فتحت للتجارة والرحلات ، مما مهد السبيل لدخول الحضارة اليها »[٢]

وقال رودلف سلاطين (باشا) فى كتابه (النار والسيف فى السودان) الذى وضعه سنة ١٨٩٥ عقب خلاصه من أسر التعايشى[٣] :

---

(١) الاسماعيليه للسير صمويل بيكر ص ٤١٢

(٢) تقرير سوتزارا المنشور فى مجلة مصر Revue d'Egypte للمسيو جالياردو بك عدد مارس سنة ١٨٩٦ ص ٦٢٩

(٣) النار والسيف فى السودان . النسخة الفرنسية ج ٢ ص ١٨٤ وما بعدها

« ان السودان المصرى يحكمه الآن (سنة ١٨٩٥) الخليفة عبدالله التعايشى ، الرئيس المستبد لدعاة المهدى ، وقد كانت السنوات العشر من حكم المهديين كافية لنشر العبودية فى نواحيه ، ومن الحق أن نقول إن السودان ظل سبعين سنة ونيفا ، منذ عهد محمد على مستظلا بالحكم المصرى ، مفتوحا للحضارة والمدنية ، والمتاجر المصرية والأوروبية تزدهر فى عواصمه ، والدول الأجنبية توفد قناصلها الى الخرطوم ، والسائحون على اختلاف أجناسهم يجوبون خلال البلاد ، دون أن يلقوا ممانعة ، بل كانوا يلقون عطفا ورعاية من ولاة الأمور ، وانتظمت طرق المواصلات والتلغرافات وإدارة البريد ، فسهلت الاتصال بين أرجاء السودان القاصية ، وأدى الناس الشعائر الدينية بملء الحرية سواء فى المساجد أو الكنائس ، وقامت مدارس البعثات الى جانب مدارس الحكومة ، وعلى الرغم من تعدد القبائل التى تسكن السودان وما كان بينها من العداء ، وتحفزها للاقتتال ، فإن حزم الحكومة وسطوتها كانا كافيين لتوطيد دعائم الأمن والسلام فى مختلف أصقاعه »

وقال فى موضع آخر يصف تبدل الحال بعد غلبة الثورة المهدية :

« لقد شهدنا فى السودان منظراً محزناً ، إذ رأينا الحضارة الجديدة التى دخلته مع الحكم المصرى تتداعى أركانها ويندكّ صرحها بأيدى أقوام جهلاء يكادون يكونون من الهمج ، فأسسوا على أنقاض هذه الحضارة حكومة وضعوا لها نظاما يشبه فى بعض أشكاله نظم الحكم المصرى ، ولكنهم قضوا على ماازدان به من العدل والتهذيب ، فأقاموا فى السودان صرح الظلم والانحطاط ، ولا يكاد المرء يشهد فى التاريخ الحديث بلاداً أخرى سادت فيها الحضارة الناشئة زهاء نصف قرن من الزمان ، ثم انقلبت الى حالة أقرب ماتكون إلى الهمجية ، فان الخليفة والقبائل التى تناصره ، بعد أن اغتصبو سلطة الحكم وانتزعوها من أيدى المصريين ، يحكمون الآن الأهلين التعساء حكما جائرا ، ويسوقونهم بعصا من حديد ، ويسومونهم من الخسف والنكال ماجعلهم يتوقون الى التخلص من هذه الدولة ويتطلعون الى حكومة يجدون فى ظلها الراحة والسلام ، وليس أدل على مبلغ ماعاناه السودان فى عهد المهديين أكثر من فناء مايقرب من ثلاثة أرباع أهله ، ممن اجتاحتهم الحروب والمجاعات ، والأمراض المختلفة ، والتقتيل والتنكيل »

وقال فى موضع آخر : « لقد بعد العهد بحالة السودان تحت حكم اسماعيل ، إذ كانت الحكومة المصرية تحمل فى ربوعه لواء الحضارة والمدنية ، على حين كانت البقاع الخارجة عن منطقة النفوذ المصرى فى حالة الانحطاط والتأخر ، فالسودان بعد أن دخلته الحضارة فى ظل الحكم المصرى قد تطرقت اليه الهمجية على عهد المهديين »

وقال ما يأتى عن ارتباط السودان بمصر ، مما يجدر بنا أن نذكره على الدوام ونتخذه عبرة وعظة لنا وقاعدة لا تتبدل لسياستنا فى السودان :

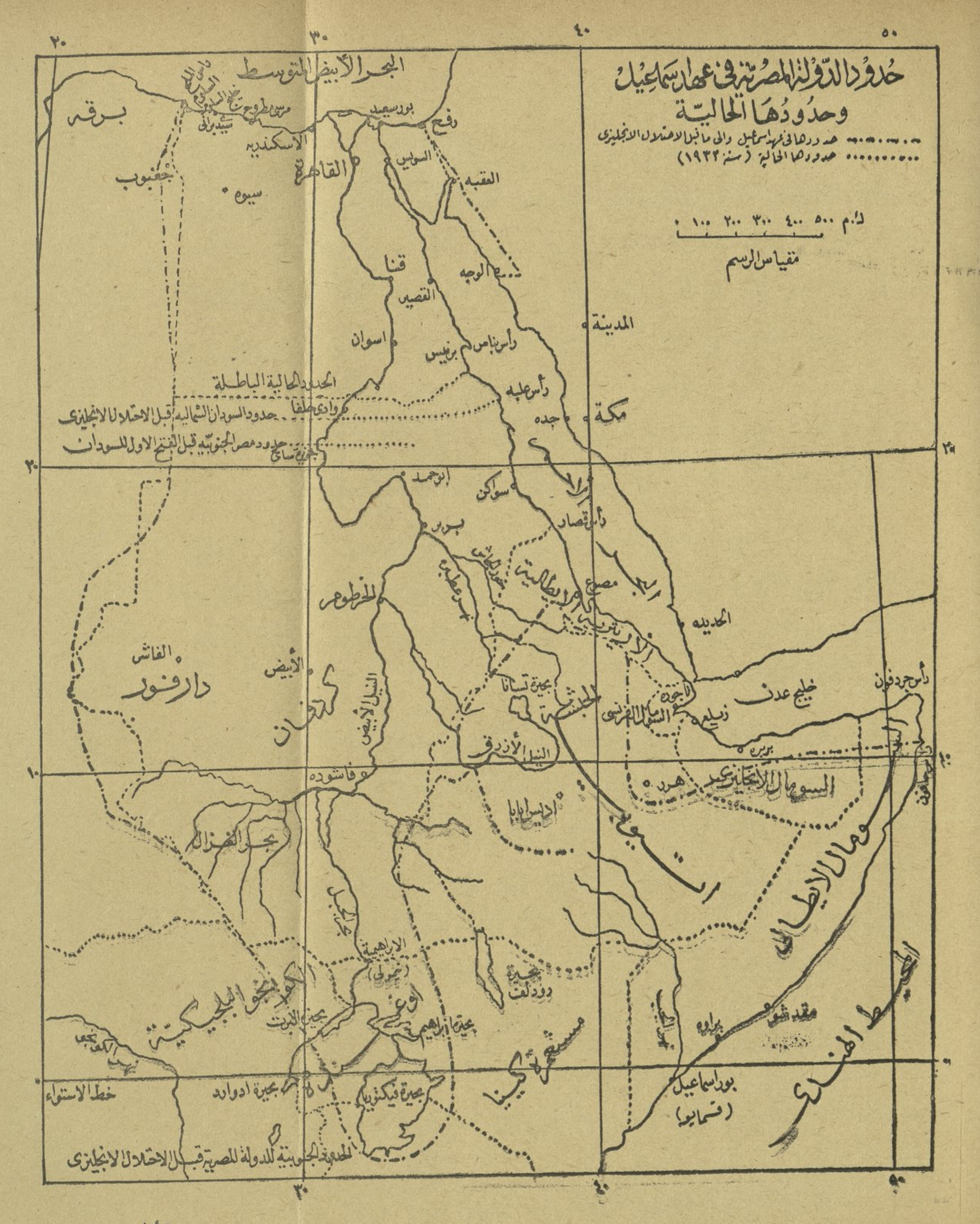
« أرى واجبا علىّ أن أبين وجهة نظرى فى أهمية السودان وقيمته لمصر ، وأبدى الرأى الذى ثبت فى قرارة نفسى فأقول ، ان الأسباب التى دعت محمد على منذ خمس وسبعين سنة إلى امتلاك السودان لا تزال قائمة الى اليوم ، فالسودان هو مصدر الحياة لمصر ، وكل جهودها يجب أن تتجه إلى صيانة وادى النيل من أية غارة أجنبية ، فان كل خطوة تخطوها دولة أخرى نحو النيل ينظر اليها بعين الفزع من كل من يقدر خطر السيطرة الأجنبية على ذلك النهر العظيم وما تجره من تضحية سعادة مصر وتقدمها وتعريضها لأعظم المضار »

حدود السودان المصرى

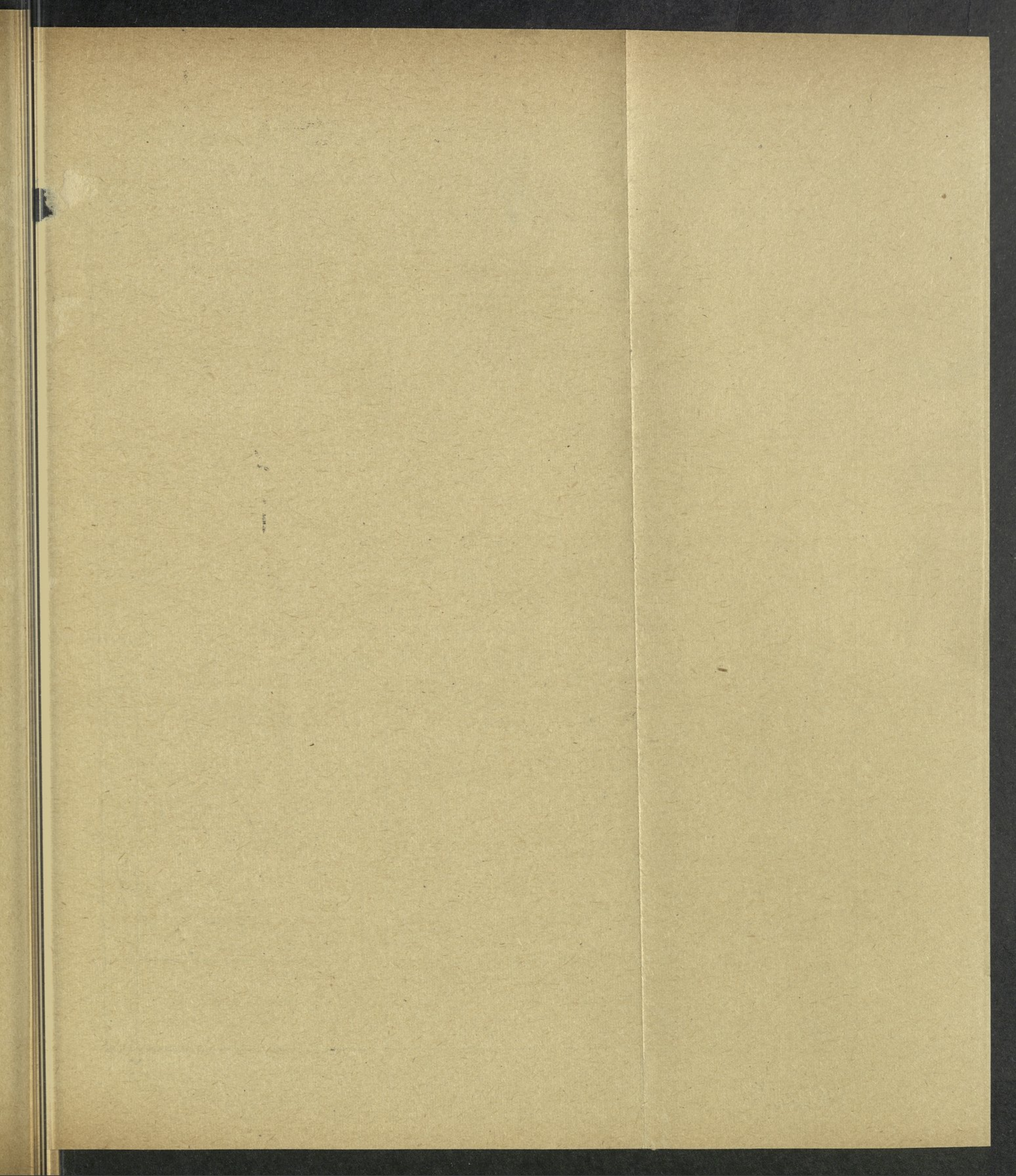
أمس واليوم

اكتمل الفتح المصرى فى السودان وبلغت الدولة المصرية حدودها الطبيعية على عهد اسماعيل ، فشملت جنوباً بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى بينهما ، إذ ضمت مملكة أونيورو وبسطت حمايتها على مملكة أوغنده ، وبلغت شرقاً سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت حدودها الجنوبية الشرقية إلى المحيط الهندى ، وضمت اليها فى هذه النواحى سواكن ومصوع وزيلع وبربره وهرر وسواحل السومال الشمالية ، وصارت جميع شواطىء البحر الأحمر الغربية من السويس شمالا الى بوغاز باب المندب جنوبا ملكا لمصر وامتدت سلطتها إلى شواطىء خليج عدن ، من بوغاز باب المندب الى رأس جردفون (جردفوى) ثم الى رأس حافون الواقعين على المحيط الهندى ، وبلغت حدود الدولة المصرية غربا إلى مملكة وادای الواقعة غربى درافور

واليك ما ذكره الكولونل ستوارت Stewart عن حدود السودان المصرى سنة


حدود الدولة المصرية في عهد اسماعيل
وحدودها الحالية
حدودها في عهد اسماعيل والى ما قبل الاحتلال الانجليزى
حدودها الحالية (سنة ١٩٣٢)
ك.م ٥٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠
مقياس الرسم
البحر الأبيض المتوسط
برقه
جغبوب
سيوه
الاسكندريه
القاهرة
بورسعيد
رفح
السويس
العقبه
قنا
القصير
الوجه
اسوان
برنيس
المدينة
رأس علبه
مكة
جده
الحدود الحالية الباطلة
وادي حلفا
حدود السودان الشمالية قبل الاحتلال الانجليزى
حدود مصر الجنوبية قبل الفتح الاول للسودان
سواكن
بربر
الخرطوم
الحديده
دارفور
الفاشر
الأبيض
كردفان
بحيرة تسانا
الحبشة
النيل الأزرق
النيل الأبيض
خليج عدن
زيلع
بربره
هرر
السومال الانجليزى
السومال الفرنسى
فاشوده
اديس ابابا
بحر الغزال
السومال الايطالى
الابراهيمية
بحيرة ابراهيم
بحيرة البرت
بحيرة رودلف
مقدشو
براوه
بحيرة ادوارد
بحيرة فيكتوريا
خط الاستواء
بوراسماعيل
(قسمايو)
المحيط الهندى
الحدود الجنوبية للدولة المصرية قبل الاحتلال الانجليزى
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
١٠

مقابل ص ١٧٤



١٨٨٢ ؛ فى تقريره الذى قدمه إلى البرلمان البريطانى سنة ١٨٨٣ (بعد الاحتلال الانجليزى) وهو يقرب من التحديد الذى ذكرناه ، قال :

« تبدأ حدود السودان المصرى من ضواحى برنيس على البحر الأحمر (صح من رأس علبه) ، وتتبع الخط ٢٤ من خطوط العرض الشمالى الى نقطة غير معينة فى جوف الصحراء اللوبية ، بالقرب من الخط ٢٨ من خطوط الطول ، ومن هناك يتجه الحد جنوبا بغرب ، حتى يلتقى بالركن الشمالى الغربى من دارفور حيث الخط ٢٣ من خطوط الطول ، ثم يتجه جنوبا حتى يصل الى مابين الخط ١١ — ١٢ من خطوط العرض ، ثم جنوبا بشرق ماراً بمونبوتو وبحيرة ألبرت إلى أن يتصل ببحيرة فيكتوريا ، ومن هناك يصعد شمالا بشرق ويشمل اقليم هرر ، ثم يصل إلى شواطىء المحيط الهندى عند رأس جردفون (جردفوى) ، ومن ثم يعود محاذيا الشاطىء حتى يصل الى برنيس » (١)

ومعنى ذلك ان جميع سواحل البحر الاحمر الغربية وسواحل السومال الشمالية الواقعة على خليج عدن كانت من أملاك مصر ، وقد ألحق الكولونيل ستوارت بتقرير، خريطة مسداليا بك (مدير دارفور) عن السودان بهذه الحدود ، وهى منشورة فى الكتاب الأزرق المتقدم ذكره ص ٣٨

وغير خاف أن هذه الحدود قد تراجعت بعد الثورة المهدية والاحتلال الانجليزى ، إذ تواطأت انجلترا مع الدول الأخرى على انتقاص مصر من أطرافها ، فاحتلت انجلترا أوغنده وأونيورو ومنطقة البحيرات والجزء الجنوبى كله من مديرية خط الاستواء ه وصار الحد الجنوبى للسودان ينتهى الآن عند نيمولى (الابرهيمية) بعد ان كان يشمل بحيرة فيكتوريا وبحيرت ألبرت ، واغتصبت انجلترا أيضا محافظتى زيلع وبربره ، وأخذت ايطاليا مصوع والاريتريه ورأس جردفون (جردفوى) ، وفرنسا تاجوره وجيبوتى ، والحبشة بلاد هرر وبنى شنقول من أعمال فازوغلى

ولم تكتف انجلترا بالتآمر على اقتسام أسلاب الامبراطورية الافريقية العظيمة التى أسستها مصر بدمائها وأموالها وجهودها ، بل شاركت مصر فى سيادتها على السودان

---

(١) الكتاب الأزرق الانجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ ج ١١ ص ٦

باتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ذلك الاتفاق الباطل الذى جعل السودان شركة بين مصر وانجلترا ، واتخذته هذه سبيلا الى الانفراد بحكم السودان ، وإقصاء نفوذ مصر الشرعى عن بلاد فتحتها منذمائة سنة ونيف ونشرت فيها لواء الأمن والحضارة والعمران ، وبذلت فيها من الجهود والارواح والضحايا والاموال

وتراجع الحد بين مصر والسودان، فصار ينتهى عند الخط ٢٢ من خطوط العرض، وأصبح حد السودان الشمالى يبدأ عند (فرص) شمالى وادى حلفا ، بعد أن كان الحد الجنوبى لمصر قبل الفتح الاول للسودان (فى عهد محمد على) يصل الى جزيرة (ساى) جنوبى وادى حلفا ، وكان ينتهى قبل الاحتلال الانجليزى عند « سرس » جنوبى وادى حلفا أيضا

وصارت سواكن ، ووادى حلفا وما يليها جنوباً ، تابعة لإدارة السودان المشتركة بمقتضى الاتفاق الباطل المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الفصل السادس

الجيش

خلاصة تاريخ الجيش فى عهد اسماعيل انه عنى بترقيته وتنظيمه ومضاعفة قوته ، والوصول به الى مستوى الجيوش الكبيرة للامم الحديثة ، وعنى أيضا بنهضة التعليم الحربى ، فأنشأ المدارس الحربية على أرقى طراز حديث ، واختار لها اكفأ المدرسين والضباط ، وأحسن المناهج الدراسية ، فكان التقدم فى نظام الجيش يسير مطرداً مع تجديد التعليم فى المدارس الحربية

ولكنه فى السنوات الأخيرة من حكمه اهمل شؤون الجيش جملة واحدة ، فاختل نظامه ، ثم أقفل معظم المدارس الحربية التى أنشأها ، وذلك لنضوب معين المال ، وارتباك أحوال الحكومة بسبب فداحة الديون التى اقترضها من غير حساب ، بحيث لم ينته عهده حتى كان الجيش المصرى قد وصل الى درجة محزنة من الضعف والارتباك

تلك كلمة اجمالية عن حالة الجيش والمدارس الحربية فى عصر اسماعيل ، فالشطر الأول من ذلك العصر هو دور التقدم ، والشطر الثانى يمثل عهد التأخر والاضمحلال

ففى الشطر الأول بذل الخديو جهوداً كبرى فى تنظيم الجيش ، وأرسل الى فرنسا بعثة حربية تتألف من خمسة عشر ضابطا من خيرة ضباط الجيش [1] ليقضوا زمناً فى مشاهدة نظام الجيش الفرنسى ، واقتباس خبرة قواده وضباطه ، فأبحرت هذه البعثة على ظهر السفينة الحربية المصرية « شيرجهاد » وأقلتهم الى فرنسا ، فاستقبلتهم

(١) ذكرهم اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه ج ٢ ص ٣٠٨ وهم : شاهين باشا . ابراهيم باشا السوارى . على بك رضا الطوبجى . على بك وهبى . يوسف بك صديق . محمد بك رضا . محمود بك سامى . اسماعيل بك ايوب . عبد القادر بك حلمى . مصطفى بك فهمى . عثمان بك غالب . احمد افندى حمدى ، حسن افندى مظهر . محمد افندى

الحكومة الفرنسية بالحفاوة ، ودرسوا النظم العسكرية الفرنسية والاستحكامات والمناورات العمومية ، وغير ذلك من فنون الحرب والقتال ، وجمعوا طائفة من المؤلفات الحربية المشتملة على أساليب الجيش الفرنسى ونظاماته ، وعادوا بها ليطبقوها فى مصر ، وأخذ الخديو اسماعيل فى تنظيم الجيش على نظام الجيش الفرنسى الحديث

ولم يكتف بذلك بل أحضر من فرنسا بعثة حربية مؤلفة من بعض الضباط الفرنسيين لتنظيم المدارس الحربية المصرية ، فجاءت هذه البعثة الى مصر سنة ١٨٦٤ برآسة الكولونل مرشر (بك) Mircher ومعه ثلاثة ضباط آخرون وهم رباتيل Rebatel ولارمى (باشا) Larmee ، وبولار Polard ، وألحق بهم الضباط دوبرناردى بك الذى كان يخدم الحكومة من عهد سعيد باشا ، فتولى هؤلاء الضباط نظارة بعض المدارس الحربية ونظموا شؤونها

ولما شرع اسماعيل فى تنظيم التعليم الحربى نقل المدرسة الحربية التى كانت بالقناطر الخيرية الى قصر النيل ثم الى العباسية ، وانشأ بهذه الجهة عدة مدارس حربية أخرى بدل المدارس التى انشئت فى عهد محمد على وعفا أثرها ، واختار جهة العباسية لقربها من الصحراء حيث يسهل على التلاميذ القيام بالتمرينات الحربية وضرب النار ، ولانه كان بها السراى الفخمة التى انشأها عباس باشا الاول ، وتقدم الكلام عنها ، والمبانى الملحقة بها ، وكانت تصلح مقراً للمدارس والمعاهد والثكنات

وجعل لهذه المدارس إدارة واحدة تدعى « ادارة المدارس الحربية »

وفيما يلى بيان المدارس الحربية التى أنشأها الخديو بالعباسية فى أوائل حكمه :

١ — مدرسة البيادة (المشاة) أنشأها سنة ١٨٦٤ ، وكان عدد تلاميذها حين تأسيسها ٤٩٠ تلميذ ، وتولى نظارتها محمد امين بك ، ثم دى برنارى بك ، ثم منصور افندى حسن ، ثم محمد رعنا افندى ، ثم جعل لها مديرى ادارة وهم على التعاقب : محمد كامل افندى ، ثم ابراهيم عاصم افندى ، ثم محمد صالح افندى

٢ — مدرسة السوارى (الفرسان) ، أنشئت سنة ١٨٦٥ وعدد تلاميذها ١٦١ تلميذ ، وتولى نظارتها الضابط الفرنسى بولار ثم ياور بك

٣ — مدرسة الطوبجية (المدفعية) والهندسة الحربية ، انشئت سنة ١٨٦٥ وعدد

تلاميذها ٢٨٠ تلميذ ، وتولى نظارتها الكولونل لارمى (باشا) ، وكان تلاميذها ينتخبون من بين طلبة مدرسة المهندسخانة ، وهذا يدلك على رقى المستوى العلمى لتلاميذها وخريجيها ، فلا غرو أن نبغ فيها وفى مدرسة أركان الحرب طائفة من أكفأ الضباط المصريين

٤ — مدرسة أركان الحرب بالعباسية ، أنشئت سنة ١٨٦٥ ، وتولى نظارتها الكولونل مرشير بك ، ثم شحاته عيسى بك أحد خريجى بعثات محمد على ، ثم رباتيل بك ، ثم عاد إلى نظارتها مرشير بك ، ثم لارمى باشا ، ويختار تلاميذها من نوابغ طلبة المدارس الحربية أو المهندسخانه ، وتعد هى ومدرسة الطوبجية من أرقى المدارس العالية التى أسسها الخديو اسماعيل

٥ — مدرسة الخطرية بالقلعة ، أنشئت سنة ١٨٧٤ ، وهى أقل شأناً من المدارس المتقدمة ، والغرض منها تخريج صف الضباط ، وتولى نظارتها القائمقام خليل عفت بك ولم تمكث هذه المدرسة طويلا

٦ — مدرسة صف الضباط انشئت سنة ١٨٧٤

وقد خرجت هاتان المدرستان عدداً من صف الضباط الذين استخدمتهم الحكومة فى الاكتشافات الجغرافية بالسودان

٧ — مدرسة الطب البيطرى ، أنشئت سنة ١٨٦٨ ، وتولى نظارتها المسيو ليونار ، ووكالتها اسماعيل راضى افندى ، وأحيلت نظارتها منذ سنة ١٨٧٠ على ناظر مدرسة الفرسان (السوارى)

٨ و ٩ — مدرسة قلفاوات الشيش ، ومدرسة الجبخانجية

وقد أقفلت هذه المدارس فى أواخر عهد اسماعيل (فبراير سنة ١٨٧٩) لارتباك شؤون الحكومة المالية ، واضطراب أحوالها الادارية والسياسية ، وأنشئت بدلها المدرسة الحربية المستجدة فى ابريل سنة ١٨٧٩ ، وعين لارمى باشا ناظراً لها ، وهى المدرسة الباقية الى اليوم (١٩٣٢)

هيئة أركان حرب الجيش

عهد الخديو اسماعيل الى طائفة من الضباط الامريكيين تأسيس هيئة أركان حرب

للجيش المصرى ، فتألفت هذه الهيئة من الضباط المصريين الذين عادوا من البعثة الحربية بفرنسا ، ومن الضباط الامريكيين , وجعل على رأسهم الكولونيل (استون) Stone وهو ضابط امريكى على جانب كبير من الكفاءة والخبرة ، غادر الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الاهلية ، وجاء مصر وعرض خدماته على الخديو اسماعيل فألحقه بالجيش ، وعهد اليه سنة ١٨٧٠ برآسة هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، لما آنسه فيه من الكفاءة ، وأنعم عليه برتبة اللواء ، فصار يعرف بالجنرال استون باشا ، واضطلع بالمهمة التى اسندت اليه ، واستعان على إحياء هذه الهيئة وتنظيمها بطائفة من الضباط الوطنيين وبطائفة أخرى من الضباط الامريكان ومن الميكانيكيين والمهندسين والخبراء فى علم طبقات الارض , وانشىء فى هذه الهيئة قسم للجغرافية مهمته وضع الخرائط الطبوغرافية الدقيقة عن أنحاء مصر والسودان ، وتولى تخطيط هذه الخرائط ضباط أركان الحرب المصريون والضباط الامريكان ممن قاموا بالرحلات الاكتشافية التى تكلمنا عنها فى موضعها ، فجاءت أعمالهم غاية فى الدقة والاحكام

وانشئت مطبعة خاصة لهذه الهيئة ، لطبع رسومها وخرائطها ، ومكتبة نفيسة تحوى كتبا قيّمة فى الفنون الحربية وما اليها ، وألحق بها متحف حربى للاسلحة والتحف والتذكارات الخاصة بالجيش ، وتقدمت هيئة اركان الحرب تقدما مطردا لم يوقفه سوى ارتباك الاحوال فى أواخر عهد اسماعيل . وقيام الثورة العرابية ، ثم الاحتلال الانجليزى (١)

ولكن من الحق أن نقول أن هيئة أركان الحرب فى عهد اسماعيل كان ينقصها الاتصال المتين بالقيادة العامة للجيش ، فلم يتم التعاون بين الهيئتين ، بل دب النفور بينهما ، وأدى اليه فى الغالب صلف ضباط القيادة العامة ومعظمهم من الشراكسة الذين كان من أخص صفاتهم الزهو والخيلاء ، وقد كان هذا التنافر من أهم أسباب إخفاق الحملة المصرية فى حرب الحبشة ، كما تقدم بيانه ، وكان انفصال هيئتى أركان الحرب والقيادة العامة من العوامل التى حالت دون وحدة الجيش ، وأفضت الى ضعفه واضمحلاله

---

(١) غادر استون باشا مصر نهائيا سنة ١٨٨٢ حين اعتزم الانجليز وضع أيديهم على الجيش المصرى ، وتوفى فى نيويورك سنة ١٨٨٧

الصحافة الحربية

وأنشئت صحيفتان حربيتان لتثقيف عقول التلاميـــذ والضباط ، إحداهما تدعى (جريدة أركان حرب الجيش المصرى) ، والأخرى (الجريدة العسكرية المصرية) ، تولى تحريرهما ضباط الجيش المصرى ، وقد اطلعنا فى دار الكتب الملكية على مجموعة من جريدة أركان الحرب ، وهى مجلة شهرية ، صدر العدد الأول منها فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ (١٠ يوليه سنة ١٨٧٣) ، واستمرت تصدر بانتظام عدة سنوات ، ورأينا مجموعتها كاملة لغاية اكتوبر سنة ١٨٧٨ ، وفيها مباحث قيمة للجنرال استون باشا رئيس أركان الحرب ، ولمحمد مختار افندى (باشا) ، وحماد بك عبد العاطى المدرس بالمدارس الحربية ، وعبد الرزاق نظمى (بك)، واحمد بك عزى ، وعبد الله بك فوزى ، من ضباط أركان الحرب وغيرهم ، وكان الشيخ حسن الطويل العالم المشهور يصحح المجلة

ورأيت فى العدد الصادر فى ١٥ شوال سنة ١٢٩١ (٢٤ نوفمبر سنة ١٨٧٤) نبذة تاريخية عن الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ وهزيمتها ، استخلص كاتبها وجه العبرة منها بقوله :

« وإذا قدر الله بغزو هذه الديار مرة أخرى ، فليتذكر ضباط الجيش المصرى غزوة سنة ١٨٠٧ [١] ، وليكن كل ضابط مصمما على المدافعة والذب عن وطنه ، ولا يرتكب العار فى التسليم كما ارتكبه أمين اغا ، بل يدافع بنفسه وبعساكره عن كل نقطة يتجه الهجوم اليها ، كما فعل على بك السلانيكلى الذى اكتسب الفخر والشرف ومنع العدو وصده عن الوطن فى غزو بندر رشيد رحمة الله عليه آمين» [٢] ، فهذه العبارة تدلك على الروح التى كانت تتمشى فى مباحث المجلة ، وكيف كانت تبث فى نفوس الضباط روح الواجب والقومية ، ومن المؤلم أن البلاد قد رزئت سنة ١٨٨٢ بغزوة انجليزية

---

(١) راجع وقائع هذه الغزوة فى (عصر محمد على) ص ٤٠ وما بعدها (من الطبعة الاولى)

(٢) جريدة أركان حرب الجيش المصرى العدد ٦ من المجلد الأول للسنة الثانية

أخرى كغزوة سنة ١٨٠٧ ، ولكن ضباط الجيش وجنوده لم يقوموا بالواجب الذى ذكرتهم به جريدة أركان الحرب سنة ١٨٧٤ ، فكان ما كان من الهزيمة والاحتلال

تجديد السلاح والمصانع الحربية

أوصى الخديو اسماعيل سنة ١٨٦٧ معامل الأسلحة الفرنسية بصنع عدة آلاف من البنادق الحديثة ذات الإبر المعروفة ببنادق (شاسبو) نسبة الى مخترعها ، وسلح بها الجيش المصرى

ورمم حصون الاسكندرية ، وجدّد أسلحتها ومدافعها ، وجلب المدافع الضخمة من طراز ارمسترنج ، وركبها فى طوابى الثغور ، وخاصة الاسكندرية ، وهى المدافع التى كان لها عمل ضئيل أثناء ضرب الأسطول البريطانى مدينة الاسكندرية سنة ١٨٨٢ ، ولم تؤثر فى سفن الأسطول لعدم تمرن رماتها على استعمالها بسبب سوء تدبير الحكومة والعرابيين

وعنى اسماعيل بشأن المصانع الحربية ، التى كانت منشأة من عهد محمد على ، فنظم معمل الحوض المرصود ، وأصلح من شأنه ، وصارت تصب فيه المدافع ، وتصنع فيه الأدوات والآلات الحربية للجيش

وشيد بطره معملا لصنع الأسلحة المسدسة ، وآخر لصب المدافع وآخر للبنادق ، عدا معامل الخرطوش والقنابل ، وأصلح مصانع البارود التى كانت موجودة بمصر حتى اشتهر ذكرها فى الآفاق ، وأرسل سلطان مراكش بعثة من المغاربة ليتعلموا فى مصر صناعة البارود والطباعة

وأصلح معمل الأسلحة بالاسكندرية ووسع نطاقه

إنشاء ميدان للرماية والتمرينات العسكرية

(البوليجون)

وفى عهد وزارة الأمير حسين باشا كامل (السلطان حسين كامل) للحربية وضع

لارمى بك تصميم انشاء البوليجون للتمرين على ضرب النار ، وأخذت أورطة المهندسين فى بنائه بإشراف لارمى بك وخفاجى بك أحد أساتذة مدرسة أركان الحرب ، وجعل به عدة أقسام للتمرين ، منها قسم لتمرين ضباط المدفعية على الرمى بالمدافع ، وقسم لتمرين الضباط المشاة على الرمى بالبنادق ، وقسم لصف الضباط ، وقسم لتعليم التلغرافات العسكرية وقسم للإشارة

إدخال النظام الألمانى

كان النظام الفرنسى هو المتبع فى الجيش المصرى ، ولكن الخديو اسماعيل اعتزم تدريبه على أساليب الجيش الألمانى ، لما ذاعت شهرته بعد انتصاره على الفرنسيين فى الحرب السبعينية ، فأمر بترجمة القوانين والنظامات الألمانية وتعديل الملابس وتغيير الأسلحة ، ولكن ارتباك شؤون الحكومة المالية فى أواخر عهده حال دون الانفاق على الجيش وتجديده

إحصاء الجيش

ذكر اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (ج ٢ ص ٣١١) إحصاء الجيش سنة١٨٧٣ ، ومنه يتبين أن عدده بلغ نحو ٩٠٫٠٠٠ مقاتل من جند وضباط وتلاميذ المدارس الحربية كالبيان الآتى :

٨٤٫٥٣٠ جنود وصف ضباط

٢٫٦٦٨ ضباط وقواد

١٫٨٩٠ تلاميذ المدارس الحربية

٨٩٫٠٨٨

وهذا عدا الجيش المرابط فى السودان ، وقد بينا أنه بلغ ثلاثين ألفاً ، أى أن تعداد الجيش المصرى فى مصر والسودان بلغ على عهد اسماعيل نحو ١٢٠٫٠٠٠ مقاتل

افتقار الجيش إلى قائد عظيم

رأيت مما تقدم تطور حالة الجيش فى عهد اسماعيل وعلمت ما أصابه من الضعف فى

السنوات الأخيرة من حكمه ، وترجع أسباب هذا الضعف إلى ارتباك شؤون الحكومة المالية الذى كان نتيجة لقروض الخديو ، وإلى عدم التعاون بين قيادة الجيش وهيئة أركان الحرب ، وثمة سبب جوهرى لهذا الضعف ، يتراءى فى عصر اسماعيل عامة ، وهو عجز القيادة العامة ، فقد كان الجيش يعوزه قائد كبير يضارع ابراهيم باشا فى كفاءته وعبقريته ، ويبعث فى نفوس الجند روح البطولة والمجد والبسالة ، ولم يكن اسماعيل على غرار أبيه فى النبوغ والعبقرية ، ولا ورث عنه صفاته الحربية ، ولم يألف خوض غمار القتال ، ولا وجد بين قواده من يسد الفراغ الذى كان يملؤه البطل ابراهيم ، وغنىّ عن البيان أن حرمان الجيش مثل القائد العظيم ، ومثل سليمان باشا الفرنساوى أو القواد الذين ازدان بهم تاريخ مصر الحربى فى معارك مصر واليونان وسوريا والاناضول ، كان العامل الأول فيما أصابه من الضعف

وقد ظهر هذا الضعف فى حرب الحبشة سنة ١٨٧٥ — ١٨٧٦ ، كما بيناه فى الفصل السابق ، وتبين أن أهم أسباب الهزيمة فى تلك الحرب عجز القيادة وسوء النظام ، وكانت هذه الهزيمة موضع دهشة المصريين والأجانب على السواء ، فقد كانوا يعتقدون أن الجيش المصرى لم يزل محتفظاً بالمكانة التى نالها فى حروب محمد على أو فى حرب القرم ، ولكن حرب الحبشة زلزلت هذه المكانة وكشفت عن أعراض الضعف الذى أصاب الجيش على مر السنين فى عهد خلفاء محمد على

وقد زاد فى ضعفه ارتباك الحكومة المالى ، وتدخل الدول فى شؤونها ، فان هذا الارتباك أفضى إلى نقص مخصصات الجيش ، وكان من أعمال وزارة نوبار باشا الأولى تخفيض عدد الجيش ، توفيراً فى النفقات وسداً لعجز الميزانية ، فقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع ، وتسريح عدد كبير من الجند ، واستمرت أسباب الضعف تزداد وتتفاقم ، إلى أن ظهرت نتائجها مرة أخرى فى وقائع الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ ، تلك الوقائع التى تعد صفحة محزنة فى تاريخ مصر الحربى

الفصل السابع

البحرية

تولى الخديو اسماعيل الحكم والبحرية المصرية فى حالة سيئة من التأخر والضعف ، فقد بدأ اضمحلالها كما قدمنا فى عهد عباس ، ولم يعمل سعيد باشا على إحيائها ، لما لقيه من العقبات من ناحية تركيا

فأخذ اسماعيل فى أوائل حكمه يعنى بتجديد الأسطول ، فبعث النشاط فى ترسانة الاسكندرية (دار الصناعة) ، وأحيا معاملها ومصانعها ، وجلب لها العمال من الاسكندرية ومن داخل البلاد ، واستحضر لها الآلات والعتاد ، فعاد اليها نشاطها الذى كان لها فى عهد محمد على

وأنشىء بها بعض السفن الحربية فى عهد ولاية عبد اللطيف باشا ، ثم شاهين باشا ، لوزارة البحرية ، وباسم الأول منهما سميت البارجة « لطيف » وتم فى عهد الثانى بناء البارجة (الصاعقة)

وأوصى الخديو بصنع عدة سفن حربية مدرعة فى ترسانات أوروبا

وجدّد المدرسة البحرية بالاسكندرية ، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة ، أحضر لها المدرسين الأكفاء من مصر وأوروبا ، وعهد بنظارتها إلى ضابط من ضباط البحرية الانجليزية ، يدعى مكيلوب (باشا) ، ووكيله ضابط مصرى كفء وهو عبد الرازق بك درويش ، ثم تولى هو نظارتها من بعده [1] ، ومن كبار أساتذتها سليمان قبودان حلاوه [2] من مشاهير ضباط البحرية ، وانتخب تلاميذ هذه المدرسة من نبهاء طلبة المدارس الأميرية والابتدائية ، وكانت تدرس فيها الفنون والعلوم البحرية التى تدرس فى المدارس البحرية الأوروبية ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، واختارت

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٩٨ — ٢١ مارس سنة ١٨٧٥

(٢) الوقائع المصرية العدد ٤٤١ — ٢٣ يناير سنة ١٨٧٢

الحكومة طائفة من خريجيها وأوفدتهم الى انجلترا لإتمام العلوم البحرية ، منهم اثنان لتعلم فن إنشاء السفن ، وهما حسن فريد افندى وحشمت افندى ، واثنان لتعلم الميكانيكا البحرية ، وهما محمد أنيس افندى، ومحمد عارف افندى ، ولما عادوا إلى مصر التحقوا بدار الصناعة بالاسكندرية ، ومن هذه المدرسة تخرج اسماعيل باشا سرهنك ، مؤلف كتاب حقائق الأخبار عن دول البحار ، وناظر المدرسة الحربية المستجدة

بذل الخديو اسماعيل كاترى جهوداً ممدوحة فى إحياء البحرية المصرية ، ولكن عقبات جمة اعترضته فى سبيله ، ذلك أن الحكومة التركية رأت البحرية المصرية آخذة بأسباب النشاط والقوة ، وعلمت بأن اسماعيل أوصى على ثلاث مدرعات فى فرنسا ، ومدرعتين أخريين فى النمسا ، وأن هذه المدرعات قد تم صنعها ، وأرسل الخديو سنة ١٨٦٨ طوائفها من الضباط والبحارة ليتسلموها ، فاعترضت على تسليمها ، وتذرعت بأن الفرمانات لاتبيح لمصر إنشاء السفن الحربية المدرعة ، فانتهى الخلاف بأن ابتاعتها تركيا لنفسها

وكان هذا الاعتراض بإيعاز من انجلترا التى يسوءها أن تجدد مصر قوتها البحرية ، فاستخدمت نفوذها لدى الاستانة لتحول دون هذا التجديد ، وقد وقفت انجلترا هذا الموقف ذاته فى عهد عباس ثم فى عهد سعيد . وكانت بذلك تعمل على خطة رسمتها لنفسها منذ انشأ محمد على الكبير الاسطول المصرى ، وهى إضعاف قوة مصر البحرية ، لكى تأمن على سلطانها فى البحر الابيض المتوسط والبحر الأحمر

خدمات الأسطول

ورغم ما اعترض الاسطول من العقبات ، فانه أدى خدمات لاتنكر ، فقد اشترك فى عدة حملات حربية على ظهر البحار ، كحملة كريت . وحرب البلقان ، فكانت سفنه تقل الجنود المصرية إلى الجهات التى تقصدها ، وكان صلة الاتصال بين مصر وثغورها وأملاكها المترامية على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وقد أقلت سفنه القوات العسكرية التى أرسلتها مصر إلى تلك الثغور البعيدة ، كمصوع ، وزيلع ، وبربره ورأس جردفون (جردفوى) ، كما أقلت الحملة التى أنفذتها الى بلاد السومال ، ووصلت الى ثغر قسمايو (بور اسماعيل) شمالى زنجبار على شاطىء المحيط الهندى

وطافت بعض سفنه حول القارة الافريقية ، متنقلة من البحر الابيض المتوسط الى البحر الاحمر عن طريق الاقيانوس الاعظم ورأس الرجاء الصالح ، قبل أن تشق قناة السويس

إحصاء الاسطول

أحصى العلامة على باشا مبارك [1] الأسطول المصرى فى عهد الخديو اسماعيل ، فذكر أن عدده ١٤ سفينة حربية ، وهى : المحروسة. مصر . الغربية . محمد على . شير جهاد . لطيف . دنقله . الطور . سيناء . الخرطوم . أسيوط . وثلاثة مراكب أخرى صغيرة

ولاسماعيل باشا سرهنك إحصاء آخر ، فقد قال (ج ٢ ص ٥٥) إن عدد سفن الأسطول ١٨ سفينة حربية ، وذكر (ص ٢٨٧) أسماءها مع ثلاث بواخر حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو ، وهذا بيانها :

اسم البارجة	محل انشائها	نوع معدنها	عدد مدافعها
١ - محمد على (فرقاطة)	أمريكا	حديد وخشب	٢٨
٢ - شير جهاد	تريستا	خشب	٢٨
٣ - لطيف (كورفت)	الاسكندرية	خشب	٦
٤ - الخرطوم (مدفعية)	انجلترا	خشب	٥
٥ - دنقله (مدرعة)	انجلترا	مدرع	٨
٦ - الصاعقة (كورفت)	الاسكندرية	خشب	٨
٧ - سنار (مدفعية)	انجلترا	خشب	٧
٨ - زرخ نمرة ١	فرنسا	مدرع	٢
٩ - « « ٢	«	«	٢
ثلاث بواخر حربية لركوب الخديو			
١٠ - المحروسة	لندن	حديد	٨
١١ - مصر	طولون (فرنسا)	«	٦

(١) فى الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٨٣

اسم البارجة	محل انشائها	نوع معدتها	عدد مدافعها
١٢ - الغربية	طولون (فرنسا)	حديد	٤
	طرادات وسفن للنقل		
١٣ - الطور	انجلترا	حديد	٢
١٤ - اسوان	«	خشب	٤
١٥ - شندى	«	«	٤
١٦ - أسيوط	الاسكندرية	«	٢
١٧ - الجعفرية	انجلترا	حديد	٣
١٨ - سمنود	«	خشب	٢
١٩ - نور الهدى	«	حديد	٢
٢٠ - مخبر	«	«	٢
٢١ - عجمى	«	«	٢

فمن هذا الإحصاء ومن مقارنته بإحصاء الاسطول الضخم الذى كان لمصر فى عهد محمد على (عصر محمد على ص ٤٣٢) يتبين لك مبلغ ما أصاب البحرية المصرية من الضعف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ثم إذا قارنت هذين الاحصاءين بحالة أسطول مصر الآن -١٩٣٢- (أى بعد الاحتلال الانجليزى) وبحثت عبثاً أين هو الاسطول ومم يتألف ؟ وماذا يعمل ؟ يعروك الدهش والأسى والألم ، لانعدام قوة مصر البحرية فى عهد الاحتلال

الأسطول التجارى

لما وجد اسماعيل ما يعترضه من العقبات فى سبيل تجديد الأسطول الحربى ، وجه عنايته إلى الأسطول التجارى ، فأنشأ شركة للملاحة التجارية ، سميت الشركة العزيزية ، نسبة إلى السلطان عبد العزيز ، أعد بواخرها لنقل المسافرين ونقل المتاجر إلى ثغور البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، بعد أن أبطل الشركة المجيدية التى أنشئت فى عهد سعيد باشا ، وجعل رأس مال الشركة الجديدة موزعا على أسهم ليشترك الأفراد فيها

فاكتتب جماعة من سراة المصريين فى رأس مالها ، وخصص لها الخديو سبع بواخر كانت موجودة من قبل ، وأوصى بإنشاء بواخر جديدة فى انجلترا ، وجعل على قيادة هذه البواخر ضباط البحرية القدماء الذين تركوا خدمة الأسطول منذ اضمحلاله , وكذلك بحارته ، وابتاعت وزارة البحرية عدا ذلك عدة سفن شراعية كبيرة لنقل الأخشاب اللازمة لوزارتى البحرية والحربية من بلاد الأناضول ، فكان الأسطول التجارى المصرى بنوعيه من البواخر والسفن الشراعية بالغاً درجة كبرى من التقدم

وكان لبواخر (الشركة العزيزية) فضل كبير فى نشاط حركة التجارة الخارجية لمصر ، وتسهيل مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخـرى ، وزاحمت شركات الملاحة الأجنبية فى هذا الصدد ، ونجحت فى عملها ، ونمت إيراداتها ، وربحت الأرباح الوفيرة ، ثم ابتاع الخديو اسماعيل أسهمها ، احتكاراً لأرباحها ، وحولها إلى إدارة من إدارات الحكومة عرفت بمصلحة (وابورات البوستة الخديوية) ، فاستمرت مطردة النجاح واتسع نطاق أعمالها ، وصار لها من البواخر الكبيرة ست وعشرون باخرة[(١)] تجوب البحار رافعة العلم المصرى ، وتنقل الناس والمتاجر والبريد بين ثغور مصر وشواطىء البحر الأبيض المتوسط فى سوريا والأناضول وبلاد اليونان ، وشواطىء الدردنيل والبوسفور ، وثغور البحر الأحمر كسواكن ومصوع وينبع وجدة والحديدة ، وتجتاز بوغاز باب المندب إلى زيلع وبربره

وقد ألحق بهذه المصلحة الحوض العائم الذى أنشىء بميناء الاسكندرية ، وخصص لبواخرها معمل (فابريقة) فى ترسانة الاسكندرية للقيام بما تحتاجه من الإصلاح

وبقيت هذه الادارة الكبيرة ببواخرها وملحقاتها كالحوض وفابريقة الترسانة ملكا للحكومة ، إلى أن باعتها فى عهد الاحتلال ، إلى شركة انجليزية ، بأبخس الأثمان ، فانتقلت تلك المنشآت البحرية العظيمة ، وهذه الثروة القومية الضخمة ، إلى أيدى

---

(١) هى : الرحمانية . التاكا . الفيوم . البحيرة ، الشرقية . الدقهلية . طنطا . شندى شبين . دسوق . كوفيت . سمنود . المنيا . الجعفرية . مسير . المنصورة . المحلة . النجيلة دمنهور . الزقازيق . الحجاز . الحديدة . ينبع . القصير . سواكن . مصوع (كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ — ص ٤٧)

الانجليز ، وأنزل العلم المصرى عن بواخرها ، واستبدل به العلم البريطانى ، فكانت نكبة ، وكان خسران

إتمام ميناء السويس

إن إتمام أعمال الإصلاح فى ميناء السويس ، وإصلاح ميناء الاسكندرية ، وإنشاء الفنارات البحرية ، هى من أعمال العمران التى تتصل بالبحرية ، ولذلك نتكلم عنها فى سياق الحديث عن البحرية فى عهد اسماعيل

شرع سعيد باشا سنة ١٨٥٦ فى إنشاء ميناء جديد بالسويس لسهولة إيواء السفن ، فجعل من الثغر مرفأين ، أحدهما يسمى ميناء ابراهيم ، جعل للبواخر الحربية ، وجعل الثانى للسفن التجارية ، وأقيم حاجز من الأحجار لصد الأمواج عن الميناءين ، وبه البوغاز لدخول السفن وخروجها

وشرع فى إقامة حوض لعمارة السفن ، وقد استمر العمل فى إتمام هذه المشروعات إلى أن كملت فى عهد اسماعيل ، وبلغت نفقات الحوض والجسر الذى يصله بميناء السويس ٢٤٠،٠٠٠ جنيه ، وقد تنازلت عنه الحكومة المصرية فى عهد الاحتلال إلى الشركة الانجليزية التى اشترت وابورات البوستة الخديوية

إصلاح ميناء الاسكندرية

لما اتسعت حركة العمران وازدادت المواصلات البحرية فى الاسكندرية شرع اسماعيل فى توسيع مينائها وإصلاحه ، واعتزم إنفاذ هذا الإصلاح بعدما أنشئت بورسعيد وقارب مشروع قناة السويس التمام ، فقد خشى أن تزاحم بور سعيد الاسكندرية ، وتتحول اليها حركة التجارة الخارجية ، فاعتزم توسيع ميناء الاسكندرية لتجتذب اليها السفن فى غدوها ورواحها

فأول مابدأ به إقامة حوض عائم من الحديد لإصلاح السفن ، بدل الحوض المبنى بالحجر من عهد محمد على . والذى صار مع الزمن لايفى بإصلاح السفن ، وخاصة كبيرة الحجم ، وقد جلب الحوض الجديد من فرنسا سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨م)

ثم أنشأ حاجز الأمواج الضخم الذى يقى الميناء طغيان الأمواج ، ويجعل السفن الراسية به فى مأمن من العواصف ، ولا يزال قائماً إلى اليوم ، وهو جسر من الدبش والأحجار الضخمة والصخور ، ممتد من طرف شبه جزيرة رأس التين إلى جهة العجمى ، وفيه البوغاز لمرور السفن منه ، وأنشأ بداخل الميناء رصيفا للشحن والتفريغ وأرصفة أخرى ممتدة فى داخل الميناء ، وكانت هذه المشروعات من أعمال العمران الضخمة التى اقتضت جهوداً كبيرة ، وكلفت الخزانة نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وقد عهد بها الخديو إلى شركة انجليزية تدعى شركة جرنفلد ، وبدىء فى العمل سنة ١٨٧١ ، ولم يتم إلا بعد تسع سنوات سنة ١٨٧٩

الفنارات

وأنشأ عدة فنارات فى ثغور البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر لإرشاد السفن ولتسهيل الملاحة البحرية

وهذا بيانها :

(فى البحر الأبيض المتوسط)

فنار البرلس ، أنشىء سنة ١٨٦٨ ، وفنار رشيد سنة ١٨٦٨ ، وفنار دمياط (تجاه رأس البر) سنة ١٨٦٩ ، وفنار بورسعيد سنة ١٨٦٩ ، وفنار العجمى سنة ١٨٧٣ ، وفنار حاجز الميناء سنة ١٨٧٦ ، وفنار القبارى سنة ١٨٧٧ ، أما فنار رأس التين الكبير فهو منشأ من عهد محمد على

(فى البحر الأحمر)

وكان بالبحر الأحمر من الفنارات قبل عصر اسماعيل فنار زنوبيا ، وفنار الزعفران جنوبى السويس ، وفنار الأشرفى ، وفنار أبى كيزان ، فرأى الخديو اسماعيل أن هذه الفنارات لا تكفى لإرشاد السفن فى البحر الأحمر ، لكثرة صخوره ومخاطره ، فأنشأ فنارات أخرى وهى :

فنار السويس . وفنار رأس الغريب جنوبى رأس الزعفران ، وفنار صخور الأخوين

الشمالية ، وفنار جزيرة شدوان الذى تم سنة ١٨٨٩ ، وفنار (الوجه) من ثغور الحجاز (١)

وأنشأ فى خليج عدن بالأقيانوس الهندى فنار بربره السابق الكلام عنه ، وأمر بإقامة فنار فى جردفون (جردفوى) سنة ١٨٧٨ ، ولكنه لم ينشأ كما تقدم بيانه (ص ١٦٢)

(١) كانت متصرفية (الوجه) تابعة لحكومة مصر

الفصل الثامن

حروب مصر فى عهد اسماعيل

خاضت مصر فى عهد اسماعيل عدة حروب ، تختلف فى أهميتها ونتائجها ، ومعظمها مما دعته تركيا إلى خوض غمارها لنجدة جيشها ، ماخلا حروب السودان ، فقد كانت ابتكاراً من الخديو اسماعيل ، لبسط نفوذ مصر فى باطن افريقية وشرقيها ، والوصول إلى الحدود الطبيعية لوادى النيل ، وحرب الحبشة التى كانت حرباً عقيما من كل الوجوه

ولم يكن للحروب التى خاضتها مصر تلبية لطلب تركيا من نتائج عملية لمصلحة مصر سوى أن اسماعيل كان يتخذها فى الجملة ، ذريعة لاستصدار مزايا وحقوق جديدة تقرب مصر من استقلالها التام ، ومن جهة أخرى فانها كانت ميادين لمران الجيش المصرى وجنوده وضباطه على ممارسة القتال والإفادة من تجاريبه ووقائعه

(١) إخماد ثورة العسير

فى أوائل عهد اسماعيل نار الأمير محمد بن عائض أمير العسير على الدولة العثمانية ، وقصد الاستيلاء على تهامة اليمن ، فحاربه متصرف الحديدة ، وصدّه فى بعض المواقع ، ولكن الامير استفحل أمره واستولى على بعض المدن ، فاستنجد السلطان عبد العزيز بالخديو اسماعيل ، وطلب اليه أن ينفذ جيشاً مصرياً لإخماد الثورة

فلبى اسماعيل طلبه ، وأنفـــذ إلى عسير قوة من ثلاث أورط من المشاة ، زودها بالمدافع وكتائب الفرسان ، وعقد لواء قيادتها للأمير الاى اسماعيل صادق بك ، فلماوصل إلى ثغر جدة ، اتفق وواليها على تجريد الحملة المصرية صحبة الجنود العثمانية على الثوار من جهة (قنفذة) ، فتمكن من إخماد الثورة ، وقدم الأمير محمد بن عائض طاعته ، ثم عادت الفرقة المصرية ظافرة مشكورة على ماأبلته فى القتال ، وأنعم الخديو على قائدها برتبة اللواء مكافأة له على ماأبدى من الشجاعة والكفاءة فى القيادة ، وأرسل السلطان إلى

الخديو كتاب شكر وثناء على مابذله من الحمية والولاء ، وتوسط اسماعيل لدى السلطان عبد العزيز فى العفو عن الأمير الثائر ، فقبل شفاعته وعفا عنه وأقره فى امارته

(٢) حرب كريت

قامت سنة ١٨٦١ ثورة فى ولاية الهرسك إحدى ولايات البلقان بتحريض أمير الجبل الأسود ، فجردت تركيا جيوشها لمقاتلة الثوار ، ولما تولى اسماعيل عرش مصر طلبت اليه الحكومة العثمانية أن يعزز جيوشها فى الروملى بجيش مصرى حتى لايقوى ساعد الثوار ولاتزداد اضطراباتهم فى تلك الجهات ، فأنفذ اسماعيل باشا فرقة تولى قيادتها اللواء على غالب باشا ، فوصلت الحملة المصرية الى الاستانة ، وعرضها السلطان ، ثم سارت عن طريق (سلانيك) الى (مناستر) ورابطت هناك

ثم نشبت ثورة عامة فى جزيرة (كريت) سنة ١٨٦٦ ، وعجزت تركيا عن إخمادها إذ كان جنودها موزعين فى ولايات البلقان ، ولم تقو الحامية التركية فى الجزيرة على مقاومة الثورة ، فاستنجدت بمصر ، وأرسل السلطان عبدالعزيز الى الخديو يطلب اليه إنفاذ بعض فرق الجيش المصرى الى الجزيرة لمقاتلة الثوار ، فلبى الطلب ، وأنفذ جيشاً مؤلفاً من خمسة آلاف مقاتل ونيف ، عقد لواءه للفريق شاهين باشا ، أحد قواد الجيش المصرى المشهورين ، يعاونه اللواء اسماعيل صادق باشا ، وكان من ضباط الجيش المصرى فى هذه الحرب راشد بك حسنى (باشا) الذى عظم شأنه فى حوادث الثورة العرابية ، وأبلى البلاء الحسن فى واقعة التل الكبير ، ومحمود سامى بك الباوردى (باشا) الذى صار من كبار زعماء الحركة العرابية ، وفى هذه الحرب كانت نشأة البارودى الحربية

أقلعت الحملة الى جزيرة كريت ، تقلها عمارة من الأسطول المصرى مؤلفة من عشر سفن ، معقوداً لواؤها للأميرال قاسم باشا ، وتولت هذه العمارة نقل القوة المصرية التى كانت مرابطة فى (مناستر) ، وجاءت بها الى الجزيرة

نزلت الحملة فى كريت ، فاشتبكت والثوار فى جهة تسمى (أبو قرون) ، جرح فيها اللواء اسماعيل صادق باشا جرحاً بليغاً نقل على اثره الى مصر ، وتبدلت القيادة العامة

للجيش المصرى ، إذ استدعى شاهين باشا إلى مصر وعين بدله الفريق اسماعيل سليم باشا وزير الحربية وقتئذ كما تقدم بيانه (ص ٧٧)

والتقى الجمعان فى واقعة « ارقاذى » ، وكانت من أعظم الوقائع الحربية ، هزم فيها الثوار هزيمة كبيرة ، وخسروا خسائر عظيمة ، وأبلى فيها الجنود المصريون بلاء حسناً فى القتال ، وأبدوا من الشجاعة والإقدام ماخلد ذكرهم ، وكان راشد بك حسنى والألايه أكثرهم إقداماً ، فأنعم عليه الخديو برتبة اللواء ، وأرسل الجيش المصرى كتاباً بليغاً من إنشاء المرحوم عبد الله باشا فكرى ، يثنى فيه على حسن بلاء الجنود وضباطهم وقوادهم ، ويسجل لهم ماأبدوه من ضروب الشجاعة والكفاءة

واستمرت الحرب سجالا حتى أخمدت الثورة ، فعاد الجيش المصرى إلى مصر ، وقوبل بمظاهر الحفاوة البالغة ، وأقام الخديو لأفراده الولائم تكريماً لهم على حسن بلائهم فى القتال

(٣) حرب البلقان

١٨٧٦ — ١٨٧٧

كانت الروسيا لاتفتأ تحرض امارات البلقان على الانتقاض على تركيا ، لكى تمهد لنفسها الدخول فى حومة الوغى بعد أن توزع تركيا قواتها فى إخماد الثورات المحلية ، فمن ذلك أنها بذرت بذور الثورة فى تلك البلاد حتى شب أوارها فى الهرسك سنة ١٨٧٥ ، وامتدت إلى البوسنه ، وقامت الصرب تشد أزر الثوار

فطلبت تركيا من الخديو اسماعيل إمدادها بنجدة من الجيش المصرى ، فأعد الخديو قوة من نحو سبعة آلاف مقاتل بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، ومن ضباطها محمود بك فهمى (باشا) الذى صار فيما بعد من زعماء الثورة العرابية ووزرائها ، وصاحب كتاب البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر

أقلعت الحملة إلى الاستانة ، ثم قصدت إلى حدود الصرب ، فاشتركت والجيش العثمانى فى قتال الصربيين ، وفازت عليهم ، وأظهرت شجاعة وبسالة فى الوقائع التى خاضتها ،

مما دعا الخديو إلى الإنعام على طائفة من قوادها وضباطها بالرتب العالية

وفى غضون ذلك تولى عرش تركيا السلطان عبد الحميد الثانى (٣١ أغسطس سنة ١٨٧٦)، بعد أن قتل السلطان عبد العزيز، وخلع السلطان مراد، ورجع الجنود المصريون الى الاستانة إذ وقفت الحرب بين تركيا والصرب

ثم تجدد النزاع بين تركيا والروسيا، وأعلنت الحرب بين الدولتين، وهى الحرب المعروفة بحرب البلقان (ابريل سنة ١٨٧٧)، فطلبت تركيا من الخديو إنجادها فى هذه الحرب، ولكن اسماعيل اعتذر بداءة ذى بدء بارتباك شؤون الحكومة المالية، وعجزها عن الانفاق على المدد. فأعاد السلطان عبد الحميد الكرة ولم يقبل عذراً

وكانت المشاكل المالية قد جعلت اسماعيل هدفاً لغضب الدائنين الأجانب، فأخذوا يرهقونه بمطالبهم الشديدة، والدول الأوروبية من ورائهم تشد أزرهم، وتتهدد الخديو، نخشى عاقبة مغاضبة تركيا فى تلك الظروف العصيبة، فاعتزم إجابة طلبها

وكانت خزانة الحكومة فى حالة سيئة، فاستدعى مجلس شورى النواب، وعرض عليه ربط ضريبة جديدة تدعى «ضريبة الحــرب» قدرها عشرة فى المائة من مجموع الضرائب، لسد نفقات الحملة، فوافق المجلس عليها، وأعد الخديو جيشاً مؤلفا من نحو اثنى عشر الف مقاتل بقيادة الأمير حسن باشا ثالث أنجاله، وبعد أن تمت معدات الحملة أقلعت بهم السفن المصرية إلى الاستانة ومنها إلى (وارنه) أحد ثغور البحر الأسود

وقد أبلى الجنود المصريون فى هذه الحرب بلاء حسنا واشتركوا فى القتال إلى أن وضعت الحرب أوزارها فى مارس سنة ١٨٧٨، ثم عادوا إلى مصر

(٤) و (٥) حروب السودان والحبشة

كانت الحملات التى جردها الخديو اسماعيل لإتمام فتح السودان خير حروب مصر فى عهده، وأكثرها نفعا وبركة، وهى تعد تكملة لحروب مصر فى عهد محمد على، وقد وفينا الكلام عنها فى الفصل الخامس، كما بسطنا الكلام فيه عن حرب الحبشة

الفصل التاسع

التعليم والنهضة العلمية والأدبية

نال التعليم والنهضة العلمية نصيباً عظيما من جهود اسماعيل ، فقد تولى الحكم ومعظم المدارس التى أنشأها محمد على مقفلة ، ولم يكن باقياً منها سوى مدرسة الطب والصيدلة ، ومدرسة الولادة (القابلات) ، ومدرسة حربية ، ومدرسة ثانوية ، وأخرى ابتدائية ، ومدرسة البحرية بالاسكندرية ، فبعث النهضة العلمية من مرقدها . ونفخ فيها روح الحياة والنشاط ، وأعاد تأليف ديوان المدارس (وزارة المعارف) ، وعهد برآسته الى ابراهيم أدهم باشا الذى تولاها فى عهد محمد على ، ووجه همته إلى إنشاء المدارس على اختلاف مراتبها وفنونها (١)

المدارس الحربية

فأسس المدارس الحربية التى تكلمنا عنها فى الفصل السادس

المدارس العالية

وأسس عدة مدارس عالية ، ازدان بها تاريخه ، وكان لها الفضل الكبير على النهضة العلمية والأدبية والفكرية التى ظهرت فى عصره ، وفى العصور التى تلته ، واليك بيان هذه المدارس

مدرسة المهندسخانة

هى مدرسة (الرى والعمارة) وسميت المهندسخانة ، أنشئت بالعباسية سنة ١٨٦٦

---

(١) أهم مراجع هذا الفصل عن معاهد التعليم : الوقائع المصرية . الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك . التعليم فى مصر لأمين سامى باشا . التعليم العام فى مصر ليعقوب أرتين باشا . التعليم العام فى مصر للمسيو دور بك

بسراى الزعفران ، ثم نقلت سنة ١٨٦٨ إلى سراى درب الجماميز ، (ثم إلى الجيزة) ، وكان أول ناظر لها اسماعيل بك (باشا) مصطفى الفلكى ، ثم محمود بك (باشا) الفلكى ، ثم عاد اليها اسماعيل بك الفلكى

مدرسة الحقوق

هى أعظم المعاهد العلمية التى أسسها اسماعيل ، أنشئت سنة ١٨٦٨ ، وكان اسمها مدرسة « الإدارة والألسن » ، وقد حلت محل مدرسة الألسن التى أقفلت فى عهد عباس ، وسميت « مدرسة الحقوق » منذ سنة ١٨٨٦ ، وكان أول ناظر لها المسيو فيدال Vidal (باشا) أحد علماء فرنسا المشترعين ، وبقى يتولى نظارتها أربعا وعشرين سنة إلى عام ١٨٩١

وفى هذه المدرسة تخرج معظم رجال القانون الذين نبغوا فى عصر اسماعيل وما يليه من العصور ، ولها الفضل الكبير على نهضة القانون والتشريع والقضاء ، وعلى النهضة الأدبية والسياسية فى البلاد

مدرسة دار العلوم

أسست سنة ١٨٧٢ ، والغرض منها تخريج أساتذة اللغة العربية للمدارس الابتدائية والثانوية ، انتخب طلبتها من نجباء تلاميذ الأزهر ، وتولى نظارتها على التعاقب فى عهد اسماعيل : حامد افندى نيازى ، ثم محمود افندى فوزى ، ثم على بك فهمى رفاعه ، ثم حامد افندى نيازى ، وقد أدت المهمة التى أنشئت من أجلها ، وكان لها الفضل الكبير على نهضة اللغة والآداب العربية فى مصر ، وسنعود اليها فى ترجمة مؤسسها على مبارك باشا

مدرسة الطب والولادة

وارتقت مدرسة الطب فى عهد اسماعيل ، واتسع نطاقها ، وخرجت جماعة من أعلام الطب فى مصر ، وتولى نظارتها على التعاقب : برجيير بك Burguiere bey ، ثم حافظ افندى محمد ، ثم محمد على بك (باشا) البقلى ، ثم محمد الشافعى بك ، ثم محمد على باشا البقلى ، ثم جليار دو بك

مدارس البنات

بدأ إنشاء مدارس البنات فى مصر على عهد اسماعيل ، وهى ميزة تشهد له بالفضل فى نهضة الأمة ، فقد كان التعليم النسوى يعتبر من قبل فى حكم العدم ، إذ لم تكن فى البلاد مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة ، ولم يكن يتعلم فيها فى الغالب سوى البنات الحبشيات ، اما الفتيات من سائر الطبقات فلم يكن لهن مدارس لتعليمهن ، وكان الجهل مخيما عليهن ، اللهم الامن كن يتعلمن فى بيوت آبائهن واهلهن ، وقليل اولئك

ففى سنة ١٨٧٣ أسست مدرسة السيوفية للبنات ، انشأتها السيدة جشم آفت هانم ثالث زوجات الخديو اسماعيل ، وكان بها حين افتتاحها نحو مائتى تلميذة [١] ، وبلغ عددهن سنة ١٨٧٤ اربعمائه تلميذة ، يتعلمن مجانا ، فضلا عن الإنفاق على مأكلهن وملبسهن ويتعلمن القراءة ، والكتابة ، وحفظ القرآن الكريم ، والحساب ، والجغرافية ، والتاريخ ، والتطريز والنسيج ، وغير ذلك من الصناعات [٢] وتولى نظارتها حسن افندى صالح ، ثم مدام روزه

وأسست مدرسة أخرى للبنات فى القربية بالقاهرة سنة ١٨٧٤ ، وألغيت سنة ١٨٧٨

المدارس الصناعية

وأسس اسماعيل من المدارس الصناعية :

مدرسة الفنون والصنائع ، وكانت تعرف بمدرسة (العمليات) ، أسست سنة ١٨٦٨ لتخريج الصناع الفنيين ، ومنهم مهندسو الوابورات البرية والبحرية وسواقوها ، والموظفين الفنيون فى مصلحة السكك الحديدية ، وتخرج منها منهدسون لصنع عربات السكك الحديدية والبواخر والآلات البخارية

وتولى نظارتها المسيو جيجون بك Guigon bey ، ثم عيسى شاهين افندى ، ثم عاد

---

(١) الخطط التوفيقية ج ٢، ص ٤٦ ، وجاء فى الوقائع المصرية العدد ٥١٩ (٥ أغسطس سنة ١٨٧٣) أن عددهن حين افتتاح المدرسة ١٨٠ تلميذة

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٧٦ - ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٤

لنظارتها جيجون بك ، ومن كبار أساتذتها اسماعيل بوشناق بك كبير مهندسى العنابر بالسكك الحديدية

ويشتمل برنامجها على العلوم الصناعية والهندسية ثم التمرينات العلمية

فنى السنة الاولى يدرس الحساب ، والجبر ، والهندسة الوصفية ، والرسم ، وفن العمارة ، واللغات العربية والفرنسية والانجليزية

وفى السنة الثانية تدرس أنواع الرسم ، واللغات ، والطبيعة وتطبيقها على الصناعات ، والميكانيكا ، والجغرافية ، والمحاسبة

وفى السنة الثالثة ، تدرس المواد المذكورة مع التاريخ وتطبيق الكيمياء على الصناعات ، ورسم الآلات البخارية وتركيبها

وكان الطلبة يمارسون بعد الظهر التمرينات العملية فى خمسة معامل ، أولها معمل تركيب الآلات وتصليحها ، والثانى معمل الحدادة ، والثالث المسبك الذى كان يعرف بالدوكمخانة ، والرابع معمل الخراطين والنجارين والعينات التى يطلب عملها ، والخامس معمل قدور القزانات الحديد والنحاس ، وفى المدرسة قسم لتعليم التلوين بالالوان المختلفة (١)

(١) مدرسة التلغراف أسست سنة ١٨٦٨ . والغيت سنة ١٨٦٩ ، ثم الحقت بمدرسة الفنون والصنائع

(٢) فرقة النقاشين أسست سنة ١٨٦٩ ، وألغيت سنة ١٨٧١

(٣) فرقة عمليات المرور أسست سنة ١٨٧٠ والغيت سنة ١٨٧٢ ، وفرقة أخرى أسست سنة ١٨٦٨ وألغيت سنة ١٨٧٢

المدارس الخصوصية

وأنشأ من المدارس الخصوصية :

---

(١) عن (الوقائع المصرية) العدد ٣٤١ (١٩ يناير سنة ١٨٧٠)

(١) مدرسة المساحة والمحاسبة ، أسست سنة ١٨٦٨ ، وتولى نظارتها نظار مدرسة المهندسخانة

(٢) مدرسة اللسان المصرى القديم (اللغة الهيروغليفية) أسست سنة ١٨٦٩ وتولى نظارتها المسيو بروكش (باشا) Brngscs العالم الألمانى فى الآثار المصرية وألغيت سنة ١٨٧٦

وأشهر من نبغ من خريجى هذه المدرسة العالم الأثرى الكبير احمد كمال باشا

(٣) فرقة الرسم بالمدارس الملكية أسست سنة ١٨٦٩ وألغيت سنة ١٨٧٩

(٤) مدرسة الزراعة أسست سنة ١٨٦٧ وألغيت سنة ١٨٧٥

(٥) مدرسة العميان والخرس ، للبنين والبنات ، أسست سنة ١٨٧٥ ، وتولى نظارتها محمد أنسى بك نجل عبد الله أبو السعود افندى

المدارس الثانوية

وانشأ من المدارس الثانوية

(١) المدرسة التجهيزية بالعباسية أسست سنة ١٨٦٣ ، ثم نقلت الى درب الجماميز سنة ١٨٦٨ ، وعرفت بالخديوية

(٢) مدرسة رأس التين بالاسكندرية ، أسست سنة ١٨٦٣

المدارس الابتدائية

قلنا إن معظم المدارس الابتدائية التى أنشأها محمد على قد ألغيت فى أواخر عهده ، ولم يجدد بدلها فى عهد عباس وسعيد ، فبذل اسماعيل جهوداً كبيرة فى إنشاء المدارس الابتدائيه فى القاهرة وفى مختلف العواصم

ويرجع الفضل فى إنشاء هذه المدارس الى شريف باشا ، ثم إلى على باشا مبارك ، الذى فكر فى تحويل التعليم فى الكتاتيب إلى التعليم الابتدائى النظامى ، وكان عدد الكتاتيب وقتئذ نحو خمسة آلاف كتاب

وهاك بيان ما أنشاه اسماعيل من المدارس الابتدائية :

مدرسة المبتديان بالعباسية أنشئت سنة ١٨٦٣ ثم نقلت إلى الناصرية ثم إلى المنيرة

مدرسة رأس التين الابتدائية بالاسكندرية سنة ١٨٦٣

مدرسة طنطا (ببنها) أسست سنة ١٨٦٨

مدرسة أسيوط » » ١٨٦٨

» بنى سويف » » ١٨٧٢

» المنيا » » ١٨٧٣

» القربية » » ١٨٧٢

» الجمالية » » ١٨٧٣

» الحسينية » » ١٨٧٩

» باب الشعرية » » ١٨٧٤

» عابدين » » ١٨٧٩

» مصر القديمة » » ١٨٧٩

» أبو العلا ببولاق (عباس) » » ١٨٧٢

» السيدة زينب (محمد على) » » ١٨٧٢

» شيخون » » ١٨٧٣

» العقادين » » ١٨٧٢

» النحاسين » » ١٨٧٢

» الإمام الشافعى » » ١٨٧٩

» الحبانية » » ١٨٧٢

» رشيد » » ١٨٧٦

» الفشن » » ١٨٧٩

ويضاف إلى هذه المدارس مدرسة (الصليبة) ، وقد كانت مكتباً أنشأته والدة عباس باشا الأول ، وضم إلى المدارس الابتدائية سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة قلاوون ،

والشيخ صالح للبنين ، ومدرسة محمد بك سيد احمد ، ومدرسة حافظ باشا بالاسكندرية ، ومدرسة البوصيرى ، ومدرسة راتب باشا بالاسكندرية أيضاً

ومدرسة (خليل اغا) ، أنشأها كبير أغاوات والدة اسماعيل ، قرب المسجد الحسينى بالقاهرة ، ثم انتقلت أخيراً الى شارع الأمير فاروق

ومدرسة القبة التى أنشأها الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد على نفقته الخاصة

الحفلات المدرسية

كان الخديو اسماعيل شديد الميل إلى إقامة الحفلات المدرسية التى تختم بها الامتحانات العامة فى المدارس على اختلاف درجاتها ، وكان لهذه الحفلات مظهر فخم فى ذلك العصر ، إذ كان يحضرها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على المتقدمين من الناجحين ، ويلقى فيها الأساتذة ونوابغ الطلبة الخطب والقصائد ، فكانت هذه الحفلات من عوامل النهضة العلمية ، ويدلك على مبلغ عناية الحكومة بها أن (الوقائع المصرية) وهى الجريدة الرسمية للحكومة كانت تعنى بوصف كل حفلة مدرسية وتنشر كل ما يلقى بها من الخطب والقصائد ، تسجيلا لها ، وتعظيما لقائليها ، ونجد فى (الوقائع المصرية) بيانات مستفيضة عن هذه الحفلات وأسماء من يحضرونها من رجال الدولة وأعلام الأدب والعلم فى ذلك العصر ، وأسماء الأساتذة والطلبة الذين يخطبون فيها

الأزهر

ظل الأزهر الجامعة الاسلامية التى تدرس فيها علوم الدين والفقه واللغة ، وكان التعليم فيه يتبع الأساليب القديمة التى درج عليها من سالف العصور

وقد بدأت روح الإصلاح والتقدم تتمشى فيه من عهد ولاية الشيخ محمد العباسى المهدى مشيخته سنة ١٨٧١

وباكورة الإصلاح فيه إنشاء نظام الامتحان لتخريج العلماء والمدرسين سنة ١٨٧٢ ، فقد كان التدريس فى الأزهر خلوا من القيود ، فوضع الشيخ العباسى نظاما لامتحان العلماء ، وألف لهذا الغرض لجنة برآسته مؤلفة من ستة من كبار العلماء ، اثنان من الشافعية وهما الشيخ خليفه الصفتى . والشيخ احمد شرف الدين المرصفى . واثنان من المالكية وهما الشيخ احمد الرفاعى والشيخ احمد الجيزاوى . واثنان من الحنفية . وهما الشيخ عبد الرحمن البحراوى . والشيخ عبد القادر الرافعى

ومهمة هذه اللجنة امتحان المرشحين للعالمية فى مختلف العلوم وإعطاء الناجحين منهم اجازة العالمية ، وكان تأليف هذه اللجنة أساس النظام الجديد فى الأزهر

وجاء السيد جمال الدين الافغانى إلى مصر سنة ١٨٧١ ، فنفخ فى الأزهر روح النهضة ، وغرس بزور التقدم الفكرى والعلمى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة الحديثة التى حمل لواءها الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده فى الأزهر وخارج الأزهر

البعثات

أعاد اسماعيل عهد البعثات التى ازدان بها عصر محمد على من قبل ، وأخذ يوفد الطلبة إلى مدارس أوروبا منذ سنة ١٨٦٣ ، وبلغ عددهم مدة حكمه ١٧٢ طالب ، وهو كما ترى أقل من عدد البعثات فى عصر محمد على

وأنشأ مدرسة لأعضاء البعثة فى باريس بدل المدرسة التى أنشأها محمد على لهذا الغرض وأقفلت فى أواخر عهده كما بيناه « عصر محمد على » ص ٤٥٢ ، لكن المدرسة التى أنشأها اسماعيل أقفلت بعد نشوب الحرب السبعينية

مدارس الأقباط الأرثوذكس

ونشط الأقباط إلى إنشاء المدارس لتعليم أبنائهم ، ويرجع معظم الفضل فى هذه النهضة الى جهود الأنبا كيرلس الرابع بطريك الأقباط الأرثوذكس

فصار لهم فى عهد اسماعيل نحو ١٢ مدرسة بالقاهرة ، أهمها المدرسة البطريركية الكبرى ، ومدرسة مصر القديمة . وأخرى بالجيزة . ومدرستان بالاسكندرية . ومدرسة اكليركية لتعليم اللاهوت واللغة القبطية والطقوس الدينية ، ونشطوا إلى تعليم البنات فأنشأوا لذلك مدرستين . واحدة بحارة السقايين . وأخرى بالأزبكية

وقد منح اسماعيل مدارس الأقباط مساعدات جمة ، أهمها انه وهبها ١٥٠٠ فدان من أجود أطيان القطر ، ليخصص ريعها على التعليم فيها ، فكان هذا الريع يفى بمعظم ماينفق على هذه المدارس

المدارس الأوروبية

كثر عدد المدارس الأوروبية التى فتحتها البعثات الدينية للبنين والبنات ، فبلغ عددها فى عهد اسماعيل ٧٠ مدرسة[١] ، ولم تنتشر فى أى عهد بمثل ما كثرت فى عهده

وقد خرجت عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمهن وموظفى الحكومة ، وخاصة موظفى البريد والسكك الحديدية والمحال التجارية والبنوك وتراجمة القنصليات والمحاكم المختلطة ، ونال كثير منهم الحمايات الأجنبية بواسطة القناصل ، فصاروا فى حكم الأجانب فى انتمائهم للدول الأجنبية ، وميولهم اليها ، وعدم خضوعهم للنظم الأهلية القضائية والإدارية

وزارة المعارف

قلنا إن اسماعيل أعاد ديوان المدارس (وزارة المعارف) بعد أن ألغى فى عهد سعيد

ولما تقدمت نهضة التعليم خصص لوزارة المعارف سراى الأمير فاضل بدرب الجماميز ، وهى سراى فخمة وَسِعَتْ ديوان المدارس وبعض المعاهد العلمية ، كمدرسة المهندسخانة ومدرسة الحقوق . ومدرسة المساحة والمحاسبة . والمدرسة التجهيزية . ودار الكتب ، ومعمل الطبيعة والكيمياء . ومدرج المحاضرات (الانفتياترو) ، فصارت بمنزلة الجامعة المصرية ، وكان اختيار هذه السراى إجابة لاقتراح العلامة على باشا مبارك حينما ولى وزارة المعارف

وتعاقب على وزارة المعارف فى عهد اسماعيل الوزراء الآتية أسماؤهم :

ابراهيم أدهم باشا (يناير — يوليه سنة ١٨٦٣) . شريف باشا (يوليه سنة ١٨٦٣ — ابريل سنة ١٨٦٨) . على مبارك باشا (ابريل سنة ١٨٦٨ — سبتمبر ١٨٧٠) . مصطفى بهجت باشا (سبتمبر سنة ١٨٧٠ — مايو سنة ١٨٧١) . على مبارك باشا (مايو سنة ١٨٧١ — أغسطس سنة ١٧٧٢) . الأمير حسين كامل باشا (أغسطس سنة ١٨٧٢ — أغسطس سنه ١٨٧٣) . مصطفى رياض باشا (أغسطس سنة ١٧٧٣ — مايو سنة ١٨٧٤) . محمد ثابت باشا (مايو سنة ١٨٧٤ — سبتمبر سنة ١٨٧٤) . الأمير طوسون باشا (سبتمبر

---

(١) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ٢٥٧

سنة ١٨٧٤ — أغسطس سنة ١٨٧٥) . يحي منصور باشا (سبتمبر سنة ١٨٧٥ — يونيه سنة ١٨٧٦) . مصطفى رياض باشا (يونيه سنة ١٨٧٦ — اكتوبر سنة ١٨٧٧) . اسماعيل باشا أيوب (اكتوبر سنة ١٨٧٧ — أغسطس سنة ١٨٧٨) . على باشا مبارك (أغسطس سنة ١٨٧٨ — ابريل سنة ١٨٧٩) . محمد ثابت باشا (ابريل سنة ١٨٧٩ — يوليه سنة ١٨٧٩)

ميزانية التعليم

كان اسماعيل ينفق بسخاء على التعليم ، فقـد كانت ميزانية المعارف فى عهد سعيد لاتتجاوز ستة آلاف جنيه [١] ، فزادها اسماعيل الى أربعين ألفا ، ثم بلغت كما ذكر على باشامبارك [٢] ٧٥،٠٠٠ جنيه ، منها ٤٨٠٠٠ من وزارة المالية (الميزانية العامة) و ٢٠،٠٠٠ من إيراد تفتيش الوادى ، و ٧،٠٠٠ من ديوان الأوقاف ، وكان التعليم فى معظم المدارس مجانيا

ثم نقصت ميزانية وزارة المعارف فى أواخر عهد اسماعيل بسبب الارتباكات المالية التى سببتها قروضه ، فهبطت الى ٢٠،٠٠٠ جنيه

(١) إدوين دى ليون . مصر الخديو ص ١٦٢

(٢) الخطط التوفيقية ج ١ ص ٨٩



علی باشا مبارك

(١٨٢٤ — ١٨٩٣)

زعيم نهضة العلم والتعليم فى عصر اسماعيل

على باشا مبارك

(١٨٢٤ - ١٨٩٣)

زعيم نهضة العلم والتعليم فى عصر اسماعيل

ان الحديث عن تقدم التعليم فى عهد اسماعيل يستتبع الكلام عن العلامة على باشا مبارك ، فان اسمه مقرون بهذه النهضة المباركة

فى تاريخنا القومى شخصيات مجيدة ، تعد أركاناً للنهضة القومية ، لما لها من الأثر البالغ فى تطورها . وتوجيهها الى المثل العليا فى شتى مظاهرها ، من الناحية الأخلاقية والوطنية ، أو العلمية والأدبية ، أو الاقتصادية والاجتماعية

ومن واجب الوفاء لهذه الشخصيات أن نذكرها دائما بالخير ، ونخصص لها ماهى جديرة به من البحث والدرس ، ولاغرو فالشخصيات المجيدة فى تاريخ مصر هى كالكواكب النيّرة فى سماء النهضة القومية

وقد بذلنا مااستطعنا من جهد لدارسة تلك الشخصيات فى الأجزاء الثلاثة السابقة من تاريخ الحركة القومية ، كلما عرضت المناسبة للكلام عنها ، وهنا ، لمناسبة التعليم والنهضة العلمية فى عصر اسماعيل ، نرى حقا علينا أن نفى ببعض هذا الواجب نحو العلامة على باشا مبارك ، فهو عماد هذه النهضة ، وقلبها النابض ، ورأسها المدّبر ، وهو من الشخصيات الفذة التى سطعت سطوعا قويا فى عهد اسماعيل ، ويعد تاريخه قطعة من هذا العصر ، والعصور التى تلته ، الى عصرنا الحاضر ، وإلى ماشاء الله

نشأته الأولى (١)

ولد المترجم فى برنبال الجديدة ، من أعمال مركز دكرنس بمديرية الدقهلية سنة ١٨٢٤م

---

(١) اعتمدنا فى بيان معظم « الوقائع » على ما استخلصناه من ترجمة على باشا مبارك لنفسه فى الخطط التوفيقية ج ٩ ص ٣٩

(١٣٣٩هـ) ، وأبوه الشيخ مبارك بن مبارك بن سليمان بن ابراهيم الروجى من أهالى هذه الناحية ، وجده الأعلى من ناحية كوم بنى مراس والخليج على بحر طناح ، من أعمال مركز المنصورة ، « ولفشل كبير حصل فى هذا البلد » تشتتت عائلته ، فأقام جده الأكبر ابراهيم الروجى فى برنبال الجديدة ، ونال فيها مكانة عالية ، فكان إمامها وخطيبها وقاضيها ، وبقيت هذه المكانة فى نسله ، حتى عرفت عائلتهم بعائلة المشايخ

ولاضطهاد وقع بأهل برنبال وإرهاقهم بالضرائب الثقيلة هاجرت عائلة مبارك ، وتفرقت فى البلاد ، فنزل والد المترجم بعزبة الحماديين من بلاد الشرقية (بمركز فاقوس الآن) ، وكان ابنه لم يبلغ بعد السادسة من عمره ، ولم تطب لهم الإقامة فى هذه البلدة ، اذ لم يلقوا فيها إكراما ، فارتحلوا منها إلى عرب السماعنة بالشرقية ، فأحسنوا وفادة والد المترجم ، وأكرموا مثواه ، ولم يكن فى بلدتهم فقهاء ، فجعلوه مرجعهم فى الأحكام الدينية ، وبنوا مسجدا جعلوه إمامه ، ولما بدأ يستريح من الشدائد التى عاناها قبل أن يهبط هذا البلد ، أخذ يعنى بتهذيب ابنه وتعليمه ، وكان المترجم قبل رحيله من برنبال ، قد بدأ يتعلم القراءة والكتابة على رجل ضرير من أهلها ، فلما استقر بأبيه المقام بين عرب السماعنه ، أخذ يعلمه بنفسه ، ثم أسلمه إلى فقيه اسمه الشيخ احمد أبو خضر ، أصله من ناحية الكردى (وهى بلدة قريبة من برنبال) ، ثم ارتحل إلى قرية صغيرة على مقربة من مساكن أولئك العرب ، وهناك حفظ المترجم على يده القرآن فى سنتين

وكان الشيخ يقسو فى معاملته ويضربه ، كما هى عادة الفقهاء والمعلمين مع تلاميذهم فى ذلك العصر ، فامتنع عن متابعة القراءة عليه ، وأبى أن يذهب اليه ، وجعل يقرأ عند أبيه ، لكن أباه كان لايستطيع التفرغ لتعليمه ، لكثرة مشاغله ، فتراخى المترجم فى الحفظ والدرس ، وكاد ينسى ما حفظه ، فهمّ أبوه أن يجبره على الرجوع إلى الفقيه ، لكنه أبى أن يعود اليه ، وحدثته نفسه بالهرب ، لما كان يجده من سوء المعاملة ، فتدخل اخوته فى الأمر ، فأبدى لهم نفوره من الحفظ ، وأعرض عن أن يكون « فقيها » ورغب أن يكون « كاتبا » ، لما كان يراه على الكتاب من حسن الهيئة والقربى من الحكام

وكان لأبيه صديق كاتب بناحية (الاخيوة) ، فأسلمه اليه ليتعلم الكتابة على يديه ، فلازمه فى داره يتعلم عنه ، ولكنه رأى منه قسوة وغلظة ، وناله منه أذى شديد ، إذ

سأله يوماً عن الواحد فى الواحد فأجابه باثنين ، فضربه بمقلاة بن ، فشج رأسه ، وكان ذلك على ملأ من الناس ، فشكاه الى أبيه ، فلم يحفل بشكايته ، فهرب ، وانتهى به المطاف الى العودة وحيدا الى برنبال ، وهناك وافاه أخوه الذى كان يبحث عنه ، فأعاده الى أبيه ، وقد حار فى معالجته وتعليمه ، وأبدى المترجم نفورا من الرجوع الى الكاتب أو الفقيه ، لما رأى منهما من الايذاء والضرب

فارتأى أبوه أن يعهد به الى صديق له من كتبة المساحين ، فرضى بذلك ، ولازمه ثلاثة أشهر ، ثم انفصل عنه ، وبقى فى بيت أبيه يقرأ عليه ، وبعد سنة جعله مساعداً لكاتب فى مأمورية أبى كبير . بمرتب قدره خمسون قرشاً . ولكن الكاتب لم ينقده أجره ، الى أن تسلم يوماً حاصل الجباية من أبى كبير ، فأخذ منه راتبه المتأخر ، فنقم منه الكاتب وأغرى به مأمور أبى كبير ، واتفق وإياه على تجنيده ، فاستدعاه المأمور واعتقله ، ووضع الغل فى عنقه ولبث فى السجن بضعة وعشرون يوما ، قاسى فيها مر الشدائد والآلام ، ولما علم أبوه بسجنه رفع ظلامته الى محمد على باشا عزيز مصر ، وكان إذ ذاك فى منيا القمح ، فكتب باخلاء سبيله ، وإطلاق سراحه ، وعاد أبوه بالأمر ليطلب من المأمور تنفيذه ، وقبل أن يحضر جاء السجن صديق للسجان ، وأفضى اليه أن مأمور زراعة القطن بناحية أبى كبير فى حاجة الى كاتب ، فدله السجان على المترجم ووصفه له بالنجابة ، وحسن الخط ، وبعد قليل جاء أمر الافراج ، وذهب الى مأمور الزراعة ، وكان أسود حبشياً يدعى (عنبر افندى) ، فاتخذه كاتباً عنده مقابل جراية يومية من الخبز ، وخمسة وسبعين قرشاً فى الشهر ، فارتضى هذا العمل ، وكانت سماحة أخلاق عنبر افندى وطيبته مما رغب اليه البقاء فى هذه الوظيفة

مايؤخذ من نشأته الأولى

إلى هنا ليس فى نشأة المترجم الأولى شىء مما يلفت النظر ، لكنها تصلح أن تكون صورة مصغرة للحياة الاجتماعية فى ذلك العصر

فانتقال عائلة المترجم من بلد الى بلد ، من كوم بنى مراس على بحر طناح ، الى برنبال بأقصى الدقهلية شمالا ، ثم الى السماعنه بالشرقية ، كان نتيجة سوء معاملة الحكام للاهلين

فى ذلك العصر ، وإرهاقهم بالضرائب الجائرة ، مما اضطر تلك العائلة ، وكثيراً أمثلها ، الى الرحيل فراراً من المطالب التى لم يستطيعوا أداءها ، بعدأن تجردوا من ماشيتهم ومتاعهم ، وتشدد الحكام فى استخلاصها بالسجن والضرب ، فلم يجدوا مخلصاً من هذه المظالم سوى الهجرة من موطنهم ، وهذا يعطينا صورة من مظالم الحكام فى ذلك العهد ، إذ لم يكن ثمة قانون يمنع ظلم القوى عن الضعيف ، ويحول دون اعتداء الحاكم على المحكوم ، ولا ضرائب منتظمة معلومة المقدار ، يعرف كل إنسان حدود ما عليه منها ، بل كانت متروكة لأهواء الحكام والرؤساء ، فلا جرم أن استهدف آل المترجم للتجرد من متاعهم وماشيتهم ، ثم إلى السجن والضرب ، ثم الى الهجرة والتنقل من بلد إلى بلد ، فراراً من المظالم

وهذه النشأة تعطينا من جهة أخرى صورة لما كانت عليه حالة التعليم قبل أن يألف الناس المدارس الحديثة ، فان فكرة تعليم الأبناء كانت موجودة عند الآباء الذين نالوا حظا من العلم ، يدلك على ذلك ميل والد المترجم الى تعليم ابنه قدر ما يستطيع ، لكن طريقة التعليم كانت رديئة ، لا تثمر فى تنمية الفكر وتهذيب النفس ، ففقيه القرية ، وكاتب الإخيوه ، وأمثالها من الفماء والعرفاء ، كانوا من الجهل والقسوة بحيث لاينتج التعليم على أيديهم سوى الجهالة ، وبث روح الخوف والجبن فى أخلاق الشباب ، لأن القسوة والضرب يقتلان فى نفس التلميذ روح الشجاعة والأخلاق الفاضلة

وليس فى نشأة المترجم الأولى حالة غير عادية تجعل منه رجلا يختلف عن معاصريه ، ولكن أمراً واحداً يلفت النظر ، ذلك هو نفوره من الذل ، ومجافاته قسوة المعلم ، فقيها كان أو كاتبا ، أفلا تراه يؤثر الهجرة على احتمال القهر والضرب ؟ ثم ألا تراه كأنما يتقدم عصره ويبذ معاصريه ، فيتطلع إلى أسلوب فى التعليم أرقى من الأسلوب العتيق الذى كان مألوفا فى عصره ؟

إن هذه ظاهرة تدل على أن نفس الفتى الصغير تأبى الذل ولا تقيم على الضيم ، وذلك ينبىء عن سمو الخلق ، لأن إباء الذل يدل على نفس عزيزة ، وعزة النفس تجمع حولها سمطا من الأخلاق الكريمة ، ولا مراء فى أن تلك النفس العزيزة كانت من أسباب نبوغ المترجم ، فلو هو رضى بالذل والهوان ، لاستمر فى طريقه ، ولم يتجاوز أن يصير

كاتبا صغيرا ، مرءوسا لمثل عنبر افندى ، ولكن انظر إلى ماحدثته به نفسه - وهو يشغل هذه الوظيفة - تجد نفسا متوثبة كانت تختلج بين جوانح المترجم

فقد روى عن نفسه انه لما اشتغل كاتبا لعنبر افندى رأى منه رأفة وشفقة وحسن معاملة ، تختلف عما لقيه من كاتب ابى كبير ، لكنه شعر بأن لو كان عنبر افندى على غرار ذلك الكاتب ، لما وجد من ينقذه من قسوته وسوء معاملته ، ومن ثم اتجهت نفسه إلى أن يكون « بحالة لاذل فيها ولا تخشى غوائلها » كما يقول المترجم

فهذا الشعور ، هو فيض النفس العزيزة التى تأبى الهوان ، وتطمح إلى المعالى ، وهو شعور كريم ، كان له أثره فى حياة على مبارك

وإن سمو هذا الشعور ليدعونا فى إعجاب ، أن نتساءل من أين اقتبسه ؟ وكيف اختص به دون أقرانه فى القرية ؟ إن هذا هو سر نبوغ العظماء ، لانجد له تعليلا دقيقا ، فاذا عللته بتأثير البيئة أو الوراثة ، اعترضك فى هذا أن النابغة قد ينشأ وغيره من الناس فى بيئة واحدة ، ومن أب واحد ، وأم واحدة ، ومع ذلك يتفرد بالنبوغ دون أقرانه واخوته

قد يكون السر فى النبوغ هو الاستعداد الفطرى للنبوغ ، يولد مع صاحبه ، أو هو الإلهام الذى يودعه الله نفس النابغة ، أو هو التوفيق والعناية الإلهية ، لك أن تفسره بمعنى من هذه المعانى ، أو بها كلها مجتمعة ، ولكن علينا أن نحسب حسابا لتأثير الوسط والوراثة ، فلا شك أن على مبارك قد اقتبس شيئاً من أخلاق أبيه ، فقد كان جده الأكبر رجلا « معظما مكرما » ، نزل بلدة برنبال ، ولم يكن من أهلها ، فصار أمامها وخطيبها وقاضيها ، وبعد وفاته بقيت هذه الوظيفة فى نسله ، طبقة بعد طبقة ، فلو لم يكونوا على أخلاق فاضلة ، ونفوس طيبة ، لما احتفظوا بهذه المنزلة ، حتى صارت عائلتهم تعرف بعائلة « المشايخ »

وكذلك لما هجر أبو المترجم ناحية برنبال ، وورد قرية السماعنة ، احتفظ بعزة النفس ، ونال من أهل تلك القرية مكانة ممتازة ، أدركها بعلمه وفضله ، وإنك لتلمح عزة نفسه من كونه لم يطق صبراً على اعتقال ابنه ، وذهب إلى منيا القمح ، حيث كان عزيز مصر « محمد على باشا » ، ورفع اليه ظلامته ، وشكا اليه ماحاق بابنه من السجن ،

فالشكوى من الظلم ، واستصراخ ولىّ الأمر ، من الأمور التى تحتاج (فى ذلك العصر) الى شىء من الجرأة والشجاعة ، فكم من المظالم كانت ترتكب . ويستسلم لها المظلومون ، وإذا حدثتهم أنفسهم بالشكوى منها ، فقلما تحفزهم الشجاعة إلى إبلاغها لأكبر رأس فى الحكومة

فأغلب الظن أن المترجم اقتبس عن أبيه تلك النفس العزيزة ، وهذا فضل يجب أن نسجله لوالد المترجم ، الشيخ مبارك بن مبارك بن سليمان بن ابراهيم الروجى

نشأته الثانية فى المدارس النظامية

إن طموح نفس على مبارك الى المعالى هو الذى سلك به سبيل المدارس النظامية ، ذلك أنه حينما اشتغل كاتبا عند عنبر افندى ، أخذ يسأل فراش المأمور عن أخبار سيده وأسباب بلوغه هذا المركز الممتاز فى الحكومة ، وكان يدهشه أن عنبر افندى ، وهو أسود حبشى ، يصل إلى هذا المنصب ، حين كان يعتقد « أن الحكام لايكونون إلا من الأتراك على حسب ماجرت به العادة فى تلك الأزمان » ، فعلم من الفراش عن سبب ارتقائه ، انه كان مشترى سيدة من ذوات المكانة والجاه ، فأدخلته مدرسة « قصر العينى » إحدى المدارس النظامية التى أنشأها محمد على باشا ، فتعلم فيها وتخرج منها ، وصار أهلا للمركز الذى يشغله ، وعلم أن الحكام يؤخذون من خريجى هذه المدارس

فلما استمع المترجم لهذا الحديث ، مالت نفسه الى دخول تلك المدارس ، ليصل إلى ماوصل اليه عنبر افندى ، وأخذ من تلقاء نفسه يسأل عن السبيل إلى دخول المدارس النظامية ، وسأل الفراش : هل يدخلها أحد من « الفلاحين » ؟ فقال يدخلها « صاحب الواسطة » ، فتعلقت نفسه بالسعى لدخولها ، واعتزم ترك العمل الذى كان يشتغل به ، والذهاب إلى مصر ليلتحق بمدرسة قصر العينى

دخوله مدرسة ميت العز

وما خالجه هذا العزم حتى أصر على إنفاذه ، دون أن يكاشف أحداً ، فطلب الإذن من رئيسه باجازة يقضيها فى زيارة أهله ، فأذن له بخمسةعشر يوما ، وسافر الى وجهته

وفيما هو يسير فى طريقه مر بقرية بنى عياض (١) ، والتقى بجماعة من الأطفال ، يتبعون رجلا خياطا ، وكل منهم يحمل دواة وقلما ، فاجتمع بهم تحت شجرة ، وتعرف حالتهم ، فاذا هم تلاميذ مكتب ميت العز ، أحد المكاتب التى أسسها محمد على باشا ، وكان ذلك فألا حسناً للمترجم ، كما يقول عن نفسه ، إذ أنه حين اجتمع بالأطفال ورأى الخياط خطه أجود من خطوطهم ، رغب اليه أن يدخل مكتب ميت العز ، وأفهمه أن نجباء المكاتب ينتقلون إلى المدارس دون واسطة ، فابتهج المترجم لهذه الفكرة ، إذ وجد فيها بغيته التى ينشدها ، ولم يكن أحب الى نفسه من أن يسلك سبيل الدخول إلى المدارس ، ويجتاز تلك العقبة التى أشار اليها فراش المأمور فى حديثه له ، وهى الواسطة لدخول المدارس ، ورأى أن الاجتهاد فى المكتب سيغنيه عن تلك الواسطة التى قد لا يجدها

دخل المترجم مكتب ميت العز ، وناظره من معارف أبيه ، وكان يعلم أن دخول ابنه المكتب لا يرضيه ، فأراد أن يصرفه عن دخوله ، ولكنه رأى منه إصرارا على عزمه ، فبقى بالمكتب خمسة عشر يوما ، وأرسل الناظر إلى أبيه ، فجاء يسعى لإرجاعه عن عزمه ، فأبى ، فلجأ إلى حيلة ينتزعه بها من المدرسة ، فاتفق مع الناظر على أن ينتهز الفرصة فى خروج ابنه إلى الفسحة وقت الظهر ، فاختطفه وعاد به قسرا إلى بلده ، وحبسه فى البيت عشرة أيام ، وأخذت أمه تبكى وتستعطفه ليرجع عن عزمه ، كى يبقى بينهم ولا يفارقهم ، فوعدها بالبقاء ، ولكنه أسر فى نفسه أن يغتنم أقرب فرصة لفراق أهله وذويه ، والرحيل فى طلب العلم ، وانتظر حتى اطمأنوا إلى عدوله عن فكرته ، ولما كانت إحدى الليالى تربص حتى ناموا جميعاً ، وأخذ دواته وأدواته ، وخرج من البيت خائفاً يترقب ، وتوجه تلقاء ميت العز ، وكان ذلك — كما يقول المترجم — آخر عهده بسكناه بين أبويه . وكانت ليلة مقمرة ، فمشى حتى بلغ ميت العز ضحى الغد ، ولم يشعر الناظر إلا وهو داخل المكتب مع زملائه التلاميذ ، وكأنما خشى أن يجىء أبوه ويحتال عليه لاختطافه ثانية ، فلزم المكتب ، لا يخرج منه ليلا ولا نهاراً ، وجاء أبوه غير مرة ليقنعه

---

(١) بمركز ههيا الآن : قبلى أبى كبير بشرق

بالعدول عن عزمه ، ويأخذه بالحسنى ، فلم ينجح فى مسعاه ، واستمر الغلام ملازما المكتب . مكباً على الدرس والتحصيل

انتقاله إلى مدرسة (قصر العينى)

بقى المترجم فى مكتب ميت العز إلى أن جاء ناظر مدرسة الخانكه (عصمت افندى) لاختيار نجباء التلاميذ من المكتب المذكور ليلتحقوا بمدرسة قصر العينى ، فكان التلميذ على مبارك ممن وقع عليهم الاختيار ، فجاء أبوه يحاول من جديد صرفه عن الذهاب إلى المدرسة ، وشكا أمره إلى عصمت افندى ، فأحاله على ابنه ، وقال إن الخيار له ، نخيروه بين العودة مع أبيه أو الالتحاق بالمدارس ، فاختار المدارس ، فبكى والده بكاء كثيراً ، وأغرى به جماعة من المعلمين ليستميلوه ، فلم يصغ لهم ، ودخل مدرسة قصر العينى سنة ١٨٣٦ ، وكان لايتجاوز يومئذ الثانية عشرة من عمره

وهنا تبدو ظاهرة جديدة فى شخصية المترجم ، إلى جانب ماذكرناه عن عزة نفسه ، وطموحه إلى المعالى ، وهى ميله الفطرى إلى العلم ، وشغفه بالارتواء من منهله العذب ، وما فطر عليه من قوة الإرادة ، ومضاء العزيمة

فانظر إلى مبلغ حبه للعلم ، والتعلم ، تجده يسعى جهده للالتحاق بالمدارس ، رغم إرادة والديه ، وليس من المألوف بين الأطفال والشبان أن يقبلوا على العلم بوازع من أنفسهم ، بل آباؤهم هم الذين يدفعونهم إلى دخول المدارس ويرغبونهم بمختلف الوسائل فى متابعة الدرس ، وكثيراً مايتعب الآباء فى إيلاف أبنائهم المدرسة والإقبال عليها

فالغلام الذى يتعلق بدخول المدارس رغم إرادة أبويه ، ويستهدف لغضبهما فى هذا السبيل ، لابد أن يكون قد رسخ فى نفسه شغف شديد بالعلم والتعلم

وتتجلى أيضاً قوة عزيمة المترجم ، فى إصراره على دخول المدارس ، رغم تلك العقبات التى اعترضته ، فمن إغضاب والديه ، الى بُعد الشقة ، ووعورة الطريق ، إلى قلة ذات يده ، إلى صغر سنه ، إلى المغامرة بنفسه فى حياة يجهلها ولا يعرف مصيرها ، كل ذلك يدل على حظ عظيم من صدق العزيمة وقوة الإرادة

فعزة النفس ، والطموح إلى المعالى ، وحب العلم ، وقوة الإرادة ، هذه هى الصفات التى تطالعنا بها شخصية على مبارك وهو بعد فى سن الطفولة والمراهقة

وسنرى كيف لازمته هذه الصفات فى كل أدوار حياته ، فكان لها ذلك الأثر العظيم فى أعماله

التعليم فى مدرسة قصر العينى

لم تكن مدرسة الطب قد نُقلت بعدُ إلى قصر العينى ، حينما جاء مصر على مبارك ، بل كانت لم تزل بأبى زعبل ، أما المدرسة التى كانت بقصر العينى وقتئذ (سنة ١٨٣٦) فهى مدرسة إعدادية للمدارس الحربية والعالية

وصف المترجم التعليم فى تلك المدرسة ، ويؤخذ من وصفه انه لم يكن على درجة حسنة من التقدم ، لا من جهة مستوى التعليم فى ذاته ، ولا من جهة معاملة التلاميذ ، فقد ذكر أنه وجد المدارس على خلاف ما كان يظن ، وأن مدرسيها ورؤساءها كانوا لايحسنون فهم وظائفهم ، ولا يعنون بالتلاميذ ، وكان التعليم العسكرى موضع العناية فيها ، فيتمرن الطلبة على الحركات الحربية فى معظم الأوقات ، فى الصباح ، والظهر ، وبعد الأكل ، وفى أماكن النوم ، وكان الضرب وأنواع الإيذاء من الأمور المألوفة فى التعليم ، وكذلك قلة العناية بمأكل التلاميذ ومسكنهم ، فكانت مفروشاتهم حصر الحلفاء ، وأحرمة الصوف الغليظ من صنع معمل بولاق ، ولم يكن الأكل الجارى للتلاميذ سائغاً ، فاستعاض عنه على مبارك بالجبن والزيتون

وقد اعتراه فى المدرسة مرض ، لما اجتمع عليه من الأفكار والهموم وتغيير الطقس ، فنقل إلى مستشفى المدرسة ، ولقى فى مرضه الشدائد والآلام ، ولحقه الجوع بالمستشفى ، وفيما كان على فراش المرض ، جاء أبوه الى قصر العينى ، واتصل به بواسطة أحد الممرضين ، ورغب اليه أن يعود معه إلى بلده ، فمالت نفسه لإجابته ، وهمّ بترك المدارس ، لما لقيه فيها من التعب والنصب ، ولعدم وجدانه التعليم الذى ينشده ، ولكنه خشى عواقب الهرب من المدرسة ، إذ كانت الحكومة تتعقب الهاربين من التلاميذ ، وتعتقل أهليهم ، وتسىء معاملتهم ، فخشى أن ينال أباه من عنت الحكومة مالا يرضاه له ، فامتنع

عن الهرب ، فعاود أبوه الكرة يستميله ويهوّن عليه الأمر ، فأبى واعتزم « الصبر على قضاء الله ، ولما شفى انتقل من المستشفى الى المدرسة ، واستأنف الدرس ولم يصب بمرض بعد ذلك أثناء دراسته

انتقاله الى مدرسة أبى زعبل

ولما نقلت مدرسة الطب الى قصر العينى سنة ١٨٣٧ تحول تلاميذ القصر الى أبى زعبل فانتقل اليها المترجم كسائر تلاميذ المدرسة

وقد شعر بتقدم مستوى التعليم فى مدرسة أبى زعبل ، وينسب المترجم هذا التقدم إلى كفاءة ناظر المدرسة ، وهو المرحوم ابراهيم بك رأفت ، وحسن عنايته بتعليم النشء ، ومما ذكره فى هذا الصدد ، أنه كان فى بداءة عهده يجد صعوبة كبيرة فى تفهم فنون الهندسة والحساب والنحو ، ويراها كالطلاسم ، وكلام المدرسين فيها كالسحر ، ولكن ابراهيم بك رأفت أوضح للتلاميذ معانى الهندسة وقواعدها بأسلوب تقبله عقولهم ، فانفتح لحسن بيانه ذهن المترجم ، وبدأ يعى مايسمع من الدروس

ولفت نجاح التلميذ على مبارك نظر رأفت بك ، فصار يضرب به المثل ، ويجعل نجاحه على يديه دليلا على تأثير أسلوب المدرس فى تثقيف أذهان التلاميذ

وفى سنة ١٨٣٩ اختار ولاة الأمور نجباء مدرسة أبى زعبل لإلحاقهم بمدرسة المهندسخانة ببولاق ، فكان على مبارك ضمن هؤلاء

دخوله مدرسة المهندسخانة

دخل مدرسة المهندسخانة ، وكان حينئذ يافعا ، إذ بلغ السادسة عشرة من عمره ، فأخذ نضوجه العلمى يزداد وينمو ، ومكث خمس سنوات يتابع الدرس ، حتى استكمل جميع علوم المدرسة ، وظهرت عليه مخايل الذكاء والتقدم منذ دخلها ، فكان دائما أول فرقته ، وأساتذته فيها طائفة من علماء الرياضيات ، ممن علا ذكرهم فى فجر النهضة العلمية ، أمثال : محمود باشا الفلكى . وطائل افندى . ومحمود بك أبو سن . ودقله افندى . وابراهيم بك زمضان . واحمد بك فايد . وسلامه باشا ابراهيم . وناظر المدرسة المسيو لامبير بك

أحد علماء الفرنسيس . ولهؤلاء الأساتذة فضل كبير على المترجم ، إذ تلقى على أيديهم العلوم الهندسية والرياضية ، ولم تكن ثمة كتب مؤلفة فى الفنون التى تولوا تدريسها ، بل كان المعلمون يملون ، والتلاميذ يكتبون مايسمعونه فى كراريس . كل قدر اجتهاده ، وكان المعلمون كما شهد لهم بذلك المترجم « يبذلون غاية جهدهم فى التعليم » ، وفى آخر عهده بمدرسة المهندسخانة أخذوا يطبعون الكتب فى مطبعة الحجر ، فاستعان بها التلاميذ ، الى أن تكاثر طبع الكتب المطولة فى العلوم والفنون الرياضية

انتظامه فى سلك البعثات سنة ١٨٤٤

تعددت البعثات العلمية المدرسية فى عهد محمد على باشا ، وقد تكلمنا عنها تفصيلا فى كتاب « عصر محمد على » (ص ٤٥١ طبعة اولى)

وتخرج من البعثات طائفة من النوابغ فى عصر محمد علي ، واسماعيل ، ومن حسن توفيق المترجم وحسن استعداده أن انتظم فى سلك البعثة الخامسة ، وهى أكبر البعثات شأناً ، وفيها بعض أنجال محمد على وأحفاده ، ولذلك يسميها على باشا مبارك (بعثة الأنجال)

تولى القائد سليمان باشا الفرنساوى اختيار أعضاء هذه البعثة من نوابغ طلبة المدارس العالية ، فكان التلميذ على مبارك ضمن من اختيروا لها من متقدمى مدرسة المهندسخانة ، وبلغ عددهم فى مبدئها ٧٠ تلميذاً ، منهم الأمير عبد الحليم ، والأمير حسين من أنجال محمد على ، والأمير أحمد رفعت ، والأمير اسماعيل (الخديو) من أنجال ابراهيم باشا ، وضمت طائفة ممن شغلوا المراكز الكبيرة فى الحكومة بعد عودتهم ، أمثال شريف باشا ، وعلى باشا مبارك ، وعلى ابراهيم باشا ، وحماد عبد العاطى باشا ، وسليمان نجاتى بك وغيرهم [١]

وقد بدا من المترجم لمناسبة التحاقه بهذه البعثة ، مافطر عليه من الميل الشديد إلى

---

(١) ذكرنا أسماءهم وترجمنا لنوابغهم فى كتاب « عصر محمد على » ص ٤٦٥ وما بعدها

العلم ، فان المسيو لامبير بك ناظر مدرسة المهندسخانة رغب اليه البقاء ليجعله مدرساً بها ، وأفهمه أن بقاءه يعجل بترتيب وظيفة له ، على حين أن التحاقه بالبعثة يجعله باقياً فى سلك التلاميذ ، ويفوت عليه تلك المزية ، لكنه آثر الالتحاق بالبعثة ، ليزداد اكتساباً للعلوم ، «ولأن سفره مع الأنجال يزيده شرفاً ورفعة»

سافرت البعثة الى فرنسا سنة ١٨٤٤ ، ووجهتها تعلم الفنون الحربية ، وأقام أعضاؤها سنتين بباريس ، ولأجلهم أنشئت بها المدرسة المصرية لتعليم الطلبة اللغة الفرنسية ، وإعدادهم لدخول المدارس العليا بفرنسا ، وخصص لهم بها المعلمون والضباط الفرنسيون، وكان تلاميذ البعثة يتعلمون التعليمات العسكرية كل يوم ، ولقى المترجم فى دراسة اللغة الفرنسية مصاعب جمة ، ذللها بقوة العزيمة ، فقد كان الى عهد انتظامه فى البعثة غير عارف بتلك اللغة ، شأنه فى ذلك كشأن العلامة رفاعة بك رافع الطهطاوى حينما انتظم فى البعثة الاولى ، واقتضى نظام التعليم فى البعثة أن يجعل من المتقدمين فى الرياضيات (ومنهم المترجم) والعارفين باللغة الفرنسية فرقة واحدة ، وكلف المعلمون أن يلقوا الدروس بالفرنسية للجميع ، لافرق بين من يفهم تلك اللغة ومن لا يفهمها ، ففعلوا ، وأحالوا غير العارفين بها على العارفين ليتعلموا منهم بعد انتهاء الدروس ، ولكن العارفين بالفرنسية كانوا يبخلون على مثل على مبارك بالتعليم ، لينفردوا بالتقدم

فمكث المترجم مدة لايفهم الدروس التى يسمعها ، وخشى العاقبة ، فعالج هذه الصعوبة بالصبر والمثابرة ، وقوة العزيمة ، ذلك أنه أخذ يدرس الفرنسية بنفسه ، واشترى لهذا الغرض الكتب الأولية فى الهجاء واللغة ، وأكبّ على مطالعتها وتفهمها وحفظها ، وبذل فى هذا السبيل جهداً لاينقطع ثلاثة أشهر متوالية ، مع متابعة الدروس التى تلقى بالفرنسية ، فأثمر الحفظ والجهد ثمرة كبيرة ، وصار أول البعثة كلها ، وكان يتبادل الأولية مع زميليه على ابراهيم وحماد عبد العاطى

ولما جاء ابراهيم باشا قائد الجيوش المصرية المظفرة الى باريس ، أقيم له احتفال حافل ، وحضر امتحان أعضاء البعثة ، فسمع ثناء مستطاباً على حسن اجتهادهم ، ووزع الجوائز بنفسه على الناجحين منهم ، وناول على مبارك الجائزة الثانية بيده ، وكانت نسخة من كتاب فى الجغرافية ، لمؤلفه المسيو مالطبرون ، مع مجموعة خرائطه ، ودعا الطلبة

الى تناول الطعام على مائدته ، فكان ذلك تكريماً لهم وتشجيعاً ، وحثا لهم على متابعة الدرس والتحصيل

يتجلى لك فى هذه الصفحة من حياة المترجم بباريس ، مبلغ قوة ارادته ، ومثابرته على الدرس والتعلم ، وثمة ظاهرة أخرى ، تزين هذه الصفحة ، وهى بره بوالديه ، وحنوه عليها ، فقد أجرت عليه الحكومة مرتبا شهريا قيمته خمسون ومائتا قرش ، فجعل نصفها لأهله ، يصرف لهم من مصر كل شهر ، ويكتفى هو بالنصف الآخر ، وكانت هذه سنته معهم منذ دخل المدارس

وهذا البرّ بالأبوين يدلك على ماتجملت به نفس على مبارك من الوفاء ، ومكارم الأخلاق ، وإنكار الذات ، ولاشك أن هذه المزايا مما تزين شخصية المترجم وتزيدها سطوعا وبهاء

التحاقه بمدرسة متز الحربية

ولما انقضى عامان على إقامة البعثة بباريس ألحق الثلاثة الأول من أعضائها ، وهم على مبارك ، وحماد عبد العاطى ، وعلى ابراهيم ، بمدرسة المدفعية والهندسة الحربية الشهيرة بمتز Metz ، ونالوا رتبة الملازم الثانى فى الجيش الفرنسى ، فأقاموا سنتين أخريين يتعلمون الفنون الحربية

وبعد أن أدوا الامتحان النهائى ألحقوا بالجيش الفرنسى ، فكان على مبارك فى الألاى الثالث من فرقة المهندسين الحربية ، وقضى به أقل من سنة ، وبديهى انه اكتسب بانتظامه فى هذه الفرقة خبرة كبيرة ، فى الفنون الحربية والهندسية ، فزادت معارفه التى نالها فى مدرسة المهندسخانة ببولاق . ومدرسة باريس ، ومدسة متز الحربية والهندسية ، فلاغرو أن صار من نوابغ المهندسين المصريين ، وظهر نبوغه فى إدارته مصلحة السكك الحديدية ، وولايته وزارة الأشغال فى عصر اسماعيل

وكان ابراهيم باشا يرغب فى أن يزداد أعضاء البعثة خبرة وعلما ، وأن يطيلوا مكثهم فى الخدمة العسكرية بفرنسا ، حتى يستوفوا تجاربها ، ثم يتنقلون فى الديار الأوروبية الأخرى ليطبقوا العلم على العمل ، ويشاهدوا ما فيها من المنشآت الهندسية والحربية ، ولكن

المنية حالت دون إنفاذ هذا البرنامج ، إذ توفى ابراهيم وخلفه عباس الأول ، فطلب الى نوابغ البعثة العودة فوراً الى مصر ، فرجعوا اليها سنة ١٨٥٠ ، وانتقل المترجم بذلك من حياة التحصيل والدراسة ، الى دور العمل والإنتاج

عمل المترجم فى عهد عباس

عاد المترجم كامل النضوج ، واسع الاطلاع ، صادق العزم ، مقبلا على العمل بكل مافيه من نشاط وهمة ، ولو وجد من ولاة الأمور من يستثمر مواهبه وكفاءته فى النهوض باعمال التقدم والعمران ، لظهرت نتائج هذه المواهب حين عودته الى مصر ، لكنه لم يجد من يقدر قيمته ، ويستثمر كفاءته ، فانقضى نحو أربعة عشر عاما ، والبلاد تكاد تحرم من أعماله المنتجة ، وخاصة فى عهد سعيد الذى كان يبخسه حقه ، ولا يعرف قدره

ولم يبدأ عهد إنتاجه الكبير إلا فى عصر اسماعيل الذى عرف كيف يوجه هذه القوة الى إحياء النهضة العلمية فى البلاد

تعيينه مدرساً بمدرسة طره الحربية

كان أول مركز شغله على مبارك بعد عودته لمصر أن عين مدرساً بمدرسة طره الحربية ، ولكن التعليم فى عهد عباس باشا الاول كان مصابا بالجمود والإهمال ، فتناقص عدد التلاميذ فى هذه المدرسة ، وخاصة حينما أنشأ عباس مدرسة المفروزة ، واختار لها الطلبة من جميع المدارس ، بعد إلغاء معظمها ، فلم يبق بمدرسة طره الا عدد قليل من الطلبة المتقدمين فى السن ، وأمعنت المدرسة فى التأخر حتى لم يبق فى الفرقة التى يلقى فيها على مبارك دروسه سوى تلميذ واحد

صار المترجم إذن بلا عمل ، وليس هذا مما تميل اليه نفسه ، لانه اعتاد الجدّ والدأب على العمل ، ولقد حدثته نفسه ان يتخلف عن المدرسة فى اجازة ليزور أهله بعد غيبته الطويلة عنهم ، فرغب اليه ناظر المدرسة فى البقاء حتى لا يقطع نصف راتبه اذا هو غاب عنها

مصاحبته سليمان باشا الفرنساوى

وسعى له الناظر عند الجنرال سليمان باشا الفرنساوى القائد العام للجيش المصري ،

ليصطحبه فى مهمة حربية وهى اكتشاف بحيرة المنزلة وسواحل مصر الشمالية ، فتم له ماأراد ، وصحب المترجم سليمان باشا الى دمياط ، وأدى ماكان مطلوباً منه ، وهو ارتياد بحيرة المنزلة ، وخطط رسما مفصلا لمواقعها ، وكتب تقريراً عنها ثم ذهب الى بلدته برنبال ، وكان أهله قد رجعوا اليها منذ مدة واستقروا بها

زيارته لأهله

فدخل البلدة ليلا على حين غفلة من أهلها ، وذهب من فوره الى منزل أبويه ، وطرق الباب ، وكان أبوه غائباً بمصر ، ولم يكن بالدار سوى والدته وبعض إخوته ، وكان قد فارق أمه منذ أربع عشر سنة ، ولم تكن تتوقع حضوره تلك الليلة ، فلما طرق الباب ، قيل من أنت ؟ فقال : ابنكم على مبارك ، فقامت مدهوشة ، وقصدت الى ماوراء الباب ، وجعلت تنظر وتمعن النظر ، لتتحقق الخبر ، وكان هو بردائه العسكرى ، متقلداً سيفه وحاملا شعار الضباط ، فلم تصدق انه هو ، حتى أعادت سؤاله ، تحققت انه هو ، ففتحت الباب ، وماأن رأته حتى ارتمت عليه تعانقه ، ووقعت مغشيا عليها من الدهشة والفرح والتأثر ، ثم أفاقت ، وجعلت تبكى ، وتضحك ، وتزغرد ، فأقبل أهل البيت ، وجاء الأقارب والجيران يهرعون ، وامتلأت بهم الدار ، وانقضى الليل حتى الصباح ، والناس بين رائح وغاد ، يجيئون لتهنئته ، وأقامت أمه الأفراح ابتهاجاً بعودة ابنها العزيز ، وبلوغه هذه الرتبة العالية ، وبعد يومين قضاهما بين أهله وعشيرته ، عاد الى دمياط ، وعرض على القائد سليمان باشا الفرنساوى نتيجة تجواله فى بحيرة المنزلة ، فوقعت عنده موقع الاستحسان ، وأثنى عليه الثناء المستطاب

التحاقه بمعية عباس باشا

وفى أثناء صحبته سليمان باشا الفرنساوى سعى له فى منصب آخر بدلا من التدريس فى مدرسة طره ، فنجح فى إلحاقه بمعية جاليس بك قومندان الاستحكامات ، وكان مقره الاسكندرية

فذهب اليها المترجم ليتسلم منصبه الجديد ، ولكن عباس باشا قرر أن يلحقه بمعيته هو وحماد بك ، وعلى بك ابراهيم ، وكلفهم امتحان مهندسى الأقاليم ومعلمى المدارس ، وأنعم عليهم برتبة الصاغ ، فأدى المترجم هذه المهمة ، واستبدل بالمهندسين القدماء مهندسين

اكفاء من خريجى مدرسة المهندسخانة ، وأتم فى خلال ذلك مهمات أخرى هندسية ، إذ أحيل عليه الكشف على شلال اسوان لدرس مشروع تسهيل الملاحة فيه ، فقدم تقريراً وافياً بهذا المشروع

ولما عاد الى القاهرة عهد اليه عباس بالاشتراك مع المسيو موجيل بك Mougel كبير مهندسى القناطر الخيرية وضع نظام لمرور السفن من القناطر التى كان بناؤها قد قارب التمام ، فأدى هذه المهمة ، وأحيلت عليه وعلى زميليه على ابراهيم وحماد عبدالعاطى كل الأعمال الهندسية التى تطلبها دواوين الحكومة

مشروع تنظيم المدارس

وشرع عباس فى وضع نظام جديد للمدارس ، بعد أن الغى معظمها ، ففى أواخر سنة ١٨٥١ عرض عليه المسيو لامبير بك ناظر مدرسة المهندسخانة ميزانية للمدارس الملكية والرصدخانة تبلغ ٢٠٫٠٠٠ كيس (١٠٠٫٠٠٠ جنيه) ، فاستكثر عباس هذا المبلغ ، وأحال المشروع على المترجم ، فوضع للمدارس الملكية ميزانية تبلغ خمسة آلاف جنيه ، على أن تكون فى مكان واحد ، وبإدارة ناظر واحد ، واستبعد الرصدخانة من المشروع ، لعدم وجود من يقوم عليها حق القيام ولكثرة نفقاتها

نظارته لمدرسة المهندسخانة

ولما عرض المشروع على عباس حاز إعجابه ، وأحاله على مجلس مؤلف من رؤساء الدواوين ، فبحثوه وأقروه ، وأنعم على المترجم لهذه المناسبة برتبة اميرالاى ، وعهد اليه بتنفيذه ، وجعله ناظراً لمدرسة المهندسخانة وما يلحق بها من المدارس الملكية ، وكلفه اختيار مدرسى مدرسة المفروزة ، ووضع نظام للتعليم فيها ، واختيار مايلزم لها من الكتب ، فاضطلع بهذه المهمة ، وعظمت منزلته عند عباس باشا

وبذل جهداً عظيما فى ترقية شأن المدارس التى تولى إدارتها ، فكان يرشد المعلمين الى خير الطرق للتدريس ، ويتفقد فصول الدراسة وأحوالها ، ويقوم بتأليف الكتب المدرسية بنفسه ، يعاونه بعض المعلمين ، وأنشأ مطبعة حروف ومطبعة حجر طبع فيها للمدارس الحربية وألايات الجيش نحو ستين الف نسخة ، من كتب متنوعة ، غير ماطبع

فى كل فن بمطبعة الحجر للمهندسخانة ، من الكتب ذات الأطالس والرسوم ، وكان فوق ذلك يلقى بعض الدروس ، كالطبيعة والعمارة ، ويعنى شديد العناية بتوفير حاجات الطلبة فى مأكلهم ، ومشربهم ، وملبسهم ، ويسهر على حسن معاملتهم ، فارتقت حالتهم الفكرية والمعنوية ، وكاد يمتنع الضرب والسجن من المدارس

فى عهد سعيد باشا

اشتراكه فى حرب القرم

يؤخذ مما كتبه المترجم عن نفسه أنه لم يكن مَرْضياً عنه من سعيد باشا ، فقد ذكر عنه أنه لما تولى الحكم وشى له بعض الكاشحين بمدرسة المهندسخانة ووصفوها بما ليس له نصيب من الصحة ، واختلقوا عليها معايب كثيرة ، حتى أوغروا صدر سعيد على المترجم فأمره بالاشتراك فى حرب القرم سنة ١٨٥٤ ، صحبة الحملة المصرية التى كان يقودها احمد باشا المنكلى

وليس من ضير على الحكومة اذا عهدت إلى مثل على بك مبارك أن يشترك فى حرب القرم ، فقد نال حظا كبيراً من التعليم الحربى ، وتخرج فى أرقى المدارس الحربية الفرنسية ، ولكن ملابسات هذا العمل تدل على أن الغرض منه لم يكن الاستفادة من خبرة المترجم ، إذ لم يعهد اليه فى حرب القرم بعمل حربى ذى شأن ، تحرم من أجله مدرسة المهندسخانة كفاءة ناظرها القدير ، ومن جهة أخرى فقد اقترن تكليفه مرافقة الحملة بإلغاء مدرسة المهندسخانة ، فالغرض الحقيقى كان إذن ابعاد المترجم ، وإقفال هذا المعهد العلمى العظيم الذى أخذ على عاتقه ترقيته وإنهاضه ، فالعمل كما ترى ضرره أكثر من نفعه ، وشره أكثر من خيره ، ولكن أهواء سعيد باشا (وقد كان دائما كثير التقلب فى الآراء) جعلته يصغى لوشاية الدساسين ، ويوصد أبواب تلك المدرسة ، ثم يحرم البلاد خدمات على بك مبارك العلمية ، ذلك أن على مبارك ، وإن كانت دراسته العليا عسكرية ، لكن نفسه اتجهت الى ناحية أخرى غير الحياة الحربية ، وهى ناحية التعليم وتنظيمه والنهوض بأعبائه ، فكان واجباً على سعيد باشا أن يستخدم مواهب المترجم فى هذا الميدان ، وأن يعمل على الأقل للمحافظة على نهضة العلم والتعليم التى ازدهرت فى عهد أبيه ، ولكن المعروف

أن هذه النهضة قد اضمحلت وتراجعت فى عهد عباس وسعيد ، ولم يعاودها النشاط والحياة الا فى عصر اسماعيل

ويستفاد مما ذكره المترجم انه شعر بأن تكليفه مهمة السفر الى بلاد القرم كان مقصوداً به إبعاده ، والنكاية به ، وهذا مفهوم من قوله : « أقمت بهذه السفرة قريباً من سنتين ونصفاً ، وقد لطف الله بى وأحسن الىّ ، ورد كيد الحاسدين فى نحورهم ، فانى وإن قاسيت فيها مشاق الأسفار ، وما يلحق المجاهدين من الإرجاف والاضطرابات ، والحرمان من المألوفات ، لكنى رأيت بلاداً وعوائد كنت أجهلها ، وعرفت أناساً كنت لاأعرفهم ، واكتسبت فيها معرفة اللغة التركية » ، فيؤخذ من ذلك ان ثمة حاسدين كانوا يكيدون له ، ومن مكايدهم أنهم دبروا أمر إبعاده الى بلاد القرم ، وإرساله الى ميادين الحروب المحفوفة بالمكاره والأخطار ، ولكن الله لطف به إذ رد كيدهم ، وعاد من الحرب سالماً وقد نال مزايا جمة

والواقع أنه أفاد كثيراً من هذه الحملة ، فان الاشتراك فى الحروب من شأنه أن يقوى فى النفس روح الشجاعة والإقدام ، ولو اشترك المترجم فى اقتحام المخاطر ، والبقاء فى خط النار ، لكان أثر هذه الحملة فى نفسه أقوى وأعظم ، ولزاد حظه من الشجاعة والجرأة ، ولوقف من الحكومات المتعاقبة التى تولت الحكم فى مصر مواقف أعظم شأنا من خطة اللين والمسالمة التى اختطها لنفسه ، ومهما يكن من الأمر ، فلانزاع فى أن مداركه قد اتسعت وخبرته قد اكتملت فى تلك الحرب

أقام المترجم عشرة أشهر فى بلاد القرم ، وكان يعهد اليه أمر المفاوضات والمخابرات بين الروس والترك ، وأقام ثمانية أشهر أخرى فى بلاد الأناضول ، أغلبها فى مدينة (كومشخانه) ، وكان منوطاً به تسهيل نقل الجند من مدينة طرابزون الواقعة على البحر الأسود ، الى مدينة أرض روم بأرمينيا ، وعلى أن هذه المهمة ليست من ضروب القتال الفعلية ، فقد لاقى فيها الشدائد والأهوال ، لشدة البرد ، وكثرة الثلج فى تلك الجهات ووعورة طرقها ، وصعوبة اجتياز مافيها من العقبات ، بين جبال شاهقة وأودية سحيقة

وقد مرض كثير من الجند لما أصابهم من البرد القارس ، وأنشأ لهم المترجم

مستشفى بكومشخانة ، نظمه تنظيما حسناً ، ونال ثناء أعيان المدينة وأكابراها ورؤساء الجيش

عودته الى مصر والوظائف التى تولاها

ولما عاد المترجم الى مصر اعترضته فى الحياة عقبات ومتاعب جمة ، ذلك أن سعيد باشا أمر باخلاء سبيل الجنود وإرجاعهم الى بلادهم ، ورفت كثيراً من ضباط الحملة ، ومنهم على بك مبارك ، فسكن فى بيت صغير ، وعانى غضاضة العسر والضيق ، وصارت حالته بعد سبع سنوات من عودته من فرنسا ، كحالته عند ما عاد منها ، وفقد ما كان يناله ويؤمله من المناصب ، وفقد ماله ، وشعر بمرارة اليأس تنغص عليه حياته ، وداخله الهم والكدر ، وحدثته نفسه أن يرغب عن خدمة الحكومة والتطلع لمناصبها ، إذ لم يجد من ولاة الأمور إنصافا ولا تقديراً ، واعتزم الرجوع الى بلده والاشتغال بالزراعة وقال لنفسه : « عوضنا الله خيراً فى نتائج الفكر وثمرات المعارف ، ولنفرض أننا مافارقنا البلد ، ولاخرجنا منها » .

وبينما كان يتأهب للرجوع الى بلده صدر الأمر للضباط المرفوتين بالحضور إلى القلعة ، فكان هو ممن أعيدوا للخدمة ، فعدل عن عزمه الأول

وبعد قليل عين معاونا بوزارة الحربية ، وأحيل عليه النظر فى التحقيقات الخاصة بالمصانع الحربية والجبخانات (مخازن البارود) ، ولم يكن هذا العمل مما تألفه نفسه ، لتفاهته وعقمه ، ولكنه راض نفسه على الصبر ، عسى الله أن يأتى بالفرج القريب ، وحدث أثناء قيامه بهذه الوظيفة أن شرع وزير الحربية وقتئذ (اسماعيل باشا الفريق) فى وضع رسم لبعض المناورات الحربية ، فعجز عن عمله ، وحار فى إتمامه ، فاستدعى على بك مبارك لما كان يعهده فيه من الكفاءة والخبرة ، فوضع الرسم المطلوب ، فأثنى عليه الفريق ، ووعده بأن يذكره بالخير عند سعيد باشا

وقد وفى اسماعيل باشا بما وعد ، وكان من نتيجة مسعاه أن أمر سعيد باشا بإلحاق المترجم بمستودعى الداخلية ، وكان يحال عليه النظر فى بعض القضايا ، ثم عهدت اليه وكالة المحكمة التجارية ، فاضطلع باعبائها بأمانة ونزاهة ، ولكن سلفه فيها وشى به لدى

سعيد باشا ، فرفت منها ، وعاد كما بدا ، عاطلا من المنصب ، واعتكف فى بيته ثلاثة أشهر ، ثم عين مفتشاً لهندسه نصف الوجه القبلى ، ثم استدعاه سعيد باشا ، وعهد اليه بوضع مشروع استحكامات الحماد ، وهو مشروع جليل الشأن ، كان الغرض منه تحصين موقع الحماد (جنوبى رشيد) ، بين فرع رشيد وبحيرة إدكو ، لمنع العدو من مهاجمة القطر المصرى من هذه الناحية ، فوضع المترجم الرسم المطلوب لهذه الاستحكامات ، وأدى المهمة على خير مايرام ، ولكنه عند ما أراد أن يعرض الرسم على سعيد باشا لم يستطع تقديمه اليه ، وتردد عليه آنا فى طره ، وآونة فى قصر النيل ، فلم يتيسر له مقابلته ، واضطر لملازمة معيته فى السفر من بلد الى بلد ، مدة ثلاثة أشهر ، بلا راتب ، ولا عمل ، دون أن يظفر بتقديم الرسم المطلوب ، الى أن رآه سعيد يوما فى الجيزة ، فذكر الرسم الذى كلفه به ، وسأله عنه ، فقدمه اليه ، فنظر فيه قليلا ولم يزد عز قوله : « أبقه حتى نجد وقتا لإمعان النظر فيه » ، وكانت هذه الاجابة نتيجة الانتظار مدة ثلاثة أشهر ، ثم لم يلتفت اليه بعد ذلك ، ولكنه أمر بربط مرتب للمترجم ، وبقى فى معيته زمنا طويلا بلا عمل إلى أن أصدر سعيد أمره باختيار بعض المعلمين لتعليم الضباط وصف الضباط الخارجين من تحت السلاح القراءة والكتابة والحساب ، فتقدم على بك مبارك للقيام بهذه المهمة ، ليشغل نفسه بعمل ما ، مهما كان ضئيلا ، لأن نفسه كانت تعاف الكسل والبطالة ، فصار يدرس لهم حروف الهجاء ، والخط والمبادىء الأولية فى الرياضيات والقواعد الهندسية ، وعاونه فى التدريس اثنان من المدرسين ، ووضع فى ذلك كتابا مختصرا فى الحساب والهندسة وطرق الاكتشافات العسكرية سماه (تقريب الهندسة)

وكان يشغل أوقات فراغه بالمطالعة وتدوين بعض الملاحظات على مايقرؤه ، جمعها بعد ذلك فى كتاب سماه (تذكرة المهندسين) ، يحتوى على فنون شتى مما يحتاج اليها المشتغلون بالهندسة ، ولما اعتزم سعيد باشا السفر إلى أوروبا أمر برفت أغلب من كان بمعيته ، فكان المترجم ضمن المرفوتين ...

وأمر قبل ذلك ببيع مهمات مدرسة المهندسخانة وأدواتها وكتبها ضمن كثير من تعلقات الحكومة التى اعتبرت « زائدة عن الحاجة » ، فدهش المترجم ، إذ رأى هذه النفائس تباع بالمزاد بأبخس الأثمان ، وفى جملتها الكتب التى طبعها أثناء نظارته لهذه المدرسة ، فدخل المزاد واشترى من هذه الأشياء ما أمكنه ابتياعه

ولما اشتد الضيق بالمترجم فكر فى الاشتغال بالتجارة ، فاتجر فيما اشتراه ، وعامل التجار ، وكثر منه البيع والشراء ، فربح واستعان بالربح على الإنفاق وأداء بعض الحقوق ، واستمر يتجر مدة شهرين ، ثم فكر فى التفرغ للتجارة والإعراض عن مناصب الحكومة . لما رآه من اضطراب الأحوال وتقلب الأمور ، مما كاد يفقده ثمرات العلوم ، وشعر بأنه كلما تقدم به العمر وكثر بنوه . نفد ماجمعه من الكد والتعب ، فآثر الاحتراف بالتجارة وجال بخاطره أن يعقد وبعض زملائه المهندسين المتقاعدين شركة يجعل الغرض منها بناء البيوت للبيع والتجارة . فيربحون منها ويستثمرون فيها معارفهم الهندسية وخبرتهم الفنية . فلم يجد من يوافقه على مشروعه . ففكر فى القيام به بنفسه ، وفيما كان يفكر فى مخرج من الضيق الذى اشتد به طرق سعيد باشا طارق المنون فى أوائل سنة ١٨٦٣ . فكان لوفاته أثر كبير فى حياة المترجم . ذلك أن اسماعيل لم يكد يعتلى العرش حتى فكر فى استخدام مواهب زميله القديم فى البعثة ، فانفتح باب الأمل والتوفيق أمام على بك مبارك

أعماله فى عهد اسماعيل

لما تولى اسماعيل الحكم ألحق المترجم بمعينه ، ثم جعله ناظراً على القناطر الخيرية ، وكانت الى ذلك الحين لم تستخدم أبوابها الحديدية المعدة لإقفال عيونها ، والمانع من اقفالها ما قرره المهندسون من أن القناطر لاتتحمل ضغط المياه قبل تقويتها ، وترتب على ذلك أن معظم المياه تحولت الى فرع رشيد ، وحرم فرع دمياط مرور المياه فيه ، فلما عرض على المترجم ارتأى إقفال قناطر فرع رشيد ، لتغذية فرع دمياط ، فعمل الخديو برأيه وأمر بإقفالها . فانحدرت المياه الى فرع دمياط ، ونالت البلاد التى تروى منه منافع الرى وخيراته ، وأما الخلل الذى كان متوقعا حصوله فى بعض العيون بقناطر فرع رشيد فقد تلافاه المترجم ، إذ أقام حاجزاً من الخشب أحاط بالقناطر ، فنشأت خلفها جزيرة من الرمل حفظتها من ضغط المياه ، وهكذا تبين صواب الرأى الذى ارتآه على بك مبارك

ولما حفر رياح المنوفية (١) أحيل على المترجم إنشاء قناطره ومبانيه ، فأقامها على

---

(١) حفر رياح المنوفية لأول مرة فى عهد سعيد باشا وأعيد حفره وتعقيمه فى عهد اسماعيل

أحسن نظام ؛ وفى سنة ١٨٦٥ ندبته الحكومة المصرية عضوا عنها فى اللجنة التى ألفت لتقدير الأراضى التى صارت حقا لشركة القناة طبقا لحكم الامبراطور نابليون الثالث ، فأدى هذه المهمة خير الأداء

وكالة وزارة المعارف

وفى سنة ١٨٦٧ جعل وكيلا لوزارة المعارف العمومية (ديوان المدارس) ، وكان يتولى هذه الوزارة شريف باشا الوزير المشهور ، فتقلد المترجم منصبه الجديد مع بقاء نظارة القناطر الخيرية فى عهدته ، ويبدأ من ذلك الحين عهد جديد للمترجم ، إذ صار له بحكم منصبه النفوذ الكبير الذى يسمح له بإنفاذ إصلاحاته فى دائرة التعليم العام

كان من مزايا المترجم أنه يتقن كل عمل يتولاه ، ويبذل كل مافى وسعه ليقوم به على الوجه الأكمل، فانتهز ندب الخديو اسماعيل اياه لرحلة مالية الى باريس عقيب تعيينه وكيلا لوزارة المعارف ، وأخذ يستكمل معلوماته عن حالة التعليم ونظام المدارس فى فرنسا ، ليقتبس مايراه صالحا لمصر ، ومع أن رحلته هذه لم تتجاوز خمسة وأربعين يوما بما فيها الذهاب والإياب . فقد اطلع على مناهج التعليم فى المدارس الفرنسية ، والكتب المقررة فيها ، ودرس أيضاً نظام المجارى العامة المبنية تحت الأرض فى باريس

توليته وزارة المعارف والأشغال

وبعد عودته الى مصر أنعم عليه الخديو اسماعيل سنة ١٨٦٨ برتبة الميرميران ،فصار يعرف من ذلك العهد بعلى باشا مبارك ، وأسند اليه ادارة مصلحة السكك الحديدية ، ووزارة المعارف والأشغال ، وبعد قليل ضمت اليه نظارة ديوان الاوقاف ، فجمع بين هذه المناصب الرفيعة ، مع بقائه ناظرا للقناطر الخيرية والتحافه بالمعية

العصر الذهبى فى حياة المترجم

وهنا يبدأ العصر الذهبى فى حياة المترجم ، وهو العصر الذى حفل بالأعمال العظيمة، التى خلدت اسمه فى تاريخ مصر الحديث ، وخاصة فى نهضتها العلمية

وأول ما يلفت النظر فى هذا الدور من حياته ، كفاءته الممتازة فى اضطلاعه بأعباء الوزارات المختلفة ، فقد كان فى وقت واحد وزيرا المعارف ، والأشغال . والأوقاف، ومديرا عاما للسكك الحديدية ، وناظرا للقناطر الخيرية ، وهى مهام جسام ، تنوء بالعصبة من الرجال ، ولكن على باشا مبارك قام بها جميعا ، وأظهر من الكفاءة وقوة الإرادة والجلد على العمل مايدعو حقا للإعجاب ، وصدقت كلمته المتواضعة التى قالها فى هذا الصدد عن نفسه : « فبذلت جهدى ، وشمرت عن ساعدجدى ، فى مباشرة تلك المصالح فقمت بواجبها »

وهنا تتجلى ميزة كبيرة للمترجم ، تطالعنا بناحية من نواحى شخصيته ، وهى مقدرته على الاضطلاع بالمهام العظام ، فقد يكون لعلى باشا مبارك أنداد فى العلم والذكاء بين زملائه الذين تولوا مختلف الوزارات والمناصب العالية ، ولكننا نعتقد أنه بذّ أقرانه فى الجمع بين مزايا متعددة ، وهى الكفاءة والجلد على العمل ، والإخلاص ، والنزاهة فى أداء واجبه ، وإتقان الأعمال الكبيرة التى تعهد اليه ، على ماتقتضيه من جهود ومتاعب ، فالرأس الذى يسع وزارات المعارف ، والأشغال والأوقاف ، مع ادارة مصلحة متشعبة الاعمال كالسكك الحديدية ، والكفاءة التى تضطلع بكل هاتيك المصالح ، والهمة التى تصرّف شؤونها المختلفة ، وتبتكر لها المشاريع الجمة ، كل ذلك لايصدر الاعن نبوغ فذ ، وهذا وحده يعطينا فكرة صادقة عن شخصية المترجم

وزع على باشا مبارك اوقاته بين هذه الوزارات المختلفة ، فخصص نصف النهار من الصباح إلى الظهر للمعارف والاشغال والاوقاف ، ومن بعد الظهر الى الغروب لادارة السكك الحديدية

فى وزارة المعارف

كانت معظم جهوده موجهة الى ترقية شؤون التعليم فى البلاد

نقله المدارس الى درب الجماميز

وأول أعماله نقل المدارس من العباسية الى درب الجماميز ، ذلك انه رأى مايتكبده

التلاميذ وأهلوهم والاساتذة من المتاعب والمشاق والنفقات ، فى ذهابهم الى العباسية، وإيابهم منها ، فاستصدر من الخديو اسماعيل إذنا بنقل المدارس الى درب الجماميز ، وخصص لها سراى الأمير مصطفى فاضل ، فأصلحها على باشا مبارك وجعلها على استعداد لإيواء المدارس والمعاهد وخصص سلاملك السراى لوزارة المعارف ، وجعل كل مدرسة فى ناحية من السراى ، فصارت أشبه ما تكون بالجامعة وجعل بها أيضا وزارة الاشغال ، وديوان الاوقاف ، فسهل عليه القيام باعباء الوزارات المختلفة

ومع اضطلاعه بأعباء هذه الوزارات ، كان لاينفك يعنى يتفقد أحوال التلاميذ والمعلمين فى المدارس ، ويدخلها كل يوم ليشهد بنفسه سير التعليم فيها . وليطمئن على حسن نظامها وقيام المدرسين بواجباتهم

لائحة التعليم وإنشاء المدارس الابتدائية

وقد وجه عنايته منذ تولى وكالة الوزارة الى إصلاح التعليم فى المكاتب ، وتحويل ما يمكن تحويله من الكتاتيب الى مدارس ابتدائية نظامية ، فوضع لذلك لائحته المشهورة بلائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ التى نظمت المدارس ، ودعا طائفة من المشتغلين بالتعليم ليراجعوا المشروع ويبحثوه ، ويبدوا آراءهم فيه ، فدرسوا اللائحة وأقروها ، وصدر أمر الخديو بإجراء العمل بمقتضاها فى مايو سنة ١٨٦٨

وانشىء فى عهده كثير من المدارس الابتدائية النظامية فى القاهرة وعواصم المديريات

وكان لاجتماع وزارة المعارف ونظارة ديوان الاوقاف فى يده أثر كبير فى نهضة التعليم ، لأنه بما له من سلطة النظر على الاوقاف الخيرية استطاع إعداد كثير من الامكنة الموقوفة لجعلها معاهد للتعليم بعد اصلاحها ، ولو لم تكن له هذه السلطة لبقيت هذه المبانى معطلة لاينتفع بها ، ولعجزت الحكومة عن النفقات التى يقتضيها إنشاء معاهد جديدة ، وكذلك أمكنه بما له من حق الإشراف على معاهد العلم الموقوفة ان ينظمها ويحولها الى مدارس نظامية ، فأحيا هذه المعاهد بعد مادرست فى أيدى نظار الوقف الخاملين ، وكذلك أحسن ادارة أموال الاوقاف الخيرية ، واستخدم جانبا منها فى الإنفاق على التعليم بعد ان كانت تبدد وتضيع هباء

وجعل على أهالى التلاميذ المقتدرين مصروفات قليلة تؤخذ منهم برغبتهم على حسب اقتدارهم ، مع ترك الباقين مجانا ، واستوفى باقى نفقات المدارس من إيراد الأوقاف الخيرية الموقوفة على المكاتب وغيرها من وجوه الخيرات ، وخصص لها الخديو اسماعيل إيراد أطيان تفتيش الوادى بالشرقية ، كما منحها بعض الأملاك التى آلت إلى بيت المال من بعض التركات ، فكانت هذه الموارد هى التى ينفق منها على تلك المدارس عدا ماخصص لها فى الميزانية السنوية والمصروفات الضئيلة التى يدفعها أهالى التلاميذ ذوى الاقتدار واليسار

معلمو المدارس

إن وضع نظام صالح للتعليم يقتضى توفير العدد الكافى من الأساتذة الأكفاء ، وقد حل على باشا مبارك هذه المعضلة بما أوتى من خبرة ، ونظر صادق ، وعزيمة ماضية ، فأنشأ « دار العلوم » كما سيجىء بيانه ، لتخريج أساتذة اللغة العربية ، واختار لتدريس بقية العلوم ، كالرياضيات والتاريخ والجغرافية واللغات الأجنبية نجباء التلاميذ المتقدمين ممن أتموا دروسهم فى المدارس العالية ، كالمهندسخانة ومدرسة المحاسبة ، ومدرسة الادارة (الحقوق) ، بأن يجعلوا أولا معيدين لدروس المعلمين زمنا ، ثم يصيرون معلمين استقلالا ، ولم تكن مدرسة المعلمين العليا قد أنشئت بعد

دار العلوم

هى من أجل منشآت على باشا مبارك ، أسسها سنة ١٨٧٢ ، والغرض الأصلى منها تخريج أساتذة اللغة الغربية والآداب للمدارس الابتدائية ، ثم للمدارس كافة

ومرجع الفكرة فى تأسيسها ، انه لما أنشئت المدارس الابتدائية ، واتجه العزم الى الإكثار منها ، مست الحاجة إلى طائفة من الأساتذة لتدريس اللغة وآدابها فى المدارس الحديثة ، فارتأى المترجم إنشاء مدرسة عالية دعاها « دار العلوم » لتخريج أولئك الأساتذة ، واختار تلاميذها من طلبة الأزهر ، ممن حفظوا القرآن الشريف وتلقوا دروس اللغة والفقه ، واختيروا لهذه المدرسة بالامتحان ، واشتمل برنامج التعليم فيها

على العلوم التى لاتدرس فى الأزهر ، كالحساب والهندسة والطبيعة والجغرافية والتاريخ والخط ، مع إتقان علوم الأزهر من لغة ونحو وتفسير وحديث وفقه

واختار المترجم للتدريس فى دار العلوم جماعة من جلّة العلماء الاكفاء فى العلوم الأزهرية والعلوم العصرية ، وجعل التعليم فيها مجانياً ، مع دفع مرتب شهرى للتلاميذ

وقد أثمرت المدرسة ، وتخرج منها أساتذة اللغة والآداب العربية للمدارس الابتدائية فى القاهرة والأقاليم ، ثم للمدارس الثانوية والعالية ، ويعد إنشاء دار العلوم أعظم خدمة أسداها المترجم لإحياء اللغة العربية وآدابها فى مصر

دار الكتب

أسست سنة ١٨٧٠

أنشئت دار الكتب سنة ١٨٧٠ ، ولتأسيسها مقدمات ترجع إلى عهد محمد على ، فقد أنشأ مستودعا لبيع مطبوعات الحكومة فى بيت المال القديم ، خلف المسجد الحسينى ، ولما ولى اسماعيل الحكم أضاف اليها نحو الفى مجلد من المحفوظات العربية والفارسية ، ابتاعها من تركة حسن باشا المناسترلى ، ثم تطورت الفكرة الى إنشاء دار عامة للكتب

ويستفاد مما ذكره على باشا مبارك فى الجزء التاسع من الخطط (ص ٥١) أن فكرة تأسيس دار الكتب ترجع الى الخديو اسماعيل ، فانه رغب فى إنشاء مكتبة عامة تجمع الكتب المتفرقة فى مخازن الحكومة ، ومكاتب الأوقاف وفى المساجد ونحوها ، وأمر المترجم بالنظر فى ذلك ، فحقق الفكرة ، وأنشأ دار الكتب فى سراى درب الجماميز بجوار المدارس

ولكن يؤخذ مما جاء فى الجزء الثالث من الخطط (ص ١٤) ان صاحب الفكرة فى هذا المشروع الجليل هو على باشا مبارك ذاته ، فقد قال فى هذا الصدد :

«ثم ظهر لى أن أجعل كتبخانة خديوية ، داخل الديار المصرية ، أضاهى بها كتبخانة باريس ، فأستأذنت الخديوى اسماعيل باشا فى ذلك ، فاذن لى ، فشرعت فى بناء الكتبخانة الخديوية هناك أيضا (بدرب الجماميز) ، وبعد فراغها جمعت فيها ماتشتت من

من الكتب التى كانت بجهات الأوقاف ، زيادة على ماصار مشتراه من الكتب العربية والفرنجية وغيرها ، وجعلت لها ناظراً ورتبت لها خدمة ومعاونين ، وعملت لها قانوناً لضبطها ، وعدم ضياع كتبها ، فجاءت بعون الله من أنفع التجديدات التى حدثت فى عهد الخديوى اسماعيل باشا ، وحصل بها النفع العام ، للخاص والعام »

وقد ابتاع اسماعيل باشا مجموعة الكتب القيمة التى تركها أخوه الأمير مصطفى فاضل بعد وفاته ، وأهداها إلى دار الكتب

وأنفق على الدار من ميزانية المدارس ، وفتحت أبوابها لطلاب العلوم والمعارف ، وسهلت لهم الاطلاع على كتب ومؤلفات ومخطوطات ماكان يمكنهم الوصول اليها لولا إنشاء هذه الدار ، فأدت ولا تزال تؤدى خدمات جليلة للنهضة العلمية والأدبية

مجلة (روضة المدارس)

ومن أجلّ منشآته العلمية إنشاء مجلة « روضة المدارس » على نفقة وزارة المعارف وباشرافها ، وسنتكلم عنها فيما يلى

مدرج المحاضرات (الانفتياتر)

ورتب دروساً عامة أو محاضرات دوزية بالانفتياتر (المدرج) بسراى درب الجماميز سنة ١٨٧١ ، فعهد إلى النابهين من أساتذة المدارس إلقاء هذه المحاضرات لتثقيف أذهان الطلبة .

وكان يشجع هذه الحركة فيحضر المحاضرات بنفسه ، وحذا حذوه كبار الموظفين فى مختلف الوزارات ، وخاصة وزارة المعارف ، وكان يحضرها أيضاً عدا طلبة المدارس العالية . فريق من طلبة الأزهر ، وهم الذين صاروا نواة دار العلوم التى أنشئت سنة ١٨٧٢ وتولى إلقاء المحاضرات طائفة من العلماء المشار اليهم بالبنان ، فكان الشيخ حسين المرصفى يدرس الآداب العربية ، واسماعيل بك (باشا) مصطفى الفلكى ناظر المهندسخانة يدرس علوم الفلك باللغة العربية ، ومنصور افندى أحمد أستاذ المهندسخانة ، يلقى محاضرات فى الطبيعيات ، وفرانس بك (باشا) كبير مهندسى الأوقاف فى المبانى ،

وجيجيون بك ناظر مدرسة الفنون والصنائع فى الميكانيكا ، وبروكش باشا ناظر مدرسة اللسان المصرى القديم فى التاريخ العام ، والشيخ عبد الرحمن البحراوى فى فقه الإمام أبى حنيفه ، والشيخ أحمد المرصفى فى التفسير والحديث ، والمسيو بكتيت فى الطبيعيات ، وأحمد بك ندا فى علم النبات وغيرهم الخ الخ (١)

معمل الكيمياء والطبيعة

وأنشأ بدرب الجماميز أيضا معملا للكيمياء والطبيعة لتوسيع مدارك التلاميذ فى العلوم الطبيعية واطلاعهم على تجاريبها ومشاهداتها والمران على استعمال الآلات الرياضية والطبيعية

أعماله الهندسية

ان شهرة على باشا مبارك تقوم فى الغالب على خدماته الجليلة للتعليم ، على أن له مآثر أخرى فى أعمال العمران التى تمت فى عهد اسماعيل ، منها مايختص بالرى ، ومنها مايتعلق بتنظيم القاهرة والمدن الأخرى

فليس يخفى أنه بولايته وزارة الاشغال سنة ١٨٦٨ ، قد عهد اليه الخديو بمعظم الأعمال الهندسية التى استحدثت فى ذلك العهد

فاشترك فى تنظيم القاهرة ، وتوسيع شوارعها وحاراتها ، وإنشاء أحيائها الجديدة ، ومعظم الأعمال التى تمت من هذا القبيل نفذت فى عهده ، مثل شارع محمد على ، وميدانه ، وشوارع الازبكية ، وميدانها ، والشوارع المنشأة بعابدين ، وباب اللوق وغيرها مما هو بداخل المدينة وخارجها

قال فى هذا الصدد : « وجرى العمل على ذلك ، فظهرت كل هذه المبانى الحسنة ، والشوارع المستقيمة المتسعة المحفوفة بالأشجار الخضرة النضرة ، المستوجبة للقادمين على المدينة انشراح الصدور ، والفرح والسرور ، وأزيل ماكان بجهتها البحرية من التلال التى كانت تمتد من جهة الفجالة إلى قرب باب الفتوح ، ثم تبرع الخديو اسماعيل

(١) من كتاب (التعليم العام فى مصر) لأمين سامى باشا ص ٢٤

للراغبين بمواضع كثيرة ، فأنشأوا بها المبانى المشيدة ، والبساتين العديدة ، وناهيك بقصور الاسماعيلية ودورها وبساتينها وشوارعها ، التى يكل الوصف عن محاسن بهجتها »

واشترك فى استحداث الإنارة بغاز الاستصباح ، واقامة وابور المياه لتغدية القاهرة بماء الشرب الصالح بواسطة شركتى النور والمياه ، وإقامة (كوبرى) قصر النيل البديع ، وغير ذلك من الأعمال النافعة

وساهم أيضا فى أعمال العمران بمدينة الاسكندرية والسويس ، وما أقيم فى المديريات من الدواوين ، والجسور ، والقناطر ، والترع ، قال فى هذا الصدد : « وهذه الأعمال جميعها أو أكثرها كنت أباشر أمورها من رسومات وشروط مع المقاولين ونحو ذلك ، لتعلقها بديوان الأشغال ، فكنت فى مدة إحالة هذه الدواوين علىّ مشغولا بالمصالح الاميرية ، وتنفيذ الأغراض الخديوية ، ليلا ونهاراً ، حتى لا أرى وقتاً التفت فيه لاحوالى الخاصة بى ، ولا أدخل بيتى إلا ليلا ، بل كنت أفكر فى الليل فيما يفعل بالنهار »

وكان متوليا وزارة الاشغال عند افتتاح قناة السويس ، فعهد اليه الخديو اسماعيل إعداد معدات حفلاته الفخمة

ومن أعماله فى ديوان الأوقاف أنه حكّر كثيراً من أراضى القاهرة للراغبين فى بنائها ، مقابل حكر ضئيل يدفعونه كل سنة ، فعمرت جهات كانت من قبل خرابا بلقعاً ، وأقيمت المبانى والعمائر فى أخطاط عديدة من المدينة

وبإدارته مصلحة السكك الحديدية اشترك فى مدّ كثير من الخطوط الحديدية وإنشاء محطاتها

انفصاله عن الوزارة ثم عودته

انفصل المترجم عن إدارة السكك الحديدية ، ثم عن وزارة المعارف (فى سبتمبر سنة ١٨٧٠) ، وعن الاشغال ثم عن الاوقاف ، لخلاف وقع بينه وبين اسماعيل صديق باشا (المفتش) وزير المالية المشهور بحظوته عند الخديو اسماعيل ، ذلك أن المفتش رغب فى أن يضم إيراد السكك الحديدية الى ورارة المالية ، فلم يقبل على باشا مبارك هذا الضم إلا اذا تعهدت المالية بجميع نفقات المصلحة ، فوقع الخلاف بين الرجلين ، ووشى

اسماعيل صديق بالمترجم عند الخديو ، فأدى ذلك إلى انفصاله عن الوزارات التى كان يقوم بأعبائها ، ولزم بيته ، على أن انفصاله لم يدم طويلا ، ولعل الخديو شعر بالفراغ الذى ترتب على انفصاله عن العمل ، ولم يجد من بين وزرائه من يسد هذا الفراغ ، فعهد اليه ثانيا بوزارة المعارف (١٣ مايو سنة ١٨٧١) ثم بالنظر على ديوان الاوقاف ، وبعد قليل أعيد إلى ديوان الاشغال ، وبقى يتولى وزارة المعارف الى أغسطس سنة ١٨٧٢

ثم عنّ للخديو أن يعين ابنه الامير حسين كامل باشا (السلطان حسين كامل) ناظراً لهذه الدواوين فى أغسطس سنة ١٨٧٢ ، وبقى المترجم يتولى شؤونها ، وصار منصبه « مستشاراً » لها ، وبعد قليل انفصل ديوان الأشغال برآسة الامير حسين كامل وجعل المترجم وكيلا له

وفى أغسطس سنة ١٨٧٣ عين المترجم عضواً بالمجلس الخصوصى الذى كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وبعد قليل انفصل عنه لما ألقاه فى حقه الواشون كاسماعيل باشا صديق وأضرابه وما أرجفوا به من أن كتابه (نخبة الفكر) الذى كلفه الخديو تأليفه عن النيل مشتمل على نقد الحكومة الخديوية وتقبيح سياستها ، فلزم بيته ثانيا

وفى مارس سنة ١٨٧٤ جعل رئيسا لقسم الهندسة بديوان الاشغال ، ولما ألحق هذا الديوان بوزارة الداخلية التى تولاها الامير محمد توفيق ولى عهد الأريكة الخديوية وقتئذ جعل المترجم مستشاراً له ، ثم استقل ديوان الاشغال ، فبقى المترجم مستشاراً للديوان (ديسمبر سنة ١٨٧٥)

ولاشك ان تعيين على باشا مبارك فى هذه المناصب الثانوية كان نتيجة الوشاية التى ألقاها اسماعيل صديق فى حقه عند الخديو

فى وزارة نوبار باشا

ولما وقعت بمصر الاحداث المالية ، وحدث التدخل الاجنبى ،وعينت لجنة التحقيق الدولية ، كان من مطالب اللجنة تنازل الخديو عن سلطته المطلقة لمجلس النظار ، فتألفت وزارة نوبار باشا الاولى فى اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وهى الوزارة التى دخلها الوزيران الأوربيان كما تراه مفصلا فيما يلى ، واشترك فيها المترجم إذ تولى وزارة المعارف وديوان

الاوقاف ، فاستأنف عمله فى إحياء نهضة التعليم ، فشرع فى بناء بعض المدارس الابتدائية وظل قائما بعمله فى جو مملوء بالاضطرابات والارتباكات ، الى ان استهدفت وزارة نوبار باشا لسخط الأمة ، وثار عليها الضباط ثورتهم الاولى فاستقالت فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، وخلفتها وزارة توفيق باشا القصيرة المدى ، وكان المترجم ضمن أعضائها متوليا المعارف والاوقاف

ثم دُعى شريف باشا الوزير المشهور الى تأليف الوزارة الجديدة استجابة لمطالب الأحرار فألف وزارته المعروفة بالوزارة الوطنية

وكان طبيعياً ألا يكون المترجم من أعضائها ، لان الوزارة النوبارية سقطت مغضوبا عليها من الشعب ، إذ كانت متهمة بممالأة الدول الاجنبية ، ووزارة توفيق باشا لم تكن مرضياً عنها من الرأى العام

وفى عهد وزارة شريف باشا اشتدت الأزمة السياسية ، بين الخديو اسماعيل والدول الأوربية ، وانتهت بخلعه نزولا على إرادة الدول

فى عهد الخديو توفيق

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية وعهد الى مصطفى رياض باشا تأليف الوزارة ، كان على باشا مبارك عضواً فيها ، متقلداً وزارة الأشغال ، فبذل جهداً ممدوحاً فى تنظيم هذه الوزارة والقيام بكثير من أعمال الرى والعمران

الثورة العرابية

وفى عهد هذه الوزارة هبت عواصف الثورة العرابية , ولم يكن على باشا مبارك من أنصار الثورة ، بل كان يميل الى الاعتدال وأخذ الأمور بالحكمة والهوادة ، ونصح العرابيين بالروية فلم يسمعوا له نصحاً ، وقد تبين أنه كان أبعد نظراً منهم ، لأنه لا يخفى أن التطرف والشطط فى مسلك الثورة العرابية ، كانا من الأسباب التى أدت الى كارثة الاحتلال

لم يكن المترجم إذن من أنصار الثورة ، بل كان عضواً فى وزارة رياض باشا التى تحركت الثورة لمناوأتها وإسقاطها ، وقد سقطت فعلا فى سبتمبر سنة ١٨٨١ نزولا على إرادة الثوار ، وألف شريف الوزارة الجديدة

ومع أن شريف باشا كان يقدر كفاءة على باشا مبارك واستقامته وإخلاصه ، إلا إنه لم يشركه فى الوزارة ، لأنه كان عضواً فى وزارة رياض المغضوب عليها من الشعب ، وهكذا قدر على المترجم أن يكون عضواً فى الوزارتين اللتين هبت عليهما عواصف الثورة واستقالتا نزولا على إرادة الثوار

فالأولى وزارة نوبار ، التى سقطت بتأثير ثورة الضباط فى عهد اسماعيل ، والثانية وزارة رياض ، التى سقطت نزولا على إرادة العرابيين

ولما استقالت وزارة شريف وأعقبتها وزارة محمود سامى باشا البارودى ، ظل على مبارك بعيداً عن الوزارة ، وفى عهد وزارة البارودى جاء الاسطول البريطانى الى ثغر الاسكندرية ، ثم تلاحقت الأحداث الى أن رزئت البلاد بالاحتلال الانجليزى

ولما قامت الحرب بين العرابيين والانجليز ، وانحاز الخديو توفيق باشا الى الاحتلال ، انعقدت جمعية عمومية فى القاهرة تضم أعيان البلاد وذوى المكانة فيها ، وحضر على باشا مبارك هذه الجمعية ، وكان ضمن الوفد الذى انتدبته الجمعية للسفر الى الاسكندرية ، ومقابلة الخديو توفيق باشا ، لإبلاغه قرارات الجمعية ، فلما وصل الى الاسكندرية سعى فى طريقه لتهدئة الحالة ، فلم ينجح ، فانحاز الى الخديو

فى وزارة شريف باشا الرابعة

ولما ألف شريف باشا وزارته الرابعة سنة ١٨٨٢ عقب الاحتلال كان المترجم ضمن أعضائها ، وتقلد وزارة الاشغال ، فعنى بأعمال الرى والعمران ، كما كان شأنه كلما تولى هذه الوزارة

ووزارة شريف باشا هى التى استقالت احتجاجا على إخلاء السودان ، فالمترجم له نصيب فى الموقف المشرف الذى وقفه شريف باشا بتقديم استقالته التاريخية فى يناير سنة ١٨٨٤

فى وزارة رياض باشا

ظهور الخطط التوفيقية

وبعد إقالة وزارة نوبار الثانية تولى رياض باشا الوزارة فى يونيه سنة ١٨٨٨ ،

فكان على باشا مبارك ضمن أعضائها ، وزيراً للمعارف العمومية ، وهى الفترة التى ظهر فيها كتابه الخالد (الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة)

وهو دائرة معارف لخطط مصر وآثارها وجغرافيتها وتاريخها فى عصورها القديمة والحديثة ، ويعد تكملة وتجديداً لخطط المقريزى ، ولكتاب تخطيط مصر الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية ، وفيه وصف شامل لمدن مصر ، وقراها ، ونيلها ، وترعها ، وبحيراتها وسواحلها ، وتخطيط كامل لأحياء القاهرة وشوارعها ، ودروبها ، وميادينها ، وما احتوت عليه من المبانى ، والمساجد ، والزوايا ، والأضرحة ، والربط ، والتكايا ، والأسبلة ، والقصور ، والوكائل ، والحمامات ، والكنائس والأديرة ، والمدارس ، والمكاتب مع تراجم علماء مصر وشعرائها وأدبائها وحكامها وأمرائها ، وكان مرجع المترجم فى هذه الموسوعة الكبرى ، كتب التاريخ والخطط ، قديمها وحديثها ، وحجج الاوقاف والاملاك ، ومباحثه ومشاهداته ، وما وجده مسطورا على الاحجار والجدران ، ولئن قيل إن العلامة على باشا مبارك استعان فى وضع الخطط بطائفة من المهندسين من تلاميذه ومرءوسيه فى وزارة الأشغال والمعارف ، فذلك لا ينقص من فضله ، ولا يقلل من عظم العمل الذى اضطلع به ، وحسبه أن إرادته وجهت مساعديه الى معاونته فى البحث والتنقيب ، وروحه تتمشى فى جميع أبواب الكتاب ومباحثه

وتقع الخطط التوفيقية فى عشرين مجلداً ، ظهرت سنتى ١٣٠٥ و ١٣٠٦ (١٨٨٧ — ١٨٨٩) . أفرد المؤلف الأجزاء الستة الأولى للقاهرة ، والجزء السابع للاسكندرية والأجزاء الأخرى لبقية مدن القطر المصرى وقراه ، وخصص الجزء الثامن عشر لمقياس النيل ، والتاسع عشر لترع مصر ورياحاتها ومنشآت الرى فيها ، والعشرين لنقودها القديمة والحديثة ، وبالجملة فهذا الكتاب غرة فى تاريخ مصر العلمى ، ومأثرة خالدة للمترجم ، وهو مرجع لكل باحث فى شؤون مصر العلمية والهندسية والتاريخية ، وله أيضاً فى عالم التأليف كتاب (علم الدين) وهو قصة عمرانية قيمة ، وكتاب (تنوير الافهام فى تغذى الأجسام) طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) و (نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر)

ويقول الدكتور محمد درى باشا فى ترجمته لعلى باشا مبارك (ص ٦١) انه وضع

كتابا سماه (آثار الإسلام فى المدنية والعمران) فكان هذا الكتاب آخر مؤلفاته شرح فيه ما أدخله الاسلام من العمران فى الممالك ، وماترتب عليه من المدنية والنظام ، قال : « والذى نعرفه من أمره أنه لما أكمله تأليفا وتبييضا أعطاه لأحد أفاضل العلماء الأزهريين ليعيد نظره فيه ويدقق فى مراجعته ، وهو باق فيما نعلم فى خزانة مؤلفه رحمه الله »

وقد استأنف المترجم جهوده فى عهد وزارة رياض باشا لنشر التعليم وإنشاء المدارس ، ومن أجلّ أعماله فى هذا العهد تقريره طبع كتاب (مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان) تأليف العلامة (محمد قدرى باشا)

كان هذا الكتاب الجليل مخطوطا ، فرأى العلامة على باشا مبارك أن يخرجه للناس منشوراً ، لتعم فائدته ، فاشتراه من ورثة المرحوم قدرى باشا ، وطبعه سنة ١٨٩٠ على نفقة الوزارة ، وقررت تدريسه فى مدرسة الحقوق ، ودار العلوم ، فأسدى بذلك خدمة عظمى للعلوم الشرعية ، والقانونية ، وللنهضة العلمية ، والتشريعية

ولما استقالت وزارة رياض باشا سنة ١٨٩١ ، لزم المترجم بيته ثم سافر إلى بلده لتفقد أملاكه وإصلاحها ، بعد أن تركها وأهمل شأنها طوال السنين ، لاشتغاله بالمصالح العامة ، وهناك مرض بداء المثانة ، فعاد إلى مصر

وفاته

وألحّ عليه المرض ، الى أن وافته المنية بمصر فى منزله بالحلمية الجديدة ، فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ، فانطفأ المصباح الذى أضاء البلاد بأنوار العلم والعرفان ، أربعين سنة ونيفا ، وأقفلت المدارس حداداً على أبيها ، وارتجت البلاد حزناً على فقيدها ، وانتقل المترجم إلى عالم الخلود ، تاركا ذكرى مجيدة ، حافلة بما أسداه لمصر من جلائل الأعمال

الجمعيات العلمية

الجمعيات العلمية هى من الوسائل الفعالة الى نشر العلوم والمعارف ، ومن مظاهر قدم الأفكار والثقافة فى المجتمع ، وقد ازدان عصر اسماعيل بظهور الجمعيات العلمية ذات الأغراض السامية والمقاصد الجليلة

المجمع العلمى

المجمع العلمى هو الهيئة العلمية التى أنشأها نابليون فى مصر سنة ١٧٩٨ وسبق لنا الكلام عنها (تاريخ الحركة القومية ج١ ص١١٨ - طبعة أولى -) ، وقد ألغى هذا المجمع عند جلاء الفرنسيين ، ثم أعيد إنشاؤه سنة ١٨٥٩ بالاسكندرية فى عهد سعيد باشا ، واستمر قائماً فى عهد اسماعيل يؤدى مهمته فى نشر المباحث العلمية ، وهو قائم الى اليوم واسمه (مجلس لمعارف المصرى) ، ومقره بوزارة الأشغال العمومية ، وله مجلة تنشر مباحثه

جمعية المعارف (أسست سنة ١٨٦٨)

هى أول جمعية علمية ظهرت فى مصر لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر ، أسسها سنة ١٨٦٨ محمد عارف باشا ، أحد أفاضل العلماء فى ذلك العصر والعضو بمجلس الأحكام ، والغرض من هذه الجمعية نشر العلوم والمعارف بطبع الكتب العلمية وتأليفها وتهذيبها وتلخيصها ، وقد جعلت تحت رعاية الأمير محمد توفيق باشا ولى عهد الأريكة الخديوية وقتئذ ، وتولى وكالتها ورآستها الفعلية محمد عارف باشا . وتألفت برأس مال موزع على أسهم طرحت للاكتتاب العام ، قيمة السهم ثلاثون قرشاً (١) ، واقتنت مطبعة لطبع الكتب التى تولت نشرها ، عدا ما كانت تطبعه فى دار الطباعة الأميرية ، والمطبعة الوهبية . وتولت الجمعية طبع طائفة من أمهات الكتب فى التاريخ والفقه والأدب . منها أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير فى خمسة مجلدات . وتاج العروس من شرح جواهر

---

(١) عن لائحة الجمعية المنشورة فى الوقائع المصرية العدد ٣٠١ — ٧ يونيه سنة ١٨٦٩

القاموس . والفتح الوهبي فى شرح العتبي فى مجلدين . وتاريخ ابن الوردى . وشرح التنوير على سقط الزند (ديوان أبى العلاء المعرى) . وديوان ابن خفاجه . والبيان والتبيين للجاحظ . وديوان ابن المعتز . وشرح الشيخ خالد على البردة . وعنوان المرقصات والمطربات لنور الدين أبى الحسن . والمختصر فى أخبار البشر . ومحاضرات الراغب الأصفهانى ، ورسائل بديع الزمان الهمذانى . وغير ذلك من الكتب القيمة

ولقيت الجمعية إقبالا عظيما وتعضيداً كبيراً من الطبقات الممتازة فى المجتمع ، إذ بلغ عدد أعضائها سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩ – ٧٠ م) ٦٦٠ ونيفا ، وردت أسماؤهم فى ذيل كتاب «الفتح الوهبي» ، نذكر هنا طائفة منهم ، نموذجا للطبقات التى اشتركت فى الجمعية ، ولكى نتبين مبلغ تعضيد المجتمع فى ذلك العصر للمشروعات العلمية :

ابراهيم بك حليم من قضاة محكمة الاستئناف . ابراهيم أدهم بك وكيل محافظة الاسكندرية . السيد ابراهيم جميعى من أعيان الاسكندرية . السيد ابراهيم بك المويلحى من أعضاء المجلس الابتدائى . أبو زيد افندى ابراهيم باشمهندس القليوبية . اترنى بك ابو العز من أعضاء مجلس شورى النواب . احمد طلعت باشا كاتب الديوان الخديوى . الشيخ احمد شرف الدين المرصفى من علماء الأزهر . احمد رشيد باشا من أعضاء المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) . احمد خيرى بك مهردار الخديو . احمد بك عبيد ناظر قلم ترجمة الكتب الحربية . الشيخ احمد البتنونى قاضى طنطا . الشيخ احمد الانصارى قاضى طهطا الشيخ احمد فارس الشدياق صاحب الجوائب ووكيل الجمعية بالاستانة . احمد بك فتحى ناظر مدرسة الاسكندرية . أمين بك فكرى . جعفر مظهر باشا حكمدار السودان . جعفر صادق باشا رئيس مجلس استئناف قبلى . حسن بك الشريعى . الشيخ حسونه النواوى . حسين فخرى بك (باشا) . حسين شرين باشا . خليل باشا يكن . الفريق راشد باشا حسنى . الدكتور سالم بك سالم . الشيخ عبد الرحمن الابيارى . الشيخ عبد الرحمن الرافعى . عبد اللطيف باشا من أعضاء المجلس الخصوصى . محرم افندى على عمدة السنبلاوين ومن أعضاء مجلس شورى النواب . محسن بك . محمد عرفان باشا . السيد محمد بيومى مكرم . السيد محمد المويلحى . الدكتور محمد شافعى بك . مصطفى رياض باشا . يوسف صالح عمدة كفر بهيده . احمد رستم العلايلى من أعيان الاسكندرية . الشيخ بدراوى عاشور عمدة بهوت . الدكتور حسين بك عوف . الشيخ حسنين حمزه من أعضاء مجلس شورى

النواب . حماد بك عبد العاطى . على ذو الفقار باشاوزبر الخارجية . محمد مظهر باشا وكيل مجلس الأحكام . ابراهيم افندى هلال مأمور ضبطية ميت غمر . احمد صادق باشا ناظر الدائرةالسنية . احمد فريد بك ناظر قلم المحاسبة . السيد احمد مشرفه . احمدذهنى بك ناظر الجبخانات . الشيخ احمد باشا من علماء الاسكندرية ، اسماعيل افندى عبد الخالق وكيل ديوان الرزنامجة . اسماعيل بك زهدى ناظر مدرسة المبتديان . أمين بك سيداحمد . السيد حسن موسى العقاد . السيد حسن المرقبى ، شفيق بك منصور . الخ الخ

وقد ظلت الجمعية قائمة تؤدى مهمتها الى أن اشتد النزاع السياسى بين الخديو اسماعيل والأمير عبد الحليم باشا ، لتنافسهما على عرش الخديوية ، وكان عارف باشامن أنصار حليم باشا ، فهاجر الى الاستانة خوفا من بطش اسماعيل ، وانحلت الجمعية

الجمعية الجغرافية الخديوية

أسست سنة ١٨٧٥

هى من أهم المنشآت العلمية فى مصر ، أسسها اسماعيل باشا سنة ١٨٧٥ ، والغرض منها العناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها ، وأول رئيس لها هو العالم الألمانى الدكتور جورج شونفرت Schweinfurth ، ووكيلاه العلامة محمود باشاالفلكى ، والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، ولها مجلة دورية تنشر المباحث والاكتشافات ، وتؤدى خدمات جليلة للعلم والجغرافية ، وقد رجعنا فى كثير من المواطن الى المباحث القيمة والخرائط الدقيقة المنشورة فى مجلتها

الجمعية الخيرية الإسلامية

أنشئت بالاسكندرية سنة ١٨٧٨ (١٢٩٦ هـ) بمسعى السيد عبد الله نديم ومساعدة سعد الله بك حلابه من سراة الثغر ، والباعث على إنشائها شعور الخاصة بطغيان النفوذ الاجنبى فى البلاد ، وتدخل الأجانب فى شؤونها ، واستئثارهم بمرافقها

فأسست هذه الجمعية لفتح المدارس الحرة لتعليم البنين والبنات ، وتهذيب الأخلاق وإعانة الفقراء ، وقد انشأت مدرسة بالاسكندرية لتعليم البنين والبنات ، وعقد فيها

محفل للخطابة ، كانت تلقى فيه الخطب والمحاضرات مرة فى الأسبوع ، ووضع لها قانون ، وأجرت عليها الحكومة راتبا سنويا على سبيل الإعانة ، فاتسع نطاقها ، وذكرت جريدة «التجارة» (١) لأديب اسحق نبأ إنشاء هذه الجمعية بالاسكندرية ، وجمعية أخرى بالقاهرة وأخرى بدمياط

وهى غير الجمعية الخيرية الإسلامية الحالية التى أسست سنة ١٨٩٢

الصحافة

لم تظهر فى مصر على عهد عباس وسعيد من الصحف المصرية سوى «الوقائع المصرية» التى أنشأها محمد على باشا ، وكانت الحكومة تتولى إصدارها ، ولم يظهر غيرها من الصحف العربية ، وهذا من مظاهر الجمود الذى أصاب النهضة العلمية فى ذلك العهد

ثم نشطت الحياة العلمية والأدبية فى عصر اسماعيل ، فكان من مظاهرها تأسيس الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية ، وقد نهض بالصحافة فى ذلك العصر طائفة من العلماء والأدباء المصريين ، وطائفة أخرى من الأدباء السوريين ، وثمة عامل آخر كان له الأثر البالغ فى نهضة الصحافة ، والنهضة العلمية والأدبية عامة ، وهو تعضيد الخديو اسماعيل لها ، ومساعداته الأدبية والمالية للقائمين عليها

وإنا ذاكرون هنا الصحف والمجلات التى ظهرت فى عصره :

(١) يجب أولا أن نذكر «الوقائع المصرية» ، فقد استمرت تصدر بانتظام فى عهد اسماعيل ، وارتقى أسلوبها الإنشائى ، وخدمت النهضة الصحفية خدمة تذكر ، بما كانت تنشره من الفصول العلمية والأدبية ، وكانت تعنى بذكر أخبار الحكومة والأخبار الخارجية ، وتنشر مضابط مجلس شورى النواب . وتسهب فى وصف الحفلات العامة ، وخاصة الحفلات العلمية والمدرسية ، ثم حفلات سباق الخيل ، التى كان لها شأن كبير فى ذلك العصر ، وتعد «الوقائع» سجلا يصور لنا ناحية من حياة مصر السياسية والاجتماعية فى عصر اسماعيل ، وهى من أهم المراجع الرسمية التى لا يستغنى عنها من يكتب عن تاريخ مصر الحديث

---

(١) بالعدد ٢٢ من السنة الأولى - ابريل سنه ١٨٧٨

ونشأ الى جانب الوقائع صحف أخرى علمية ثم سياسية

الصحف العلمية والأدبية والحربية

(٢) أسبقها مجلة (اليعسوب) ظهرت سنة ١٨٦٥ ، وهى مجلة شهرية طبية ، أنشأها الدكتور محمد على باشا البقلى وابراهيم الدسوقى ، ولم تعمر طويلا

(٣) مجلة (روضة المدارس) أنشأها العلامة على مبارك باشا سنة ١٨٧٠ حين كان وزيراً للمعارف العمومية ، وهى من أجلّ أعماله ، وكانت الوزارة تتولى إصدارها والإنفاق عليها ، والغرض منها إحياء الآداب العربية ونشر المعارف الحديثة ، أسندت رآستها الى العلامة رفاعه بك رافع الطهطاوى ، وتولى تحريرها ابنه على بك فهمى رفاعه (باشا) ، مدرس الانشاء بمدرسة الإدارة والألسن (الحقوق) وقتئذ ، وكان يحرر فيها طائفة من أعلام الأدب والعلوم فى ذلك العصر ، أمثال على مبارك باشا ، وعبد الله بك فكرى (باشا) ، والشيخ حسين المرصفى ، ورفاعة بك رافع ، وابنه على بك فهمى رفاعة ، والميسو بروكش باشا ناظر مدرسة اللسان المصرى القديم ، ومحمود باشا الفلكى ، واسماعيل بك مصطفى الفلكى (باشا) ، ومحمد قدرى بك (باشا) والدكتور محمد بك بدر ، واحمد بك ندا العالم النباتى الشهير ، والشيخ عبد الهادى نجا الابيارى ، والسيد بك صالح مجدى ، وعبد الله أبو السعود افندى ، محرر صحيفة وادى النيل ، والشيخ عثمان مدوخ أحد أساتذة اللغة العربية بالمدارس التجهيزية ، والشيخ حسونه النواوى ، والشيخ حمزه فتح الله ، فكانت المجلة ميداناً يتبارى فيه فطاحل الكتاب فى ذلك العصر ، وفيها المباحث الطريفة فى العلم والأدب والاجتماع والتاريخ والفلك والرياضيات ، وكانت تصدر مرتين فى الشهر ، وقد صدر العدد الأول منها فى ١٥ المحرم سنة ١٢٨٧ (سنة ١٨٧٠) ، واستمرت تصدر ثمانى سنوات ، فأفادت الثقافة فائدة كبرى ، قال عنها المسيو دور بك مفتش التعليم العام على عهد اسماعيل فى كتابه [1] : «وهذه المجلة كانت توزع مجانا على التلاميذ ، وقد ساعدت على نشر العلوم والمعارف . لأنها عودت الطلبة ملكة المطالعة والبحث ، وفتحت صحائفها للنابهين منهم لنشر ابحاثهم القيمة . فكان ذلك مما يشجعهم ويستحث هممهم على المباحث والجهود المستقلة عن دروسهم »

---

(١) التعليم العام فى مصر ص ٢٥٣ للمسيو دور بك

وقد أصاب المسيو دور فى قوله ، فان المجلة كانت تنشر مباحث طريفة لبعض نبهاء التلاميذ ، وقد رأيتُ فيها قصائد رقيقة من نظم المرحوم اسماعيل باشا صبرى ، تتجلى فيها روح الشعر الحديث ، وكان وقتئذ « الشاب النجيب اسماعيل افندى صبرى أحد تلامذة مدرسة الإدارة » .

فمنها قصيدة فى مدح الخديو اسماعيل بالعدد ٢٠ من السنة الأولى (١) قال فى مطلعها :

سَفَرَتْ فلاح لنا هلال سعود ونمى الغرام بقلبى المعمود

وقصيدة أخرى بالعدد ٥ من السنة الثانية قال فى مطلعها (٢) :

أغرّتك الغراء أم طلعة البدر وقامتك الهيفاء أم عادل السمر
وشعرك أم ليل تراخى سدوله وثغرك أم عقد تنظم من در

وأخرى بالعدد ٢٣ من السنة الثانية (٣) استهلها بقوله :

لا والهوى العذرى والوجد عذل عذولى فيك لايجدى
إنى مع الصدّ وطول الجفا باق على الميثاق والعهد

ويتبين من ذلك أن مدرسة الشعر الحديثة قد بدأت باكورتها تظهر فى مجلة روضة المدارس (٤)

(٥٤و٥) جريدة (أركان حرب الجيش المصرى) و (الجريدة العسكرية المصرية ، وقد سبق الكلام عنهما ص (١٨١)

الصحف السياسية

وظهر من الصحف السياسية :

(٦) صحيفة (وادى النيل) ، أنشأها الشاعر الناثر عبدالله أبو السعود افندى سنة ١٨٦٧

---

(١) غاية شوال سنة ١٨٨٧ (٢) ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٨٨
(٣) ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٨
(٤) عن « عصر محمد على » ص ٤٩٧

وهى أقدم صحيفة سياسية ظهرت فى مصر ، وكانت تصدر مرتين فى الاسبوع فى شكل المجلات ، وظلت تصدر الى ان الغيت بأمر الحكومة سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢م)

(٧) جريدة (نزهة الأفكار) سنة ١٨٦٩ لمنشئيها ابراهيم بك المويلحى ومحمد بك عثمان جلال ، وكانت أسبوعية ، ولم يصدر منها إلا عددان ، ثم عطلها اسماعيل بنصيحة شاهين باشا وزير الحربية ، إذ حذره عواقب لهجتها وما تؤدى اليه من إثارة الخواطر

(٨) وأنشأ ميخائيل افندى عبد السيد سنة ١٨٧٧ جريدة (الوطن) ، وكانت سياستها وطنية ، ولهجتها حرة ، وقد استمرت تصدر الى مابعد الاحتلال ، ووقفت حيناً ثم عادت الى الظهور سنة ١٩٠٠

(٩و١٠) وظهرت سنة ١٨٧٧ جريدة (مصر) وهى جريدة اسبوعية ، لمحررها أديب اسحق ، ومديرها سليم النقاش ، وأنشأ أيضاً سنة ١٨٧٨ صحيفة يومية بالاسكندرية باسم جريدة (التجارة) ، وسياسة الصحيفتين وطنية حماسية ، تجلت فيها تعاليم جمال الدين الأفغانى وروحه ، وكانت له فى الجريدتين بعض الرسائل ، يكتبها هو أو يمليها على تلاميذه وقد ألغاهما رياض باشا سنة ١٨٨٠

(١١) جريدة روضة (الأخبار) لصاحبها محمد بك أنسى نجل عبدالله أبو السعود افندى ، أنشأها بدل صحيفة (وادى النيل) التى عطلتها الحكومة كما أسلفنا ، وكان عبد الله أبو السعود افندى يحرر قسمها السياسى الى آخر أيامه

وقد ذكرها على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية ج١١ ص ٦٩ ، وذكرها أيضاً أديب اسحق فى جريدة (التجارة) بالعدد الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٨٧٨ ، لمناسبة اعتزام صاحبها تغيير اسمها باسم (النيل) ، وصدرت بهذا الاسم سنة ١٨٧٨

(١٢) جريدة (الكوكب الشرقى) لصاحبها سليم (باشا) الحموى ، صدرت بالاسكندرية سنة ١٨٧٣ ، ولم تعمر طويلا ، وذكرت «الوقائع المصرية» بالعدد ٤٢٩ الصادر فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٧١ أن سليم حموى أنشأ مكتبة بالاسكندرية وقاعة للمطالعة بها

(١٣) جريدة (الأهرام) لسليم (بك) وبشاره (باشا) تقلا ، صدرت سنة ١٨٧٥ بالاسكندرية ، (والآن بالقاهرة) ، وقد لاقت فى مبدأ صدورها عقبات جمة ، ثم نالت حظا كبيراً من الرواج ، وكانت فى مبدأ ظهورها اسبوعية ، ثم صدرت بجانبها جريدة (صدى الأهرام) يومية حتى عطلت ، ثم انفردت (الأهرام) بالظهور وصارت يومية ،

واستمرت تصدر الى اليوم ، فهى أقدم الصحف المصرية السياسية

(١٤) جريدة (الاسكندرية) جاء ذكرها فى جريدة (التجارة) بالعدد ٥ يونيه سنة ١٨٧٨ إذ قالت إن سليم افندى حموى عزم على إصدار جريدة اسبوعية تسمى (الاسكندرية) ، وقد صدرت فعلا فى يوليه سنة ١٨٧٨

(١٥) جريدة (الكوكب المصرى) للشيخ محمد وفاء ، ذكرتها جريدة التجارة بالعدد ٣ من السنة الثانية (١٩ مايو سنة ١٨٧٩)

(١٦) (مرآة الشرق) ، وهى جريدة سياسية أنشأها سليم عنحورى ، ثم تنحى عنها فى ابريل سنة ١٨٧٩ ، وتولاها ابراهيم افندى اللقانى (بك) بإيعاز من السيد جمال الدين الأفغانى

(١٧ و ١٨) وأنشأ الشيخ يعقوب صنوع صحيفتين سياسيتين ، وهما (مرآة الأحوال) صدرت فى لندن سنة ١٨٧٦ ، و (أبو نضارة) صدرت سنة ١٨٧٧ بالقاهرة ، وهى صحيفة معارضة لاسماعيل ، وكان الشيخ يعقوب صنوع مصريا إسرائيليا ، متعلقاً بالصحافة ، يميل الى الدعابة فى كتابته ، واتصل بالسيد جمال الدين الأفغانى ، وقيل إنه هو الذى أوعز اليه إصدار جريدته لانتقاد سياسة اسماعيل [1] فأصدرها ، وكانت أول جريدة هزلية سياسية صدرت فى مصر ، وقد نفاه اسماعيل من مصر ، فرحل الى باريس واستأنف إصدار جريدته بأسماء مختلفة معارضاً الخديو منتقداً أعماله ، ولم يكن يخلو عدد منها من صور هزلية تنطوى على التعريض الشديد بالخديو اسماعيل ، فلقيت رواجاً عظيم ، واستمر الشيخ ابو نضارة يصدر جرائده الى ما بعد الاحتلال ، وكان معادياً لسياسة الانجليز ، وتوفى سنة ١٩١٢

وأغلب الصحف السياسية التى كانت تصدر فى مصر ظهر كما ترى فى أواخر عصر اسماعيل ، وقد أطلق لها حرية الكتابة ، وكان يميل الى هذه الحرية فى أواخر عهده ، حين اصطدم بالمطامع الأوروبية ، وشعر بوطأة التدخل الأجنبى ، فكانت الصحافة تحمل بحق على هذا التدخل حملات صادقة ، وراقت هذه الخطة لاسماعيل ، فلا غرو أن أطلق للصحف حرية الكتابة ، لكنه لم يكن يرضى منها أن تتعرض لشخصه أو تنتقد أعماله

---

(١) عن ترجمة يعقوب صنوع المسمى بالشيخ (أبى نضارة) فى تاريخ الصحافة للفيكونت فيليب دي طرزاي ج ٢ ص ٢٨٢

وكان لهذه الصحف عامة فضل كبير فى إنارة البصائر والأفكار ، وتوجيه الأنظار إلى العناية بشؤون البلاد العامة ، وانتقاد الأعمال الضارة التى تصدر عن الحكومة ، فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية ، ولها الفضل أيضا فى نشر العلوم والمعارف ، وتهذيب لغة الكتابة ، وترقية أساليب الإنشاء ، فكانت من هذه الناحية من عوامل نهضة الأدب فى العصر الحديث

الصحف الافرنجية

وظهر فى هذا العصر عدة صحف أوروبية ، منها جريدة (الفارد الكسندرى) أنشئت بالاسكندرية سنة ١٨٧٤ ، وجريدة البروجريه اجبسيان LeProgres Egyptien وهى صحيفة معارضة لاسماعيل ، وجريدة (الريفورم) La Reforme

الطباعة

تقدمت الطباعة وأدركت شأوا كبيرا فى عهد اسماعيل ، فقد وجه عنايته الى مطبعة بولاق ، ونهض بها حتى ضارعت المطابع الكبرى ، وكان يتولى نظارتها حسين بك حسنى (باشا) ، الذى كان له الفضل الكبير فى نهضتها ، وظل يتولى نظارتها الى ما بعد الاحتلال ، وأسس اسماعيل مصنعا للورق ، تولى إدارته كذلك حسين بك حسنى مدير دار الطباعة ، وأخذ هذا المصنع منذ سنة ١٨٧١ يورد الاوراق اللازمة لمصالح الحكومة ولطبع المؤلفات العلمية ، وكذلك الاوراق والدفاتر اللازمة للتجار(١)

حسين حسنى باشا

ويعد حسين حسنى باشا هذا من أركان النهضة العلمية والأدبية ، إذ كان له فضل كبير فى إحياء العلوم بواسطة الطباعة والنشر

وهو من خريجى مدرسة المهندسخلانة ، أتم دراسته فيها ثم تولى تدريس العلوم الرياضية بها ، وانتقل الى مطبعة بولاق سنة ١٢٦٨ هـ بوظيفة كاتب ومصحح بالوقائع

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٤١٠ (أول يونيه سنة ١٨٧١)

المصرية ، وارتقى حتى صار ناظراً لها ، وهو من نوابغ علماء الرياضيات والميكانيكا فى عصره . وقد زار كثيرا من دور الطباعة ومصانع الورق فى أوروبا ، باحثا منقبا ، وجلب منها عدة ماكينات مستحدثة ، ركبها فى مطبعة بولاق ، وفى سنة ١٢٨٤ جلب من لندن الماكينات اللازمة لتأسيس مصنع الورق ، فانشأه بجوار مطبعة بولاق ، وجاء من أحسن معامل الورق إتقانا وإحكاما ، وأنتج من الورق ما كاد يعطل مايرد من أوروبا ، وكانت جميع تكاليفه وثمن آلاته تستوفى من ربح المطبعة والمصنع ، وذلك بفضل مهارة حسين بك حسنى ونزاهته ، ذكر عنه العلامة على باشا مبارك « أنه أحيا روح المطبعة الاميرية ونشر صيتها فى جميع الأقطار (١) » ، وتوفى سنة ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م)

وأنشئت عدة مطابع أخرى لطبع الصحف والمؤلفات كان لها الفضل الكبير فى إحياء نفائس الكتب القيمة فى الأدب والعلم ، وتولت طبعها وطبع المؤلفات الحديثة

فمن هذه المطابع مطبعة جمعية المعارف المتقدم ذكرها

والمطبعة الأهلية القبطية التى جلبها من أوروبا الأنبا كرلس الرابع سنة ١٨٦٠ فى عهد سعيد باشا ، وهى أول مطبعة أنشئت فى مصر بعد مطبعة بولاق

ومطبعة (وادى النيل) أنشأها عبد الله أبو السعود افندى ، وكان يطبع فيها صحيفة (وادى النيل) ، ومجلة روضة المدارس ، وجريدة (أركان حرب الجيش المصرى)

و (المطبعة الوطنية) بالاسكندرية

والمطبعة الوهبية ، انشئت سنة ١٢٨٠ هـ لمؤسسها مصطفى افندى وهبى (بك) ، ومطبعة أركان حرب الجيش المصرى التى سبق الكلام عنها

ومن أمهات الكتب التى طبعت فى ذلك العصر وكان لها الفضل الكبير فى النهضة العلمية والأدبية : كتاب المثل السائر ، لأبى الفتح الموصلى ، والأغانى لأبى الفرج الاصفهانى . وتاريخ ابن خلدون ومقدمته ، والعقد الفريد لابن عبد ربه ، وفقه اللغة للثعالبى . ووفيات الاعيان لابن خلكان . وفوات الوفيات ، وإحياء العلوم للغزالى ، وتفسير الفخر الرازى ، والبخارى (شرح القسطلانى) ، وسفينة الراغب ، وحياة الحيوان ، ونفح الطيب من

---

(١) عن ترجمته فى الخطط التوفيقية ج ٢ ص ١٢١

غصن الاندلس الرطيب ، وقانون ابن سينا فى الطب ، وتذكرة داود ، وغير ذلك من نفائس الكتب

مظاهر النهضة العلمية والادبية

اقترن عصر اسماعيل بالنهضة العلمية والأدبية التى ظهرت فى إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولهذه النهضة عوامل شتى ، أولها انتشار التعليم فى المدارس والمعاهد ، وظهور طائفة من العلماء والأدباء ممن تخرجوا فى مدارس والبعثات أو فى الازهر على عهد محمد على وخلفائه ، وقد ظهرت ثمار قرائحهم على توالى السنين ، وخاصة فى عهد اسماعيل ، إذ كان يشجع اكثرهم ويعضدهم ، ويسند اليهم المراكز الممتازة فى الحكومة ويمدهم بالمنح السخية ، فكانت هبات اسماعيل اكبر عضد للنهضة العلمية والادبية ، وكان لانتشار التعليم فى المدارس عامة أثر كبير فى نموها وتقدمها ، اذ تألفت بيئة صالحة من المتعلمين تؤيدها وتناصرها بالإقبال على ما تنتجه قرائح العلماء والأدباء ، ولولا هذا الإقبال لخمدت القرائح ، وكسدت سوق العلم والأدب ، وثمة عامل آخر ، وهو مجىء السيد جمال الدين الافغانى سنة ١٨٧١ الى مصر وإقامته بها ، فقد نفخ فى الحياة العلمية والأدبية ثم السياسية روحا من اليقظة خطت بها خطوات واسعة الى الامام

ومن عوامل هذه النهضة ظهور الجمعيات العلمية ، وتقدم الطباعة ، وظهور الصحافة ، ونشاط حركة التأليف والترجمة والنشر ، ففى عصر اسماعيل ازدهرت الحركة العلمية والأدبية التى هى أساس النهضة الحاضرة ، ونشط الأدب والشعر ، وظهرت طبقة من الشعراء بدا على شعرهم أسلوب العصر الحديث ، من حسن الديباجة ، وصفاء القريحة ، وبلاغة العبارة ، وتهذب أسلوب الكتابة والإنشاء ، وأخذ يتخلص من شوائب التعقيد والركاكة ، والسجع المتكلف ، وهبّت عليه نسمة الترسل البليغ والمعانى الطريفة

وظهرت طائفة من العلماء المؤلفين والمعربين توفروا على إخراج الكتب القيمة فى الطب والرياضيات والتايخ والفقه والتشريع وما إلى ذلك

وارتقى مستوى المناصب الحكومية ، إذ تولاها المتخرجون من المدارس والمعاهد والبعثات ، فظهرت ثمار النهضة فى فروع الحكومة ، كالتعليم والري والهندسة والإدارة والقضاء والصحة والجيش والاسطول

وكان للنهضة العلمية والأدبية أثرها فى تقدم الحياة الاجتماعية ، ثم الحياة الوطنية والسياسية ، مما سنعود اليه فى موضعه

والآن يسوقنا الحديث إلى الكلام عن أعلام هذه النهضة ، وسنقصر القول على خلاصة وجيزة لتراجم اولئك الأعلام الذين اكتملت شخصياتهم فى هذا العصر ؛ فمن هذه الخلاصة تجتمع لنا صورة عامة للحياة الأدبية والعلمية فى عصر اسماعيل

أعلام الأدب فى عصر اسماعيل

رفاعة بك رافع الطهطاوى ، وعلى باشا مبارك

أدرك رفاعة بك عصر اسماعيل ، وله الفضل الكبير على العلم والأدب كما أسلفنا فى ترجمته (عصر محمد على ص ٤٧٠ من الطبعة الأولى و ٣٨٢ من الطبعة الثانية)

وعلى باشا مبارك ، هو صاحب الأيادى البيضاء على الأدب والعلم والتعليم فى مصر كما بينا ذلك فى ترجمته

السيد جمال الدين الأفغانى

هو باعث روح الحياة فى النهضة العلمية والأدبية والسياسية ، فواجب أن نعده فى مقدمة أعلام الأدب فى عصر اسماعيل ، وسنترجم له فى الفصل الثانى عشر

الشيخ حسين المرصفى

توفى سنة ١٨٨٩

شيخ الأدباء فى ذلك العصر ، وأستاذ الطبقة الأولى من دار العلوم ، نشأ فى (مرصفى) بالقليوبية ، وهى بلدة أنجبت طائفة من أعلام الأدب والفقه واللغة ، كان والده الشيخ احمد حسين المرصفى من أئمة العلم فى عصره ، وانقطع للتدريس بالازهر ، ونشأ المترجم ميالا للعلم والأدب ، ذكر عنه العلامة على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية (ج ١٥ ص ٤٠) انه « من أجلاء العلماء وأفاضلهم ، له اليد الطولى فى كل فن ، وقل أن يسمع شيئا الا ويحفظه ، مع رقة المزاج ، وحدة الذهن ، وشدة الحذق » ، وتصدر للتدريس

فقرأ بالأزهر كبار الكتب ، ثم تولى تدريس اللغة والآداب فى دار العلوم ، وتعلم اللغة الفرنسية ، وله مؤلفات قيمة منها :

(١) الوسيلة الأدبية الى العلوم العربية طبع بمصر سنة ١٢٨٩ ﻫ فى جزأين

(٢) وله كتاب فى الأدب والاجتماع سماه (الكلم الثمان) فى الأمة والوطن والحكومة والعدل والظلم والسياسة والحرية والتربية

محمود باشا سامى البارودى

(١٨٤٠ — ١٩٠٤)

باكورة الأعلام فى دولة الشعر الحديث ، وأول من نهض به وجارى فى نظمه فحول الشعراء المتقدمين ، كانت نشأته الادبية والحربية فى عصر اسماعيل ، وسطع نجمه فى سماء الأدب على ذلك العهد ، ثم اقترن اسمه بعصر الثورة العرابية ، وكان له فيها الدور الكبير ، وسنترجم له فى موضعه من كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى)

عبد الله أبو السعود افندى

(١٨٢٠ — ١٨٧٨)

أول صحفى سياسى ظهر فى تاريخ مصر الحديث ، ولد فى دهشور قرب الجيزة ، وأصله من برقه ، تلقى العلم فى مدرسة البدرشين ثم انتقل الى مدرسة الألسن ، وتخرج منها على يد رفاعة بك ، فهو من تلاميذه الأفذاذ ، وكان يحضر دروس الأزهر ، وأتقن اللغات العربية والفرنسية والايطالية . ونبغ فى فنون الأدب والشعر . وارتقى فى المناصب حتى صار فى عهد اسماعيل ناظر قلم الترجمة المستجد وأستاذ التاريخ بدار العلوم ، وأنشأ سنة ١٢٨٤ ﻫ (١٨٦٧ م) صحيفة (وادى النيل) كما تقدم بيانه

ونظم حوادث مصر فى كتاب سماه (منحة أهل العصر بمنتقى تاريخ مصر) . ووضع كتاب (الدرس العام فى التاريخ العام) طبع قسم منه سنة ١٢٨٩ ، وعرب كتاب (تاريخ مصر القديمة) لمرييت باشا ، الخ ، وله ديوان شعر مطبوع ، وله أرجوزة نظم فيها سيرة

محمد على . وشارك رفاعة بك وتلاميذه فى ترجمة الكود (قانون نابليون) ، وتولى هو وحسن أفندى فهمى المصرى تعريب قانون المرافعات

وجُعل سنة ١٨٧٦ قاضياً بمحكمة الاستئناف ، وتوفى فى فبراير سنة ١٨٧٨ ، وهو من نوابغ الأدباء والعلماء فى عصر اسماعيل

الشيخ محمد عبده

توفى سنة ١٩٠٥

الاستاذ الإمام ، وفيلسوف الإسلام ، «أكتب العلماء وأعلم الكتاب [١]» ، كانت نشأته العلمية والأدبية فى عصر اسماعيل ، وانضوى الى لواء السيد جمال الدين الأفغانى ، وصار من خاصة تلاميذه منذ قدم السيد الى مصر سنة ١٨٧١ ، فكان لهذه الفترة من الزمن الأثر الأكبر فى اتجاهه العلمى والروحى ، وكتب بعض الرسائل فى صحيفتى (التجارة) و (مصر) لأديب اسحق ، ثم عظمت شخصيته فى عصر الثورة العرابية كما سيجىء بيانه فى كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى)

ابراهيم بك المويلحى

(١٨٤٦ - ١٩٠٦)

زعيم الكتاب فى عصره ، وأستاذ المدرسة الحديثة فى الأدب والإنشاء ، من أسرة المويلحى الشهيرة ، وهى أسرة عربية ، أصلها من «المويلح» من ثغور الحجاز التى كانت تابعة لمصر ، وكان جده السيد ابراهيم المويلحى من كبار موظفى الحكومة فى عهد محمد على ، يميل الأدب والأدباء ، فورث عنه المترجم هذا الميل ، وكان أبوه من سراة مصر ، وله بيت تجارى كبير اشتهر بصناعة الحرير وتجارته

ولد المترجم فى أوائل سنة ١٢٦٢ هـ ، (١٨٤٦ م) وترعرع فى حجر والده ، فى مهاد العز والنعمة ، الى أن توفى أبوه سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥) وهو لا يتجاوز العشرين بكثير ، فتولى تجارة أبيه مشاركا أخاه عبدالسلام المويلحى (باشا) ، ولكنهما لم يوفقا فى التجارة

---

(١) تعبير « المنفلوطى » فى « مختاراته »

وآل بيت المويلحى من الناحية المالية الى الخسران ،لولا مروءة الخديو اسماعيل ، فقد نظر الى هذا البيت نظرة عطف وسخاء ، فوهب المترجم وأخاه من المال ماوفى ديونهما ثم انعم على ابراهيم بالرتبة الثانية ، وجعله قاضياً بمحكمةالاستئناف ، وهو فى الثامنة والعشرين من عمره وانعم على عبد السلام بهذه الرتبة أيضاً ، وابقاه يزاول التجارة استبقاء لهذا البيت التجارى القديم

وظهر ميل المترجم الى الأدب من مشاركته محمد عارف باشا فى تأسيس جمعية المعارف التى عنيت بإحياء الكتب العربية ، وقد سبق الكلام عنها ، ثم اشترك مع محمد بك عثمان جلال فى إصدار جريدة سياسية اسمها (نزهة الأفكار) ولكن لم يصدر منها الا عددان وصدر أمر اسماعيل بالغائها

وكان المترجم من تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى ، وقد اتصل من طريقه بالحركة السياسية التى ظهرت فى عصر اسماعيل ، والتى انتهت بوضع اللائحة الوطنية وتأليف وزارة شريف باشا الأولى كما سيجىء بيانه فى موضعه ،وعين سكرتيراً لاسماعيل راغب باشا وزير المالية فى الوزارة الوطنية . وكان المترجم من رجال اسماعيل المخلصين لشخصه ، المغمورين بكرمه ، ولازمه فى منفاه عدة سنوات ، اشتغل خلالها بالصحافة حيناً . ثم ذهب الى الاستانة سنة ١٨٨٥ ، فأكرم السلطان عبد الحميد وفادته ، وعينه عضواً فى مجلس المعارف . وظل فى هذا المنصب نحو تسع سنوات ، ثم عاد الى مصر ، وكتب فى الصحف مقالات جامعة فى الأدب والسياسة والاجتماع ، جمع بعضها فى كتاب سماه (ماهنالك) ، ثم أنشأ صحيفة (مصباح الشرق)وهى صحيفة أسبوعية نالت فى عالم الادب والكتابة مكانة لم تبلغها صحيفة أخرى ، وله فيها المقالات الرائعة التى كادت تبلغ عليا مراتب البلاغة والإنشاء لولا ماشابها من الإقذاع فى الهجو ، والتقلب مع الاهواء . وتوفى فى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٦

محمد بك عثمان جلال

(١٨٢٨ — ١٨٩٨)

واضع أساس القصة الحديثة فى الأدب المصرى ، ولدفى (ونا القس) بمديرية بنى سويف

وتلقى العلم فى مدرسة قصر العينى (وكانت لم تزل مدرسة اعدادية)، ثم فى مدرسة أبى زعبل. ثم فى مدرسة الألسن، فهو من تلاميذ رفاعة بك رافع الطهطاوى ونبغ فى العلوم وبدا عليه الميل الى الشعر والأدب والتعريب، وكان ميالا الى الفن الروائى بجيد التعريب فيه مع تمصير مايعربه أحياناً. وله كتاب (العيون اليواقظ) وهو تعريب شعرى لروايات لافونتين ومواعظه. ويعد هذا الكتاب أعظم آثاره الادبية وأشهرها، وعرب رواية (بول وفرجينى) عن الفرنسية. ووضع كتاب (التحفة السنية فى لغتى العرب والفرنسوية) منظومة، وعرب بعض الروايات التمثيلية، منها (ترتوف) لموليير. عربها بتصرف وأسماها (الشيخ متلوف) بعد أن أسبغ عليها مسحة مصرية، وقد مثلت هذه الرواية على المسارح فى مصر، وله أرجوزة فى رحلة الخديو سنة ١٨٨٠

أدرك المترجم عصر محمد على وخلفائه إلى أوائل عهد عباس الثانى، وشغل مناصب عدة فى الحكومة، وآخر ماتولاه منها منصب القضاء فى المحاكم المختلطة سنة ١٨٨١، وأحيل الى المعاش سنة ١٨٩٣، وتوفى سنة ١٨٩٨ عن سبعين سنة

عائشة عصمت تيمور

(١٨٤٠ – ١٩٠٢)

« طليعة اليقظة النسوية [١] » فى تاريخ مصر الحديث، وأول من نبغ من المصريات فى الشعر والأدب، نشأت من بيت كريم؛ إذ كان أبوها اسماعيل باشا تيمور، أحد كبار الحكام فى عصر عباس الأول وسعيد واسماعيل، وشقيقها العلامة أحمد باشا تيمور، بدت عليها ملكة الأدب والشعر وهى بين السابعة والثالثة عشرة، ورأى أبوها منها هذا الميل، فعنى بتثقيفها، وأحضر لها أستاذين لتأخذ عنهما الأدب والعلوم، وقالت الشعر وهى فى الثالثة عشرة، فأعجب بها والدها وحبب اليها إجادته، فأكبت على نظم الشعر بلغات ثلاث، الفارسية والعربية والتركية، وتزوجت وهى فى الرابعة عشرة بمحمد بك توفيق بن محمود بك الاسلامبولى، فشغلتها الحياة الزوجية عن الأدب

---

(١) تعبير الكاتبة الاديبة (الآنسة مى) فى ترجمتها لعائشة عصمت تيمور

حينا ، فلما شبت ابنتها (توحيدة) عهدت اليها شؤون المنزل ، وبعد وفاة والدها سنة ١٨٨٢ وزوجها سنة ١٨٨٥ تفرغت للشعر والأدب ، وأتقنت النحو والعروض على يد معلمتين من أهل العلم فى هذا العصر ، هما فاطمة الأزهرية ، وستيتة الطبلاوية ، وعادت الى نظم الشعر ، ثم توفيت ابنتها توحيدة فاشتد حزنها عليها ، وشغلت بالذكرى والبكاء سبع سنين عددا ، ثم عادت الى الكتابة والشعر ، وكانت وفاتها سنة ١٩٠٢

ولها من الآثار الأدبية « حلية الطراز » وهو ديوان شعرها العربى ؛ و« شكوفه » وهو ديوانها التركى والفارسى ، و« نتائج الأحوال فى الأقوال والأفعال » وهى قصة أدبية كتبتها بأسلوب المقامات

عبد الله باشا فكرى

(١٨٣٤ — ١٨٨٩)

من أعلام الأدب فى عصر اسماعيل ، ولد بمكة المشرفة ، وكان أبوه محمد افندى بليغ قد تخرج فى المدارس الملكية التى أنشأها محمد على . ومهر فى العلوم الرياضية ، الى أن صار من المهندسين . والتحق بخدمة الحكومة وحضر مواقع حربية ، أهمها فى حرب الموره . فعقد فى الموره على والدة المترجم ، وعاد بها إلى الحجاز ، فوضعت بمكة غلاما هو صاحب الترجمة ، وسمى باسم جده الشيخ عبد الله أحد علماء الأزهر ، ثم عاد بليغ افندى الى مصر ، وما زال فى خدمة الحكومة ، حتى تقلد منصب باشمهندس الشرقية ، ثم مفتش هندسة الجيزة والبحيرة ، وتوفى سنة ١٢٦١ هـ . والمترجم لم يتجاوز الحادية عشرة ، فأخذ يطلب العلم بالأزهر وأتقن اللغة العربية وعلومها ، والحديث والتفسير والمنطق . وتعلم اللغة التركية أيضا ، والتحق بالمناصب مع استمراره حينا على تلقى العلوم بالأزهر ، وانتظم فى عهد سعيد باشا بالمعية السنية ؛ وتولى كتابة الانشاءات الديوانية بالعربية والتركية ، واستمر بالمعية الى عهد اسماعيل ؛ ورافقه فى رحلته إلى الاستانة ، وظل متصلا به ، مشمولا برعايته ، وعهد اليه سنة ١٢٨٤ ملاحظة تعليم أنجاله الأمراء فاضطلع بهذه المهمة وكان يلاحظ الدروس التى تلقى اليهم وأحيانا يدرس لهم بنفسه

وكان يتولى كتابة رسائل الخديو اسماعيل فى مهام الدولة . فنهض بأسلوب الكتابة

الرسمية ، ومعظم هذه الرسائل منشور فى (الفوائد الفكرية) ، وتدرج فى المناصب على عهد اسماعيل وتوفيق ، ولما أنشئت إدارة المكاتب الأهلية بوزارة المعارف جُعل وكيلا لها سنة ١٨٧١ ، وصار وكيلا لوزارة المعارف فى يوليه سنة ١٨٧٩ ، واستمر يشغل هذا المنصب إلى ديسمبر سنة ١٨٨١ ، إذ تألف مجلس النواب على عهد الثورة العرابية ، فجعل كبير كتاب المجلس ، ولما استقالت وزارة شريف باشا وألف محمود باشا سامى البارودى الوزارة فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، اشترك المترجم فيها متوليا وزارة المعارف العمومية ، فكان عضواً فى « وزارة الثورة » التى عارضت الخديو توفيق باشا واستقالت احتجاجا على مسلكه فى مايو سنة ١٨٨٢ ، ومن هنا سخط الخديو على المترجم ، فلما أخفقت الثورة كان من المقبوض عليهم بتهمة الاشتراك فى الفتنة ، ثم أطلق سراحه بعد أن أثبت براءته منها ، ولكن معاشه كان موقوفاً من يوم اعتقاله ، فالتمس من توفيق باشا العفو عنه فى قصيدة طويلة أبان فيها عن إخلاصه وولائه لسدته ، فأمر بإعادة معاشه ، وفى سنة ١٣٠٦ ﻫ ندبته الحكومة لرآسة الوفد المصرى فى المؤتمر الذى انعقد بمدينة استوكهلم عاصمة السويد والنرويج ، وعرج على بعض بلاد أوروبا ، يصحبه نجله أمين باشا فكرى ، ولما عاد اشتد به مرض أصابه أثناء رحلته ، حتى وافاه الأجل يوم ١٠ المحرم سنة ١٣٠٧ ، وكان كاتباً أديباً ، وشاعراً بليغاً

الشيخ عبد الهادى نجا الابيارى (١٨٢١ - ١٨٨٨)

من كبار الأدباء والكتاب فى ذلك العصر ، وصفه على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية (ج ٨ ص ٢٩) بالحبر الهمام وفخر العلماء الأعلام ، الإمام الأريب ، واللوذعى الأديب ، الشاعر الناثر ، الحافظ الماهر ، العلامة الشيخ عبد الهادى نجا ابن العلامة الشيخ رضوان الابيارى ، ولد فى ابيار غربية ، وتلقى العلم فى الأزهر على يد شيوخه ، ونبغ فى علوم اللغة والفقه والأدب ، فذاعت شهرته ، وعهد إليه الخديو اسماعيل تثقيف أبنائه وتعليمهم ، ومنهم الأمير توفيق باشا ، وكان وهو يتولى هذا المنصب يتصدر للتدريس فى الأزهر وفى بيته ، وأخذ عنه كثيرون من جلة العلماء ، كالشيخ حسن الطويل ، والشيخ محمد البسيونى ، ولما تولى توفيق باشا الأريكة الخديوية قربه اليه وجعله إماماً للمعية ومفتيها ، وشغل هذا المنصب حتى وفاته ، وكان كاتباً أديباً ، راسل أعلام الأدب فى سائر

الاقطار كأحمد فارس الشدياق والشيخ ناصف اليازجى والشيخ ابراهيم الأحدب ، وله مؤلفات قيمة فى الأدب واللغة بلغت أربعين كتابا

السيد عبد الله نديم (١٨٤٣ - ١٨٩٦)

الكاتب الشاعر الأديب ، والخطيب الوطنى المفوّه ، أحد تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى ، ومن الذين استمسكوا بتعاليمه ومبادئه طول حياته ، ولد بالاسكندرية ، ونشأ محبا للأدب ، ميالا للخطابة والشعر ، جريئا مقداما ، مولعا بالحرية ، بدأت شخصيته الأدبية والسياسية تظهر فى أواخر عهد اسماعيل ، وبدأ ينشر رسائله فى جريدتى (مصر) و (التجارة) ، وأسس سنة ١٨٧٩ الجمعية الخيرية الإسلامية بالاسكندرية ، التى ضمت أعيان الثغر ووجهاءه ، وكانت باكورة أعمالها إنشاء مدرسة أهلية لتعليم البنين والبنات ، وهو أكبر خطباء الثورة ، وله فيها دور كبير سنفصله فى موضعه من كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى)

أديب اسحق (١٨٥٦ - ١٨٨٥)

الشاعر الناثر ، والصحفى السياسى الحر ، ولد فى دمشق ، وبدا منه منذ صباه الميل إلى الشعر والأدب ، والتعلق بالحرية ، فما أن جاء مصر حتى اتصل بجمال الدين وصار من أخلص تلاميذه ، وأصدر جريدة (مصر) ثم جريدة (التجارة) وامتازتا بالأسلوب البليغ والروح الوطنية ، وكان السيد جمال الدين يكتب فيهما أحيانا ، وكذلك الشيخ محمد عبده ، ولقيت الصحيفتان إقبالا عظيما ، ثم ألغيتا بأمر رياض باشا ، وهجر أديب اسحق مصر سنة ١٨٨٠ ، ورحل إلى باريس حيث أصدر فيها جريدته باسم (القاهرة) ، وهناك أصيب بعلة الصدر ، وعاد إلى بيروت ، ثم رجع إلى مصر فى عهد الثورة العرابية ، وأعاد إصدار جريدة (مصر) ، وعين رئيسا لقلم الترجمة بوزارة المعارف ، ثم كاتبا ثانيا لمجلس النواب ، ولما أخفقت الثورة هاجر من مصر ضمن من هاجروا إلى سوريا ، واشتدت به علة الصدر ، فجاء مصر للاستشفاء ، فلم تتقدم صحته ، فعاد إلى بيروت ، ولم يمض عليه ثلاثون يوما حتى عاجلته المنية سنة ١٨٨٥ وهو فى ريعان الشباب ، وقد جمعت أقواله وأشعاره فى كتاب اسمه « الدرر »

الشيخ على الليثى — توفى سنة ١٨٩٦

شاعر الخديو اسماعيل ، وشيخ الندماء فى عصره ، كان أديبا ذكى الفؤاد ، حاضر البديهة ، لطيف العشرة ، حلو الحديث ، خفيف الروح ، محبا للخير ، محبوبا من معاصريه ، قربه اليه الخديو ، وجعله «منشئا بالمعية» ، وكان يستصحبه فى غدواته وروحاته ، ويحترمه ويأنس لسمره وأحاديثه ، وله ديوان شعر لم يطبع

على أبو النصر المنفلوطى — توفى سنة ١٨٨٠

من شعراء ذلك العصر المجيدين ، ولد فى منفلوط ، وتعلق منذ صباه بالشعر والإنشاء ، فقربه اسماعيل إليه وجعله « منشئا بالمعية » ونال جوائزه وهباته ، ورافقه فى سفره الى الاستانة على عهد السلطان عبد العزيز ، وله ديوان شعر طبع ببولاق سنة ١٣٠٠ ﻫ

الشيخ حسن الطويل — توفى سنة ١٨٩٩

هو أنبغ من درس المنطق فى مصر قبل حضور السيد جمال الدين الافغانى ، ومن كبار علماء الأزهر وأساتذة دار العلوم ، وجهابذة المنطق والعلوم الرياضية ، أخذ عنه العلوم الشرعية والرياضية والفلسفية نخبة من علماء مصر وأدبائها ، توفى فى ٤ يوليه سنة ١٨٩٩

السيد صالح مجدى بك (١٨٢٧ - ١٨٨١)

كاتب شاعر ، ومعرب ومؤلف ، ولد بقرية أبى رجوان القبلية سنة ١٢٤٣ ﻫ وتلقى العلم فى مكتب حلوان من المكاتب النظامية التى أنشأها محمد على باشا ، ثم فى مدرسة الألسن ، فأتقن علوم اللغة العربية ، ودرس الفرنسية ، ومهر فى التعريب على يد أستاذه رفاعه بك رافع الطهطاوى ، وبعد أن تخرج فى مدرسة الألسن التحق بقلم الترجمة ، وتخصص فى تعريب كتب الرياضيات ، ثم انتقل إلى مدرسة المهندسخانة ، وتولى بها تدريس العربية والفرنسية والترجمة ، وعرب كثيراً من الكتب الرياضية وكانت كلها تدرس فى المدارس ، «وله غير ذلك من الكتب التى تجل عن الحصر» كما يقول عنه العلامة

على باشا مبارك (الخطط ج ٨ ص ٢٢) ، وبعد أن قضى عشر سنوات يتولى التدريس فى مدرسة المهندسخانة انتقل الى ألاى المهندسين والكبورجية ، وتولى ترجمة وتصحيح ما يعرب من الفنون الحربية ، وانتقل فى عهد اسماعيل إلى قلم الترجمة المستجد ، واشترك فى ترجمة (الكود) قانون نابليون ، وتولى هو تعريب قانون تحقيق الجنايات ، واستمر يرقى فى المناصب حتى جعل سنة ١٢٨٧ ﻫ مأموراً لإدارة المدارس ، ولما أنشئت المحاكم المختلطة عين قاضياً بمحكمة مصر المختلطة ، وشغل هذا المنصب حتى توفى سنة ١٨٨١ ، وكان شاعراً أديباً ، وله ديوان شعر كبير طبع سنة ١٣١٢ ﻫ ، وله مقالات أدبية فى مجلة (روضة المدارس) ، ووضع كتابا لم يطبع فى ترجمة حياة رفاعة بك رافع اسمه (حلية الزمن بمناقب خادم الوطن) ، وقد أحصى العلامه على باشا مبارك مؤلفاته وتراجمه فبلغت خمسة وستين كتاباً ورسالة ، وكتب بيده من الكراريس مالا يدخل تحت حصر

ابراهيم بك مرزوق ١٨١٧ — ١٨٦٦

شاعر أديب ، أدرك أوائل عهد اسماعيل ، وهو من تلاميذ رفاعه بك ، توفى بالخرطوم سنة ١٨٦٦ ، وله ديوان شعر جمعه محمد بك سعيد ابن جعفر مظهر باشا حكمدار السودان وسماه « الدر البهى المنسوق ، بديوان ابراهيم بك مرزوق » طبع ببولاق سنة ١٢٩٤ ﻫ

أبو الوفاء نصر الهوريني - توفى سنة ١٨٧٤

من خريجى بعثات محمد على ، وكان يجيد الفرنسية ، وله كتاب « المطالع النصرية للمطابع المصرية فى الأصول الخطية » ، وكتاب « تسلية المصاب على فراق الأحباب »

محمود صفوت الساعاتى — توفى سنة ١٨٨٠

شاعر أديب ، توجه إلى الحجاز ، فأكرم أمير مكة مثواه ، وأبقاه عنده مدة ثم عاد إلى مصر والتحق بالمعية ، وعرف بالساعاتى لبراعته فى فن الساعات ، وان لم يحترفه ، وله ديوان مطبوع سنة ١٩١٢

محمد عارف باشا

من أفاضل علماء ذلك العصر وأدبائه فى اللغتين العربية والتركية ، وقد تجلى ميله إلى العلم والأدب فى إنشائه جمعية المعارف التى سبق الكلام عنها

احمد بك عبيد — توفى سنة ١٨٨٠

من نوابغ خريجى مدرسة الألسن ، ورئيس قلم الترجمة بوزارة الحربية ، وله تراجم فى الفنون الحربية والرياضية ، وترجم عن الفرنسية تاريخ بطرس الأكبر ، وكان وكيلا للمحكمة التجارية بالقاهرة ، ثم قاضياً بمحكمة الاسكندرية المختلطة سنة ١٨٧٥

خليفة افندى محمود

من خريجى مدرسة الألسن ، ومن أنبغ تلاميذ رفاعة بك ، التحق بقلم الترجمة وصار رئيس القسم الخاص بترجمة التواريخ والأدبيات فى هذا القلم ، وله تراجم كثيرة فى التواريخ،منها (إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى بلاد أوروبا)وهو مقدمة لتاريخ الأمبراطور شارلكان الذى عربه بعنوان (إتحاف ملوك الزمان بتاريخ الأمبراطور شارلكان) ، لروبرتستون وليم المؤرخ الانجليزى فى ثلاثة أجزاء طبعت سنة ١٢٦٦ ﻫ وأدرك أوائل عصر اسماعيل وتوفى سنة ١٢٨١ ﻫ [١] (١٨٦٤)

بقية أعلام الأدب

وثمة أدباء آخرون ، مثل الشيخ محمد قطه العدوى أحد كبار الأساتذة فى مدرسة الألسن ، وقد أدرك أوائل عصر اسماعيل ، والشيخ احمد عبد الرحيم الأستاذ بمدرسة الألسن ، والشيخ مصطفى سلامة ، وكلاهما من محررى الوقائع المصرية ، والشيخ ابراهيم عبدالغفار الدسوقى كبير مصححى الكتب العلمية وأستاذ المستشرق (لين) والمتوفى سنة ١٨٨٣ ، وابراهيم بك اللقانى أحد تلاميذ السيد جمال الدين الافغانى ، وكان يكتب

---

(١) كما جاء في الخطط التوفيقية ج ٨ ص ٢٣

فى جريدتى (مصر) و(التجارة) ثم فى (مرآة الشرق) وغيرها من الصحف . والزرقانى الشاعر الأديب . ومحمد افندى عبد الرازق المتوفى سنة ١٨٧٣ (١٢٩٠ هـ) معرب كتاب (غاية الأرب فى خلاصة تاريخ العرب) للمسيو سديليو طبع سنة ١٢٨٩ هـ . والشيخ حمزة فتح الله وقد بدأت كفايته اللغوية تظهر فى ذلك العهد ، وأمين بك فكرى نجل عبد الله باشا فكرى ، وعلى بك فهمى رفاعة نجل رفاعة بك ، واحمد بك فتحى ناظر مدرسة رأس التين . وتادرس افندى وهبى (بك) . ومحمد افندى فنى . وعبد السلام افندى سلمى . والشيخ عثمان مدوخ ، وهؤلاء ظهرت باكورة آثارهم الأدبية فى مجلة (روضة المدارس) .. الخ . الخ

علماء الهندسة والرياضيات

على باشا مبارك . مصطفى بهجت باشا . محمد مظهر باشا . احمد فايد باشا . حسين باشا فهمى المعمار . احمد بك السبكى . حسن بك نور الدين . وهؤلاء قد ترجمنا لهم فى « عصر محمد على » ص ٥١٥ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

حسين حسنى باشا وقد ترجمنا له فى الكتاب الحالى ص ٢٥٠

محمود باشا الفلكى

(١٨١٥ - ١٨٨٥)

هو محمود باشا حمدى الفلكى ، أنبغ من أنجبتهم مصر الحديثة فى الفلك والرياضيات ، ولد سنة ١٢٣٠ هـ — ١٨١٥ م ببلدة الحصة بمديرية الغربية ، وعنى أخوه بتربيته وأدخله مدرسة الاسكندرية التى أنشئت سنة ١٨٢٤ فى عهد محمد على ، فارتقى إلى رتبة بلوك أمين ، وكان أخوه قد سبقه إلى دخول هذه المدرسة وتخرج منها ضابطاً فى الأسطول ، ثم انتقل المترجم الى مدرسة المهندسخانة بمصر ، فبذ أقرانه من التلاميذ فى العلم والذكاء وحسن الاستعداد ، وتخرج من المدرسة سنة ١٢٥٥ هـ وكان من أوائل الناجحين ، فعين أستاذاً مساعداً للعلوم الرياضية بها ، ونال رتبة ملازم ثان ، وكان من تلاميذه وقتئذ على مبارك (باشا) ، وبقى يتولى التدريس بالمهندسخانة ، وتعلم اللغة الفرنسية واستطاع أن يعرب بعض الكتب الفرنسية فى الرياضيات ، وأخذ يتقن من ذلك الحين دراسة العلوم الفلكية فى

المؤلفات التى وضعها كبار علماء الفلك بفرنسا ، ويدرس هذه العلوم لتلاميذ المهندسخانة ومن تلاميذه فيها اسماعيل (باشا) الفلكى ، وابتكر وضع التقاويم السنوية ، فوضع تقويما لسنة ١٢٦٤ هـ قارن فيه بين التواريخ الهجرية والميلادية والقبطية ، وبيّن مواقع الشمس والقمر لتلك السنة ، وعُرف بين الناس من ذلك الحين بلقب (الفلكى) ، الذى لازمه طول حياته

وفى سنة ١٢٦٦ هـ (منتصف سنة ١٨٥٠) اعتزم عباس باشا الأول إعادة تنظيم رصدخانة بولاق (دار الرصد) المنشأة فى عهد محمد على ، فأنفذ ثلاثة من نوابغ المهندسين إلى باريس للتخصص فى الفلك ، وهم المترجم وكان مدرسا بالمهندسخانة وحسين افندى ابراهيم ، واسماعيل مصطفى الفلكى ، وكانا قد أتما دراستهما بالمدرسة ، فسافروا إلى أوروبا سنة ١٨٥١ ، ومكث المترجم نحو تسع سنوات مكبا على استكمال العلوم حتى نبغ فى الرياضيات والفلك

وكان يواصل الحضور بدار الرصد فى باريس ، وزار دور الرصد فى مختلف النواحى باوروبا ، وظهر نبوغه هناك بإدخاله بعض إصلاحات فى الآلة المسماة بالتيودوليد ، ونشر بعض مباحث فلكية فى المجلات الأوروبية ، ووضع أثناء دراسته بباريس الرسائل الآتية :

(١) رسالة عن التقاويم الإسلامية والاسرائيلية طبعت سنة ١٨٥٥ ببروكسل (٢) رسالة عن التقاويم العربية قبل الإسلام حقق فيها مولد النبى عليه الصلاة والسلام ونشرت فى المجلة الاسيوية ثم عربها الأستاذ احمد زكى (باشا) بعنوان (نتائج الافهام فى تقويم العرب قبل الاسلام) - (٣) رسالة عن فعل « كان » - (٤) رسالة عن المواد المغناطيسية الأرضية قدمها سنة ١٨٥٦ إلى المجمع العلمى بفرنسا

ونال المترجم أعظم الشهادات العلمية ، ثم عاد إلى مصر فى عهد سعيد باشا سنة ١٨٥٩ ، فأنعم عليه برتبة أميرالاى ، وعهد اليه وضع خريطة مفصلة للقطر المصرى ، فاضطلع بهذه المهمة وشرع فى تخطيط تلك الخريطة بمعاونة بعض المهندسين ، « ورتب

الرسوم وأبرز من جليـــل صنعه وجميل وضعه لما انبهرت منه العقول ووقفت على مقدار براعته »[١]

فأنجز خريطة جامعة للوجه البحرى لم يسبقه اليها أحد من العلماء والمهندسين ، ووضع خريطة أخرى للوجه القبلى ، وأخرى عن مدينة الاسكندرية

وفى سنة ١٢٧٦ هـ عهد اليه سعيد باشا بالرحلة إلى دنقله لملاحظة كسوف الشمس الكلى ، فأدى هذه المهمة ، وانتهز هذه الفرصة لحقق المواقع الفلكية على النيل ، ووضع رسالة مسهبة عن هذا الكسوف قدمها الى سعيد باشا وإلى أكاديمية العلوم بباريس فنالت استحسان العلماء

وخطط معالم الاسكندرية القديمة ، ونقب فى حفائرها ، وهو أول عالم عصرى كشف عن آثار الاسكندرية وموقع سورها القديم ، وله فى ذلك رسالة بديعة باللغة الفرنسية عن الاسكندرية القديمة طبعها سنة ١٨٦٦ ، وهى رسالة تتضمن نتائج مكتشفاته وما قام به من النقب والحفر ، وما وصل اليه من كشف معالمها القديمة ، كأسوارها ، وشوارعها ، وأقنيتها ، ومراسحها ، ومتحفها ، ومكتبتها الشهيرة ، وقصورها ، ومبانيها ، وضواحيها ، ولم يسبقه إلى هذه المكتشفات المؤسسة على عمليات الحفر عالم عصرى من الافرنج ، لأن مهندسى الحملة الفرنسية لم يكن لديهم الوقت ولا الوسائل الكافية للحفر والتنقيب[٢] ، وقد بحث اثنان منهم فى مواقع الاسكندرية ، أولهما المسيو سان جنيس Seinl Genis أحد مهندسى الحملة ، وله فى الاسكندرية القديمة بحث مستفيض منشور فى الجزء الخامس من كتاب (تخطيط مصر) Descriprion de l'EgyPte ، ولكن المسيو سان جنيس لم ينقب ولم يحفر الأرض كما فعل محمود باشا الفلكى ، بل اكتفى بذكر نتائج مشاهداته وآرائه التاريخية ، وكذلك كتب المسيو جراتيان لوبير Gratien Lepere بحثا فى وصف الاسكندرية نشر فى الجزء الثامن عشر ، اقتصر فيه على تدوين مشاهداته وما

---

(١) عن ترجمة حياته بقلم اسماعيل بك (باشا) الفلكى والأميرالاى محمد مختار بك (باشا) فى محاضرة القياها بالجمعيه الجغرافية بجلسة ٨ ينايرسنة ١٨٨٦ ونشرت فى مجلة الجمعية مجموعة ٢ عدد ١٢

(٢) عن تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ١٦٦ (طبعة اولى)

نقله عن مؤرخى الافرنج والعرب ، وللمسيو نورى Notry وللمسيو مارتان Martin وكلاهما من مهندسى الحملة الفرنسية بحثان أقل أهمية من أبحاث سان جنيس وجراتيان لوبير ، منشوران فى الجزء الخامس عشر من كتاب (تخطيط مصر) ، وكل هذه المباحث لم تكن مقرونة بأعمال الحفر والتنقيب

فمحمود باشا الفلكى هو أول عالم عصرى خطط معالم الاسكندرية القديمة ، على ما كشفت له أعمال الحفر تحت الأرض ، وقد بذل فى مكتشفاته جهوداً كبيرة ، وكان تحت إمرته جماعة من المهندسين المصريين ، ونحو مائتى عامل يشتغلون فى النقب والحفريات ، ومما أفرد عمله وميّزه أنه استثار الأرض فى عهد الخديو اسماعيل باشا ، أى قبل أن تغطى بالمبانى الحديثة ، وتضيع معالم الآثار ، فهو أول من خطط سور البطالسة القديم تخطيطاً مبنياً على الاكتشاف والفحص الدقيق .

ورسالة محمود باشا الفلكى مقرونة بخريطة هى أبدع ما رسمه العلماء والمهندسون عن الاسكندرية القديمة ، وإليها يرجع علماء أوروبا فى أبحاثهم

وقد خالف علماء الحملة الفرنسية فى بعض آرائهم ، فعين لمدينة (كانوب) مكانا غير الذى عينوه ، وكشف أطلال مدينة تابوزيريس (بوصير - غربى الاسكندرية) التى يسمى الفرنسيون برجها برج العرب

وله رسالة ممتعة فى التوضيح عن عمر الأهرام والغرض الأصلى من تشييدها ، وتناسبها مع كوكب الشعرى ، وأخذ بنفسه مقاييس الأهرام وموقعها من التناسب الفلكى

قال الأميرالاى محمد مختار بك (باشا) فى هذا الصدد : « وكنت موجوداً معه عند شروعه فى أخذ مقاييس الأهرام وموقعها من التناسب الفلكى ، وأعلم علم اليقين أنه وصل إلى معرفة الغرض من تشييدها ، إذ وجدها محكمة البناء فى رسم يقابل كوكب الشعرى عند طلوعه ، فكأن الذى بناها قصد أن يجعلها مزولة ليعرف منها يوم شم نسيم العلماء ، وكذلك لأجل تعريض جثث المدفونين فيها لموافاة صعود الكوكب المذكور ، فيسبغ عليهم من آياته رحمة وغفرانا ، لأن كوكب الشعرى كان من معبودات المصريين القدماء »

وله رسالة فى التنبؤ بارتفاع النيل قبل وقوعه ، وأخرى عن ضرورة إنشاء دار

الرصد بمصر ، وأخرى فى توحيد موازين العملة فى الديار المصرية ، ورسالة فى المقاييس والمكاييل فى مصر ، وترجم كتاب (حساب التفاضل والتكامل)

وعين سنة ١٨٧١ ناظراً لمدرسة المهندسخانة ، وتولى نظارة الرصدخانة ، وإذ كان وكيلا للجمعية الجغرافية ، فقد ناب عن الحكومة المصرية فى المؤتمر الجغرافى الذى عقد بباريس سنة ١٨٧٥ ، والمؤتمر الجغرافى الآخر الذى عقد بمدينة البندقية سنة ١٨٨١

ومن أعماله إنشاء مدفع الظهر بالقلعة ، وأنشأ على سطح منزله (بميدان الفلكى) مزولة تبين ساعات النهار ، ورفعت من مكانها بعد وفاته

وقد تولى وزارة الأشغال سنة ١٨٨٢ فى عهد وزارة اسماعيل راغب باشا ، وعين وكيلا لوزارة المعارف فى وزارة شريف باشا سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٤

ثم عهد اليه بوزارة المعارف فى عهد وزارة نوبار باشا الثانية سنة ١٨٨٤ ، وتولى رآسة الجمعية الجغرافية الخديوية ، وبقى يتولاها مع الوزارة إلى أن توفى فى ١٩ يوليه سنة ١٨٨٥

وقد أبنته الجمعية الجغرافية الخديوية فى اجتماعها يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٦ ، وألقى كل من اسماعيل بك مصطفى الفلكى والأميرالاى محمد مختار بك محاضرة فى ترجمة حياته ومآثره ، واقترح الأميرالاى محمد مختار بك اقتناء مكتبة المترجم ، وما فيها من نفائس الكتب ، وما خطه وما دونه من ملاحظاته ومعلوماته ، ونتائج اختباراته العلمية ، وكان المترجم يفكر فى إعداد قاعة عامة للمطالعة بداره يعرض فيها لمن يرغب من محبي الاطلاع كل ماوصل اليه من نفائس الكتب والخرائط والمخطوطات ، وقد تحققت هذه الفكرة سنة ١٩٢٩ ، إذ وهبت كريمته مكتبة الفقيد إلى الحكومة

اسماعيل باشا الفلكى - توفى سنة ١٩٠١

هو اسماعيل باشا مصطفى الفلكى ، من تلاميذ محمود باشا الفلكى ، ومن نوابغ علماء الرياضيات والفلك ، أتم دراسته فى مدرسة المهندسخانة ببولاق والتحق سنة ١٨٤٥ على عهد محمد على بالرصدخانة القديمة التى كانت ببولاق ، ثم أوفده عباس الأول سنة ١٨٥٠

ضمن البعثة التى خصصها لدراسة الفلك ، وكانت مؤلفة من محمود حمدى (باشا) الفلكى ، ومن المترجم وحسين افندى ابراهيم ، ومكث اسماعيل أربعة عشر عاما فى فرنسا يدرس علوم الفلك ، ويتفقه فيها ، ويمارسها فى دور الرصد ، فحاز بحق هو ومحمود باشا لقب (الفلكى) ، ومارس أيضا صناعة الآلات الفلكية ، وأتقنها فى باريس ، وعاد إلى مصر فى أوائل عهد اسماعيل ، فقدر كفاءته وأنعم عليه بالرتبة الثانية ، ولما أنشأ الرصدخانة بالعباسية عهد اليه بنظارتها ، وقد عهد اليه دراسة مشروع سكة حديد سواكن - بربر بالسودان . فبحثه ووضع تصميما له ، ولكنه لم ينفذ ، وناب عن الحكومة سنة ١٨٧٣ فى مؤتمر الإحصاء الدولى بموسكو ، فأعجب العلماء بكفاءته وسعة اطلاعه ، وتولى نظارة الرصدخانة ونظارة مدرسة المهندسخانة

ومن أعماله أنه أصلح مقياس النيل فى أسوان سنة ١٨٧٠ ، وله مؤلفات فى الفلك والرياضيات أهمها (١) الآيات الباهرة فى النجوم الزاهرة ، طبع ذيلا لمجلة روضة المدارس و (٢) الدرر التوفيقية و (٣) تقاويم فلكية كان ينشرها كل عام بالعربية والفرنسية (٤) والتحفة المرضية فى المقاييس والموازين المترية معربة عن الفرنسية شاركه فى تعريبها صادق بك شنن

سلامة باشا

هو سلامة باشا ابراهيم ، مفتش هندسة الوجه البحرى ، ثم مفتش هندسة الوجه القبلى ، ثم مفتش عموم ديوان (وزارة) الأشغال ، وهو من كبار المهندسين فى ذلك العصر ، وأصله من الاسكندرية ، وأبوه السيد ابراهيم شرابيه بن صالح شرابيه من أهالى الثغر [١] ، وله آثار تشهد له بالكفاءة فى الأعمال الهندسية ، منها أنه أنشأ ترعة الساحل ، وكان وقتئذ وكيلا لمظهر باشا مفتش بحر الشرق (فرع دمياط) على عهد سعيد باشا ، واشترك مع مصطفى بهجت باشا فى إنشاء الترعة الابراهيمية ، وهى من أجل أعمال

---

(١) عن حجة شرعية حررها سلامة باشا فى يوم الأحد ١٥ المحرم سنة ١٣٠٠ مسجلة بمحكمة مصر الشرعية

علماء الهندسة والرياضيات في عصر اسمعيل



العمران التى أنشئت فى ذلك العصر ، وفى إقامة قناطر التقسيم على الترعة المذكورة ، وهى من أعظم قناطر الرى فى العالم

محمد ثاقب باشا

من أهالى القرشية بمديرية الغربية ، ومن مشاهير المهندسين فى عصر محمد على واسماعيل ، حضر بعض المواقع الحربية على عهد محمد على ، وعاون مصطفى بهجت باشا فى بناء القناطر الخيرية ، وصار مفتش هندسة الوجه القبلى ، توفى سنة ١٨٧٤

اسماعيل باشا محمد

ناظر قلم الهندسة ورئيس إدارة دروس المدارس الملكية ، ثم مفتش هندسة الوجه القبلى ، واشترك فى إتمام ترعة الابراهيمية وقناطرها ، وهو الذى صار رئيس مجلس شورى القوانين سنة ١٨٩٩

أحمد بك نجيب

أستاذ الرياضة بمدرستى أركان حرب والطوبجية ، وله كتاب (التحفة البهية فى الهندسة الوصفية) ، طبع سنة ١٢٩٠ هـ

حسين افندى على الديك

مدرس الحساب بمدرسة المحاسبة ، وله كتاب قيّم فى مسك الدفاتر اسمه (عدة الحاسب وعمدة الكاتب) طبع سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩) وله كتاب (عمل الدواوين المتواتر فى بيان رسوم الدفاتر) طبع سنة ١٢٩١

على افندى عزت

أستاذ العلوم الرياضية بالمهندسخانة ، توفى سنة ١٨٧٢ وله كتاب (حسن الصنيعة فى علم الطبيعة) طبع سنة ١٢٧٠ هـ ، و (النخبة العزية فى تهذيب الأصول الهندسية) طبع سنة ١٢٧٤ و (الخلاصة العزية فى تهذيب الأصول الحسابية) طبع سنة ١٢٨٥

عامر بك سعد

أستاذ الرياضيات بالمدارس الحربية ، وله (المنحة الزهرية فى الأعمال الجبرية) طبع سنة ١٢٦٩ هـ ، و (أحسن الوسائل لتصريف السوائل) طبع سنة ١٢٩١ ، وهو ملخص القواعد النظرية فى تصريف المياه من البحيرات والجداول

السيد عمارة

من تلاميذ رفاعة بك ، وله كتاب (تهذيب العبارات فى فن أخذ المساحات) عربه عن الفرنسية بإرشاد رفاعة بك

علماء الطب والجراحة

محمد على البقلى باشا . احمد حسن الرشيدى بك . محمد الشافعى بك . حسين عوف باشا . وهؤلاء قد ترجمنا لهم فى « عصر محمد على » ص ٥٢١ وما بعدها (طبعة أولى)

محمد درى باشا

(١٨٤١ — ١٩٠٠)

كبير الجراحين فى عصره ، ولد بالقاهرة سنة ١٢٥٧ هـ ، وأبوه السيد عبد الرحمن احمد من محلة أبى على القنطرة (غربية) ، تلقى التعليم الابتدائى والثانوى ، ثم التحق بمدرسة المهندسخانة فى عهد نظارة على باشا مبارك ، لكنه كان ميالا إلى الطب ، فما زال يسعى فى الانتقال إلى مدرسة قصر العينى حتى وفق إلى غرضه سنة ١٢٦٩ هـ ، والتحق بها ، وأكب على الدراسة ، ونجح فى الامتحان السنوى ، ولكن سعيد باشا أمر بإلغاء مدرسة الطب وأخرج منها تلاميذها ، فكان المترجم ضمن من ألحقوا باحدى الأورط العسكرية فى الجيش ، فلم يتسرب اليأس إلى نفسه ، وأخذ يعنى بالاطلاع على المعلومات الطبية ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، واشتغل ممرضا فى الجيش ، وظل كذلك إلى أن أعاد سعيد باشا فتح مدرسة الطب ، فعاد اليها المترجم ، وأتم دراسته بها ، وظهرت عليه علائم الذكاء والنبوغ ، فعين مساعداً ومعيداً للجراحة بالمدرسة

وفى سنة ١٢٧٩ هـ أوفد سعيد باشا بعثة من الأطباء لإتمام دراستهم فى باريس مؤلفة من الأطباء محمد بك فوزى ، ومحمد بك عامر ، وقاسم بك فتحى ، ومحمد بك القطاوى ، وعلى بك رياض ، ومحمد بك زهران ، وعقباوى افندى ، والمترجم ، وكان أصغرهم سنا ، وقد استدعت الحكومة هؤلاء الأطباء فى أوائل عهد اسماعيل ، قبل إتمام دراستهم ، لاحتياج الحكومة اليهم ، فرجعوا إلى مصر ، عدا المترجم فقد استثنى منهم لصغر سنه ، فأكمل معارفه الطبية وأتم دروسه على أشهر جراحى العالم وقتئذ ، وبقى يوالى الدرس والتخصص فى باريس نحو سبع سنوات ، ونبغ فى الجراحة نبوغا عظيما ، شهد له به أساتذته ، وفى خلال هذه المدة قابل الخديو اسماعيل فى باريس ، فشمله بعطفه ورعايته ، إذ سمع من أساتذته الثناء المستطاب على كفاءته واجتهاده

وعاد المترجم إلى مصر ، فتقلد المناصب الطبية ، وأهم ماتقلده منصب كبير الجراحين بمستشفى قصر العينى ، والأستاذ الأول للجراحة بمدرسة الطب ، وأنعم عليه بالرتب إلى أن نال الباشوية سنة ١٣١٥ هـ ، وسطع نجمه فى الجراحة ، وذاعت شهرته فيها حتى عمت أرجاء البلاد ، وبلغ ذروة الشهرة بما عرف عنه من النبوغ فى فنه ، والمهارة فى إجراء العمليات الجراحية الخطيرة ، والدقة فى تشخيص الداء والدواء ، والتفانى فى الإخلاص لعمله وفنه ، وحب الانسانية ، والبر بالفقراء والمعوزين ، هذا إلى تعلقه بالعلم والتأليف ، فقد اقتنى مكتبة علمية من أنفس المكاتب ، وألف مجموعة تشريحية من أعظم ماجمعه الأطباء ، وأنشأ لنفسه مطبعة لطبع مؤلفاته ورسائله ، سميت المطبعة الدرية ، كان يطبع فيها المؤلفات الطبية التى ظهرت فى عصره ، وقد ظل مخلصاً لفنه وللعلم حتى وافته المنية ليلة ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٠ ، وأهم مؤلفاته الطبية « بلوغ المرام فى جراحة الأجسام » طبع بالمطبعة الدرية فى أربعة مجلدات ، وله « الإسعافات الصحية فى الأمراض الوبائية » طبع سنة ١٣٠٠ هـ

حسن بك عبد الرحمن

توفى سنة ١٨٧٥

تخرج من مدرسة الطب بقصر العينى ثم تولى تدريس التشريح فيها ونبغ فى هذا الفن ،

وترجم كتاب (القول الصحيح فى علم التشريح) طبع سنة ١٢٨٣ هـ بإرشاد محمد على باشا البقلى إذ كان ناظراً لمدرسة الطب

محمد بك حافظ

توفى سنة ١٨٨٧

تخرج فى مدرسة قصر العينى ، وأتقن فن الرمد بأوروبا ، ثم تولى تدريسه بقصر العينى ، وله كتاب (مطمح الأنظار فى تشخيص أمراض العين بالبحث بالمنظار) طبع سنة ١٢٩٩ هـ

سالم باشا سالم

توفى سنة ١٨٩٣

من القنايات بمديرية الشرقية ، تعلم فى مدرسة الألسن ، ثم فى مدرسة الطب ، وأوفدته الحكومة فى عهد عباس باشا الأول لإتمام دراسة الطب فى مونيخ بألمانيا ، فأكمل دراسته علماً وعملا ، وعاد إلى مصر ، وارتقى فى المناصب الطبية وجعله الخديو توفيق باشا طبيبه الخاص ، وله من المؤلفات (١) وسائل الابتهاج إلى الطب الباطنى والعلاج طبع سنة ١٢٩٨ هـ فى أربعة مجلدات و (٢) دليل المحتاج فى الطب والعلاج و (٣) الينابيع الشفائية والمياه المعدنية

جليلة تمرهان

توفيت سنة ١٨٩٩

من خريجات مدرسة القابلات (الولادة) ، ثم تولت التدريس فيها ، ولها فى فن الولادة كتاب (محكم الدلالة فى أعمال القبالة) طبع سنة ١٢٨٦ هـ

محمد بك بدر

توفى سنة ١٩٠٢

من زاوية البقلى بمديرية المنوفية ، ومن خريجى مدرسة الطب بقصر العينى ، وأحد تلاميذ محمد على باشا البقلى ، أتم دراسته فى انجلترا وعاد منها فى عهد سعيد ، فتولى مناصب عدة حتى صار أستاذاً فى مدرسة الطب ، ونال منزلة رفيعة لدى اسماعيل ، وله من المؤلفات (١) الفرائد الدرية فى علم الشفاء والمادة الطبية طبع سنة ١٣٠٧ هـ و (٢) الدرر البدرية النضيدة فى شرح الأدوية الجديدة طبع سنة ١٣١٠ و (٣) الصحة التامة والمنحة العامة طبع سنة ١٢٩٦ هـ

أحمد حمدى باشا

توفى سنة ١٩٠٣

هو نجل الدكتور محمد على باشا البقلى ، ومن خريجى مدرسة قصر العينى ، ثم أتم دراسته فى باريس وبعد عودته إلى مصر سنة ١٨٦٩ عين أستاذاً للعمليات الجراحية فى حياة أبيه ، وحذا حذوه فى التأليف

حسن باشا محمود

(١٨٤٧ - ١٩٠٦)

ولد بقرية الطالبية فى طريق " الأهرام " ، وتلقى علومه بالمدرسة الحربية ، أوفدته الحكومة سنة ١٨٦٢ ضمن بعثة مدرسية إلى ألمانيا لدراسة الطب ، وعاد سنة ١٨٧٠ ، فعين أستاذاً للتشريح فى مدرسة قصر العينى ، وتقلد مناصب عدة ، إلى أن صار ناظراً لمدرسة الطب ، وله مؤلفات قيمة ومباحث طبيه كان ينشرها فى المجلات العلمية كروضة المدارس ثم المقتطف

ابراهيم باشا حسن وعيسى باشا حمدى

كلاهما من نوابغ الأطباء . وللأول كتاب (روضة الآسى فى الطب السياسى) ، طبع سنة ١٢٩٣ ﻫ (١٨٧٦) ، وتولى الثانى نظارة مدرسة الطب سنة ١٨٨٣ ، وله عدة مؤلفات طبية

عبد الرحمن بك الهراوى

توفى سنة ١٩٠٦

من خريجى مدرسة قصر العينى ، أتم دراسته بأوروبا ، وعين بعد عودته أستاذاً للفسيولوجيا وأمراض الجلد ، ثم صار وكيلا للمدرسة سنة ١٨٨٠ ، وله كتاب فى الفسيولوجيا لم يطبع

علماء الطبيعيات

أحمد بك ندا ، عبدالهادى اسماعيل ، وقد ترجمنا لهما فى (عصر محمد على) ص٥٣٤

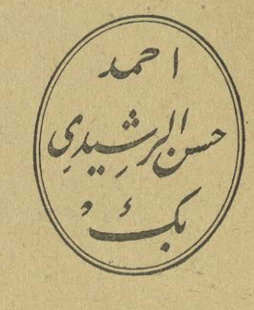
على بك رياض ، توفى سنه ١٨٨٩

تلقى علم الصيدلة بمصر ، وأتم دراسته فى أوربا ، وتولى تدريس الأقرباذين والكيمياء فى مدرسة الطب ، وجعل كبير صيادلة مستشفى القصر العينى ، وله من المؤلفات : (١) النفحة الرياضية فى الأعمال الأقرباذينية طبع سنة ١٢٨٩ ﻫ (٢) الأزهار الرياضية فى المادة الطبية طبع سنة ١٢٩٨ ﻫ (٣) التوفيقات الإلهية فى التاريخ الطبيعى ، طبع سنة ١٢٩٨ ﻫ

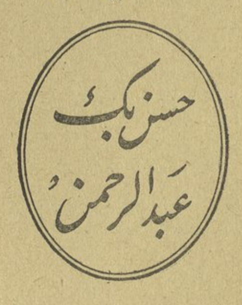
منصور افندى أحمد

أستاذ الكيمياء بمدرسة المهندسخانة ومؤلف كتاب (عمدة المتطببين فى فن الصيدلة المعروف بالأقرباذين) طبع سنه ١٢٨٣ ﻫ (١٨٦٦)

علماء الطب والجراحة فى عصر اسماعيل




محمد على باشا البقلى




محمد الشافعى بك


محمد درى باشا


حسن باشا محمود

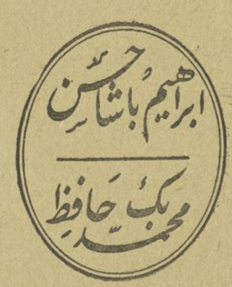






محمد بك بدر

أحمد حمدى باشا





علماء الفقه والقانون



محمد قدرى باشا

(١٨٢١ — ١٨٨٦)

العالم المشترع الكبير ، ولد بملوى حوالى سنة ١٨٢١ ، من أب أناضولى وأم مصرية ، وتلقى التعليم الأولى بمكتب ملوى ، ثم التحق بمدرسة الألسن على عهد رفاعة بك رافع الطهطاوى ، فظهر نبوغه وميله إلى العلم والترجمة ، وبعد أن تخرج فيها جُعل مترجما مساعداً بها ، واتجه ميله إلى دراسة علوم الفقه ومقارنة الشريعة الإسلامية بالقوانين الأوروبية ، فحضر بعض دروس الفقه بالأزهر ، وأقبل على كتب الشرع يدرسها ويتفهمها ، وظل يشغل مناصب الترجمة فى الحكومة إلى أن قربه الخديو اسماعيل واختاره مربيا لولى عهده الأمير محمد توفيق ، ثم عين بالمعية ، فالمحكمة التجارية بالاسكندرية ، فرئيسا لقلم الترجمة بوزارة الخارجية ، ومشارك رفاعة بك فى تعريب الكود (قانون نابليون) ، واختص هو بتعريب قوانين المحاكم المختلطة تمهيداً لوضع قوانين المحاكم الأهلية الجديدة ، وجعل مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة ، وله آثار علمية عدة ، أهمها كتبه الثلاثة الخالدة التى جمع فيها أحكام الشريعة الاسلامية ، وصاغها فى مواد محكمة الوضع على أسلوب القوانين الأوروبية ، وهذه الكتب هى : (مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الانسان) على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان

فى المعاملات المدنية الشرعية ، وكتاب (الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية) ، وكتاب (قانون العدل والإنصاف فى القضاء على مشكلات الأوقاف) ، وهذه الكتب هى مرجع رجال القضاء والقانون فى المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة ، وعمدة كل مشتغل بالعلوم الفقهية والقانونية

وله أيضا كتاب لم يطبع فى (تطبيق ماوجد فى القانون المدنى موافقا لمذهب أبى حنيفة)

وتولى وزارة الحقانية فى وزارة شريف باشا الدستورية سنة ١٨٨١ على عهد الخديو توفيق باشا ، ووضع فى هذا العهد مشروع النظام القضائى للمحاكم الأهلية الجديدة ، وفى سنة ١٨٨٣ افتتحت هذه المحاكم ، وصدرت قوانينها ، وهى القانون المدنى وقوانين التجارة والمرافعات والعقوبات ، وكان المترجم وقتئذ وزيرا للمعارف فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة ، وهى الوزارة التى استقالت احتجاجا على إخلاء السودان

الشيخ محمد العباسى المهدى

(١٨٢٧ — ١٨٩٧)

شيخ الإسلام ، ومفتى الديار المصرية ، وصاحب الفتاوى المهدية التى تعد مرجع العلماء فى الفقه الاسلامى ، وهو ابن الشيخ محمد أمين المهدى مفتى الديار المصرية الأسبق ابن الشيخ محمد المهدى أحد كبار علماء مصر فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل عهد محمد على (ترجمنا له فى الجزء الثانى من تاريخ الحركة القومية ص ٢٩٩)

تلقى العلم بالأزهر ، ونبغ فى علوم الفقه ، وتولى منصب الفتيا وهو بعد فى الحادية والعشرين من عمره ، على عهد ابراهيم باشا ، وظهرت مزاياه التى رفعت مكانته ، وأهمها الذكاء ، وسعة العلم ، وقوة الحجة ، وقد وقف من الحكومات المتعاقبة موقف الكرامة والاستمساك بالحق ، حتى استهدف فى بعض المواطن لغضب ولاة الأمور ، فلم يكن يبالى غضبهم ، ولم يتحول عن الحق ، وتلك كبرى مزاياه وفضائله ، وقد زاد مقامه علوا فى عهد اسماعيل ، إذ جمع بين الافتاء ومشيخة الأزهر سنة ١٨٧١ ، ونال احترام الخديو وثقته ، وكان يرجع إلى رأيه فى كل ماله مساس بالشريعة الاسلامية ، وبدأ على يده

اعلام الأدب



على أبو النصر المنفلوطى
محمد عارف باشا
ابراهيم بك مرزوق
الزرقانى

على بك فهمى رفاعه
امين بك فكرى
الشيخ حمزه فتح الله

ابراهيم بك اللقانى
احمد بك فتحى
عثمان مدوخ

فى عصر إسماعيل



(انظر صفحة ٢٥٣)

إصلاح نظام التعليم فى الأزهر كما تقدم بيانه ص ٢٠٣ ، واستمر محتفظا بمكانته فى عهد الخديو توفيق ، ولما قامت الثورة العرابية لم يكن من أنصارها ، فاستهدف لغضب العرابيين ، وعزل من مشيخة الأزهر ، ولما انتهت الثورة أعيد إلى مشيخة الأزهر واستمر متقلداً الافتاء والمشيخة حتى عزل عنهما لمعارضته الحكومه على عهد توفيق باشا فيما يخالف الشريعة، ثم عاد اليه الافتاء وتقلده ، إلى أن وافته منيته ليلة ١٦ رجب سنه ١٣١٥ ﻫ

* * *

ومن علماء الفقه المعدودين فى هذا العصر : الشيخ محمد عليش ، والشيخ ابراهيم السقا ، والشيخ عبد الرحمن البحراوى ، والشيخ حسونه النواوى الخ

علماء الفنون الحربية والبحرية

على باشا ابراهيم ، حماد عبد العاطى باشا ، وقد ترجمنا لهما فى (عصر محمد على) ص ٥٣٠

محمود باشا فهمى

توفى سنة ١٨٩٤

أحد زعماء الثورة العرابية ، ولد سنه ١٢٥٥ ﻫ فى الشنطور بمركز ببا من مديرية بنى سويف ، وتخرج فى مدرسة المهندسخانة ببولاق ، ومهر فى الفنون الهندسية والحربية وانتظم فى سلك الجيش، ثم جعل أستاذاً لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية فى المدارس الحربية ، على عهد سعيد واسماعيل ، وعهد اليه الخديو اسماعيل تحصين شواطىء مصر الشمالية من أبو قير إلى البرلس ، فاضطلع بهذه المهمة ، وجدد الحصون القديمة ، وأقام حصونا جديدة ، وارتقى فى الرتب العسكرية ، واشترك فى حرب البلقان سنة ١٨٧٦-٧٧ ، وكان رئيس أركان حرب الفرقة المصرية بها



محمود باشا فهمى

توفى سنة ١٨٩٤

ولما شبت الثورة العرابية كان من زعمائها كما سيجىء بيانه فى موضعه من كتاب (الثورة العرابية)، وتولى وزارة الأشغال فى وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢، وأسر قبل واقعة التل الكبير، فكان أسره من أسباب هزيمة الجيش المصرى، وحوكم ضمن زعماء الثورة، ونفى إلى سيلان، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر)، وتوفى فى منفاه سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٤)، وبعد وفاته طُبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ فى أربعة مجلدات



محمد مختار باشا

(١٨٣٥ - ١٨٩٧)

من رجال السيف والقلم ، ولد فى بولاق سنة ١٨٣٥ ، وتلقى التعليم الابتدائى ، ثم تلقى الفنون الحربية ، وانتظم فى خدمة الجيش وهو فى الثانية والعشرين من عمره ، وارتقى فى المناصب العسكرية حتى نال رتبة لواء فى سنة ١٨٨٦ ، واشترك فى حملة هرر كما تقدم بيانه ص١٣٣ ، ثم جعل رئيس أركان حرب الجيش المصرى بالسودان ، وعين مأموراً للخاصة الخديوية فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى ، وبقى يتولى هذا المنصب إلى أن توفى فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٧

وقد أسبغت عليه حياته العلمية منزلة ممتازة ، ويحسب من المؤلفين والعلماء أكثر مما يعد من رجال الحرب ، وحسبك أنه صاحب الكتاب القيم (التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية) من السنة الأولى للهجرة إلى عام ١٥٠٠ هـ طبع سنة ١٣١١ هـ

وقد ذكر إزاء كل شهر أهم الحوادث التاريخية التى وقعت فى مصر والعالم ، وله كتاب (المجموعة الشافية فى علم الجغرافيا) ورسائل أخرى فى الرياضيات والفلك ، ومقالات ممتعة فى مجلة الجمعية الجغرافية

شحاته عيسى بك

ناظر مدرسة أركان الحرب فى عهد الخديو اسماعيل

محمد صادق باشا

توفى سنـــة ١٩٠٢

من تلاميذ مدرسة الخانكه الحربية المنشأة فى عهد محمد على ، ومن أعضاء البعثة الخامسة ، عاد من البعثة مهندساً وانتظم ضابطا فى سلك الجيش ، وهو الذى رافق سعيد باشا فى رحلته بالحجاز ، وعين مفتشا بمصلحة المساحة برآسة استون باشا ، وله مباحث قيمة فى مجلة الجمعية الجغرافية

سليمان قبودان حلاوه

توفى سنة ١٨٨٥

من المنوفية ، ولد سنة ١٢٣٥ هـ وتخرج فى مدرسة الطوبجية على عهد محمد على ، وحذق الفنون الحربية والرياضية ، وجعل أستاذا للهندسة والحساب بالمدرسة البحرية القديمة ، ومهر فى الفنون البحريه وأتقنها ، وصار رُبّانا للباخرة سمنود ، فأظهر براعة فى قيادتها ، وطاف بها حول القارة الافريقية ، وجعل فى عهد اسماعيل سنه ١٨٧٠ مدرسا للفنون البحرية والفلكية ، فأفاد التلاميذ فوائد جمة ، وألف فى الملاحة كتابا اسمه (الكوكب الزاهر فى فن البحر الزاخر) وتوفى سنة ١٣٠٣ هـ ١٨٨٥ م

النهضة الفنية

ان النهضة الفنية تشتمل على الظواهر المعروفة بالفنون الجميلة ، وهى الفنون التى تستثير فى النفس إحساس الجمال ، وتنمى فيها ملكته ، ولامراء فى أنها من عوامل نهضة الأمة ، لما تنتجه من تهذيب النفوس ، ونشاط العقول ، وترقية العواطف ، وتوسيع المدارك ، وتفتح الأذهان إلى دقة الملاحظة ، وصواب النظر

والكلام عن الفنون الجميلة يتناول الموسيقى أو الغناء ، والتمثيل ، والرسم ، والتصوير ، والنقش والزخرفة والعمارة

أما الرسم فقد بدأت المدارس الهندسية والصناعية والبعثات تعنى به من عهد محمد على ، فتخرج فيها طائفة من الرسامين تولوا تدريس الرسم فى المدارس العالية والثانوية ، والابتدائية ، ولكن نهضة الرسم والتصوير لم تنل حظا من الازدهار فى ذلك العهد

وتخرج فى مدرسة المهندسخانة والبعثات مهرة المهندسين فى النقش والبناء ، وتقدم فن العمارة بما أقامه أولئك المهندسون من القصور والمساجد والدواوين والعمائر الجميلة التى تشهد لهم بحسن الذوق والحذق فى هندسة البناء ، وظهر أيضا حذقهم فيما شيدوه من القناطر على النيل والرياحات والترع الكبرى ، فإن بعض هذه المنشآت تعد قطعة من الفن

التمثيل والغناء

كان المجتمع فى عصر اسماعيل ميالا إلى المرح والحبور ، وكان اسماعيل ذاته طروبا ، محبا للتمتع بالملاهى والمسرات ، وهذه الميول هى غذاء للنهضة الفنية وخاصة الغناء (١) (الموسيقى) ، والتمثيل

أما التمثيل فقد ساعد اسماعيل الناحية الأوروبية منه ، ثم بدت منه التفاتة قليلة الجدوى إلى التمثيل العربى ، فأنشأ أول ما أنشأ بالقاهرة مسرح (الكوميدى) بالأزبكية ، وكان الشروع فى بنائه فى نوفمبر سنة ١٨٦٧ واحتفل بافتتاحه فى ٤ يناير سنة ١٨٦٨ (٢) ثم بنى دار الأوبرا سنة ١٨٦٩ لمناسبة الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، وتم بناؤها فى خمسة أشهر ، وبلغت تكاليفها ١٦٠ الف جنيه ، ومثلت فيها مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ أول أوبرا واسمها (ريجوليتو) ، وكانت الأمبراطورة أوجينى عقيلة نابليون الثالث فى مقدمة من شهدوا التمثيل فى تلك الليلة ، وعهد اسماعيل إلى الموسيقى الإيطالى الشهير

---

(١) الغناء والموسيقى بمعنى

(٢) كتاب (باريسى فى القاهرة) للمسيو بريير ص ١١٧
nn parisien au Caire.par Perrieres

(فردى) أن يضع أول أوبرا مصرية تمثل بدار الأوبرا ، فقام بهذه المهمةووضع العلامة الفرنسى ماريبت باشا موضوع الرواية ، وهى رواية (عايدة) ، ومثلت بالقاهرة لأول مرة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧١ ، فنالت نجاحا عظيما ، وجلبت الحكومة من ذلك الحين الجوقات الافرنجية وأغدقت عليها الأموال والهبات ، فبلغ ماصرف على أفراد إحدى الجوقات فى شتاء سنة من سنى اسماعيل ١٢٠ الف جنيه ، ولا غرابة فى ذلك فان الممثلة الواحدة كانت تأخذ أحيانا الف ومائة جنيه فى الشهر !

وأنشىء فى الاسكندرية مسرح (زيزنيا) ، ومسرح آخر اسمه ألفيرى Alfieri بشارع انسطاسى

وقد وفد على مصر حوالى سنة ١٨٧٦ جماعة من الأدباء والممثلين السوريين ، منهم يوسف خياط ، فمثلوا على مسرح زيزنيا بعض الروايات ، ثم انتقل يوسف خياط بجوقه إلى القاهرة سنة ١٨٧٨ ، فلقى تعضيداً من الخديو اسماعيل ، وأذن له أن يمثل رواياته فى دار الاوبرا ، فمثل رواية « الظلوم » وحضرها الخديو ، فلم يرقه أسلوبها ، وغضب مما تخللها من ذكر الظلم والتعريض بالظالمين ، إذ ظن أنه المقصود بهذا التعريض ، فأمر بإخراج الخياط وجوقه من مصر فعادوا إلى سوريا ، ووقفت النهضة التمثيلية فى عهد اسماعيل عند هذا الحد

الموسيقى (الغناء)

سرت روح النهضة والتجديد إلى الموسيقى والغناء ، فقد كان المغنون يتبعون إلى ذلك العهد الأساليب والتواشيح القديمة ، حتى ظهر (عبده الحمولى) ، المغنى الشهير ، فألهمته عبقريته الموسيقية إصلاح هذه الأساليب وإدخال روح العصر والتجديد فيها



عبده الحمولى

مجدد الغناء فى عصر اسماعيل

ولد عبده الحمولى فى طنطا حوالى سنة ١٨٤٥ ، أى أنه استقبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عصر التجديد الاجتماعى ، فحمل فيه لواء النهضة الغنائية ، وهو ابن تاجرين فى طنطا ، وكان له أخ أكبر منه سنا ، وكان أبوهما يقسو فى معاملتهما ويسىء اليهما بالضرب والاضطهاد ، فلم يطيقا صبرا على هذه الغلظة ، ففرا من عنده وسارا هائمين فى الأرياف ، فساقتهما المصادفة الى رجل يشتغل بالغناء ويعزف على القانون ، فسمع صوت عبده ، فأطربه وأعجب به إعجابا كبيرا ، وعاد به الى طنطا ، وهناك أخذ يغنى معه ، ثم جاء به الى مصر ، فما أن سمعه محبو الطرب حتى اجتذبهم بصوته الجميل ، وظهرت عليه علائم النبوغ الموسيقى ، فترك صاحبه وأستاذه القديم ، وانتقل الى مغن مشهور اسمه (الشيخ المقدم) فاشتغل على تخته ، وأخذت شهرته تذيع فى الأوساط الاجتماعية ، وبدأ يبتكر أساليب جديدة فى الغناء نالت إعجاب أهل الفن وعشاق الطرب ، وبلغت شهرته الخديو اسماعيل فاجتذبه وألحقه بمعيته ، وكان ذلك فاتحة مجده ، إذ أحب فيه الخديو صوته الجميل ، فاتخذه نديمه فى حفلاته وسهراته ، وأغدق عليه الهبات والعطايا ، واصطحبه فى رحلاته الى الاستانة وهناك التقى عبده بالموسيقيين الترك وسمع ألحانهم ، فاقتبس منها مايلائم

الروح المصرية ، وابتكر فى الغناء ألحاناً جديدة هى مزيج من الموسيقى العربيـة والتركية ، فصار زعيم المجددين فى الموسيقى المصرية ، واستمر يمارس الغناء وينهض بالفن ويطرب الناس طول حياته ، ولا غرو فهو البلبل الصداح الذى كان يحرك أوتار القلوب بصوته العذب ، وألحانه البديعة ، وأنغامه الجميلة ، وقد ظل ثلاثين سـنة ونيفا مصدر السرور والطرب ، للأفراد والجماعات ، وكان رقيق المزاج ،دمث الأخلاق، كريم الطباع ، عزيز النفس ، مخلصا لفنه ،مولعا به ، وهذا هو سر نبوغه وعبقريته ،وكانت وفاته سنة ١٩٠١

واشتهر فى عصره بعض السيدات فى الغناء، منهم (ألماس) المغنية المشهورة ،وقد تزوج بها عبده ، ومنعها عن الغناء فى مجالس الناس ، وكانت له من أجل ذلك حادثة استهدف فيها لغضب اسماعيل ، إذ طلب يوما أن تحضر (الماس) إلى قصره وتغنى فيه ، فرفض عبده أن تذهب ، فغضب الخديو ، وأمر بإحضارها قوة واقتداراً ، فاستعصم عبده ، وأصر على الإباء ، ووسط الشيخ على الليثى شـاعر الخديو فى الامر ، وانتهت الحادثة بعدول الخديو عن طلبه

وفى هذا العهد نشأ محمد العقاد ، الموسيقى المشهور ، أقدر من ضرب على « القانون » فى العصر الحديث ، وقد أدرك عصر اسماعيل ، وإن كانت شهرته لم تكتمل إلا من بعد ، وصحب عبده الحمولى ، وحاكاه فى توقيعه وأنغامه

وصفوة القول أن عصر اسماعيل كان للنهضة الغنائية عصر الإحياء والتجديد ، وظهر فيه عباقرة الفن ، الذين رفعوا شأنه ، وأحلوه من النفوس مكاناً علياً .

تم الجزء الاول

ويليه الجزء الثانى

(وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل)

فهرست الجـــزء الأول

الفصل الأول

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

فهرست الخرائط والصور

فصول الجزء الثانى من الكتاب

تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٠	١٦	مواقبها	عواقبها
٣٠	١	وكان لسعيد باشا ميلا	وكان سعيد باشا ميالا
٣٢	٦	أن	من
٣٢	٧	من	أن
٣٣	١	سفينة	سفنه
٣٧	١٦	سنان بك	شنان بك
٤٠	٢٣	١٨٥٩	١٨٥٨
٤٦	١٠	فكان	فكانا
٤٩	٢١	هذا	هذه
٤٩	٢٥	الفارق	والفارق
٥٦	هامش ١	عند	عن
٥٧	٤	بملئ	بملء
٦٥	١٨	كان	كانت
٨٦	١٦	١٤ أغسطس	٤ أغسطس
٩٩	٤	Inauguisation	Inauguration
١٠٠	١١	ومن هذا	ومن هذه
١٠٠	هامش ٢	١٦٧٧	١٨٧٧
١٠٥	٣	حفون	حافون
١٠٨	٧	١٨٤٠	١٨٤١
١١٢	١٢	١٢٥	١٢١
١١٧	هامش ١	١٢٥	١٢١
١١٩	١٩	١٢٥	١٢١
١٢٢	١١	الدفلاوى	الدفلاى

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٢٦	١٤	فرادلاى	ودلاى
١٣٢	١٢	بولها	بولهار
١٣٨	١١	حفون	حافون
١٣٩	١٩	حفون	جافون
١٤٦	١٦	Lounog	Loring
١٦٦	هامش ١	سنة ج ص ١٨٨٣	سنة ١٨٨٣
١٦٧	١١	١٨٧	١٨٧١
١٧٦	٤	فيها من	فيها مابذلت من
٢١١	١٤	الفهاء	الفقهاء
٢١٨	٣	كل قدر	كل على قدر
٢٢٨	هامش ١	وتعقيمه	وتعميقه
٢٣٤	٢٢	احمد أساتذة	احد أساتذة
٢٥٤	١٣	٨٢٠	١٨٢٠
٢٦٠	١	ناصف	ناصيف
٢٦٢	٨	حلبة	حلية
٢٦٧	١	Nofry	Norry
٢٨٨	٥	تاجرين	تاجر بن

للمؤلف :

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادىء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير , والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من اعادة الديوان فى عهد نابليون الى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر اسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

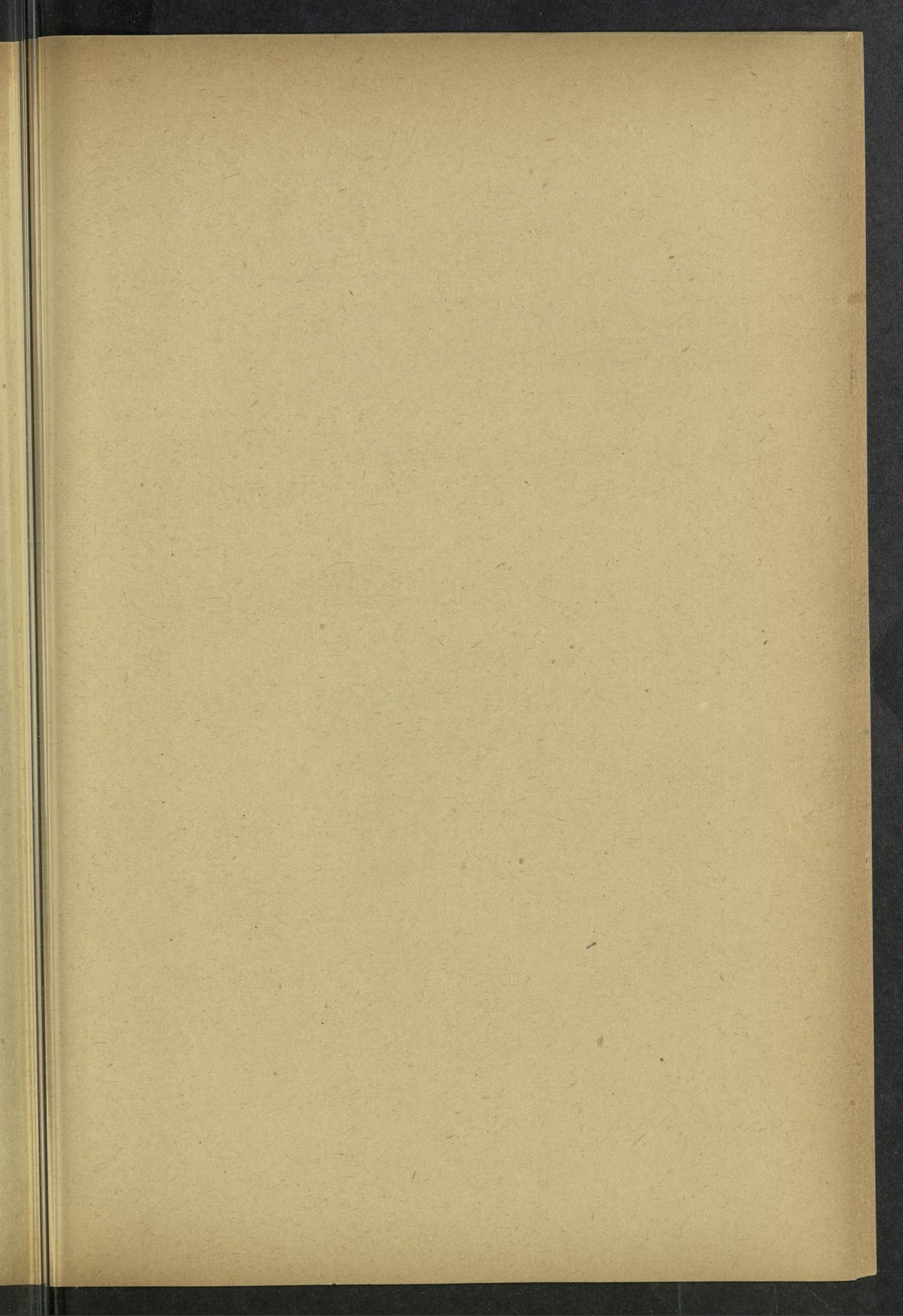
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها ومحاكمات الثورة . ولجنة ملنر والحوادث التى لابستها . ومفاوضات ملنر . واستشارة الامة فى مشروع ملنر ، والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧



عصر إسماعيل

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ — ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

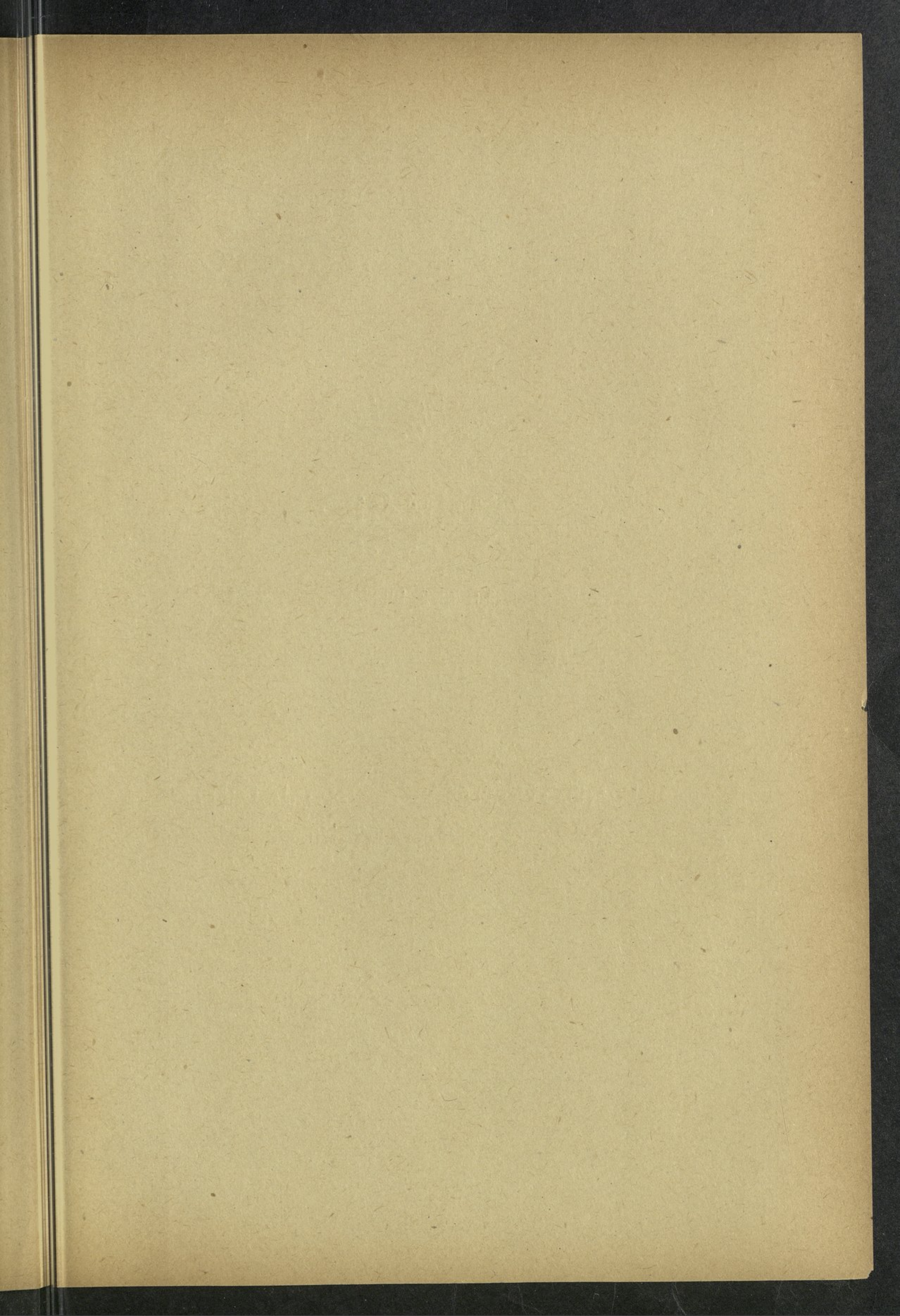
(الجزء الأول) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

(الجزء الثاني) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

ثمن الجزء الثاني
ص
٣٥

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر



بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

١ — الرجعية فى عهد عباس الأول

٢ — النهضة الوطنية فى عهد سعيد باشا

٣ — عصر إسماعيل . سياسته الخارجية

٤ — قناة السويس

٥ — الســـودان

٦ — الجيش

٧ — البحرية

٨ — حروب مصر فى عهد إسماعيل

٩ — التعليم والنهضة العلمية والأدبية

ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من « عصر إسماعيل »

الفصل العاشر

أعمال العمران

بذل الخديوى إسماعيل جهوداً كبيرة فى إقامة أعمال العمران التى عادت على البلاد بالمزايا الجمة ، ولقد ذكرنا فى الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والحربية التى تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى فى ميادين الرى والزراعة والصناعة وتعمير المدن

منشآت الرى والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همته العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الرى ، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير فى زيادة إنتاج الأراضى المزروعة وإحياء موات الأراضى القابلة للزراعة

الترع

فشق كثيراً من الترع فى الوجه البحرى والوجه القبلى ، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح فى عهده نحو ١١٢ (اثنتى عشرة ومائة) ترعة[١] ، وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية

الترعة الإبراهيمية

هى أعظم الترع التى أنشئت فى عهد إسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الرى فى العالم قاطبة ، تأخذ مياهها من النيل عند أسيوط ، وتنتهى عند (اشمنت) بمديرية بنى سويف ، ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلو مترات[٢] ، وهذا يدلك على عظم شأنها واتساع مداها ، وهى تروى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف[٣]

---

(١) مصر كما هى Egypt as it is للمستر ماك كون Mac Coan ص ٢٤٦

(٢) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ١١٤

(٣) هامش الطبعة الثانية — بفضل هذه الترعة تحول نظام الرى فى المديريات المذكورة من رى الحياض إلى الرى الصيفى ، فتوافرت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، ونمت الصناعات المتصلة بالقصب



خريطة الترعة الابراهيمية

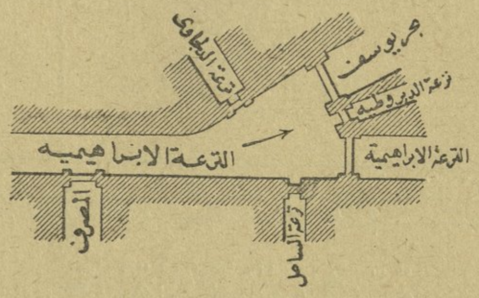
المنشأة فى عهد إسماعيل

ويرجع الفضل فى وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصرى الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشاً لهندسة الوجه القبلى ، وقد بدئ بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل فى حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة (العونة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أى أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ؛ وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل فى خلال العمل إلى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذى تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان فى عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول فمه من النيل وصار يستمد ماءه منها عند « قناطر التقسيم » المقامة عليها . وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « الفشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلى من أسيوط إلى بنى سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الرى فيها من رى الحياض إلى نظام الرى الصيفى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهى : « قناطر التقسيم » بديروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر المنيا ، ومطاى ، ومغاغة ، وببا

وأعظمها شأناً « قناطر التقسيم » التى أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من



قناطر التقسيم بديروط ، أنشئت سنة ١٨٧١

فم الترعة ، وهى مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسى بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدلجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة

الترعة الإبراهيمية ، وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التى تصرف المياه إلى النيل وتستعمل للتخفيف

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الرى فى الدنيا ، وهى من تصميم المهندس الكبير بهجت باشا ، وتناوب بناءها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ؛ ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم رجب بك سرى ، أحمد بك سعيد ، على بك برهان ، محمد بك فهمى ، حسن بك وصفى . وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتمامها سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ) . وقد نظم الشعراء القصائد تاريخاً لهذا العمل العمرانى الجليل ، فما قاله فى هذا الصدد السيد على أبو النصر المنفلوطى أحد شعراء ذلك العصر :

أحيت عنايات الخديوى ملكه	فسما بطالع سعده التنظيم
وأفاد بحر النيل حسن تصرف	حتى ارتوى بالراحة الإقليم
وأراد ثروته فأحكم ترعة	أبدى على عنوانها ابراهيم
وبنى بديروط القناطر مورداً	تقسيمها قد زانه التصميم
فكأنها جبل بذروته بدت	آثار مصرٍ حادث وقديم
ورسم (إسماعيل) بعد (سلامة)	وافى (ببهجة) شكلها التعميم
فلملك (إسماعيل) فى إنشائها	فضل يدوم لربه التعظيم
عمت منافعها فقلت مؤرخا	إن القناطر نفعها التقسيم[1]

٥١ ٣٩١ ٢٠٦ ٦٤١

سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدوها من المهندسين الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسي مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، وتولوا إقامتها ، دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية فى الفن والإبداع ، وقد شاهدها المستر (فولر) المهندس الإنجليزى فى ذلك العهد ، وقال عنها ما معناه : « يحسن بالسياح الذين يجيئون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهى ترعة الإبراهيمية وقناطرها »

---

(١) عن كتاب تحفة الخديوى إسماعيل لصعيد وادى النيل (الترعة الإبراهيمية) لمحمد بك إسماعيل حب الرمان مهندس الترعة الإبراهيمية سنة ١٩٠٠

الترعة الإسماعيلية

هى الترعة التى تبـدأ من النيل بجوار قصر النيل (الآن بجوار شبرا) وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما يسـير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول هذه الترعة ١٢٩ كيلو متر (تسعة وعشرون ومائة كيلو متر) من فمها إلى « نفيشة » ، و ٨٩ كيلومتر من نفيشة إلى السويس[١] ، وقد احتفرت شركة قناة السويس جزءاً منها وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينهما كما بينا ذلك فى الفصل الرابع (ص ٩١ ج ١)

وهذه الترعة تروى مديريتى القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

الترع الأخرى

ومن أهم أعمال الرى فى ذلك العهد إصلاح رياح المنوفية الذى أنشئ فى عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين ، وتم حفره من الفم إلى التقائه ببحر شبين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) فى مدة ستين يوماً[٢] ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التى كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للرى فى مديريتى المنوفية والغربية

وفى سنة ١٨٧٠ أصلحت طلمبات العطف وزيدت قوتها ، فصار فى مقدورها تغذية ترعة المحمودية يومياً بثمانمائة ألف متر مكعب من المياه[٣]

وأنشئت ترع ناطورة ، والمكاسر ، وجنابية السكة الحديد ، وجنابية أبى كبير ، والعصلوجى (بالشرقية)

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتمديد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة)

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالسرساوية ، وخليج عشما ، والسمسمية ، والملوانية ، وترعة الثعالب ، وترعة قطور ، وترعة سبطاس ، وجنابية القرشية

---

(١) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ٤٢

(٢) الخطط ج ١٩ ص ٢

(٣) كتاب الرى فى مصر للمسيو باروا ص ١٦٣

وبحر دخميش ، وترعة نورى أغا ، وترعة الألفى ، وترعة الساحل ، وترعة الخط ، وترعة بجيرم ، وترعة قويسنا ، والعطف ، والخضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ الخ (وجميع هذه الترع بالمنوفية والغربية)

وترعة القرطامية ، والفليفلة ، ومصرف العموم (بالقليوبية)

وترعة مصطفى افندى ، وبحر الرمل (بالشرقية)

ووسعت ترعة الساحل[١] بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البوهية ، وأعيد حفر ترعة الدنديطية ، والصافورية ، وجعلت كلتاهما صيفية ، ووسعت ترعة أم سلمى ، وصار تعميقها وتوصيلها بالبحر الصغير ، فعم منها النفع الكبير

ومن الترع التى جُعلت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والغفارة ، ومصرف المقدام ، وترعة الأفندية ، والخزان الجديد ، وترعة معاند ، والبزرارى ، وبحر طناح ، وميت سويد ، وميت يعيش

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع فى مختلف المديريات

القناطر

وأنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ فى الوجه القبلى و ٢٧٦ فى الوجه البحرى[٢] وعنيت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع

إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل فى بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧[٣] بسبب ضغط المياه ، فوجه إسماعيل عنايته إلى ملافاة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين فى عصره ، وهم : موجيل بك (وكان قد غادر مصر إلى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الإنجليزى ، وأنجز هذا الإصلاح فى عهد اسماعيل

---

(١) هى التى أنشأها سلامة باشا كما تقدم بيان ذلك بالصفحة ٢٦٩ من الجزء الأول ، وصارت الآن (الرياح التوفيقى) فى الجزء المار بالدقهلية

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(٣) لينان باشا — مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة فى مصر ص ٤٧٤

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وتقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة)، منها مجلسان بالوجه البحرى وثلاثة مجالس فى مصر الوسطى والوجه القبلى[١]، والغرض منها البحث فى الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وإنمائها وتوزيع مياه الرى، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب

وأنشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعيـة عامة، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة

التوسع فى زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع فى زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الأرباح المظيمة، وجلب من أوروبا العـدد الوفير من آلات الرى لتوفير المياه وتحسين طرق الرى، وأمدت الحكومة المزارعين بالبزور التى يحتاجون إليها، وازداد الناتج من القطن فى ذلك العهد كما سيجىء بيانه بالفصل الخامس عشر

ووجه الخديو همته إلى الإكثار من زرع قصب السكر، وخاصة فى أملاكه بالوجه القبلى، وازدادت عنايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معامله الكبيرة، ولكى تجد البلاد محصولا آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن

زيادة مساحة الأطيان المزروعة

كان لأعمال العمران التى قام بها إسماعيل فى ميادين الزراعة فضل كبير فى ازدياد مساحة الأطيان الزراعية وزيادة محصولها، فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر عهد محمد على ٣٫٨٥٦٠٠٠ فدان[٢]، فبلغت فى أواخر عهد إسماعيل ٤٫٨١٠٠٠٠ فدان[٣]، أى أنها

---

(١) انظر لائحة هـذه المجالس فى قاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلاد ج ٤ ص ١٣ طبعة سنة ١٨٩٢

(٢) إحصاء كلوت بك فى كتابه (لمحة عامة إلى مصر) ج ٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسى)

(٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها الذى قدمته عن حالة مصر المالية فى أبريل سنة ١٨٧٩ والمنشور فى الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩) ص ٢٢٢

زادت فى هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، ويدخل فى هذا الإحصاء ما زاد من الأطيان فى عهد سعيد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التى سبق الكلام عنها بالجزء الأول ص ٢٤ [١]

منشآت الصناعة

معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر فى الوجه القبلى [٢] ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطيان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملا أنشئت فى المدن الآتية :

فى مديرية بنى سويف

معمل ببا

فى مديرية المنيا

معامل الفشن . مغاغة . أبا الوقف . مطاى . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل . سمالوط . بنى مزار

فى مديرية أسيوط

الروضة

فى مديرية قنا

الضبعية . أرمنت . المطاعنة

---

(١) جاء فى خطبة العرش التى تليت بمجلس شورى النواب فى يناير سنة ١٨٦٩ أن ما صار إصلاحه وزراعته فى عهد الخديو إسماعيل لغاية تلك السنة بلغ ٣٢٧ر٤٥٨ فدان كما سيجىء بيانه بالفصل الثانى عشر . وجاء فى تقرير بعثة « كيف » الإنجليزية التى سيرد الكلام عنها أن مساحة الأطيان المزروعة فى عهد سعيد باشا ٠٠٠ر٠٥١ر٤ فدان ، أى أن زيادتها فى عهد إسماعيل بلغت ١٨½ فى المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هى لماك كون)

(٢) هامش الطبعة الثانية — ذكرنا فى كتاب عصر محمد على (ص ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٠ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد على ثلاثة معامل للسكر فى الوجه القبلى ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تقو على مزاحمة السكر المكرر الوارد من معامل أوروبا لجودته ورخص أسعاره

فى مديرية الفيوم

سنورس . أبو كساه . وكان بأبو كساه مصنعان مصنع (أبو كساه) ومصنع (الدودة)
وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أى ملكا خاصا للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والارتباك المالى ، وسوء الإدارة . وبذل إسماعيل فى إقامة هذه المعامل أموالا طائلة استوفى معظمها من القروض

وصف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المعامل لمناسبة كلامه عن البلاد القائمة بها ، وإنا ناقلون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعية[1] بمركز قوص (الآن بمركز الأقصر) ، قال : « وفى الضبعية للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصبا ، وتسقى بالوابورات ، وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك ، وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقى الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتعصر كل يوم محصول ستة وستين فدانا ، وتنتج فى اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكرا حبا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقماعا ، وينقل منها العسل نمرة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبرتو ، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش ، فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارا ، ثم إن الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التى تأتى بطريق البحر »

معامل النسيج

وعاد النشاط إلى معمل الطرابيش بفوه ، ومعمل النسيج بها ، وهما المنشآن من عهد محمد على

وأنشئ مصنعان لعمل الجوخ ، أحدهما ببولاق ، والثانى بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ التى تلزم لجنود البر والبحر

---

(١) الخطط التوفيقية ج ١٣ ص ٢٧

معامل الطوب والدباغة والزجاج والورق

وأنشئ معمل لضرب الطوب فى قليوب ، ومصنع لدبغ الجلود بالإسكندرية ، ومعامل للزجاج ، ومعمل للورق فى بولاق وهو الذى أسلفنا الكلام عنه (ص٢٥١ ج ١ طبعة ثانية)

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن كانت مختلة فى أواخر عهد سعيد ، وبذل إسماعيل جهداً كبيراً فى مد السكك الحديدية فى أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعين ومائتى ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل « خمسة وثمانين وألف ميل » [١]

وبحسب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التى أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقدرت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ونيف ، بواقع الميل ١١٫٠٠٠ جنيه [٢]

وهاك بيان أهم الخطوط التى أنشئت فى ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلو متر [٣]

الخطوط التى أنشئت فى عهد عباس وسعيد

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من القبارى (الاسكندرية) إلى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات إلى طنطا	١٨٥٥	١٨
من طنطا إلى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة إلى السويس رأساً	١٨٥٨	(ثم ألغى سنة ١٨٦٩ بعد إنشاء خط مصر — الاسماعيلية — السويس)
من طنطا إلى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨

---

(١) الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٨٧

(٢) تقرير بعثة كيف Cave المنشور ذيلا لكتاب (مصر كما هى) لماك كون ص ٣٩١ و ٤٠٤

(٣) عن مذكرة لمصلحة السكك الحديدية قدمت لمؤتمر الملاحة الدولى سنة ١٩٢٦

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القاهرة إلى قليوب	١٨٦١	١٤
من بنها إلى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بنها إلى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا إلى محلة روح	١٨٥٧	١٤
من محلة روح إلى سمنود	١٨٥٩	٢١

الخطوط التى أنشئت فى عهد إسماعيل

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من دمنهور إلى القبارى	١٨٦٤	٦٤
من بنها إلى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات إلى دمنهور	١٨٦٥	٤٣
من قليوب إلى بنها	١٨٦٦	٣١
من القاهرة إلى سراى القبة	١٨٦٥	٧
من القاهرة إلى المحطة	١٨٦٥	١٣
حط الجبل الأحمر	١٨٦٥	٤
من المكس إلى محاجر الدخيله	١٨٧٠	١٦
من سيدى جابر إلى رشيد	١٨٧٦	٦٦
من المعمورة إلى أبو قير	١٨٧٦	٣
من قليوب إلى القناطر الخيرية	١٨٦٥	١٠
من شبين الكوم إلى طنطا	١٨٦٦	٢٨
من محلة روح إلى دسوق	١٨٦٥	٥٢
من الزقازيق إلى الإسماعيلية	١٨٦٨	٧٨
من نفيشة إلى السويس	١٨٦٨	٩١
من الزقازيق إلى بنها	١٨٧٠	
من قليوب إلى الزقازيق	١٨٦٥	٦٣
من الزقازيق إلى المنصورة	١٨٦٥	٧٠
من أبو كبير إلى الصالحية	١٨٦٩	٣٤

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من سمنود إلى طلخا	١٨٦٣	١٧
من طلخا إلى دمياط	١٨٦٩	٦٦
من محلة روح إلى طنطا	١٨٧٦	
من قلين إلى كفر الشيخ	١٨٧٥	١٧
من محلة روح إلى زفتى	١٨٦٥	٣٢
من بولاق الدكرور إلى بشتيل	١٨٧٢	٤
من بشتيل إلى اتياى البارود	١٨٧٢	١١٦
من بولاق الدكرور إلى المنيا	١٨٦٧	٢٣٨
من المنيا الى ملوى	١٨٧٠	٤٨
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل بيا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواسطة إلى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى أبو كساه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحة إلى محطة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ، وخصصت محطة القبارى من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة إلى الميناء

ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلو مترا كما تقدم بيانه (ص ١٦٢ ج ١)

التلغرافات

وعممت الخطوط التلغرافية التى بدئ إنشاؤها فى عهد سعيد باشا ، وتألفت منها شبكة ممتدة الفروع بين مختلف البلدان ، ومدت أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة فى الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١)

وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ فى مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١٫٩٥١ ك م[1]

وهاك أهم هذه الخطوط فى مصر

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣*[2]
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠ *
من القاهرة إلى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة إلى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة إلى المنصورة بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة إلى السويس رأساً	٤	١٤٤ *
من بنها إلى سراى ميت بره	٢	١٤
من بنها إلى الزقازيق فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا إلى طلخا فدمياط	٢	١١٥
من طنطا إلى زفتى	٢	٥٣
من طنطا إلى دسوق	٢	٧٤
من طنطا إلى شبين الكوم	٢	٣٠
من الإسماعيلية إلى بور سعيد	١	٧٤
من القنطرة إلى بور سعيد	١	٤١
من دمنهور إلى المطف ورشيد	٢	٩٠ *
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٣٧ ص ١٨٥

(٢) هذه العلامة * تدل على أن الخط منشأ من عهد سعيد باشا

الخط	عدد الأسلاك	طوله بالكيلو متر
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عدا خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها

وبلغ عدد مكاتب التلغراف فى مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان

وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية فى عهده خطا تلغرافياً بحريا من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطا آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند ، ويتصل بخط الشرق الأقصى وأستراليا ، فاتصلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الاستانة

البريد

استمر البريد فى عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التى كانت متبعة فى عصر محمد على ، فكان يحمل براً على يد السعاة وبحراً على ظهر السفن فى النيل (انظر عصر محمد على ص ٥٦٧)

وكان للجاليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى المسيو موتسى Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا

فاعتزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعا من فروع الحكومة ، فاشترى إدارة البريد التى أنشأها المسيو موتسى ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى المسيو موتسى مديراً لها ، بعد أن أنعم عليه بلقب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد فى مصر

واعتزل موتسى بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه المستر كليار Caillard الإنجليزى وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليار باشا المسمى باسمه الشارع الذى به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية (نقلت إلى القاهرة)

وقد نظمت إداراة البريد وأنشئت لها المكاتب فى الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ عددها فى عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة ومائتى مكتب)

المتحف المصرى

تقدم القول فى كتاب « عصر محمد على » (ص ٤٦٢) أن محمد على أمر بمنع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار بجهة الأزبكية بمنزل الدفتردار ، ونضيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والعاديات القديمة ، فكان الإفرنج ينهبون منها ماتصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تزدان به الآن متاحف أوروبا

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة فى عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاءلت مجموعة العاديات التى جمعت فى دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها إلى القلعة ، فنقلت إليها

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوق ماكسمليان النمسوى زائراً ، فأعجبته تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يتورع عن التفريط فى تلك الكنوز القومية الثمينة

وفى غضون هذه المآسى جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير فى الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسى المسيو « ماريت » Mariette الذى اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بماريت باشا

جاء المسيو ماريت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فعكف على التنقيب عن آثار سقاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدفن العجول (السرابيوم) ، وكان يعمل فى التنقيب منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات واللوحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جعله سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك بسعى المسيو فردينان دلسبس صديق سعيد الحميم ، وقد بذل ماريت جهوداً موفقة فى التنقيب عن العاديات والآثار ونقلت إلى مخازن أعدت لها ببولاق

ولما مات سعيد لقى ماريت من إسماعيل تعضيداً كبيراً ، فأمره الخديو بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، وافتتحها فى حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات فى تقدم مستمر بفضل مثابرة ماريت ومؤازرة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه

وبقى ماريبت مشارفاً على تعهد متحف الآثار حتى توفى سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجيزة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحالى بجوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ، ودفن جثمان ماريبت باشا فى ناووس بمدخل المتحف

دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنفاذ المشروع إلى المسيو فرانس بك (باشا) كبير مهندسى الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً فى المساجد من الآثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق فى عهد إسماعيل وإنما نفذ فى عهد توفيق باشا

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانة (دار الرصد) بالعباسية وعهد برآستها إلى إسماعيل بك (باشا) الفلكى العالم المشهور الذى تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٦٨)

مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها المسيو دى ريني بك ، ثم عهد برآستها إلى المهندس الإيطالى المسيو امتشى Amicci ، ولها إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان فى أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا فى أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) فى أواخر عهد إسماعيل ، وهى من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السير كلفين والمسيو كليجور ، ثم أسندت إدارتها فى أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى

الأعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل ، وشاركه فى هذه العناية نوابغ الأطباء فى مصر وأعضاء مجلس شورى النواب ، فقد وجهوا همتهم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان للإدارة الصحية فضل كبير فى مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذى حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ ، وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة فى ذلك العصر

وأنشئت مستشفيات عدة ، وهاك بيان المستشفيات التى كانت موجودة بمصر والسودان فى ذلك العهد :[١]

المستشفيات	عدد الأسرة
القاهرة — المستشفى الأميرى	١١٥٣
« « الأوروبى[٢]	١٥٠
الإسكندرية — المستشفى الأميرى	٣٥٠
« « الأوروبى[٣]	١٥٠
« « اليونانى[٤]	٦٠
« مستشفى الدياكونيس[٥]	٨٠
رشيد	٥٠
بورسعيد	٤٥
الإسماعيلية	٣٤
السويس : المستشفى الأميرى	٤٠
« : المستشفى الأوروبى[٦]	٥٠
القصير	٢٥
سواكن	٤٠
مصوع	٤١
دمنهور	٥٠

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ٢٣٤
(٢ و٣ و٤ و٥ و٦) مستشفيات أوروبية

المستشفيات	عدد الأسرة
العطف	١٥
طنطا	٣٠
المحلة الكبرى	٢٥
شبين الكوم	٢٥
الزقازيق	٥٥
المنصورة	٥٠
بنها	٢٥
الجيزة	٢٥
القناطر الخيرية	٣٠
بنى سويف	٥٠
الفيوم	١٠
أسيوط	٣٠
سوهاج	٢٥
قنا	٢٥
إسنا	٢٥
دنقله	١٥
كسلا	٣٨
بربر	٢٢٠
الابيض (كردفان)	٣٥
سنار	٦٠
الخرطوم	٧٠

عمران المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته فى هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية

فى القاهرة

فمن أعماله فى القاهرة إزالة تلال الأتربة التى كانت تحيط بها ، والتى بدأ محمد على وإبراهيم فى إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشارع الفجالة الجديد ، وشارع كلوت بك ، وشارع محمد على ، وشارع عبد العزيز ، وشارع عابدين

وأنشأ أحياء بأكملها ، كحى الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجيزة ، بعد أن أنشأ بهما قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجيزة[١]

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير فى توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقى وتدبير الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضى والمبانى وازدهار العمران

وأهم الأحياء التى أنشأها حى (الإسماعيلية) ، وقد سمى باسمه ، لأنه هو الآمر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضى خربة تحتوى على كثبان من الأتربة وبرك المياه ، وأراضى سباخ ، فخططها وأنشأ فيها الشوارع والحارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت فى أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لإنارتها بغاز الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك « من أبهج أخطاط القاهرة وأعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان »[٢]

وبنى مسرح الكوميدى ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقا جميلا

وأنشأ كوبرى قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم انشاؤه على يد شركة فيف ليل Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨٫٠٠٠ جنيه ، والكوبرى المسمى الكوبرى الإنجليزى أو كوبرى البحر الأعمى (كوبرى الجلاء الآن) لوصل الجزيرة بالجيزة ، وقامت بإنشائه شركة إنجليزية وتكلف ٤٠٫٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢

---

(١) هامش الطبعة الثانية — وقد بقى منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الجزيرة التى بقى منها الآن حدائق الزهور والأسماك

(٢) الخطط التوفيقية ج ٣ ص ١١٨

وردم بركة الرطلى وأنشأ بها الشوارع المستقيمة

وأنشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالأحجار ، وكان إنشاؤه سنة ١٨٦٩ لمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجينى مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس

ومد أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة فى البيوت بعد أن كان يحملها السقاءون فى القرب

وعنى بتعميم الكنس والرش فى شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالا وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ الأمن ليلا

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأمر بصنع التمثالين الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد على ، وقد نصب فى الإسكندرية ، والثانى لإبراهيم باشا وقد نصب فى القاهرة سنة ١٨٧٣

وعمر المسجد الحسينى ، وأصلح ميدان الرميلة ، الواقع بجانب القلعة ، ووسعه وغرس به الأشجار وأوصله بشارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة

وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها المعدنية الكبريتية ، وعنى بعمران هذه المدينة وشيد بها قصراً فخما وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقا معبداً من النيل إلى حلوان ، ورغب إلى السراة سكناها ، وأنشأ السكة الحديدية التى تصلها بالقاهرة وبلغ عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠٫٠٠٠ نسمة

فى الإسكندرية

تكلمنا عن عمران الإسكندرية فى عهد محمد على (عصر محمد على ص ٣٤٠ و ٤٦٢) ، وقد ازدادت عمرانا فى عهد إبراهيم وعباس ، ثم فى عهد سعيد الذى كان يحب الإقامة فيها ، ويؤثرها على عاصمة البلاد ، وقد جدد بها مسجد البوصيرى بالميناء الشرقى ، وبلغ عدد سكانها فى عهده نحو مائة ألف من السكان

وازداد عمرانها فى عهد إسماعيل ، فاختط فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشارع إبراهيم الممتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة المحمودية ، وشارع الجمرك ، وشارع المحمودية ، وفتح ستة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرق والطريق الحربى الذى كان يحيط بالمدينة

وأنيرت أحياؤها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلديتها للاعتناء

بتنظيم شوارعها وللقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع الإسكندرية ، وعملت المجارى تحت الأرض لتصريف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد الخديو إلى إحدى الشركات الأجنبية[1] توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتوزيعها بواسطة وابور مياه الإسكندرية

وعمرت جهة الرمل فى عهده عمرانا كبيراً ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى ، وأنشأ بها الخديو عدة قصور له ولذويه للإقامة بها فى الصيف ، وإليه يرجع الفضل فى جعلها مصيف القطر المصرى ، وفتح شارعا عظيما يبتدئ من باب رشـيد وينتهى إلى حدود الملاحة بزمام (المندرة) ماراً بالسراى الخديوية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراى ٤٠٠ متر فى عرض ١٢ مترا ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر فى عرض ثمـانية أمتار ، ومد طريقا من الملاحة إلى ترعة المحمودية

وأنشأ حـديقة النزهة على ترعة المحمودية ، وجعلها متنزها عاما ، وبنى سراى الحقانية التى أنشئت بها المحـكمة المختلطة ، وأصلح ميناء الإسكندرية ، كما بيناه فى الفصل السابع ، وبلغ عدد السكان المدينة فى عهده ٢١٢٫٠٠٠ نسمة[2]

القصور

وأنشأ عدداً كبيرا من القصور ، منها سراى عابدين التى جعلها مقراً للحكم ، وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمـد على باشا . وسراى الجزيرة . وسراى الجيزة . وسراى بولاق الدكرور . وقصر القبة . وقصر حلوان . وسراى الإسماعيلية . وسراى الزعفران بالعباسية . وسراى الرمل بالإسكندرية . وجدد القصر العالى ، وقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وسراى المسافرخانة ، وقصر النيل ، وسراى رأس التين بالإسكندرية

وأنشأ عدة قصور أخرى فى مختلف البنادر كالمنيا ، والمنصورة ، والروضة

---

(١) تأسست هـذه الشركة وأبرم العقد الأول معها فى عهد سعيد ثم تحرر العقد النهائى فى عهد إسماعيل

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ صحيفة ٢٠

الفصل الحادي عشر

مأساة الديون

مسألة الديون هي الجانب المظلم من تاريخ إسماعيل ، لأنها المأساة التي انتهت بتصدع بناء الاستقلال ، وتدخل الدول في شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن الواجب أن نوفى الكلام عنها في شيء من الإيضاح والبيان

بقيت مصر سليمة من آفة الاستدانة في عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمد يدها إلى الاقتراض في عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضا مقداره ٣٫٢٤٢٫٨٠٠ جنيه إنجليزي ، واستدان عدا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦)

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب من غير حساب أو نظر في العواقب ، حتى كبل البلاد حكومة وشعبا بالقروض الفاحشة وفي الجدول الآتي بيان الديون التي اقترضها أو اقترضتها الحكومة في عهده :

ديون مصر في عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٦٤	٥٫٧٠٤٫٢٠٠	جنيه إنجليزي
« ١٨٦٥	٣٫٣٨٧٫٣٠٠	« «
« ١٨٦٦	٣٫٠٠٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٦٧	٢٫٠٨٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٦٨	١١٫٨٩٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٧٠	٧٫١٤٢٫٨٦٠	« «
الديون السائرة	٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠	« «
سنة ١٨٧٣	٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠	« «
سنة ١٨٧٨	٨٫٥٠٠٫٠٠٠	« «

يضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التى تلحق بالقروض وترد فى سياقها وهى :

المتحصل من المقابلة	١٣٫٥٠٠٫٠٠٠	جنيه إنجليزى
دين الرزنامة	٣٫٣٣٧٫٠٠٠	« «
ثمن أسهم مصر فى قناة السويس	٤٫٠٠٠٫٠٠٠	« «
ما أخذ من الأوقاف الخيرية وبيت المال	٥٣٧٫٠٠٠	« «
مطلوبات من الحكومة لم تدخل فى تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦	٦٫٢٧٦٫٠٠٠	« «
المجموع	١٢٦٫٣٥٤٫٣٦٠	جنيه انجليزى

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر فى حاجة إليها ؟

ونريد الآن أن نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية إسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ ، ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيم أنفقت ، لنعرف هل كانت البلاد فى حاجة إليها ؟

— ١ —

قرض سنة ١٨٦٤

٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا ، وهو فى الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر فى ذلك العصر

وقد ندد إسماعيل حينما تبوأ عرش مصر بإسراف سلفه سعيد ، واعتزم أن يسير طبقا لقواعد الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك فى خطبة ألقاها[1] بحضور وكلاء الدول ، أوضح فيها برنامجه الذى اعتزم اتباعه فى الحكم ، فهى بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والأمانى الحسان

---

(١) فى ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣

قال فيها : « أن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد فى المالية ، وسأبذل كل جهدى فى اتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لاأتجاوزها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها ، وآمل أن تؤدى حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة »

تلك عهود الخديو فى خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد

ولكن لم تكد تمضى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينقضها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هى وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة فى الدخل على الخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ ، وتذرع لتسويغه بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد ، ولسداد أقساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) «ص ١٨» إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية ، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقته الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على الخرج[1]

وقال إن السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التى قطعها على نفسه ، بل سار سيرة بذخ وهوى وإسراف ، واستكثر من شراء الأطيان والأملاك لنفسه والإنفاق عليها ، فهذه الأسباب هى التى حملته يعقد القرض الأول ،

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٨ و ١٩

وما كان سداد ديون سعيد ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقرى ، إلا ذريعة شكلية لذر الرماد فى العيون .

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال فى الرأى ، وليس فى كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان بطبعه ميالا إلى الاستكثار من المال والعقار ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم ، فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتنّون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو ، حتى صار مالكا لخمس أطيان القطر المصرى

كتبت مدام (أولب إدوار) فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين ، وكان يقتنى الأطيان فى كل ناحية قدر ما يستطاع ، ويلجأ إلى السخرة لزرعها واستصلاحها ، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ، تاركا لمن يخلفه فى الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده(١)

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى لم تكن البلاد فى حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الأطيان والعقار

استدان القرض الأول فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلينج وجوشن الانجليزى Fruhling and Goschen ، وقيمته ٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة ٧ فى المائة لمدة ١٥ سنة ، وبلغت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ./. ، وهى كما ترى فائدة فاحشة ، ولذلك لقى القرض إقبالا عظيما من المكتتبين فى سنداته ، وقد رهنت ضرائب الأطيان بمديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه

— ٢ —

قرض سنة ١٨٦٥

٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه

لم ينفق إسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة ، بل أنفق معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملاكه ، واشترى فى ذلك الحين قصر (ميركون) على ضفاف البوسفور ، ليتخذه مقراً له عند ما ينزل الاستانة ، ولم يكن لولاة مصر قصور

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أولب إدوار ص ٤٩

خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل ، ولكن إسماعيل رأى من استكمال مظاهر البذخ أن يكون له قصر فخم لا يقل بهاء ورواء عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة فى توسيعه وزخرفته

وفى ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة فى مصر ، فشرع فى إقامة سراى الجيزة المشهورة ، وكان التصميم على أن تكون دارا أنيقة ، ثم اتسعت فصارت قصراً فخماً ، وتعددت المبانى حولها ، ومدت الطرق الجميلة بين الجيزة والجزيرة ، وأنفقت الأموال جزافا فى سبيل إنشائها

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر فى قرض آخر ، ولما تمض ثمانية أشهر على القرض الأول

وليس من ضير أن يبتنى ولى الأمر ما شاء من القصور والسرايات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المبانى ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا الغرض ، لأنه لا يجوز أن تقترض حكومة رشيدة قرضا ما لإنفاق قيمته على مثل هذه الكماليات

وقد جدّ سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثانى ، وهو الأزمة المالية التى عقبت هبوط أسعار القطن ، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية فى أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكى ، فتراجعت أسعار القطن المصرى إلى مستواها القديم ، وقد حل الضيق بالأهالى من الفلاحين والملاك ، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين[١] ، على أمل سداده من ثمن القطن فى الموسم المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يعيد نفسه) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا فى أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ ، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم ، فاعتزم إسماعيل أن تتدخل الحكومة فى هذه الأزمة ، فحصرت ديون الأهلين وسددتها عنهم للدائنين والمرابين ، على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ وخصص لهذه العملية ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه

والفكرة فى ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها ، ولا شك فى أن اسماعيل لو اتبع

(١) ذكر مؤلف تاريخ مصر المالى ص ٣٣ أن الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ فى الشهر الواحد أى بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ فى السنة ، وهذا من أفحش ما سمع عن الفوائد الربوية

التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة فى حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذى سبقه ، فضلا عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها ، وهى الديون التى كان الخديو يقترضها بسندات على الخزانة كما سيجىء بيانه

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣٠٠ر٣٨٧ر٣ ج ولم يقبض منه سوى ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ ج ، ورهن فى مقابله ٠٠٠ر٣٦٥ فدان من أملاكه ، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنية الأول)

— ٣ —

قرض سنة ١٨٦٦

٠٠٠ر٠٠٠ر٣ جنيه

هو القرض الذى استدانه إسماعيل من بنك أوبنهايم فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ ج ، ورهن فى مقابلة إرادات السكك الحديدية [١]

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع فى معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه طالت ، فلم يطق إسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الانجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فأتم صفقته أيضاً

واستدان إسماعيل فى تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن فى حاجة إلى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع منها ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فقد كان ميالا إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا ، وامتدت أطماعه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطر المصرى ، وكان يحقد عليهما لمنافستهما إياه على العرش ، واشتد عداؤه لهما لمقاومتهما اياه فى تغيير نظام التوارث ، وقد أسلفنا أن إسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى جعل وراثة العرش فى بكر أبنائه (ج ١ ص ٧٣)

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التى بذلها للسلطان ولحكام الاستانة للحصول على هذا الفرمان ، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً ، ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى أملاك الأمير مصطفى

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٣٨

فاضل فى نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمن بلغ ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه ، مقسطا على خمس عشرة سنة وبلغت السمسرة فى هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه

واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنية بضمانة الحكومة ، وتعهد بأداء القرض الذى استدانه الأمير من قبل [١]

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكأن إسماعيل اقترض هذه الديون لكى تتسع أملاكه ، وتحقيقا لأطماع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها

— ٤ —

قرض سنة ١٨٦٧

٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضا جديدا قيمته ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ولم يعرف سبب ظاهر لهذا القرض ، واختلفت الآراء فى تعليله ، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة على القروض السابقة كان لا يفتأ يستدين ديونا سائرة من المرابين الأجانب المقيمين فى مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا حد معلوم ، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جدا ، وكان العمل فى ذلك الحين قائما على قدم وساق لتجديد حديقة الأزبكية ، وبناء دار التمثيل ، ومضمار لسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجزيرة والقصر العالى وسراى مصطفى باشا برمل الإسكندرية ، فكل هذه المبانى كان ينفق عليها من الديون ثابتة كانت أو سائرة ، لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها

وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٤٤ ، والمعروف أن الخديو اشترى أطيان الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه وما يحتمل أن يؤول له بالإرث وألا يرجع للقطر المصرى بمقتضى حجتين ، إحداهما فى ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، والثانية فى ١١ يوليه سنة ١٨٧٠ ، وبمقتضى الحجة الأخيرة تعهد الخديوى والخزانة المصرية بالتضامن أن يدفعا للأمير كل سنة ٦٠٫٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بشرط أن يتسلم من خزانة مصر ثمانين سنداً على المالية ، قيمة كل سند ٣٠٫٠٠٠ جنيه ، وهى المسماة (بونات حليم باشا) ومجموع ذلك ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه .

يثقل كاهل الخزانة ، وفوائدة تبتلع جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتذرع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته فى سداد فوائد هذه الديون التى لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفى تحويل الديون السائره جميعها إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت فوائدها ، ولا تم تحويلها

ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش)

سنة ١٨٦٨

إذا تأملت فى القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كمالية كانت البلاد فى غنى عنها ، لأنها أنفقت فى الجملة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكنك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لها تجدها أقل منها مقداراً وأخف عبئاً

ذلك إنه حدث فى سنة ١٨٦٨ حادث مالى كان له شأن كبير فى زيادة القروض ، وانحدار مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش)

كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راغب باشا ، فعزله الخديو بحجة عدم خبرته فى المسائل المالية ، وعين مكانه اسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل فى ذاته من الكوارث التى حلت بمصر فى عهد اسماعيل

نشأ إسماعيل صديق نشأة بؤس وعوز ، ثم صار موظفاً فى الدائرة السنية ، ولكنه نال عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاعة ، فما زال يرقى حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب مفتش عموم الأقاليم ، ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذى لازمه وصار علماً له ، فلما عزل الخديو راغب باشا عين مكانه اسماعيل صديق ، فتسلم خزائن مصر ، وظل يتصرف فيها نحو ثمانى سنوات طوال ، إلى أن لقى مصرعه فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهذه السنوات المشئومة هى التى جرت الخراب المالى على البلاد ، وهى أتعس فترة فى تاريخ مصر الحالى

بقى المفتش متقلداً وزارة المالية طول هذه المدة ، اللهم إلا فترة وجيزة تولاها عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣ ، ثم عادت إلى المفتش ثانية ، وظل طوال هذه السنين حائزاً لرضا الخديوى وعطفه ، وقد كسب هذا الرضا لافتنانه فى جمع المال من القروض ، أو من إرهاق الأهلين بمختلف أنواع الضرائب ، فكان الخديو يجد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكان هو أيضاً يقتطع نصيبه فى الغنيمة ، فأثرى إثراء فاحشاً ، وقلد مولاه فى عيشة البذخ والإسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجوارى والحظايا ، وإليه يرجع السبب فى استدانة الحكومة نحو

ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أو ذهبت إلى جيوب الأجانب ، وكان لنيله رضا الخديو حائزاً سلطة واسعة المدى فى إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهى بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مراء أقوى رجال الدولة نفوذاً فى مصر بعد الخديو

وسترى فى ما يلى مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لمثل اسماعيل صديق فى تضخم الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس

— ٥ —

قرض سنة ١٨٦٨

١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه

اشترك الخديو فى المعرض العام الذى أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالألباب ، فأنفق فى هذا السبيل وفى رحلته بباريس ملايين الجنيهات ، وغرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد ، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين فى الرشا والهدايا التى بذلها فى الاستانة ليحصل على لقب (خديو) ، وقد نال الفرمان الذى منحه هذا اللقب فى ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ (ج ١ ص ٧٦)

فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الإستدانة من جديد

واقترض فعلا سنة ١٨٦٨ قرضاً جديداً قدره ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه من بنك أوبنهايم (١)

وحقيقة هذا القرض ، أى صافى ما دخل منه خزانة الحكومة ٧٫١٩٥٫٣٨٤ جنيه ، أى أن سعر القرض ٦١ فى المائة ، فحلت بالخزانة خسارة فادحة من شروط هذا القرض ، وخصص لسداد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد المصلح (الملح) ومصايد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه فى السنة ، وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات

أنفق اسماعيل نحو مليونين من هذا القرض فى الاستانة على حفلات وولائم ورشا للسلطان ولرجال المابين

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٧٥

وأنفق جزءا منه فى إتمام بناء قصوره فى عابدين والقبة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالاسكندرية وتأثيثها بفاخر الأثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضا أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليونا ونصف مليون جنيه تقريبا

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو فى هذا الموقف شبيها ببعض الذوات والأعيان فى الاستدانة للانفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور بمظهر الفخفخة والبذخ ، أمام قوم ليس فى قلوبهم ذرة من الإخلاص لمضيفهم ، فإن ضيوف القناة ومعظمهم من ذوى الرءوس المتوّجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى فى أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغا كبيرا فى الخزانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أقساط الديون ، ولم يكن فى خزائنها ما يفى بذلك ، فاضطر الخديو تفريجاً للضائقة ، وكتماناً لأسرارها ، أن يستدين من أحد معارفه ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تخصم البنوك سنداتها بفائدة ١٤ فى المائة لمدة ثلاثة أشهر ، وبديهى أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق والإعسار

وكان الدين السائر يزداد يوما بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ ١٢ مليون جنيه فى أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ فادح تنوء به ميزانية البلاد

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من فادح الأضرار ، ومع أن الخديو كان قد وعد أن ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، إكباراً لشأنها ، فإن البلاد وحدها هى التى احتملت نفقاتها

قال مؤلف (تاريخ مصر المالى) فى كتابه ص ٩٥ : « إن بهر هذه الحفلات قد أنسى الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكد تنطفىء شعلة الحماسة التى أثارتها ، حتى بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة فى ازدياد ، وأن هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تنل أى فائدة مقابل النفقات الفادحة التى بذلت فيها »

أما الخديو اسماعيل فإنه لم يفطن إلى الأخطار التى استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادته غروراً وإمعانا فى عدم التبصر ، فاستمر ينحدر فى طريق الإسراف والاستدانة

الحصول على المال باستعمال الحيلة

لم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين المال ينضب فى الخزانة ، وكان اسماعيل مقيدا بما اشترطه فى القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات ، فضلا عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى فى روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفى الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالا للشك فى ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائغ أن يمد يده إلى البيوت المالية ويطلب قرضاً جديدا

ولكنه كان فى حاجة إلى المال ، فابتكر له وزيره المفتش طريقة خطرة اتبعها فى صيف سنة ١٨٦٩ ، وهى أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، تربى على خمسمائة ألف أردب ، قبض ثمنها نقدا ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أى بعد جنى محصول القطن الجديد

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه ، وقد سويت هذه الفضيحة بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً ما اشتروه منها بسعر ٧١ ، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة إفادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢ ٪ سنويا ، أى أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنويا

وتكررت هذه العملية غير مرة فى سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالا ليست فى حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها ، وتتسلم الثمن فورا ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعته إياها ودفعت ثمنها أوراقا وسندات على الخزانة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ فى المائة ، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلى الذى أخذته من التاجر ، بل على المبلغ التالى المقدر ثمنا لغلاله ، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة

— ٦ —

قرض سنة ١٨٧٠

(دين الدائرة السنية)

٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيه

كان اسماعيل مقيدا بعدم الاقتراض طبقا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الباب العالى ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا باذنه ، ولكن اسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم ير بداً من أن يعقد قرضاً لحسابه الخاص

فاستدان فى أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنساوى المصرى ٧٫١٤٢٫٨٦٠ ج ، بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطيانه الخاصة ، عدا الأطيان التى رهنها سابقا ، ولذلك سمى هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى ، وصدر بواقع ٦٧ فى المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولة والمتعة[1] ، فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهى ٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيه فى عشرين سنة ، وبلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنويا لأداء هذا الدين ٦٦٨٫٩٦٠ جنيه أى ١٣ فى المائة تقريباً من رأس المال المدفوع

وكانت حجة اسماعيل التى تذرع بها لعقد هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر ومد سكك الحديد الزراعية لأطيانه التى خصصها لزراعة القصب ، وقد أنشئت المصانع فعلا ، ولكنها استلزمت من النفقات أضعاف ما تستحقه ، فضلا عن أن أرباحها تقل عن فوائد الدين ، ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقتراض دين جسيم بهذا المقدار لإنشاء مصانع فى الوقت الذى تنوء فيه الخزانة بالقروض السابقة

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٠٥

— ٧ —

الديون السائرة

٢٥ مليون جنيه

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذي يحصل الاكتتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة، ويسدد فى مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمانة معينة، وبشرط إتمام استهلاكه فى مدة معينة

أما الدين السائر فهو الذى ينشأ عن الاستجرارات والمعاملات المدنية، والمشتريات والتوصيات، ويشمل نوعا آخر من الدين، وهو ما يعرف بالإفادات أو البونات (الأذون) المالية، أو بونات الرزنامة، أو بونات الدائرة السنية، والبونات عبارة عن كمبيالات تكتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الاذن، موقعا عليها من وزير المالية، أومن يفوضه الوزير بالتوقيع، وتستحق الوفاء فى الميعاد الموضح بها، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن، فيأتى الراغبون ويطلبون شراءها، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافى قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات، ويتجرون بها، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ويأخذون قيمتها، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف، بل كان الخديو كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المرابين الأجانب المقيمين بمصر، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لأنه لا سبيل لحصرها

فمؤلف (تاريخ مصر المالى) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه، وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه، وجاء فى (الوقائع المصرية)[١] أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون جنيه، وهو الإحصاء الذى اعتمدناه

أما فوائد الديون السائرة، فلم يكن لها حساب معلوم، فالمسيو جليون دنجلار يقول فى رسائله[٢] إن الدائرة الخاصة وهى دائرة الخديو اسماعيل كانت تقترض بفائدة ٢٠٪ و٢٤٪ فى السنة، وأن الحالة المالية فى السنة التى كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

---

(١) العدد ٥٠١ — أول أبريل سنة ١٨٧٣

(٢) رسائل عن مصر ص ٦٦

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ ما بهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التى عقدها اسماعيل ، ومقدار الارتباك الذى وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التى وقعت من بعد ، فلو وضع اسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه ، لسار بالبلاد فى طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ؛ ولكنه على العكس استمر فى خطته ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالى

ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المالى) أنه كان يمكن فى سنة ١٨٧٠ تلافى الحالة إذا عدل اسماعيل عن خطته وتنكب سبيل الإسراف الذى جعله يقترض فى أقل من سبع سنوات مبالغ تربى على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد فى حالة رخاء وسلم لا تستدعى هذه القروض[١]

ولكن من عيوب اسماعيل أنه كان من الناحية المالية لا ينظر فى العواقب ، ولا يحفل إلا بيومه ، ومن هنا جاءت أخطاؤه التى أودت بعرشه وتصدع لها بناء الاستقلال ، ففى كل القروض التى استدانها لم يكن يبحث مطلقا كيف يؤديها ؛ بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقترض ، وكيف يحصل على المال ، ويدع ما عدا ذلك من غير بحث أو تفكير

ومما جعل اسماعيل يتمادى فى الإسراف والاستدانة أنه لم تكن فى البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة ، وتحاسبها على الأموال التى تبددها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملفقة أو المبهمة التى يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق فى كل انعقاد ، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضاءه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرته من الخراب على البلاد ، وكذلك لم يوجد من بين بطانة اسماعيل من كان يعترض اعتراضا جديا على تلك السياسة ، أو يبصر الخديو بعواقبها الوخيمة ، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١١٠

— ٨ —

قانون المقابلة

٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١

فى سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهى الحرب المشهورة بالحرب السبعينية ، فاضطربت الأسواق فى أوروبا ، وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديوى فى حاجة إلى المال ، فعمد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته ؛ فابتدع المفتش طريقة تعد بمنزلة قرض إجبارى يجبى من الأهالى ، أوضريبة جديدة تفرض على أطيانهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ (١)

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكى يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع ٨½٪ (مادة ٤)

وأساس هذا المشروع على حسبان اسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات ، فإذا دفع الأهالى الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست ، سدد الدين كله ، وفى مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانهم وتعهدت الحكومة فى هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزاد سعر الضريبة على أطيانهم فى المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار سندات على الخزانة أو استدانة ديون جديدة ، ولا تجوز المطالبة بسلف مؤقتة ولو تحت تأثير قوة قاهرة كشرق أو غرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وحتمت المادة ٤٣ أن تخصص المبالغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة

جعل هذا القانون دفع المقابلة اختياريا ، ولكن الحكومة لجأت فى تنفيذه إلى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان ، وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، وتجد نص القانون أيضاً فى قاموس جلاد ج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الأهلين ، ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة ، وخاصة فى المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاقا وضنكا

وقد استطاعت الحكومة أن تجبى من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جبته منها نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفا لغاية سنة ١٨٧٧[١]

وغنىٌّ عن البيان أنه لم يدفع شىء من هذه الملايين فى الدين العام ، ثابتاً كان أو سائراً ؛ بل ابتلعتها هاوية الإسراف التى ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية نقض عهده الذى أعلنه فى الوقائع المصرية[٢] ووعد فيه بامتناع الحكومة عن إخراج بونات (سندات) على الخزانة ، فإنه رغم هذا العهد أصدر إفادات مالية استدان بها عدة ملايين أخرى بلغت اثنى عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالى[٣]) ، ونقضت الحكومة عهدها أيضاً فزادت الضرائب على ذات الأطيان التى دفعت المقابلة

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتاً بالمرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة ١٨٧٦) ووعدت الحكومة برد المبالغ التى حصلت من أصحاب الأطيان أو تخفيض الضريبة عنهم تخفيضاً يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل بالمقابلة ، واحتسبها ضمن إيرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام

كانت « المقابلة » طريقة معوجّة فى الاستدانة ، لأنه معلوم أن معظم إيرادات الحكومة السنوية فى بلاد زراعية كمصر تجبى من الضرائب على الأطيان ، فإنقاص نصف المربوط من الضرائب إلى الأبد فى مقابل سداد ضعف الضريبة مقدما عن ست سنوات يؤدى إلى نضوب معين المال بعد انتهاء السنوات الست ، وهذا يوقع الحكومة فى الضيق المالى الشديد ، وليس من القواعد الاقتصادية الصحيحة تقييد الحكومة بعدم زيادة سعر الضريبة ، لأن الضرائب تتبع الحالة المالية العامة ، فتزيد وتنقص بحسب تطور الأحوال ، هذا فضلا عن أن الحكمة التى تذرعت بها الحكومة لوضع قانون المقابلة وهى وفاء الدين العام لم تتحقق البتة

---

(١) تقرير وزير المالية المقدم فى يناير سنة ١٨٨٠ تمهيداً لإلغاء قانون المقابلة . قاموس الإدارة والقضاء ج ١ ص ٦٦٩

(٢) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١)

(٣) ص ١٤١

ولم يسدد شيء من هذا الدين ، بل زاد عما كان عليه ، فكأن المقابلة كانت وسيلة لاقتناص الأموال من الأهلين وتبديدها

وقد ألغيت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذى أصدره الخديو توفيق باشا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وقضى قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخصم منه ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقى يرد إلى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وخصص لهذه الأقساط كل سنة ١٥٠٫٠٠٠ جنيه

— ٩ —

القرض المشئوم سنة ١٨٧٣

٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه

انتظر اسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التى حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفه سنة ١٨٦٨ ، وسعى جهده فى الاستانة وبذل فيها الأموال الطائلة من الرشا والهدايا ليلغى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على الفرمان الذى يبيح له الاقتراض من غير حاجة إلى إذن الحكومة التركية ، فناله فى سنة ١٨٧٢ (ج ١ ص ٧٩)

فلم تكد تنتهى هذه المدة ويشعر اسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد ، حتى عقد قرضاً جديداً من بيت أوبنهام المالى قدره ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وهو أكبر القروض من جهة القيمة وأسوؤها من جهة الشروط ، وقد دعاه الماليون « القرض الكبير » ، وهو حقيق بأن يسمى « القرض المشئوم »

وكانت حجته فى هذا القرض أنه اعتزم سداد الديون السائرة ، ولكنه فى الواقع لم يخصص شيئاً منه لهذه الغاية ، وبقيت الديون السائرة كما كانت

عقد هذا القرض بفائدة ٧ ٪ وقيمة سنداته ½ ٨٤ فى المائة ، وبلغ ما دخل الخزانة منه بعد استبعاد النفقات والخصم والسمسرة ٢٠٫٧٤٠٫٠٧٧ جنيه ، أى بنقص ٣٧ ٪ من قيمة الدين الإسمية ، فخسرت الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه ، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٢٫٢٦٥٫٦٧١ جنيه ، ثم إنها لم تقبض

المبلغ نقداً ، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه ، والباقى وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزانة المصرية[١]

ومن هذا يتبين أن قرضاً ألقى على عاتق البلاد عبئاً جسيما مقداره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، بلغ صافى ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس فى تاريخ القروض ، فى العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية ، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط

وقد رهن اسماعيل لسداد هذا الدين ما بقى من موارد الإيراد التى لم تخصص كلها أو بعضها للقروض السابقة وهى :

أولا — إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه فى السنة

ثانياً — الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه

ثالثاً — عوائد الملح وقدرها ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه

رابعاً — مليون جنيه من ضريبة المقابلة

خامساً — كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة[٢]

ومن تهكم الأقدار أن السنة التى عقد فيها اسماعيل هذا القرض المنحوس هى ذات السنة التى نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذى خوله أقصى ما حصل عليه من المزايا ، أو بعبارة أخرى إن اسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى فى علاقته مع تركيا فى الوقت الذى أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالى ثم السياسى

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقمت الديون ، وعجزت الموارد العامة عن أداء أقساطها المتراكمة ، وثقلت وطأتها على الخزانة ، واشتد شعور الخديو بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ ، وأدرك أن الدائنين لا بد أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأطيان ، فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين فى تحرير حجج هذه التصرفات وتسجيلها

---

(١) مصر كما هى Egypt as it is للمستر ماك كون Mac Coan ص ١٣٦ ، وتقرير لجنة كيف ص ٣٩٣

(٢) انظر تاريخ مصر المالى ص ١٤٣ . وتقرير لجنة « كيف » ص ٣٩٦ من كتاب « مصر كما هى » للمستر ماك كون

ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التى كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو مائة ألف فدان

— ١٠ —

دين الرزنامة

سنة ١٨٧٤

احتاج اسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة يقترض بها من الأهالى ديناً سمى (دين الرزنامة)

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رءوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم ، فابتكر اسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهى أن يستثمر الأهالى أموالهم فى مصلحة الرزنامة ، بأن يودعوا فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة فى مشروعات صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩ ٪

وقد أوجس الأهلون شراً من هذه الطريقة فى ابتزاز أموالهم ، لأنهم عالمون بمصيرها ، ولكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التى اتبعتها فى تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه الأهالى من سندات هذا القرض الإجبارى ٣٫٣٣٧٫٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزانة منها سوى ١٫٨٧٨٫٠٠٠ جنيه ، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى

— ١١ —

ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديو وبطانته ، بل استولوا أيضاً على ما فى خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصّر والأيتام

وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧٫٠٠٠ جنيه[1]

---

(١) إحصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها المقدم إلى الخديو إسماعيل بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ ص ٦٢ و ٦٧ (طبعة موريس)

واستمر اسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الأجانب ، فيزداد الدين السائر تضخما

— ١٢ —

مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه

هى ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل فى الدين العام الذى صارت تسويته فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهى مطلوبات لتجار ومقاولين ودوائر ، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات[١]

وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه[٢] أضيفت إلى الدين السائر

مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم أن الفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ ، ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ فى المائة ، وكان الخديو كلما أعوزه المال يستدين بفوائد باهظة جالبة للخراب ، وزادت هذه الفوائد الربوية فى أواخر سنة ١٨٧٥ وأوائل سنة ١٨٧٦ ، لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتراكمة وفوائدها ، فكانت تتحايل للحصول على المال بأية وسيلة ، ومنها الاستدانة بواسطة السندات على الخزانة بفوائد فاحشة ، بالغة ما بلغت ، فكانت سائرة فى سبيل الخراب لا محالة

ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزانة ، بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون يخصمون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك ، ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض فى الحسابات التى يقدمها له الماليون والسماسرة

فالقرض المشئوم الذى عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمى ٣٢ مليون جنيه لم يدخل

---

(١) بلغ المتأخر من رواتب الموظفين والعمال ومن المعاشات ٧٧٣٫٨٦٠ ج « إحصاء لجنة التحقيق العليا ص ٥٣ من التقرير المتقدم ذكره »

(٢) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق

منه الخزانة سوى ٢٠٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه ، منها إحد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً ، والتسعة الملايين سندات

ولم يتسلم من القرض الذى عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله سبعة ملايين ، وقسْ على ذلك باقى القروض

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها الحقيقية ، وفى بعض الأحوال أربعة أمثالها

وقد أحصى بعض الماليين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً فى حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً

وقال المسيو جابريل شارم Gabriel Charmes أحد كتاب فرنسا السياسيين ومن محررى جريدة (الديبا) وقد عاصر اسماعيل ودرس حالة مصر فى عهده : « إن اسماعيل باشا قد اقترض فى الثمانية عشر عاماً التى تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات (١٢٠ مليون جنيه تقريباً) ، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى فى يد الماليين وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام »[1] ، وهذا هو الخراب بعينه

الخلاصة

يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم اسماعيل ، وأن الاقتراض كان له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقترض المال بشروط خاسرة ، وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة إليها ، ومعظمها كان الغرض منه سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح البلاد سوى النزر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفى بنفقاتها المعتدلة ، وتفى بأعمال العمران دون حاجة إلى الاستدانة

وفى ذلك يقول المستر « كيف » الذى عهد إليه اسماعيل فحص مالية مصر سنة ١٨٧٥ : « إن المبالغ الحاصلة من ميزانية مصر عن المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت ٩٤٫٨٢١٫٤٠٠ جنيه ، وان مقدار المنصرف فى هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية

(١) مجلة العالمين Revue des Deux Mondes عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٧٧

المدفوعة لتركيا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٦٦ر٢٤٠ر٩٧ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التى قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب اقتراضها ، فيما عدا ما اقترض لقناة السويس ، وكل المبالغ المقترضة والديون السائرة ضاعت فى سبيل الفوائد الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذى أنفق على العمل الضخم السابق ذكره »[1]

وقد استنفدت فوائد الديون معظم دخل الخزانة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٠٠٠ر٥٨٩ر٩ ج ، خصص منها لحملة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات[2] ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية ، وظهر فى ميزانية تلك السنة عجز مقداره ٢٠٠ر٣٨٢ر١ ج[3] ، نشأ عن فداحة مخصصات الديون

ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المالى بهذه الحالة المخيفة

إسراف اسماعيل

إذا لم تكن حاجات البلاد هى التى دعت إلى اقتراض تلك الملايين ففيم كانت تنفق إذن ؟ إن الجواب لا يحتاج إلى عناء كبير ، فإن إسراف إسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض

إن الجانب السيء من شخصية اسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر فى العواقب ، وهو بلا مراء مضرب الأمثال فى هذا الصدد ، فقد كان متلافا للمال ، وظهر هذا العيب فى حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر فى بناء قصوره ، وتأثيثها ، وتجميلها ، كما ظهر فى حياته الخاصة ، فى حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ، ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته

أمثلة من إسراف اسماعيل

بنى الخديو اسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، فلمَ هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة فى التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التى يبنيها

(١) تقرير المستر كيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ المنشور ذيلا لكتاب (مصر كما هى) للمستر ماك كون ص ٣٩٥

(٢ و ٣) التقرير النهائى للجنة التحقيق العليا ص ٢٠٦ من الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) ١٨٧٨ — ٧٩

لا يكاد يتم بناؤها وتأثيثها حتى يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله أو حاشيته

ذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجيزة : « أنهما من أعظم المبانى الفخيمة التى لم يُبن مثلها ، ويحتاج لوصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والزخرفة والمفروشات ، وما فى بساتينهما من الأشجار والأزهار والرياحين والأنهار والبرك والقناطر والجبلايات الى مجلد كبير »(١) ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فدانا ، وأن ما صرف عليها على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجيزة ، وكانت هذه السراى فى منشئها قصراً صغيراً وحماما بناهما سعيد باشا ، ثم اشتراهما اسماعيل من ابنه طوسون مع ما يتبعهما من الأرض ومساحتها ثلاثون فدانا ، ثم هدم القصر وبناه من جديد ، وأضاف إليه أراضى أخرى ، وأحضر المهندسين والعمال من الافرنج لبناء القصر وملحقاته ، وأنشأ بستانه العظيم وبستان الأورمان ، وبلغت مساحة الأرض التى شغلتها سراى الجيزة وسراى الجزيرة وحدائقهما ٤٦٥ فدان (خمسة وستين وأربعمائة فدان)

وذكر (ص ٨٥) أن ما أنفق على إنشاء سراى الجيزة بلغ ١٫٣٩٣٫٣٧٤ ج

وسراى عابدين	٥٦٥٫٥٧٠	جنيه
وسراى الجزيرة	٨٩٨٫٦٩١	«
وسراى الاسماعيلية (الصغيرة)	٢٠١٫٢٨٦	«
وباقى القصور	٢٫٣٣١٫٦٧٩	«
من ذلك سراى الرمل	٤٧٢٫٣٩٩	«

وبالرغم مما وصلت إليه حالة الحكومة المالية من الارتباك وتوقفها عن الدفع فى سنة ١٨٧٦ ، فإن الخديو استمر فى تلك السنة يكمل سراى الجيزة الفخمة التى لم تتم إلا قبيل خلعه(٢)

وتكلف تجميل هذه القصور وتأثيثها ما لا يحصى من الملايين ، فقد بلغت النقوش والرسوم فى قصور الجيزة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفا ، وبلغت تكاليف الستارة الواحدة الف جنيه ، أما الطنافس والأرائك والأبسطة والتحف والطرف والأوانى الفاخرة ، فلا يتصور العقل مبلغ ما تكلفته من ملايين الجنيهات

ومن أسباب إسراف اسماعيل ميله إلى الملذات ، وهذه مسألة تعد مبدئيا من المسائل

(١) الخطط التوفيقية ج ١ ص ٨٤

(٢) مصر وأوربا . للقاضى المختلط فان بملن Van Bemmelen ج ١ ص ١٥٥

الشخصية ، التى لا يصح التعرض لها ، ولكن إذا تعدى أثرها إلى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التى لا حرج من الخوض فيها ، وقد تعرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل ، ويلوح لنا أنها كانت من العيوب التى أخذت عليه وهو بعد أمير ، قبل أن يتولى العرش ، فقد ذكر المسيو فردينان دلسبس أنه رآه فى عهد سعيد قبل أن تؤول إليه ولاية العهد ، وكان عمره وقتئذ خمسا وعشرين سنة، وقال عنه إنه على جانب عظيم من الذكاء والحصافة والجاذبية ، وأنه إذا لم ينهمك فى ملذاته بمقدار ما هو عليه الآن (سنة ١٨٥٤) فإنه سيعرف قدر نفسه ويأتى منه النفع الكبير[١]

ومما يدعو إلى الأسف أن أمواله التى كانت تتدفق ذات اليمين وذات الشمال لم يكن ينال الوطنيين منها إلا النزر اليسير ، بالنسبة لما ينال الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته ورعايته ، قال المسيو جابرييل شارم فى هذا الصدد :

« كان اسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا ليرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسد نهم الطامعين الملتفين حوله ، فكم من الفرنسيين والايطاليين والانجليز كانوا تعساء فى بلادهم ، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديو مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون فى القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون فى القاهرة ويأوون الى إحدى قاعات الانتظار فى سراى عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين »[٢]

وقد فحصت لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والعجز فى ميزانية الحكومة ، فكشفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الإسراف والتبذير ، فمن ذلك أن إحدى الأميرات من بيت اسماعيل بلغ المطلوب منها لخياط فرنسى ١٥٠ الف جنيه ، وأن مبالغ طائلة ضاعت فى الاستانة دون أن تعرف أبواب إنفاقها ، وأن الخديو كان يشترك مع اسماعيل باشا صديق فى مضاربات البورصة ، وأن الحكومة أرادت

(١) ذكريات أربعين سنة ، للمسيو فردينان دلسبس ج ٢ ص ٥٨

(٢) مجلة العالمين عدد ٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١

يوما أن تؤدى بعض ما عليها من الدين لأحد البنوك المحلية ، فأعطته سندات من الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ الف جنيه بحساب السند ٣١⅝ ج ، أو بعبارة أخرى لكى تسدد دينا قدره ٧٢ الف جنيه حملت البلاد دينا مقداره ٢٣٠٫٠٠٠ جنيه[١]

وكان الإسراف قاعدة اسماعيل المتبعة ، حتى فى أعمال العمران ، فقد اتفق مع شركة جرنفلد الانجليزية على إصلاح ميناء الاسكندرية فى مقابل ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه فى حين أن أعمال الإصلاح لم تتكلف سوى ١٫٤٤٠٫٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر[٢]

التدخل الأجنبى فى شؤون مصر المالية

لم يكن ممكنا أن يبقى استقلال البلاد سليما مع بلوغ القروض الحد الذى شرحناه ، لأن هذه القروض هى أموال أجنبية ، دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل فى شؤون مصر ، وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالى ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتى إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه ، والقروض التى استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبى فى شؤون مصر على مصراعيه ، وقد بدأ هذا التدخل ماليا ، ولكنه كان يطوى فى ثناياه عوامل التدخل السياسى ، فكان تدخلا مزدوجا

بيع أسهم مصر فى قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلا خطيرا لافتا للأنظار سنة ١٨٧٥ ، حين اشترت انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس

تكلمنا بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ ص ١٠١) ، والآن نعود إليها فى شىء من التفصيل ، إذ يجب علينا أن نتعرف أصول الكوارث التى حلت بالبلاد ، ولا شك أن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر فى القناة كان كارثة على مصر ، إذ كانت أول خطوة خطتها انجلترا نحو الاحتلال

---

(١) مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر ج ١ ص ٥١ و ٥٢ (من الأصل الإنجليزى)
(٢) فى كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزى)

كانت الحكومة فى سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس ، فقد ركبتها الديون ، ورهن اسماعيل موارد الدولة موردا بعد آخر فى سبيل القروض المتلاحقة ، وفوائدها الباهظة ، وكان عليه أن يؤدى فى ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات (سندات) على الخزانة تستحق فى هذا الموعد ، فإما الوفاء ، وإما إعلان الإفلاس ، وكان معين المال قد نضب بين يديه ، فبحث فى خزائن الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يُرهن بعد ، فرأى أن لمصر فى أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٦٫٦٠٢ سهم لا تزال ملكا خاليا من الرهن ، وهى توازى ٣٦ ٧ من رأس مال الشركة ، أى أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال ، ففكر فى أن يقترض بضمانتها عدة ملايين من الجنيهات ، كى يؤدى قيمة المبالغ المستحقة ، أو أن يبيعها إذا تعذر الاقتراض

بدأت هذه الفكرة تساور اسماعيل فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان بباريس فى ذلك الحين أحد الماليين الفرنسيين واسمه ادوار درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية فى مصر ، ويعرف ارتباك الخديو واضطراره إلى المال ، فأرسل إلى أخ له فى الاسكندرية يدعى المسيو أندريه درفيو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال ، يطلب إليه أن يعرض على الخديو بيع أسهم مصر فى القناة ، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يجد المشترى لها فى باريس ، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة ، وهناك تلقى تلغرافا من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الأمل فى نجاح الصفقة ، فقابل على أثره اسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وزير المالية فى ذلك العهد ، وصاحب الحظوة الكبرى عند الخديو ، وعرض عليه الفكرة ، فلقيت منه قبولا ، إذ كان المفتش يبغى تدبير المال اللازم بأية وسيلة ، ولو بتضحية تلك الذخيرة العظيمة ، لأداء المبالغ المستحقة فى ديسمبر ، وبادر إلى تقديم الرسول الفرنسى إلى الخديو ، فقص عليه نبأ مهمته ، فارتاح الخديو إلى الفكرة ، وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك[1]

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة فى عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بأدائها نفاذا للاتفاقات المبرمة بينهما من قبل ، ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة عما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهى فى سنة ١٨٩٤ ، وذلك خصما مما عليها للشركة ، وكان مفهوما بالطبع أن من يشترى هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق ، فلا يأخذ ربحا عنها حتى سنة ١٨٩٤ ، فكان مما عرضه المسيو اندريه درفيو أن يدفع

---

(١) انظر بحث المسيو شارل لساج Charles Lesage فى (شراء أسهم قناة السويس) المنشور فى مجلة باريس Revue de Paris بالعدد ٢٢ من السنة الثانية عشرة (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

الخديو للمشترين فائدة سنوية مقدارها ١٢٪ عن مبلغ الثمن ، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الخديو أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة ايراد جمرك بورسعيد ، وترك المسيو درفيو خيار القبول لغاية ١٦ نوفمبر ، فأبرق درفيو إلى أخيه بباريس بنتيجة المفاوضة الأولى ، فبادر هذا إلى السعى الحثيث لدى جماعة من الماليين الفرنسيين لإعداد الثمن ، وإتمام الصفقة قبل فوات الفرصة ، ولعدم اتفاق الماليين الفرنسيين طلب درفيو مد أجل الخيار ، فمده الخديو ثلاثة أيام أخرى ، تنتهى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تمت المفاوضة الأولى بين درفيو والخديو فى طى الخفاء ، دون أن يعلم بها أحد من رجال المال والسياسة فى القاهرة ، وخفى نبؤها على قنصل انجلترا العام فى مصر ، الماجور جنرال ستانتون Stanton ، ولكن عين السياسة الانجليزية فى لندن وباريس ، كانت ساهرة ، ترقب كل كبيرة من الأمور وصغيرها ، فبلغها نبأ المساعى التى يبذلها أدوار درفيو فى باريس ليجمع الثمن المطلوب ، فأبرق اللورد دربى Derby وزير خارجية انجلترا إلى الماجور جنرال ستانتون الرسالة التلغرافية الآتية :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من الماليين الفرنسيين عرضت على الخديو شراء أسهمه فى قناة السويس ، وأن الصعوبات المالية التى تكتنف سموه تجعل قبوله فى حيز الإمكان ، فالمرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ — دربى »

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، فبادر القنصل البريطانى إلى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للخارجية ، وسأله عن الحقيقة ، فأخبره بالواقع من الأمر ، فأبدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكاشف حكومة انجلترا بنبأ هذه الصفقة ، وقال إن الخديو يجب أن يعتقد أن تنازله عن أسهم مصر فى قناة السويس لا يمكن أن تقابله انجلترا بعدم الاكتراث ، وأنه إذا كان الخديو راغبا حقا فى بيع هذه الأسهم ، فمن المحقق أن انجلترا ستعرض عليه أعلى ثمن ، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية فى حاجة ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و١٠٠ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) ، ولكن ليس ثمة ما يضطرها إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفى أن تقرضها البنوك قيمته بضمانة الأسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن اسماعيل باشا صديق وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، إلى أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الانجليزية فى مسألة القرض بضمانة الأسهم ، فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة ، تنتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ، وقابل القنصل الخديو فى اليوم

نفسه ، وأفضى إليه بحديثه مع نوبار ، فلم يخرج جواب الخديو عن جواب وزيره ، غير أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة الانجليزية ، ولما لم يكن لدى القنصل تعليمات من حكومته فى هذا الشأن ، استمهل الخديو إلى أن ينتهى الموعد الذى حدده نوبار باشا

وفى اليوم التالى (الأربعاء ١٧ نوفمبر) قابل القنصل البريطانى نوبار ثانية ، فعلم منه شدة اضطرار الحكومة إلى الخمسة والسبعين أومائة المليون من الفرنكات ، لتدفع السندات التى تستحق فى ديسمبر ، ورأى منه ميلا إلى إيثار بيع الأسهم على رهنها ، وذلك أنه لم يكن ثمة أمل فى أن تؤدى الحكومة ما تقترضه ، وأن الأسهم فى حالة الرهن مآلها حتما إلى الضياع ، فأبرق القنصل نبأ هذا التحول فى الرأى إلى حكومته

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة البرقية حاملة جواب الحكومة الانجليزية ، وفيها يطلب اللورد دربى « إبلاغ الخديو قبول حكومته شراء الـ ١٧٧٫٦٤٢ سهم بشروط معقولة » ، فذهب القنصل من فوره إلى الخديو ، وأبلغه النبأ ، فشكر الخديو الحكومة الانجليزية على ما عرضته ، ولكنه اعتذر عن القبول ، قائلا إنه ينوى تحويل الديون السائرة إلى دين ثابت ، وإنه فى حاجة إلى تقديم هذه الأسهم ضمانة لهذا التحويل ، على أنه إذا عدل عن رأيه وآثر البيع فإنه يفضل الحكومة الانجليزية على سواها

هذا ما صارح به الخديو القنصل البريطانى مساء ١٨ نوفمبر ، على أنه فى بضعة الأيام التالية لهذا الحديث ، رجحت عنده كفة البيع على الرهن ، فأبرق القنصل البريطانى إلى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر ينبئها بأن الخديو رضى بأن يبيع الـ ١٧٧٫٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك (أربعة ملايين جنيه) ، فجاءه الرد فى اليوم ذاته بطريق البرق بأن الحكومة الانجليزية قبلت الثمن المطلوب ، وأن بنك روتشلد بلندن تعهد بأدائه للخديو فوراً

وصل هذا الرد ليلا ، وتلقاه القنصل فى صبيحة اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) ، فذهب مبكراً إلى سراى الخديو ، حيث قابل نوبار باشا واسماعيل باشا صديق ومهردار الخديو ، وأنبأهم بفحوى الرسالة ، فانعقد الاتفاق على البيع والشراء ، وفى يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع ، ووقع عليه كل من اسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية ، والجنرال ستانتون نائباً عن الحكومة الانجليزية[١]

---

(١) نشر نص العقد فى كتاب (قناة السويس) للمسيو فوازان بك Voisin Bey ج ٢ ص ٢٨٨

وتبين قبل إبرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧٫٦٤٢ سهم كما كان مفهوماً بل هى ١٧٦٫٦٠٢ ، أى أنها تنقص ١٠٤٠ سهم (أربعين وألف سهم) ، فسوى حساب الثمن بعد استبعاد الأسهم الناقصة ، فصار صافى الثمن ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيها انجليزياً ، بعد أن كان أربعة ملايين ، واتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك فى أول ديسمبر ، والباقى خلال شهر ديسمبر ويناير الذى يليه ، فى المواعيد التى تحددها الحكومة المصرية ، باتفاقها مع بيت روتشلد بلندن ، والتزمت الحكومة المصرية بأن تدفع للحكومة الانجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥ ٪ عن قيمة الثمن ، أى ١٩٨٫٨٢٩ ج سنويا ، مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة ، وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمض عشرة أيام على علم الحكومة الانجليزية برغبة الخديو فى البيع ، ففى هذه المدة الوجيزة فحصت الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمعت رأيها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم لإتمامها ، وفازت بها ، على حين كانت المفاوضة بشأنها دائرة بين الخديو والدوائر الفرنسية

واستعجلت الحكومة الانجليزية تنفيذ العقد ، فاشترطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم الأسهم ، ولذلك بادر اسماعيل باشا صديق فى صبيحة ٢٦ نوفمبر ، أى غداة توقيع العقد بتسليم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مودعة فى سبعة صناديق كبيرة ، وانتهت عملية التسليم فى ذلك اليوم ، بأن بصمت الأسهم بأختام كل من اسماعيل صديق ، والقنصلية البريطانية ومحكمة القنصلية ، واهتمت الحكومة البريطانية بأمر نقلها إلى انجلترا ، فأصدرت وزارة البحرية أمرها فى أوائل ديسمبر إلى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن تعرج على الاسكندرية فى منتصف هذا الشهر ، وإذ علم الجنرال ستانتون باجتياز الباخرة قناة السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصا ، سار به إلى الاسكندرية وحمل معه الأسهم محفوظة بعناية تامة فى أربعة صناديق مصفحة بالزنك ، ولما رست الباخرة فى ميناء الاسكندرية نقلوا إليها الصناديق ؛ ثم أقلعت رأساً إلى بورتسموث ، فبلغتها يوم ٣١ ديسمبر ، وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة ، وأودعت الأسهم فى اليوم نفسه بنك انجلترا

كانت هذه الصفقة فوزاً عظيما للسياسة الانجليزية ، ويرجع هذا الفوز إلى التلكؤ الذى بدا من الماليين الفرنسيين فى الشراء ، فقد اختلفوا فى أن تكون الصفقة شراء أو قرضاً ، وكان لا بد من تضامن عدة ماليين لتقديم مبلغ المائة المليون من الفرنكات ، فكان اختلافهم عقبة عطلت المفاوضات التى تولاها المسيو درفيو ، وبلغ المسيو فردينان دلسبس نبأ هذا

التلكؤ ، فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية ، الدوق دى كاز Decazes ، أن يبذل نفوذه لإتمام الصفقة ، وفى خلال المفاوضات انعقد الاتفاق بين درفيو والخديو على أن يقترض هذا من نقابة الماليين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بضمانة الأسهم بحيث تصبح ملكا للنقابة إذا لم يردها فى ثلاثة أشهر ، وهذا معناه البيع المستتر وراء الرهن ، وتحرر بذلك العقد الابتدائى ، ولم يكن باقياً لنفاذه إلا قبول الماليين الفرنسيين ، وكان فى مقدور الدوق ديكاز أن يتدخل فى الأمر ويتعجل القبول قبل أن تفوز انجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية ثبطت عزيمته ، ذلك أنه خشى إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما ، سواء بالبيع أو بالرهن ، أن تؤدى إلى تكدير علاقات الود بين الدولتين ، وكان فرنسا وقتئذ فى حاجة إلى صداقة انجلترا بعد أن خرجت مهزومة من الحرب السبعينية وصارت هدفا لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا ، وكانت هذه الدولة لا تفتأ تهددها وتتوعدها بالحرب ، وتبغى الغارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب الماليين الفرنسيين ، وزاد فى إحجامها أنها فى خلال المفاوضات استطلعت رأى وزارة خارجية انجلترا فيما يكون لإبرامها من الأثر فى العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل على معارضة انجلترا فى أيلولة الأسهم المصرية إلى أيدى الماليين الفرنسيين ، فثبط هذا الجواب عزيمة الدوق دى كاز ، وجعله يرى أن لا يتم التعاقد عليها ، وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتبادر إلى الشراء ، وكان لمهارة دسرائيلى (لورد بيكنسفلد) رئيس الوزارة الانجليزية ، وعظيم كفاءته ، وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير فى إبرام العقد ، فإنه لم يكد يتصل بعلمه سعى الماليين الفرنسيين فى شراء الأسهم حتى بادر إلى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطهما صداقة قديمة ، فضلا عن اتفاقهما فى الدين لأن كليهما إسرائيلى ، على أن يقدم لحساب الحكومة الانجليزية ثمن الأسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم المال اللازم فوراً ، فى الوقت الذى كان الماليون الفرنسيون مختلفين فى أن تكون الصفقة شراء أو ارتهانا ، وقد لجأ دسرائيلى إلى روتشلد لأن الفرصة عرضت فى غيبة مجلس العموم ، ولم يكن فى مقدور الحكومة فتح اعتماد بمبلغ الثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح بالتأجيل أو انتظار عقد البرلمان ، فتغلب دسرائيلى على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشلد على أن يدفع هذا المبلغ عن الحكومة الانجليزية مقابل سمسرة ٢ ½ ٪ من الثمن علاوة على فائدة ٥ ٪ سنويا تحتسب له من يوم أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية

أذاعت الصحف نبأ هـذه الصفقة غداة إبرام عقدها ، فكان لها دوى كبير فى الدوائر السياسية الدولية ، فقوبلت فى فرنسا بالألم والاستياء ، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية ، وقابلتها ألمانيا بالسرور لأنها رأت فيها سببا لفتور العلاقات الودية بين فرنسا وانجلترا ، واستاءت الروسيا منها ، إذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسية الانجليزية لتحقيق أطماعها فى المسألة المصرية

ولما اجتمع البرلمان الانجليزى فى فبراير سـنة ١٨٧٦ ألمت خطبة العرش إلى شراء الأسهم ، فقوبل العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام ، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق

أضاع اسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة فى شركة القناة ، وجعل استقلال مصر هدفا للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين فى إنقاذ الخزانة من الهاوية التى انحدرت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مالية هائلة فى بيع أسهمها ، فقد اشترتها انجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ؛ ثم صعـد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ ؛ هذا فضلا عما فقدته مصر من أرباح هذه الأسهم كما بيناه فى موضعه (ج ١ ص ١٠٢)

وإن المرء ليدهش كيف تصل الحالة بالخديو اسماعيل إلى حـد التفريط فى هذه الذخيرة القومية الـكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التى جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين ؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولى الحـكم : « إنى أريد أن تكون القناة ملـكا لمصر لا أن تكون مصر ملـكا للقناة » ؟

لا شك أن تلك الأسهم كانت رمزاً حياً ومظهراً فعليا لملـكية مصر للقناة ، فتفريطه فيها قضى على أمل مصر فى أن تكون القناة على عهده ملـكا لمصر

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المـالية ضرراً ، فإن انجلترا إنما قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الـكلمة العليا فى شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل فى شؤون مصر ، بواسطة امتلاك القناة ، وقد صار لها فعلا صوت مسموع فى التحدث عن القناة ومصيرها ، ومصير الأرض التى تجتازها ، ولم يفت كتاب أوروبا وساستها أن يلمحوا الخطر المـاثل فى هذه الصفقة ، غداة عقدها ، فقد كتب المسيو شارل مازاد Mazade فى « مجلة العالمين » الفرنسية بالعدد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

« إن هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فإذا لم يكن فى ذاته احتلالا

لمصر ، فإنه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد أصبح لانجلترا عميل يحتاج إلى أن تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهي لن تتركه وشأنه ، بل تراقب ماليته ، وتقرضه وتبذل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعاً ضمانات وتأمينات أخرى ، وهكذا بعد أن كانت انجلترا تعارض فى إنشاء القناة تحولت سياستها إلى العمل لامتلاكها »(١)

كُتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ ، وقد حققت الأيام مع الأسف هذه النبوءة ، فان انجلترا أخذت تحقق أطماعها فى التدخل فى شؤون مصر ، حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى سبع سنوات على حيازة أسهمها فى القناة ، فالعوامل المالية للاحتلال الانجليزى ترجع إذن إلى قروض اسماعيل ، ومنها الأربعة الملايين من الجنيهات التى اشترت بها انجلترا أسهم مصر فى القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد

بعثة « كيف » CAVE الانجليزية

لفحص مالية مصر — ديسمبر سنة ١٨٧٥

لما ساءت حالة الخزانة ، ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزعت ثقتها فى كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهانا على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على انجلترا إيفاد موظف مالى « كيف » يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذى يعترف به فى هذه الوزارة

وكان تقدير اسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده ونفوذه ، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام ، وما يلوّح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف ، لا تلبث أن تقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيرتكن على هذا التقرير ، لكى يقنع البيوت المالية الأوروبية بإقراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته ، فإن اقتراضه من جديد لم يكن علاجا ناجعا لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذى أصابها من القروض

وقد اتجه اسماعيل صوب انجلترا فى طلب هذه البعثة ، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضعضعة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فان هزيمتها فى تلك

---

(١) مجلة العالمين Revue des Denx Mondes عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ص ٧٠٠

الحرب جملته يدير شراعه نحو انجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة

لبّت الحكومة الانجيزية نداء اسماعيل ، لأنها وجدت فى طلبه فرصة جديدة للتدخل فى شؤون مصر ، وأوفدت اليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برآسة المستر « استفن كيف » أحد الماليين المعدودين من الانجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كيف »

كانت هذه البعثة وما خوّلها اسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذى أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبى فى شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم اسماعيل بيع الأسهم المصرية فى القناة ، فكانتا ضربتين قاصمتين ، أصابتا مصر فى استقلالها المالى وكيانها القومى

جاءت البعثة إلى مصر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت تقريرها ، ولم يجئ كما يروم اسماعيل ، فإنها عنيت أولا بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ، والأوربيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه الى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى فداحة الشروط التى عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف فى إنفاق مبالغ جسيمة فى وجوه معدومة النفع ، وفى حملات حربية قليلة الجدوى ، أو التهمتها أطماع الآفاقين السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاء الديون القصيرة الآجال (التى اقترضت فى سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وبتحويل جميع الديون الأخرى إلى دين موحد قدره ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يسدد فى مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪(١)

وأشارت اللجنة فى تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضرورى لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برآسة شخص ذى ثقة أشارت تلميحاً بأن يكون انجليزياً ، واشترطت أن يحترم الخديو قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضاً إلا بموافقتها

وهذا الاقتراح يدلك أن انجلترا لم توفد بعثة (كيف) للسبب الذى يطلبه اسماعيل ، بل جعلت لها مهمة سياسية وهى تمهيد السبيل للتدخل الانجليزى

التنافس فى النفوذ بين انجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) إلى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الانجليزية إياها أنها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولم تكن انجلترا ترمى إلى النفوذ المالى فقط ، بل

---

(١) تقرير لجنة « كيف » المنشور ذيلا لكتاب (مصر كما هى) للمستر ماك كون ص ٤٠٠

كانت تقصد إلى ماهو أبعد من ذلك ، وهو التدخل السياسى ، فنشط التنافس بين النفوذ الانجليزى والنفوذ الفرنسى ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية اسماعيل وبلاطه ، ففريق كان ينقاد إلى النفوذ الانجليزى ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسى ، وهذا يدلك على مبلغ الضعف السياسى الذى تغلغل فى كيان الحكومة بسبب الارتباك المالى ، ولا غرو فالمال هو عصب النفوذ السياسى

وقد اعتزمت الحكومة الفرنسية أن تعارض مسعى الحكومة الإنجليزية بمسعى مثله ، فأوفدت هى أيضاً أحد موظفيها ، وهو المسيوفيلييه Villet ليعاون اسماعيل على تنظيم ماليته ، وكانت ترمى بذلك إلى أن لاتنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل فى شؤون مصر ، فقدم مشروعا أبدى اسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الانجليزية من رجحان كفة النفوذ الفرنسى ، وعارضت عمل اسماعيل بضربة آلمته ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه أن لاتذيع تقرير لجنة (كيف) ، حتى لا يسوء مركزه المالى ، فلما رأت منه ميلا إلى اتباع المشورة الفرنسية لوّحت بأنها ستنشر التقرير ، فلما احتج اسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب البرلمان البريطانى أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسرائيلى رئيس الوزارة أنه لا يعارض فى نشره وأن الخديو هو الذى يمانع فى ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا

التوقف عن الدفع

ابريل سنة ١٨٧٦

سارت الضائقة المالية فى طريقها ، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديو مرسوما فى ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى ابريل ومايو ثلاثة أشهر ، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة الأشهر إلا لمحافظة على الظواهر ، وكان الغرض هو التأجيل إلى ماشاء الله ، وأعلن هذا المرسوم فى بورصة الاسكندرية يوم ٨ ابريل ، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع ، أو بعبارة أخرى بالإفلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر إلى الأسواق المالية الأوروبية ، واستهدف اسماعيل لمطاعن الماليين والمرابين الأجانب ، وانقلبوا

يتهددون ويتوعدون ، بعد أن كانوا حتى الأمس يداهنون ويتملقون ، وأخذوا يتحدثون بوجوب خلع الخديو

إنشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بدء الوصاية الأجنبية على مصر

شعر الخديو بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار ، وما يجر إليه سخط الماليين الأوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرتضونه ، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعا بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما الماليون الإنجليز فإنهم لم يشتركوا فى هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطة التى ترسمها حكومتهم

استجاب اسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، وأصدر مرسوما فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦[١] بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص له ايراد مديريات الغربية ، والمنوفية ، والبحيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وإيراد المصلح (ضريبة الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الكبارى ، وعوائد الملاحة فى النيل ، وايراد كوبرى قصر النيل ، وايراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الأجنبى فى شؤون مصر ، والسيطرة الأوروبية عليها ، وغل سلطة الحكومة المصرية فى شؤونها المالية والإدارية ، وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية داخل الحكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصادر بإنشائه على أنه يختص بتسلم النقود المخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى إدارته مندوبون أجانب ،

---

(١) نص المرسوم منشور فى القاموس العام للإدارة والقضاء لفيليب جلاد ، جزء ٢ ص ١٤٤ (طبعة سنة ١٩٠٠)

تندبهم الدول الدائنة ، ويعينهم الخديو وفقا لهذا الانتـداب ؛ وقضت المادة الثانية بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا مايحصلونه إلى صندوق الدين لا الى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحـكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التى خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى إلى إنقاص الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبيـة أعضاء الصندوق ، وأن لاتعقد الحـكومة أى قرض جديد ولا تصدر إفادات مالية على الخزانة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على أنه قد حُـفظ للحكومة الحق فى أن تقترض بالحساب الجارى مبلغا لايزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزانة ، ونص المرسوم على أن المحاكم المختلطة تختص بنظر كل الدعاوى التى يرى صندوق الدين إقامتها على الحـكومة خدمة لمصالح أصحاب الديون

ولانزاع فى أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحـكومة بهذه السلطة ، وبتلك الاختصاصات ، ولـكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوىّ على الضعيف ، هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على ماليتها

مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديو مرسوما ثانيا[1] بتحويل ديون الحـكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد ، سمى (الدين الموحد) قدره ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، بفائدة سبعة فى المائة ، يسدد فى ٦٥ سنة ، والغرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالفائدة وطريقة الوفاء ، فقضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢و١٨٦٨ و١٨٧٠و١٨٧٣ ، أى القروض الطويلة الأجل ، تبقى قيمتها كما كانت ، فتستبدل بسنداتها سندات جديدة من الدين العمومى بحساب المائة مائة ، وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و١٨٦٥و١٨٦٧ (وهى القروض القصيرة الأجل) يعطون سندات جديدة تحسب لهم بواقع مائة لـكل خمسة وتسعين من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل سدادها ، أما سندات الدين السائر فتستبدل بها سندات جديدة مع إضافة ٢٥٪ إلى قيمتها ، أى بواقع مائة لـكل

(١) نصه فى قاموس جلاد ج ٢ ص ١٣٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

ثمانين جنيها من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل السداد

وخصص لسداد الدين الموحد وفوائده الموارد المبينة فى مرسوم صندوق الدين ، وقدر مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٦٫٤٧٥٫٢٥٦ من الجنيهات الانجليزية سنويا ، بما فى ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنية ومقداره ٦٨٤٫٤١١ ج ، وتقرر أيضا وقف جباية المقابلة

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية ، أصدر الخديو فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا[١] بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يعينه الخديو ، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة ، والثانى بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثنائية التى سيرد الكلام عنها) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويبدى المجلس رأيه فى ميزانية الحكومة السنوية التى يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر ، وعين السنيور شالويا Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى رئيسا لهذا المجلس

الرقابة الثنائيـــــة

١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦

إن إنشاء صندوق الدين ، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ، وتوحيد الديون ، كل هذه الوسائل ، على ما فى معظمها من افتئات على سلطة الحكومة ، لم تقنع الحكومة الانجليزية ولم تر فيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فامتنعت عن تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو المسيو دى بلنيير De Blignères واختارت النمسا فون كريمر Kremer ، وإيطاليا السنيور بارافللى Baravelli ، وجاهرت انجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيق ، بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى إدارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية فى سياستها وتصرفاتها الداخلية ، ولكى تمهد إلى وضع هذا النظام ، أوفدت إلى فرنسا أحد

(١) نصه فى قاموس جلاد ج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠

أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن Goschen[1] ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم إجرائها فى تسوية ديون اسماعيل ، وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديو على قبول هذه التعديلات ، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوبير Jouber ، مندوبا عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديو

جاء جوشن ثم جوبير إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦[2] ، وطلبا إلى اسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا انجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بايعاز من دولتيهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فتردد اسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فنزل أخيراً على إرادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ الذى سيأتى بيانه

مقتل اسماعيل باشا صديق (المفتش)

نوفبر سنة ١٨٧٦

وفى خلال المفاوضة بصدد الرقابة الثنائية ، وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر المالى ، وهو قتل اسماعيل صديق باشا

كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثنائية ، يحتم إقصاء اسماعيل صديق عن وزارة المالية ، كشرط جوهرى لإصلاحها ، فقبل الخديو مضطراً تضحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال اسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، وإذعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفا له

ولم يكتف جوشن بذلك ، بل اعتزم مقاضاة اسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع فى الميزانية ، متهما إياه بتبديد هذا العجز إضراراً بحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب

---

(١) كان جوشن وزيراً سابقاً فى الوزارة الإنجليزية ، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرهلنج وجوشن بانجلترا وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الأولى

(٢) كما ورد فى كتاب « مصر كما هى » Egypt as it is للمستر ماك كون ص ١٤٠

الخديو من هـذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبقى على ولائه لمولاه في سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فإنه سيشرك الخديو معه في تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألقى عبء المسئولية على عاتقه ، ففكر اسماعيل في التخلص منه ، ودبر مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديو ، وإثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبـدأ المحاكمة اعتزم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإنفاذاً لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهدأ روعه ، وتلطف في محادثته ، ثم اصطحبه إلى سراى الجزيرة ، مظهراً أنه رضى عنه ، ولـكن لم تكد العربة التي أقلتهما تجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديو ، وبادر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله في ناحية من القصر ، ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه ، وألقوا جثته في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ولم يعلم الناس بادىء الأمر بما حلّ بالمفتش ، واستمرت المحاكمة الصورية ماضية في سبيلها ، وحكم المجلس الخصوصي بنفيه إلى دنقلة وسجنه بها ، في حين أنه لقى حتفه قبل أن تتم المحاكمة

ولعمرى ان هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما تسيغه الشرائع ، ولا النظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدراً عملٌ لا يليق أن يصدر من النبلاء ، بَـله الملوك والأمراء

ثم ماذا كان ينقم اسماعيل من المفتش ؟ إنه لم يكن ينفذ إلا السياسة التي وضعها الخديو ، أو كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) : « يجب أن نعطى ما لقيصر لقيصر ، فإذا كان المفتش هو الأداة التي تحضر وتنفذ ، فإن الرأس الذى كان يبتكر وينظم هو الخديو[1] »

ومهما يكن من الرأى في مقتل المفتش ، فقد انتهت بهذه الخاتمة المفزعة حياة رجل فاقد الذمة والضمير ، تسلط على حكومة مصر ومصايرها ثمانى سنوات طوال ، جرّت الخراب المالى على البلاد

اعتقد اسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين ، أولهما أن يتخلص من إذاعة أسرار اشتراكه وإياه في تبديد أموال الدولة ، وثانيهما أن ينال عطف المندوبين الأوروبيين جوشن وجوبير في مطالبهما منه ، وقد حقق اسماعيل الغرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جثته في قاع اليم ، قد غـيِّبت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال الخزانة العامة ، أما الغرض الثانى

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٠٢

فلم يتحقق ، لأن اسماعيل صار تحت رحمة المندوبين الأوروبيين وتدخلهما المستمر فى شؤون الحكومة

وبعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضى بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذى أصدره الخديو فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذى قررته الدولتان الانجليزية والفرنسية لتسوية الدين العام ،(١) وهو :

(أولا) التعديلات التى ارتأى جوشن وجوبير إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦

(ثانياً) فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية

أما التعديلات التى قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتى .

(١) إخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ٨٫٨١٥٫٠٠٠ ج ، من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها (المادة الأولى)

(٢) إخراج قروض سنى ١٨٦٤و١٨٦٥و١٨٦٧ (القصيرة الأجل) من الدين الموحد واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين فى المائة من إيرادات المقابلة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون فى مواعيدها بعد أن كان مرسوم ٧ مايو يدمجها فى الدين الموحد ويطيل أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ٤ ر ٢٩٣ ر ٠٠٠ ج

(٣) تخفيض العلاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين إلى عشرة فى المائة

(٤) ما بقى من الدين المصرى جُعل قسمين ، قسم سمى (الدين الممتاز) ومقداره ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، فائدتها خمسة فى المائة ، وتسدد فى مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالأفضلية لحاملى سندات القروض المعقودة فى سنى ١٨٦٢و١٨٦٨و١٨٧٣ (الطويلة الأجل) (مادة ٢) ، والقسم الباقى سمى (الدين

(١) نصه فى قاموس جلاد ج ٢ س ١٣٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩،٠٠٠،٠٠٠ جنيه انجليزى ، وإبقاء الإيرادات المبينة بالمرسوم الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هـذا الدين ، وجعلت فائدته الإجمالية ٧ ٪

(٥) إعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢)

(٦) إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين العام بأكمله (مادة ١٨)

وإتماماً لهذه التسوية عقد فى ١٢ و ١٣ يوليه سـنة ١٨٧٧ اتفاقان لتسوية ديون الدائرة السنية والدائرة الخاصة

نظام الرقابة الثنائية

وقضى مرسوم ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن يتولاها رقيبان (مراقبان) بوظيفة « مفتشين عموميين »[١] ، أحدهما انجليزى ، والآخر فرنسى ، فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثانى لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومى (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار الحكومتان الانجليزية والفرنسية الرقيبين المذكورين

ووظيفة رقيب الإيردات كما تنص المادة ٨ هى تحصيل جميع إيرادات الحكومة ، وتوريدها للخزائن المخصصة لها ، وله السلطة على مأمورى التحصيل جميعهم ، ماعدا مأمورى تحصيل الرسوم القضائية فى المحاكم المختلطة ، وهو الذى يرشحهم لوظائفهم ويقفهم ، وله أن يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهى لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقيبين الأجنبيين ، أى أن الكلمة فيها لهذين العضوين

أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والدين العمومى) فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام ، وتفتيش حسابات الخزانة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لنظار الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمروا بصرف الأذون والتحاويل الصادرة منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أى مبلغ يراه

---

(١) كلمة « مفتش » كانت تؤدى فى ذلك العصر معنى السلطة الواسعة ، كما يتبين ذلك من السلطة المخولة لمفتشى الأقاليم ، فإنها أكبر من سلطة المديرين ، ومن هنا جاءت تسمية اسماعيل صديق بالمفتش ، وكان لمفتشى عموم الأقاليم سلطة تزيد أحيانا عن سلطة النظار الوزراء) ، ولذلك كان يتولاها كبار الحكام والأمراء الذين نالوا ثقة الخديو ، فـكلمة « مفتش عمومى » الواردة فى مرسوم ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ تؤدى معنى السلطة المطلقة المخولة للرقيبين الأوربيين

قد تجاوز المربوط فى الميزانية ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة فى الميزانية

ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالى بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالى الذى انفرد به الانجليز بعد الاحتلال ، وللرقيبين الاشتراك فى تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠)

وأنت تعرف معنى الاشتراك ، ومعنى الاستشارة فى هذا الصدد ، فهى كلمات تؤدى معنى السيطرة التامة.

وتقضى المادة (١١) بأن جميع الاتفاقات التى يترتب عليها إنفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط السنوى فى الميزانية ، أو تستلزم إنفاق مبالغ على جملة سنوات يجب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها

إدارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن الإيرادات المخصصة لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويبقى صندوق الدين هيئة دائمة إلى أن يسدد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يتسلموا الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأساً إلى بنكى إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم

لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأسند المرسوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهى التى رهنت إيراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز ، ، إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم اثنان انجليزيان واثنان مصريان ، وواحد فرنسى ، ويكون أحد المديرين الانجليز رئيسا للجنة (مادة ٢٣) ، أى أن الغالبية والرياسة للعنصر الأوروبى ، ويتولى المديرون إدارة السكك الحديدية والميناء ، ولهم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين

وعملا بهذا المرسوم عين الرقيبان الأوروبيان ، وهما المستر رومين Romaine رقيبا (مراقبا) انجليزيا على الإيرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaret رقيبا فرنسيا على المصروفات ، وعين الماجور إفلن بارنج Baring (اللورد كرومر) عضواً انجليزيا فى صندوق الدين ، والمسيو دى بلنيير عضواً فرنسياً ، وبقى المندوبان النمسوى والإيطالى المعينان من قبل وهما فون كريمر Kremer ، والسنيور بارفللى Baravelli ، وعين الجنرال ماريوت Maraiott

الانجليزى رئيساً لقومسيون (لجنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

يتبين مما تقدم أن نظام الرقابة الثنائية قد خوّل الرقيبين سلطة مطلقة فى إدارة الحكومة المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الأفراد . فإن قرارات الوصاية أو الحجر التى تصدر من المجالس الحسبية على فاقد الاهلية تغل سلطته عن التصرف فى أمواله ، وتنصب وصياً أو قيما عليه يتولى هذا التصرف ، وكذلك الرقابة الثنائية قد جعلت من الرقيبين الأوروبيين قواما على الحكومة المصرية ، واقترنت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة فى أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فى يد ادارة مختلطة ، ولا شك أن هذا النظام انما هو من النظم الاستعمارية الجائرة ، التى تدل على جشع الماليين والسياسيين الانجليز والفرنسيين ، وسوء نيتهم نحو مصر ، فان توقف الحكومة عن الدفع لم يكن يقتضى هذه الشروط القاسية المهينة ، وتتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت فى ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للماليين الاوروبيين ، ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط الجائرة فى تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لاتعرف حقا ولا إنصافا ، وقد اندفعت فرنسا إلى وضع هذه القيود والاغلال متوهمة أنها تخدم مصالحها المالية ، على أنها فى الواقع انما خدمت مقاصد انجلترا السياسية ، فان النظم الثنائية محكوم عليها دائما بالإخفاق ، ومآلها حتما الى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحالت مع الزمن سيطرة انجليزية كما سيجىء بيانه ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه Freycinet الوزير الفرنسى المشهور ماخلاصته : «إننا ارتكبنا فى هذا الصدد خطأين ، أولهما اننا جعلنا التدخل فى مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل المثنوى هو فى ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا كان بين شريكين يختلفان فى الطباع والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولابد فى مثل هذه الاتفاقات من ضحية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، ونتخذ فى هذه المسألة وسائل دولية ، على النحو الذى حدث فى انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك فى قانون التصفية ، والخطأ الثانى أننا أسرفنا فى جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فإنه وان كان يحسن بالحكومة أن تحمى مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف إذا كان أصحاب الديون لايكتمون ما تنطوى عليه أعمالهم المالية من المغامرة ، ففى هذه الحالة لايطلب من الحكومات أن تتدخل فى شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد ، فنحن لم نحارب تركيا

أو البرتغال أو البلاد الأخرى التى توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كنا قساة نحو مصر ؟ مع أنها كانت أقل إخلالا بتعهداتها المالية من تلك الدول[1] »

وقد بقى نظام الرقابة الثنائية معمولا به إلى أن تألفت الوزارة المختلطة برآسة نوبار باشا ، فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنبيان ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، فاستغنى مؤقتا عن الرقيبين الأجنبيين ، ولما وقعت الأزمة السياسية التى انتهت بخلع اسماعيل ، أعيد العمل بنظام الرقابة الثنائية فى أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الانجليزى ألغيت الرقابة فى أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالى الانجليزى ، وبذلك تحولت الرقابة الثنائية إلى سيطرة انجليزية

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقى الجنرال مريوت يتولاها إلى أن توفى ، ثم صدر مرسوم فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فى أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختلطة الموكولة إليها تلك الإدارة بأن جعلت من ثلاثة مديرين أحدهما انجليزى وله الرآسة ، والآخر فرنسى ، والثالث مصرى ، ثم تسلم الانجليز إدارتها فى عهد الاحتلال

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

كانت مهمة الرقيبين الأجنبيين مراعاة مصالح الدائنين الأجانب ، وتدبير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم ، ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيء إلى أسوأ ، وازداد ارتباكها وعجزها ، وبالرغم مما أسرف فيه الرقيبان الأجنبيان من ابتزاز أموال الأهالى بطرق القهر والعسف ، فقد عزيا الى اسماعيل أنه يقيم العقبات فى سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية

لا جرم أن هذا الطلب وماينطوى عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل فى شؤونها الداخلية ، يدل على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن الخديو اسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية الى الإذعان لهذا الهوان ، وأصدر مرسوما فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ،

---

(١) دى فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Quest on d'Egypte ص ١٦٨

ومهمتها تحقيق العجز فى أبواب الايرادات وأسبابه وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ۱۸۷۸ ، وأذن المرسوم للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزوما لسماعه لجمع البيانات التى تطلبها

وكان هذا المرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الايراد ، دون المنصرف ، فلم يرض الدائنون بذلك ، وتدخلت الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الايراد والمنصرف معاً ، فأذعن اسماعيل إلى طلباتهما ، وأصدر فى ۳۰ مارس سنة ۱۸۷۸ مرسوما آخر بتعميم اختصاص اللجنة ، وجعله شاملا حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أى أنه يشمل الايرادات والمصروفات ، وفرض المرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها اعطاء اللجنة جميع البيانات التى تطلبها منهم وتقديمها إليها رأسا من غير إبطاء

تألفت اللجنة طبقا لهذا المرسوم من المسيو فرديناند دلسبس (فاتح قناة السويس) رئيسا ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بلينيير . وبارافللى . وبارنج (كرومر) وفون كريمر

وتم هذا التعيين تنفيذاً لما اقترحته الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وعين المسيو ليرون ديرول Liron D'Airoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والمسيو كولون Coulon المحامى المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمحاضر جلساتها

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل نواحى الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها الى الاقاليم لتحقيق ماترى فحصه ، وظهرت بمظهر الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية

وكان شريف باشا الوزير المشهور يتولى وقتئذ وزارتى الحقانيـة والخارجية ، ولم يكن راضيا عن تدخل الدول فى شؤون مصر بهذا الشكل المهين ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت إليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فعرض عليها أن يجيب على ماتسأله كتابة ، ولكن اللجنة أصرت على حضوره ، فرفض بإباء أن يطأطئ الرأس أمامها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إبائه ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر فى اللجنة ، وتولى رآستها الفعلية لكثرة تغيب المسيو فرديناند دلسبس فى باريس ، وبعد أن

قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئيا ، يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها ، وما تقترحه لإصلاحها ، وأحصت فى تقريرها الديون غير المسجلة التى لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهى قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ ج ، بخلاف الدين العام ، واعتبرته عجزاً فى ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز فى ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٫٥٨٦٫٠٠٠ جنيه ، وفى ميزانية سنة ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٫٢٦٣ ج فبلغ مجموع العجز ٩٫٢٤٣٫٢٦٣ ج اعتبرت أن الخديو مسئول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا العجز أن ينزل عن أطيانه وأطيان عائلته ، فرض الخديو أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨٫٧٦٢ فدان من طيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونة فى ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانا أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، رهنت فيما بعد ضمانا لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً فى نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته فى المستقبل عن العجز فى ميزانية الدولة

« إن بلادى لم تعد فى إفريقية »

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه فى الموقف السياسى والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوى على بيانات وتهم موجهة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتى فى حديثه للسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتعمق فى بعض المسائل ، فهذا لا يقلل من جزيل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم ، وكنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجمة

« وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التى انتهيتم إليها ، فإنى أقبلها ، وطبيعى أن أفعل ذلك فإنى أنا الذى رغبت فى هذا العمل لصالح بلادى ، وعلىّ الآن أن أنفذ هذه المقترحات ، وكن على يقين بأنى عازم على ذلك عزماً جدياً ، إن بلادى لم تعد فى أفريقية ، بل نحن الآن قطعة من أوروبا ، فطبيعى أن نطرح الأغلاط الماضية ، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية

وستری عن قریب تغییرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون ، وقوامها وضع الأمور فى نصابها ، واحترام القانون ، ومن الواجب أن لا نكثر من الكلام ، وأنا من جهتى قد اعتزمت أن أتوخى الحقائق العملية ، وإنى بادئ عملى بتشكيف نوبار باشا أن يؤلف لى وزارة لكى أفتتح العهد الجديد ، وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله

« وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزارى ، وليس هذا بالأمر الهين ، فإنه أساس نظام جديد فى الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملا شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل ينتج ويؤتى ثمره فى تلك الأرض الأزلية التى تظلها سماء مصر [1] »

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

ففى هذا المعرض إذن قال اسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد فى أفريقية الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول اسماعيل قطعة من أوروبا ، فى الوقت الذى فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمرى ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة

وهذا الجواب فى ذاته يدلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية فى شؤون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها إرادتها على ولى الأمر ، واضطرار ولى الأمر إلى قبول تدخلها ، وشكرها على هذا التدخل ، والعمل بمقترحاتها ، وقبول الرقابة الثنائية من قبل ، كل هذه الظواهر المحزنة تنم عن الضعف الذى أصاب مصر فى ذلك العهد ، وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التى اتبعها اسماعيل ، والديون الباهظة التى اقترضها ، والتى جملته والبلاد تحت رحمة الدائنين

---

(١) عن الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١١٥) ، عدا الفقرة الأخيرة فقد ذكرها المسيو جابريل شارم ، ووردت أيضاً فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

مرامى السياسة الإنجليزية
وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال فى لجنة التحقيق ، والموحى بالفكرة الأساسية فى التقرير الذى انتهت إليه ، وهو الذى وجه اللجنة إلى حيث يخدم المطامع الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن تزداد تدخلا فى شؤون مصر بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا ، على أن تزحزحها مع الزمن من الميدان ، وتستأثر هى بالنفوذ والسلطان ، فاتفقت وفرنسا على النظام الذى يحل محل الرقابة الثنائية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برآسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزى لوزارة المالية ، والثانى فرنسى لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقداً قبل انفضاض لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان منتظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولا إليهما دون سواهما ، وقد فازتا ببغيتهما ، إذ لم يعرض المؤتمر لهذه المسألة ، واتفقتا أيضاً على أن يكون حظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى فى التسويات المالية والسياسية التى تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ فى الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأوعزتا إلى الخديو باختيار نوبار باشا لرآسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنانهما إلى ميوله الأوروبية ، وخاصة الإنجليزية ، كى يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق

لم يخدم هذا الاتفاق فى الواقع سوى المطامع الإنجليزية ، لأن انجلترا كانت تمهد السبيل لتنفرد هى بالنفوذ فى الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفى ذلك يقول البارون دى ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام فى مصر : «إن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن فى مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأهلين تحت حماية أجنبية (يقصد إنجليزية) ، قال وفى خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة فى القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر فى الأفق فكرة تعيين وزير أجنبى ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتنى قليل الثقة فى مقاصد حلفائنا ،

فإن المسألة موضع النظر ليست فى الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكمله ، من أجل ذلك يبدو المستقبل أمامى فى صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق »[١]

وكان البارون دى ميشيل يرى أنه بعد إلغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبى مشترك ، قال فى هذا الصدد : « إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدى إلى اتفاق سعيد ولكن مادام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الانحلال يتطرق إليها ، وكل الدلائل تدل على أن الانجليز عادوا إلى مطامعهم الذاتية واستئثارهم بالمنافع ، فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانبا ، وننظر إلى الأمور نظراً أعلى ، فنعرض على ممثلى الدول المجتمعين الآن فى مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية »[٢]

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع إلى هذه النصيحة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها فى ذلك الحين سياسى ضعيف الرأى مشهور بميوله الإنجليزية ، وهو المسيو وادنجتون Waddington ، فقاد السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير فى الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين ، وهما السير ريفرس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الإنجليزى وزيراً للمالية ، والمسيو دى بلينيير De Blignières العضو الفرنسى بصندوق الدين وبلجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منهما ، حتى يعرف كل وزير حدوده فى الغنيمة ، وهذا من أغرب ما سمع فى تاريخ النهب الاستعمارى

إنشاء مجلس النظار

أصدر إسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا فى ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم فى مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نثبته هنا لما له من الشأن الكبير فى تطور هذا النظام

---

(١) دى فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Question d'Egypte ص ١٦٦

(٢) المرجع السابق ص ١٧٩

قال الخديو مخاطباً نوبار باشا(١)

« وزيرى العزيز

« إنى أطلت الفكرة وأمعنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة ، وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت عزمى عليه ، عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا ، وأريد عوضاً من الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نبهت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا ، فإن ذلك أمر لازم لا بد منه

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، وبتصديق عليها أقرر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى الإدارة المنوطة به

« تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لإدارتهم وأن يعرضوا

---

(١) كتب أصل الأمر بالفرنسية ، وهو منشور فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية ضمن وثائق الحكومة ، وقد أبقينا الترجمة كما هى لأنها من الوثائق الرسمية .

ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

« أعمال كل ناظر تجرى فى الأمور التى تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون فى كل فرع من فروع الإدارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة التى هم مستخدمون بها وتابعون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره

« ينعقد مجلس النظار تحت رياستكم ، لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وجعلت مسئوليته عليكم

« وإنى أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لآرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء ، وبتعميم ترتيب محاكم الحقانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية ، والمساعدة على تتميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

« وإنى معتمد عليك فى إجراء الإصلاحات التى صممت عليها ، مؤملا أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التى لها الحق فى انتظارها والحصول عليها من حكومتنا »

« ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اسماعيل »

وأهم ما فى هذا الأمر (١) أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولى الأمر ، تشاركه فى الحكم وتحتمل مسئوليته (٢) إن أعضاء مجلس النظار متضامنون فى المسئولية (٣) إن قراراته بالأغلبية (٤) رآسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس ، فلا يرأسه الخديو

وقد بقى هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديو توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) ، وعين نظارا منفصلين تحت رآسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس بتكليفه رياض باشا تأليف الوزارة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وحفظ لنفسه فى كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس النظار وتولى رآسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برآسة ولى الأمر وطوراً برآسة رئيس النظار (الوزراء)

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التى عهد إليها تأليفها على النحو الآتى (بعد التعديل الذى دخل عليها)

نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار (الوزراء) وناظراً (وزيراً) للخارجية والحقانية . رياض باشا للداخلية . راتب باشا للحربية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيو دى بلينير للأشغال . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك فى الوزارة متوليا الحربية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان جنبيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسنا فعل

تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثانى يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية

وصار حكم البلاد فعلاً فى يد الوزيرين الأوروبيين ، لانحياز نوبار باشا ورياض باشا إلى جانبهما ، ووقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية ، لأن فى تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يغنى عنهما وزيادة ، واتفق الخديو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية حتما إذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين من منصبه من غير موافقة حكومته

١٣

قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضا جديدا من بنك روتشلد الإنجليزى مقداره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذى عرف بقرض الدومين ، أو دين روتشلد ، ورهنت فى مقابله الأملاك التى نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٫٧٢٩ فدان[1] وعهد بادارتها إلى لجنة دولية تسمى قومسيون الأملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصرى واثنان أجنبيان أحدهما انجليزى والآخر فرنسى

وقد خسرت البلاد فى هذا القرض خسارة فادحة لا تقل عن خسائرها فى قروض اسماعيل السابقة ، فإنه وإن كانت قيمته الاسمية ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٦٫٢٠٥٫٠٠٠ ج ، لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣ ٪ فخسرت مصر ٢٫٢٩٥٫٠٠٠ ج من هذا الباب وحده ، وبلغ صافى القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٥٫٩٩٢٫٥٠٠ من الجنيهات ، وهذا يدلك على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تعنى بمصلحة مصر ،

---

(١) المادة ٣ من المرسوم الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨

بل بالمصالح المالية الأجنبية ، وقد وصف القاضى الهولاندى فان بملن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معانى الـكلمة[1]

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون ، ولم تعبأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلين ، فلم تسدد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمرافق البلاد العامة

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إنقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستيداع ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحـكومة ، كما سنفصل ذلك فى الفصل الآتى

ختام النزاع بين الخديو والدائنين

استقال نوبار باشا من رآسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين اسماعيل خلفاً له ، وأبدى ميله إلى أن يتولى بنفسه رآسة مجلس الوزراء

وبعد مفاوضات لم تدم طويلا أعلن اسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن لا يرأس الخديو مجلس الوزراء ولا يحضر مداولاته ، وأن يتولى الأمير محمد توفيق باشا رآسة المجلس ، ويكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى المعارضة فى كل ما لا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقرانه لا ينفذ ، فقلد الخديو ابنه توفيق باشا رآسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلا ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأخلت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدها اشتدت أزمة الخلاف بين الخديو والدول وانتهت الأزمة بخلع اسماعيل كما تراه مفصلا فى الفصل الثالث عشر

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١٨٥

الفصل الثانى عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن فى مصر هيئة نيابيـة تمثل الشعب وتشترك فى مظاهر الحـكم حين ولى اسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هـذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت فى عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس فى كتاب (عصر محمد على) ص ٤٦٦ (طبعة ثانية) ، وانتهينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر فى معظم عهد محمد على

إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى إسماعيل الحـكم فـكر فى إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب)

إن فـكرة إنشاء هذا المجلس فى ذاتها فـكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل اسماعيل إلى تقدم الشعب وتعويده الاشتراك فى الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس

نظام المجلس

أنشىء هـذا المجلس سنة ١٨٦٦ ، ووضع الخديو اسماعيل نظامه فى لا ئحتين عرفت الأولى باللائحة الأساسية ، وهى مؤلفة من ثمانى عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسميت الثانية اللائحة النظامية (نظامنامة) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة

ومن أحكام اللائحتين[1] نستطيع أن نتبين نظام المجلس ومدى سلطته ، وإنا موجزون هنا القواعد التى استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

(أولا) إن المجلس لم تكن له سلطة قطعيـة فى أى أمر من الأمور ، وهو وإن كان

---

(١) هامش الطبعة الثانية — نشرنا نص هاتين اللائحتين فى قسم الوثائق التاريخية

يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشير في بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة « بالمنافع الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً في المقترحات التي يتقدم بها الأعضاء

(ثانياً) يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديريات ، وجماعة الأعيان في القاهرة ، والاسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط

(ثالثاً) يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أى بعد مضى ثماني عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى

ولوحظ في هذا التمييز أن هذه المدة تكفي لانتشار التعليم في البلاد ، بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادي عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

(رابعاً) يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الانتخاب بلجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى [1] وقاضي المديرية

(خامساً) يجتمع المجلس شهرين في كل سنة ، من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير (أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٠ هاتور إلى ١٠ طوبه (نوفمبر ، يناير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس

---

(١) يشبه أن يكون كرئيس النيابة اليوم

أو تأخيره أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و١٧ من اللائحة الأساسية)

(سادساً) تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية)

(سابعاً) يفتتح الخديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشىء من الأمور التى يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و٥ من اللائحة النظامية)

(ثامناً) ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أقلاما)، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم «البيرولدى» أى الأمر باعتماد عضويته

(تاسعاً) للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية)

(عاشراً) يتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشىء من الحصانة النيابية، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) فى أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من من اللائحة النظامية)

(حادى عشر) إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس، ولا يجوز للعضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك، ولا يتكلم إلا وهو فى موضعه، وتصدر القرارات بطريقة أخذ الآراء علانية وبالأغلبية

وعلى المجلس احترام رأى الأقلية، والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابى)

(ثانى عشر) أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس «الحشمة اللائقة» وجلوسهم فيه يكون «بهيئة الأدب» (مادة ٤٠)، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها إلا بإذن من الرئيس، وإلا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه به المجلس (مادة ٥٤)

هذه هى القواعد الجوهرية التى على أساسها أنشئ مجلس شورى النواب، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات، ويجتمع شهرين فى كل سنة، وجلساته سرية، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون

ولا ريب فى أن المجلس النيابى الذى يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عمليا فى سياسة الحكومة ، مالم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكتسب حقوقا ومزايا جديدة ، ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شؤون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب والقروض ؛ لبعث فيه روحا من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة المالية كانت فى حاجة إلى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التى تلاحقت فى عصر اسماعيل وأفضت إلى التدخل الأجنبى فى شؤون مصر

الحياة السياسية فى عصر اسماعيل

إن الحياة النيابية فى كل أمة تتبع أولا النظام الذى تسير عليه ، ثم تتأثر من الحياة السياسية فى عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فلنبحث الآن ، عن مبلغ تأثره من الحياة السياسية فى عصره

كان عهد اسماعيل فى الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من عصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو اسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهى ، ويدل منطق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يعتزم التخلى عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه

ثم ان تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ، ونفوذه يكاد يكون شكليا ، ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ فى تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمد وأعيان البلاد ، حتى صار جديراً بأن يسمى « مجلس الأعيان »

فهذه الطبقة من الأمة هى التى كانت ممثلة فيه تمثيلا واسعا ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذى لا يؤثر فى طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التى تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد على ، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب فى ذاته لا يجعل لهم حظا فى عضوية المجلس ، أضف إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تتجه إلى الحياة

الحرة ، ولم تألفها بعد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي ، وتبعث فيها روحا من الشعور بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتبصرهم بحقائق الأمور ، وتنشر مداولاتهم ، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم ، ولا ثمة جمعيات سياسية تبث أفكارها ومبادئها القويمة في نفوس النواب ، ويتألف منها ومن الصحافة رأى عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي ينشدها

ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمى حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضييق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخططه وأعماله

الانتخابات الأولى للمجلس

يهمنا أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابي في عهد اسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية[١] ، ونتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود العطار

نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى جميعى . السيد عبد الرزاق الشوربجى

نواب روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اتربى بك أبو العز . على كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة

---

(١) راجع أعضاء (مجلس المشورة) في عهد محمد على بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة القومية » ص ٤٦٧ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التي تألفت على التعاقب في عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٨ والجزء الثاني ص ١٥ و ١٧ و ١٨٤

أبى مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قسطا . عبد الحميد زهرة عمدة حانوت . على أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان الملوانى عمدة ميت حبيش القبلية . أحمد الشريف عمدة ابيار

(المنوفية) الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم . محمد افندى شمير عمدة كفر عشما . موسى افندى الجندى عمدة منوف . احمد أبو حسين عمدة كفر ربيع . حماد أبو عامر عمدة جنزور . على أبو عمارة عمدة مليج . محمد الانبابى عمدة جزى

نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفى عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد دبوس عمدة نكله العنب . الحاج على عمار عمدة بيبان . الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربى من قليوب . الامام الشافعى أبو شنب عمدة الخانكه . على حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربى (قليوب) . احمد افندى أباظه (منيا القمح) . الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنافين . المعلم سليمان سيدهم عمدة بندف . بركات الديب عمدة القرين . محمد افندى عفيفى عمدة الزوامل . عبد الله عياد عمدة كفر عياد

نواب الدقهلية

هلال بك . سيد احمد افندى نافع عمدة دنديط . محمد بك سعيد (نوسا البحر) . اسماعيل افندى حسن عمدة تمى الامديد ، الشيخ محرم على عمدة السنبلاوين . الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

نواب الجيزة

عامر افندى الزمر عمدة ناهية . ابراهيم احمد المنشاوى عمدة زاوية دهشور . عبد الباقى عزوز عمدة الرقق (الرقة)

نواب بنى سويف والفيوم

حزين الجاحد عمدة العجميين . على سيد احمد عمدة الزربى . زايد هندى عمدة جزيرة بيا . محمد حسن كساب عمدة النويره . جرجس برسوم عمدة بنى سلامة

نواب المنيا وبنى مزار

ابراهيم افندى الشربعى عمدة سمالوط . اسماعيل احمد عمدة بنى احمد . احمد على عمدة الزاوية . احمد حبيب عمدة الفنت . ميخائيل اثناسيوس عمدة اشروبة . حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة

نواب أسيوط

سليمان افندى عبد العال (ساحل سليم) . عثمان غزالى عمدة بنى رزاح . يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تمى . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر حمد عمدة الشغبة . عبد العال موسى عمدة دروه

نواب جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفورة . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله عمدة الجبيرات . عثمان أبو ليله من السكتكاته . عطيه مهران من ناحية نزه . احمد سلطان عمدة بندار

نواب قنا واسنا

عمر افندى أبو يحيي عمدة أبو مناع . محمد سحلى عمدة فرشوط . على ابراهيم عمدة حجازه . احمد افندى عبد الصادق من أسوان . احمد على اسماعيل عمدة السليمية

نائب دمياط

على بك خفاجى

افتتاح المجلس وخطبة العرش

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦

كان افتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٣) ، إذ اجتمع الأعضاء بمكان انعقاده (بالقلعة) برياسة إسماعيل راغب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى دور انعقاده الأول ، وحضر الخديو حفلة الافتتاح ، يصحبه من أركان حكومته شريف باشا (الوزير المشهور) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس

مجلس الأحكام ، وإسماعيل باشا صديق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم) ، وأحمد خيرى بك كاتب الخديو

وتليت خطبة العرش التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وهذا نصها :

« من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار العمار ، ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدين البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حتى وفقه الله تعالى لما أراده من تأسيس عمارية الأقطار المصرية ، وكان والدى عوناً له ونصيراً فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه فى إتمام تلك المساعى الجليلة ، بكمال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لكملها على أحسن نظام ، ثم انقلبت أحوال مصر بعدهما ، إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدى ، ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيتم دوام سعيى واجتهادى فى إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية ، بتكثير أسباب العمارية والمدنية ، أعاننى الله على ذلك ، وكثيراً ما كان يخطر ببالى إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية ، كما هو مرعى فى أكثر الجهات ، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشاورهم فى الأمر » وبقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تتذاكر فيه المنافع الداخلية ، وتبدى به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبى الأهالى ، ينعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وإنى أشكر الله على ما وفقنى لهذا الأمر المبرور ، وواثق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنيـة ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى كل الأمور[1] »

وتعد هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى ، وجيزة العبارة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحكم ، واستندت فى تقريرها إلى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لا محيص عنها ، ويثبتها فى نفوس الشعب ، وفيها تمجيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه ، وإعلان بأن الغاية من

---

(١) عن المضبطة الأصلية لجلسة افتتاح مجلس شورى النواب المحفوظة بدار النيابة

الحكم هى منفعة الجمهور ، فورود هذه المبادئ الهامة فى النطق الخديو هو خير دعاية لها وإعلان عنها

لجنة الرد على خطبة العرش

وافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديو إسماعيل ، فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء . وهم أتربى بك أبو العز . هلال بك . محمد افندى عفيفى . محمد افندى شمير . الشيخ محمد الصيرفى . سلمان افندى عبد العال . إبراهيم الشريعى . عمر افندى أبو يحيي . حسن افندى شعراوى . الشيخ على سيد احمد

وفى اليوم التالى (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللاجنة إلى السراى الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا إلى الخديوى جواب المجلس على الخطبة

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ فى قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح النيابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد فى سالف العصور ، وما آلت إليه من الاضمحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد على باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بفضل إبراهيم باشا لمؤازرة أبيه فى أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديو إسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل لنهضتها ، وأفاض الجواب فى ذكر مآثر إسماعيل ، ثم أظهر ابتهاج المجلس لما ناله الخديو من تعديل نظام وراثة العرش

وإليك نص الجواب ، نثبته هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التى تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة فى ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والسجع المتكلف والتملق البالغ لولى الأمر . قال الأعضاء

« بعد ما تشرفنا بالإصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكمال الارتياح . ونقول إن مما قطفناه من زواهر الأخبار التاريخية وعرفناه من سوالف آثار الديار المصرية . أنها كانت فى الأعصار الخالية رافلة فى حلل المفاخر الحالية . وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نبل معارفها الوافر . معترفة بأنها مفترفة فى الأصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدى من لم يحسن

تدبير ملكها من الملوك السالفين . تناوبتها نوائب الزمن . وتناولتها أيدى المحن . حيناً بعد بعد حين . فاندرست معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدى الدهور وتكاثرت فيها الحروب والشرور . حتى رجعت القهقرى . وأصبح غيرها من الممالك فى أنواع التمدن متقدماً وملكها متأخراً . وقاسى أهلها من الذلة والمسكنة ما صاروا به فى غاية الحقارة والمهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الهرم . ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم . وينقذ أهلها من هذه المهالك . وينظمها فى سلك أحاسن الممالك . فشرفها بجد العزيز جنتمكان محمد على باشا . فأعاد لها من العمارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان تلاشى . وأفرغ قلبه وقالبه فى إصلاح حالها . وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه فى إعادة جمالها وكمالها . حتى أزاح عنها تلك الوخامة ، وألبسها حلل الشهامة والفخامة . وأحكم معالم الأحكام . وأقام بها دعائم العدل بين الأنام . ودون فيها دواوين المعارف المتسقة . وجمع بها أصناف المآثر المفترقة . وجدد فيها القوانين العسكرية . وأنشأ دوارس المدارس العلمية والحكمية حتى ظهرت بعد الخفا . وازهرت أفنانها بزهور الصفا . وعاد إليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته فى سالف الأيام وانتظمت مصالحها الأهلية والملكية بحسن تدبيره أحسن نظام . مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة . وعجائب الآثار الرائقة . مما شوهد لنا جميعا . وتبوأنا به بيتاً من العز رفيعا . فضلا عما أورثها من الغنى الأتم . والفخار الأعم . من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حسدت مصرنا الأمصار . وصرنا بحمد الله متقدمين فى درجات العمار . وقد كان والد العزيز الأكرم عوناً لوالده ، وهو الجد الأمجد فى حال حياته ممضيا الطرق الموصلة إلى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه . وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه . وأخذ ينشئ ما يكمل به رونق الوطن . ويجدد من العمارية والآثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن ، من إنشاء المجالس الحقانية ، وتكثير الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، وأضمرته طويته ، فحسدتنا الأيام عليه ، فلم نتمتع بعز حكومته إلا قليلا حتى نقله الله إليه ، ثم تولى على الأقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة ، إلى أن نفحتنا النفحات الإلهية ، وأسعفتنا العناية الربانية ، بالحضرة الاسماعيلية ، وأعطى القوس باريها ، لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها ، وتولاها العزيز بن العزيز ، ذلك الجناب الأفخم ، والداورى الأكرم . فقام فى تنظيم أمورها على ساق

وقدم ، وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد فى تجديد ما انهدم وإحياء ما انعدم ، وأخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تخلل بعد أبيه من الخلل ، وسعى فى مقاصد أبيه وجده ، باذلا فى موجبات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده ، شاغلا باله بأقصى أنواع العمارية ، مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الأقطار كمال الرفاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن فى الحساب ، وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره فى سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده فى سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين أن ألهم سلطاننا الأعظم ، ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثة الحكومة على التأبيد فى نسل اسماعيل بأن يتولاها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيالها من فكرة جليلة رائقة ، أسست فى هذه الديار ، من دواعى العمار الأسباب الفائقة ، واستلزمت تحسينا لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا المهاب (الصواب المهيب) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت الهمم الاسماعيلية ، يصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر هذا الوطن ، ويرقى انتظام حاله على أسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتمام رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتمام رفاهيتهم اقتضت إرادته العلية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يعلمه من أن جمع الآراء فى أمور العالمين ، والمداولة فى مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الالتئام ، وتمام راحة الأنام ، وفوض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الأهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الأمور بواقع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالى ، تبرؤاً من غوائل المغدورية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات[1] ، وإذ كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المساعى الحميدة ، وأتم نعمة أسداها ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية ، ورفع أكفنا آناء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، فى أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود أفندينا الأفخم ، وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الأعز الأكرم ، وكذا بقية الأنجال الفخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاه خاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام[2] »

---

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاد الخديو اسماعيل

(٢) عن المضبطة الأصلية لمجلس شورى النواب ، وهى تختلف قليلا عن الصيغة المنشورة بمجموعة الجوائب

لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فى مكان انعقاد المجلس (بالقلعة) ، واشتغلوا بانتخاب لجانه وكانت تسمى (الأقلام) ، وعددها خمسة طبقا لما تقضى به المادة ٨ من اللائحة النظامية ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضوا ، أى أن اللجان (أو الأقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس ، ونذكر هنا بيان اللجان وأسماء رؤسائها .

لجنة المدائن (العواصم) ورئيسها موسى بك العقاد

لجنة روضـة البحرين (الغربية والمنوفية) ورئيسها أربى بك أبو العز ، ثم سميت لجنة الغربية فى الدور الثانى

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية

لجنة المنيا ، ورئيسها إبراهيم أفندى الشربيى

لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان افندى عبد العال

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقلام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فنظرت كل لجنة فى تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فـكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهردار الخديو لـكى تعرض على الأعتاب الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدى) للأعضاء

وللأقلام مهمة ثانية ، وهى انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قومسيونات) لبحث المسائل التى يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوما لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قلم من الأقلام الخمسة ، عضواً واحدا من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء

اعتماد عضوية النواب

وإليك نص أمر الاعتماد (البير ولدى) الذى أصـدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة نيابتهم

« قدوة الوجوه المعتمدين ، والأعيان المنتخبين « فلان من بلدة كذا بقسم كذا عديرية كذا » زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل الفطن والتمييز ، دوام شغف فؤادنا ، واشتغال أفـكارنا بما فيه معمورية بلادنا هـذه وسعة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها فى مدارج التمدن ، ويصعد بهم فى معارج التمـكن ، وقد علمت أن ترتيب

مجلس الشورى الوطنية ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزيه ، كما جرت فى سائر المدن المتمدنة وشوهد بين جميع الملل المتمكنة ، فإن تلاحق الأفكار ، وتصادق الآراء والأنظار ، يستنتج ثمرات الألباب من أغصانها ، ويستخرج محسنات الصواب من أفنانها ، وقد رأيت فى أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك ، من مزيد الأهلية والاستعداد ، ما يكون عونا على حصول هذا المراد . فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه ، وأصدرت لائحة مخصوصة فى كيفية انتخاب أعضائه ، بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا ، لينوبوا عن سائر أهالى مدائننا وبلداننا ، وقد كمل أمر الانتخاب الآن ، ممن يصلح لهذا الشان ، وأنت ممن انتخبوا لهذا الخصوص ، وصدق عليهم فى قرار القومسيون المخصوص ، وعرض ذلك بواسطة سعادة رئيس المجلس إلينا ، فقوبل بقبوله واستحسانه لدينا . فأصدرت هذا إليك إعلاما بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية ، فى ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية . حسبما تقرر فى اللائحة الانتخابية ، وكلكم أصحاب روية وأهلية ، وأرباب فطنة جلية ، وكمال معرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية ، فأملى فى سمو أفكاركم ، وعلو أنظاركم ، أن يكون فى اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتمديناً ، ويجارى غيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة إصلاحاً وتحسيناً . فتعاونوا فى النظر الصائب ، وتبينوا الفكر الثاقب ، وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية ، والمواد التى ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية ، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها ، وأبدوا من شرائف الآراء البهية خير موجودها ، وتبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا ، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا ، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنيها على وفق المطلوب ، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيها على أحسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال ، وحسن الحال والمآل ، فهو مولى الخير ومولى الكمال »

فى رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس ، وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الأقلام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة ، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء

طريقة المداولة فى المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول فى الاقتراحات التى يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لتبحث أولا فى هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ليحاط به علماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحيلونه فى الغالب على لجنة تنتخبها الأقلام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطبع ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأى المجلس على قرار فى موضوعه يرسل القرار إلى المعية السنية لعرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر اوزير (الناظر) المختص أو الموظف الفنى ، فيدلى بالإيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة .

ونذكر ممن حضروا فى الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد ناقب باشا مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامه بك (باشا) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة المعية السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنا موجزون هنا أهم هـذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (١)

(١) أول المقترحات التى تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية فى بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات فى

---

(١) راجعنا هذه المضابط فى « الوقائع المصرية » التى كانت تنشرها فى حينها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سنوات بأكملها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة فى دار الكتب ، أو بالدفترخانة المصرية بالقلعة ، وفقدان أعداد كثيرة من السنوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المحفوظة كاملة فى مكتبة البرلمان ، ويجدر بنا فى هذا المقام أن ننوه بالجهود المحمودة التى بذلها الأستاذ محمد خليل صبحى رئيس قلم مكتب مجلس النواب فى جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة فى مختلف المصالح والدواوين ، وما بذله من البحث والتنقيب لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والهيئات النيابية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة للتاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والثناء .

هذه المسألة ، ثم أحيلت على لجنة (قومسيون) سميت لجنة (العمليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن افندى شعراوى ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفى

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها فى البحث اسماعيل باشا صديق وسلامة بك إبراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيفاد هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الرى والهندسة ، فقدمت اللجنة تقريراً مطولا خلاصته تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلين (والمساواة فى الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأنفس تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الأنفار للسخرة بالدور

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس فى غنى عنها ، وهى وضع ضريبة على المواشى ، وحجتها فى ذلك أن أعمال المنافع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى مهمات وأدوات يجب شراؤها بالثمن ، ولما كانت المواشى الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، عما يوفى ثمن هذه المهمات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً فى السنة على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجمال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشا ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستثنيت من هذه الضريبة مواشى المدن والبنادر

(٢) اقترح ابراهيم افندى الشريعى رئيس لجنة المنيا ، النظر فى مسألة تقسيط الأموال الأميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلا لسدادها ، فأحيلت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء : وهم محمد أفندى شمير ، ونصر الشواربى ، وميخائيل أثناسيوس ، ومحمد عفيفى ، وحميد أبو ستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد للسداد فى أوقات جنى المحاصيل توفيراً لراحة الأهالى فى دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها فى هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهى أن رأى المجلس فى محله ، ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها فى المواعيد المحددة لسداد الأموال ، واستحسن تأجيل النظر فى هذه المسألة إلى السنة المقبلة ، إذ ينظر المجلس فى مسألة الديون ومسألة التقسيط معا ، فأقر المجلس ذلك .

(٣) اقترح أربى بك أبو العز أحد نواب الغربية ، تعميم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة فى كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحبذوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى تعميم التعليم بين طبقات الأمة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندى أبو يحيى ، ومحمد حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود العطار ، وأحمد أفندى أباظة ، وانتهت اللجنة فى تقريرها إلى وجوب إنشاء مدرسة فى كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجانا ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس فى السويس والقصير والعريش حتى يتم إنشاء المدارس فى المديريات والمحافظات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا فى بيانه بالجهود التى تبذلها الحكومة فى سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الخديو وقف على المدارس جميع الأطيان التى يتألف منها تفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديو

(٤) اقترح سليمان افندى عبد العال من نواب أسيوط النظر فى وضع نظام لسندات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر اسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشتغلة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (اسماعيل راغب باشا) فاكتفى المجلس بذلك

(٥) اقترح ميخائيل افندى اثناسيوس من نواب المنيا إلغاء نظام العهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة فى عهد محمد على باشا كانت تعهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين فى سداد مالها ، فكان المتعهدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجبوها من الأهلين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاق الفلاحين لأن المتعهدين كانوا يسخرونهم لمصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتعهدين ثم عاد العمل به فى أوائل عهد اسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا غرو إن قوبل اقتراح ميخائيل افندى اثناسيوس بالاستحسان

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ما خلاصته ، إن الأصل فى إعطاء البلاد عهدة هو مساعدة الأهالى على سداد الأموال لعدم اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ، ولكن المتعهدين كانوا يغتصبون ما يزيد عن المال من محصولات الأهالى وأخذ بعضهم لعهدتهم أراضى لا تزرع لمجرد الرغبة فى تسخير الفلاحين للعمل فى مزارعهم الخاصة ، وطلب

فك العهد جميعها لأن الأهالى فى مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة المتعهدين

وحبذ الأعضاء فك العهد وإعادة الأطيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد على ، والحاج شتا يوسف ، وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل

وانتهت المناقشة فى الموضوع بأن قرر المجلس بجلسة ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته

(٦) اقترح محمد افندى حمادى من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال فى المديريات لمنع العبث فى قيد المتحصلات ، وذكر أن الأهالى فى الوجه القبلى يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيد ما يدفعونه فى ورق عادة ويبقى المتحصل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم القيد بالدفاتر المعتمدة يحصل « لخبطة ومغشوشية فى الإيراد »

وأحيلت هذه المسألة على لجنة « التقسيط » وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل ممول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهلين ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق اسماعيل باشا صديق على ما رأته اللجنة ، ووعد بوضع الطريقة المطلوبة

(٧) اقترح سليمان افندى الملوانى من نواب الغربية ، منع مجازاة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربى بمنع الضرب عن العمد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذى يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلا فى هذه المادة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذى تجرى الحكومة وضعه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكتفى المجلس بذلك

(٨) اقترح هلال بك ، النظر فى الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالمال إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها

وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور اسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ما قرره المجلس فيها بجلسة ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أطيان الجزائر بثمن يساوى قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، وربط عليها مال المثل ، أما أطيان الحيضان فتعطى أيضاً بالثمن بواقع إيجار ثلاث سنوات ، وربط عليها مال الحوض ،



اسماعيل راغب باشا
رئيس مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الأول
(من ٢٥ نوفبر ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧)

والأطيان البور التى يرغب الأهلون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأخراس والمستبحرة والمالحه فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المماثلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البرارى تعطى لمن يرغبها من غير ثمن وتعفى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحى والبنادر وأطرافها ، لأنها تعد من الأراضى القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البرارى فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر

(٩) اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من السدود لتجرى المياه فى ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنبلاوين من الرى

(١٠) اقترح الشيخ العدل احمد من نواب الدقهلية . اعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من فمه الذى كان على ترعة المنصورية لسهولة وصول مياه الرى إلى البلاد الواقعة عليه .

(١١) واقترح على بك خفاجى نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه الترعة واصلة فى ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) إلى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط حتى لا تحرم مياه الرى

(١٢) واقترح كل من حميد أبو ستيت . ومحمد سحلى من نواب قنا ، إصلاح الرى بحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور

وأحيلت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة العمليات ، وبحثت فيها بحضور اسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولمناسبة بحث هذه المقترحات فى لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الرى والهندسة ببلادهم ؛ فبحثتها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ؛ واتخذت فيها جميعا من القرارات ما يكفل توفير الرى وراحة الأهلين ، وصدق المجلس على قراراتها فى هذا الصدد

انتهاء الدور(١)

وفى جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٨ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن رئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن التشكر للخديو على منشآته العظيمة « الموجبة لازدياد عمران الوطن » وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديد أفكارهم التى أبدوها فى المسائل التى عرضوا لبحثها كانشاء المدارس والعمليات (السخرة) وتقسيط الأموال وفك العهد وإصلاح الأطيان وإجراءات صيارف القرى ، وسندات المعاملات ، وألمع إلى ما ذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس فى هذه المسائل حلت محل القبول لدى الخديو « ولى النعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله فى أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يبديه الاعضاء فى السنين المقبلة من سديد الآراء ، وختم خطبته بالدعاء للذات الخديوية ، وانصرف المجلس على ذلك

وكان يبدو على مقترحات الاعضاء ومداولاتهم حسن القصد ، والرغبة الصادقة فى خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الاهلين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان فى الآراء ، وسلامة المنطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التى تباحثوا فيها ، وكان يعوزهم إلى حد ما — الاستقلال فى الرأى ، والاضطلاع بالمسائل العلمية والمالية

أما الحكومة فكانت تعنى بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها فى بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء فى مباحثهم ، واطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا فى هذا الصدد اسماعيل باشا

---

(١) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن الهيئة النيابية بسنواتها الثلاث ، ولكننا رأينا اتباعا للمصطلحات الحديثة أن نقصر كلمة (دور) على الانعقاد السنوى

صديق مفتش عموم الاقاليم وقتئذ ، وصاحب الحظوة الكبرى عند الخديو اسماعيل

ولم يتناول الأعضاء فى مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التى كانت تشغل الأفكار فى ذلك الحين فإنهم لم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا اطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ تطلعهم إلى البحث فيها إلا فى دور الانعقاد الثانى كما سيجئ بيانه

وصفوة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأساسى وملابسات العصر الذى اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برلمانى لابأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت فى عهد اسماعيل

رواية لا أصل لها

ولا يسعنا أن نختم هذا المبحث قبل أن نشير إلى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب فى أول أدوار انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا ، وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية ، أفهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائما إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يعارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون فى مقاعد اليمين ، ونواب المعارضة يجلسون فى مقاعد اليسار ، فاستنكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً فى مقاعد اليمين ، فأفهمهم شريف باشا أنه لابد أن يجلس بعضهم فى مقاعد اليسار ، فلم يكن من الأعضاء إلا أن تحولوا إليها جميعاً .

وظاهر على هذه الرواية مسحة الهزل والخيال ، فهى ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الأوروبيين الذين يطيب لهم أن يبتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سندا من أقوال شاهد عيان ، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً فى مضابط المجلس ، على أن الرواية فى ذاتها لايسيغها المنطق ، فإن نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملابساته ، كل ذلك لا يدع مجالا لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالأحزاب الموالية والمعارضة إنما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المسيو جليون دنجلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ،

فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع ببطلانها ، وكل ما ذكره المسيو دنجلار عن موقف المعارضة فى المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا رأيهما عما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام[1]

فهذه الرواية يسيغها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن نزعة الحكومة الاستبدادية تأبى أن يقف نائب فى ذلك العصر موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف فى أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمنية ، ولم نتبين نواب المعارضة إلا فى أدوار انعقاده الأخيرة كما سيجىء بيانه

دور الانعقاد الثانى

١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤) فى مكانه المعتاد (بالقلعة) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الاحكام ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بيت المال ، وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الدور

وقد تأخر المجلس عن موعده المحدد فى اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) ، وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى بك بتلاوة خطبة العرش (مقالة الافتتاح) فتلاها

وهى خطبة طويلة أشار فيها إلى المسائل التى قررها المجلس فى العام الماضى ، وما أنفذته الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الأسباب ، فذكر مما نفذ إنشاء مدرستى بنها وأسيوط

---

(١) رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار . الرسالة السابعة المؤرخة يونيه سنة ١٨٦٨ ص ١٤٢ Letters sur l' Epypte Contemporaine

« والباقى تحت الاجراء » ، وفك العهد ، وإضافة الاطيان الزائدة فى المساحة ، وضم الاراضى القابلة للزراعة إلى من يرغبها من الأهلين ، وانفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب فى الأدوار الآتية

(١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨
(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩
(٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ — ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
(٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦
(٥) ٢٣ نوفبر سنة ١٨٧٦ — ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

وذكر أن ترتيب الأنفار للسخرة بالدور طبقا لقرار المجلس متوقف على إتمام تعداد الأنفس ، وأن مسألة سندات المعاملة موقوفة على إصدار قانون الرهون الذى كان موضع البحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أقساط الأموال الأميرية ، إن إجراء هذا التعديل لا يخلو من صعوبة « والحكومة لا تقصر عن إجرائه حسب الإمكان » ووعد باطلاع أعضاء المجلس على الأسباب التى أخرت تنفيذه ، وطلب المذاكرة فى هذا الموضوع لتقريره على « صورة مستحسنة »

وأشار إلى مشاريع الاصلاح التى اعتزمت الحكومة إجراءها وقررت عرضها على المجلس للمداولة فيها ، كتحسين الأحوال الصحية ، والعناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، وإتمام الرياحات الكبيرة التى تؤدى « إلى تكثير المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة وبسببها تزداد عمارية بلاد كثيرة ، فالاسراع إلى إتمامها من أهم الأمور » .

وختم الخطبة بقوله « والواجب علينا الاجتهاد فى تدارك الأسباب الموصلة إلى عمارية الوطن ، والله المرشد إلى أقوم طريق ومنه المناية والتوفيق »

وبعد انتهاء جلسة الافتتاح إستأنف المجلس اجتماعه ، وانتخب لجنة الرد على خطاب العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء وهم :

الشيخ مصطفى جميعى ، الشيخ محمد الصيرفى ، ابراهيم افندى الشربعى ، الشيخ على سيد احمد ، محمد افندى شمير ، السيد احمد الشريف ، سليمان افندى عبد العال ، عمرافندى ابو يحيى ، هلال بك ، محمد بك سعيد

وقدمت اللجنة إلى الخديو جواب المجلس ، مشتملا على العبارات المألوفة فى تقديم فروض التشكر للذات الخديوية ، مع التنويه بمشاريع الاصلاح التى جاءت فى خطبة العرش ، وابتهجت لما أذن به الخديو من اطلاع الأعضاء على أحوال المالية للوقوف على الأسباب التى أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية

لجان المجلس

بقيت لجان (أقلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضى كما هى من غير انتخاب جديد

تغييرات فى الأعضاء

توفى من الأعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة ، وانتخب بدله السيد محمود عبد عبد المعطى ، ومحمد حمادى من نواب جرجا ، وانتخب بدله همام حمادى من المنشاة ، ومحمد الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ ابراهيم الوكيل عمدة سمخراط .

ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة الدائمة فى الدور السابق فقد انتخب لرآستها الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة

قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات فى عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم قراراته : إنشاء مجلس زراعى فى كل مديرية يسمى (مجلس تنظيم الزراعة) ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمد بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر فى الشؤون الزراعية وتحسينها وتقدمها ، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ، وإجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ، وجواز دفع البدل النقدى للاعفاء من

الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيها ، وقرر أيضاً إتمام الرياحات الكبرى وما تستتبعه من منشآت الرى ، وردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدرى وزيادة عدد أطباء الصحة فى الاقاليم ، وانشاء المستشفيات ، وتعديل الضرائب وقد قرر فيها اعتماد درجات ترتيب الضرائب التى تعمل فى كل مديرية بمعرفة مندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمد والأعيان ، ونفذت فعلا

وممن حضر من الوزراء وكبار موظفى الحكومة جلسات هذا الدور : شريف باشا ، وعلى باشا مبارك وقد صار وزيراً للمعارف والأشغال ، واسماعيل باشا صديق ، ومصطفى بهجت باشا المهندس الكبير مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامة بك (باشا) مفتش هندسة الوجه البحرى ، والدكتور كلوتشى بك ، والدكتور محمد على البقلى بك ؛ والقى كل منهما بياناً هاما فى الاصلاحات الصحية

المناقشة فى المسألة المالية

عين اسماعيل باشا صديق فى خلال هذا الدور وزيراً للمالية ، مع بقائه مفتشاً لعموم الاقاليم ، فعظمت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية

وشغلت المسألة المالية أفكار الناس فى ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو اسماعيل منذ ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التى اقترضها سعيد باشا نحو أحد عشر مليونا من الجنيهات ، فبدلا من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان فى سنوات ١٨٦٤و٦٥و٦٦و٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنيه ، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه

وتحركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التى كانت أسرارها محجوبة عن الانظار ، وانقضى دور الانعقاد الأول دون أن يعرضوا لهذه المسألة على أهميتها ، ثم أثاروا بحثها فى الدور الثانى ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرسها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دفاترها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأفضوا إليه ببيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من اسماعيل باشا صديق الذى كان معروفا عنه أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل

وذكروا أن الباقى من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه ، وهو رقم خيالى دون الحقيقة بكثير ، لأن الديون بلغت فى ذلك العام نيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه ، وقالوا إن الحكومة تفكر أيضاً فى عقد قرض جديد

ميزانية سنة ١٨٦٨ — ١٨٦٩

وقدم اسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ — ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتى بالجنيهات :

الإيرادات	٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه
المصروفات	٤٫٧٠٦٫٠٠٠ جنيه
الزيادة المزعومة فى الإيرادات	٢٫٥٨٤٫٠٠٠ «

وهذه الأرقام لا حقيقة لها ، وتخالف الواقع من كل الوجوه ، فإن مصروفات تلك السنة زادت عن إيراداتها بنحو عشرة ملايين جنيه ، استدانتها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها السائرة ، ولم يقم فى المجلس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالى الذى تشعر به ويستدعى عقد سلفة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذى يظهر فى الميزانية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى ، للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة الحالة المالية ، فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملابسات على أنه موعز به من الحكومة ، وخلاصته أنها ترى زيادة الضرائب على الأطيان بمقدار السدس ، وعقد قرض داخلى

وحضر اسماعيل صديق بجلسة ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع ما يزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلى بخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقى من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة فى المسألة المالية بنتيجتين سيئتين :

(الأولى) زيادة الضرائب على الأطيان بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع سنوات (وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة)

(الثانية) عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخصص شىء منه لسداد الديون السابقة ، بل ابتلعته سياسة الاسراف التى كان يتبعها الخديو وينفذها اسماعيل صديق

ولم يعقد القرض الجديد فى داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة فى الخارج من بيت أوبنهايم المالى ، ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقته وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين ، كما وعد بذلك اسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ

١١٫٨٩٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدلك على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف فى المسائل المالية التى تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية

وكان ختام الدور الثانى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

عين الخديو لرآسة المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت الذى تولى الرآسة فى الدور السابق ، وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالقلعة ، يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الأقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك حامل الختم

خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهى أطول خطب الخديو اسماعيل فى مجلس شورى النواب ، وأغزرها مادة ، لما جمعت من البيانات عن أعماله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة نلخصها هنا تلخيصاً وافياً

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلام على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها ... من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالى ، مع نقص النيل فى ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل لملافاة هذا النقص ، وتوفير أسباب الرى ، وأن هذه الوسائل أثمرت فى الوجه البحرى ، ولكنها لم تأت بكل ما تبتغيه الحكومة فى الوجه القبلى ، وحرمت بعض الجهات ماء الرى لعلو أراضيها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة الغلال على أهلها ساعدتهم فى مؤونتهم وأعطتهم تقاوى الزراعة ، وأعفتهم من أعمال السخرة ، وأجلت ميعاد جباية الأموال من كافة الأهلين « وبهذه الوسائط لم يحصل لهم أدنى مشقة ، ولا قيل بأن أحداً من أهالى القطر حصل له ضيق ولا فاقة بهذا الداعى ، بل

الجميع فى غاية الراحة والمحتاج منهم متحصل على قوته » ، ثم ذكر أن الحكومة اعتزمت تأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل الفعالة لتوفير أسباب الرى فى السنة التى ينقص فيها النيل مثل هذا العام

وتكلم عن المالية ، فقال إنه بفضل « حسن تدابير الحكومة » وتصرفاتها ، وما اقتصدته من المصروفات ، وما اقترضته من السلفة الأخيرة « قد توازنت إدارة المالية » ، وسددت مقداراً جسيما من الديون « التى كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه (كذا) ، وصار الباقى الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) بما فى ذلك القرض الجديد »

أعمال العمران فى عهد اسماعيل

وذكر الأعمال التى أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال انها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه ؛ وأعرب عن أمله فى أن ما تكبده الأهالى من المشقة فى تشغيلهم فى حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لا تضيع ثمرته ، فإن القناة ستفتح للملاحة فى شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عدا ذلك ١٥ ٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لايراد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقته الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها فى عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين وثمانمائة) ميل ، وأنشئ كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبارٍ جسيمة بخطوط الوجه القبلى ، ومائة قنطرة ، أربعون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار إلى ماصرف على إصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخريين على ترعة المحمودية بقرب محطة السكة الحديدية وكوبرى ثالث شرعت الحكومة فى إنشائه على رياح المنوفية

وعدد ما أنشأه من أعمال الرى فبلغت ٢٠٧ قنطرة و٤٠ ترعة ومصرفا ، وكوبريا واحداً و ٥ هويسات و ٣٠ بابا للهويسات ، وأربعة أرصفة من الحجر ، و٢٥ من البدالات والسحارات وما إليها

الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقه فى إصلاحه ، فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣ آلاف من جنود البر (كذا) وستمائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن ثلاث أو أربع قطع « مع عدم الانتظام على العموم فى الأمور العسكرية ونقص المهمات الحربية » بحيث لم يكن ممكنا تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفا من

الجنود ، وذكر ما أجراه من التنظيمات المستجدة ، وما جدد من المهمات الحربية وأنشأ من الورش والمصانع لتشغيل الملبوسات والمهمات العسكرية ، والسفن الحربية وسفن النقل التى اشتراها أو أنشأها ، وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد إلى ذكر الديون فقال إنها صرفت على الأعمال والمشروعات العامة العائدة على الوطن بالنفع العظيم ، وألمع إلى فكرة بيع السكك الحديدية التى عرضت على الحكومة ، قال ولو باعتها لسددت أغلب ديونها « وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازى ديون الحكومة » ثم قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة بيدى ، وأنا صارف نيتى وأفكارى فى إجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكمال العمران وازدياد رفاهية الأهالى وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة »

مقاصد اسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى فى خطبته لقناصل الدول مقاصده التى جعلها برنامجه وهى (١) رفع السخرة عن الأهالى (٢) توسيع دائرة الزراعة والتجارة (٣) نشر التعليم العمومى (٤) ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة (٥) ترتيب المحاكم ، واستعرض ما بذله فى إتمام هذه المقاصد الخمسة

فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة فى هذا الصدد « إنما قد تم أمرها بانضمام حسن همتكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام » (يشير إلى تنظيم السخرة)

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ما تم من الأعمال العظيمة كمدّ السكك الحديدية وإقامة المبانى والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الأراضى ، « وبلغ ما صار إصلاحه وزراعته فى عهد حكومتنا لغاية هذه السنة (١٨٦٩) ٣٢٧٫٤٥٨ فدان »

السودان فى خطبة العرش

وذكر أعمال العمران فى السودان فقال « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها ، بل بذلت غاية جهدى فى إصلاح أحوالها وترقى أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى العمل الآن فى امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التى هى مركز تلك الأقاليم وإلى

سوا كن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة فى عمل خط تلغراف أيضاً من سوا كن إلى مصوع ، وعند نهو وإتمام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب اللزوم ، لأن كامل الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل ، وبواسطة ما صار إجراؤه هناك من التنظيمات والإجراءات النافعة حسبما اقتضاه الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة ، وتزايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان ، فبعد ما كانت نظارة المالية تمد هذه الأقاليم بمبلغ ثلاثين ألف كيس (١٥٠٫٠٠٠ جنيه) صارت هى الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً وقدره ١٥٫٠٠٠ كيس (٧٥٫٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها الملكية والعسكرية »

التعليم

وقال عن « مادة التعليم التى هى أساس التمدن » إنه من وقت تأسيس مدرستى المبتديان والتجهيزية بمصر وظهور ثمراتهما تعددت المدارس التى أنشأها وأحصاها فى الخطبة كما يأتى :

المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) — ١٢ مدرسة

بالقاهرة : مدرسة المبتديان ، المدرسة التجهيزية ، المهندسخانة والأبنية ، الإدارة والألسن (الحقوق) ، المساحة والمحاسبة ، العمليات (الفنون والصنائع) ، مدرسة الرسم

بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التجهيزية ، المدرسة البحرية

بالأقاليم : مدرسة طنطا ، مدرسة أسيوط

المدارس التابعة لديوان الجهادية (وزارة الحربية) — ١٠ مدارس

مدرسة الطوبجية ، مدرسة السوارى (الفرسان) ، مدرسة البيادة (المشاة) ، مدرسة أركان حرب ، الطب البيطرى ، مدرسة قلفاوات الشيش ، المحاسبة ، الزراعة ، الجبخانجية ، العمليات

ثم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية

وقال عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة فى الميزانية منذ عدة سنين[١]

وتكلم عن المقصد الرابع فألمع إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل

---

(١) مقدارها ٦٠٫٠٠٠ كيس أى ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه و ١٤٥ و ٢٢ كيس أى ١١٠٫٧٢٥ ج للعائلة الخديوية كما ورد فى الميزانيات السنوية ، ثم خفضت مخصصات الخديو والعائلة الخديوية فى ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦٫٠٠٠ جنيه ، منها ١٠٠٫٠٠٠ للخديو وذلك بسبب العجز الذى نشأ عن الارتباك المالى وفداحة فوائد الديون (ملحق نمرة ٦ للتقرير الأول للجنة التحقيق العليا ص ١٤٣) .

إنشاء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع نظم هذه المحاكم

وختم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس فى العام الماضى والذى قبله ، وأعرب عن أمله فى أن يتذاكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدى إلى توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة « والمسئول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير والإصلاح العميم »

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

أحمد أفندى على . الشيخ على سيد أحمد . سليمان أفندى عبدالعال . عمرأفندى أبويحيى . أربى بك أبو العز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد الشواربى ، السيد محمود العطار ، الشيخ مصطفى جميعى

وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على لسان المجلس

« الشرف كل الشرف ما حزناه ، والفخر كل الفخر ما حظيناه فوق ما أملناه ، لما ترادف علينا من النعم الجليلة ، والمنن الجزيلة ، بتكرار افتتاح هذا المجلس فى ظل الساحة الخديوية ، والمؤسس على موجبات رفاهية الأهالى والعمارية ، ونهنئ أنفسنا بمحاسن التهانى المنيفة ، ونبهج أرواحنا لتشرفنا بالإصغاء إلى المقالة الشريفة »

وبهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ومديح وإطراء للذات الخديوية ، وترديد لما جاء فى خطبة العرش من البيانات والأقوال

تغييرات الأعضاء

استعفى محمد أفندى شعير ، وانتخب بدله على أفندى شعير ، وعين الشيخ محمد الصيرفى (بك) وكيلا لمديرية المنوفية ، وهلال بك وكيلا لمديرية الغربية ، وأحمد أفندى أباظه وكيلا لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندى عفيفى وكيلا لمديرية الشرقية ، وابراهيم أفندى الشريعى وكيلا لمديرية الجيزة ، ولم ينتخب أعضاء بدلهم

وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، وأحمد أفندى على رئيساً لقلم المنيا بدلا من ابراهيم أفندى الشريعى

المسائل التى تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس فى هذا الدور مقترحات الأعضاء فى المنافع العامة المحلية ، ومما قرره أن يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الأهالى ، وتكليف المديرين التحرى عن سلوكهم ، وأن لا يعزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنحة

وقرر ترغيب الأهالى فى تحرير حجج بملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات العقارية ، والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث ، وأن تحرر له الحجة بذلك فى المحكمة

ومما قرره تنظيم المبانى بالمدن والقرى ورسم خرائط عن مبانى كل بندر بمعرفة مهندس التنظيم ، وقرر فتح الشوارع فى البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وشق الترع والعناية بتطهيرها ، وتوفير وسائل الرى

وقرر منع فرز الحصص فى الأطيان الموروثة ، وكان الفرز حقاً مخولا لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لائحة الأطيان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨م) وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافى الريع على الورثة ، وبنى المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح البيوت ذوى العائلات » ، وبناء على هذا القرار ألغى النص على الفرز الوارد فى اللائحة السعيدية

وقرر أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين فنيين للنظر فى شؤون الأراضى والزراعات ، وإجراء ما يؤدى إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان ، وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك عدا (مجالس تنظيم الزراعة) التى قرر المجلس إنشاءها فى الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة فى إنشائها وإنشاء حقول التجارب

الميزانيـــــة

وأحضر وزير المالية (إسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ — ١٨٧٠ بجلسة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتى :

جنيـــه	
٧٫٣٣٥٫٠٠٠	مجموع الإيرادات

المصروفات وأقساط الديوان

	جنيــــه	
	٣٫١٧٥٫٠٠٠	المصروفات
	٢٫٥١٥٫٠٠٠	أقساط الديون
٥٫٦٩٠٫٠٠٠	٥٫٦٩٠٫٠٠٠ ج	مجموع المصروفات
١٫٦٤٥٫٠٠٠ ج		الزيادة المزعومة فى الإيرادات

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهـذا يدلك مبدئياً على جسامة القروض لغاية سنة ١٨٦٩ ، وقد تضاعفت بعد ذلك كما تقدم بيانه فى الفصل الحادى عشر ، ولم تجر مناقشة ذات بال فى الميزانية ، واعتمدت كما هى

وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطبة وجيزة لرئيس المجلس شكر فيها الأعضاء على ما أبدوه « من صائب الآراء » وأعلن ختام المجلس وانصرف الأعضاء

الهيئة النيــــابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه ، وأجريت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية فى أوائل سـنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عمد البلاد ومشايخها طبقاً للائحة النظامية

وهاك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة [١]

نواب القـاهرة

السيد حسن موسى العقاد . السيد أمين الدنف . السيد يوسف العقبى

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جميى . السيد إبراهيم على جميى

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجعنا فيه إلى دفتر قيد أسماء الأعضاء المحفوظ ضمن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب

نواب الغربية

أبو النجا دنيا (من مسهله) . سعد الجزار (من دماط) . الشيخ سليمان العبد عمدة شبرا النملة . السيد عيسوى الشريف (ابيار) . محمد أبو حمد عمدة حليس . أحمد الديب عمدة كفر الديب . عماره العشرى عمدة ميت بدر حلاوة . سيد احمد القاضى عمدة مطوبس . إبراهيم عامر عمدة تطاى

نواب البحيرة

الشيخ حسين أمين عمدة شابور . الشيخ على مهنا عمدة كفر سلامون . الشيخ أحمد على محمود عمدة الرحمانية . الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد الأنصارى عمدة ادفينا

نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى . الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلمون . حسن عامر عمدة العزيزية . المعلم موسى خليل عمدة كفر الدير . الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل . محمد أيوب سليمان عمدة كفر أيوب سليمان . الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية

نواب الدقهلية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت الصغرى . محمد الأتربى عمدة أخطاب . الإمام العشماوى عمدة الطرحة . أحمد أبو سعده عمدة بدواى . الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الأقلام

نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب . بيومى عابد عمدة كفر عابد . الحاج قاسم منصور عمدة كفر شبين . محمود زغلول عمدة ميت كنانه

نواب المنوفية

على افندى شعير عمدة كفر عشما . السيد الفقى عمدة كمشيش . شاهين أحمد الجنزورى عمدة بلمشط . رضوان إبراهيم بلال عمدة طوخ دلكه . الشيخ أحمد عبد الغفار عمدة تلا . على محمود عمدة المصيلحة

نواب مديرية إسنا

منصور حماد عمدة تجار أسوان . عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنة

نواب مديرية قنا

خليفة إبراهيم عمدة أبو مناع بحرى . أحمد افندى حسن عمدة حجازة . أحمد خلف الله عمدة هو

نواب مديرية جرجا

أحمد حسين عمدة البلينا . حميد حمد عمدة ونينه . ضيف الله حسن عمدة شندويل . عبد الرحمن همام عمدة أولاد إسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه . السيد رفاعة عنبر (طهطا)

نواب سيوط

حسنين النجدى عمدة المشايعة . حسن إبراهيم من بنى رزاح ابنوب . مهنى يوسف عمر عمدة الشيخ تمى . المعلم فرج إبراهيم عمدة ديرمواس . الشيخ محفوظ رشوان عمدة الحواتكة . محمد جابر عمدة صنبو

نواب مديرية المنيا وبنى مزار

عبد الله مصطفى عمدة الفشن . حسن افندى عبد الرزاق عمدة أبو جرج . بدينى افندى الشريعى عمدة سمالوط . حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين، اسماعيل افندى سليمان عمدة ماقوسه . خليفه مرزوق عمدة بنى أحمد

نواب بنى سويف

محمد أبو المكارم عمدة طنسا بنى مالو . حنفى العريف عمدة بوش . أبو زيد عبد الله الوكيل عمدة الميمون

نواب الفيوم

على اليمانى عمدة مطر طارس . محمد الدهشان عمدة أهريت الغربية

نواب الجيزة

حسنين افندى الزمر عمدة طناش . مراد افندى السعودى عمدة المحرقة . سالم افندى حماد عمدة حلوان

نائب دمياط

على بك خفاجى

دور الانعقاد الأول

سنة ١٨٧٠

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلعة فى الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة ١٨٧٠ (غاية شوال سنة ١٢٨٦) يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية ، وأحمد خيرى بك مهردار الخديو

وكان رئيس المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه فى الدورين السابقين

وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضى والذى سبقه ، واقتصرت على الإشارة إلى مرور العام المنصرم « بكل خير وبركة » وأن المزروعات بالجهات كافة فى غاية الخصوبة ، أما شؤون الحكومة فى خلال العام فلم يشر إليها الخديو ، وأحال بيانها على الوزراء بقوله « وأما إدارة الحكومة فى ظرف هذه السنة فما تريدون معرفته من إجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار » وأعرب عن أمله فى أن تسفر مداولات المجلس فى هذا العام عن المنافع الجليلة التى عادت من مداولات المجلس فى الأعوام الماضية

وغير خاف أنه فى أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الضيق المالى قد ظهرت بوادره فى دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يتشوقون إلى سماع خطبة العرش لعلهم يرون فيها بارقة أمل فى تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له مساس بتلاحق القروض وتضخم الديون السائرة ، ولكن الخطبة جاءت خلواً من الإشارة إلى الدين العام بائناً كان أو سائراً

وجاء الجواب على خطبة العرش خلواً أيضاً من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعلى طول عبارات الجواب فإنه اقتصر على صوغ قلائد من المديح والتملق للخديو

وقدم هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين ، وهم بدينى افندى الشربى . حسن افندى عبد الرازق . وعلى افندى شمير . الشيخ عيسوى الشريف ، على بك خفاجى . الشيخ مصطفى جميعى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ محفوظ رشوان . الشيخ احمد أبو سعده . الشيخ شحاته شاش

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، ونذكر هنا بيان هذه اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والاسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض نواب القليوبية والشرقية والجيزة ، ورئيسها السيد يوسف العقبى

لجنة الغربية ورئيسها على افندى شمير وتضم نواب الغربية والمنوفية

لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوى وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية والقليوبية

لجنة أسيوط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتتألف من نواب عن أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا

لجنة المنيا ورئيسها بدينى افنـدى الشريعى ، وتضم نوابا من المنيا وأسيوط وجرجا وبنى سويف

ونظرت اللجان فى صحة نيابة الأعضاء فأقرت نيابتهم جميعا

تغيرات فى الأعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صنافير بدلا من الحاج سالم الشواربى الذى عين مأموراً لضواحى مصر ، والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح الحوت

أعمال المجلس

واقتصرت مباحثات الأعضاء على إبداء رغبات ، أهمها يتعلق بالشؤون الزراعية كطلب تحسين وسائل الرى والصرف ، والبحث فى مسألة الرياحات ، وإنشاء الجسور وتقويتها ، وتطهير الترع وما إلى ذلك ، وبعض الشؤون القضائية ، كزيادة عدد المحا كم (المجالس المحلية) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس محلى أى محكمة ابتدائية فى كل مديرية بعد أن كان لـكل مديريتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين استئنافيين (بدل مجلس واحد) فى الوجه القبلى ، أحدهما فى جرجا ويختص للفصل فى القضايا المستأنفة من أسيوط وجرجا وقنا وإسنا ، والآخر فى المنيا ويختص بقضايا المنيا وبنى سويف والفيوم ، وقد نفذت الحـكومة هذا القرار

الميزانيـــة

وقدم اسماعيل باشا صديق الميزانية ، وهى أرقام اجمالية لا يمكن تعرف الحقيقة منها ، ذلك أنها قاصرة على ذكر أبواب الإيراد العمومى والأبواب الإجمالية للمنصرف ، وليس فيها بيان تفصيلى لأقساط الديون ، ولا ثمة ذكر للديون السائرة التى كانت آخذة كل يوم فى ازدياد وهذه خلاصة الميزانية :

جنيـــه	
٧٫٣٤٧٫٠٠٠	الإيرادات
	المصروفات وأقساط الديون

جنيـــه			
	٣٫٤٠٠٫٠٠٠	ج	المصروفات
	٢٫٤٨٥٫٠٠٠	ج	أقساط الديون
٥٫٨٨٥٫٠٠٠	٥٫٨٨٥٫٠٠٠	ج	مجموع المصروفات وأقساط الديون
١٫٤٦٢٫٠٠٠		ج	زيادة الإيرادت عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الأبواب التى صرف فيها القرض الأخير الذى عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه ، وفيم كانت زيادة الديون السائرة التى بلغت ١٢ مليون جنيه فى أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس ، وغير ذلك من أبواب السفه والإسراف ، واقتصرت المناقشة فى الميزانية على ملاحظات تافهة ، وانتهى الدور فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٦)

دور الانعقاد الثانى

ســـنة ١٨٧١

عين السيد أبو بكر راتب باشا رئيساً للمجلس فى هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن موعده المعتاد ، فإن اللائحة الأساسية تقضى باجتماعه فى كل سنة من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير ، أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذا الدور ابتدأ يوم ٤ بؤونه ، أى ١٠ يونيه سنة ١٨٧١ ، فى شدة الصيف ، فكأنه قد تأخر عن موعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديو يصطاف فى الاسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لافتتاح المجلس

ولا ندرى سببا لهذا التأخير ، وهل كان عن عمد وعدم اكتراث ، أم لارتباك أحوال الحكومة المالية واشتغال اسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبها ، ولعله يكون لسبب منها أو لها مجتمعة

افتتح الخديو المجلس بالقلعة فى الحفلة المعتادة ، يصحبه اسماعيل باشا صديق وزير المالية ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام ، ومصطفى رياض باشا خازندار الخديو ، وأحمد خيرى باشا المهردار ، ومحمد زكى باشا التشريفاتى

وتليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة العبارة ، اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات الحسنة ، قال فيها : « بعد التحيات اللائقة لحضراتكم ، أنهى أنه تتضاعف مسراتى كلما تكرر اجتماع حضراتكم ، لما يحصل فيه من المنافع العائدة على الوطن وازدياد الثروة والرفاهية ، وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقا من الله تعالى ، ومأمولى فى هذا العام أيضا بفضله تعالى ، أنه بما تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والاهتمام من الحكومة فى إجراء مقتضاه ، ينتج زيادة الثمرة وحسن المزية لتكثير العمارية والتقدم ، ونرجو من كرم المولى سبحانه وتعالى دوام التعطف علينا بما نزداد به وطننا عمارا وتقدما ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المعين »

ولم تشر الخطبة إلى شىء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية فى السنة الماضية ، ولا إلى ما اعتزمت عمله فى السنة المقبلة ، مع أن البلاد كانت تنحدر فى ذلك الحين إلى هاوية الضيق المالى ، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذى ألجأها إلى إصداره نضوب معين المال فى خزائنها

تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير فى بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب فى وظائف الحكومة

فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) بدل الشيخ خليفة ابراهيم ، وعلى افندى الزعفرانى بدل اسماعيل افندى سليمان (المنيا) ، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (بحيرة) بدل عبدالله ناصر ، والشيخ نصير شريف عمدة كفربولين (بحيرة) بدل الشيخ حسين أمين ، والحاج على عمران عمدة سرسموس (منوفية) بدل على افندى شعير ، والشيخ حسين بكير عمدة سندوه (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور ، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على القنطرة (غربية) بدل عمارة العشرى ، والشيخ أحمد أبو حمر عمدة كفر المنشى بدل محمد أبو حمد (غربية) ، والشيخ على الشامى عمدة دهمشا (شرقية) بدل الشيخ شحاته شاش ، والسيد

أحمد السرسى عمدة ادشاى (منوفية) بدل رضوان افندى بلال

وانتخب السيد عيسوى الشريف رئيساً للجنة الغربية بدلا من على افندى شعير

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء ، وهم :
حسن افندى عبد الرازق . الشيخ محمد أبو المكارم . الشيخ سليمان العبد . الشيخ أحمد أبو حمر . الشيخ حسنين سويلم . الشيخ محمد الأتربى . السيد مصطفى جميعى . السيد أمين الدنف . صهنى افندى يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالد

وقدموا الرد إلى الخديو ، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية ، ومما ذكروه فى الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية فى هذا العام (١٨٧١) ، ولكن بفضل تدابير الحكومة لم يقع منه ضرر ، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليونى قنطار ، بما يزيد عن محصول السنة الماضية ، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول إلى درجة ضارة ، ونوهوا بمساعى الحكومة فى نشر التعليم وانشائها ديوانا للمكاتب الأهلية لإصلاح حالتها وترقيتها

أبحاث المجلس

اقتصر عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها ، وترتيب المحاكم ، وبعض إيضاحات أبداها الوزراء رداً على الأسئلة التى قرر المجلس قبولها

ومما قرره فى هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى

وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشى ، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت فى يناير سنة ١٨٧١ زيادة عشرة فى المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى ، فوجد المجلس مندوحة لإلغاء ضريبة المواشى التى وضعت فى الأصل للقيام بهذه النفقات ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار

ونظر المجلس فى تعديل النظام القضائى ، وذلك أن حكام الأخطاط ونظار الأقسام كانوا يفصلون فى القضايا فوق اختصاصاتهم الإدارية ، مما أدى إلى شكوى الأهلين من تعطيل الفصل فى الدعاوى ، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم ، وقرر المجلس مخابرة الحكومة لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم ، تسهيلا للتقاضى ، فأجابت الحكومة طلبه وقدمت إليه مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضعها المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) بحضور أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب ، وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها ، وهى

تقضى بأن ينشأ فى كل بلد مجلسان ، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ويختص بأمور الإدارة ، والثانى (مجلس دعاوى البلد) للفصل فى الدعاوى الصغيرة ، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية) ، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس المحلى) أى المحكمة الابتدائية بالمديرية ، وهذه (المجالس) هى المعروفة بالمجالس الملغاة ، وقد بقيت قائمة إلى أن تقرر النظام القضائى الحالى

الميزانيـــة

وطلب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام ، فقدمت ، وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس ، مؤلفة من بديني افندى الشربى والسيد عيسوى الشريف والشيخ محمد الفرماوى ، وأبديت ملاحظات عن الميزانية ، وقرئ تقرير « اللجنة المالية » وحصلت مناقشات عديمة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هى وهاك خلاصتها :

جنيـــه	
٧٫٢٩٠٫٠٠٠	الإيرادات
٦٫٤١٥٫٠٠٠	المصروفات
٨٧٥٫٠٠٠	زيادة الإيرادات

وانتهى دور الانعقاد فى جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨) ثم صدر قانون المقابلة فى ٣٠ أغسطس أى بعد أن انفض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم ، فكأنه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير ، أو يتسنى له النظر فيه ، وهذا يدلك على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن

سنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢

الدور الثالث

سنة ١٨٧٣

افتتح الخديو دور انعقاد المجلس فى ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩) ، يصحبه شريف باشا وزير الحقانية ، واسماعيل باشا صديق (وزير الداخلية) ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية ، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) ، وعبدالله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام ،

ورياض باشا مستشار رياسة المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ، واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى هـذا الدور كما كان فى الدور الماضى

وتليت خطبة العرش ، وهى أطول من خطب السنتين الماضيتين ، وقد أشار فيهـا الخديو إلى اعتزام الحـكومة إصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وما تبذله من الهمة فى إنجاز رياح البحيرة ، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر ، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع ؛ وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحاريق وإصابته بالدودة فإنه لايقل عن محصول العام الماضى

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

السيد أمين الدنف . على بك خفاجى . الشيخ أحمد أبو حمر . الحاج على عمران . الحاج حسنين سويلم . الشيخ على الشـامى . بدينى افندى الشربجى . حسن افندى عبد الرازق . مهنى افندى عمر . الشيخ أحمد أبو حسين . وقدموا جواب المجلس متضمناً الثناء المستطاب على المـكارم الخديوية والإشادة بأعمال العمران التى أشارت إليها خطبة العرش

تغيير فى الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى بدل السيد الفقى الذى عين مأمور ضبط بمركز منوف ، والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور بدل الشيخ احمد عبد الغفار الذى عين مأمور ضبط مركز مليج ، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون ، ومحمد افندى حسنين النجدى بدل أبيه الشيخ حسنين لوفاته (أسيوط) ، والسيد عبد الرزاق الشوربجى بدل الشيخ مصطفى خليل جميعى لوفاته ، والسيد سليمان الغربى بدل السيد ابراهيم على جميعى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجى بدل السيد يوسف العقبى الذى عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشيخ يوسف أبو شنب عمدة الخانكة بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الخانكة ، وشرف الدين عياد عمدة منية السيرج بدل بيومى عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندى بغدادى أباظه عمدة كفر أباظه بدل محمد افندى حجازى ، وعطيه عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن افندى عامر ، واحمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (اسنا)

وانتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف العقبى

مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر فى مقترحاتهم الخاصة بمسائل الرى والزراعة وما إليها

ومن المسائل الهامة التى عرضت فى هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التى كان الخديو اسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها فى خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزى الذى عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فتلى التقرير فى جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندى عبد الرازق اطلاع المجلس فى العام المقبل (١٨٧٤) على ما تراءى للحكومة إنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح مهنى افندى عمر إتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنتهى السكة الحديدية فى ذلك العهد إلى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك

المسألة المالية

لم يرد فى خطبة العرش ولا فى الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التى وصلت إليها الحكومة بسبب طغيان سيل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى إمعان النظر فيها لتدارك الخطر الذى يتهدد البلاد

ومعلومٌ أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قانون المقابلة الشهير ، وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية فى مقابل إعفاء أصحاب الأطيان من نصف المربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئاً منها فى استهلاك الدين العام ، بل ابتلعته هاوية الإسراف التى ابتلعت معظم القروض

وقدمت الحكومة ميزانية سنة ٧٣ — ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين جنيه فى باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف المربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة الملايين المذكورة ؟ ولكن أحداً من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعاً وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التى ضاعت فيها هذه الملايين

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ اسماعيل صديق) أدلى فى جلسة ١٨ المحرم ببيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهى غير القروض الثابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثنى عشر مليون جنيه ، فكأن هذا القانون الذى كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لابتزاز ضرائب جديدة من الأهلين دون أن يخصص شيء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ! !

وجاء فى هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية ، لتسويغ القروض ، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد فى السنوات العشر التى ابتدأت بولاية الخديو اسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التى سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات فى عهد اسماعيل نيفا وسبعين مليون جنيه ، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم فى أقساط القروض الخارجية ، والباقى نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً فى البلاد ، وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد « يعود نفعها على القطر »

وغنىٌّ عن البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة فى خزائن الأهلين « بلا منفعة » هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلته من المقابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأهلين إلى اضطرارهم للاستدانة من المرابين الأجانب لسداد ما يطلب منهم

ويلوح لنا أن المفتش لم يدل بهذه الأرقام المكذوبة إلا ليبرر وسائل الضغط التى تذرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعى الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة

وعرضت الميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتى :

جنيه	
٦٫٩٦٢٫٣١٥	الإيرادات
٦٫٣١٣٫٦٦٠	المصروفات
٦٤٨٫٦٥٥	زيادة الإيرادات عن المصروفات

ولا شك فى مخالفة هذه الأرقام للواقع ، فليس ثمة وفر فى الميزانية ، بل فيها عجز هائل

يعد بالملايين ، استنفدته الحكومة من الديون السائرة

وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني افندى الشربيى ، وحسن افندى عبد الرازق ، والشيخ محمد الفرماوى ، للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أقلام الميزانية ، على ما هو وارد فى حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتا ما ، وا كتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت فى وزارة المالية بعض أقلام الميزانية على حسابات الديوان ، فوجدت « قرين الصحة » ، ولم تزد على ذلك شيئاً

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم ، ولم تحصل مناقشة ما فى الموضوع ، واقتصرت الجلسة على اقتراح أبداه الشيخ أحمد أبو حمر « باعتماد الميزانية المذكورة وعرضها على الأعتاب السنية حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك »

ولا يخفى أن الحكومة كانت فى ذلك الحين تفكر فى عقد السلفة الجسيمة المعروفة بالقرض المشئوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذى جر الخراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس إطلاقاً ، ولم تشر إليها لا صراحة أو ضمناً

وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠)

إيقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة الخديو الاستبدادية التى جعلته ينتقص الحقوق المتواضعة التى ارتضاها هو للمجلس ، ولا ندرى العلة فى تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تعليلا (من وجهة نظر الحكومة) إلا الارتباك المالى الذى وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى إلى عقد المجلس للتشاور مع النواب فى الوسائل الكفيلة بإنقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن الحكومة فى تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة فى آرائها وقراراتها ، بل تضن عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية

ويبدو لنا غريبا أن نواب البلاد وأعيانها وذوى الرأى فيها يسكتون عن تعطيل الحياة النيابية سنتين متواليتين ، دون أن يتحركوا للمطالبة بعقد المجلس احتراما لأحكام اللائحة الأساسية ، وخاصة لما وقع فى هذه المدة من تتابع الأحداث الدلية بعد فض

الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣)

فنى (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشئوم كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت القرض الداخلى المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدانت عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفى سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصر فى القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيه ، وتحت تأثير العجز المستمر فى الخزانة ، استدعت البعثة الإنجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توقفت عن دفع أقساط الديون فى ابريل سنة١٨٧٦ ، فوقع التدخل الأجنبى الذى كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦

فهذه الأحداث الجسام كانت تقتضى عقد المجلس للنظر فى تداركها وتستدعى من النواب مطالبة الحكومة بعقده ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل

أدوار النهضة والمعارضة

١٨٧٦ — ١٨٧٩

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصرا جديداً يمتاز بظهور روح النهضة والمعارضة فى نفوس النواب ، وبدت هذه الروح فى مناقشتهم وأعمالهم ومواقفهم ، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترتسم فى أفق المجلس بعد أن كان يخيم عليه فى الأدوار السابقة شىء من الخمول والجمود

ويجدر بنا قبل أن نستعرض أدوار المجلس فى هذا العصر الجديد أن نذكر العوامل التى أدت إلى هذا التطور

إن النكبات والكوارث التى حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية قد حركت خواطر الناس ، وأثارت ما فى نفوسهم من القلق والتذمر

فالتدخل الأجنبى فى شؤون البلاد ، وخضوع الحكومة لمطالب الدول ، وقبولها الوصاية الأجنبية على شؤونها المالية ، وتعيين الهيئات واللجان الأوروبية لتنظيم هذه الوصاية ، واشتداد الحكومة فى إرهاق الفلاحين بمختلف أنواع الضرائب الجائرة ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ، ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ، لأنها حالة لم يعد فى طاقة النفوس احتمالها ، مهما أوتيت من الصبر وخفض الجناح ، ومن هنا نشأت

نهضة عامة ، فى أفكار الخاصة ، قوامها التطلع إلى إصلاح الحال ، وإنقاذ البلاد من الكوارث التى نزلت بها ، لتتبوأ مكانها بين الأمم الحرة المستقلة

وساعد على تهيئة الأفكار لهذه النهضة انتشار التعليم فى الطبقة الممتازة من المجتمع ، وظهور الصحافة ، وإثارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشؤونها السياسية والاجتماعية ، فالطبقة المثقفة قد استنارت بصائرها ، وشعرت بسوء الحالة التى وصلت إليها البلاد ، فاستثار هذا الشعور عواطفها الوطنية ، تلك العواطف الكامنة فى الأمة ، تظهرها الحوادث والمناسبات ، وتوقظها المحن والشدائد

وصف القاضى الهولاندى فان بملن الذى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل هذا الشعور بقوله : « يخطئ الذين يظنون أن المصريين المثقفين لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على العكس يكرهون الحكم التركى والحكم الاوروبى على السواء ، ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ، ويهتمون بمصير الشعب ، ويتألمون لمصائبه التى لا نهاية لها(١) »

وقال المستر ماك كون يصف الشعور السائد بين الأمة فى عهد اسماعيل (سنة ١٨٧٦) :

« إن شعور الولاء السياسى نحو الباب العالى قد تلاشى بسبب إحساس المصريين بفداحة الجزية التى تؤدى لتركيا دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك فى ذلك أحد ممن عرف حقائق الأمور فى مصر ، ولو أن الخديو اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة ، على أن الشعور الدينى نحو الخلافة لم يفقد شيئا من قوته ، بحيث إذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة الخلافة ، فإنهم يتعاونون مع الترك ، ومثلهم فى ذلك كمثل الأرلنديين فى شعورهم نحو البابا »(٢)

وظهر فى الميدان عامل له أثر كبير فى نهضة الأفكار ، وهو مجىء السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر منذ سنة ١٨٧١ ، فقد كان يحمل أينما سار علم الحرية والاستقلال ، ويفيض على من يتصلون به من نوره ، وينفخ فى نفوسهم من روحه ومبادئه وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال فى الفكر ، والجهر بالرأى ، واستنكار الظلم ، وإباء الضيم ، والتعلق بالحرية

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن Van Bemmelen ج ١ ص ٢٦
(٢) مصر كما هى للمستر ماك كون ص ٨٥

وجاء إعلان الدستور العثمانى لأول مرة فى تركيا سنة ١٨٧٦ ، عاملا آخر من عوامل النهضة ، وهو وان لم يمتد به العمر ، لـكنه كان حادثا هاما نبه الأفـكار إلى حقوق الشعوب وواجب رعايتها

ثم جاءت الحرب بين تركيا والصرب سنة ١٨٧٦ ، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ ، فاسترعت أنظار المصريين ونبهتهم إلى تتبع أخبارها والتساؤل عن أسبابها وعواملها ، وأخذت الصحف المصرية تطالع قراءها بما يتشوفون إليه من هذه الشؤون ، وما تستتبعه من التحدث عن مطامع أوروبا فى الشرق وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة إلى الحذر من مطامع المستعمرين ، فاتجهت الأفـكار والعزائم إلى الأخذ بأسباب الرقى والتقدم ، والذود عن الاستقلال ، وظهر مع الزمن صدى هذه العوامل فى مجتمعات الأحرار وتطور الأفـكار فى مجلس شورى النواب -

جمال الدين الأفغانى



باعث نهضة الشرق

١٨٣٨ — ١٨٩٧

إن الأمم الشرقية جمعاء مدينة بنهضتها السياسية والفكرية إلى الزعيم الكبير ، والفيلسوف الشهير ، السيد جمال الدين الأفغانى

ظل الشرق قرونا عديدة رازحا تحت نير الجمود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستعباد السياسى ، وبقى فى سبات عميق ، إلى أن قيض الله له الحكيم الأفغانى « جمال الدين » ، فنفخ فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالأمم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت رسالته إلى الشرق مبعث نهضته الحديثة

وإذا أردنا أن نتبين فى كلمة عامة فضل جمال الدين ، ومدى الرسالة التى أداها ، فلنذكر

أنه كان فى حياته مصلحا دينيا، وفيلسوفا حكيما ، وزعيماً سياسيا، فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية ، والسياسية ، واضطلع بها معاً ، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التى أدى مثلها مارتان لوثير للمسيحية ، وأهاب بالأمم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته وترجع به إلى مبادئه الصحيحة ، وفطرته الأولى ، وتطهره من الأوهام والخرافات التى أفضت إلى تأخر المسلمين

ومن الناحية الفكرية ، أدى المهمة التى قام بها فى أوروبا فلاسفة الفكر ، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما ، فعمل على إنارة البصائر ، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق ، وتحرير العقول من قيود الجمود والتقليد

ومن الوجهة السياسية ، استنهض الهمم ، واستثار فى النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية ، وغرس بزور الحركات الوطنية فى مختلف البلاد الشرقية ، وقام بمثل العمل الذى اضطلع به زعماء النهضات السياسية فى الغرب ، كواشنطون ، وجار يبلدى ؛ ومازينى ، وكوشوت وغيرهم

فالذى يجمع بين هذه المهام الجليلة ، ويضطلع بها معاً ، فى عهد اشتد فيه ظلام الجهالة ، وتفرقت الكلمة ، وعزّ النصير ، وتشعبت الأهواء ، يجب أن يتسامى فى قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب العبقرية ، ويقيننا أن الأمم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكيم الشرق حق قدره ، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم ، وسيظهر فضله على مر السنين

وإذ كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد اسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين ، رأينا واجباً علينا أن نترجم له فى سياق الحديث ، وقد جعلنا معظم اعتمادنا فى « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) ، فى « أسعد آباد » إحدى القرى التابعة لخطة (كنر) من أعمال (كابل) عاصمة الأفغان ، ووالده السيد صفدر من سادات (كنر) الحسينية ، ويتصل نسبه بالسيد على الترمذى المحدث المشهور ويرتقى إلى سيدنا الحسين ابن على بن أبى طالب كرم الله وجهه، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسينى الأفغانى

ولأسرته منزلة عالية فى بلاد الأفغان ، لنسبها الشريف ، ولمقامها الاجتماعى والسياسى ، إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية ، تستقل بالحكم فيه ، إلى أن

نزع الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بنقل أبى السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد فى الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأمراء والعلماء فى بلاده

وكانت مخايل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوقد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدى أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة فى الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد فى الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو فى الهند أن يؤدى فريضة الحج ، فاغتنم هذه الفرصة وقضى سنة يتنقل فى البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادات أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة

بدء حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم فى خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ؛ وكان أول عمل له مرافقته إياه فى حملة حربية جردها لفتح (هراة) ، إحدى مدن الأفغان ، وليس يخفى أن النشأة الحربية تعود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التى امتاز بها جمال الدين ، وهى الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال فى بدء حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعا

ففى نشأة المترجم الأولى ، وفى الدور الأول من حياته ، تستطيع أن تتعرف أخلاقه ، والعناصر التى تكونت منها شخصيته ، فقد نشأ كما رأيت من بيت مجيد ، ازدان بالشرف واعتز بالامارة ، والسيادة ، والحكم ، زمنا ما ، وتربى فى مهاد العز ، فى كنف أبيه ورعايته ، فكان للوراثة والنشأة الأولى ، أثرهما فيما طبع عليه من عزة النفس ، التى كانت من أخص صفاته ، ولازمته طول حياته ، وكان للحرب التى خاضها أثرها أيضاً فيما اكتسبه من الأخلاق الحربية

فالوراثة ، والنشأة ، والتربية ، والمرحلة الأولى فى الحياة العملية ، ترسم لنا جانباً من شخصية جمال الدين الأفغانى

سار المترجم إذن فى جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفى الأمير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل ، وتقلد الإمارة من بعده ولى عهده (شير على خان) سنة ١٨٦٤ (١٢٨٠ هـ)

ثم وقع الخلف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويعتقلهم ، فانضم السيد جمال الدين إلى « محمد أعظم » أحد الأخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستعرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لمحمد أعظم ، وانتهت إليه أمارة الأفغان ، فعظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير على) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الانجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأيدوه وناصروه ، ليجعلوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدق (شير على) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الأمير محمد أعظم ، « فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات » ، كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبة شير على ، وخلص له الملك .

بقى السيد جمال الدين فى كابل لم يمسسه الأمير بسوء ؛ « احتراما لعشيرته وخوف انتقاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوى » ، وهنا أيضاً تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعد فى المرحلة الأولى من حياته العامة ، ويتجلى استعداده للاضطلاع بعظائم المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيته فى الامارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول ، ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الانجليزية أن تعصف بالعرش الذى أقامه ، فيدال من أميره ، ويغلب على أمره ، ويلوذ بإيران لكى لا يقع فى قبضة عدوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى فى عاصمة الامارة ، ولا يهاب بطش الأمير المنتصر ، ولا يتملقه أو يسعى إلى نيل رضاه ، ولا ينقلب على عقبيه كما يفعل الكثيرون من طلاب المنافع ، بل بقى عظيما فى محنته ، ثابتاً فى هزيمته ، وتلك لعمرى ظواهر عظمة النفس ، ورباطة الجأش ، وقوة الجنان

وهذه المرحلة كان لها أثرها فى الاتجاه السياسى للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بذلته السياسة الانجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس فى بلاد الأفغان ، وإشعال نار الفتن الداخلية بها ، واصطناعها الأولياء من بين أمرائها ، ولا مراء فى أن هذه الأحداث قد

كشفت للمترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم فى الدس والتفريق ، وغرست فى فؤاده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لازمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصدر عنه فى أعماله وآرائه وحركاته السياسية

رحيله إلى الهنـــد

لم ينفك الأمير (شير على) يدبر المكايد للسيد جمال الدين ، ويحتال للغدر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه فى الحج ، فأذن له ، فسار إلى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدثه مجيئه إلى الهند من إثارة روح الهياج فى النفوس ، وخاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى التخوم الهندية تلقته الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة فى بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الأنفة وعزة النفس ، فنقمت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مريديه وقصاده ، إلا على عين من رجالها ، فلم يقم هناك طويلا ، ثم أنزلته الحكومة إحدى سفنها فأقلته إلى السويس

مجيئه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول الإقامة بها ، لأنه إنما جاء ووجهته الحجاز ، فما ان سمع الناس بمقدمه حتى اتجهت إليه أنظار النابهين من أهل العلم ، وتردد هو على الأزهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، فآنسوا فيه روحاً تفيض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية ، والكلامية ، وقرأ لهم شرح (الاظهار) فى البيت الذى نزل به بخان الخليلى ، وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر إلى الاستانة

سفره إلى الاستانة

ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الاستانة ، فلقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له الصدر الأعظم « عالى باشا » مكانته ، وكان هذا الصدر من ساسة الترك الأفذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تمض ستة أشهر حتى جعلته عضواً فى مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لسخط شيخ الإسلام حسن فهمى أفندى ، إذ رأى فى تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضمر له السوء ، وأرصد له العنت ؛ حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقى فيها خطاباً للحث على الصناعات ، فاعتذر بادئ بدء بضعفه فى اللغة التركية ، فألح عليه ، فأنشأ خطاباً طويلا كتبه قبل إلقائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب العالية ، فأقروه واستحسنوه

وألقى السيد خطابه بدار الفنون ، فى جمع حاشد من ذوى العلم والمكانة ، فنال استحسانهم ، ولكن شيخ الإسلام اتخذ من بعض آرائه مغمزاً للنيل منه بغير حق ، ورميه بالزيغ فى عقيدته ، واغتنمها فرصة للإيقاع به ، وألب عليه الوعاظ فى المساجد ، وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه محفوفاً بالتفنيد والتنديد ، فغضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام ، وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمرها إلى المترجم بالرحيل عن الاستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يعود إليها إن شاء ، ففارقها مهضوماً حقه ، ورغب إليه بعض مريديه أن يتحول إلى الديار المصرية ، فعمل برأيهم وقصد إليها

عودته الى مصر واقامته بها

جاء السيد جمال الدين الى مصر فى أول المحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م) ، لا على نية الإقامة بها ، بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها ، ولكن (رياض باشا) وزير اسماعيل فى ذلك الحين رغب إليه البقاء فى مصر ، وأجرت عليه الحكومة راتبا

مقداره الف قرش كل شهر ، نزلا أكرمته به ، لا فى مقابل عمل ، واهتدى إلى المترجم كثير من طلبة العلم ، يستورون زنده ، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية فى فنون الكلام ، والحكمة النظرية ، من طبيعية وعقلية ، وعلوم الفلك ، والتصوف ، وأصول الفقه ، بأسلوب طريف ، وطريقة مبتكرة ، وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا ، وإنما ذهب إليه زائرا ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان اسلوبه فى التدريس مخاطبة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة والفلسفة فى نفوسهم ، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب ، والإنشاء ، والخطابة ، وكتابة المقالات الأدبية ، والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة فى العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات

وهنا موضع للتساؤل ، عما حمل الخديو اسماعيل إلى استمالة الحكيم الافغانى للاقامة فى مصر ، واكرام مثواه ، فقد يبدو هذا العمل غريبا ، لأن لجمال الدين ماضيا سياسيا ، ومجموعة أخلاق ومبادىء ، لا ترغب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل الملق والدهان ، فينال عطفهم ورعايتهم ، ويجرون عليه الأرزاق بلا مقابل ، ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا عرفنا أن فى اسماعيل جانبا ممدوحا من صفاته الحسنة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته فى نشره ورعايته ، وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته فى الفلسفة ، أقوى ظهورا ، وخاصة فى ذلك الحين ، من شخصيته السياسية ، فلا غرو أن يكرم فيه اسماعيل العالم المحقق ، الذى يفيض على مصر من بحر علمه وفضله ، وفى الحق أن اسماعيل لم يكن يقصر فى اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والادباء ، فترغيبه جمال الدين فى البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحاً علمياً ، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التى أنشئت على يده

أما آراء الحكيم السياسية وكراهيته للاستبداد ، ونزعته الحرة ، فلم يكن مثل اسماعيل يخشاها أو يحسب لها حساباً كبيراً ، لأنه فى ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته ومجده ، فكان يحكم البلاد حكما مطلقا ، يأمر وينهى ، ويتصرف فى أقدار البلاد ومصاير أهلها ، دون رقيب أو حسيب ، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة فى يده ، والصحافة فى بدء عهدها تكيل له عبارات المديح ، وتصوغ له عقود الثناء ، ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الأجنبى ، لأن هذا التدخل لم يقع إلا فى سنة ١٨٧٥ ، كما رأيت فى سياق الحديث ، فليس ثمة ما يخشى منه اسماعيل ، على سلطته المطلقة ، من الناحية الداخلية أو الخارجية ، حين رغب إلى حكيم الشرق الاقامة والتدريس فى مصر ،

وقد بدأت النهضة التى ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالى سنة ١٨٧٦ ، على أنها فى تطورها السياسى لم تتجه ضد اسماعيل بالذات ، بل اتجهت فى الجملة ضد التدخل الأجنبى

وثمة اعتبار آخر ، لايفوتنا الإلماع إليه ، ذلك أن جمال الدين قد بارح الاستانة ، إذ لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية ، والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه ، ومالقيه فى « دار الخلافة » من العنت والاضطهاد ، وكان اسماعيل ينافس حكومة الاستانة فى المكانة والنفوذ السياسى ، وينظر إليها بعين الزراية ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا ، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثمانى ، وليس خافيا ماكان يبذله من المساعى للانفصال عن تركيا فى ذلك الحين ، وظهوره بمظهر العاهل المستقل ، فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ ، وفى إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على اعلان استقلال مصر التام فى تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التى اعترضته ، ولا يعزب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التى كادت تقطع الروابط بينهما ، وأخصها فرمان نوفبر سنة ١٨٦٩ الذى أصدره السلطان منتقصا سلطة الخديو كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٧٩)

ففى هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الاستانة ، فلم يفت ذكاء اسماعيل أن يغتنم الفرصة ليحمى العلم فى شخص الفيلسوف الأفغانى ، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحدوثة ، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء ، حين تضيق عنهم « دار الخلافة » وأن عاهل مصر العظيم أحق من السلطان العثمانى بالثناء والتقدير لأنه يفسح للعلم رحابه ، ويوطىء له فى وادى النيل أكنافه

وقد يكون لرياض باشا يد فى إكرام وفادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء اسماعيل لم يكونوا يصدرون إلا عن رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذى ينفرد بهذا الصنيع نحو المترجم ، ومهما يكن من واقع الأمر فإن لرياض باشا فضل المشاركة فى عمل كان له الأثر البالغ فى نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية

أثره العلمى والأدبى

أقام المترجم فى مصر ، وأخذ يبث تعاليمه فى نفوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها

من قيود الجمود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة فى مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم ، وهو فى كل أحاديثه « لا يسأم ، كما يقول عنه الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالى الأمور ، أو يستلفت الفكر إلى النظر فى الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنبهت عقول ، وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصا فى القاهرة »

وقال الأستاذ الإمام فى موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم فى الديار المصرية القادرون على الإجادة فى المواضيع المختلفة منحصرين فى عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى ، وخيرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون فى المراسلات الخاصة ، وإما مصنفون فى بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شا كلها ، ومن عشر سنوات ترى كتبة فى القطر المصرى ، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضمارهم ، وأغلبهم أحداث فى السن ، شيوخ فى الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الإمام

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ فى نهضة العلوم والآداب فى مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التى نهض بها كانت مستعدة للرقى ، صالحة لغرس بزور هذه النهضة ، وظهور ثمارها ، أو بعبارة أخرى ، ان مصر بما فيها الأزهر ، والمعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمى الذى ابتدأ منذ عهد محمد على ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى ، ولولا هذا الاستعداد لقضى على هذه الدعوة فى مهدها ، ولأخفق هو فى مصر كما أخفق فى الاستانة، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانبا من مكانة مصر ، وسبقها الأقطار الشرقية فى التقدم العلمى والفكرى والسياسى ، ويزيد هذه الحقيقة وضوحا أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر فى مختلف الأقطار الشرقية التى بث فيها دعوته ، وجدت أثره فى مصر أقوى وأعظم منه فى أى بلد من البلدان الأخرى ، وفى هذا ما يدلك على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا تهيأت لها أسباب العمل ، ووجدت القادة الحكماء

أثره الأخلاقى والسياسى

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، أنبتتها الوراثة والتربية الأولى ، وهذبتها الحكمة والمعرفة ، ومحصتها الحياة الحربية التى خاض غمارها فى بلاد الأفغان ، والتجارب التى مارسها ، والشدائد التى عاناها ، جاء وفيه من الشمم والإباء ما صدفه عن أن يطأطىء الرأس أو يقيم على الضيم ، وفيه من الثبات ما جعله يتغلب على العقبات التى اعترضته فى أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير على) ، ورحل إلى الهند ، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الاستانة ، فلم يعرف الملق والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الاستانة

فهذه الأخلاق التى جاء بها جمال الدين كانت بلا مراء أقوى مما عرف عن المجتمع المصرى ، فى ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضيم ، والخضوع للحكام ، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، فكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس فى مصر ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول فى شؤون البلاد

أسرفت حكومة اسماعيل فى القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للعيان رغم ما بذلته الحكومة لإخفائها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذ أحست مرارة الاستبداد وهالها فداحة القروض التى كبلت البلاد بقيود تدخل الدول

ويمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كمبدأ للتدخل الأوروبى ، إذ حدث من مظاهره وقتئذ شراء انجلترا أسهم مصر فى القناة ، ثم قدوم بعثة المستر « كيف » الانجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين فى مايو سنة ١٨٧٦

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التى حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم ، والتخلص من مساوئه ، لأن سياسة الحكومة هى التى أفضت إلى تدخل الدول فى شؤون مصر وامتهانها كرامة البلاد واستقلالها

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادىء حكيم الشرق وتعاليمه سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة فى ظهور هذه النهضة التى شغلت السنوات الأخيرة من عهد اسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحدثهم فى شؤون البلاد العامة ، وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة فى مجلس الشورى ، على يد نواب نفخ فيهم جمال الدين من روحه ، وعلى رأسهم عبد السلام بك المويلحى (باشا) ، الذى يعد من تلاميذه الأفذاذ ، وإنك لتلمس الصلة الروحية بينهما ، من الكلمات والعبارات الرائعة التى كان المويلحى يجهر بها فى جلسات مجلس شورى النواب ، مما سنذكره فى موضعه ، فإن هذه العبارات هى قبس من روح الحكيم الأفغانى

وقد جاء ذكر النائب المويلحى ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم بك العنحورى أحد أدباء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفى خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً وسما مقامه ، لأنه تدخل فى السياسات وتولى رآسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية ، مثل محمود باشا البارودى الذى نفى أخيراً مع عرابى إلى جزيرة سيلان ، وعبد السلام بك المويلحى النائب المصرى فى دار الندوة ، وأخيه ابراهيم (المويلحى) كاتب الضابطة ، وكثر سواد الذين يخدمون أفكاره ، ويعلون بين الناس مناره ، من أرباب الأقلام ، مثل الشيخ محمد عبده ، وابراهيم اللقانى ، وعلى بك مظهر ، والشاعر الزرقانى ، وأبى الوفاء القونى فى مصر ، وسليم النقاش ، وأديب إسحق ، وعبد الله نديم فى الاسكندرية »

جمال الدين والثورة العرابية

لم يكن جمال الدين الأفغانى مناصراً لاسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده وإسرافه ، وتمكينه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها ، وكان يتوسم الخير فى توفيق ، إذ رآه وهو ولى للعهد ميالا إلى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه واسرافه ، وقد اجتمعا فى محفل الماسونية ، وتعاهدا على إقامة دعائم الشورى

ولـكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحـكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبى ، وفى مقدمتهم قنصل انجلترا العام فى مصر ، إذ كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدستور ، فغيروا عليه قلب الخديو ، وأوعزوا إليه باخراجه من القطر المصرى ، فأصدر أمره بنفيه ، وكان ذلك بقرار من مجلس النظـار منعقداً برآسة الخديو ، وكان نفيه غاية فى القسوة والغدر ، إذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ — ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وهو ذاهب إلى بيته هو وخادمه الأمين (ابو تراب) ، وحجز فى الضبطية ، ولم يمكن حتى من أخـذ ثيابه ، وحمل فى الصباح فى عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، وانزل منها إلى باخرة[١] أقلته إلى الهند ، وسارت به إلى بمباى ، ولم تتورع الحـكومة عن نشر بلاغ رسمى من إدارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩م) ذكرت فيه نفى السيد بعبارات جارحة[٢] ملؤها الـكذب والافتراء ، مما لا يجدر بحكومة تشعر بشىء من الـكرامة والحياء ان تسف إليه ، فهى قد نسبت إليه السعى فى الأرض بالفساد ، ويعلم الله أنه لم يكن يسعى إلا إلى يقظة الأمة ، وتحريرها من ربقة الذل والعبودية ، وذكرت عنه أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » ، وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النفى ويصـدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مريديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتنكر الأنصار والأصدقاء لاستاذهم ، وإلى أى حد يضيع الوفاء بين الناس ! ! ، ولا ندرى كيف أساغ البارودى نفى السيد جمال الدين واشترك فى احتمال تبعته ، وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المنكر فلم لم يستقل من الوزارة احتجاجا واستنكاراً ؟ لا شك أن موقف البارودى فى هذه الحادثة لا يمكن تسويغه أو الدفاع عنه بأى حال

نفى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى

---

(١) كان نقله إلى الباخرة فى صبيحة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ — ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ (راجع الأهرام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩)

(٢) تجد نص هذا البلاغ الطويل فى « الوقائع المصرية » عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وفى الأهرام » عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

وبقيت النفوس ثائرة تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العرابية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه ، والثورة فى ذاتها هى استمرار للحركة السياسية التى كان لجمال الدين الفضل الكبير فى ظهورها على عهد اسماعيل ، ولو بقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزاً أن يمدها بآرائه الحكيمة ، وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار ، والدسائس الانجليزية ، أن ينفى السيد من مصر ، وهى أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره فى الأمور

أقام المترجم بحيدر اباد الدكن ، وهناك كتب رسالته فى الرد على الدهريين ، وألزمته الحكومة البريطانية بالبقاء فى الهند حتى انقضى أمر الثورة العرابية

عمله فى أوروبا — جريدة العروة الوثقى

أخفقت الثورة العرابية ، واحتل الانجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أى بلد فاختار الشخوص إلى أوروبا ، فقصد إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن ، أقام بها أياما معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده منفياً فى بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافاه إليها ، وهناك أصدرا جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التى أنشأتها ، وهى جمعية تألفت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة ، ومجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الاسلامى وكبرائه وهى التى عهدت إلى السيد باصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها

واشتركا معا فى تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بينات فى سمو المعانى ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهى أشبه ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة فى نفوس قارئها ، وتدانى فى روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه فى خطبه الحماسية المنشورة فى «نهج البلاغة» ، ولا غرو فالسيد جمال الدين هو قبس من نور العترة الحسينية العلوية ، فكأن روح الإمام على تمثلت فيه ، وتجلى أثرها فيما يكتبه أو يمليه

اتخذت العروة الوثقى شعارها إيقاظ الأمم الإسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروبى ، والجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال

وقد ذاع شأنها فى العالم الإسلامى ، وأقبل عليها الناس فى مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أقفلت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت فى مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السعى فى مصادرتها أن أوعزت إلى الحكومة المصرية بتغريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيها ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عددا

قضى جمال الدين فى باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة فى مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، ويراسل تلاميذه ومريديه فى مصر

جمال الدين ورينان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan فى العلم والإسلام ، وأكبر فيه رينان عبقريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه : « كنت أتمثل أمامى عندما كنت أخاطبه ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين »

عمله فى فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ يتنقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جمادى الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى الروسيا

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفى عودته منها التقى بالشاه فى مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى صحبته إذ كان يرغب فى الانتفاع بعلمه وتجاربه ، فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام فى طهران ، لحفه علماء فارس وأمراؤها وأعيانها بالرعاية والإجلال

واستعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، وسن لها القوانين الكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسخط أصحاب النفوذ فى الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تؤول إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشايات فى نفس الشاه ، وبدأ يتنكر للسيد ، فاستأذنه فى المسير إلى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فوافاه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره فى دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته فى البلاد ، وتخوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الإساءة إليه ، ووجه إلى (الشاه عبد العظيم) خمسمائة

فارس قبضوا عليه ، وكان مريضا ، فانتزعوه من فراشه ، واعتقلوه ، وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة العثمانية منفيا ، فنزل بالبصرة ، فعظم ذلك على مريديه ، واشتدت ثورة السخط على الشاه

•

دعوة جمال الدين ضد الشاه

أقام السيد بالبصرة زمنا حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتابا إلى كبير المجتهدين فى فارس ميرزا محمد حسن الشيرازى ، عدد فيه مساوئ الشاه ، وخص بالذكر تخويله إحدى الشركات الانجليزية حق احتكار التنباك فى بلاد فارس ، وما يفضى إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هـذا النداء من أعظم الأسباب التى جعلت كبير المجتهدين يفتى بحرمة استعمال التنباك إلى أن يبطل الامتياز ، فاتبعت الأمة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدخينه ، واضطر الشاه خوف انتقاض الأمة إلى إلغائه ، ودفع للشركة الانجليزية تعويضا ، فخلصت فارس من التدخل الأجنبى

شخوصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ريثما عادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فتلقاه الانجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ؛ وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة فى مجلة سماها (ضياء الخافقين) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خلعه ، وقويت دعوة الحرية فى إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسى أهوج ، وقيل إن للسيد دخلا فى التحريض على قتله ، وتولى بعده مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التى غرسها جمال الدين فى إيران تنمو وتترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسى سنة ١٩٠٦

ذهابه إلى الاستانة وإقامته بها

وفيما هو بلندن ورد عليه كتاب من المابين الهمايونى بواسطة رستم باشا سفير تركيا بدعوته إلى الاستانة ، فاعتذر أولا ، ثم ورد عليه كتاب آخر بتكرار دعوته فلبى الطلب ، وذهب إلى الاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه هى المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت فى عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً أن السلطان عبد الحميد الذى كان نصيرا للاستبداد وخصيما للحرية ، يدعو إلى جواره أكبر زعيم للحرية

فى الشرق ، وأغلب الظن أنه أراد أن يخدم سياسته فى الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكى يظهر للعالم الاسلامى أنه يرعى العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لبى جمال الدين دعوته ، آملا أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية ، لأن مقصده السياسى هو إنهاض دولة إسلامية أيا كانت إلى مصاف الدول العزيزة القوية ، فسار إلى الاستانة لتحقيق هذا المقصد ، وحفّه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأنزله منزلا كريما فى قصر بحى (نشان طاش) ، من أفخم أحياء الاستانة ، وأجرى عليه راتباً وافراً ، قيل إنه خمس وسبعون ليرة عثمانية فى الشهر ، ومضت مدة وجمال الدين له عند السلطان منزلة عالية ؛ ثم ما لبث أن تنكر له ، وأساء به الظن ، إذ كان من أخص صفات عبد الحميد أساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشايات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادى الذى نال الحظوة الكبرى عند مولاه يكره أن يظفر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدواته وروحاته ، ويرقبون حركاته وسكناته

ذكر الأمير شكيب ارسلان فى هذا الصدد فى كتاب « حاضر العالم الإسلامى »[١] أن السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والخطيب المصرى المشهور فى متنزه (الكاغدخانة) ، فصادفا الخديو عباس حلمى وسلم بعضهم على بعض ، وتحادثوا نحو ربع ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع فى (الكاغدخانة) ، وهناك عند الاجتماع بايعاه تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية[٢] ، ولكنا نميل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً فى نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذى ادى إلى وحشة السلطان منه استمراره فى مجالسه على القدح فى شاه العجم ناصر الدين ، مما حمل سفير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه فقبل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الريبة فى جمال الدين ، واتجهت إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أى أحد من الاختلاط به إلا بارادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوساً فى قصره

---

(١) تأليف المستر ستودرد الأمريكى وتعريب الأستاذ عجاج نويهض وفيه فصول وتعليقات قيمة للأمير شكيب أرسلان

(٢) حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ٢٠٣

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملابسات والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وحبسه فى قصره ، ووشايات أبى الهدى الصيادى ، مما يقرب إلى الذهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إلى أن الغدر والاغتيال كانا من الأمور المألوفة فى الاستانة

وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، ما ذكره الأمير شكيب أرسلان فى كتاب (حاضر العالم الإسلامى) ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضييق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية يطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الاستانة ، فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجابه يستعطفه أن لا يمس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يلتمس حماية أجنبية ، فثارت فى نفسه الحمية والأنفة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر فى فمه مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية يتولاها الدكتور قمبور زاده اسكندر باشا كبير جراحى القصر السلطانى ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياما قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقوّل الناس فى قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية ، لقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفا من وساوس عبد الحميد ، فقيل إن العملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمدا ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فنا ، بحيث انتهت بموت المريض [(١)]

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استروروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أبى أن يتولى العملية إلا جراحه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجا منه أن يرسل إليه جراحاً فرنسويا مستقل الفكر طاهر الذمة ، لينظر فى عقب العملية ، فأرسل إليه الدكتور (لاردى) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقبها التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أشفى بسبب ذلك ، وعاد إلى استروروج ، وأنبأه بهذا الأمر المحزن ، ولم تمض أيام حتى فارق جمال الدين الحياة

---

(١) حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ٢٠٤

وذكر واحد ممن كانوا فى خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى له الأمير هذه القصة أن قبور زاده اسكندر باشا كان أطهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة أنه كان بالاستانة طبيب أسنان عراقى اسمه (جارح) يتردد كثيرا على جمال الدين ، ويعالج أسنانه ، وكانت نظارة الضابطة (إدارة الأمن العام) قد استمالت (جارح) هذا بالمال ، وجعلته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا فى ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة إشارة خفية بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أنه يذهب إلى السيد ، ويعالج أسنانه ، بعلم من النظارة ، والسيد لا يعلم بشىء من ذلك ، ويطمئن إلى (جارح) ويثق به ، ولم تمض عدة أشهر على حادثة الشاه حتى ظهر السرطان فى فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية ، فلم تنجح ، وجارح هذا ملازم للمريض ، وبعد موته كانوا يرونه دائما حزينا ، يبدو على وجهه الوجوم والحزن ، مما جعلهم يشتبهون أن يكون له يد فى إفساد الجرح بعد العملية ، أو فى توليد المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الندم على الطبيب الأثيم ، وشعر بوخز الضمير يؤنبه على خيانته هذا الرجل العظيم

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما ان بلغ الحكومة العثمانية نعيه حتى أمرت بضبط أوراقه وكل ما كان باقياً عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال فى مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنا فى تركيا ، ولا يزال قبره هناك

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لناظره عربياً محضا ، من أهالى الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آبائه الأولين ، من سكنة الحجاز ، ربعة فى طوله ، وسط فى بنيته ، قمحى فى لونه ، عصبى دموى فى مزاجه ، عظيم الرأس ، فى اعتدال ، عريض الجبهة ، فى تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنات ، رحب الصدر ، جليل فى النظر ، هش بش عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه ، ما ينطبق على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة فى صفاته ، وله حلم عظيم ، يسع ما شاء الله أن يسع ، إلى أن يدنو منه أحد ليمس شرفه أو دينه فينقلب الحلم الى غضب ، تنقض منه الشهب ، فبينما هو حليم أواب ، إذا هو أسد وثاب ، وهو كريم ، يبذل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ،

لا يبالى ما تأتى به صروف الدهر ، عظيم الأمانة ، سهل لمن لا ينه ، صعب على من خاشنه ، طموح إلى مقصده السياسى ، إذا لاحت له بارقة منه تعجل السير للوصول إليه ، وكثيراً ما كان التعجل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد عن الغرور بزخارفها ، ولوع بعظائم الأمور ، عزوف عن صغارها ، شجاع ، مقدام ، لا يهاب الموت ، كأنه لا يعرفه ، إلا أنه حديد المزاج ، وكثيراً ما هدمت الحدة ما رفعته الفطنة »

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يفطم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات إلا اللذة العقلية العالية ، وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلق قلبه بالمال والبنين ويشغله بزينة الدنيا ، وراوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب ، فلا يدخره ، ولا يتناول منه إلا ما هو ضرورى للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية كرتبة قاضى عسكر مثلا ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصب ، وكذلك رفض قبول وسام مهما كان عاليا

وقال عنه (أديب اسحق) إنه أسمر اللون ، ربعة ممتلىء ، قوى البنية ، جذاب النظر ، نافذ اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترسل الشعر ، بجبة وسراويل سوداء تنطبق على الكاحلين ، وعمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الاستانة ، عزب ، عفيف النفس ، قانت ، كثير القيام ، لا ينام إلا الغلس إلى الضحى ، ولا يأكل غير مرة واحدة فى اليوم ، على أنه يكثر من شرب الشاى والتدخين ، قوى العارضة ، طويل الحجة ، واسع المحفوظ ، نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار السرائر ، ولكنه على فضله ، لا يسلم من حدة المزاج

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة فى جمال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التى تصدر عنها صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها فى أشد الأوقات حرجا ، ولازمته عند اشتداد المحن ، وتعاظم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفسه العالية ، وحسبك دليلا على ذلك ما كان من موقفه حين نفى من مصر فى أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أنزل إلى البحر فى السويس خالى الجيب ، فجاءه قنصل إيران فى ذلك الثغر ، ومعه نفر من تجار العجم ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئا ، وقال لهم : « احفظوا المال فأنتم إليه أحوج ، إن الليث لا يعدم فريسته حيثما ذهب »

وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون عنواناً لتاريخه المجيد

عقيدته

تدل رسالته فى (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق الإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام

قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحنيفى حنفى ، وهو وإن لم يكن فى عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله مثابرة شديدة على أداء الفرائض فى مذهبه ، وعرف بذلك بين معاشريه فى مصر أيام إقامته ، ولا يأتى من الأعمال إلا ما يحل فى مذهب أمامه ، فهو أشد من رأيت فى المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما حميته الدينية فهى مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلتهب غيرة على الدين وأهله »

علمه

وقال عن علمه : « أما منزلته من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلمى إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذ الرجل سلطة على دقائق المعانى وتحديدها وإبرازها فى صورها اللائقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة فى حل مايعضل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فنظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقى إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتى على أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا تكلم فى الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له فى باب الشعريات قدرة على الاختراع ، كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسن فى الجدل ، وحذق فى صناعة الحجة ، لا يلحقه فيهما أحد إلا أن يكون فى الناس من لا نعرفه ، وكفاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الأوربيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون ، وبالجملة فإنى لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الذهن ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ماقدر لغير الأنبياء ، لكنت غير مبالغ ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم »

وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، فى أقل من ثلاثة شهور بلا أستاذ إلا من علمه حروف هجائها فى يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية

والمكتشفات العصرية ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم فى بعض مدارس أوروبا العالية »

مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقى الدروس فى داره ، فكانت محط رحال العلماء والأدباء وأذكياء الطلبة ، يقضى النهار فى بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى قهوة اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة متاتيا) ، ويأخذ مكانه فى الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوى ، والطبيب ، والجغرافى ، والتاريخى ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاهة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه « فيتسابقون — كما يقول سليم عنحورى — إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الأحاجى لديه ، فيحل عقد أشكالها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربى مبين ، لا يتلعثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، ويفحم السائلين ، ويبكم المعترضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتعل رأس الليل شيباً ، فيقفل إلى داره ، بعد أن ينقد صاحب المقهى كل ما يترتب له فى ذمة الداخلين فى عداد ذلك المجمع الأنيق »

مقصده السياسى

قال الأستاذ الإمام عن مقصده السياسى : « انه كان يسعى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعود للإسلام شأنه ، وللدين الحنيفى مجده ، ويدخل فى هذا تنكيس دولة بريطانيا فى الأقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رءوس الطوائف الإسلامية ، وله فى عداوة الإنجليز شؤون يطول بيانها » انتهى كلام الأستاذ الإمام

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية فى أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية فى الشرق ، وأول باعث لنهضته الحديثة ، ولئن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التى ظهرت فى الشرق منذ نيف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن عاكسته الأقدار واعترضت سبيله عقبات جمة ، بعضها من مكايد الدول

(١٠)

الاستعمارية ، وخاصة الدولة الإنجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم إياه

فقد رأيتَ ما أصابه من الخديو توفيق باشا حين ولى الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، و كذلك فعل معه شاه العجم ناصر الدين شاه ، فقد استدعاه لينتفع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وحبسه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه فى الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لا حاجة إلى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً فى قصره ، ومحاطاً بالعيون والجواسيس ، حتى لاقى منيته فى ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول

فملوك الشرق وأمراؤه كانوا إذن حرباً على جمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أو لا يشعرون عوناً لدعاة الاستعمار فى إحباط جهوده ومساعيه ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته فى الإصلاح والحرية ، وقد لقى أيضا خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته فى صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا مجيب ، ولا مراء فى أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة نيفا ومائة عام ، فلم يلبّ الشرق نداءه فى حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيده فضلا وقدراً ، لأنه قام بدعوته فى وقت عزّ فيه النصير ، وقل المستجيب إلى دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد ، وخاصة فى أواخر أيامه ، بمرارة اليأس والألم مما لقيه من صنوف الاضطهاد ، ونقض العهود والمواثيق ، وكم كان حقيقاً بالألم حين يعرض فى ذاكرته مبلغ ما بذله لأمم الشرق من الإخلاص والتفانى فى خدمتها ، ثم ما أصابه من كبرائها وأمرائها من التنكر والجحود ، وما لقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض والخذلان

ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان فى ترجمته[1] : أنه لقيه بالاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الإسلام تخطر له خواطر نادرة فى هذا الموضوع ، فقال له مرة : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشئوا خلقاً جديداً ، وجيلا مستأنفاً ، فحبذا لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشرة من العمر ، فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تسير بهم فى طريق السلامة »

وقال له مرة أخرى : « لم يبق فى الإسلام أخلاق ، فهذا محمود سامى (باشا البارودى

(١) حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ٢٠٥

الشاعر الكبير ، رئيس النظار أثناء الحوادث العرابية) عاهدني ثم نكث معي ، وهو أفضل من عرفت من المسلمين[1] » وقال له أيضاً : « إن المسلمين قد سقطت هممهم ، ونامت عزائمهم ،



السيد جمال الدين الأفغاني في مرضه الأخير

وماتت خواطرهم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم »

بمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن ألمه من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهـذا الألم يدلك على مبلغ الشعور الذي تملك لبه ، وأنه كان يشتعل غيرة على الشرق والإسلام ، ويحزن إذ يرى دعوته لم تلق مجيباً ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على محياه في مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلازمه حتى فارق الحياة ، وها قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولما ينهض واحـد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره ويشيد له ضريحاً يليق بذكرى الرجل العظيم الذي أفنى عمره في بعث الأمم الإسلامية

(١) الإشارة هنا فيما نعتقد إلى ما كان من نفي السيد جمال الدين من مصر فقد نفي بقرار من مجلس النظار وكان محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار

وإنهاضها ، وبث روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قيض الله رجلا من سراة الأمريكان (المستر كراين) ، فأخذ يبحث ويحقق حتى اهتدى إلى قبر جمال الدين بالاستانة سنة ١٩٢٦ فأقام عليه شاهداً فخما من الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يجدر بسراة المسلمين وعظمائهم أن يؤدوه

وهـذا المظهر المستمر من نـكران الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السياسى والاجتماعى فى أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم فى سبيل مجدها وعظمتها

رجع ما انقطع

عود الى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهاك أسماءهم :

نواب القاهرة

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، يوسف العقبى

نواب الاسكندرية

سليمان الغربى ، عبد الرزاق الشوربجى

نواب الغربية

عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حماد عمدة كفر بلشاى ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهتوره ، مصطفى هرجه شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، ابراهيم الشاذلى عمدة شبرا تنا ، عمر خضر عمدة أبو تور

نواب المنوفية

الحاج على عمران عمدة سرسموس ، مصطفى غنيم الانبابى عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، احمد السرسى عمدة ادشاى ، على عياد عمدة السدود

نواب البحيرة

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الحناوى عمدة كفر عوانه ، عبد الله المنياوى عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك

نواب الدقهلية

عبده جوده عمدة محلة انجاق ، محمد عبده عمدة كفر ابو ناصر ، متولى افندى شريف

عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلبى حسين عمدة سلكا

نواب الشرقية

ايوب ايوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جبرة الله عمدة شبرا العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد احمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرابوه ، على عامر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعديين

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور (كفر شبين) ، مصطفى علام (سندبيس) ، عبد الفتاح زغلول (ميت كنانه)

نواب الجيزة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرفا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بنى سويف

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين عمدة طنسا بنى مالو

نواب الفيوم

احمد جاد الله عمدة السيليين ، احمد الدهشان عمدة اهريت

نواب المنيا وبنى مزار

بدينى الشريعى عمدة سمالوط ، عبد الغنى خالد (السرىرية) ، على افندى حسن ، أحمد محمد أبو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين

نواب أسيوط

عطيه عبدالعال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبدالرحمن وافى عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر احمد عمدة مسرع

نواب جرجا

ابراهيم حسن أبو ليلة عمدة الريانية ، عثمان احمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب عمدة داود وميت سهيل ، تمام حبارير عمدة الحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد الشهيد بطرس (البلينا) .

نواب قنـا

محمود عبد الله عمدة دشنله ، طايع سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سعيد عمـدة العركة والدهشة

نواب اسنا

احمد عبد الصادق (اسوان) ، محمد سلطان (اسنا)

نائب دمياط

الحاج سيد اللوزى

اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا

فى دور غير عادى (اغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدور « فوق العادة » بطنطا ، واختارت هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الأحمدى بها ، والغرض من الاجتماع هو البحث فى مسألة إبطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هـذا القانون ، ولكن الحكومة رأت تخفيفاً لضائقتها المالية أن يعود العمل به حتى تجبى متحصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن يجرى العمل به حتى يستمر اعفاؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيانهم ، فدعت الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث فى هـذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع فى أمر الدعوة

اجتمع الأعضاء فى طنطا برآسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣ (٧ أغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الخديو افتتاح المجلس ، ولا تليت فيه خطبة عرش ، واقتصرت الجلسة الأولى على النظر فى مسألة المقابلة ، فحبذ الأعضاء بقاءها

وثمة ظاهرة بدت فى هذا الاجتماع وهى روح جديدة يصح أن نسميها طبقا للمصطلحات البرلمانية روح « المعارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرى عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة فى بحثها بعناية تختلف كثيرا عن تهاون المجلس فى الأدوار السابقة

ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب الغربية ، وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب فى صراحة محمودة أن توضح الحكومة الطريقة التى كان فى نيتها اتباعها لرد المبالغ التى حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلته بلغ (إلى ذلك الحين) اثنى عشر مليونا أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامة هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها « وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية ، مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه فى ٦٥ سنة (طبقا لمرسوم توحيد الديون) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا لتنظر بالمجلس »

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنسا بتأييد زملائه ، ومترجما عن ميولهم وشعورهم ، وقد وافق المجلس فعلا على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بدينى أفندى الشربيى ، وعلى أفندى عامر ، وعبد الشهيد أفندى بطرس ، ومهمتهم التوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التى طلبها الشيخ عثمان الهرميل

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات واستحضرت الكشوف المطلوبة ، ومما جاء فى بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسورا ، وانتهت فى تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يتعذر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها

ونظر تقريرها بجلسة الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس ابقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة « تضحية » مالية تتحملها البلاد لإنقاذ الحكومة من ارتباكها المالى ومساعدتها على سداد ديونها ، والأمم فى الأوقات العصيبة تنهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، مهما يكن من أخطائها الماضية ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تتضافر الأيدى وتتعاون الأمة والحكومة على إنقاذ البلاد مما يحيق بها من المكاره ، وانتهى فى تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادى بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين

دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية الثالثة

نوفمبر سنة ١٨٧٦ — مايو سنة ١٨٧٧

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية ، والأمير حسن باشا وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية ، وخيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها أعرب الخديو عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولا أن المرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن « أفكار الجميع مخالفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المسترجوشن والمسيو جوبير مندوبى الدائنين والاتفاق معهما على تسوية الديون بالطريقة التى ستعرض على المجلس (مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من إبلاغ الإيراد بعد انتهاء مدة المقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحكومة ألزمت الضرورة جعل الإيراد فى مدة المقابلة ثابتا سنويا ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنويا كما كان جاريا ، بل انتهى الأمر فيه على أنه لا يخصم فى المدة المذكورة نظير انتفاع أربابه بالمائة خمسة فى كل سنة ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أمكن هو الذى تقدم الإيضاح عنه بانضمام أفكاركم (وثانيا) النظر فى أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحرى مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس »

والشىء الجديد فى هذه الخطبة أن الخديو جعل للمجلس حقا ثابتا فى الاشتراك فى إدارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه ان إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب فى اجتماعه بطنطا ، ويعد هذا التصريح فى ذاته مكسبا للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التى أشار إليها الخديو تتضمن أيضا فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال تبعتها ، وحسناً فعل

تغييرات فى الأعضاء

انتخب احمد افندى اسماعيل عمدة السنبلاوين عضوا بالمجلس بدلا من متولى افندى شريف الذى عين وكيلا لضبطية دكرنس ، وخليفة افندى مرزوق عمدة بنى احمد بدلا من على حسن من نواب المنيا

لجان المجلس

بدأ المجلس عمله بانتخاب لجانه لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وهذا بيان اللجان (الأقلام) وأسماء رؤسائها :

(لجنة المدائن) ، ورئيسها محمود بك العطار ، (لجنة الغربيـة) ، ورئيسها الشيخ عثمان الهرميل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية

(لجنة الشرقية) ، ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية والقليوبية ، (لجنة أسيوط) ، برآسة أحمد افندى عبد الصادق ، (لجنة المنيا) برآسـة بدينى افندى الشربى

وقد فحصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحه نيابتهم أجمعين

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقـديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ سليمان حسين . الشيخ أيوب أيوب . يوسف افندى رزق . الشيخ عثمان أحمـد همام . الشيخ عطية عبد المتعال . بدينى افندى الشربى . على افندى كساب

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح جديدة ، تختلفان عن عبارات التملق البالغ التى وردت فى الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيـه أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته ، وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينبئ بتطور الأفكار ، وتقدم لغة الـكتابة والإنشاء

وإنا مقتبسون هنا بعض فقرات من هـذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بدأ الأعضاء رسالتهم بشـكر الخديو على تشريفه المجلس بافتتاحه وقالوا عن خطبة العرش : « إننا شنفنا الأسماع بالإصغاء إلى المقالة العلية ، التى أضاءت شموس معانيها ، فأوجدت لنا السبيل

إلى التدبر لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سديد أفكاره السنية ، المتجهة على ممر الأوقات لما يعود على البلاد وساكنيها بالراحة والمنفعة ، ولا غرو فى صدور ذلك من نفس كريمة جبلت على حب الوطن ، وجلبت إليه كل فائدة جليلة ، أمرها مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقابلة الخديوية من جهة الديون ، فإنه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والأهالى بالخيرات الكثيرة ، والثمرات الجمة ، لأنه مع انتظام الديون وتسويتها تحت روابط معلومة تنتظم مالية وإدارة الحكومة ، ويتبع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والعطاء بين العموم »

ولم يفت اللجنة أن تشير فى جوابها إلى الحق الذى ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت فى أسلوب حصيف : « وبحسبما أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتى المالية والأشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل »

وختمت جوابها بقولها : « نسأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطننا العزيز ، كما نبتهل إليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متمتعاً بأنجاله الكرام ، بجاه سيد النبيين ، وخاتم المرسلين »

فالحق أن هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس فى أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٨٥) لوجدت التقدم ظاهراً فى الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدا على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال فى الرأى والتطلع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحا جديدة من المعارضة سرت إلى المجلس

النواب البارزون

وبرز فى ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة فى الرأى ، وقوة فى المنطق ، وسداد فى القصد ، نذكر منهم على سبيل المثال : (لا على سبيل الحصر) : محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ، ومحمد افندى راضى ، والشيخ عثمان الهرميل ، والشيخ محمود سالم ، وبديني افندى الشربيى ، والشيخ إبراهيم الجيار ، وغيرهم

وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها ، والايرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفى وزارة المالية فى جلسات متعاقبة ، وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل ما يطلبه المجلس من الإيضاحات

وبحث المجلس فى مسائل عدة تتعلق بمشروعات المنفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والترع ، وملاحة مريوط وغير ذلك

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ — غاية صفر سنة ١٢٩٤)

ثم استأنف اجتماعه فى ١٦ ربيع الثانى بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر فى المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التى اعتزم إرسالها فى هذه الحرب

ولا شك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذى تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذى ناله النواب فى الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقديما لم تكن ترجع إليهم فى مثل هذا الشأن ولا فى غيره ، بل كانت تفرض ماتشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشركهم فى الأمر ، وهذا بلا مراء مكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة فى المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤)

الدور الثانى

مارس — يونيه سنة ١٨٧٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحرى واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة قاسم باشا رسمى

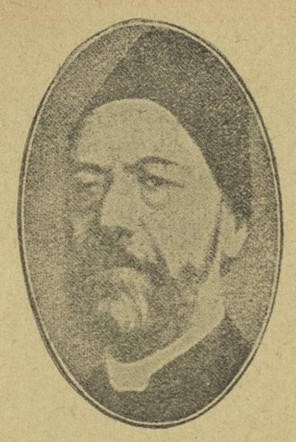
وتليت خطبة العرش ، وتتضمن الاشارة إلى ماعانته البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضى من الشراق وخاصة أطيان الوجه القبلى ، فإن معظمها لم يزرع لحرمانها مياه الرى ، وألمع إلى انتهاء الحرب البلقانية ، قال : « والمأمول حضور العساكر المصريين لهذا الطرف وتقر أعيننا برؤية أولادنا جميعا[1] » ،

---

(١) كان الأمير حسن ثالث أنجال اسماعيل من قواد الحملة المصرية فى هذه الحرب ؛ وأشار الخديو فى خطبته إلى قرب عودة الجنود المصريين ، والتعبير عنهم (بأولادنا جميعا) وفيهم نجله تورية لطيفة وأسلوب ديمقراطى جميل



قاسم رسمى باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
إلى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨



جعفر مظهر باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨
إلى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨

وشكر المجلس على ما قرره فى الاجتماع الماضى من تقرير الإعانة العسكرية ، ووعد بتقديم حساب عن الأوجه التى صرفت فيها هذه الاعانة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهى التى تولت فحص الحالة المالية بعد ما تبين من عجز الايرادات

وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل . الحاج ابراهيم حسن . ايوب ايوب . يوسف رزق . بدينى الشربعى . عبد الشهيد بطرس . احمد افندى عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالأسلوب الذى كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو فى خطبة العرش وإعراب عن الأمل فى تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدائنين

وتوفى قاسم باشا رسمى رئيس المجلس أثناء انعقاد الدور ، فعين الخديو للرآسة جعفر مظهر باشا حكمدار السودان السابق ، وهو من خيرة رجال الدولة فى ذلك العصر كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٥٠)

وانتخب فى خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ على عياد (منوفية) ، والشيخ خضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغلول (قليوبية) لاستعفائه ، وعبد الرحيم عبد الله من بنى حرب بدل عثمان همام (جرجا)

قرارات المجلس

بحث المجلس فى الأضرار والخسائر الجسيمة التى أصابت الأطيان بسبب الشراقى الناشىء عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة فى كل مديرية لتدارك هـذه الحالة على قاعدة إمداد الحـكومة للأهالى الذين شرقت أطيانهم بالتقاوى والبزور ، وتسليفهم مايحتاجون إليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحـكومة من المال

ونظر فى أطيان « المتسحبين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أطيانهم لعجزهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ ازدياد عددهم مما ينذر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « المتسحب » إلى أهله وذوى قرباه الذين تؤول إليهم ملـكيتها فيما لو مات ، وأن تـكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أطيانه ، وإن لم يرجع تعتبر ملـكا باتا لمن زرعوها من أقاربه ، والمتسحبون الذين ليس لهم ورثة تعطى أطيانهم بالإيجار لمن يطلبها ، وتتسلم المديرية قيمة الإيجار وتستوفى منه المـال وتودع ما فاض منه فى خزانتها حتى تنتهى السـنوات الثلاث ، فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسلم له أرضه ، وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحـكومة ، وتعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأطيان من أهل الناحية

وقرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الرى والهندسـة لـكى تجد الأراضى كفايتها من المـاء فى حالة ما إذا نقص النيل كنقصانه فى العام الماضى ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ مستشار وزارة الأشغال ، وتباحث وإياه فيما يجب القيام به من أعمـال الرى فى مختلف المديريات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الـكفيلة لتلافى ضرر الشراقى فى حالة نقص النيل

وقدمت الحـكومة للمجلس كشوفاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحربية من أموال الإعانة العسكرية

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهماك الحـكومة بتقديم البيانات التى طلبتها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لمـا تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سـنة ١٨٧٨ (٢٦ جمادى الآخر سنة ١٢٩٥) دون أن تعرض عليه الميزانية

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد فى عهد اسماعيل

ينابر سنة ١٨٧٩ — يوليه سنة ١٨٧٩

بلغ التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انفضاض الدورة النيابية السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، ومما فرضته الدولتان الانجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية ويرقبانها ، ونزل اسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، فدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما انجليزى وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسى وهو المسيو دى بلنيير وزيراً للأشغال

تولت الوزارة شؤون الحكم فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الثالث

دُعى المجلس إلى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار فى أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان ، « وتدرك كنهه حساً ومعنى وتجنى باكورة ثماره »(١) ، وعلقت أملها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد ومطالبها ، قالت جريدة (التجارة) فى هذا الصدد : « ولم لا ؟ وإن من أعضائه لرجالا لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ، مع العلم بواجباتهم ، وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام ، وبودهم لو افتدوا الاصلاح بدمائهم ، وتناقل الثقات خبرا آخر وهو أنه سيسمح لمراسلى الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخبر) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعصر جديد ، يغنى به طارف المجد عن التليد »(٢)

اجتمع المجلس برآسة أحمد رشيد باشا ، وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ ينابر سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولى عهده ، والأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الحقانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحربية ، ومصطفى

---

(١) جريدة التجارة (لاديب اسحق) عدد ١٥٣ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨)
(٢) جريدة (التجارة) العدد السابق

رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والمسيو دى بلنيير وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهردار

وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب اسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس شورى النواب ، قال فيها :

« أبدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فنرجو من المولى الكريم أن تتم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب »

وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش ، وأعضاؤها هم محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ مصطفى الانبابى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف افندى رزق ، بدينى افندى الشريعى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، الشيخ محمد فرج ، الشيخ طايع سلامه

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخى

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسامى فيه النواب إلى أرق المعانى وأروع الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل فى تاريخ مصر الدستورى ، وها هو ذا بنصه الوارد فى مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٦) :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التى هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسئولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب ، وتتميما له ، ولذلك حينما تعلقت إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك ، حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة

« وإنا نبث أيضا عن الأمة عموما ، وعنا خصوصا ، مزيد الثناء على هـذه الحضرة المعظمة ، لما تعطفت به من تشريف ركابها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالا به فى يوم ستجنى لأمة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتكم الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزى إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها إلى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية

« فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التى لا تزال راجية أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعى الحضرة الخديوية وهممها العلية

« وإنا لا نألو جهداً فى دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قياما بأداء واجباتنا التى هى فى الحقيقة مقاصد ولى النعم

« فليحى الخديو المعظم ، وأنجاله الكرام ، ولتحي الحرية تحت ظل رعايته وحمايته ، آمين »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تقريظ ، وهو جدير أن تحفظه الأمة والأجيال المتعاقبة وتتذاكره على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا القومى ، وهو لعمرى برهان ناطق بوطنية أولئك النواب ومبلغ اضطلاعهم بالأمانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسيم المبادئ الدستورية والحياة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة النظر والمرمى البعيد فى قول النواب ان تأليف الوزارة المسئولة أمام الأمة هو تأييد لمجلس النواب ، وتتميم له ، فإن هذا المعنى ينطوى على مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابى ، ذلك المبدأ الذى هو قوام النظام البرلمانى ، ثم تأمل فى مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بلفظ (جلالتكم) متخطين لقبه الرسمى (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا مصر فى مرتبة الدول المستقلة استقلالا تاما ، وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالعك بروح العظمة الوطنية التى يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يجيش بصدورهم من الآمال الكبار فى إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التى شهدت بها التواريخ وأنبأت بها

الآثار » ، ولاحظ تقديمهم منفعة الوطن على مصلحة الحكومة ، وهتافهم للخديو ، ثم هتافهم للحرية ، تجد أن هذا الجواب آية فى الوطنية والبلاغة السياسية

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من المواقف الحسنة ، قوامها النظر فى المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمساك بالكرامة القومية ، فى أسلوب رائع من الرأى الحصيف والمنطق السديد ، وانا ملخصون أهم هذه الأعمال فيما يلى :

المسائل المالية

(١) وقف محمود بك العطار بجلسة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ، وقال إن أغلب الأعضاء يرغبون أن يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها ، ولكنهم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شىء ، واقترح أن يحرر المجلس استعجالا عن ذلك ، فاستقر رأى المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة ارسال مشروعات المالية والاشغال الداخلية التى يقتضى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتى المالية والأشغال كان يتولاهما الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة

(٢) وقد تلكأت وزارة المالية فى ارسال مايخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وانها مهتمة باتمامها

أما وزارة الاشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التى تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها فى المسائل المتعلقة بها ، « ولا غرو فإن هذا الاشتراك لا بد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذى تشرع فيه » ، ووعد وزير الاشغال (المسيو بلينيير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس فى شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس فى مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الأشغال فحضر ، وأجاب الأعضاء على المسائل التى طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدى للمجلس وتلكأ فى ارسال مشروعات وزارته

(٣) ثم طلب إلى المجلس تسهيلا لمهمته أن ينتدب بعض الأعضاء ليحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكى يتفاوض واياهم فى مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستاء

الأعضاء من هذا الطلب ، وكبر عليهم صدوره من السير ريفرس ويلسن ؛ ولـكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط(١) ، ومما قاله محمود بك العطار إن المجلس لاينحصر رأيه فى بعض الأعضاء بل لا بد من المداولة بحضور النواب جميعا ، ولـكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاسترشاد برأيهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون لهم رأى يبدونه فى أى مسألة إلا بعد أن تعرض على المجلس(٢) ، ولم تفد هـذه المجاملة فى تقويم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر عاطل فى عرض مشروعاته

(٤) فأثار عبد السلام بك المويلحى بجلسة ٢٦ المحرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استعجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك

وعرض محمد افندى راضى — وهو نائب جرىء كانت له مواقف رائعـة كما سيجىء بيانه — أن ينظر المجلس فى مسألة أقساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافقه المجلس على هذا الرأى

وتناقش المجلس طويلا فى أقساط الضرائب فقرر تحديد مواعيـد لسدادها تتفق مع مواسم جنى الحاصلات الزراعية

(٥) ولمـا تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم إنهاء من سـبعة عشر نائباً وهم : محمود بك العطار . حنا يوسف . عثمان الهرميل ، أحمد السرسى . باخوم لطف الله . أحمد عبد الصادق . فضل الزمر . يوسف رزق . عبـد الشهيد بطرس . خضر ابراهيم . حسن عبد الله . أحمد جاد الله . محمود عبد الله . ابراهيم الجيار . السيد اللوزى . سليمان الغربى . محمد فرج

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات المـالية مع مضى عشرين يوما على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهى تتلخص فى الاعتراض على فداحـة الضرائب التى كان الأهالى ينوءون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى (١٠ ٪ من قيمة الأموال) والمصلح (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والويركو المربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر فى تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والضنك عن الناس

فاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه فى هذا الإنهاء ، ولمـا

---

(١) جريدة (التجارة) العدد ١٦٤ (١١ يناير سنة ١٨٧٩)
(٢) مضبطة جلسة ٦ المحرم سنة ١٢٩٦

تأخر الوزير عن الحضور وظهرت نيته فى الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأى على المداولة فى غيبته فى ما عرضه الأعضاء من المشروعات المالية ، وخلاصتها تخفيض الضرائب الفادحة وإلغاء بعضها ، ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب الأصلية والمستحدثة عن الفدان بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش فى السنة ، وهذا يدلك على فداحة الضرائب وما أصاب الأهلين من العنت والإرهاق

وبعد أن نظر المجلس فى هذه المشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى إذا ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الأهالى

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى فى جو المجلس أن أعضاءه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من القلعة إلى داخل المدينة ، وبدا هذا النشاط أيضاً فى أن أحد الأعضاء أرسل يعتذر عن الحضور لمرضه ، فقال محمود بك العطار ان هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رأيه أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها العضو الذى يعتذر بالمرض للكشف عليه طبياً بمعرفة حكيمباشى المديرية ، ، فوافق المجلس على هذا الرأى

المسألة الدستورية

تقدم إنهاء بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى يتضمن الاعتراض على إغفال مجلس النواب فى المرسوم الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها فى مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو (وسيرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٦٨) . قالا : « ولم نر لمجلس النواب فى هذا الدكريتو اسما ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالى لا غير ، وكل ما يقصد به الأهالى لا بد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث انهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم ، والمحاماة عن حقوقهم ، والنظر فى شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتلو رئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نوابا ، وهو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم إجابة الأعضاء

على ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض إليهم أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا العجب ، وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك فى أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا ، كيف لا ، وإن مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لا ينكر أن موضوع الدكريتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها ، ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور المهمة التى تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضعها ، مع أن تلك الحضرة هى التى منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة فى الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الإصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علماً بأن تلك الوزارة أدرى بشأن البرلمنتو (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهى أبعد من أن تنتهك حرمته ، وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الدكريتو ملتمسين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلمنا بأن ما يؤثر فى فؤاد أحدنا لا بد وأن يؤثر فى أفئدة الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة وأمناؤها المداومون بمراعاة حقوقها والنظر فى شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة إن الذى نراه أن لا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً فى هذه المسألة ، التى ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعا من الإجحاف بحقوق مجلس النواب »(١)

وقد لهجت الألسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) : « إن من تصفح ذلك التقرير علم أن فى السويداء رجالا سودتهم نفوسهم ، فلا تُسام خسفا ولا تُضام عسفاً »(٢)

ولما تلى هذا الإنهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه فى شأنه ، فحضر نوبار باشا بجلسة ١٤ صفر إجابة لطلب المجلس ، « وقدم للمجلس احتراماته الفائقة » ، فشكره المجلس على ذلك ، ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة إذ قال :

---

(١) نقلا عن مضبطة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضابط مجلس شورى النواب

(٢) جريدة (التجارة) العدد ١٨٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩)

« هـذه المسألة إنما هى مسألة أساسية ، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحقانية أو الأشغال كان يمكن أن أجاوب عنها ، أنا أو رفقائى ، ولـكن أرجو قبول عذرى فى عدم المجاوبة عنها الآن ، وهـذا بالنظر لـكونها مسألة أساسية تحتاج للمذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار ، والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التى تصدر يصير الإجراء ، وما دام أن أصل التكلم (فى هـذه المسألة) متعلق بصلاحية المملـكة ، ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولى النعم كل اجتهادنا مصروف لما فيه الإصلاح ، فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والمخابرة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح »(١)

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المنطوى على التسويف ، وانبرى عبد السلام المويلحى بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هـذه المسألة اساسية فهذا هو الموجب لـكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر فى هذا الخصوص وما شاكله ، لأن من المعلوم أن كل مملـكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب فى أمثال ذلك »

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الـكفاية

وقال محمود بك العطار : « إن المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار »

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجرى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشتغل بترتيب المحاكم واختيار أشخاص ذوى عفة وصدق وحرية لإسناد مناصب القضاء إليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالإرشاد عمن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال إنه وإن كان إصلاح المملـكة بوضع القوانين لـكن المعول عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار

وازداد الاستياء من سياسة الوزراة ، واتسعت حركة المعارضة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحـكومة جريدتى (التجارة) لأديب إسحق ، و (الوطن) لميخائيل

---

(١) نقلا عن النص المنشور فى جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٧٩) مع مقارنته بالوارد فى مضبطة المجلس

عبد السيد خمسة عشرة يوما لإثارتهما الخواطر فى كتاباتهما ، وفى خلال مدة التعطيل وقعت ثورة الضباط التى انتهت بسقوط الوزارة كما سيجىء بيانه

سياسة الوزارة النوبارية

وأثرها فى تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى فى أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٧٣) فتولت الحكم فى ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغيوم ، وكان لسياستها أثر كبير فى تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يحببها إلى النفوس ، فقد ألفت بإيعاز من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والاقتراحات التى انتهت إليها اللجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإيثاره المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن إسناد رآسة الوزارة إليه كان نزولا على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد فى كراهية الناس للوزارة اشتمالها على عضوين أجنبيين لهما فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، والمسيو بلنيير وزير الأشغال

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يمثلان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتهما ، وأن الوزارة برمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب ولو أدى ذلك إلى الاضرار بمرافق البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسئولية الحكم طبقا للنظام الجديد الوارد فى مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إسناد مناصب « النظار » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بنزعته الأوروبية ، كان صدمة لعواطف الأهلين ، هاجت خواطرهم وأقلقت بالهم ، فلا جرم ان سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية فى ذاتها تشعر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودى بلينيير ، ورياض باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهى وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الخديو

مرسوما بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩[1] ، وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدود ، وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفى ذلك من الافتيات على الحكومة وامتهان كرامة الأمة ما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص ١٦٤)

ولم تكن أعمال الوزارة مما يحببها إلى الأهلين ، ويرغبهم فى بقائها ، لأنها فى الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين ، وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب فى الوظائف الهامة ، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء المسيو بلوم باشا Blum الذى جعل وكيلا لوزارة المالية ، والسنيور بارافللى العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاما للحسابات مع بقائه فى صندوق الدين ، والمستر فتزجرالد وقد عين مديراً عاما لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إمعانا من زميله فى اسناد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الانجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين اخلاص فى العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مغانم يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخديو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاق الوزارة للأهلين فى جباية الضرائب ، وما شاع عنها من العزم على زيادة الضرائب على الأطيان العشورية ، فجاء العاصمة فى خلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يبثون شكايتهم وشكاية الأهلين عامة من فداحة الضرائب والقسوة فى جبايتها ، فظهر فى الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرجا ، وهو صوت الأعيان والأهلين يعالنونها بالاستياء والسخط

تبرم الناس بالوزارة ، لأعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الوطنية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، أى أنها كانت هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها

وقد استهدفت من ناحية أخرى لغضب الخديو ، لأنه لم يكن يغضى عن تجريده من أملاكه ، وأقصائه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذى اعتاد أن يحكم البلاد حكما مطلقاً خمسة عشر عاما ونيفاً ، فكان فى خاصة نفسه ناقما على الوزارة راغبا عنها ، ولكنه كان

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٩٣ (١٢ يناير سنة ١٨٧٩)

مضطراً للإذعان نزولا على حكم الدول الأوروبية ، ولئن كان قد صارح السير ريفرس ويلسن حينما قدم إليه تقرير لجنة التحقيق انه اعتزم اطراح طرائق الحكم القديمة ، وأعلن فى أمره الصادر لنوبار انه عازم على أن يحكم «مع مجلس النظار وبواسطته» ، لكن ميوله إلى الحكم المطلق لم تكن فارقته لحظة واحدة ، وانما اضطر للتخلى عن هذا الحكم إلى وقت معلوم ، حتى تتهيأ له الظروف التى يسترد فيها سلطته القديمة

وقد ساءه من الوزارة أنها بالغت فى غل سلطته بإقصائه عن رآسة مجلس الوزراء ، وتنحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلحان فى وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار وترؤسه له يعطل الاصلاحات التى كانت تبغيها الوزارة ، لأن هذه الاصلاحات ترمى إلى نقض الأعمال والمساوئ المنسوبة هذا ، ولم يكن اسماعيل ليستطيع صبرا على أن يتجرد من السلطة إلى هذا الحد

فالرأى العام المصرى من جهة ، والخديو اسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم « الوزارة الأوروبية » ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما فى هذه الخصومة فان كلا منهما كان يبغى إسقاطها

تبرم الموظفين

قلنا إن « الوزارة الأوروبية » جعلت شغلها الشاغل تدبير المال اللازم لأداء أقساط الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذى تألفت من أجله ، وأهملت ماعدا ذلك من الأعمال الحيوية

وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لأنها كانت تكيل المال جزافا للموظفين الأجانب وتؤدى لهم الرواتب الضخمة ، فى حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة الباقين منهم فى الحكومة ، فصارت الكلمة العليا للموظفين الأجانب ، وشمخوا بأنوفهم ، وعاملوا الموظفين الوطنيين بغطرسة وكبرياء ، فلا غرو أن نقم هؤلاء على الوزارة وتمنوا سقوطها

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة فى أداء مرتباتهم ، وقد تجلى هذا التأخير فى السنوات التى أعقبت الارتباك المالى ، وكان مما اقترحته لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل شهر للموظفين ، مع نصف شهر من الأشهر المتأخرة ، وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين فى السلك المدنى دون ضباط الجيش

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع

أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تعاملهم كموظفى السلك المدنى ، وترجع هذه التفرقة إلى أن الوزارة النوبارية ولجنة التحقيق كانتا لا تشعران بأى عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتريان فى القوة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنبى فى شؤون البلاد ، ويدخل فى هذا السياق أن الوزارة عمدت إلى انقاص عدد الجيش ، توفيراً فى النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الانفاق عليه ، إذ أن معظم إيرادات الحكومة ، خصصت لأداء أقساط الديون ، فرأت تسريح عدد كبير من الجند ، وقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستيداع

لم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهرا ، وهذا وحده كان يكفى لتبرمهم واستيائهم ، وبدلا من أن تنصفهم الوزارة الجديدة جاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلا هم نالوا شيئا من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم بقوا فى مناصبهم يؤملون أن تنقدهم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم أن جاء هذا القرار مثيراً لسخطهم ، دافعاً لهم إلى التمرد والثورة

وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك أنه بدلا من أن ينفذ القرار على الضباط فى مراكزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فيدع كل منهم سلاحه فى ثكنته ويعود إلى بلده ، فإن وزير الحربية استدعاهم جميعا إلى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم فى ثكنات العباسية أو القلعة ، فاحتشد الضباط المحالون إلى الاستيداع فى عاصمة القطر وكلهم ناقمون على الوزارة الجديدة

كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقمين فى صعيد واحد مما يسهل إشعال جذوة الثورة فى نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم فى وقت عودة المحمل من الحج ، أى فى وقت تحتشد فيه الجماهير من كل فج وتعظم الحماسة فى نفوس الأهلين

ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا — ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

اجتمعت هذه العوامل فحركت فى نفوس الضباط المفصولين روح التمرد ، واعتزم أكثرهم حماسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة رفع ظلاماتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن

ففى يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط برآسة البكباشى لطيف بك سليم (باشا)، حد كبار أساتذة المدرسة الحربية، وهو ضابط اشتهر بالشجاعة والكفاءة واستقلال الفكر[١]، فخطب فيهم خطبة حماسية، وحثهم على التعاون والشجاعة، وأوصاهم بالثبات حتى ينالوا مطالبهم، فغادروا ثكناتهم، وساروا بجمعهم الحاشد يتبعهم لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو الفى جندى قاصدين وزارة المالية

وقبل أن يصلوا إليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب، وطلبوا منهم مرافقتهم إلى حيث يقصدون، وفى هذه الدعوة معنى استصراخ نواب الأمة لتأييدهم فى مطالبهم، وهى فكرة تنم عن حسن تدبير للحركة، لأنها تكسبها صبغة قومية، على أن الأعضاء رأوا أن لا يرافقوا المتظاهرين، واكتفى أربعة منهم بالسير فى موكب المظاهرة راكبين حميرهم، فكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس فى المظاهرة

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التى كانت على مقربة من المالية لمحوا نوبار باشا خارجا منها، راكباً عربته، فلم يكادوا يبصرونه حتى أحاطوا بالعربة من كل صوب، وسدوا الطريق أمامها، فامتعض نوبار من مسلك الضباط، وأمر سائقه بالمسير، فضرب السائق الجياد بسوطه إيذاناً بالمسير، فانهال عليه الضباط ضربا وألقوه عن مقعده، وهجموا على نوبار باشا وأمسكوا بتلابيبه، وطرحوه أرضا واعتدوا عليه بالضرب، وفى ذلك الحين أقبل السير ريفرس ويلسن قادما من عند الخديو قاصدا وزارة المالية، فشاهد المظاهرة فى إبان شدتها، وتبين نوبار باشا وهو فى أيدى الثوار، فأقبل لنجدته، وضرب المتظاهرين بعصاه، فلم يكن منهم إلا أن هجموا عليه وأحاطوا به، وشدوه من لحيته، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراى الوزارة، واقتحم الضباط أبواب الوزارة، واحتلوا غرفها وقاعاتها، وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن فى إحدى غرف الدور الأعلى، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار

فلما اشتدت الحال وترامى نبأ ما حدث إلى قناصل الدول ذهب المستر (اللورد) فيفيان Vivian قنصل انجلترا العام تواً إلى سراى عابدين، حيث قابل الخديو، وأنهى إليه نبأ الهيجان وطلب إليه التدخل

---

(١) هو من أكبر نصراء المرحوم مصطفى كامل باشا فى الحركة الوطنية الحديثة كما سنبين ذلك فى موضعه، وهو والد صديقنا الوطنى الكبير (المرحوم) فؤاد بك سليم (باشا)

فابتهج اسماعيل فى سريرة نفسه من هـذا الطلب ، لأن فيه معنى الالتجاء إلى سلطته لإنقاذ الوزارة ، وإعادة الأمن إلى نصابه ، وفى ذلك اعتراف من القناصل بأن لا سبيل إلى ضبط الأمن من غير تدخل الخديو ، وهـذا ما كان يبغيه اسماعيل ، إذ بذلك لا تستطيع الدول ولا الوزارة الأوروبية أن تنحيه عن الحـكم ، وفى هذه الحالة يمكنه أن يملى شروطه على الدول ، ويطلب أن تعيد إليـه جزءاً من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأجانب ومصالحهم

بادر اسماعيل إذن إلى إجابة طلب القنصل الإنجليزى ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب إلى موطن الهياج بوزارة المالية ، فلما شاهده المتظاهرون استشعروا الهيبة التى له فى النفوس ، وكانت هذه الهيبة من أخص مزاياه ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشدوا فى الشوارع المجاورة للوزارة ، ثم ما لبثوا أن عاودتهم روح الهياج والتمرد ، فأقبلوا إلى حيث كان الخديو وأحاطوا به ، فطيب الخديو خاطرهم ، وطلب إليهم الاعتماد عليه فى أداء رواتبهم ، فسكنت ثائرة معظم الضباط ، احتراما لشخص الخديو ، ولـكن فريقا منهم اسـتمروا فى صخبهم وضجيجهم ، .واقترب واحد منهم من الخديو يريد أن يمسكه من ذراعه ، فأجفل منه اسماعيل باشا ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح ، فشهر الحرس سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولـكن فى الهواء ، فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء ، وجرح بعضهم ، كما جرح التشريفاتى الخديوى وهو إلى جانب مولاه إذ أصابته ضربة سيف من أحد الضباط ، ومن ثم تفرق المتظاهرون وأخلوا طريق الوزارة ، وأطلق سراح الوزراء المحبوسين ، وأمر الخديو بحراستهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وعاد الخديو إلى سراى عابدين

البلاغ الرسمى عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته « الوقائع المصرية » عن ثورة الضباط بالعدد ٧٩٩ الصـادر فى يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« فى يوم الثلاثاء الماضى قد ورد نحو الخمسمائة أو الستمائة من الضباط الصغيرة (كذا) الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتنقيحات التى أجريت الآن فى نظارة الجهادية . وانتشروا بالدواوين للمطالبة بماهياتهم المتأخرة لهم فى خزينة الحـكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها إليهم من حضرات النظار ، وحيث

أنه فى ذلك الوقت لم يوجد بخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ، وأجيبوا من طرفهم بمساعدتهم ، ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية فى هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظية ونصائح مؤثرة ، وفى أثناء ذلك حضرت هناك العساكر أيضاً فتفرق الضباط فى الحال وتوجه كل إلى محله »

سقوط وزارة نوبار باشا

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

لم يكن للخديو يد فى تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب والمؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذى كان شاهد عيان لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجح فى كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً ، وقال إن الخديو ذاته كان فى خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين ، وأمرهم بالكف عن الهياج

فالثورة إذن كانت طبيعية ، أدى إليها سخط الضباط والرأى العام على وزارة نوبار ، ولكن الخديو قد استغل وقوعها وأراد أن يغتنمها فرصة ليتخلص من نوبار باشا من جهة ، ويسترجع السلطة التى فقدها فى عهد تلك الوزارة ، فصارح قناصل الدول أنه لا يكون مسئولا عن الأمن العام ما لم يعدل مركزه وتعاد إليه السلطة التى من حقوقه ، فى صبيحة ١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل انجلترا ، والمسيو جودو Godeaux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسن ، والمسيو دى بلينيير الوزيرين الأوروبيين فى وزارة نوبار ، والسير ايفلنج بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزى فى صندوق الدين وفى لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم فى بيت فيفيان ، وتداولوا فى الموقف السياسى ، فقال اللورد فيفيان إن الخديو أنهى إلى القناصل أنه لابد من أن تتغير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فتقرر فى هذا الاجتماع أن يطلب من الخديو بيان التغيير الذى يريده ، فقصد المجتمعون إلى سراى عابدين لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودى بلينيير وبارنج فى إحدى غرف الدور الأول ، وصعد اللورد فيفيان والمسيو جودو وكيلا انجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثانى حيث قابلا الخديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين ما أنهاه إليهما فى حديثه ، وهو أنه

لا يعد مسئولا عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديو حقه من السلطة فى حكومة بلاده ، فسئل نوبار وقتئذ هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقائه فى الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بداً من التخلى عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرفعاها إلى الخديو ، وأن يطلبا له كفالة حياته فى مصر ، فقبل الخديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الدسائس أو التدخل فى الأمور السياسية

وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبقى الوزيران الأجنبيان فى مناصبهما ، فقبل الخديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين انه استهدف لغضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان اسماعيل يحقد على رياض لاشتراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرا على بقائه

وبعد أن استقالت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر لمستر فيفيان والسير ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشلد دفعت منها متأخرات الضباط

ونظر المجلس العسكرى فى أمر الضباط الذين اشتركوا فى الثورة ، وفى مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، فقضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين

وزارة توفيق باشا

١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وطلب الخديو أن يتولى بنفسه رآسة الوزارة الجديدة ، ولكن القنصلين عارضا فى هذا الطلب ، فعرض إسنادها إلى نجله الأمير محمد توفيق باشا ، فلم يعارضا فى ذلك ، وطلب اسماعيل أن يكون له حق رآسة جلسات مجلس النظار ، فعارضاه فى هذا الطلب ، وكانت حجتهما أن رآسته تضعف استقلال الوزارة فى العمل ، وأن مرسوم إنشاء مجلس النظار الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل رآسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاضطر الخديو إلى العدول

عن إصراره ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تبغيان دخول نوبار عضواً فى الوزارة الجديدة لاطمئنانهما إليه وثقته بولائه لهما ، ولكن اسماعيل عارض فى ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لذاته ، كما أنه يفضى إلى إثارة خواطر الأمة على الوزارة ، فعدلت الدولتان عن تمسكهما بنوبار ، ولكنهما اشترطا أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه ، ولم تعدل الدولتان عن تمسكهما بنوبار إلا بعد أن قبل الخديو هذا الشرط

وانتهت المفاوضة بين اسماعيل والدولتين بإعلان الخديو يوم ٩ مارس قبول مطالبهما التى تم الاتفاق عليها وهى :

(أولا) يجدد الخديو عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ماعدا التعديلات التى تم الاتفاق عليها (أى حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين)

(ثانياً) لا يحضر الخديو البتة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط بحق استدعاء الوزراء مجتمعين أو منفردين ليطلعهم على آرائه فى المسائل التى يطلب منه إقرارها ، أو المسائل التى يرى لزوم عرضها على مجلس النظار

(ثالثا) تسند رآسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا

(رابعا) للوزيرين الأوروبيين فى مجلس النظار الحق فى وقف كل عمل لا يوافقان عليه ، ويشترط فى هذه الحالة أن يصدر هذا الوقف من الوزيرين الاثنين معا

(خامسا) يشكر الخديو الحكومتين على إحلالها ملاحظاته محل الاعتبار (!!) وعدم إصرارها على دخول نوبار باشا الوزارة

(سادسا) يقدر الخديو المسئولية التى يحتملها بهذه التسوية ، ويؤكد لحكومتى فرنسا وإنجلترا أنه سيبذل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة فى كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد[١]

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الخديو فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦) بإسناد رآسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا ، وأرسل إليه كتابا يتضمن

---

(١) الكتاب الأصفر الفرنسى (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ص ١٦٦

خلاصة القواعد التى اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه[1] نثبته هنا لأنه يعد مكملا ومعدلا للأمر الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رأيت من المهم أن استجلب دقتكم فيما يجب من اتحاد الرأى بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علما بما فى افكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقا لما هو مدون فى الدكريتو المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضى الذى هو أساس لهيئة الحكومة ، فانى عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفكرى قط الانفراد عن وكلائى بل غاية قصدى أن أكون معهم باتحاد تام

« ولذلك ينبغى أنه قبل أن يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظار أن تعرض علىّ مع أسانيدها من طرف الناظر الذى هى من خصائصه حتى يمكننى أن أحيط المجلس علما بجميع ما يتراءى لى من التدابير اللازم اتخاذها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتى بذلك لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت علىّ ، انما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المداكرة

« وحيث أن النظار الوطنيين حائزون الأغلبية فى المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروبيين تأثير فى الرأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الأغلبية

« هذا وفى أملى أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصرى ، وليكن مجلس النظار مطمئنا فى سائر الأحوال على مساعدتى له وحسن مساعى ، كما أنى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم

« عابدين بمصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ اسماعيل »

وقضى الأمير محمد توفيق باشا وقتا طويلا يتخير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الاوروبيين إلى أن تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ، واعضاؤها هم :

الأمير محمد توفيق باشا للرآسة . رياض باشا للداخلية والحقانية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيو دى بلينيير للاشغال العمومية . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف . ذوالفقار باشا للخارجية . افلاطون باشا للحربية

وغنىّ عن البيان أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التى قبلها الخديو يعد خسرانا سياسيا أصاب البلاد ، لأن تخويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) معناه

---

(١) عن « الوقائع المصرية » العدد ٨٠٣ الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

إلغاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الأجنبيين صاحبى الأمر والنهى فى إدارة شؤون الحكومة ، فلا غرو أن قوبلت هذه التسوية بالاستياء العام

مجلس شورى النواب

ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيما لديه من الأعمال ، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة

وفى خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسة ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) ، وتقدم « إنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والاتاوات الفادحة التى ينوء بها الأهالى ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته فى هذا الصدد إلى الداخلية . فلم ترد منها اجابة ، وكرروا طلب الجواب وأبانوا عن شكوى الأهلين من فداحة الضرائب ، واستقر رأى المجلس على الموافقة على هـذا الانهاء وقرر ارسال صورته للداخلية

ورأى الوزيران الاوروبيان فى بقاء المجلس واحتمال وقوفه تجاه الوزارة الجديدة موقف المعارضة ما يخلق العقبات فى طريقها ، وكانا يبغيان أن تكون لهما الكلمة العليا فى إدارة شؤون الحكومة ، من غير رقيب ولا حسيب ، فاعتزما التخلص من هيئة المجلس ، ووافقهما رياض باشا على عزمهما لما عرف عنه من الميول الاستبدادية ، فاستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهى ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديو المرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانفضاضه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء المرسوم المذكور وانفاذه ، وقد علم الأعضاء بما بيتته الوزارة ، فاعتزموا عدم الإذعان لارادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرفا يعد من المواقف الرائعة فى حياة مصر الدستورية

جلسة تاريخية

وإنا ذاكرون هنا تفصيل ما جرى فى الجلسة التاريخية التى تلى فيها أمر الانفضاض كما ورد فى مضبطة المجلس

اجتمع الأعضاء بجلسة الخميس ٤ ربيع الآخر سـنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩)
وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانفضاض وهذا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدد به ثلاث سنوات لمأمورية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار ، أصدرنا أمرنا هـذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انفض ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا الدكريتو »

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

— أبدى لـكم كامل الشكر والثناء على ما أبديتموه من الهمم والمساعى الخيرية التى من اللزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض معذوريات أوجبت التأخير ، ولـكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التى أوضحتم عنها صار تلقيها بغاية الاعتبار ، وإن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفى الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة

وعندئذ نهض النائب الجرىء محمد افندى راضى (بك) وقال :

— مما طُلب المجلس لأجله النظر فى مسائل ماليـة ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت رد ، والملحوظات التى تحررت عن الأقلام التى تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولداعى مضى تلك المدة وعدم ورود شىء ودخول وقت الصيف طلبنا أجازة مدة شهرين لرؤية أشغالنا ونعود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيـه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التى قررها لأجل رؤية تلك المسائل والملحوظات

عبد السـلام بك المويلحى — ان المجلس طالب عدم قطع أمر فى أى شىء كان إلا باشتراكه ، وان بعض الأعضاء يقول انه إذا كان لا يحصل ذلك ربمـا يحصل من الأهالى أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسئولية

رياض باشا — ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجارى لحد تاريخه ولا يمكننى أن أجاوب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه فى مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شىء من الأهالى مما يكدر الراحة

عبد السلام بك المويلحى — المجلس لائحته تقضى أن ينظر فى المنافع الداخلية ،

والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيهـا ويعطى قرارات تعرض للحضرة الخديوية

رياض باشا — الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثانى

محمد افندى راضى — اللائحة تعطى للمجلس حقوقه

رياض باشا — ننظر فى اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أوسعادة ولى النعم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجرى ما يلزم عنه ، وأما مجيئى فإنه لأجل أداء الشكر والتوجه لطرف الأعتاب كما هو جارى حسب المعتاد عند انفضاض المجلس

محمد افنـدى راضى — شكر سعادتكم مقبول ، لـكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر فى المسائل التى حرر عنها ، وفى الميزانية

بدينى افندى الشريعى — الأمر الصادر يقضى بلغو المجلس فالمقصـود إثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب

رياض باشا — الأمر يقضى بانفضاض المجلس لانقضاء مدته ، وبالضرورة عندالانتخاب الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالى الوطن لا من خلافهم

باخوم افندى لطف الله — توجهنا إلى البلاد بهذه الـكيفية ربمـا يحصل منه زعزعة للأهالى بناء على الوعـد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكى الذى حصل من الأهالى ، وقيل لهم بان نوابكم موجودون للنظر فى راحتكم ، والأولى أن ننظر المسائل التى قررناها وميزانية المالية بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشنس وبعـد نهو مدة المجس لا مانع من تجديد الانتخاب

رياض باشا — الصعوبات الحاصلة لا تنتهى فى ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات لا يمكن إبداؤها والحالة هـذه ، والمسائل التى قرر المجلس عنها جارى النظر فيها ، والمجلس بواقع لائحته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التى يلزم الانتخاب بعدها

محمد افندى راضى — المجلس لم يزل باقيا له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتكم أحضرتم أصحاب الجرانيل (الصحف) وأكدتم عليهم بعدم درج شىء فى جرانيلهم ممايتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضييق

عبد السلام بك المويلحى — من ضمن ما قلتموه سعادتكم أن أهالى مصر همج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال فى الجرانيل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق

رياض باشا — الذى صار التنبيه على كُتّاب الجرانيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التى لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجورنالجى يكتب عبارة من الوارد بجرانيل الأوروباويين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يخدش من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف فى مثل هذه الأفكار

محمد افندى راضى — لا نتوجه لطرف الأعتاب إلا إذا أعطى لمجلس النواب حقوقه وأجيبت طلباته ، وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك

قرار المجلس

استقر رأى المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للمعية السنية وصورة لمجلس النظار

عريضة النواب إلى الخديو

وفى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة إلى الخديو وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتهانها حقوق المجلس ، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقتئذ وكانت تنوى إصداره والذى تعلن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة إفلاس وتلغى فيه قانون المقابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديو أن يتلافى الحالة التى نشأت عن امتهان حقوق المجلس

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبيين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفى شؤون الحكومة جمعاء ، واشتد التدخل الأجنبى ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى فض المجلس ، ولما يمض عليها خمسة أيام ، وإصرارها على انتهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبغى حكم البلاد بمطلق إرادتها ، أى بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائبا عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية فى عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف ينم على ما يحمله من الزراية بالهيئة النيابية

أما دى بلنيير فهو وإن كان أقل غطرسة من زميله لـكنه كان ينفذ اللوائح التى وضعها قبل أن يتعرف رأى المجلس فيها ، ثم ان تخويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) جاء ضغثاً على إبالة ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس النظار وتخويل الوزيرين الأجنبيين سلطة دكتاتورية

وجاء الأمر بفض المجلس مما لا يدع مجالا للشك فى نيات السوء التى يضمرها الوزيران الأجنبيان الانجليزى والفرنسى ، وتجاربهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر فى حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحـكم على ما تهوى وتريد

فلا جرم أن ثارت الخواطر واضطربت الأفكار ، وقويت فى النفوس فكرة الـكرامة القومية ، واتجه شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبى وإسقاط الوزارة « الأوروبية » التى امتهنت كرامة الأمة وانتهـكت حقوقها ومصالحها ، فأخذ قادة الأفـكار من النواب والأعيان والعلماء والتجار ، يكثرون الاجتماع ويتشاورون فى إنقاذ البلاد من الهاوية التى تردت فيها

واجتمع الأحرار فى دار السيد على البـكرى نقيب الأشراف[١] ، ثم فى منزل اسماعيل راغب باشا وزير المـالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب فى أول نشأته[٢] ، وعقدوا بداره « جمعية وطنية »[٣] تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأى فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليـه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع ريفرس

---

(١) ترجم له العلامة على باشا مبارك فى الخطط ج ٣ ص ١٢٤ فذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) وربى فى حجر أبيه السيد محمد البـكرى ، وحضر دروس العلم على جهابذة مشايخ عصره كالشيخ الباجورى والسيد الدمنهورى والشيخ ابراهيم السقاء ، قال ، وكان ذا فـكرة وقادة وقريحة نقادة ، جليل المقدار ، منتشراً صيته فى جميع الأقطار ، حسن السمت كثير الصمت ، إذا وعد وفى ، يبذل المعروف والجاه ، ابتغاء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق ، وينطق ويحكم بالحق ، ويؤثر مجالسة ذوى الفضل على من سواهم ، مع نفس زكية وأعراق سنية ، وشيم شريفة علوية وهمم باذخة هاشمية ، تقلد الخلافة البـكرية بما يتبعها ونقابة الأشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذى القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٢) هو الذى تولى رآسة الوزارة فى يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) كذلك أسمتها الصحف وقتئذ ، راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل سنة ١٨٧٩) ، وسميت أيضا (الحزب الوطنى) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

ويلسن[١] ، ويجعل البلاد قادرة بضماناتهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيرين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستورى للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت فى الأفق السياسى شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسى اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبى ، ومن الحكم الاستبدادى ، وتقرير نظام دستورى يحقق مانيها ، وبدا على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذى قام به مدحت باشا فى تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسى المقرر للدستور فى السلطنة العثمانية

وكان موقف الإباء الذى وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزيرا للحقانية والخارجية ، ورفضه المثول أمامها ، وإيثاره الاستقالة احتفاظا بكرامته ، كل ذلك قد جعله مناط آمال الوطنيين فى مساعيهم القومية

وكان معروفا عنه أنه يكره التدخل الأوروبى ، وفى الوقت نفسه لا يقر استبداد الخديو ، وقد روى عنه أنه قال فى هذا الصدد : « إذا كان مقدرا لاستبداد الخديو ان يبقى فإنى لا أشترك فى الحملة ضد الوزارة الأوروبية »

فمبدأ شريف باشا كان إذن محاربة التدخل الأوروبى ، وفى الوقت نفسه إيجاد نظام دستورى يحول دون استبداد الخديو

اللائحة الوطنية

فى اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع الأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار اسماعيل راغب باشا ، وكان فى مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « اللائحة لوطنية » وهى تتضمن :

---

(١) جاء فى مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمنشورة فى الكتاب الأصفر ص ٣٠٢ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعته لجنة مؤلفة من سبعة نواب بالاشتراك مع اسماعيل راغب باشا

(أولا) مشروع تسوية مالية عارضو به مشروع ريفرس ويلسن ، ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ، بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة إفلاس

(ثانيا) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوروبا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه

وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية ، واتفقوا على تقديمها إلى الخديو

وهاك نص العريضة التى قدم بها مشروع الميزانية فى اللائحة الوطنية :

« صار اطلاعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا ، فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته ، فمن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوباً أن نقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلا وخارجا . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكون هذا المشروع ماصار إعماله وتحريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلأجل ذلك نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا جزماً على بذل كل مجهودنا فى تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى إجراء ذلك . وبذا صار ختم هذا إعلانا بتصديق ذلك . وبأننا متحدون اتحادا تاما قولا وفعلا فى الإجراء »

تحريرا بمصر فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية ، وإنا ذاكرون هنا هذه الخاتمة ، لأنها أول طلب إجماعى تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستورى على أحدث المبادئ العصرية ، وهاك بيانها :

« قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه فى تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث ان الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما

هو جار فى بلاد أوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة . إنما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المماثلة له فى أوروبا . وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية ، وعند التئام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما فى جميع إجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) نطلب تعيين مفتشين أوروباويين (الرقيبين) لإرادات ومصروفات المالية »

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون فى الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش

وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس شورى النواب ، وستين من العلماء والهيئات الدينية ، وفى مقدمتهم شيخ الاسلام ، وبطريرك الأقباط وحاخام الاسرائيليين و٤٢ من الأعيان والتجار ، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين ، و٩٣ من الضباط

نظرة عامة فى مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستورى الذى أجمع عليه الأحرار فى ذلك العصر ، مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فانها طالبت بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وفى الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين ، فهى لم تنقض التعهدات التى التزمت بها الحكومة المصرية للدول

ثم إن المشروع المالى الذى وضعته اللائحة لا غبار عليه فى شىء ، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة ، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن فى نقط جوهرية إلا فى أنه أبقى ضريبة المقابلة على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألغاها وفرض ضرائب جديدة على الأطيان المشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية ، ولو حسنت نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على إنفاذها لأنها تكفل حقوق البلاد وفى الوقت نفسه تقر حقوق الدائنين

قبول الخديو اللائحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو ، فاستجاب إلى مطالبهم ، وأقر اللائحة الوطنية ، وأمر بترجمتها ، وكتبت منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل إلى قناصل الدول ، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقعين من الذوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراتب باشا عن الضباط ، واعتزم الخديو تكليف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة ، نزولا على رغبة الأحرار ، وتمهيداً لذلك استقال توفيق باشا من رآسة الوزارة ، وبنى الاستقالة على أن الوزيرين الأجنبيين أهملاه ولم يستشيراه فى شؤون الوزارة

واستدعى الخديو وكلاء الدول فحضروا يوم الاثنين ٧ ابريل بسراى عابدين ، وحضر اجتماعهم السيد على البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بك المويلحى ، ومحمد بك راضى ، والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الخديو القناصل فى هذا الاجتماع نبأ اللائحة الوطنية التى رفعت إليه ، وقال إنه تلقاء الرغبة العامة التى بدت من جميع طبقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهى أن البلاد ليست فى حالة إفلاس ؛ وأنها تستطيع القيام بتعهداتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى ينتخب على نظام جديد ، وأضاف إلى ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه فى عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رآسة الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا

احتجاج الوزيرين الأوروبيين

واحتج الوزيران الأوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو اياها ، قائلين فى احتجاجهما إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار وينافى ما وعد به الخديو من معاونة الوزارة حين تأليفها ، وبعثا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ ابريل سنة ١٧٨٩

وفى نفس اليوم الذى تلقى فيه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعوه إلى تأليف الوزارة

البلاغ الرسمى عن الجمعية الوطنية

وإليك ماذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الخديو :

« لما لم يتيسر لهيئة مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجراؤها على المحور الموافق لعزم الأهالى ، قد صمم عموم أهالى الوطن العزيز تصميما جازما على تبديل هذه الهيئة بغيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح إلى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قدماء المأمورين الكرام ، الذين حازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم فى أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هـذا اجتمعت جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والذوات الفخام ، والمأمورين الكرام ، ووجوه البلد ، وأعيان المملكة ، ومعتبرى الأهالى ، وبعد أن وقعت فيما بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما ينبغى ملاحظته فى خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال المالية ، والأمور الداخلية ، عرضوا لأعتاب الحضرة الفخيمة الخديوية اللائحة الوطنية التى حرروها على وفق الآراء العمومية ، فتعلقت الإرادة السنية بوجوب إجراء المواد المندرجة فيها ، وهذه ترجمة تلك الإرادة العلية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة دولتلو أفندم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ »[١]

ويلى ذلك الكتاب الآتى بيانه :

كتاب الخديو إلى شريف باشا
وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر للائحة الوطنية . مؤيد لمطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب نثبته هنا بعبارته المعربة فى الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى[٢] :

« إنى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا ، أرى من الواجب علىّ أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٨٠٦ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) ديباجة الكتاب فى الأصل الفرنسى « إلى صاحب الدولة شريف باشا . ياصاحب الدولة » والأصل الفرنسى لهذه الوثيقة الهامة منشور فى الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ص ١٩٤ والترجمة منشورة فى العدد ٨٠٦ من الوقائع المصرية (١٣ أبريل سنة ١٨٧٩)

فى غاية الهدوء والسكون ، وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونبهتهم على تلك الملحوظات ، فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها ، وزيادة عن ذلك فإن النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر فى حالة العدم[١] وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة[٢] ، كانت سببا فى تغير قلوب الأمة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى فى هذا الخصوص ، فإجابة لما عرض على بذلك ، وبالنظر لثبوته عندى ، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بنـاء على الإرادة الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين ، مصريين ، يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الإرادة المذكورة ، « وأن يتحفظوا على مأمورياتهم كل التحفظ ، إذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه بوجه كاف للقيام بتأدية مايلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها »[٣] ، ولتجتهد النظارة قبل كل شىء فى أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل فى أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقهم وما يلزم لهم ، وتلتفت أيضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المـالية الذى رتبه عمد القطر وأعيانه[٤] ، وحصل التصديق عليه منى ، ولا تتأخر عن إجراء اللازم فى إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات[٥] ، لأنهـا هى التأمين اللازم للقطر والدافع المرهونة عليه ، ومنصوص عنهـا فى الإرادة الصادرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلمى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك فى أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لتتم بكم المقاصد المؤدية إلى التمدن والعمارية التى أريد أن يقترن بها اسمى[٦] »

٧ أبريل سنة ١٨٧٩ « اسماعيل »

---

(١) فى الأصل الفرنسى « فى حالة إفلاس »

(٢) فى الأصل الفرنسى « المكتسبة »

(٣) ترجمة الأصل الفرنسى لهذه الفقرة « التى يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بجعل الوزراء مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمانى القومية »

(٤) فى الأصل الفرنسى « أعيان القطر وكبراؤه »

(٥) يريد نظام الرقابة الثنائية

(٦) ختام الوثيقة فى الأصل الفرنسى « ولتكن دولتكم على يقين من عظيم تقديرى وصادق محبتى »

مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا الكتاب يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية فى مصر ، لأن الخديو اسماعيل اعترف فى هذه الوثيقة بأن من واجباته اتباع رأى الأمة ، وأنه لم يكن راضياً عن الوزارة المستقيلة لمخالفتها إرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الأمة ممثلة فى نوابها تأييداً تاما ، وأنه موافق على اللائحة الوطنية التى تقدمت إليه ، وعلى هذا الأساس عهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا معناه إقصاء الوزيرين الأوروبيين عن هيئة الوزارة ، ومما هو جدير بالإعجاب اشادة الخديو بعصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصفة وختمه بالتنويه بميزة شريف باشا وهى « إخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل فى أن يقترن اسمه بحضارة مصر وعمرانها ، وتلك لعمرى عواطف نبيلة تزيد فى قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر الخديو فى كتابه مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النوب وهى أساس النظام الدستورى الحديث ، فهذا المبدأ الهام الذى يعد قوام الدساتير قد تقرر إذن فى مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التى استجاب بها الخديو اسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة ، فإذا أردنا أن نجمل تاريخ الحياة النيابية فى عهد اسماعيل ، قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ فى أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقفت بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديو اسماعيل ، وسعت جهدها فى خلعه حتى تم لها ما أرادت ، وتعطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد الخديو توفيق مدى سنتين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقى حجر الزاوية فى حياة الأمة الدستورية ، فتقرر ثانيا فى دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن رزئت الأمة بالاحتلال البريطانى ، فألغته السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامى الذى ألغى مجلس النواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فاختفى مبدأ المسئولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستورى المصرى ، إلى أن عاد إلى الظهور فى دستور سنة ١٩٢٣

وظاهر أيضا من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو اسماعيل لم ينقض تعهداته للدول ،

فإنه أشار فى ختام الوثيقة إلى إيجاد مصلحة تفتيش الإيراد والمنصرف ، والمقصود منها نظام الرقابة الثنائية الذى تقرر فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ولو سلكت الدول مسلك الاعتدال حيال مصر لما كان ثمة اعتراض من جانبها على تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبى ، مادام نظام الرقابة الثنائية باقياً ، ولكن سترى من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف التعنت وسوء النية وكيف نقضت اتفاقها السابق مع الخديو .

تقرير لجنة التحقيق النهائى

وفى خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الأوروبية تقريرها الثانى ووقعته فى ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وأعلنت فيه أن مصر فى حالة أعسار أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس

ولكن التقرير لم يقدم إلى الوزارة لاستقالتها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم

تأليف الوزارة الوطنية

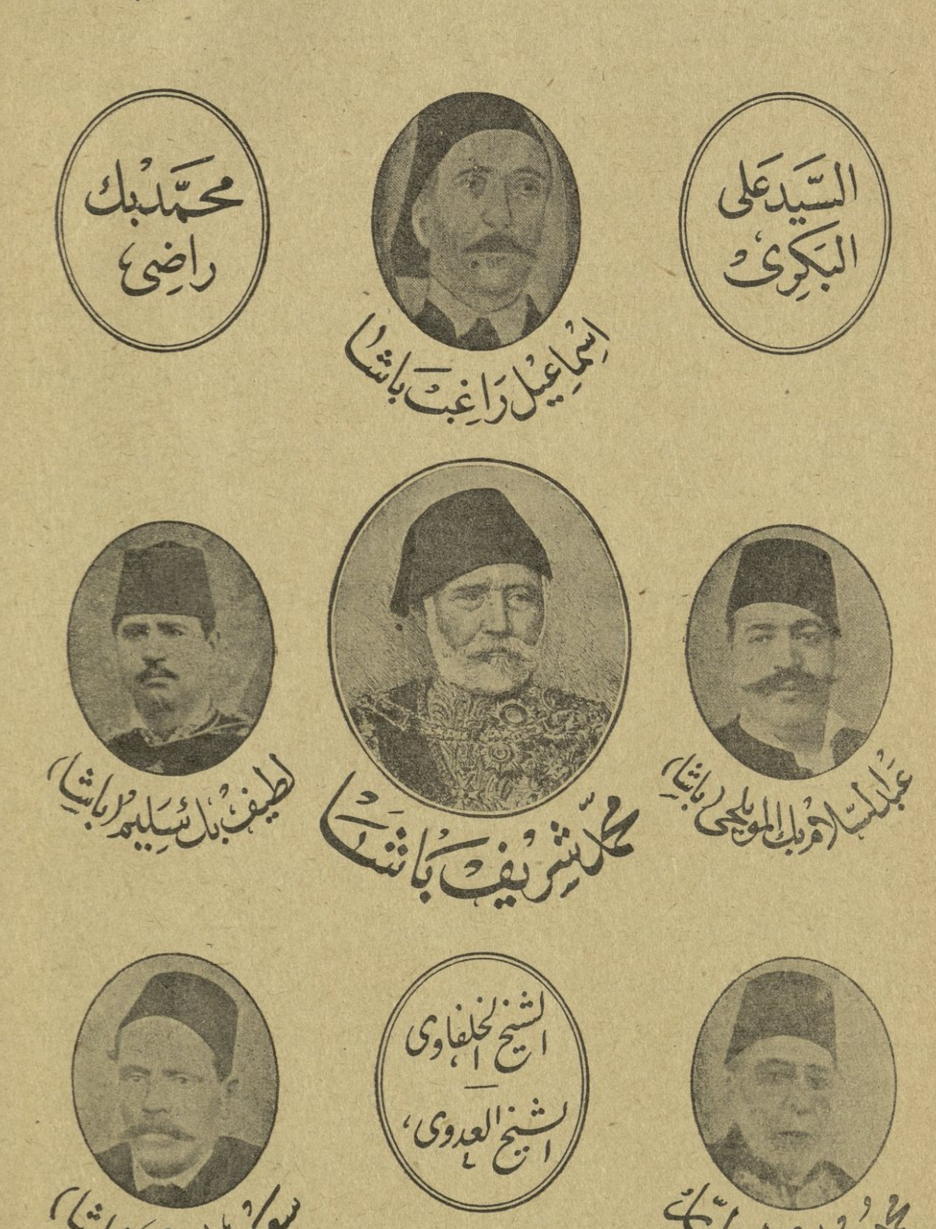
برآسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الأساس الذى بسطه الخديو اسماعيل فى كتابه إليه ، فألفها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدبير مشروع اللائحة الوطنية أو مشايعة الأحرار فى مطالبهم ، وهم : اسماعيل راغب باشا للمالية . وهو الذى كانت تعقد اجتماعات الأحرار فى داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية (الحربية والبحرية) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية وزكى باشا للأشغال العمومية . وذو الفقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والأوقاف . وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الأقاليم البحرية والقبلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرآسة بوزارتى الداخلية والخارجية

ورفع إلى الخديو جوابه بتأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« مولاى . إننى طبقاً للمأمورية التى تنازلتم بتقليدى اياها أتشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتى (الأسماء) ، فاؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكتسبين اعتبار البلاد وثقتها ، والمحترمة سلطتهم فى مطلق أنحائها ، يصادفون من سموكم القبول والتصديق

زعماء الحركة الوطنية في عهد إسماعيل



فتنازلوا مولاى واقبلوا علامات احترامى الفائق ، فانى خادم سموكم الأمين
« ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . شريف »

وصدر المرسوم الخديو بتأليف الوزارة على النحو الذى عرضه شريف باشا

الحفلات الوطنية

وابتهج الناس لقبول الخديو اللائحة الوطنية ، وتأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع يوم الثلاثاء (٨ أبريل) بدار السيد البكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر إلى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر للخديو ، فاستقبل أولا العلماء ومعهم بطريرك الأقباط، وتلقاهم بالرعاية والإكرام، وحثهم على التضافر والتعاون ، ثم ألقى السيد البكرى خطبة قال فيها : « إننا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجناب الخديوى الأسمى أجزل الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقطته وانقاذه من سوء إدارته ، حيث تفضل بقبول وتنفيذ طلباتنا الوطنية المقدسة المبنية على أساس العدل الذى يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال العباد ، داعين لجلالته بالعز والتأييد ، متخذين هذا اليوم الذى يحمل ذكر الحضرة الخديوية غرة فى جبهة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية » ، وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء الله ننال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام» ، ثم استقبل التجار وحضهم على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال

وأقيمت الحفلات والأفراح ابتهاجا بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكرى فى داره مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (٩ ابريل سنة ١٨٧٩) حضرها الكبراء والعظماء وفيهم بطريرك الأقباط ، وممثلو طبقات الأمة ووجوه البلد وأعيانه ، واشترك فيها الخديو اسماعيل ، إذ حضرها ليلا ، وجلس بالدار خمساً وعشرين دقيقة ، يؤانس العلماء ، والكبراء ، ويتبسط فى الحديث معهم ، فكان لحضوره تأثير كبير فى النفوس

وأقام ابراهيم بك المويلحى ومحمود بك العطار شاه بندر التجار والسيد محمد السيوفى وغيرهم زينات أمام منازلهم

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

كان من أول أعمال وزارة شريف باشا اقرارها مجلس شورى النواب على استمرار انعقاده ، احتراما لقراره الذى أعلنه فى مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة ،



حسن راسم باشا

رئيس مجلس شورى النواب حين قدم شريف باشا إلى المجلس دستور سنة ١٨٧٩

فكان عملها هذا تأييداً للمجلس فى موقفه التاريخى

ففى جلسة ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (١٠ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برآسة مصطفى بك وهبى بالنيابة عن رئيسه احمد رشيد باشا الذى تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس بتلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه :

«ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انفضاض عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسعادتكم فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٢١ ، لكن حيث مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والمفاوضة معه فى بعض مواد مهمة ، قد تقرر بمجلس النظار الذى تشكل الآن استمراره ، واقتضى تحريره لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهيم حضرات أعضائه بعدم الانصراف»

فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد

واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ (١٧ مايو سنة ١٨٧٩) برآسة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنية الذى عهد إليه بالرآسة مؤقتا بدلا من احمد رشيد باشا لمرضه ، وأبلغ الأعضاء أن رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية سيحضر فى هذا اليوم لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة للمجلس

وقد حضر شريف باشا فعلا وأنهى إلى الأعضاء أنه معين من طرف الحكومة السنية ليقدم للمجلس لائحته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللتين وضعتا بناء

على اللائحة الوطنية ، قال : « وقد أحضرت معى اللائحة الأساسية ، وأما لائحة الانتخاب فهى تحت التبييض والنظر فى مجلس النظار ، وبعده يجرى تقديمها للمجلس « بعد كم يوم » ، ولا يلزمنى أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التى تعمل وما يلزم تنقيحه فى الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والإقرار عليه منه ، وصدور الأمر بذلك ، نعم وان كان تأخر تقديم اللائحتين اللتين ذكرنا عنهما بهذا ، إلا أن هذا كان لداعى المشغولية التى كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكوبون ، ولله الحمد قد تيسر ذلك ، والمأمول أنه بعناية الله وباتحاد الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعمارية للأهالى ، كما أنه جارى النظر بالمالية فى مسألة تسديد الديون السائرة ، وبنهوها لابد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح انما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للأهالى والبلاد ، فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك »

من هذا البيان يتضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة فى التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شىء من القوانين الموجودة إلا باقرار مجلس النواب ، ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التى تقرر النظام الدستورى ، فإنها أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس خُول سلطة « جمعية تأسيسية »

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخى قال عبد السلام بك المويلحى : « نكرر الشكر للحضرة الخديوية على إجابة طلبات الأمة ، وأيضا نثنى على غيرة مجلس النظار حيث اهتم بتنجيز اللائحة ، فعلى كل منا وجوبا أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره فى النظر والتدقيق فى هذه اللائحة التى تعتبر الأساس الأعظم لمزيد عمارية البلاد وإصلاح الأهالى »

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضوا للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لتعرض على المجلس

فقال محمود بك العطار بأن تكون اللجنة من عشرة ، وأيد الشيخ ابراهيم الجيار تأليفها من خمسة عشر « لأهمية هذه المسألة »

وطلب السيد عبد الرزاق الشوربجى أن تتلى اللائحة أولا بالمجلس وتحال بعد ذلك على اللجنة ، فاستقر الرأى على ذلك ، وتليت اللائحة فى الجلسة ، وأرجئ تأليف اللجنة لليوم

التالى (٢٧ جمادى الأولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر فى لائحة مجلس النواب الأساسية ، فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصطلحات الحديثة ، وأعضاؤها هم :

عبد السلام بك المويلحى . عثمان الهرميل . السيد السرمى . محمود سالم . بدينى الشربعى . عبد الغنى خالد . باخوم لطف الله . عبد الرزاق الشوربجى . ابراهيم الجيار . عبد الوهاب الشيخ . محمد رجب كساب . خضر ابراهيم . عبد الرحمن وافى . تمام حبارير . سليم سعيد ، وانتخب المويلحى بك رئيساً للجنة

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسة ١٢ جمادى الآخرة (٢ يونيه سنة ١٨٧٩) فتليت وأحيلت على اللجنة الدستورية

دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع فى مصر « على أحدث المبادئ المصرية » ، وهو وإن لم يصدر به المرسوم الخديوى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً ، لأن الحكومة ارتضته دستوراً للبلاد ، وإنما قدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا مبالغة منها فى التعظيم من اختصاص المجلس إذ خولته سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٧٨) يتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة ، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، ومن أهم مبادئه تخويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم فى مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهى فكرة جليلة تدل على سداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لأنها تثبيت وتوكيد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية ، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ، يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التى يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهاناً جديداً على أن مصر لا تنظر إلى السودان كما تنظر الدول إلى مستعمراتها ، بل تعده قطعة من أرض الوطن ، وتعد أهله جزءاً من الأمة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير فى تقرير هذا المبدأ السامى فى دستور سنة ١٨٧٩ إلى شريف باشا ، وقد تقرر أيضاً فى دستور سنة ١٨٨٢ ، ومما يسترعى النظر أن شريف باشا الذى قرر هذا المبدأ هو الذى استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجا على سلخ السودان عن مصر ، وهذا يدلك على احتفاظه بمبدئه ،

واستمساكه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انفصام لها

والآن نثبت هنا دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى النواب ، لما لهذه الوثيقة من الأهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية(١)

(المادة ١) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة الانتخاب التي تتوضح بلائحة خصوصية

(المادة ٢) لا يقبل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزاً لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب

(المادة ٣) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد الانتخاب

(المادة ٤) انتخاب النواب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويبتدأ فيه بأربعة شهور بالأقل قبل أول شهر كيهك (ديسمبر) الذي هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه

(المادة ٥) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً في أول برمهات (مارس) ويحصل انفضاضه بأمر عال

(المادة ٦) يجوز للحضرة الخديوية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بفتح المجلس قبل وقته المعين له وأن تنقص مدة اجتماعه أو تزيدها

(المادة ٧) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور الذات الخديوية أو بحضور رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها وبحضور جميع النظار والنواب ، وتتلى فيه مقالة خديوية يتبين بها حالة القطر المصري الداخلية في السنة الماضية قبل الافتتاح والتدابير التي يتراءى لزوم اتخاذها في السنة الحالية

(المادة ٨) كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التي انتخبته

(المادة ٩) للنواب الحرية التامة في إبداء آرائهم وقراراتهم ، ولا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطاً في رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد ووعيد يوجه إليه

(المادة ١٠) المسائل التي تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب

---

(١) لم نجد أصل هذه الوثيقة في « الوقائع المصرية » ولا في محفوظات مجلس شورى النواب ، ولذلك رجعنا إلى النسخة المنشورة في « الأهرام » عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

وإذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظار وإنما يكون ذلك مقرونا ببيان الأوجه والأسباب

(المادة ١١) إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وبتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣)

(المادة ١٢) فى حالة خلو محل أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة الذى يصير انتخابه لا تستمر إلا لغاية حصول الانتخاب العمومى أى أن مدة البدل لا تتجاوز المدة التى كانت باقية للنائب الأصلى

(المادة ١٣) رئيس المجلس ووكيلاه وكتبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتداء انعقاده ويستمرون إلى أول الاجتماع الثانى

(المادة ١٤) مذاكرات النواب ومداولاتهم فى الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب ، وأقر عليه المجلس

(المادة ١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس مالم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التى يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية جسيمة مثل القتل فعلا

(المادة ١٦) إذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبسا بجناية ووضع فى السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، ويصير الإفراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه فى أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك

(المادة ١٧) للمجلس الحق أيضا فى طلب الإفراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب صار القبض عليه وسجن فى غير مدة انعقاد المجلس

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يمينا بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقا للحضرة الخديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وأن يؤدى الوظيفة التى أحيلت عليه بما يكون فيه خير للوطن

(المادة ١٩) يتقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف

سفريته وإقامته ويصرف له ما يخص ذلك فى كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فتصرف له العشرة آلاف قرش تماما ، إما إذا كان فى بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم شىء إلا إذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البدل فى تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لحد مصر ذهابا وإيابا

(المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفى الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خُمس عموم النواب عدداً

(المادة ٢١) لا يجوز المداولة فى أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس ثلثا أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قررته أغلبية الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحا لرأى الفريق الذى يكون منضما معه

(المادة ٢٢) لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره فى إبداء رأيه ، بل يجب عليه إبداؤه بنفسه

(المادة ٢٣) يجوز لكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضا بواسطة أحد النواب ، وبعد أن يحال النظر فيه على كومسيون فالمجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الكومسيون بقبول ذلك العرض أو بعدمه وبماهية درجة اعتباره

(المادة ٢٤) كل طلب مختص بحقوق شخصية يتقدم للمجلس يصير رفضه متى تحقق من التحريرات التى تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى المأمور المتعلق به ذلك الطلب أو إلى الجهة التابع لها المأمور المذكور

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتى إليه بالإصالة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم فى أمر ما ، ولا أن يسمع قولا من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومندوبيهم

(المادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارى العمل بها فى الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر

قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل .

(المادة ٢٧) إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار ، ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل مالم يقبل بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ، ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن يغيروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الأساسية

(المادة ٢٨) إذا رفض مجلس النواب قانونا من القوانين أو بنداً من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانيا فى أثناء مدة انعقاده تلك السنة

(المادة ٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره

(المادة ٣٠) اللغة الرسمية التى يلزم استعمالها فى المجلس هى اللغة العربية

(المادة ٣١) يكون أخذ وابداء الآراء بالصورة الآتية ، وهى إما بالنداء بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً فى الصندوق

(المادة ٣٢) أخذ الآراء بالنداء بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سراً فى صندوق لا يكون إلا فيما يتعلق بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك

(المادة ٣٣) لائحة إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفته

(المادة ٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائبا ، بما فيهم نواب السودان حسب البيانات التى تتوضح بلائحة الانتخاب

(المادة ٣٥) مركز مجلس النواب يكون بمحروسة مصر التى هى عاصمة القطر

(المادة ٣٦) النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإداراتهم ، وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب

(المادة ٣٧) لايجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مُمضًى من الناظر المختص به ومطابقا لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧)

(المادة ٣٨) لا تجتمع وظيفة النظارة والنيابة فى شخص واحد (راجع المادة ٢٠)

(المادة ٣٩) يجوز لكل ناظر أن يحضر فى جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفى دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

(المادة ٤٠) يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا فى المجلس بشأن كافة الأمور التى يطلبون التكلم فيها

(المادة ٤١) إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يتأتى لها أو للمحافظة على الأمن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم إجراؤه تحت مسئوليته وبالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية يجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المعتبرة هذا ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه إليه

(المادة ٤٢) إذا تراءى للنواب التكلم فى بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار فتجرى المداولة فيها ويرسل إخطار بذلك لمجلس النظار . وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال ذلك الإخطار إن لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب على قبول تلك الأوجه فلهم أن يتموا مداولتهم ويصدروا قرارهم فيها

(المادة ٤٣) النظار ملزمون بالمجاوبة عن كل مايسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن ينتدبوا أحد كبار متوظفى دوائرهم للمجاوبة بالنيابة عنهم بشرط أن لا يكون ذلك المتوظف من ضمن النواب

(المادة ٤٤) يجوز للنظار أن يؤخروا مجاوبتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بعشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب فى أول الاجتماع الثانى للنواب . ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم

(المادة ٤٥) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يعينوا كمية الواردات (الإيرادات) وكيفيتها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالى بشىء منها إلا بعد إقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شىء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

(المادة ٤٦) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية الحاوية للواردت (الايرادات) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث التام

لا يعمل بهـا إلا فى تلك السنة ، ويلزم فى السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية

(المادة ٤٨) إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أى مأمور أو فى أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الإدارة وهذا فقط فى المواد العمومية

***

هذا ، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب ، ولكن وقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوى بهما ، ذلك أن الدول الأوروبية ائتمرت بالخديو اسماعيل وسعت فى خلعه من العرش حتى تم لها ما أرادت ، وتولى توفيق باشا مسند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب[1] بجلسة ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يوليه ١٨٧٩) برآسة مصطفى بك وهبى وتليت إفادة وزارة الداخلية ومضمونها أن النظر فى اللائحتين يقتضى زمناً طويلا ولذلك ترى الترخيص لحضرات الأعضاء « بالتوجه لبلادهم وبعد تاريخه ينظر فيما يلزم » ، أى أن الحكومة قررت فض المجلس ، وكانت هذه آخر جلسة عقدها فى الدور الثالث من الهيئة النيابية الثالثة ، ثم تعطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق باشا نحو سنتين

ومعلوم أنه أجريت انتخابات جديدة فى عهد توفيق باشا لمجلس شورى النواب ، وهو المجلس الذى اجتمع فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة العرابية ، وتولى وضع الدستور المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧ فبراير من تلك السنة ، وتضمن معظم النصوص والمبادىء التى تقررت فى دستور سنة ١٨٧٩

دستور سنة ١٨٨٢

وإذ نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ ، رأينا أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢[2] ليسهل علينا المقارنة بينهما ونتبين مبلغ ما اقتبسه الثانى من الأول

---

(١) جرى الاصطلاح على تسمية مجلس شورى النواب « مجلس النواب » فى أواخر عهد اسماعيل

(٢) عن « الوقائع المصرية » عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

المادة ١ — تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تبين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة ٢ — يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريفه

المادة ٣ — النواب مطلقو الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يحصل إليهم

المادة ٤ — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة ٥ — للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجونا فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة ٦ — كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط

المادة ٧ — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا

المادة ٨ — تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوما إلى ٣٠ يوما فيجاب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٩ — إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة ١٠ — تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة ١١ — تفتتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنقضى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢ — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير

جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه

المادة ١٣ — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجهه قطى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه

المادة ١٤ — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته

المادة ١٥ — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧ — اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة

المادة ١٨ — للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضاً أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

الماده ١٩ — إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين يجيب عما يسأل عنه

المادة ٢٠ — للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١ — النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء

المادة ٢٢ — كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣ — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض

مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السالفين أو بعضهم

المادة ٢٤ — اذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعيا

المادة ٢٥ — مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل مالم يتل فى مجلس النواب بنداً فبندا ويقرر حكما فحكما، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً ، وإذا كان القانون مستعجلا فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الأخريين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا تراءى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ — مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره ، وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

المادة ٢٧ — إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصلى من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه ، أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلى مع التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيها ، وفى حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة فللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة ٢٨ — عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا احالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ — على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق المجلس عليها

المادة ٣٠ — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو فى الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها

المادة ٣١ — ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفبر بالأكثر

المادة ٣٢ — تقدم للمجلس ميزانيـة عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣ — تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤ — لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة ٣٥ — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً فى الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة ٣٦ — إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣و٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتا إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة ٣٧ — إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما فى المادة ٢٣

المادة ٣٨ — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائيا إلا بعد الإقرار عليه من مجس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وارد فى ميزانية عامة

المقررة بهذا المجلس ، وأية مقاولة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو اعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا

المادة ٣٩ — يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر فى هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة ومايحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠ — كل عرض يختص بحقوق أو صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدراية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به

المادة ٤١ — إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الأمن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم اجراؤه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢ — لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك فى المداولة إلا ان كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم

المادة ٤٣ — يكون إعطاء الآراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء فى صندوق

المادة ٤٤ — لا يجوز إعطاء الآراء بالنداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل ، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالإسم

المادة ٤٥ — انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكاتب الأول والثانى يكون دائماً بوضع الآراء فى صندوق

المادة ٤٦ — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة ٤٧ — كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة ٤٨ — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه

المادة ٤٩ — على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٥٠ — للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة ٥١ — إذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار

المادة ٥٢ — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية

المادة ٥٣ — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه

« صدر بسراى الإسمعيلية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ — ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ »

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

(١٨٢٦ — ١٨٨٧)

إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستتبع الكلام عن محمد شريف باشا ، فإنه يعد بحق مؤسس النظام الدستورى فى مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر فى سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود فى شأن السودان ، واحتجاجه العملى على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة فى المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دواما موقف شريف باشا فيها ، فإنه موقف مشرف ، يكفى وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده

كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان أعظم مواقفه شأنا ، وأبقاها على الزمن أثراً ، فإن حياته حافلة بالمواقف المجيدة ، وحسبك أن اسمه اقترن بثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها مناط رجاء الأمة وموضع ثقتها ، وعمل فيها جميعاً بنزاهة وإخلاص

الدور الأول ، دور النهضة السياسية والوطنية التى ظهرت فى عصر اسماعيل ، فقد كان شريف باشا الزعيم الوطنى والسياسى الذى اتجهت إليه أنظار الأحرار لتأليف «الوزارة الوطنية»

خالية من العنصر الأوروبى ، قائمة على مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذى يعد قوام النظام الدستورى ، كما تقدم بيانه



محمد شريف باشا
وزير السودان
ومؤسس النظام الدستورى فى مصر

والدور الثانى : دور الثورة العرابية ، وله فيها المقام المحمود ، والرأى الصائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده إجابة مطالب العرابيين الأولى : وهى المطالب الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التى تم فى عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ وتخويله سلطة المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية ونعنى به المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الانجليزية ، وذلك باستقالته المشرفة التى قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الانجليز فى سلطة الحكومة المصرية

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بأدوار ثلاثة ، من أعظم أدوار الحركة القومية شأناً ، وله فى كل منها مواقف جليلة ، هذا إلى أنه تولى رآسة الوزارة أربع مرات ، فى أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه فى كل مرة تحقيق آمال الأمة ، وحل المعضلات التى تواجهها البلاد ، فهو من الأفذاذ الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب ، ولو ضحوا فى سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكا بالحق والكرامة والمبدأ

وتمتاز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ، ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية ، واقتباسه الأساليب الحديثة الراقية فى حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادثوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين ، فهو يعد حقا من رجال الدولة الممتازين ، الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفذاذ فى المكانة والكفاءة ، والميزة الثانية إخلاصه لمصر ، فإنه لم يكن يطمع فى المناصب ، ولا جعلها قبلته ومطمح آماله ، بل كانت المناصب تسعى إليه ، ويُرجى منه تقلدها ، لمواهبه وصفاته البارزة ، وقد عرضت عليه رآسة الوزارة فى عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويعمل على تحقيقها جهد ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق برنامجه بادر إلى الاستقالة من الوزارة ؛ زاهداً فيها ، غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى ما اتصف به من الكرامة والشمم ، وما تحلى به من العفة والنزاهة ، فإن هذه الصفات جعلته يأبى أن يتخذ المناصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها إذا آنس منها امتهاناً لكرامته ، وإنك لتلمح فى شخصيته شعور الكرامة والشمم ، وهو بعد وزير للحقانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بإباء أن يطأطئ الرأس أمام جبروتها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، وآثر الاستقالة من منصبه احتفاظا بكرامته ، وكرامة المنصب الذى يشغله

ولما تطلعت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهمة ، واتخذ لنفسه برنامجا جلياً واضحا ، وهو تقرير النظام الدستورى أساساً للحكم ، وإنقاذ البلاد من طغيان النفوذ الأجنبى ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الخديو اسماعيل ، وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاءه من الوزارة ، فدعاه الخديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ، ولكنها لم تدم طويلا لأن نزعته الدستورية لم تكن لترضى الخديو توفيق ، فاستعفى ثانية من الرآسة ، وخلفه الخديو توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا ، إلى أن قامت الحركة العرابية ،

فاتجهت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلبى نداء الوطن ، وألف وزارة غايتها تأليف مجلس نيابى كامل السلطة ، فكان برنامجه فى هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذى وضعه لوزارته الأولى فى عهد اسماعيل ، ولما اختلف والعرابيين ، لم يقبل مسايرتهم فيما رآه خطأ ، واستقال وبقى فى عزلته إلى أن وقع الاحتلال الانجليزى ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإنقاذ الموقف ، فلبى دعوة الخديو توفيق ، وتولى الرآسة واضطلع بها فى ظروف حرجة ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال فى مسألة السودان ، وتدخل الإنجليز فى شؤون الحكومة ، فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الانجليزية

فمن هذه النظرة المجلى يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومى ، ويرسم لنفسه برنامجا يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستمسكا بالكرامة والشمم والإباء ، حريصا على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلما تولاها ثوبا من العظمة والجلال

وإلى جانب إخلاصه وكفاءته السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لا حيال السلطة فحسب ، بل ازاء أهواء الجماهير ، فإذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها فى خطئها استبقاء لحسن الأحدوثة ، ولا ينثنى أمامها ، بل يثبت فى موقفه ، ويستمسك بوجهة نظره ، وهذه الناحية تطالعك بمبلغ اخلاصه ، ومتانة أخلاقه ، وقوة يقينه ، وهى لعمرى صفات نادرة ، فقليل من رجال السياسة من لا تستهويهم ميول الجماهير ولا تستدرجهم إلى مسايرتها رغم اعتقادهم بخطئها

هذه هى المزايا التى اجتمعت فى شريف باشا ، وهى لعمرى جديرة بأن تجعله من عظماء مصر الخالدين

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مراء دخل كبير فى مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والعصر السياسى ، والاجتماعى ، تؤثر فى شخصية الإنسان ، وتوجهة الوجهه الأولى فى الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول فى شخصية المرء ، فإنها تطبعه بطابع يبقى فى الغالب على مر سنين ، ويرتسم أثره فى أخلاقه ، وميوله واستعداده ، وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره فى الحياة

فما هى إذن نشأة شريف باشا التى تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة فى شهر نوفبر سنة ١٨٢٦[1] ، فى العهد الذى كان محمد على باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيدها لترقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه إليه همته نشر العلوم والثقافة فى مصر ، وإعداد طائفة من شبانها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث

فى هذا العهد ولد المترجم ، وكان أبوه محمد شريف افندى ، قاضى قضاة مصر فى ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاة كان يعين لمدة سنة أو سنتين ، فلما انقضت مدة شريف افندى عاد إلى الاستانة ، وعاد معه المترجم ، وسنه لا تتجاوز عدة أشهر ، وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضيا للحجاز ، فمر بمصر فى طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد على باشا ، فأكرم وفادته ، ورأى ابنه معه ، فتفرس فيه النجابة والذكاء ، ولا غرو فقد كان من أخص صفات محمد على الفراسة وصدق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يعهد إليه تعليمه وتثقيفه ، فقبل أبوه هذه المنة شاكرا ، وتركه فى رعاية عاهل مصر العظيم

دخل المترجم مدرسة الخانكه ، وهى المدرسة الحربية التى انشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد على ، وكان من تلاميذها بعض أنجاله وأحفاده ، ولما أتم شريف دراسته فى تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ فى سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التى أرسلها محمد على إلى أوروبا ، وهى البعثة التى كان بها من انجال محمد على الأميران حسين وعبد الحليم ، ومن احفاده اسماعيل (الخديو) وأحمد رفعت ، ومن نوابغها على مبارك (باشا) وغيره ، فتخصص المترجم فى الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التى ذاعت شهرتها فى التعليم الحربى العالى ، فتقدم فيها ووصل إلى أعلى فرقها ، ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين ، والتحق بالجيش الفرنسى ليؤدى مدة التمرين ، كما تقضى به النظم العسكرية ، ونال رتبة (يوزباشى اركان حرب) ، فوصل فى العلوم الحربية وفنونها إلى أرقى مراتبها

ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا ، فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصرى بمثل الرتبة التى نالها فى الجيش الفرنسى

اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوى

كان القائد سليمان باشا الفرنساوى (الـكولونيل سيف) قائداً عاماً للجيش المصرى فى

---

(١) كما جاء فى ترجمته بالوقائع المصرية بالعدد الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبل والتهذيب والشيم الكريمة التى أخذها عن محمد شريف افندى أبيه ، علاوة على تربيته وأساليبه ، وثقافته المصرية التى اكتسبها فى فرنسا ، ومن هنا نشأت صلات الود بينهما ، حتى زوجه بكريمته

ولم يلق المترجم فى عهد عباس تقدماً ورعاية ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته فى ترقيته ، ففكر فى ترك منصبه فى العسكرية ، وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له فى دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقى يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس

فى عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم ، إذ عرف فيه الكفاءة والنبل ، فأعاده إلى السلك العسكرى ، ورقاه إلى رتبة أميرالاى الحرس الخصوصى ، وبقى سنتين مشمولا بعطف سعيد ورعايته ، إلى أن رقاه إلى رتبة لواء (باشا) ، وولاه قيادة أحد ألايات المشاة ، وألاى الحرس الخصوصى ، ولم يمض عام على هـذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ، ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنساوى ، إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنساوى ، ثم ارتقى إلى رتبة فريق ، وكانت منزلته الأدبية تزداد سموا ، لما اتصف به من التعفف والإباء ، والنزاهة والاستقامة

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد مندمجاً فى السلك العسكرى ، ثم فكر سعيد فى أن يعهد إليه بالمناصب السياسية والمدنية ، فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ، ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر فى الأفق السياسى ، وتسترعى الأنظار ، فقد جمع بين الكفاءة ، وكريم الخصال ، وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة ، وأساليب الحياة الأوروبية ، مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة فى أوروبا ، ومنذ تولى وزارة الخارجية اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التى وقعت فى مصر على عهد سعيد واسماعيل وتوفيق ، وكان له فى أكثرها رأى معدود ، وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب وتم على يده أهم التطورات السياسية فى البلاد

فى عهد اسماعيل

توفى سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية ، فاحتفظ بمقامه ، بل زادت

منزلته فى عهد إسماعيل ، إذ كان الخديو يقدر صفاته الممتازة منذ زامله فى الدراسة ، فعهد إليه بوزارتى الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الاستانة فى يوليه سنة ١٨٦٥ جعله « قائمقاماً » عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم ينله أحد من قبل من غير العائلة المالكة

وكان وزيراً للداخلية حينما أسس اسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه فى حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٨٤) ، وإذا علمت أن وزير الداخلية فى ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير فى الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذى أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدلك على ما فطر عليه المترجم من الميول نحو الشورى والدستور ، وفى سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برآسة (المجلس الخصوصى) الذى كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد اسماعيل يتولى كبرى المناصب

لم يشترك شريف باشا فى مساوئ القروض التى استدانها اسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والإسراف التى اتبعها الخديو ؛ بل بقى نزيها لم تمتد يده إلى مال الدولة ، ولم يعبث بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على عفته ونزاهته ، غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة فى تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والإغضاء ، وكان يمكن لمثل شريف باشا فى مكانته ومركزه أن يسدى إلى اسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والشجاعة ، ويبصره بعواقب سياسته المالية وأخطارها على البلاد ، وعلى ذات الخديو ، ولكنه لم يفعل ، ولا ندرى هل كان ذلك عن اعتقاد منه بأن ميل اسماعيل للحكم المطلق ، وانفراده بالرأى يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل فى مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارح اسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومهما يكن السبب ، فإن هذه نقطة ضعف فى تاريخ شريف باشا

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبى فى شؤون مصر ، كان موقفاً مشرفا ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبى ، ويأبى أن يكون أداة ذلولا له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التى لازمته فى عهد اسماعيل ، ثم فى عهد توفيق ، ولم يحد عنها حتى وفاته

ظهرت فيه هذه المزايا حينما نزل اسماعيل على إرادة الدول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ ، وأباح لها التنقيب عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية فاستدعته اللجنة أمامها لكى تسمع أقواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ،

ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعا عن مصالح البلاد وحقوقها

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم ، وأخذت أنظار الأحرار تتجه إليه كزعيم مخلص جرئ يقف في وجه التدخل الأجنبي ، ويحتفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرآسة « الوزارة الوطنية » كما بينا ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الخديو اسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس اللائحة الوطنية ، فألفها في ابريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى الوزيرين الأوروبيين اللذين كانا يتوليان المالية والأشغال في عهد نوبار وتوفيق ، وأقر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور

فعلى يد شريف باشا قام النظام الدستوري في مصر ، ففي عهد وزارته للداخلية سنة ١٨٦٦ أنشئ مجلس شورى النواب ، وفي عهد رآسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه ، وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة ، فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

شريف باشا والثورة العرابية[1]

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خُلع اسماعيل ، فاستقال من الرآسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للعادة المألوفة عند تغيير ولي الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة فألفها[2] ، وكانت ثانية الوزارات التي رأسها ، ولكن الخديو لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى شريف لمبادئه الدستورية ، وكان يبغي أن يقلد الرآسة وزيراً معروفا بكراهيته لتلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم المطلق

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن ابقاؤه إياه في الوزاة عند ولايته العرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينهما على

(١) أوجزنا القول فيما يلي من هذا المبحث وسنعود إليه مفصلا بمشيئة الله في كتابنا الآتي (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي)

(٢) أعضاؤها هم اسماعيل باشا أيوب للمالية ، وعلى غالب باشا للحربية ، ومحمود سامي باشا البارودي للمعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمي باشا للاشغال ، ومراد باشا حلمي للحقانية . واحتفظ شريف باشا بالداخلية والخارجية

نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة فى أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها الاشتراك فى وزارة أخرى تتألف على غير هذا الأساس ، وقد بر الوزراء بعهدهم ، ما عدا محمود سامى باشا البارودى ومصطفى فهمى باشا ، فانهما رضيا بالاشتراك فى الوزارة التى تولى الخديو رياستها ، ثم فى وزارة رياض باشا ، وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألف الخديو وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رآستها ، وكانت هذه بدعة فى نظام الحكم ورجوعا به إلى الوراء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس النظار فى أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى اختيار أعضائها ويرأس جلسات (مجلس النظار) ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشعر بميول الخديو الاستبدادية ورغبته فى الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيينه وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له

فالطريقة التى اتبعها توفيق باشا فى ترؤسه للوزارة تعطينا فكرة عن مبلغ كراهيته للشورى ، وتلقى ضوءاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة العرابية وتطوراتها ، فإن مسلك الخديو توفيق باشا كان بلا مراء من أهم الأسباب التى دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقوع الانقسام بين الخديو والشعب ، مما أدى إلى الاحتلال الانجليزى ، ولو كان الخديو توفيق نصيراً للشورى ، لتم الانقلاب الدستورى بسلام ، ولما نجحت الدسائس الانجليزية فى إفساد الحركة العرابية

ويدلك أيضاً على ميول توفيق الاستبدادية أنه بعد أن ألف وزارة من غير رئيس ، ثم فكر فى العدول عن هذه البدعة والرجوع إلى النظام الذى تقرر فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياض باشا فى سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة ، أى أنه اختار للرآسة سياسياً معروفا بتشيعه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة فى عهد وزارته من الحياة النيابية مدة سنتين متواليتين ، لم يجتمع فى خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب القديم الذى كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة العرابية ، وتحرك عرابى باشا على رأس الجند ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أول مطالب لعرابى فى ذلك اليوم المشهود عزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض نزولا على إرادة العرابيين

الوزارة الدستورية و إنشاء مجلس النواب

كان طبيعياً بعد استقالة رياض باشا أن تتجه الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التى تحقق مطالب الأمة ، فكما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ فى تأليف الوزارة الوطنية على عهد اسماعيل ، كذلك تطلعت إليه أنظار العرابيين سنة ١٨٨١ ليرأس الوزارة القومية التى تنقذ البلاد من التدخل الأجنبى ، ويستقر على يدها النظام الدستورى فى مصر ، وكاشفوا الخديو بهذه الرغبة بعد استقالة رياض باشا ، فأجاب الخديو طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية ، فاستدعاه الخديو ، وعهد إليه تأليف الوزارة ، فتردد أياماً فى قبول هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل الجند فى السياسة ، وما يفضى إليه من سقوط هيبة الحكومة ، وقيام الفوضى فى البلاد

كان شريف ورياض يختلفان فى النزعة ، فبينما رياض يقر التدخل الأجنبى والحكم الاستبدادى ، فإن شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستورى ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب فى شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستورى الصحيح ، ويرى أن تدخل الضباط فى شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديو إلى أيدى العصبة العسكرية ، وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد فى شىء ، فقضى بضعة أيام متردداً فى قبول الرآسة ، حتى واثقه العرابيون أن لا يتدخل الجيش فى شؤون الحكومة ، فألف الوزارة فى اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثالثة الوزارات التى ألفها ، وتقلد الرآسة والداخلية ، وعهد بالحربية إلى محمود باشا سامى البارودى ، لأنه كان موضع ثقة العرابيين ، وأحد زعمائهم الطموحين إلى السلطة والجاه ، فاختاره شريف لهذه الوزارة إجابة لطلب العرابيين ، أما بقية الوزراء فهم : حيدر باشا للمالية ، واسماعيل أيوب باشا للأشغال ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، ومحمد زكى باشا للمعارف والأوقاف ، والعلامة قدرى باشا للحقانية

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة العرابية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له ، مستمعة لنصائحه ، لسارت فى طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، فغامرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة »[1] ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد

---

(١) اخترنا هذا التعبير تمييزا لها عن وزارة محمود باشا سامى البارودى التى تعد « وزارة الثورة »

وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التى أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التى ألقتها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسمه من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهى حفظ النظام ، وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى ، ويعمها الخلل والطغيان ، فلما تقلد شريف الرآسة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى رأسهم عرابى ليشكروه على قبوله الوزارة فى تلك الأوقات العصيبة ، اغتنم هذه الفرصة لينبههم إلى وجوب ابتعاد الجيش عن التدخل فى السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التى سمعها منهم بقوله :

« فى علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاما ، وامتثالهم امتثالا مطلقا

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن العمومى فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين ، فترددى أولا فى قبول الرئاسة ، ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين إخوانى فى الوطن ، وبين الأجانب ، وحيث أغاثتنا الألطاف الإلهية ، وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة ، من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط لأنهما من أخص شؤون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلىّ القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وفقنا الله وإياكم »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى ، بعيد النظر ، فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لتتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كبير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجعل خطبته تمليقاً لضباط الجيش ، اكتساباً لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف

ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً أو سلطة ، فقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق فى الكفاح للدستور من العرابيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستورى لمجلس شورى النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استئنافا لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة العرابية بثلاث سنين

ولقد برّ شريف باشا بوعده فى تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابى كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإجابة مطالب الأمة فى هذا الصدد ، واتبع فى تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأى ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً للائحة مجلس شورى النواب القديم المؤسس فى عهد اسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التى ترى إدخالها على نظام المجلس ليقرر ما يراه من التعديل فى نظامه حتى ينهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أى أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديو مجلس شورى النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفى اليوم الثانى من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسى للمجلس النيابى ، كى يبحثه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وتخويله حق تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة ، والتزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسى على المجلس ألقى خطبة ضافية ذكر فيها أنه فى وضع هذا المشروع إنما ينفذ الخطة التى رآها منذ ثلاث سنوات فى عهد اسماعيل ، وإلى ذلك يشير فى خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لى أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التى كانت محيطة بها هى توسيع نطاق الشورى ، واشتراك رأى نواب الأهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعاً لمجلس

النواب ، الذى كان موجودا وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلع اسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق »

ثم ذكر رأيه فى القانون الأساسى القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩) ، وألمع إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس طفرة واحدة ، ولكن ثقته بكفاءة النواب جعلته يميل إلى تخويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام تعهدات الحكومة المالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملا مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات ، قال فى هذا الصدد :

« ولما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا ، كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكررته بالمعروض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقائى بتحضير لائحة[1] موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ؛ وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقه بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئاً فشيئاً ، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وابداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فإنه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم »

الخلاف بين شريف باشا والعرابيين

لم يكد شريف باشا يعرض مشروع القانون الأساسى حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طغيان الدولتين الاستعماريتين انجلترا وفرنسا ، واتفاقهما على دس الدسائس وإلقاء أسباب

---

(١) كلمة لائحة تفيد فى مصطلحات هذا العصر معنى القانون

الفتنة والانقسام بين الخديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطماعهما فى البلاد ، ذلك أنه فى خلال يناير سنة ١٨٨٢ قدم وكيلا انجلترا وفرنسا السياسيان إلى الخديو مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديو عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة فى مصر ، وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور المرسوم الخديوى بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الخديو من الأخطار

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخلا من الدول الأوروبية فى شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتحريضاً للخديو على مقاومة الأمة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى فى الباعث على إرسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للعبث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفى خلال ذلك كانت اللجنة التى ألفها مجلس النواب لفحص القانون الأساسى (الدستور) تتولى مهمتها

وفى الحق ان هذا التدخل كان تحديا بالغاً لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبيراً مبيتاً بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، إذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب فى مصر ؟ وأى قانون يخولها حق التدخل فى وضع الدستور المصرى والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا عدوانٌ منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسى ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلبا حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلاقا ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترعى عهداً ، وكان مطلوبا من رجل الدولة السياسى أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيحٌ ان الموقف جد عصيب ، إذ كيف تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العواقب واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درءاً للأزمة السياسية أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلى الغمة ؛ وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب انجلترا وفرنسا ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعاً لحقوق الأمة فى الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

أو يقصر على حسب الظروف والملابسات ، فكان من المستطاع تفادى الأزمة بتأجيل البت فى هذه المسادة ، وقد طلب شريف باشا من العرابيين أن لا يتعجلوا البت فيها وأن يمهلوه حتى يتدبر فى هذه المسألة ويعالجها بالتريث ومفاوضة الدولتين فى شأنها

ولكن ظهر فى الميدان عامل عجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رآسة الوزارة ، والبارودى كان كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ، ومن هنا تعقدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا زيَّن للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقروا مادة الميزانيـة فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودى على هذه الخطة وصوله إلى رآسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى طبعاً إلى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبه ، فاستقالت وزارة شريف فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودى الوزارة فى اليوم التالى ، وكانت أداة فى يد العرابيين ، وفى عهدها تلاحقت الأحداث ، ثم استقالت هى أيضاً ، وأعقبتها وزارة راغب باشا ، وفى عهدها ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية بالمدافع يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشئوم بدء الاحتلال

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت المحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع له فيها رأى ، إلى أن احتل الانجليز الاسكندرية ، وانسحب العرابيون منها ، فوصلت المأساة إلى الخاتمة التعسة التى كان العقلاء يتوجسون منها خوفا ، وكان لا بد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يقتاد سفينة مصر ، وينجو بها من المهالك التى انحدرت إليها ، فاتجهت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديو إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقاً تكتنفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يُقبل من شريف باشا الذى أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد فى وصول البلاد إلى الحالة المحزنة التى وصلت إليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر ، بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف الوزارة فى اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكراهيته للعرابيين

ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التى جعلها برنامجا لوزارته

السابقة ، وأولها إقرار النظام الدستورى ، ذلك كان مقصده ، وتلك كانت نيته ، ويتبين هذا المقصد من كتابه الذى ارسله إلى الخديو فى هذا الصدد . فقد قال فيه :

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف ، إنما هو دليل على استدامة ثقتكم فى ، وانى بالامتثال لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية

« إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غايتنا هى نجاح الوطن ماديا وأدبيا ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغى أن نحذف منها شيئا ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة »

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الانجليزى ، ويبر الانجليز بوعدهم فى الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديو توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسبان شريف باشا ، وأخلف الانجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد ويسيطرون على حكمها

وكان المترجم ينظر بعين الألم إلى وجود الجيش الانجليزى فى البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديو إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دمعه وبكى حينما رأى فى طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجنود الانجليزية على جانبى الشوارع التى اجتازها الركب الخديوى

وظل شريف باشا يدافع الانجليز عن البلاد إلى أن ظهرت نياتهم الاستعمارية فى سلخ السودان عن مصر ، فقد اغتنم الانجليز استفحال الثورة المهدية ليكرهوا الحكومة المصرية على التخلى عن السودان ، فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الانجليز فى هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم فى مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة ، وهى طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون إلى نصائح المعتمد البريطانى

ولما رأى أن الخديو توفيق يميل إلى قبول مطالب الانجليز لم ير بدا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤)

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقالته على الأسباب الصحية ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحيحة ،

فذكر فى استقالته أن الدولة الانجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهـذا ما لا سبيل إليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه ان ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز فى شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

وقد اعتلت صحته بعد ذلك ، ومازال المرض يعاوده إلى أن أدركته الوفاة فى أبريل سنة ١٨٨٧ ، وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من أعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نعيه إلى مصر ، فقوبل بالحزن العام ؛ ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيعت جنازته فى المدينتين فى احتفال من أعظم الجنازات القومية التى شهدتها مصر ، ففى الإسكندرية كان أول الجنازة بالمنشية ، وآخرها عند باب الترسانة ، وفى القاهرة مشى لتشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حداداً على الفقيد ، وازدحمت الشوارع التى مر بها جثمانه بجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شبهته الصحف فى كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج[١] ، ولا غرو فالحوادث التى وقعت فى مصر والسودان بعد استقالة المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية ، وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا فى مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الانجليزى ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف المجيد

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعا فى أنفة وشمم ، عظيما فى غير صلف ولا غرور ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً نزيهاً ، صادق الوطنية ، غيورا على حقوق مصر ، محبا للحرية ، تتمثل فيه أخلاق كرام النبلاء

(١) الأهرام عدد ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

وطباعهم وأساليبهم ، شديد الاحتفاظ بكرامته وعزة نفسه ، يتنزه عن الصغائر ، مستقل الرأى ، لا يرضى لنفسه أن يكون أداة فى يد غيره ، كانت هذه الصفات رداءاً له فى حياته السياسية ، إذ صانته من أن يتدلى إلى تنفيذ أهواء الخديويين والمستعمرين ، فسلك إزاءهم مسلك الكرامة والأنفة ، ومن هنا جاءت مواقفه المشرفة فى الدفاع عن حقوق مصر وكرامتها ، وكان فوق ذلك كامل الثقافة ، واسع الاطلاع ، ملما بعلوم أوروبا وأحوالها ، فكان ينال احترام ساسة الأوروبيين ممن عاصرهم أو اتصل بهم ، ولم يكن ينقصه من صفات رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فإنه كان يميل إلى الدعة والراحة ، ويدع تصريف كثير من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه

شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا فى عصره رجل الدولة الوحيد الذى ارتضى معاصروه رآسته ، وعلى الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس والكراهية فإنهما رضيا أن يعملا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصى العالى (مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية ، وكان رئيساً للوزارة سنة ١٨٧٩ ، ومن أعضائها اسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا الخ ، ولما ألف وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا سامى البارودى ومصطفى فهمى باشا الخ ، ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودى ومصطفى فهمى والعلامة قدرى باشا ، ومن أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك

فمن هذا البيان يتضح أن كبار الحكام ورجال الدولة فى عصره كانوا يعترفون له بالزعامة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه

هذا وقد أعقب شريف باشا ولدا وابنتين ، أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذى كان وكيلا لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً باسم شريف باشا الكبير ، وأما كريمتاه ، فإحداها تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية من عبد الرحيم صبرى باشا ، والد حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، فهى حفيدة شريف باشا الكبير

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع

بين الخديو اسماعيل والدائنين

قابلت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجنبيين عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها فى الوزارة المصرية ، فأخذت تناوئ الوزارة الجديدة وتخلق لها العقبات والعراقيل

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ على وكيلى الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليهما إبلاغ حكومتيهما لتختارا الرقيبين ، ولكى يبرهن على مبلغ اعتزامه احترام هذا النظام عرض على السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزى فى صندوق الدين ، والمسيو بليج دى بوجاس Bellaigue de Bughas العضو الفرنسى قبول منصبى الرقيبين مؤقتا إلى أن يرد جواب حكومتيهما ، فرفضا ما عرض عليهما ، وبنيا الرفض على معارضتهما فى مشروع اللائحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ ابريل استقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين فى احتجاجهم إن الاصلاحات المالية لا ينتظر إنفاذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها العنصر الأوروبى ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس ويلسن . وبارافللى . وبارنج (كرومر) . وبليج دى بوجاس . ودى بلينيير . وفون كريمر . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً فى ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالمستر فتزجرالد مدير حسابات الحكومة ، والمسيو بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كولفن مدير مصلحة المساحة

وغنىٌّ عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تعسف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا، وقد كان العنصر الأوروبى صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأى إصلاح فى شؤون الحكومة المالية ، بل زادت الحالة تعقيدا وارتباكا ، أما تأليف الوزارة الوطنية

فى ذاته ، فمعمل لا يدعو إلى الاحتجاج ، لأنه مما لا نزاع فيه أن الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا والخديو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثنائية فى حالة إقالة أحد الوزيرين الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للخديو الحق فى الاستغناء عن الوزيرين ، أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من العنصر الأوروبى ، ولا جناح عليه فى ذلك ما دام العمل بنظام الرقابة الثنائية يعود كما كان ، وقد اعترف المسيو وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق فى رسالة إلى قنصل فرنسا العام فى مصر[1] إذ قال : « طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضى قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط إعادته حتما إذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى أو الانجليزى من منصبه من غير موافقة دولته »

ومما يؤيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فى عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى فى المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يلغ نهائيا ، وأنه يعود إذا عزل أحد الوزيرين الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا غبار عليه من جهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقالتهم إحراج مركز الخديو ، فلما رأى منهم هذا العنت والإحراج لم ير بدا من قبول استقالتهم

مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩

ثم أصدر الخديو مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قررته اللائحة الوطنية ، وقد جاء فى ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التى عرضت علينا من الأمة ، وما عرض من مجلس النظار ، أصدرنا أمرنا بموافقته وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتى »

وهذه الديباجة كما ترى هى ولا شك صيغة جديدة فى مراسيم اسماعيل لم تكن مألوفة من قبل ، إذ تدل على أن روح الديمقراطية واحترام مطالب الأمة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التى ظهرت فى كتاب الخديو إلى شريف باشا ، قد تجلت أيضا فى مرسوم ٢٢ ابريل ،

---

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١٣٣ . وانظر أيضا رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الأصفر المذكور

وهى روح طيبة حقا ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة

لم يكن على مرسوم ٢٢ ابريل أى غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق الدائنين وأقر التعهدات المالية التى ارتبطت بها مصر ، وقد اعترف المسيو وادنجتون وزير خارجية فرنسا فى رسالته إلى وكيلها السياسى فى مصر (القنصل العام) أنه لا يختلف فى النقط الجوهرية عن مشروع ريفرس ويلسن [1] وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق الدين على هذا المرسوم ورفعوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة

وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما فى وسعه ليدخل الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية بالنسبة للقوانين التى اعتزمت الحكومة إصدارها ، فاستصدر مرسوما فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ بانشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه من الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفهما وطلبتا إلى الخديو بلسان وكيليهما السياسيين فى مصر إعادة الوزيرين الأجنبيين ، فأجابهما بأن ليس فى مقدوره إزاء مطالب الرأى العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قبل الخديو إعادة الوزيرين الأوروبيين ، وأيد الخديو موقف شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين اسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لخلعه من الأريكة الخديوية

إن السبب الظاهر الذى انتحلته الدوائر الأوروبية للسعى فى خلع الخديو هو إقصاؤه الوزيرين الأجنبيين وتأليفه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد أن هذا لم يكن السبب الحقيقى ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع اسماعيل أن تكتفى بإعادة نظام الرقابة الثنائية . فمعروف أنه لما تولى توفيق باشا مسند الخديوية عدلت الدولتان عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوروبيين . وقبلتا أن يعين الرقيبان الأجنبيان . واكتفتا بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيه صوت استشارى (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩)

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجنبيين عن الوزارة جعلت الدول تأتمر باسماعيل ، وأهمها خوف الماليين الأوروبيين على ديونهم أن تكون عرضة للضياع إذا بقى اسماعيل فى الحكم ، واعتقادهم أن وعوده فى الوفاء بها لا تبعث على الثقة ، وأنه لا يتردد فى

(١) انظر الكتاب الأصفر — رسالة المسيو وادنجتون إلى المسيو جودو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٧٨

إنكارها والتخلص منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، ولا غرو فهو أدرى الناس ببطلان الجانب الأكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما التهمه الماليون والمرابون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعد أن دخلتها ، فسعى الماليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديو كى يطمئنوا على ديونهم ، وكان لآل روتشلد نصيب كبير فى هذه المساعى

فالعامل المالى كان إذن السبب الأساسى فى خلع اسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو ما لحظته الدول على الخديو فى عهده الأخير من مناصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالأخطاء التى وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبى ، وسعيه فى مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلاط القديمة

والدول الاستعمارية تنظر طبعا بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتأليف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلك بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا خيفة من انضمام اسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصرته إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، عالى الهمة ، مثل اسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسبها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خلعه ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شىء ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هى التى مكنت للدول الأوروبية فى البلاد ، وخولتها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع عقيرتها وتملى عليه إرادتها

سعت الدول إذن فى كسر شوكة اسماعيل ، وبدأ بينهما الصراع الذى انتهى بخلعه

وكان اسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة الوزيرين الأجنبيين ، بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف

ذلك أن انجلترا كان يشغلها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو فى افريقية الجنوبية ، واضطراب الأحوال فى رومانيا ، فظن الخديو أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل فى المسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دسرائيلى) لم تكن بالقوة التى كانت لها من قبل

أما فرنسا فلم يكن اسماعيل يحسب لتدخلها حسابا كبيرا ، لأن النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد ، فضلا عن أن هزائمها فى تلك الحرب أضعفت شوكتها فى السياسة العالمية إلى حين

وكان يؤمل إلا يطول العهد بالنظام الجمهورى وأن الحكم سيعود للامبراطورية ، ومما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأجنبيين « بعد ثلاثة أشهر ستعود الإمبراطورية فى فرنسا ، ولقد كانت الإمبراطورية حليفة لى ، ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملا ما »

على أن آمال اسماعيل كانت قائمة على خطأ فى التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التى يجب أن يعتمد عليها فى رفض تدخل الدول هى قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فلو أن فى مصر وقتئذ جيشا قويا يحمى الذمار ويدفع المغارة كما كان فى عهد محمد على وإبراهيم لصان لمصر حريتها واستقلالها ، ولكن اسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وتقويته حتى يحتفظ بمكانته التى كانت له فى عهد أبيه وجده ، وهو وإن عنى بذلك فى أول عهده بالحكم لكنه ما لبث أن تراخت عنايته به ، حتى وصلت البلاد فى أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربى والمالى والمعنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبى

هذا فضلا عن أن اسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قلبياً من الشعب ، ولا من ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هى التى أفضت الى التدخل الأجنبى ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاءهم إذا اشتدت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آنس فيهم فتوراً عن مناصرته بالقوة

فتأملْ فى موقف اسماعيل إذ تألبت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد على من قبل حينما تألبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالى ، ترَ الفرق عظيما بين الموقفين

فحمد على لم يكترث لهذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذى أصدره السلطان بخلعه سنة ١٨٤٠ ، وبقى ثابتاً على عرشه ، لأنه كان مطمئناً إلى قوة البلاد الحربية التى كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما اسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التى أرسلها إليه السلطان منبئة بخلعه كافية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن فى البلاد قوة حربية يعتمدها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبى ، وإنك لواجد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة مرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال ، ووقعت فيها أحداث جسام ، تراجعت لها قوة البلاد الحربية والمعنوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المالى والسياسى ، ومن مظاهر هذا التصدع تدخل الدول الأجنبية فى خلع اسماعيل ونزوله على حكمها

اعتمد اسماعيل إذن على أساس واه فى مقاومة التدخل الأوروبى ، وبنى أمله على

انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة فى شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره

صحيح أن فرنسا وانجلترا لم تحركا ساكناً مدة قاربت شهرين ، وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلا ، ولكن عاملا جديداً ظهر فى الميدان عجل بتدخل الدول الأوروبية جمعاء ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو بعبارة أخرى بسمارك

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السبعينية ، فأراد بسمارك أن يزج بها فى غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، ويعلن عن قوتها ويكسب لها انتصارات سياسية بعد انتصاراتها فى ميادين الحرب والقتال

وقد وجد من المسألة المصرية ميداناً فسيحاً لإظهار سطوة ألمانيا ، وهكذا قضى سوء الطالع فى ذلك العهد أن تكون مصر فريسة لمختلف الأهواء والمطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقدمت دولة أخرى لتنال منها مآربها ، ذلك أن النزعة الاستعمارية والمطامع الأشعبية تجمع كلمة الدول على النهب والعدوان

رفعت ألمانيا عقيرتها فى المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار اسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طبقاً للائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وأنها تعتبر المرسوم الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ باطلا ، وأبلغت الدول وجهة نظرها ، فلاقت قبولا وتأييداً من انجلترا وفرنسا وإيطاليا والروسيا

وقدم القنصل الألمانى إلى الخديو فى ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على المرسوم المذكور ، وحذت الدول حذو ألمانيا ، فقدم قنصل النمسا والمجر ذات الاحتجاج إلى الخديو فى ١٩ مايو ، وقدمه القنصل الانجليزى فى ٧ يونيه ، والقنصل الفرنسى فى ١١ منه ، والقنصل الروسى فى ١٢ منه والقنصل الإيطالى فى ١٥ منه

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن بعث بصورة من مرسوم ٢٢ ابريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق

خلع اسماعيل

٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

وكأن انجلترا وفرنسا قد شعرتا بشيء من الخجل الاستعمارى لرؤيتهما ألمانيا وهى أقل منهما مصالح ومطامع فى مصر ، تسبقهما إلى وجوب التدخل ، فاعتزمتا أن لا تقتصرا على فكرة الحكومة الألمانية فى طلب نقض المرسوم الذى أصدره الخديو ، بل عملتا على خلعه من العرش

وقد وجدتا الطريق أمامهما معبداً فى الاستانة ، فان الحكومة العثمانية لم تكن تعطف على اسماعيل أو ترضى منه نزعته الاستقلالية ، وزين لها قصر النظر أن الالتجاء إليها لعزل الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطد محمد على دعائم الدولة المصرية ، فليس يخفى أن الباب العالى لم يسبق أن عزل واليا من الأسرة المحمدية العلوية ، والفرمان الذى أصدره سنة ١٨٤٠ بعزل محمد على قد بقى عديم الأثر ، ولم يحفل به محمد على ، فخلع اسماعيل هو الحادث الوحيد الذى ظهرت فيه سلطة الباب العالى فى عزل الخديويين ، وهى سلطة تستهوى حكومة الاستانة التى لم تكن تنظر فى العواقب ، وقد فات هذه الحكومة الحمقاء أن إقصاء اسماعيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين لهذه الدول من التدخل فى شؤون مصر تحقيقا لمطامعها الاستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر

فتركيا لم تخدم سياستها ، ولا خدمت مصر بإجابتها مطالب الدول ، وليس يخفى أن فرنسا لم تكن فى اشتراكها وانجلترا بعيدة النظر أيضا ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية ، بل مهدت الطريق لانفراد انجلترا بالتدخل فى شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديو توفيق باشا

سعت إذن كل من انجلترا وفرنسا سعيها فى الاستانة للتخلص من اسماعيل ، فلما وجدت الدولتان أن الباب العالى مستعد لخلعه اتفقتا أولا على أن تطلبا منه التنازل عن العرش من تلقاء نفسه اتباعا لمشورتهما ، لتجعلا لنفسهما سلطانا أقوى فى مصير مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتهما وتدخلهما ، فأرسلتا إلى قنصليهما فى مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقابله القنصلان[1] وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنهما تنصحان

---

(١) السير فرنك لاسل Franck Lascelles قنصل انجلترا ، والمسيو تريكو Tricou قنصل فرنسا ، وقد عين الأول بدلا من اللورد فيفيان فى مارس سنة ١٨٧٩ ، والثانى بدلا من المسيوجودو ، ويلاحظ =

للخديو رسميا بالتنازل عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وأنهما متفقتان فى حالة قبوله نصيحتهما على أن تضمنا له مخصصات سنوية لائقة به ، وأن لا يحصل تغيير فى نظام توارث العرش الذى يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفا له ، فتأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر فى الأمر ، ولما انقضى الميعاد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائى ، فأجابهما أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه منتظر جوابه ، وجاءه أيضا قنصل ألمانيا وقنصل النمسا ، وطلبا إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصلى انجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لهما مثل جوابه لزميليهما ، وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول فى طلب خلعه ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، إذ أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليستميل رجال المابين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلة المال المعروض دخل فى هذا الإعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلعه اجابة لطلب الدول ، ففى ليلة ٢٤ يونيه ورد على المسيو تريكو قنصل فرنسا العام فى مصر نبأ برقى من الاستانة ، فحواه أن الباب العالى عول على عزل الخديو وتولية الأمير حليم باشا (عبد الحليم) مكانه ، وبالرغم من ورود هذا النبأ فى ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل انجلترا ، والمسيو تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دى سورما قنصل ألمانيا ، إلى سراى الخديو ، وطلبوا مقابلته ، فأحدث مجيئهم فى تلك الساعة المتأخرة من الليل انزعاجا فى السراى ، وخاصة بين السيدات من آل اسماعيل ، وتوهمت والدة الخديو أن ثمة مكيدة تدبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل انجلترا وفرنسا وألمانيا ، وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان فى حالة اضطراب شديد ، فطلب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الإباء .

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينهن ، أو يرفض السلطان النزول على

= أنه من ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ تاريخ مرسوم تسوية الديون إلى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تاريخ خلع اسماعيل ، أى فى سنتين ونصف ، تعاقب على وكالة فرنسا السياسية فى مصر أربعة من القناصل وهم البارون دى ميشيل Des Michels ، والمسيو رندر Raindre ، والمسيو جودو Godeaux ثم المسيو تريكو ، ويقول المسيو فريسنيه Freycinet الوزير الفرنسى فى كتابه عن المسألة المصرية ان كثرة هذه التغييرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية إزاء تماسك السياسة الانجليزية

رأيهن ، ولكن الدول بقيت على إجماعها فى شأنه ، ومازال سفراؤها فى الاستانة يستعجلون قرار الخلع حتى نالوا بغيتهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « إرادة » بخلع اسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطيّر الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلغراف إلى اسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، وهذا تعريبها

« إلى سمو اسماعيل باشا خديوى مصر السابق

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التى وقعت أخيراً فى مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدى استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ؛ ولما كان الباب العالى يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به الفرمان الذى خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم فى الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية فى تلغراف آخر إلى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ، وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلى عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطانى »

وصلت هذه الرسالة التلغرافية إلى سراى عابدين فى ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولا زكى باشا السر تشريفاتى ، وكان معه فى حجرته بالدور الأول من السراى خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ، وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان اسماعيل باشا « خديوى مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلاهم الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شرا مستطيراً ، وحاروا فى طريقة إبلاغها إلى الخديو ، الذى كان وقتئذ بالدور الثانى ، فامتنع زكى باشا عن أن يحملها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأبى خيرى باشا ، قائلا إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك ما تحويه ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثانى ، وقابل اسماعيل وسلمه الرسالة ، ففضها وتلاها ، وعلم فحواها ، فقابلها بالصمت والجلد ، وطلب إلى شريف باشا ، أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا فوراً

فخرج شريف من حضرة « الخديوى السابق » ، ليقابل الخديو الجديد ، وذهب إليه فى سراى الاسماعيلية ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإسناد منصب الخديوية إليه ، فذهب الأمير إلى سراى عابدين يصحبه شريف ، وصعد وحده إلى الطابق

الثانى ، فتلقاه أبوه مخاطباً إياه « يا افندينا » وسلمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك اسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكتنفه الهموم والأحزان

وفى اليوم نفسه ، فى منتصف الساعة السابعة مساء ، أقيمت حفلة تولية الخديو توفيق باشا فى سراى القلعة ، واستقبل فيها وفود المهنئين ، وأخذ اسماعيل يتأهب للرحيل عن البلاد

رحيله إلى منفاه (٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى اسماعيل هذه الأيام الثلاثة يستعد للسفر ، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والجوهرات والتحف الثمينة من القصور الخديوية ، ونقلها إلى الباخرة (المحروسة) التى كانت معدة لركوبه بالإسكندرية

وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراى عابدين منذ الصباح بالكبراء والذوات الذين جاءوا يودعون الخديو السابق ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديو توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكئاً على نجله ، ودلائل الحزن بادية عليه ، وركب العربة وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب بعدهما الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة العاصمة ، وكان الجند مصطفين على الجانبين تحيى الخديو السابق

ولما بلغ الركب المحطة ترجل إسماعيل باشا ، ووقف توفيق باشا يودعه وعيناه مغرورقتان بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر ، منظر رحيله النهائى عن القاهرة التى كانت مسرحا لمجده وبذخه وسلطانه السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً ثم التفت إلى نجله وودعه قائلا :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك بإخوتك وسائر الآل براً ، واعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك الارتباك ، على أنى واثق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شوراك ، وكن أسعد حالا من أبيك »[1] ، وقال الذين شهدوا هذا المنظر انه أبكاهم جميعاً

ثم ركب القطار الخاص ، فبلغ الإسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، واستقبله

---

(١) مصر للمصريين لسليم النقاش ج ٤ ص ٩

بها فى محطة القبارى محافظ الثغر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المعد له ، وتبعته زوارق المشيعين ، وسار حتى استقل الباخرة (المحروسة) ، ولما وصل إليها أطلقت المدافع إيذانا بوصوله ورفعت البوارج الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض المشيعين الذين جاءوا يودعونه الوداع الأخير

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشيعيه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفته بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، وبعد هنيهة أقلعت (المحروسة) ، وأخذت تشقّ عباب الماء حتى غابت عن الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالحجاب ، فغربت معها شمس إسماعيل ، وسارت الباخرة إلى (نابولى) تحمل العاهل الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بمطلق إرادته ، ثم انتهى بأن فقد عرشه وملكه وماله ، وكم من مرة أقلته (المحروسة) من قبل فى إبان مجده ، وشهدت رحلاته إلى الاستانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويغدو ، تحفه المهابة والجلال ، وتعنو له الأمانى والآمال ، ثم حملته للمرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ، وطويت صفحته ، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمته إحدى عبر الزمان

وليس يسع الكاتب المنصف إلا أن يشعر بالعطف على إسماعيل والإعجاب بما أبداه من الشجاعة والإباء فى الأزمة التى انتهت بنزوله عن العرش ورحيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً عظيما فى موقفه ، شجاعا فى محنته ، وناهيك بشجاعة جملته يغامر بعرشه فى سبيل مقاومة الدول الأوروبية جمعاء ، فلو هو ارتضى الذل والهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الوزيرين الأوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومصايرها ، لضمن لنفسه البقاء على عرشه ، ولكنه آثر المقاومة على الاستمساك بالعرش ، وقليلٌ من الملوك والأمراء من يضحون بالعرش فى سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل هى بلا مراء من الصحائف المجيدة فى تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفحة مجاهدة وإباء وتضحية ، وهى لعمرى تضحية كبرى ، لأن عرش مصر وتاجها وصولجانها ليست من الأمور الهينة التى يسهل على النفوس العادية أن تزهد فيها ، أو تغامر بها ، ولكن إسماعيل ضحى بها فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية ، ولهذه التضحية حقُّها من الإعجاب والتمجيد

ومن يتأمل فى هذه المأساة لا يسعه إلا أن يألم لمصير إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا المصير ، كما أن مصر قد تكون أسعد حظا لو بقى على عرشه ، فإنه فى السنوات الأخيرة من حكمه أخذ يطّرح الأغلاط القديمة ، ويوجه مواهبه العالية إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبى ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته وتجاربه الماضية ما يكفل له التوفيق

والسداد ، ولـكن المآرب الاستعمارية ، والدسائس الإنجليزية والفرنسية ، ألقت العقبات في طريقه ، وما زالت تناهضه وتغالبه ، حتى غلبته على أمره وأقصته عن عرشه
وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم اسماعيل

اسماعيل فى منفاه

وصل إسماعيل باشا إلى نابولى بإيطاليا حيث أعد له الملك امبرتو قصراً لسكناه ، فأقام به هو وزوجاته وأنجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية ، ولم تفارقه آماله فى العود إلى عرش مصر ، وسعى إلى ذلك سعياً حثيثا ، ولـكنه أخفق فى مساعيه ، ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بعيركون على البوسفور ، وظل مقيما فيه

وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فنقل جثمانه إلى مصر ، ودفن فى مسجد الرفاعى بالقاهرة

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم فى عهد اسماعيل

النظام السياسى

كان اسماعيل يحكم البلاد حكما مطلقاً ، يتولاه بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكى لويس الرابع عشر فى قوله « إنما الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبى بواسطة صندوق الدين والرقابة الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، فغلّت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل فى شؤون الحكومة المالية ثم السياسية

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التى أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، يعينهم لرآسة النظارات المعروفة فى ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، وهى الداخلية . والمالية . والمعارف . والحقانية . والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية . والأوقاف وأنشئت أيضاً وزارة للزراعة . وأخرى للتجارة ، ثم ألغيتا فى عهد وزارة نوبار باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه عن ولى الأمر ، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الإدارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديو

وليس معروفاً على وجه التحقيق ما هى الحكمة فى إيجاد هذا النظام الذى يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار ، ويجعلهم أعظم شأناً من هؤلاء ، ولكن يظهر أن السبب فى ذلك هو رغبة إسماعيل فى أن تتعارض السلطتان حتى تكون كل منهما رقيبة على الأخرى فيطمئن على سلوك كلتيهما ، وهى قاعدة مألوفة فى حكومات الاستبداد

المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

لم يكن للوزراء مجلس قائم بذاته ، ولا هيئة لها أعضاء متضامنون ، بل كانوا كما قلنا موظفين يعينهم الخديو ويعزلهم كسائر موظفى الحكومة

ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس وزراء ، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى) ، يضم عادة الوزراء (النظار) ، ولكنه ليس قاصراً عليهم ، بل كان يضم أيضاً جماعة من الباشوات الذين يصطفيهم الخديو ، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى

وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة ، ويضع القوانين واللوائح والقرارات العامة ، ويعمل برآسة الخديو ، ولكنه لم يكن مسئولا عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه كسكرتيرين أو موظفين فى معية الخديو ، ليس لهم سلطة ، ولا تربطهم رابطة ، اللهم إلا اختيار ولى الأمر لكل منهم

وكانت مسئولية الحكم يتولاها الخديو بنفسه ، إلى أن أنشىء (مجلس النظار) بالأمر العالى الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وتقدم الكلام عنه (ص ٧٣) ، ومن ذلك الحين صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالاشتراك معه

(فمجلس النظار) قد خلف (المجلس الخصوصى) وصار مسئولا عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته ، وأعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار ويتضامنون وإياه فى المسؤولية ، وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر إلى عصرنا الحاضر

مجلس شورى النواب

وانشأ اسماعيل هيئة نيابية تمثل الشعب وهى مجلس شورى النواب ، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن هذا المجلس والأدوار التى تعاقبت عليه

التقسيم الادارى

بينا فى كتاب « عصر محمد على » (ص ٥٨١ طبعة أولى) التقسيم الادارى فى مصر على عهد محمد على ، وقد صارت البلاد مقسمة فى عهد اسماعيل إلى ثلاث عشرة مديرية وهى : البحيرة . الغربية . الشرقية . الدقهلية . المنوفية . القليوبية . الجيزة . بنى سويف والفيوم . المنيا وبنى مزار . أسيوط . جرجا . قنا . اسنا

وكان بمصر من المحافظات تسعا ، وهى القاهرة . الاسكندرية . رشيد . دمياط . بورسعيد . العريش . الاسماعيلية . السويس (وتمتد سلطتها إلى سواحل البحر الأحمر حتى « الوجه ») . القصير (وكانت تتبع مديرية قنا)

وبقيت المديريات يرأسها المديرون ، والمحافظات يتولاها المحافظون ، واستمرت المديريات

مقسمة إلى مراكز، والمراكز الى أقسام (أخطاط) ، والأقسام إلى نواح وبلاد ، وتغير اسم مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالعمد وتحت أيديهم المشايخ ، وجعل تعيين هؤلاء وأولئك بانتخاب الأهلين ورغبتهم

النظام القضائى

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت فى عهد سعيد باشا ، ولما تولى اسماعيل الحكم أصدر أمره إلى مجلس الأحكام فى ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣ م) بإعادة تأليف مجالس أومحاكم الأقاليم (المجالس الملغاة) ، إذ لم يكن بقى منها فى آخر عهد سعيد سوى مجلسين ، فعمم هذه المجالس فى أمهات المدن مع توزيع اختصاصها كما يأتى :

(مجلس مصر) واختصاصه محافظة مصر والسويس وقسم أول جيزة

(مجلس بنها) واختصاصه القليوبية والمنوفية

(مجلس المنصورة) واختصاصه الشرقية والدقهلية

(مجلس طنطا) واختصاصه الغربية والبحيرة

(مجلس الاسكندرية) واختصاصه محافظة الاسكندرية

(مجلس بنى سويف) واختصاصه بنى سويف وقسم ثانى الجيزة والفيوم وبنى مزار

(مجلس أسيوط) واختصاصه المنيا وأسيوط وجرجا

(مجلس اسنا) واختصاصه اسنا ومدينة القصير

(مجلس دمياط) واختصاصه محافظة دمياط

ثم زيد عدد مجالس الأقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائى . وزيد عدد (المجالس الاستئنافية) التى كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية التى فى دائرتها

وأنشىء ديوان الحقانية ، وأحيلت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى طريق الصواب . وسن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التى سنها سنة ١٢٨٨ على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها

وفى سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى والاخطاط لنظر القضايا الصغيرة سميت (مجالس الدعاوى المركزية) تمييزا لها من (المجالس المحلية) المنشأة فى عواصم المديريات

المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) فى كل من الاسكندرية والقاهرة تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس وهو على باشا شريف (الذى صار فيما بعد رئيسا لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه على بك ابراهيم (باشا) وصار وزيرا للمعارف . ومن وكيل وهو احمد بك عبيد ومن عدد متساو من القضاة الوطنيين والأجانب ، فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هى التى حلت محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦

مجلس الأحكام

وقد بقى (مجلس الأحكام) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلى الذى لم يعمه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة ١٨٨٩ ، فلما أنشئت المحاكم الجديدة بالوجه القبلى ألغى مجلس الأحكام نهائيا كما ألغيت مجالس الأقاليم ، ولذلك عرفت بالمجالس الملغاة

ومما لا مندوحة عن ذكره أن النظام القضائى فى الجملة كان على حالة من التأخر لا تغبط عليها البلاد ، فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ولا بالروح القانونية ، وكانت مناصب القضاة تسند إلى جماعة معظمهم من الأعيان ، أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة ، ولم تكن العدالة مرعية ، وليس ثمة ضمانات للحقوق ، والرشوة منتشرة ، والنظام فى ذاته فاسد ، ولا يزال الناس يتناقلون روايات وأحاديث ، تدل على مبلغ انتشار الرشوة فى ذلك العهد بين موظفى المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم ، ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ، وكان النفى إلى السودان كثيرا ما يصيب من يغضب عليهم ولى الأمر ، دون أن تحدث لذلك محاكمات أو تحقيقات

وظل النظام القضائى مختلا إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية الجديدة سنة ١٨٨٣ على عهد توفيق باشا ، وقد كان الشروع فى إنشائها على عهد اسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون المعروفة (بالكود) ، واضطلع العلامة رفاعة بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فعرب هو وعبد الله بك السيد القانونى المدنى واشترك معهما عبد السلام أفندى أحمد ، وأحمد أفندى حلمى ، وعرب قانون المرافعات عبد الله أبو السعود أفندى وحسن أفندى

فهمى ، وعرب العلامة قدرى باشا قانون العقوبات ، والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجنايات ، ومن هـذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والعقوبات ، وصدرت بها المراسيم سنة ١٨٨٣ فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة

انشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد الاستقلال سريان سلطة القضاء الأهلى على جميع سكان المملكة ، لا فرق بين وطنيين وأجانب ، ونفاذ أحكامه ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، فى منازعاتهم المدنية والتجارية ، وفيما يقع من أى منهم من الجرائم والمخالفات

هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، ولكنها فى الشرق قد اعترض تطبيقها ما منحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الأوروبية من الامتيازات الأجنبية

كانت هذه الامتيازات فى مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها ، ولقد ظلت ردحا من الزمن مصطبغة بهذه الصبغة ، حتى سرى الضعف إلى السلطنة العثمانية ، فاستحالت تلك المنحة حقا مكتسبا ، ثم صارت فى مصر عدوانا على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكومة فى سلطتها

ومع أن سريان الامتيازات فى بلادنا يرجع إلى كونها فى الأصل جزءا من السلطنة العثمانية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرها ، وكسب الأوروبيون من المزايا أكثر مما لهم فى تركيا ، وصار للامتيازات الأجنبية فى مصر مظاهر ومميزات ليست لها فى بلد مستقل ، ولا فى أية ولاية من ولايات تركيا القديمة

ومما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هـذه المميزات فى الوقت الذى تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذى شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المنطق من تضاؤل سلطة الامتيازات الأجنبية فى عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها فى هذا العهد

ومن الواجب تفسيراً لهـذا التناقض أن نقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهيبة الجانب ، أى فى عهد محمد على وابراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذى انتابها فى عهد خلفائهم ، فنالوا

مزايا وحقوقا ما كانت لهم من قبل ، وفى هذا الصدد يقول المسيو جابرييل شارم[1] ما خلاصته :

« لم يكن للجاليات الأوروبية فى عهد محمد على وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشأو العظيم فى عهد سعيد واسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلين ، وقد ساعد فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة ، وطغوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء معهم ، ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان ينساق من غير تبصر إلى أى مشروع يعرضونه عليه ، فإذا لم ينالوا من تلك المشاريع ما يبغونه من الربح ، عوضهم سعيد باشا ما فاتهم من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على إجابتها[2]

« وكانوا يتحرجون فى عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند حدهم ، وقيل عنه إنه كان لديه نمر يألفه ويضعه بالقرب منه محجوباً عن الأنظار ، فإذا اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى النمر فى رفق وهدوء ، إلى حيث يراه القنصل ، فكان لهذه الوسيلة « الدبلوماسية » أثرها فى حسم النزاع ...

« أما سعيد فكان ضعيف الإرادة ، يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طغى سيل الأجانب فى عهد اسماعيل واحتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تبذير الحكومة وسفهها »[3]

هذا ما يقرره كاتب أوروبى أدرك عصر اسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف فى القول

حدود الامتيازات الأجنبية فى تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية فى تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولا — لم يكن للأجانب حق امتلاك العقارات فى بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر فى يونية سنة ١٨٦٧ ، (٧ صفر سنة ١٢٨٤) ، وفى نظير تخويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التى تضعها الحكومة العثمانية ، من غير حاجة الى موافقة الدول ،

(١و٢و٣) « مجلة العالمين » الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨٩

وخضوعهم للمحاكم التركية فى المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم[١]

ثانياً — يرجع رعايا الدول الأجنبية فى شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية إلى قناصلهم

ثالثاً — تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنيـة كانت أو تجارية إذا كان فى الخصومة صالح أهلى ، وتفصل فى هـذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى حضور القنصل أو مندوبه أثناء المحاكمة[٢]

ولم تكن المحاكم التركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير العقارية) إذا كان الطرفان ممن يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يمس النزاع صالحا أهليا

رابعاً — تسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى على الأهلين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضـبط والربط واللوائح الإدارية والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ، ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية فيما عدا الجرائم التى تقع منهم على أجنبى[٣]

ولم تتعد الامتيازات فى تركيا الدائرة التى رسمتها المعاهـدات على ما فيها من غضاضة وافتيات على السيادة الأهلية

اتساع حدود الامتيازات فى مصر

ظلت الامتيازات فى مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ، تفصل فى المنازعات التجارية بين الأوروبين والمصريين ، وقضاتها من الوطنيين والأجانب ، والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه

ولـكن لما ضعف شأن الحـكومة فى عهد خلفاء محمـد على طغت سلطة الأجانب على سيادة الحـكومة ، وبدأ طغيانهم فى عهد سعيد ، ثم ازداد فى عهد اسماعيل ، وفى خلال هذه الأطوار نالوا المزايا الآتية التى اغتصبوها بالعرف والعادة :

(١) انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التى تقع على الرعايا الوطنيين

---

(١) راجع نص هذا القانون فى القاموس العام للادارة والقضاء لفيليب جلاد ج ١ ص ٦١ ، وفى كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية فى السلطنة العثمانية) للمسيو ديروزاس ج ١ ص ٤٦٠

(٢)و(٣) انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية فى السلطنة العثمانية) للمسيو ديروزاس Du Rausas ج ١ ص ٤٢٤ وما بعدها و ص ٤٧٣

(٢) التزم الأهالى عند ما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاواهم أمام محاكمهم القنصلية، وذلك أن التنفيذ فى منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور القنصل، ولكن القناصل كانوا يمتنعون عن حضور التنفيذ فتحجم السلطات الأهلية عن اقتحام منازل الأجانب. فيضطر الأهلون إلى الالتجاء للقناصل عساهم يرسلون مندوبيهم لحضور التنفيذ. ولكن القناصل بدلا من ذلك أخذوا يفصلون بأنفسهم فى النزاع بين الفريقين. فيضطر المدعى مرغما إلى قبول هذه الوساطة بدلا من الحصول على أحكام يتمطل تنفيذها إلى ما شاء الله

(٣) اغتصبت المحاكم القنصلية سلطة الفصل حتى فى القضايا التى يرفعها رعاياها على الأهالى

(٤) اغتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية فى القضايا التى يرفعها الرعايا الأجانب، وهذا من أغرب مايذكر فى ضعف هيبة الحكومة، وقد حكمت المحاكم القنصلية فعلا على الحكومة فى قضايا تعويضات والزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية إغضاب القناصل وحكوماتهم

وقد أحصيت هذه المبالغ فى مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨)[١] فبلغت ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه[٢]، وهذا يعطيك فكرة جلية عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان مجاملة الخديو اسماعيل لقناصل الدول لكى ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه فى خلافه مع تركيا، ولعمرى ان الخطر الذى يتهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبى السياسى والمالى، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة، ولكن نزعة اسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق، وأفضت إلى هذا العدوان المستمر على سلطة الحكومة

وهذه السلسلة من الاغتصابات هى التى يسميها رجال القانون «العرف» أو «العادات المرعية»، وقد صدق القاضى الهولاندى فان بملن Van Bemmelen الذى تولى قضاء المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل فى قوله عنها:

«إن الأوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن «العرف»، وفى الحقيقة إنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء»[٣]

---

(١) فى عهد اسماعيل

(٢) احصاء ماك كون Mac Coon فى كتابه مصر كما هى Egypt as it is ص ٢٨٥

(٣) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١١٨

اضطراب المعاملات

ساءت الحالة من جراء انتحال المحاكم القنصلية تلك الاختصاصات الباطلة ، فإن كل محكمة من هذه المحاكم كانت تحابى رعاياها وتتحيف حقوق خصومهم ، هذا فضلا عن أن كل قضاء قنصلى يحكم طبقا لقانون بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد معلومة ، وضوابط مرسومة ، بل صارت المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها ، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة قنصلية أدركت أنه كانت بمصر ١٧ محكمة قنصلية تحكم كل منها طبقا لقوانين بلادها

ولم تكن تلك المحاكم تقضى فى المنازعات التى ترفع أمامها إلا قضاء ابتدائيا ، وأحكامها تستأنف أمام محاكم الاستئناف فى البلاد التابعة لها ، فإذا كان المدعى عليه فرنسيا يرفع الاستئناف أمام محكمة « اكس » بفرنسا ، وإذا كان ايطاليا فأمام محكمة « انكونا » ، وإذا كان يونانيا فأمام محكمة « أثينا » ، وإذا كان انجليزيا فأمام محكمة « لندن » ، واذا كان نمسويا فأمام محكمة « تريستا » ، وإذا كان ألمانيا فأمام محكمة « برلين » ، وإذا كان أمريكيا فإلى محكمة «نيويورك» !! فتأمل فيما تقتضيه هذه الفوضى من المتاعب والعقبات ، والنفقات الجسيمة ، وإضاعة الوقت ، مما يؤدى فى الغالب إلى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التى لايعرف لها نتيجة ولا يؤمن فيها عدل

إصلاح هذا الفساد

فكر اسماعيل فى إصلاح هذا الفساد ، ولكن بدلا من أن يعالجه بالقواعد المتفق عليها بين الدول ، وهى أن القضاء الأهلى هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين فى البلد ، مهما اختلفت أجناسهم ، فإن المشروع الذى انتهى إليه الاتفاق بين الخديو والدول يقضى بإنشاء محاكم مختلطة يكون العنصر الغالب فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب

ولا مراء أن نظرة بسيطة فى أساس هذا النظام يتبين منها فساده ، وبعده عن القواعد النظامية فى البلاد المستقلة ، ولقد كان اسماعيل فى غنى عنه بالرجوع إلى النظام القضائى المتبع فى تركيا ، فان اختصاص المحاكم الأهلية فى بلاد السلطنة العثمانية يتناول الحكم فى المنازعات المدنية والتجارية بين الرعايا الوطنيين والأجانب ، وفى القضايا الجنائية التى يتهم فيها هؤلاء ،

ولما كان مصدر الاختصاص القضائي القنصلي هو الامتيازات الأجنبية في تركيا ، فالإصلاح المعقول هو الرجوع بهذا الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات ، لأن تطبيق الامتيازات في مصر إنما جاء تبعاً لسريانها في تركيا ، على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أجزاء السلطنة العثمانية

وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر الدولي سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات السلطنة العثمانية تسرى أحكامها في مصر ، فمن الوجهة القانونية والدولية ، ماكان يجوز إقرار مزايا لرعايا الدول الأجنبية تزيد عما كان لهم في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات

ولكن اسماعيل ونوبار ، لنزعتهما الأوروبية ، لم يجدا غضاضة من التدخل الأوروبي في ولاية القضاء ، مادام هذا التدخل منظما ، فارتكبا شططاً كبيرا ، إذ لم يجعلا أساس الإصلاح اتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب في تركيا ، وارتضيا نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب ، فجاء الإصلاح معكوساً مشوهاً ، وحمل في طياته هدمَ ولاية القضاء في مصر ، ومهد لتغلغل النفوذ الأجنبي في سلطة القضاء والتشريع ، وفي كيان البلاد المالي والاقتصادي

مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧

شرع نوبار باشا في مفاوضة الدول الأجنبية في إنفاذ مشروعه ، وبدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية إلى الخديو أبان فيها عيوب النظام القضائي القنصلي وامتدح إنشاء قضاء مختلط يوافق روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائي المختلط

تولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة ، وطالت هذه المفاوضات ، لأن الجاليات الأجنبية ، لم تكن تميل إلى إنشائها بل أرادت بقاء سلطة المحاكم القنصلية ، وكانت فرنسا من أشد الدول اعتراضاً على إنشائها ، واعترضت تركيا أيضاً على التخابر في شأنها بين مصر والدول الأجنبية

إقرار نظام المحاكم المختلطة

واستمرت المفاوضات بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقهن سنة ١٨٧٥ على إنشاء المحاكم المختلطة التي سميت « محاكم الإصلاح » ، وإليك بيان الدول التي أبرمت

هـذا الاتفاق : الولايات المتحدة . النمسا والمجر . بلجيكا . الدانيمرك . فرنسا . ألمانيا . إنجلترا . اليونان هولانده. إيطاليا . البرتغال .الروسيا. إسبانيا. السويد والنرويج ، ووضعت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات ، ووافقت الحكومات الأوروبية على هذه القوانين ، وبقيت فرنسا مترددة فى موقفها ، فكانت آخر من وافق عليها

وهاك خلاصة القواعد التى قام عليها نظام هذه المحاكم :

(أولا) تختص بالفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة

(ثانيا) تفصل فى المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة

(ثالثا) تفصل فى المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب فى بعض المخالفات البسيطة

(رابعا) أما الجنح والجنايات التى تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ، مع استثناء الجرائم التى تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم ، فتختص بالحكم فيها

وقضت لائحة ترتيب تلك المحاكم بإنشاء ثلاث محاكم ابتدائية ، الأولى فى الاسكندرية ، والثانيـة فى مصر ، والثالثة فى الاسماعيلية ، ثم نقلت إلى المنصورة ، ومحكمة استئناف فى الاسكندرية

وللقضاة الأجانب الأغلبية ، ولهم رآسة الجلسات ، وبما أن المحاكم الجزئية تتألف من قاض واحد ، فقد جرى العمل على أن لا يكون هذا القاضى إلا أجنبيا ، على الرغم من أن لائحة ترتيب المحاكم لا تنص على ذلك ، ولـكنهم ساروا على هذه القاعدة بطريق الاستنتاج والتغلب ، وقالوا ان رآسة الجلسات التى تتألف من عدة قضاة تكون للأجنبى ، فإذا كانت الجلسة مؤلفة من قاض واحد ، وجب أن يكون أجنبيا

ولا يسمح للقضاة الوطنيين أن يكون منهم قاضى الأمور المستعجلة ، الذى له سلطة واسعة المدى فى الأحكام ، أوقاضى الأمور الوقتية ، أو قاضى البيوع ونزع الملكية العقارية

وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بملن فى لهجة من التهكم : « مادامت القاعدة أن الأغلبية فى الأحكام مكفولة للأجانب فلم يبق إذا جلس قاض واحد إلاأن يكون أجنبيا ،

ولم ترد أصلا فكرة إسناد هذه المهمة إلى قاض من القضاة الوطنيين ، وكل ماسمح لهم به أن يكون منهم قضاة تحقيق ، أو قضاة منتدبون فى التفاليس »[1] ، ولعل هذا النظام هو الذى جعل القاضى فان بملن يصف المحاكم المختلطة بقوله (ص ٢٠٥) : « إنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر »

وهناك رآسة واحدة تركت للوطنيين فى النظام المختلط ، وهى الرآسة « الفخرية » لمحكمة الاستئناف وللمحاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الرآسات ألغيت مع الزمن ، ففيما يتعلق بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس فخرى واحد ، وهو عبد القادر باشا فهمى الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولمناسبة احالته على المعاش سنة ١٨٩٤ عين رئيسا فخريا لمحكمة المنصورة ، وظل يشغل هذا المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ، ولم يعين أحد خلفا له ، وكذلك ألغيت الرآسة الفخرية لمحكمة الإسكندرية سنة ١٨٩٦ ، أما محكمة مصر فكان آخر رئيس فخرى لها حنا نصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه أحد ، وآخر رئيس فخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة هو أحمد عفيفى باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤ ولم يعين أحد خلفا له ، وألغيت هذه الوظيفة من ميزانية المحاكم المختلطة ، ويجدر بنا أن نتساءل ماذا كان عمل الرئيس الفخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة ؟ إن كل ماكان له من الحقوق أن يرأس الجمعية العمومية السنوية لقضاة محكمة الاستئناف لانتخاب نائب الرئيس الأجنبى الذى هو الرئيس الفعلى للمحكمة ، وليس له فى الجمعية سوى الرآسة فقط ، إذا شاء أن يتولاها ، وليس له أن يعطى صوته فى هذا الانتخاب ، أى أن رآسته شكلية ، لا عمل لها ، فهى أجدر أن تكون مدعاة للسخرية والازدراء

افتتاح المحاكم المختلطة — سنة ١٨٧٦

فى خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستقبلهم الخديو فى حفلة حافلة بسراى رأس التين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، وخطب الخديو مرحبا بهم وبمحاكم « الإصلاح » ، راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاتحة عصر جديد للمدنية ، فرد عليه شريف باشا ، وكان وقتئذ وزيراً للحقانية ، مهنئا الخديو بالعمل المنطوى على الرقى العظيم الذى تم على يديه ، شاكراً إليه باسم القضاة على الثقة التى وضعها فيهم ، ولم تكن

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٢٠٧

فرنسا قد أقرت بعد النظام القضائى المختلط اقرارا نهائيا ، وبذلك خلت الحفلة من القضاة الفرنسيين ، إذ لم يكونوا عينوا بعد ، واستمرت فرنسا فى ترددها ورفضها ، إلى أن رأت أن النظام سينفذ رغم إرادتها ، فانتهت بالتصديق عليه فى ديسمبر سنة ١٨٧٥

وفى أول يناير سنه ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية فى ذلك الحين المحاكم المختلطة فى حفلة أقيمت بسراى محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسميا افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت فى اليوم نفسه حفلة افتتاح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم فى فبراير من تلك السنة ، وألغيت من ذلك العهد المحكمتان التجاريتان فى القاهرة والإسكندرية إذ حلت محلهما المحاكم المختلطة

نظرة عامة فى القضاء المختلط

قام النظام القضائى المختلط على أساس تخويل هذه المحاكم سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى ، وجعل غالبية القضاة ورآسة الجلسات للأجانب ، فإذا نظرنا إلى حقائق الأمور ، وتركنا الظواهر والمجاملات جانباً ، رأينا فى هـذا النظام قضاء أجنبياً ، يفصل فى المنازعات والمعاملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فبينما الأجانب فى كل بلد متمتع بالنزر اليسير من الاستقلال ، يخضعون للقضاء القومى ، نجد الأمر فى مصر على عكس ذلك ، فالوطنيون هم الذين يخضعون للقضاء الأجنبى ، فكأنهم هم الغرباء ، والأجانب هم أصحاب البلاد ، ولا يوجد فى العالم أمة تحترم نفسها وتشعر بالكرامة ترضى بمثل هذا النظام ، لأنه فضلا عن منافاته لركن هام من أركان الاستقلال ، وهو ولاية القضاء ، فإنه نظام جارح للعزة القوميـة ، باعث على الذل والهوان ، إذ كيف يستشعر الكرامة قوم يخضعون فى معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبى قائم فى عقر دارهم ؟ ؟

قلنا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو فى الواقع قضاء أجنبى بكل معانى الكلمة ، وما العنصر المصرى فيه إلا أقلية لا ترفع عنـه الصبغة الأجنبية ، وإذا دخلت يوما[1] أية محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، جزئية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام الكتاب فى تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ ، رأيت فى نفسك محكمة أجنبية ، ليس فيها للصبغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاة غالبهم من الأجانب ، ولا يُسمح لقاضٍ مصرى أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هى لغة المرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتفاهم ،

(١) كُتب هذا سنة ١٩٣٢

لغـة الإعلانات والتنفيذات ، لغة القضـاة والـكتبة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب والفراشين

أما اللغة العربيـة ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها ، فلا وجود لهـا فى تلك المحاكم ، ولا يلتفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجـد من يسمع له إلا إذا شاء المترجم أن يترجمها للغة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية ، والمتقاضون من الأهلين يدخلون هـذه المحـاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجرى حولهم ، ويُقضى فى مصيرهم ومصير أموالهم وأملاكهم وشرفهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يُفعل بهم

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبى ، فيه افتيات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضاً افتيات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية ، قد نالت بإنشاء هـذا النظام حقاً جديداً ، ذلك أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالنظام المختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبى نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خوّل الدول الأجنبية حق التدخل فى التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل إنشاء المحاكم المختلطة

وقد تجلى تمسك الدول بهذا الحق حين وقع الخـلاف بين الخديو اسماعيل والدائنين فى أواخر حكمه ، فإنه لـما صدر مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم ينتقص شيئاً من حقوق الدائنين ، فإن الدول احتجت على صدوره واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية فى أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأى طريقة ما من غير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الـكاتب الفرنسى المسيو « جاربيل شارم » يقول فى بحثه المنشور بمجلة العالمين الفرنسية :

« إن القضاء المختلط الذى كان فى نظر أنصار القضاء القنصلى ينتقص حقوق الأجانب حيال الوطنيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر ممـا كانوا يستمدونه من الامتيازات الأجنبية ، فإنه بمقتضى الإصلاح القضائى (المختلط) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس الأجانب سواء من الحـكومة المصرية أو من الباب العالى من غير موافقة الدول »[1]

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوىّ الدلالة على أن مصر خسرت بإنشاء

---

(١) مجلة العالمين عدد سبتمبر سنة ١٨٧٩ ص ١٣٩

القضاء المختلط استقلالها التشريعي ، والواقع أن المحاكم المختلطة شاركت الحكومة في سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أي أن هذه الجمعية صارت سلطة قائمة تغل السلطة القومية الممثلة في هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب لأخص أركان الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الخسران بمعاهدة أبرمتها ، لأن إنشاء القضاء المختلط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق أو المعاهدة إلا بمعاهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة من الوجهة القانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ، وقد رأيتَ أن أحكام هذه الامتيازات أخف وطأة من القيود الواردة في نظام القضاء المختلط ، بل لا تكاد تذكر بجانبها شيئاً

فمن الناحيتين القضائية والتشريعية ، يتمثل في وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على السيادة الأهلية وعلى الاستقلال القومي ، كما أنه يعارض النظام الدستوري والبرلماني في البلاد ، لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يمس حقوق الأجانب ومصالحهم

ويزداد هذا الاعتداء ظهوراً وجسامة باتساع المعاملات بين الوطنيين والأجانب ، إذ لا شك أنه بسبب تكاثر النازحين إلى مصر من الأجانب ، قد ازداد تبادل المعاملات بينهم وبين الوطنيين ، وأصبحت المصالح بين الفريقين مشتبكة ، وحيثما وُجدت هذه المصالح صار الفصل في المنازعات التي تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو بعبارة أوضح القضاء الأجنبي ، وكل تشريع يمس الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم إلا إذا وافقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتمون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ، وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التي تنتقص السيادة القومية في أخص أركانها ، في ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستوري والبرلماني

ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولا وقبل كل شيء رعاية المصالح الأجنبية وإهدار حقوق الأهلين في سبيل تلك الرعاية

فمن يوم أن أنشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقاري ونزع الملكية على قواعد مضيّعة لأملاك المدينين من الأهلين وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة اجراءاتها

حيال المدينين ، وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيوع الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو اسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية أصدرت ضده الأحكام جزافاً للدائنين الأجانب ، وتشددت فى تنفيذها ، وأسرفت أقلام محضريها فى اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية ، وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب فى دعاواهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال فى امتهان العدالة ، فكانت من الكوارث التى أثقلت كاهل الخزانة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينقم من نوبار باشا الذى كان السبب فى إنشائها ، وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بملن : « إن المحاكم الأجنبية (كذا يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية ، وقد أدرك الخديو اسماعيل فى الوقت الأخير وبعد وقوع المحظور أنه بابرامه الاتفاقات المنشئة لهذه المحاكم قد خلق لنفسه أسياداً جدداً ، إلى جانب سيادة القنصليات »[1] ، وقال فى خضوع تلك المحاكم للمؤثرات الأجنبية[2] : « إن هذه المحاكم التى يرتعد لها الخديو والباشوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبى فى مصر ، فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان الأجانب يعدونها محاكمهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم فى جميع الأحوال ، والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو ، فكانوا منها فى موقف حصين ، إذ يحميهم الرأى العام الأوروبى ، والمحامون ، ورجال الأعمال ، والصحف ، فضلا عن المال الذى هو عدة الكفاح ، وتشد أزرهم قوات القنصليات والدول ، والجاليات الأوروبية ، التى تتحفز لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبى الواقع من الجاليات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتمتعين بالحمايات ، يبدو أكثر ما يكون فى الاسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحقانية (المحكمة المختلطة) المجاورة لها »

وقال فى موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبى قد أسرفت فى إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من المقاولين والموردين أو من الأفاقيين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف

---

(١) و(٢) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٢١٦ و ٢١٧

ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف فى هـذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التى أثقلت كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التى تولدت منها »

وقال أيضا : « إن المحاكم المختلطة هى أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الأجنبى فى مصر ، فهى محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعها للبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصرى ولا سيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على سلطة الحكومة المصرية والخديو ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبى الذى يستغل البلاد ، ويعد عملها على الأخص فى البيوع الجبرية والرهون العقارية كارثة على مصر »[١]

ومما يذكره أنصار هذا النظام فى معرض دفاعهم عنه أنهم يعدون افتتاح المحاكم المختلطة إحدى الحوادث الثلاث البارزة فى عصر اسماعيل ، فيضعونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ،[٢] فهذا السياق يدلك على حقيقة هذا النظام ، فلا نزاع فى أن قناة السويس وصندوق الدين هما من المنشآت التى نقصت استقلال مصر المالى والسياسى ، وطبيعى من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبهما إنشاء المحاكم المختلطة ، لأن وجود هذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائى والتشريعى

ومن أبعد الآراء عن الصواب ما يذكرونه من أن وجود هذه المحاكم ضرورى لنهضة البلاد وتقدمها ، وأن رؤوس الأموال الأجنبية ما كانت لتستغل مرافق البلاد إذا لم يكن يحميها هذا النظام ، ولعمرى ليس يسع العقل أن يسيغ مثل هذا المنطق الذى يقتضى أن لا تكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد

فليت شعرى ألم يكن فى البلاد نهضة وتقدم فى عصر محمد على ، أى قبل أن تنشأ المحاكم المختلطة ؟ أو ليس فى البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟

ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هى استغلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هـذه السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية فى البلاد لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل الدول الأجنبية فى شؤون مصر ، واهدارها استقلالها ، فليس ثمة شك فى أن هذه المحاكم إنما وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهى مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التى تعددت أشكالها

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٣٤١

(٢) الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

المختلطة فى منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويغها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هى شهادة من المصريين بصلاح هذا النظام[١]

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاواهم أمام المحاكم المختلطة لا يقصدون إلا إرهاق مدينيهم بجرهم أمام محاكم لايعرفون لغتها ويضلون فى اجراءاتها ، ويحتملون من المصاريف والنفقات الباهظة ماتنوء به كواهلهم ، وليس مجهولا أن قضايا المطالبة بالديون فى المحاكم المختلطة تنتهى فى الغالب بما يتخللها من فداحة المصاريف القضائية وغيرها إلى اقتضاء الدين اضعافا مضاعفة ، وتؤدى إلى خراب المدينين وتجريدهم من أملاكهم وأموالهم

فهذه الوسيلة التى يلجأ إليها فريق من الدائنين المصريين هى ذريعة للتنكيل بمدينيهم ، وهى لاتنهض دليلا للدفاع عن هذا النظام ، بل هى من أظهر عيوبه

وصفوة القول ان نظام القضاء المختلط قد نقض سيادة مصر واستقلالها فى ولاية القضاء والتشريع ، وقد كان هذا النظام ولم يزل أداة لاستغلال مصر واستعبادها اقتصاديا وماليا ، وإن المصرى الذى يستطيع إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة اختصاصها إلى المحاكم الأهلية يسدى إلى مصر حقاً أعظم خدمة ، وينال تقدير الوطن عن جدارة واستحقاق ، ويخلد اسمه إلى الأبد فى سجل الحركة القومية[٢]

---

(١) الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة ص ١٧٧ و٢٤٦

(٢) كُتب هذا سنة ١٩٣٢ ، تاريخ ظهور الطبعة الأولى ، ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك بموجب معاهدة « مونترو » فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وقد نصت على إلغاء هذه الامتيازات ، وعلى بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أى مدة اثنتى عشرة سنة ، وهى المدة التى سميت « فترة الانتقال » وبانتهائها تلغى المحاكم المختلطة ويصبح الاختصاص كله للقضاء الوطنى .

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

بدأت حالة البلاد المالية مزدهرة فى أوائل حكم اسماعيل ، إذ صادفتها الحرب الأهلية الأمريكية[1] التى أدت إلى نقص محصول القطن الأمريكى وصادراته ، وزيادة إقبال المصانع على القطن المصرى وارتفاع أسعاره ، فكانت سنوات الحرب سنوات يسر ورخاء لمصر

كان محصول القطن المصرى سنة ١٨٦٠ لايزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا ، بيع بثمن مقداره ١٠٧ر٨٨٧ر١ ج ، وبلغ ٥٩٦ر٢٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع فى تلك السنة بمبلغ ٨٨٠ر٤٣٠ر١ ج . ثم صعد فى السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه فى البيان الآتى :

	صادرات القطن		متوسط سعر القنطار
			ص
سنة ١٨٦١	٥٩٦ر٢٠٠	قنطار	٢٨٠
سنة ١٨٦٢	٧٢١ر٠٥٢	«	٤٦٠
سنة ١٨٦٣	١ر١٨١ر٨٨٨	«	٧٢٥
سنة ١٨٦٤	١ر٧١٨ر٧٩١	«	٩٠٠
سنة ١٨٦٥	٢ر٠٠١ر١٦٩	«	٦٣٥[2]

فترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة فى الثمن ، ويتبين منها مقدار مادخل البلاد من النقد مقابل بيع القطن ، وترى أيضا مقدار اطراد الزيادة فى المحصول ذاته ، ولا غرو فإن ارتفاع أسعار القطن زاد فى إقبال الناس على زراعته ، فصار محصوله سنة ١٨٦٥ أربعة أمثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠

ويتبين من الجدول الآتى اطراد الزيادة فى سعر القنطار من رتبة جودفير مدى السنوات الخمس التى استمرت فيها الحرب الأمريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها :

---

(١) ابتدأت سنة ١٨٦١ وانتهت سنة ١٨٦٥

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٤ Statistique de l'Egptye ، وبيان السعر عن الإحصاء الوارد فى « الأهرام » عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٩١

السنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
أقل سعر للقنطار (بالريال)	١٠ ½	١١	١١ ¾	١٦	٣٠	٣٧	٢٢ ½
أقصى سعر القنطار (بالريال)	١٤ ½	١٣	١٧ ½	٣٢	٤٦ ½	٥٢	٤١ [1]

على أنه لم تكد الحرب الأمريكية تنتهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل فى أسعار القطن ، وبدأت الأزمة فى مصر تلك السنة ، لما كان متوقعا من منافسة المحصول الأمريكى للقطن المصرى ، ويتبين من الجدول الآتى تناقص أسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التى أعقبت الحرب

	صادرات القطن	متوسط سعر القنطار
		ص
سنة ١٨٦٥	٢ر٠٠١ر١٦٩ قنطار	٦٣٥
سنة ١٨٦٦	١ر٢٨٨ر٧٦٢ »	٧٠٥
سنة ١٨٦٧	١ر٢٦٠ر٩٤٦ »	٤٥٠
سنة ١٨٦٨	١ر٢٥٣ر٤٥٥ »	٣٨٠
سنة ١٨٦٩	١ر٢٨٩ر٧١٤ »	٤٦٠
سنة ١٨٧٠	١ر٣٥١ر٧٩٧ »	٣٩٠
سنة ١٨٧١	١ر٩٦٦ر٢١٥ »	٣١٥ [2]

كان من نتائج صعود أسعار القطن فى سنوات الحرب الأمريكية أن انغمس الأهلون فى الترف والإسراف ، وتوسعوا فى النفقات ، واستدانوا من المرابين بفاحش الفوائد بأمل استمرار الصعود فى أسعار القطن ، ولم يتبصروا فى العواقب ، فركبتهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء فى نهاية سنة ١٨٦٥ ، إذ أخذ الدائنون يطالبون بديونهم ، وحدثت أزمة عالجتها الحكومة بالتدخل بين المدينين ودائنيهم صونا للثروة العامة ، وضناً بها أن تنتقل إلى أيدى المرابين والتجار والماليين الأجانب ، فتعهدت بسداد ديون الأهلين على أن ترجع بها عليهم كما تقدم بيانه (ص ٢٩)

تأثرت الحالة المالية بسبب هذه الأزمة ، على أنها لم تكن السبب الوحيد لسوء الحالة ،

(١) و(٢) إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٢ — ١٧٤

وقد كانت أزمة طارئة لا تلبث إذا عولجت بالحكمة وحسن التدبير أن تزول وتعود البلاد سيرتها من الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهرى لسوء الحالة هو توالى الديون الفادحة التى اقترضها الخديو اسماعيل وتكلمنا عنها فى الفصل الثانى عشر ، فإن هذه القروض قد حملت البلاد حكومة وشعبا عبئاً فادحا عجزت آخر الأمر عن احتماله ، وناهيك بقروض أفضت بالحكومة إلى الإعسار وتدخل الدائنين فى إدارتها ، فكان شأنها شأن المدين الذى ركبته الديون وعجز عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الحراسة القضائية

فالقروض إذن هى السبب الأساسى لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها فى اختلال توازن الميزانية ، إذ ابتلعت فوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد إلا النزر اليسير لإنفاقه على حاجات البلاد ومرافقها

الميزانية فى عهد اسماعيل

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، لأن الخديو لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أمراً واحدا ، وكانت كل أموال الدولة رهن إرادته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلل وسوء الإدارة وضياع الأموال بغير حساب ولا رقيب ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الأرقام الإجمالية التى كانت الحكومة تنشرها عن إيراداتها ومصروفاتها ، لأن هذه الأرقام لا تبين حقيقة الإيراد والمنصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع ، فإن كثيراً من أبواب الإيراد كانت تغفل فى الميزانية ، ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها ، ولم يكن من المحتمل أن ميزانية يتولى وضعها وتنفيذها وزير مالية مثل اسماعيل باشا صديق مدة ثمانى سنوات متوالية تكون ميزانية جدية يُعرف منها حقيقة الدخل والخرج ، بل لابد أن تكون مثال الفوضى والخلل ، ولم يكن للمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ولا لمجلس شورى النواب تأثير فعلى فى المسائل المالية ، بل كانت إرادة الخديو هى القانون ، وأوامره ، حتى الشفوية ، هى النافذة فى كل الشؤون

ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢

ننشر هنا مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٧٢[1] كنموذج للميزانيات فى ذلك العهد :

(١) عن « الوقائع المصرية » عدد ١٠ أغسطس سنة ١٨٧١ بعد أن حولنا الأكياس إلى جنيهات مصرية

الإيرادات

	جنيــــه
أموال وعشور الأطيان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس	٤٫٥٢٣٫٦٦٥
عشور ونخيل	١٤٣٫٠٣٥
ويركو (ضريبة) أرباب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات	١٥٥٫٥٨٠
رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأطيان والأملاك وعوائد الأوزان وعوائد الذبيح وغيره	٨٦٫٧٨٠
أموال جهات الواحات	٧٫٩٢٠
عوائد زيوت وأملاك	١٤٫٠١٥
إيجار أطيان الميرى	٢٩٫٨٩٠
عوائد كورنتينه وغيره	٦٠٠
ايراد الجمارك	٤٩٢٫١١٠
صافى إيراد السكك الحديدية	٥٦٢٫٨٨٥
صافى إيراد السودان	١٠٠٫٠٠٠
إيراد الملاحة	١٧٥٫٠٠٠
أرباح أسهم قناة السويس	١٧٠٫٣١٠
أرباح ورق التمغة وتمغة المصوغات وغيره بالمالية	١٨٥٫٠٠٠
أموال الالتزامات وهى التزام المطرية والرسالة والنطرون والأسماك وغيره وإيرادات الهاويسات	٢٥٨٫٧٩٥
إيجار أطيان وأملاك الميرى ورسوم مبايعات الأملاك والأطيان بمصر واسكندرية ودمياط ورشيد	١٨٥٫٥٠٠
ايراد المحافظات	٢٠٢٫٥٣٥
	جنيــــه
مجموع الإيراد	٧٫٢٩٣٫٦٢٠

المصروفات

	جنيـــه
مخصصات الخديو	٣٠٠ر٠٠٠
مخصصات العائلة الخديوية	١١٠ر٧٢٥
ويركو الاستانة (الجزية)	٦٥٨ر٣٣٥
ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء)	٢٦ر٨٠٠
ديوان الجهادية والمدارس الحربية	٧٠٠ر٠٠٠
ديوان المالية وملحقاته	١٥١ر٧١٠
ديوان البحرية ووابورات النيل	٢١٠ر٠٠٠
ديوان الخارجية	٩ر٠١٥
مجلس الأحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجلس التجار (المحكمة التجارية)	٣٣ر٦١٠
مديريات الأقاليم بحرى وقبلى	١٤٨ر٠١٥
ديوان الأشغال العمومية	٠١٧ر٨٧٥
مجلس الصحة والاسبتاليات	٠٣٦ر٣٤٥
دواوين المحافظات	٠٨٥ر٢٢٥
ضبطيات مصر والاسكندرية	٠٨٩ر٢٨٠
ديوان المدارس (وزارة المعارف) ومكاتب الدروس	٥٣ر٠٢٠
ديوان الجمارك	٢٨ر٣٠٠
مرتبات ومعاشات	
مرتبات حريم وإشراقات	١٧ر٩٥٠
مرتبات أرباب المعاشات والموظفين	٢١٣ر١٦٠
قيمة المرتب إلى الأشخاص المستودعين	٤٢ر٨٦٥
مخصصات الحج الشريف والتكايا	٦٦ر٧٧٠
ربع أسهم قناة السويس الذى أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك والأراضى	١٧٠ر٣١٠

تابع المصروفات

	جنيـــه
احتياطى	٢٠٠٫٠٠٠

مخصصات القروض

دفعية قرض سنة ١٨٦٢	٢٥٨٫٥٠٠
دفعية قرض سنة ١٨٦٤	٦٠٤٫٧٨٥
« « سنة ١٨٦٨	٩٢٩٫٤٦٠
القومبانية المجيدية	٥١٫٤٨٠
قرض السكة الحديدية	٥٧٢٫٨١٠

دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك عن المستحق فى سنة ١٢٨٨ هـ

إنشاء رصيف ميناء الإسكندرية	٢٩٢٫٥٠٠
إنشاء ميناء السويس	١٣٨٫٨٧٠
إنشاء الترعة الاسماعيلية بما فيها عمليات القناطر	١١٥٫٧٢٥
كوبرى قصر النيل	٢٨٫٩٣٠
تطهير ترعة المحمودية	٥٣٫٩٠٠
تركيب فنارات السويس	٢٫٨٢٥
مجموع المنصرف	٦٫٤١٩٫٠٩٥ ج

الزيادة (المزعومة) فى الميزانية

	جنيـــه
الإيراد	٧٫٢٩٣٫٦٢٠
المنصرف	٦٫٤١٩٫٠٩٥
الوفر (المزعوم)	٨٧٤٫٥٢٥ ج

وقد أوردنا فى الفصل السابق الأرقام التى كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية

وتقدمها لمجلس شورى النواب ، وأظهرنا الشك فى صحة هذه الأرقام ، فإن ما ورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من العجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد جنيه	المنصرف جنيه	العجز جنيه
١٨٧٧	٩٠٠ر٥٨٩ر٩	١٠٠ر٩٧٢ر١٠	٢٠٠ر٣٨٢ر١ (١)
١٨٧٨	٩٨٢ر٤٣٢ر٧	٥٤٨ر٨٧٣ر١٠	٥٦٦ر٤٤٠ر٣ (٢)
١٨٧٩	٠٠٠ر٩٤٩ر٩	٠٠٠ر٣٣٠ر١٠	٠٠٠ر٣٨١

الضرائب

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبى من الأهلين ومواعيد الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفى كلما احتاج وزير المالية إلى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة إليه » ، فيصدع المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه فى هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالى وقاعدة الضرائب فى ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبى وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدى تتقاسمه من يوم جبايته إلى حين إنفاقه

كتب القاضى الهولندى فان بملن يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور تجرى فى عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة إلى وزير المالية المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل كله إلى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديو جزءا منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءاً آخر ، والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيباً مما جباه ، ومأمورو المراكز يسبقون المدير إلى هذه الوسيلة ، ولم يكن ثمة عقبات تعترض هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمة

---

(١) و(٢) عن التقرير النهائى للجنة التحقيق الأوروبية المنشور فى الكتاب الأصفر الفرنسى ١٨٧٨ — ٧٩ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ ، ويلاحظ أن العجز يزيد عما قدرته اللجنة فى تقريرها الابتدائى الذى أوردنا خلاصته ص ٧٠

غامضة ، والضرائب تجبى أحيانا مقدما ، وقد تجبى الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع المولون أن يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى ، لأن الحكومة لا تعطى إيصالات بما يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون فى جوّ من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب »[١]

ولم تكن الضرائب موزعة على الأهلين توزيعا عادلا ، بل كانت الأهواء تتحكم فى إعفاء المتصلين بالخديو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الإتاوات لسد العجز فى ميزانية الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لا تدفع الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ فى تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمد والأعيان فإن العدل كان أبعد ما يكون فى ربط الضرائب على الأطيان أو على النخيل

وقد زادت الضرائب فى عهد اسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط فى القروض ، إذ لم يجد مورداً لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيدها كلما احتاج إلى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب ، كالسدس ، والرى والإعانة[٢] والمقابلة[٣] ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وهى ضريبة إضافية فرضت على الأطيان المنتفعة بهذه الترعة ، وما ربط من العوائد على المبانى ، ومعاصر الزيوت ، ومعامل الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشى وعوائد الأغنام ، وعوائد دواب الركوب ، والعربات بمصر والاسكندرية ، وما فرض على الأشخاص مثل الويركو ، اى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، والضريبة الشخصية ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من المصوغات ، وعوائد الصوف ، والدخولية[٤] ، وضريبة الملح[٥] ، ورسم القيدية وكان يؤخذ

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٦٠

(٢) سبق الكلام عنها ص ١٠٢ و١٥٦ و١٦٣ و ١٦٤ (٣) راجع ص ٣٩

(٤) مما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت فى عهد إسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أوائل عهد توفيق باشا قضى بالغاء نيف وثلاثين صنفا منها

(٥) منشأ هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحتكر الملح ففرضت على كل فرد من الأهلين رسماً أو ضريبة مقابل ما يفترض أن يصرف له من الملح فى السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠،٠٠٠ جنيه فى السنة ، وقد رهنت متحصلاتها ضمن ما رهن وفاء لقرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت فى أوائل عهد توفيق باشا

بحساب عشرين قرشا على كل عرض يقدم لأحدى دوائر الحكومة الخ

وبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد فى بعض السنوات خمسة جنيهات ونصفا كما تقدم بيانه (ص ١٦٤)، وهو مبلغ ينوء به المالك ويزيد عما يجبى الآن من الضريبة على الفدان وعما كان يجبى فى عهد سعيد باشا

كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبئا فادحا، بل ظلما بالغا، لأن المالك لم يكن يبقى له من غلة أرضه شىء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها، فلا عجب أن تؤدى هذه الحالة بالأهلين إلى الضنك والبؤس، وكانوا فى كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة، وكذلك كانوا يضطرون إلى بيع مواشيهم، وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها بورا، وقد سمى هؤلاء « المتسحبين » وكثر عددهم بحالة أقلقت بال الحكومة ومجلس شورى النواب، فوضعت قانونا لتوزيع أطيان المتسحبين كما تقدم بيانه (ص ١٥٨)

وزاد الحالة بلاء وضنكا سوء نظام الجباية وما اشتهر عن عمالها فى ذلك الحين من الظلم والرشوة والقسوة والإرهاق، وكانت الحكومة لاضطرارها إلى المال تجبى الضرائب مقدما، وخاصة فى سنوات العسر المالى، فكانت تكره الأهلين على أداء الضريبة قبل حلول موعدها بتسعة أشهر، وفى بعض الأحيان بسنة كاملة

وازدادت حالة الأهلين عسراً وضنكا بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وتأليف الوزارة المختلطة، فإن العنصر الأوروبى فى الحكومة لم يكن يعنيه إلا أن تجبى الضرائب بمنتهى القسوة لوفاء أقساط الديون، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقصا جسيما لم يسبق له نظير فى عهد اسماعيل، فزاد الحالة الاقتصادية سوءاً، إذ حرمت أطيان بأكملها وخاصة فى الوجه القبلى من الزراعة، وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨، فاشتد الكرب بالناس، وحدثت بالوجه القبلى مجاعة نشأت عن بوار الزراعة وفداحة التكاليف واقتضاء الضرائب مقدما، ومات بسبب هذا المجاعة عشرة آلاف شخص ونيف، معظمهم من مديريات جرجا وقنا وإسنا، فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رأته البلاد من البؤس والشقاء الاقتصادى

وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاق فى جبايتها أن اضطر الفلاحون من أجل أدائها إلى الاستدانة، لأن عمال الجباية كانوا يلجأون إلى الضرب بالكرباج لإكراه الأهالى على

أداء ما يطلب منهم ، فكان الأهالى يختارون أهون الشرين ، فيستدينون من المرابين ما يطلب منهم من المال ، ومن هنا تفاقمت ديون الأهالى ، فقد استهدفوا لآفة الاقتراض بالربا الفاحش ، حتى ركبتهم الديون ، ونزعت أملاك الكثيرين منهم ، وكان المرابون كلهم أو معظمهم من الأجانب ، أو من فى حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتغلغلوا من ذلك الحين فى أملاك الأهلين ، وازداد نفوذهم وسلطانهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الأهالى ، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية فى مصر للخطر

فحق ملكية الأطيان الزراعية لم يكد يتقرر فى عهد سعيد باشا ويتوطد فى أوائل عهد إسماعيل حتى أصابه صدع شديد فى أواخر هذا العهد ، وذلك على أثر طغيان سيل الإفرنج ، وانتقال الملكية إليهم ، أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التى تجعل حق الملكية فى حكم العدم ، وتجعل المالك فى يد الدائن المرتهن أجيراً وأسيراً

وصف المسيو جابرييل شارم هذه الحالة التى شاهدها بنفسه وصفاً مؤثراً قال فيه :

« إن الحالة التى تستدعى النظر هى مسألة الملكية الزراعية ، فإن الأطيان والمتاجر أخذت تنتقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) إلى أيدى الأوروبيين ، ذلك أن الإرهاق فى فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض فى أيديهم أمراً بعيداً عن الإمكان

« كان الفلاح فى عهد سعيد باشا يؤدى الضرائب من غير مشقة ، إذ كان يوفيها من غلة أرضه ، ويبقى له بعد ذلك ما يقوم بأوده ، ويعيش به عيشة رغداً ، فى بلاد اشتهرت بقلة تكاليف المعيشة ، وفى أوائل عهد اسماعيل كان الفلاح أحسن حالا وأكثر رغداً ، فإن ارتفاع أسعار القطن الناشئ عن الحرب الأمريكية جعل إيراده يبلغ الضعف ، وما كان يبيعه من قبل بثلاثة جنيهات صار يبيعه بثمانية أو عشرة جنيهات ، ولم ير الفلاح يسراً ورخاء مثلما رآه فى ذلك العهد ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً وضنكا ، فقد هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية ، وهبط الدخل هبوطاً جسيما ، وفى الوقت نفسه زادت مطالب الحكومة ، وأخذت الضرائب فى ازدياد ، فاضطر الفلاح إلى أن يجود بكل ما كان مدخراً أو مخبوءاً عنده ، ولم يبق لديه إلا أرضه ، فإذا ما أرهقته الحكومة فى طلب الضرائب اضطر أن يلجأ إلى أحد المرابين الأجانب ليقرضه بالربا الفاحش ، ويرتهن أرضه ، فإذا ما تأخر عن الوفاء سيق إلى المحاكم فتنزع ملكيته وتباع أرضه بأبخس الأثمان ، وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين فى المائة ، ولوحظ كثيراً أن سيلا من

المرابين كانوا يتبعون جُباة الضرائب فى القرى ليقرضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأفحش الفوائد ، وقد تبلغ الفائدة ١٠ أو ١٢٪ فى الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ فى السنة »

ويقول المسيو شارم إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضى ، فالفدان الذى كان يباع (فى أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيهاً صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثمانية جنيهات فقط ، وان الأجانب الذين يتملكون الأراضى بطريق المزاد أو بطريق الإكراه كانوا يسومون الأهالى الخسف ويعاملونهم بأسوأ أنواع المعاملة[١]

وكتب القاضى الهولندى (فان بملن) يصف هذه الحالة بما يوافق فى الجملة وصف المسيو جابرييل شارم ، وقد كتبت أقوالها فى أوقات متقاربة ، قال فى هذا الصدد :

« انتشر المرابون انتشاراً هائلا فى عهد اسماعيل ، ونصبوا شباكهم فى طول البلاد وعرضها ، يمتصون بها دماء الفلاحين ، ومعظم المرابين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا المشمولين بالحمايات القنصلية ، والطريقة المخربة التى تجبى بها الضرائب مقدماً كانت فى الواقع لصالح الماليين من رعايا القنصليات ، وفى بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء مبلغاً من المال ، على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة ، فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالى أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة »[٢]

البذخ والإسراف

وزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ضروب الإسراف التى ابتدعها الخديو اسماعيل والتى تكلمنا عنها فى الفصل الحادى عشر ، فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها ، ولا عجب فإن مادة الإسراف وصنوفه ومظاهره كانت أجنبية « من وارد أوروبا » ، ففقدت البلاد ملايين الجنيهات تسربت إلى الخارج فى وقت هى أحوج ما تكون إليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية ، أضف إلى ذلك تلك الملايين التى أنفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعتها تلك العاصمة النهمة إلى المال ، وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم انفق فيها على إقامة

---

(١) مجلة العالمين الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٩٧

(٢) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١٣١

الحفلات والولائم ، وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستانة أو بأوروبا ردحا من الزمن ينفق فيه الأموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وسياحاته فى العواصم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفى عهده ظهرت بدعة اصطياف السراة والأعيان فى الخارج ، تلك البدعة التى كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات

وكان الخديو مثالا يحتذيه باشوات القطر وأمراؤه وكبراؤه وأعيانه (والناس على دين ملوكهم) ، فقلدوه فى البذخ والإسراف ، وتمشى داء الإسراف فى مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كابتناء القصور والاستكثار منها ، والإنفاق من غير حساب على زخرفتها وتأثيثها ، وأسرفوا فى حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم وأسفارهم ، وملاهيهم وأهوائهم ، مما اضطر معظمهم إلى الاستدانة من المرابين والبنوك ، ورهن الأملاك والعقار ، فخربت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة

استغلال الأجانب مرافق البلاد

ثم إن اصطفاء اسماعيل للأوروبيين وركونه إليهم واجتذابهم إليه ، كل ذلك مكن لهم من مرافق البلاد ، فجاءوا برؤوس أموال لهم استثمروها فى إنشاء المتاجر والبنوك والبيوت المالية ، والشركات ، والمشارب والملاهى ومحال الدعارة ، فتفتحت الثغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدى الأجانب ، وامتدت أيدى الأعيان والكبراء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأطيان والعقار ، فوُجدت فى البلاد ثروات مادتها أجنبية ، ولا ريب فى أن هذا الأساس يؤدى إلى تبعية الثروة القومية للأجانب ، دُوَلاً وشركات ، جماعات وافراداً ، فالاستقلال المالى قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلا عن النواحى الأخرى ، وأهمها القروض التى عقدها الخديو

صحيح أن بعض رءوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى ، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسر واسترقاق ، وذل واستعباد ، ومهما نالت الأمة من الرفاهية والثمرات والفوائد الوقتية فإنها لا تعدل تبعيتها وخضوعها لرءوس الأموال الأجنبية ، هذا إلى أنها تصبح عرضة للأزمات والشدائد إذا ماسحب الأجانب أموالهم لأى سبب ما ، فإن هذه الأموال لدخولها فى بناء الأمة الاقتصادى تصير جزءاً من كيانها ، وتشعر الأمة بالحاجة إليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبداً خاضعة لإرادة الأجانب ، محتاجة إلى

استرضائهم ، والنزول على إرادتهم ، وأمامنا دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رءوس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للأجانب ، وهذا ليس استقلالا ولا تقدما ، بل هو الاستعباد الاقتصادى الذى يستتبع حتما الاستعباد السياسى ؛ لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهى خاضعة فى كيانها الاقتصادى للأموال الأجنبية ، ولا تحتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فاننا نلمسها بأيدينا فى عصرنا الحاضر ، ولقد قام عليها الدليل فى عصر اسماعيل ، فانه وضع فى عنقه أغلال الأسر والذل باعتماده على رءوس الأموال الأجنبية ، وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولا على إرادتهم

ومما ساعد رؤوس الأموال الأوروبية على التغلغل فى مرافق البلاد إنشاء المحاكم المختلطة ، فإنها كانت ولم تزل حامية لهذه الأموال وسبيلها إلى تكبيل البلاد والأهلين بقيود الرهون العقارية ونزع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهلين وحقوقهم وأموالهم ، كما بينا ذلك فى الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك الرهون ولا عرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفزع قبل إنشاء تلك المحاكم ، وبيان ذلك أن الرهن الحيازى كان هو المألوف فى مصر قبل إنشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لأن الفلاح لا يتخلى بسهولة عن أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الحيازى ، فكان طبيعياً ألا تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذى يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أنشئ النظام القضائى المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقارى الجديد الذى بمقتضاه يرتهن الدائن الأرض مع بقائها فى حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهافت عليه ، لأنه فى الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه فى الواقع كارثة على الملكية العقارية ، لأن السهولة التى يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بادئ الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره فى العواقب ، كل ذلك قد رغب إلى الأهلين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقارى على أملاكهم ، وقد ابتهجوا بادئ الأمر لهذه الوسيلة التى تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزع أملاك المدينين وخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدى المرابين والبيوت المالية الأجنبية ،

وليس أسهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزع الملكية ، والبيوع الجبرية ، ولا أدعى منها إلى الخراب ، لما تقترن به من قسوة الإجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية والبيوع الجبرية هي من الكوارث التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة العقارية إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهون كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الأفدنة

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المالي ، لأنها فضلا عن أنها تجعل لهم كياناً مستقلا في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة العقارات ، ومع ذلك كانوا يتلكأون في أدائها ولا يعترفون إلا بما يروق لهم منها ، ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجمركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجرى تهريبه من السواحل والثغور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضعافا مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهلين في أعباء الضرائب والتكاليف العامة ، فوقع معظم العبء على عاتق الأهلين ، وفي هذا من الخسران ما لا يحتاج إلى بيان

وصفوة القول إن تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم استمرت واتسع مداها في عهد الاحتلال الانجليزي

وقد كان السبيل المأمون للنهضة الاقتصادية والعمرانية أن تقوم برءوس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد علي ، فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وتجلى في أعمال العمران التي نهض بها ، كإقامة القناطر ، وشق الترع ، وإقامة المصانع ، واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك ، مما بسطناه في كتاب (عصر محمد علي) ، ولكونها قامت من غير اعتماد على رءوس الأموال الأجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستعباد ، ولا يعترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضا قائمة في عهد اسماعيل ، وكان الفلاحون يُسخرون لا في الأعمال العامة فحسب بل وفي أملاك الخديو وحاشيته أيضا

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة فى عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية

وتتألف صادرات مصر فى ذلك العهد من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصدف والسلامكى وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كسن الفيل والصمغ وريش النعام

وتستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والأثواب الحريرية والسجاد والطرابيش والأجواخ والفحم والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس والآلات والأوانى والمجوهرات والعقاقير والغاز والزيوت والفاكهة والدخان والأنبذة والمشروبات الروحية والمواشى والخردوات والسكاكين وأصناف العطارة والزجاج والورق

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات أزيد من الواردات

وليس لدينا احصاءات دقيقة عن حركة التجارة فى ذلك العهد ، فإن البيانات الواردة فى تقرير لجنة « كيف » وفى كتاب (مصر كما هى) لماك كون ص ١٧١ وص ٤٠٥ تختلف عن الاحصاءات الواردة فى كتاب إحصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و ١٦٦ ، وعن إحصاء المسيو فرنسوا شارل رو Roux فى كتاب (انتاج القطن فى مصر) ص ٨٤و١٠٠

على أننا اعتمدنا على إحصاء كيف ، وقد أخذنا عنه أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أى من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ [1]

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٠	٢٫٠٤٣٫٠٠٠ ج	١٫٦٢١٫٠٠٠ ج
١٨٥١	٢٫١٥٥٫٠٠٠	١٫٦٨١٫٠٠٠
١٨٥٢	٢٫٢٧٠٫٠٠٠	١٫٥٧٥٫٠٠٠
١٨٥٣	١٫٨٤٨٫٠٠٠	٢٫٠٠١٫٠٠٠
١٨٥٤	٢٫٠٨٧٫٠٠٠	٢٫١٤١٫٠٠٠

(١) مصر كما هى — ص ٤٠٥

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٥	٣ر٢٨٦ر٠٠٠	٢ر٥٢٧ر٠٠٠
١٨٥٦	٤ر٠٢٩ر٠٠٠	٢ر٥٦٨ر٠٠٠
١٨٥٧	٣ر١٠٤ر٠٠٠	٣ر١٤٩ر٠٠٠
١٨٥٨	٢ر٥٣٣ر٠٠٠	٢ر٧١٥ر٠٠٠
١٨٥٩	٢ر٥٦٥ر٠٠٠	٢ر٤٩٤ر٠٠٠
١٨٦٠	٢ر٥٣٥ر٠٠٠	٢ر٦٠٤ر٠٠٠
١٨٦١	٣ر٤٢٢ز٠٠٠	٢ر٥٦٨ر٠٠٠
١٨٦٢	٤ر٤٥٤ر٠٠٠	١ر٩٩١ر٠٠٠
١٨٦٣	٩ر٠١٤ر٠٠٠	٣ر٠٦٣ر٠٠٠
١٨٦٤	١٤ر٤١٦ر٠٠٠	٥ر٢٩١ر٠٠٠
١٨٦٥	١٣ر٠٤٥ر٠٠٠	٥ر٧٥٣ر٠٠٠
١٨٦٦	٩ر٧٢٣ر٠٠٠	٤ر٦٦٢ر٠٠٠
١٨٦٧	٨ر٦٢٣ر٠٠٠	٤ر٣٩٩ر٠٠٠
١٨٦٨	٨ر٠٩٤ر٠٠٠	٣ر٥٨٢ر٠٠٠
١٨٦٩	٩ر٠٨٩ر٠٠٠	٤ر٠٢١ر٠٠٠
١٨٧٠	٨ر٦٨٠ر٠٠٠	٤ر٥٠٢ر٠٠٠
١٨٧١	١٠ر١٩٢ر٠٠٠	٤ر٥١٢ر٠٠٠
١٨٧٢	١٣ر٣١٧ر٠٠٠	٥ر٠٠٥ر٠٠٠
١٨٧٣	١٤ر٢٠٨ر٠٠٠	٦ر١٢٧ر٠٠٠
١٨٧٤	١٤ر٨٠١ر٠٠٠	٥ر٣٢٢ر٠٠٠
١٨٧٥	١٢ر٧٣٠ر٠٠٠	٥ر٦٩٤ر٠٠٠

ويلاحظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) فى أيدى البيوت التجارية الأجنبية ومعظم ما تدره من الأرباح عائد إليها

الصناعة

يرجع إلى الخديو اسماعيل الفضل فى استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التى أنشأها فى الوجه القبلى ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق بانشاء مصنع الورق فى دار الطباعة ببولاق ، وقد أنشأ من مصانع الغزل والنسيج ما تكلمنا عنه فى الفصل العاشر

ولكنه لم يوجه همته إلى إحياء الصناعات الكبرى التى ظهرت فى عهد محمد على ، ولم يفكر فى إنشاء المعامل التى تنتج من المصنوعات ما ينمى ثروة البلاد وتغنيها عن أن تبقى عالة على الصناعة الأجنبية

ثم ان اقتباسه عادات الأوروبيين فى مآكلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقتنى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه فى ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته ، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان ، والمتعلمون، وسيدات تلك الطبقات الممتازة ، فقلدوه فى اقتباس العادات الافرنجية واقتناء لوازمها وكمالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات ، وأدوات الزينة والزخرف ، وأثاث المنازل ورياشها . والمآكل والمشارب

وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضربة شديدة ، لأنها لم تستطع أن تؤاتى مطالب المعيشة الأوروبية وكمالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الأثاث وما إليها

ولو اتبع الخديو سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول إلى العوائد الأوروبية مقرونا بإنهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تبور الصناعة الأهلية ويطغى عليها سيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأى على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كالآلات الزراعية مثلا أو المواد التى تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادى ، ولكن واردات الملبس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلا مراء إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية

ولا نقول هذا غلواً فى النقد ولا إسرافا فى الرأى ، وإنما هو ما يراه المنصفون من الأوروبيين الذين عاشوا فى عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضى الهولندى فان بملن يقول فى هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الخديو اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ،

فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أفسدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى إلا بكل ما هو أوروبى ، وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك افرنجى فى قصوره وأثاثه ، ومأكله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أنفقه فى هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصنوعاتها تلك الأشياء الهالكة ، العديمة الجدوى ، وتلك الأعمال التى لم تزد الثروة القومية جنيها واحدا ، وكان يدفع أثمانها أضعافا مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالبه الخارقة فى هذا الصدد ، لم تكفه الأموال التى كان يجبيها من شعبه على فداحتها ، فأمده أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط المخربة ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفى الحكومة إلى تقليد الأوروبيين فى ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، فبادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والعربات ، وأدخل الخديو الحياة الافرنجية فى قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهافتت الأميرات وزوجات الباشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من البذخ تهافتاً شديداً ، وأسرف أولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والعاطلات من العمل فى شراء الفساتين التى لا عداد لها ، وابتياع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسون جميع جواريهن بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والأرائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء ، ولا تسل عما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية »[1]

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١٤٢ — ١٤٧

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعى ، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبى وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين فى المسكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة ، وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى فى تقليد الافرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجا من النافع والضار

ففى المسكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال العصور ، ولا شك أن التخطيط الافرنجى أدعى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، والذى يعد بلا مراء آية فى الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بقى منها معدودا من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة الممتازة إلى إحياء الطراز العربى وإدخاله فى قصورها الحديثة

وهجر المتعلمون ومن حاكاهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية ، كالجبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الافرنجية ، وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا القبعة ، فقد استمسك المصريون بالإعراض عنها

ودخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الافرنجى ، ولا مراء فى أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرقى وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استتبعت محاكاة الافرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ؛ وهذه آفة جاءتنا من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدى الأغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت إلى الطبقات الجاهلة ، فعم منها الفساد ، وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها بريئا

ومن مظاهر التطور الاجتماعى إقبال الناس على الرياضة والتنزه ، فقد أخذوا يرتادون المتنزهات والضواحى ، وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سيل المركبات لا ينقطع عصر كل يوم فى طريق شبرا ، ثم فى طريق الجزيرة والجيزة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر (كوبرى) قصر النيل فضل كبير فى ميل الجماهير إلى التنزه ، لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياض الجزيرة والجيزة ، وكانت (شبرا) هى متنزه سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوبرى قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة

وبدا على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل إلى الثراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الغنائية فى عصر إسماعيل ، وازداد إقبال الناس على سماع الأغانى والموسيقى ، وارتقت أساليب الغناء ، وزادت مكانة المغنين فى النفوس ونالوا من محبة الناس حظا عظيما ، وفى مقدمتهم عبده الحمولى ، وارتقى الذوق الموسيقى فى المجتمع

وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدتها الطبقات الأخرى ، وابتدع الخديو إسماعيل سنة الرقص الافرنجى ، فكان يقيم فى سراى عابدين والجزيرة حفلات راقصة (باللو) بالغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسى وعقيلاتهم ، وكانت « الوقائع المصرية » تعنى باخبار هذه الحفلات وتصفها فى مكان بارز من صحائفها

وكان لحفلات الأفراح فى ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون فى تفخيمها وتعظيمها ، ويتنافسون فى مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث الناس ، يتناقلونها جيلا بعد جيل ، أما أفراح الخديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التى أقامها احتفالا بزواج أنجاله الأمراء ، إذ عقد لولى عهده محمد توفيق باشا (الخديو) على الأميرة أمينة هانم (أم المحسنين) كريمة إلهامى باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن محمد على باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر ، ولا يزال الناس يذكرون فخامة هذه الأفراح ويسمونها (أفراح الأنجال)

وامتاز هذا العصر ببهجة الحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء

الدراسة فى المعاهدة العالية ، الحربية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الخديو أحيانا ، ويشهدها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين

ولحفلات سباق الخيل فى ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كان يتسابق الجمهور إلى مشاهدتها فى القاهرة (بالعباسية) أو فى الإسكندرية ، وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة ، فكان هواة الخيل يتنافسون فى اقتناء الجياد الكريمة ، ويحضر الخديو إسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنشر أنباؤها بعناية كبيرة فى « الوقائع المصرية » ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها وإحراز قصب السبق فى اقتناء خير الجياد

واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للموالد فى القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية فى النفوس

الحياة العائلية

واستتبع انتشار التعليم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرقى من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المرء فى حياته ، وقسيمته فى سرائه وضرائه « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » ، وقلّ تعدد الزوجات فى الأوساط المثقفة ، كما قلّ الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تعنى بتعليم البنين والبنات

النهضة النسائية

وبدأت النهضة النسائية فى عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه (ص ١٩٩ ج ١) ، وبدأت المرأة تشترك بنصيبها فى النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت « عائشة عصمت تيمور » طليعة هذه النهضة ، وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضلٌ كبير فى ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات وتثقيفهن أسوة بالبنين[1] ، وتتجلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركا لتثقيف البنات والبنين على السواء سماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢ ، وهو كتاب قيّم فى

---

(١) عن كتاب (عصر محمد على) ص ٤٩٣ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية

الأخلاق والتربية والآداب ، وضعه كما يقول فى مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن فى المجتمع ، قال فى هـذا الصدد : « ينبغى صرف الهمة فى تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرة الأزواج ، فتتعلم البنات القراءة والـكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلا ، ويجعلهن بالمعارف أهلا ، ويصلحن به لمشاركة الرجال فى الـكلام والرأى ، فيعظمن فى قلوبهم ، ويعظم مقامهن لزوال مافيهن من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لمرأة مثلها وليمـكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها ، فـكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقربها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة فى حق الرجال فهى مذمة عظيمة فى حق النساء »

فالدعوة إلى نهضة المرأة فى مصر ترجع كما ترى إلى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قاسم بك أمين ، فجددها ووسع نطاقها

طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية فى التطور الاجتماعى على عهد اسماعيل ، والآن ننتقل من الإجمال إلى التفصيل ، فنتابع الـكلام عن الطبقات التى يتألف منها المجتمع ، على النحو الذى اتبعناه فى دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفى عصر محمد على [١]

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسـمة ، وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أى فى أواخر عهد محمد على ٤٫٤٧٦٫٤٤٠ نفس [٢] وبلغوا سنة ١٨٥٩ فى أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين [٣] ، ثم بلغ عددهم فى أواخر حكم اسماعيل نحو سـتة

(١) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد على ص ٦٠١ (طبعة أولى)
(٢) عصر محمد على ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩١ من الطبعة الثانية
(٣) إحصاء ماك كون فى كتابه (مصر كما هى) ص ٢١

ملايين نسمة ، وهـذا مستفاد من أن الإحصاء الرسمى الذى حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦٫٨٠٦٫٣٨١ نسمة فى ذلك اليوم ، أى بعد انتهاء حكم اسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن تصـل الزيادة فى تلك السنوات إلى أكثر من ثمـانمائة ألف نفس

الأسرة الحاكمة

الخديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عـدد أفرادها فى عهد خلفاء محمد على ، بمـا أنجبه هو وأبناؤه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة فى المجتمع ، وابتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة

وقد عنى محمد على بتنشئة أنجاله تنشئة صالحة ، فعلمهم فى المدارس ، وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمـام علومهم ، وعنى على الأخص بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة الحربية ، ففى الحق أنه لم يقصر فى تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهمات الكبيرة

ولـكن خلفاءه قصروا فى الاندماج فى الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه ، فمع أن محمد على هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلا ما كانوا يتخاطبون بها ، وكانت التركية هى لغة التخاطب والتفاهم فى بيوتهم ، وقد عنوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخى علاقة الـكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أعمالهم القومية والخيرية ، بل أفضى ببعضهم إلى إيثار المعيشة خارج القطر المصرى سواء فى الاستانة أو فى أوروبا ، واعتبارهم غرباء عن الشعب

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العـلوى ، وهى التنافس والتحاسد بينهم ، مما أدى فى بعض المواطن إلى بغض متبادل وعداء شديد ، ولو ساد الوفاق والصفاء بين أفراد البيت المالك وصرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لنالت على أيديهم أعظم الثمرات

ويرجع هـذا العداء إلى أن من يتولى الحـكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن إلى

باقى الأمراء ، ويخشى منهم على مركزه ، فيهيء له الخوف أن يتقى شرهم بوسائل الإيذاء والعدوان ، فعباس الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أعمامه وعماته وأبناء عمومته ، وكان يمقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحنق على عمته الأميرة نازلى هانم حتى قيل انه شرع فى قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الاستانة ، وقيل إنها هى التى حرضت المملوكين اللذين قتلاه فى قصره ببنها كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طيبته تحول دون تفكيره فى إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم ينل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن اسماعيل كان على العكس يسىء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحتفل بتشييع جنازته ، ولا عنى بأن يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سير به إلى جدثه كان هو يقيم الأفراح فى القاهرة إيذاناً باعتلائه عرش مصر

وعداء اسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يتناقلها الناس ، فاسماعيل ومصطفى فاضل على أنهما أخوان وأبوهما البطل ابراهيم باشا ولكنهما من والدتين مختلفتين ، وقد ولدا فى يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منهما سناً وهو أحمد رفعت الذى آلت إليه ولاية العهد فى عهد سعيد باشا ، لكنه غرق فى حادثة كفر الزيات الشهيرة ، فصار اسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما فى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسعى جهده أيضاً فى حرمانه ولاية العهد التى كانت له بحكم نظام التوارث القديم ، ونجح فى مسعاه ، فاشترى أملاكه ، وغيَّر نظام الوراثة وجعلها فى نسله ، وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنا وعائلاتهما الاستانة وأوروبا واشتدت العداوة بينهم طوال عهد اسماعيل

علماء الأزهر

لم يكن لعلماء الأزهر شأن كبير فى تطور الأحوال العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد على (عصر محمد على ص ٦٠٦) ، ويلوح لنا أن الأزهر ومن

يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا فى عصر اسماعيل شيئا من المكانة التى كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية فى الهيئة الاجتماعية ، نخص بالذكر منهم الشيخ محمد العباسى المهدى الذى كان من أفذاذ العلماء فى ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١م) ، وعلى يده بدأ اصلاح الأزهر ، وفى عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٧٩) ، وكان إليه المرجع فى تعيين القضاة الشرعيين وفى كل ما تقره الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديو اسماعيل احتراما كبيرا ومنزلة عظمى ، وقلده سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصى العالى[1] (مجلس الوزراء فى ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أى أنه صار من وزراء الدولة ، وهى ميزة لم ينلها العلماء من بعد

وظل الأزهر كما كان المعين الذى استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء فى ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم فى الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد المعظم يمد المدارس والوظائف والقضاء والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدلك على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه

ولما جاء السيد جمال الدين الأفغانى مصر سنة ١٨٧١ وجد فى تلاميذ الأزهر وطائفة من المنتسبين إليه البيئة الصالحة التى بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفخ فى الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكرى والعلمى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التى حمل لواءها فيما بعد الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، فاتجاه السيد جمال الدين إلى الأزهر فى بث تعاليمه الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن الشيخ محمد عبده إمام هذه النهضة فى ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالشخصيات الكبيرة التى نشأت فى الأزهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة فى ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاة الأمور ، واستمساكهم بالتقوى والتعفف والنزاهة ، وابتعادهم عن الزلفى للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم فى نفوس الخاصة والعامة مكانا عليًا

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥٣٩ (٩ يناير سنة ١٨٧٢)

الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس فى عهد محمد على وخلفائه

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلمة ، وهى أن معظم الموظفين (وحكمنا لا يشمل الجميع) لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص فى أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهلين ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساسا لأعمالهم لسعد الشعب فى عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التى كان ينوء بها ، ولكن الموظفين كانوا فى الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكام ، وقلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهلين ، بل أهملت هذه الناحية إهمالا جسيما ، حتى لم يكن للأهلين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين

الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القسوة فى تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح فى عهد إسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما فى عهد سعيد ، وظلت السخرة سائدة فى ذلك العهد ، ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان الخديو وأطيان الحكام ، وبقيت المظالم يرزح الناس تحت نيرها ، وقاعدة الحكام فى معاملة الفلاحين هى القهر والإرهاق ، وكان الضرب بالكرباج عادة مألوفة فى جباية الضرائب أو الاقتصاص ممن يخالفون الأوامر أو يستهدفون لغضب الحكام لأى سبب ، ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان المظلوم ، ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الأهلين إرهاق آخر من ناحية الأجانب من المرابين وغيرهم ، إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والأهلين عامة إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكبلوهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه ، بل كانت تقاسم الأجانب إرهاقه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح فى هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة الكد والكدح ويقنع بأقل الحاجات والنفقات

الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأهلين ، فقد اقتنوا الأطيان والضياع واستصلحوا أطيانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الترع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الرى ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون إلى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفى كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بعصبيتهم العائلية ومراكزهم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأنعم على كثير منهم بالالقاب والرتب — وكانت نادرة فى ذلك العصر — وأسند المناصب الادارية والقضائية إلى فئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الإبتدائية والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطرى وسلامة المنطق

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويمى الأخلاق ، فيهم مروءة ووفاء ، وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيراً ممن خلفوهم فى العصر الحديث

الفصل السابع عشر

شخصية الخديو اسماعيل

والحكم على عصره

فى شخصية اسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيء ، وظهرت آثار الجانبين معا فى أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التى تولى فيها حكم مصر

إن أخلاق اسماعيل هى العامل الأول فى شخصيته ، فدراسة أخلاقه تعطينا عنه صورة عامة

لقد كان بلا مراء آية فى الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة وعلو الهمة ، وكان شجاعا ، لا يعرف الجبن والإحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة

أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أو حادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء

كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الخاطف ، وكان قوى الذاكرة ، يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضى السنين على وقوعها

وتبدو لك قوة إرادته ومضاء عزيمته من الهمة التى كان ينفذ بها مشاريعه ، فلم يكن يعرف التردد والإحجام ، وإذا أراد أن ينجز عملا لا تقف فى سبيله عقبة إلا ذللها ، أما شجاعته فحسبك أن تتبينها من السياسة التى رسمها لنفسه فى السنوات الأخيرة من حكمه ، حين أدرك سوء نية الدول الأوروبية واعتزم مقاومتها ، فقد علمتَ ما كان من إصرار تلك الدول على أن يكون لها وزيران أجنبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيتَ كيف وقف اسماعيل موقف المعارضة واتبع حيالها خطة المقاومة ، وهى سياسة تقتضى حظا كبيراً من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر ، وفى سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه ، وضحى به فعلا ، وقليلٌ من الملوك من يضحون بعروشهم فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية

وكان إسماعيل بلا نزاع محباً لبلاده ، راغبا فى تقدمها ، عاملا على أن يسير بها فى مضمار الحضارة والعمران ، ساعياً فى توسيع ملكها ، وإعلاء شأنها كما بينا ذلك فى فصول الكتاب

فالذكاء ، وقوة الإرادة ، والشجاعة ، والإقدام ، والرغبة فى إعلاء شأن مصر ، هذه هى الصفات التى تمتاز بها شخصية إسماعيل

ظهرت نتائج هذه الصفات فى مختلف الأعمال التى تمت على يده ، فقد سعى ووفق فى الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، كى يصل بمصر إلى الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر ورفعة شأنها

واتجهت همته إلى توسيع أملاك مصر فى افريقية ، فأكمل فتح السودان ، ووصل بحدود مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندى ، أى إلى حدودها الطبيعية ، وبذل فى هذا السبيل أقصى ما لديه من عزيمة وقوة ، وتلك لعمرى صفحة مجيدة من صحائف اسماعيل ، تزين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القومى

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسليح الجند بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الضخمة

ووجه أيضاً همته إلى إنهاض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فرفع علم مصر على مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والاقيانوس الهندى

وله على العلم والأدب أياد بيضاء ، بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده عهد البعثات ، فمدرسة الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصرى ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التى ظهرت فى عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هى من آثاره الخالدة كما تراه مفصلا فى الفصل التاسع

وأعمال العمران التى تمت على يده ، كفتح الترع ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأطيان الزراعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصلحة البريد ، وتعمير المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة فى فصول هذا الكتاب ، ففيها بيان لما ذكرناه ، وتفصيل لما أجملناه

كل هذه مآثر عادت على البلاد بالخير العميم ، وإن ننس لا ننس آخر صفحة ختم بها حياته السياسية ، إذ قاوم المطامع الاستعمارية التى بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية ، ولو أنه آثر الإذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا الملك العريض ، ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة للمصريين ، واستجاب إلى مطالب الأحرار ، وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبى ، وأقر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب

ولا شك أن موقفه فى هـذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومناصرة للحركة القومية ، وفى هذا السبيل استهدف لغضب الدول الأجنبية ، حتى فقد العرش والتاج ، فهو من هذه الناحية ضحية كبرى فى سبيل الاستقلال والدستور

والإقدام على هـذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من النفى والتشريد والحرمان ، عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل

فالصفحة التى ختم بها اسماعيل حياته السياسـية جديرة بأن تسجل فى صحائف الحركة القومية بالفخار والإعجاب

وإذ ذكرنا الحسنات ، فمن الواجب علينا أن ننتقل إلى الأخطاء والسيئات لنؤدى واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسنات التى ذكرناها ، يوجد الجانب السيء من شخصية اسماعيل ، وهو بذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره العواقب ، وضعفه أمام الملذات والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير فى أموال الخزانة العامة ، فلم تكفه الملايين التى كان يجبيها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمرابين الأجانب يستدين منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هـذه القروض هى الوسيلة التى تذرعت بها الدول للتدخل فى شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها

صحيح ان هذه القروض لو استدانتها دولة أوروبية لما كانت فى نظر الدول مسوغاً للتدخل فى شؤونها ، والعبث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول فى شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً منه تحقيق أطماع استعمارية قديمة ، ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضى إدراك هذه المقاصد ، وتعرف هاتيك المطامع ، والابتعاد عن شرها ، بدلا من الوقوع فى حبائلها ، وليس من شك فى أن الديون هى من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية فى شؤون الأمم الشرقية ، ولم يكن اسماعيل فى حاجة إلى من يبصره بمطامع انجلترا والدول الأوروبية فى مصر ، فإن تاريخ محمد على وإبراهيم صفحة ناطقة بتطلع انجلترا إلى وضع يدها على البلاد

وما وقوفها فى وجه فتوحات ابراهيم ، وائتمارها بمصر فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، ببعيد عن ذاكرة اسماعيل ، فلم يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لأن ما لقيته مصر فى عهد أبيه وجده كان جديراً بأن يفتح عينيه ، ويبصره بالخطر الذى يتهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبى

لكن اسماعيل لم يفطن لعواقب هذا التدخل ، لأن ثمة عيباً كبيراً فى سياسته عامة ، وهو ركونه الشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية ، واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لا حدّ لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه فى القروض الخارجية ، فقد كان لحسن ظنه بالأجانب لا يحسب حسابا لليوم الذى ينقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض أداة للتدخل الأجنبى ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعايا الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة ، وأطلعهم على أسرارها ، ومكّن لهم من مرافقها ، ففى عهده تعددت البيوت المالية والشركات الأجنبية التى تغلغلت فى البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التى كانت الحكمة تقتضى إبعادهم عنها ، كتعيين السير صمويل بيكر الرحالة الانجليزى حاكما لمديرية خط الاستواء ، والكولونل غردون باشا حاكما لها من بعده ، ثم حاكما عاما للسودان ، والمسيو منزنجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرقى السودان ، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى ، والأميرال ماكيلوب مديراً للموانىء والفنارات ، والمستر موريس وكيلا لها ، والمسيو فردريكو مديراً لوابورات البوستة الخديوية ، والمستر كليار مديراً للبريد ثم للجمارك ، وهلمّ جرا ، كما أنه أسند الكثير من المناصب العالية فى دوائره وأملاكه وبطانته إلى موظفين من الافرنج

كل هذه التعيينات ترجع إلى إسراف اسماعيل فى ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك نقطة ضعف كبير فى سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد على

لقد تولى اسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمد على وإبراهيم من جلائل الأعمال ، فكان مطلوبا منه أن يكمل البناء الذى شاده جده وأبوه ، ويحتفظ باستقلال الدولة التى ألقت المقادير زمامها إليه ، ولم يكن يغيب عن ذهنه أن محمد على كان يخشى على مصر من التدخل الأجنبى ، فلم يمد يده إلى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بالمناصب الخطيرة ، أو يمكن لهم فى البلاد ، وبلغ به بعد نظره أن رفض تخويل شركة انجليزية امتيازمد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ، لكيلا تكون ذريعة للتدخل الأوروبى فى شؤون مصر

فالطريق إذن كانت مرسومة أمام الخديو اسماعيل ، ولم يكن مطلوبا منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم والعمران معتمداً على موارد الخزانة العامة ، وهى موارد تكفى للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها ، ولكنه تنكب سبيل أبيه وجده ، وتورط فى القروض تلو القروض دون حاجة إليها ، ومن غير أن يفكر فى طريقة إيفائها أو إيفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة فى الإعسار كما رأيته مفصلا فى الفصل الحادى عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقا ومزايا تشلّ سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنبيين فى الوزارة المصرية لهما حق القيتو ، أى وقف كل عمل تشريعى أو تنفيذى للحكومة ، ولاشك أن هذه الأحداث كما قلنا فى مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة المحزنة التى وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة اسماعيل المالية

ولا نكران أنه سعى فى السنوات الأخيرة من حكمه فى أن يتخلص من هذه الوصاية التى اتخذت شكلا مهينا من التدخل الفعلى فى شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغلغل النفوذ الأجنبى السياسى والمالى فى مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره

فإذا نظرنا إلى الامور فى جوهرها وحقائقها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت فى عهد اسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه فى عهد محمد على ، ولئن كان اسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقا زادت نظريا من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت فى عصر محمد على أكثر استقلالا مما صارت إليه فى عهد اسماعيل ، وحسبك دليلا على ذلك أن اسماعيل باشا هو العاهل الوحيد من ولاة الأسرة المحمدية العلوية الذى خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى أن خلع الخديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادمة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهين فى سيادتها الداخلية ، ومن تصاريف القدر أن يقع هذا التدخل ضد الخديو الذى نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال ، ويرجع ذلك إلى الضعف الذى أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعضع قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل فى شؤونها وتعبث باستقلالها ، ولا شك فى أن

الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر فى عهد محمد على وحالتها فى عهد اسماعيل

ففى عهد محمد على لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقابة منهم على مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا محاكم مختلطة غالبية القضاة فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تقررت فى عهد اسماعيل ، وهى قيود شلّت سيادة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلى ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر عهد اسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتعثر فى أذيال الارتباك المالى والرقابة الأوروبية إلى أن انقلبت الرقابة احتلالا انجليزيا عسكريا ، وهو الاحتلال الذى نعانيه إلى اليوم (سنة ١٩٣٢)

والخلاصة أن عصر اسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اختلطت به أخطاء وأغلاط أفضت إلى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى

ولو خلت شخصية اسماعيل من عيوبها لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنا

ولكن هكذا شاء جد مصر العاثر أن تتلاحق الأخطاء وتختلط السيئات بالحسنات فى تاريخ اسماعيل ، فاغتنمت الدول الاستعمارية الفرصة فى أغلاطه ، والضعفُ الذى انتاب البلاد على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلا إلى تحقيق أطماعها فى أرض الكنانة ، والضعفُ فى كل عصر آفة الأمم ، ومضيعة لحقوقها ، والقوة هى سياجُ حريتها واستقلالها ، وقديماً طمع الأقوياء فى الضعفاء ، سنة الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلا

وثائق تاريخية

وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ج ١ ص ١٢٢)

« أفادت الأنباء الأخيرة الواردة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استولى نهائياً على منطقة (مرولى) الواقعة على نهر السومرست (نيل فكتوريا)، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة فى (ماسندى) عاصمة (أونيورو)، وأخلد الأهلون إلى الطاعة والسكينة، وأرسل غردون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة عسكرية فى (أوروندجانى) وأخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات (ريبون)

« وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل (مقانقو) على شاطئ بحيرة ألبرت، حيث يصب نهر السومرست فى البحيرة، ووصل بين مقانقو و (الدفلاى[1]) الواقعة على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها إحدى البواخر النيلية

« وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة، وصارت ممهدة للاكتشافات التى يقوم بها غردون باشا

« وإنى لسعيد إذا أعلن نتيجة هذه الحملة التى كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيها وما أظهروه من الهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للغاية التى قصد إليها الخديو وهى نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة فى تلك البلاد »

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

أنظر ج ٢ ص ٧٨

« فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣، (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦) أمر عالى إلى سعادة راغب باشا (رئيس مجلس شورى النواب)، منطوقه :

---

(١) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب

« حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ، ومحسناتها الجليلة ، فى الممالك المتمدنة ، كان أملى تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب أعضاه من الأهالى ، فالآن أشكر الله تعالى ، على أنى عاينت من أهالى مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد — ما يزيد حصول هذا الأمل ؛ فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخصوصى برياستنا ، وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا ، فى تنظيم لايحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضاه ، وصار إعمالها ، حسب ما هو موضح أدناه ، تحتوى على ثمانية عشر بنداً ، وقد عينا كم رياسة ذلك المجلس ، وصدر أمرنا على تلك اللايحة لناظر الداخلية لإجرى مقتضاه ، كما قد صدر أمرنا أيضاً عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالى الأقاليم ، لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها . وأصدرنا هذا لكم لمعلوميتكم بذلك ، وانتخاب ما يلزم لكم من الكتاب ، واستحضار الدفاتر ، والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمعرفتكم وما القصد من هذا إلا التشاور ، والتعاون ، على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء فى الأمور النافعة ، فنسأل الله ، أن يوفقنا فى كل الأمور »

البند الأول — تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية ، والشعورات التى تراها الحكومة ، أنها من خصايص المجلس ، ليصير المذاكرة ، وإعطاء الرأى عنها ، وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

البند الثانى — يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ، بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال ، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة ، بأنه من الأهالى التابعين لها ، ومن أولاد الوطن

البند الثالث — يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم ، بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير ، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق ، التى حرموا منها ، وأيضاً الفقراء المحتاجين ، والأشخاص الذين أعينوا على حالهم ، قبل الانتخاب بسنة ، والأشخاص الذين صار مجازاتهم ، بالليمان والطرد بحكم

البند الرابع — إن الأشخاص الذين ينتخبون النواب ، يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير إلا إذا أعيدت تلك الحقوق إليهم ، وألا يكون سبق مجازاتهم ، بالليمان ، والطرد بحكم ، وألا يكونوا من الداخلين ، سلك العسكرية تحت السلاح

البند الخامس — المستخدمون فى الخدامات الميرية ، والمستخدمون فى الجهات الخارجة عن الميرى ، سوى كانوا من العمد ، والوجوه ، وغيرهم ، وكذا الداخلون سلك العسكرية ، سوى كانوا تحت السلاح ، أو إمدادين — لا يجوز انتخابهم ، ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفتوا من المستخدمين بلا جنحة ؛ حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم فى الإمدادين فيجوز الانتخاب منهم ، إن كانوا حازين الأوصاف المعتبرة المذكورة

البند السادس — إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديريات ، بحسب كبر القسم ، وصغره ، ويصير انتخاب ثلاثة فى مصر ، واثنين فى الإسكندرية

البند السابع — حيث أن كل بلد ، عليه مشايخ معينون ، برغبة الأهالى ، فبالطبع هم المنتخبون ، من طرف أهالى ذلك البلد ، والنائبون عنهم لانتخاب العضو ، المطلوب انتخابه فى القسم ، إذا كان تلك المشايخ ، حازين الأوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ، ويكتب كل أحد منهم ، اسم من ينتخبه فى القسم ، فى ورقة مخصوصة ، ويضعها مقفولة بالصندوق ، المعد لقسمه بالمديرية

البند الثامن — بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق ، تفتح على يد المدير ، والوكيل ، وناظر قلم الدعاوى ، وقاضى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء ، متفقة على انتخاب واحد فى القسم فيصير هو نائباً عن القسم ، وإن تساوت الآراء ، فى انتخاب اثنين ، أو ثلاثة ، فيقرع بينهم بحضورهم ، والذى تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم ، وفى كلا الحالتين ، يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية فى البلاد ورقة بأختامهم ، بما استقر عليه الحال ، فى انتخاب تلك النواب . وأما الانتخاب فى مصر ، والإسكندرية ، ودمياط ، فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه ، وأعيان تلك المدائن

البند التاسع — يصير تجديد انتخاب الأعضاء ، فى كل ثلاث سنين ، حسب ما هو موضحاً بالبند السابع

البند العاشر — أعضاء المجلس ، لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً

البند الحادى عشر — لا يعقد المجلس ، إذا غاب من أعضاه أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء ، له عذر ضرورى — فيلزم عرض عذره ، على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر ، فإن قبل عذره بالمجلس فبها ، وإلا فإن لم يحضر بعد إعلانه ، عدم قبول عذره — يصير انتخاب غيره بدله ، من قسمه حسب اللايحة

البند الثانى عشر — لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه

البند الثالث عشر — يصير تحقيق حال كل عضو ، من أعضاء المجلس حين اجتماعهم ، بمعرفة قومسيون ، فإن وجد مستكمل الشروط ، المعبرة المحررة — فى البنود السابقة — يقبل ، وإلا فتلغى نيابته ، وينتخب غيره من قسمه وجهته

البند الرابع عشر — بعد ما يصير تحقيق أحوال النوّاب ، المنتخبين بالقومسيون ، ويوجدون حائزين الأوصاف المذكورة ، فى البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض عنه إلى ريس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية ؛ ليعطى كل واحد منهم بيورلدى ، يتضمن كونه منتخباً ، فى ظرف ثلاثة سنين ، فى شورى النواب

البند الخامس عشر — حيث من المعلوم ، أن كل مجلس من المجالس المماثلة لهذا ، له صدور نظامنامه ، فبالطبع صدور نظامنامة هذا المجلس ستعطى له

البند السادس عشر — إن عقد المجلس سيكون فى هذا العام ، فى ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبة ، وأما فى السنين الآتية ، فيصير انعقاده ، فى ١٥ كيهك ، لغاية ١٥ أمشير

البند السابع عشر — لولى الأمر جمع المجلس ، أو تأخيره ، أو تحديد مدّته ، أو تبديل أعضاه ، وانتخاب غيرهم ، فى مدّة معلومة ، حسب ما هو موضح بهذه اللايحة

البند الثامن عشر — لا يجوز قبول عرضحالات من أحد ما بالمجلس

اللائحة النظامية

حدود ونظامنامة مجلس شورى النواب

الصادرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

بند ١ — مجلس الشورى يكون بالمحروسة مصر

بند ٢ — مجلس الشورى وظيفته المداولة ، فى المنافع الداخلية ، والمقودات التى تراها الحكومة ، أنها من خصايصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأى عنها ، كما هو مذكور فى بند فى اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتعلق بالمنافع الداخلية ، يرسل من طرف الريس إلى المجلس الخصوصى ، ويجرى المذاكرة عنه بالأقلام ، والقومسيونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتى بعده مما يتعلق بالمقودات ، من بند ١٦ إلى بند ٢٠ ، وبند ٢٣ فى هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً

كما فى بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وباتمام المذاكرة ، وإعطاء الرأى ، يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

بند ٣ — رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية

بند ٤ — افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة . فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقراية المقالة بالنطق الخديوى ، أو من يتوكل فى قرايتها ، متعلق بالإرادة العلية ، وإن افتتحه الموكل ، فإما أن تكون المقلة من الحضرة الخديوية ، ويقراها الموكل بالافتتاح ، أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح ، وهو الذى يقرّها بموجب الأمر .

بند ٥ — بعد افتتاح مجلس شورى النواب ، وقراية المقالة يكون لأربابه الحق ، فى أن يقدموا جواباً عنها فى مدة يومين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شىء عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى

بند ٦ — إذا كانت المقلة من الحضرة الخديوية ، فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب الكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى ، ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملابس الرسمية ، تصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء

بند ٧ — حيث تقرر فى بند نمرة ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ من اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة ، فى حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية ، ففى حال الانتخاب بالمديرية ، إذا كان المجوز له انتخاب النواب ، يعينون أشخاصاً من الغير ، جاز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتشى العموم عن كيفيتهم ، ومن طرفه يصير تبيين ذلك ، بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذى تعينوا ، لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه

بند ٨ — من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقراية المقالة ، يصير تقسيم المجلس إلى خمسة أقلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضاً ، ورؤساء الأقلام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفى الأقلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين ، حسب المدون فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية ، بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين ، الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقلام الأخر . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك ، يصير إعطاهم إلى رئيس مجلس

الشورى ، لعرضهم للحضرة الخديوية ، كما فى بند ١٤ من اللائحة الأساسية

بند ٩ — متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ، ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة ، أو المتنازع فيها ، متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كالموضح فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ١٠ — ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنمر ، بحسبما يراه رئيسه ، ويكون لذلك دفتر واضح ، ببيان تلك الأشغال مادة مادة ، بغاية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، والنمر التى وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجرى فيها

بند ١١ — من يؤمر من الذوات من طرف الحكومة بالمباحثة فى شأن تصور من التصورات ، المعروضة للمداكرة فيها بمجلس شورى النواب ، متى طلب أن يتكلم لزم الإذن له بذلك ، ولا يقتضى إلزامه بالانتظار للنوبة ، حسب القيد بدفتر النوبة

بند ١٢ — مجلس شورى النواب ، له أن يجبر على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر من الحضور ، وذلك بواسطة ترتيب عقوبات ، على من لم يحضر مجلس الشورى ، وكل رئيس قلم من الأقلام ، يعطى إلى رئيس مجلس الشورى ، قائمة فى كل يوم صباحاً ، بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر

بند ١٣ — إذا كان عدد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، ببند ١١ فى اللائحة الأساسية ، لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه ، وهكذا فى كل يوم (متى اتضح الحال على هذا الوجه) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه

بند ١٤ — إذا كان عقد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، ببند ١١ من اللائحة الأساسية ؛ لكن نفس الأقلام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاه ، فالقلم الذى يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله ، بل ينظر فى الأشياء المحولة عليه

بند ١٥ — الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس شورى النواب وقفلها هو الرئيس ، وتقتضى فى آخر كل جلسة ، أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويعلق الترتيب المذكور فى محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب فى الحال ، إلى كاتب الديوان الخديوى ،

ويقتضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية

بند ١٦ — التصورات التى تراها الحكومة ، تتلى صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من ينتدب لهذه المأمورية من طرف الحكومة

بند ١٧ — بعد قراءة التصورات المذكورة فى بند ١٦ ، يصير طبعها وتوزيعها على الأقلام للنظر فيها بأوقاتها ؛ فتبحث فيها ، وتعين الأقلام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء . يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الرأى عنهم ، بالصندوق سراً ، وبالقومسيون المذكور ، ينظر فى تلك التصورات ، ويتحرر القرار اللازم عنها

بند ١٨ — إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، فى بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المندرجة ، بالتصورات المرسولة من طرف الحكومة ، ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة — تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر فى ذلك ، ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك ، متى تقدم التقرير فى شأنها ، من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى ، يجرى ما يلزم له فى المذاكرة ، وأخذ الآراء حسب الوارد ببنود هذه اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢

بند ١٩ — كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات ، كما ذكر فى بند ١٨ من هذه اللائحة — كان له حق التكلم فى هذا الخصوص ، بالقومسيون المختص بالنظر فى ذلك

بند ٢٠ — متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يتلى بمجلس الشورى ، ويطبع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل

٢١ — تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه فى بند ٢٠ من هذه اللائحة ، فى الوقت المعين له ، فى ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويقتضى افتتاح المذاكرة أولا ، فيما يتعلق بصورة التصور المعروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أو باب منها خاصة

بند ٢٢ — من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد ، المتركب فيها

التصورات المذكورة — يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم

بند ٢٣ — إذا تراءى للقومسيون المختص ، بالنظر فى إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك — تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل تلاوتها بمجلس الشورى ، تبعث فى ظرف للحكومة

بند ٢٤ — المسائل اللازم المداولة فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسبما يستقر عليه الحال ، فى آخر كل جلسة ، كما ذكر ببند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم فى الجلسة الثانية ، أن كل مسئلة فيها ، قبل وصفها فى ميدان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها ، وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال فى ذلك — يجرى العمل

بند ٢٥ — المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما فى بند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم أن كل مسئلة فيها ، قبل وصفها فى ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى فى مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ ، أو تأخيرها لوقت آخر ، أو نحو ذلك

بند ٢٦ — إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى فى آن واحد ، لزم أعمال القرعة المقتضية فى تقديم أحدهم على الآخرين ، بمعرفة رئيس مجلس الشورى

بند ٢٧ — فى حال المكالمة بمجلس الشورى فى مسئلة ، لا يجوز افتتاح المكالمة فى مسئلة أخرى

بند ٢٨ — فى حال المكالمة إذا تكلم أحد من الأعضاء ، فيما هو جارى التكلم من أجله — لا يحصل التكلم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول

بند ٢٩ — لا يجوز لأحد أن يتكلم فى كل مسئلة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، مالم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات ، أو لإعطاء الجواب ثانى مرة ، بناء على طلب عضو آخر ، وأما فى القومسيونات التى تتشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بند ٣٠ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام ، وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو فى موضعه

بند ٣١ — إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه — وجب الإصغى إليه (كذا فى الأصل)

بند ٣٢ — يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق فى الجهر ، وبطريقة الأكثرية المطلقة

بند ٣٣ — تفريغ صندوق الأراء ، يكون بمعرفة كاتب السر

بند ٣٤ — لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة ، إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ٣٥ — يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منضمة المذكرات به فيجب الإصغى للعدد الأقل ، وأن تسمع الملحوظات الصادرة منهم

بند ٣٦ — إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم ، وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يعطوا رأيا فى المادة المعروضة — لزم الرئيس أن يسأل باقى الأعضاء عن رأيهم

بند ٣٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو الذى يؤدى وظيفة الرياسة عليه ، وفقط يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأى مطلقاً ، إلا فى صورة انقسام الآراء ، إلى طريقين متساويين ، وأما فيما عدا ذلك من الأحوال ، فلا يدخل لنفسه برأى ، من جملة الآراء بمجلس الشورى ، وليس له أن يتداخل فى مذكرات مطلقاً

بند ٣٨ — متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى — لزم أن تكون نسختها الأصلية ، مقيدة فى دفتر مخصوص لذلك ، ويختم عليها من الرئيس والأعضاء ، ويتحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السر ، وختم الرئيس ، وتقدم للحضرة الخديوية

بند ٣٩ — المجى إلى مجلس الشورى يومياً ، والذهاب منه ، يكون بحسبما يراه رئيسه باستنساب المجلس

بند ٤٠ — أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بملابس الحشمة اللائقة ، وجلوسهم فيه يكون بهيئة الأدب

بند ٤١ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى النواب ، أن يغيب بدون إذن يصدر إليه منه ، ويتحرر له تذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى ، ولا يجوز له أن يحرر تذاكر رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى ، ما لم تقتضى الضرورة الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه العجلة . وبعد تحريرها على هذه الكيفية يصير إخبار مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك

بند ٤٢ — المحاضر التى تنمر لإثبات مجلس شورى النواب ، تكون مشتملة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالاختصار

بند ٤٣ — المحاضر المذكورة فى بند ٤٢ ، تقيد بدفتر مخصوص لذلك ، ويقرؤها كاتب السر فى أول مجلس للشورى ، المنعقد من اليوم الذى يلى يومها ، ويوضع الرئيس إمضاه ، على ذات الدفتر فى كل يوم

٤٤ — الأوامر التى تصدر من الحضرة الخديوية ، فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة ، فى بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تتلى بمجلس الشورى فى الحال ، ويجرى العمل بمقتضاها

بند ٤٥ — التنبيه بإرجاع من يخرج عن ما يليق ، بحسب الأصول ؛ إنما هو من وظائف الرئيس لا غير

٤٦ — إذا خرج المتكلم فى مادة من المواد عن المسئلة المقتضى الكلام فيها — لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها . ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع ، إلى المسئلة المقتضى الكلام فيها

بند ٤٧ — يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول ، وتنبه عليه بالرجوع إليها ، فرجع وطلب الكلام فيمتذر ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، فى غير الصورة المذكورة

بند ٤٨ — إذا خرج المتكلم عن الأصول مرتين ، فى مسألة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار — يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام فى بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسألة . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى ، فى هذا الأمر بالأغلبية

بند ٤٩ — إذا خرج المتكلم عن المسألة المقتضى الكلام فيها ، وصار إرجاعه إليها مرتين فى مسألة واحدة ، ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة — لزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام فى باقى الجلسة ، بخصوص المسألة التى الكلام بصددها ، تقتضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الأمر بالأغلبية

بند ٥٠ — إذا اقتضى الحال التنبيه ، على أحد من الأعضاء بالسكوت ، لكونه تكلم فى غير محله ، وقطع الكلام على غيره ، فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام فى بقية الجلسة

بند ٥١ — لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه مسبة لأحد ، ولا إشارة بالإقرار ، أو بعدمه ، على قول أحداً بمجلس الشورى

بند ٥٢ — إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر مخل بانتظام حال مجلس الشورى — لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك ، بالاسم من طرف الرئيس ، فإن أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه ، فى ضمن المحضر الذى يتحرر ، بما يقع فى مجلس الشورى

بذلك اليوم ، وفى صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، المخل بانتظام مجلس الشورى — يلزم المجلس المشار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذاكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، بمدة لا تقتضى أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التى يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها

بند ٥٣ — فى مدة افتتاح مجلس الشورى ، وفى الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الوجوه ، إلا إن كان (لا سمح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل فظيماً ، لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ، ويتعين بدله حسبما فى بند ١٣ ، من اللائحة الأساسية

بند ٥٤ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى ، أن يطبع وينشر المقالة التى قالها بمجلس الشورى ، والمذاكرات التى حصلت بها ، من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك ، وإن طبع ونشر بغير ترخيص — يترتب عليه الجزاء اللازم ، بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضاه

بند ٥٥ — فى مدة العضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، مايمنع لياقة وجوده ، عضواً بمجلس شورى النواب ، فيما هو واضح فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ ، من اللائحة الأساسية يسقط حقه من العضوية ، ويتعين بدله ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٦ — فى مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقبل الاستعفى من أحد من الأعضاء . وفى أوقات تعطيله إذا أراد أحداً منهم أن يستعفى — لزم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، ويوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل وحينئذ يجرى المكاتبة لجهته ، لأجل تسمية خلافه ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضبط اللازم ، فى أثناء الجلسات المنعقدة ، وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لإقامة مجلس الشورى

بند ٧٨ — إذا تراء لريس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس المشار عنه فى يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذى يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية — لا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط ، ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية بذلك فى الحال

بند ٥٩ — يرسل الخفر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة

بند ٦٠ — لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون ، والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بمأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراءه لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية ، بتجويز دخول من يتصريح له بذلك ، بموجب التذاكر التى تعطى لهم حينذاك ، من طرف ريس مجلس الشورى

بند ٦١ — حيث ذكر فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، فى اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ، ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، فى الانتخاب السابع ، تقضى أن الذى يحصل انتخابهم للعضوية نكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة فى حقهم ، وفى الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة ، علاوة على الأوصاف المنصوصة فى شأنهم أيضاً

مراجع البحث

نذكر هنا أهم المراجع التى اعتمدنا عليها فى بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد و إسماعيل

— الخطط التوفيقية . للعلامة على باشا مبارك . فى عشرين جزءا . وقد تكلمنا عنها (ج ١ ص ٢٣٩)

— « الوقائع المصرية »

— مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Societé Royale de Geographie

— مجلة المجمع العلمى المصرى Bulletin de l'Institut Egyptien

— مجلة مصر (97—1894) Revue d' Egypte للمسيو جلياردو بك Gaillardot

— مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد بينا فى هوامش الكتاب الأعداد التى رجعنا إليها

— التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية — للواء المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

— النتيجة المستحسنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكى ومحمد افندى نجيب طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م)

— مجموعة القوانين والقرارات

— مجموعة الأوامر والقيودات بالدفترخانة المصرية (دار المحفوظات)

— قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاد فى ستة أجزاء

— كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لنوراد نجيان افندى تم طبعه سنة ١٩٠٣ فى أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

— الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠

Actes diplomatiques et firmans imperiaux relatifs à l'Egypte

— مجموعة المعاهدات . لدى مارتنس فى ٣٥ جزءاً

De Martens — Recueil général des Trtaités

— مجموعة معاهدات الباب العالى . للبارون دى تستا تم طبعه سنة ١٩٠١ فى عشرة أجزاء Recuil des traités de la Porte Ottomane — par De Testa

— تاريخ الدولة العلية العثمانية . لمحمد بك فريد

— تاريخ المسألة الشرقية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨

— مذكرات عرابى باشا (كشف الستار عن سر الأسرار)

— حقائق الأخبار عن دول البحار . لاسماعيل باشا سرهنك طبع سنة ١٣١٢ هـ فى جزأين

— الكافى . لميخائيل بك شاروبيم طبع سنة ١٨٩٨ فى أربعة أجزاء

— البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر . لمحمود باشا فهمى طبع سنة ١٣١٢ هـ

— كشف الستار عن أسرار مصر — لمدام أولمب ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mystères de l'Egypte devoilés — M^me^. Olympe Audauard

— مصر الخديو — لادوين دى ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Khedive's Egypt — Edwin de Leon

— تاريخ أوروبا السياسى من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . للمسيو دبيدور

Histoire diplomatique de l'Europe — Debidour

— دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بعهد عباس وسعيد

المراجع السابقة ثم :

— مصر الحديثة — للمسيو مريو (طبعة سنة ١٨٦٤)

Egypte Contemporaine — Merruau

— (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا (مجلة العالمين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

— الفلاح (ذكريات عن مصر) — لادمون أبو . طبع سنة ١٨٦٩

Le Fellah, par Edmond About

— سليمان باشا — للمسيو فانترينييه Soliman Pacha, par Vingtrinier (فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠) طبع سنة ١٨٨٦

— مصر سنة ١٨٥٨ للمسيو دلاتر Delatre وهى مقالة منشورة بمجلة الشرق والجزائر والمستعمرات السنة الثامنة والتاسعة L'Égypte en 1858, Revue d'Orient, d'Algerie et des Colonies — VIII (1858) et IX (1859)

— مصر وسوريا Egypte et Syrie — للمسيو ديكان Du Camp المجلة المذكورة بالسنة الثامنة

— رسائل عن مصر — لبارتلمى سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧

Lettres sur l'Egypte, par Barthelemy Saint Hilaire

— رحلة سعيد باشا فى السودان للدكتور أباته باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohammed Said Pacha dans ses provinces du Soudan — Abbate

مراجع خاصة بعصر اسماعيل

المراجع السابقة ثم :

— مصر كما هى Egypt as it is للمستر ماك كون طبع سنة ١٨٧٧

— (وله) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismaïl طبع سنة ١٨٨٩

— مصر وأوروبا L'Égypte et l'Europe

للقاضى المختلط فان بملن Van Bemmelen طبع فى جزأين سنة ١٨٨٢

— رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار

Lettres sur l'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar

— المسألة المصرية La Question D'Egypte للمسيو دى فريسينيه De Freycinet طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولى لمصر والسودان

Situation internationale de l'Egypte et du Soudan

للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— المسألة المصرية والقانون الدولى

La Question égyptienne et le droit international

لدى مارتنس De Martens طبع سنة ١٨٨٢

— أوربا ومصر . للمسيو نوتوفيتش Notovitch طبع سنة ١٨٩٨
— الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية)
— الكتاب الأزرق الإنجليزى Blue Book
— خديويون وباشاوات Khedives and Pachas
للمستر موبرلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤
— مصر مرحلة فرحلة L'Egypte à petites Journées للمسيو رونيه Rhoné
طبع سنة ١٨٧٧
— مصر الأخيرة La dernière Egypte للمسيو لبيك Lepic طبع سنة ١٨٨٤
— مصر وتقدمها فى عهد اسماعيل

L'Egypte et ses Progrès sous Ismaïl Pacha

للمسيو رونشتى Roncheti طبع سنة ١٨٦٧
— مصر واسماعيل باشا لساكرى واوتربون Sacré et Outrebon . طبع سنة ١٨٦٥
— التآليف عن مصر والسودان . للأمير ابراهيم حلمى

The litterature of Egypt and the Sudan

فى جزأين . وفيه بيان للمؤلفات التى ظهرت عن مصر منذ العصور القديمة إلى سنة ١٨٨٥ وله ملحق لغاية سنة ١٨٨٧
— سياحة السلطان عبد العزيز فى مصر

Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire

للمسيو جاردى Gardey طبع سنة ١٨٦٥
— معلومات جغرافية Notices geographiques للعلامة قدرى باشا (عن مصر وبلدانها وتاريخها) طبع سنة ١٨٦٩
— انجلترا فى مصر England in Egypt للورد ألفرد ملنر طبع سنة ١٨٩٣
— مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر طبع فى جزأين سنة ١٩٠٨
— مصر Egypt للبارون مالورتى Malortie طبع سنة ١٨٨٣
— الحياة الاجتماعية فى مصر Social life in Egypt
لستانلى لين بول S. Lane Poole طبع سنة ١٨٨٤

— أفكار عن نظام الوراثة المباشرة فى عرش مصر

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte

للمسيو جوبتى Gobetti طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومؤتمر برلين L'Egypte et Congrès

للمسيو برنسويك Brunswick طبع سنة ١٨٧٨

— مصر طبقاً لمعاهدات ١٨٤٠ — ١٨٤١

L'Egypte d'aprés les traités de 1840 - 41

للمسيو برديانو Bordeano طبع سنة ١٨٦٩

— مصر وتركيا للمسيو جى لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على الرسالة السابقة)

— مصر وتركيا للمسيو تريفيزانى Trevisani طبع سنة ١٨٦٩

— الخديو والسلطان . للمسيو جيومون Guillaumont طبع سنة ١٨٧٠

— الخلاف بين مصر وتركيا Le differend; Turco-Egyptien

للمسيو لورى Laury طبع سنة ١٨٦٩

— خديو مصر . للمسيو جيومو Guillaumot طبع سنة ١٨٩٦

— كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو ادوارد Edourds

— كلمات عن مصر — الخديو والفلاح

Quelques mos sur l'Egypte Contemporaine

لألفريد ميرارج Mayrargues طبع سنة ١٨٦٩

— مصر فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition unverselle de 1867

للمسيو شارل ادمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

— مصر وتركيا للمسيو فردينان دلبس طبع سنة ١٨٦٩

— البروجريه اجبسيان Le Progrés Egyptien مجلة أسبوعية كانت تصدر بالإسكندرية (سنة ١٨٦٨ — ١٨٧٠) معارضة سياسة إسماعيل

— مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو منتو Montaul طبع سنة ١٨٦٩

— مصر تحت حكم إسماعيل المسيو مريو Merruau (مجلة العالمين عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٦)

— مجلة أركان حرب الجيش المصرى

— الجريدة العسكرية

— مصر المصريين لسليم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء (ناقص منها الجزآن الثانى والثالث)

— تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ — ١٩١٠

تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الإنجليزى Egypt's Ruin ليتودور روذستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠

— تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٧٩) لإلياس بك الأيوبى طبع سنة ١٩٢٣ فى جزأين

— التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . المستر ويلفرد سكاون بلنت Blunt

Secret history of the English occupation of Egypt

طُبع سنة ١٩٠٧ وعرّبته جريدة « البلاغ » للأستاذ عبد القادر حمزة

— صور مصرية Croquis egyptiens لشونسكى Chonsky طبع سنة ١٨٨٧

— خواطر فى السياحة Impressions de voyage

لمدام لى شيلد Mme. Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢

— (ولها) شتاء فى القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣

— نظرة فى حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيو رونيه Rhoné

Coup d'œil sur l'etat present du Caire ancien et moderne

— أسماء كبار موظفى الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ (١٨٦١ — ١٨٨٥م) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب الملكية رقم ١٥٥٤ تاريخ

— إحصاء مصر Statistique de l'Egypte لدى رينى بك De Regny مدير إدارة الإحصاء (السنة الأولى) ١٨٧٠ — (السنة الثانية) ١٨٧١ — (السنة الثالثة) ١٨٧٢

— إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistique de l'Egypte ، أصدرته وزارة الداخلية بالفرنسية وقد أشرنا إليه فى الهامش أحيانا باسم رينى بك لأنه وضع مقدمته وتولى

ترتيبه على نسق الكتاب السابق ، وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب الدرى فى الاستقراء المصرى) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣م .)

— دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسيو فرنسوا لفرناى Fr. Levernay طبع سنة ١٧٧٠

— إحصاء عام لمصر من سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٧

Essai de statistique general de Egypte لأميتشى بك Amici طبع سنة ١٨٧٩ فى جزأين

— مصر القديمة والحديثة وتعدادها الأخير

L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement

لامتيشى بك Amici طبع سنة ١٨٨٤

— الإحصاء السنوى العام الذى تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠

تجربة حكومة أوروبية فى مصر

Un essai de Gouvernement europeen en Egypte

للمسيو جابرييل شارم Gabriel Charmes . رسالة مأخوذة عن مجلة العالمين (١٥ أغسطس وأول سبتمبر و١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

— (وله) خمسة اشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠

— تاريخ الصحافة . للفيكونت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٣ فى جزأين

— اسماعيل باشا خديو مصر . للمسيو رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٦

— حياة البلاط فى مصر Court life in Egypt للمستر بتلر Butler طبع سنة ١٨٨٧

— شريف باشا . للمسيو سانتيردى بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧

— نوبار باشا . للمسيو هولنسكى Holynski طبع سنة ١٨٨٥

— نوبار باشا . للمسيو برتران

— انجلترا ومصر . للمستر ديسى Dicey طبع سنة ١٨٨١

— جغرافية مصر . لأمين باشا فكرى طبع سنة ١٢٩٦ هـ

— تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

— شئون سياسية عن مصر Choses poltiques d'Egypte لبوريللى بك Borelli bey طبع سنة ١٨٩٥

— كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب . لأحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ — ١٢٩٨ فى سبعة أجزاء

— انجلترا فى مصر L' Angleterre en Egypte لمدام جوليت آدم Julliette Adam تعريب على بك فهمى كامل

— مصر L' Egypte للكاتب الألمانى جورج ابرز G. Ebers وله (ترجمة فرنسية للمسيو ماسبرو) فى جزأين طبع سنة ١٨٨٠

— باريسى فى القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو بريير Perrieres طبع سنة ١٨٧٣

— مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو مونتان Montant (اطلس به رسوم وصور)

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣
La Conference de Constantinople et la. Question égyptienne en 1882

مراجع خاصة بقناة السويس

— مراسلات ويوميات ووثائق عن تاريخ قناة السويس للمسيو فردينان دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٨١ فى خمسة أجزاء
Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez

— (وله) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez طبع سنة ١٨٩٠

— (وله) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة ١٨٨٧ فى جزأين

— قناة السويس . للمسيو فوازان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٧) فى سبعة أجزاء

— قناة السويس . للمسيو ديبلاس Desplaces طبع سنة ١٨٥٩

— حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Chrles Roux

— (وله) . برزخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez

طبع سنة ١٩٠١ فى جزأين

— قناة السويس البحرية Le Canal martime de Suez للمسيو فونتين Fontaine (وقد نقلنا عنه صورة ابتداء العمل فى حفر القناة)

— افتتاح قناة السويس L'Inauguration du Canal de Suez للمسيو نيكول Nicole وفيه رسوم للرسام ربو

— عائلة فرنسية Une famille Française للمسيو بريدييه Bridier وفيه ترجمة فردينان دلسبس طبع سنة ١٩٠٠

— فردينان دلسبس . لبرتران وفرييه Bertrand et Ferrier طبع سنة ١٨٨٧

— قناة السويس وما تكلف مصر

Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suey

للمسيو درفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١

— شراء أسهم قناة السويس أو الغزوة الانجليزية فى مصر

L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez

للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦

— قناه السويس والسياسة المصرية

Le Canal de Seuz et la politique Egyptienne

للأستاذ حسين حسنى طبع سنة ١٩٢٣

مراجع خاصة بالسودان

— مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، و« الوقائع المصرية » و« مجلة مصر » و« مجلة العالمين » الفرنسية

— السودان بين يدى غردون وكتشنر لابراهيم فوزى باشا فى جزأين

— الاسماعيلية Ismailia للسير صمويل بيكر Sir Samuel Baker طبع سنة ١٨٧٥

— (وله) ألبرت نيانزا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues للكولونل شايى لونج بك Chaillé Long bey طبع سنة ١٨٩٢

— (وله) أفريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦

— (وله) الأنبياء الثلاثة غردون والمهدى وعرابى Les trois prophètes طبع سنة ١٨٨٦

— (وله) منابع النيل Les Sources du Nil

— (وله) مصر وأفريقية والافريقيون Egypt, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨

— (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة العالمين الفرنسية عدد أول نوفبر سنة ١٨٩٤)

— اكتشاف منابع النيل

Journal of the discovery of the surces of the Nil

للرحالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية)

— النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف شيلو بك Chelu bey طبع سنة ١٨٩١

— دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Motte (محاضرة بالفرنسية) طبعت سنة ١٨٨٠

— جبر الكسر فى الخلاص من الأسر . لمحمد رفعت بك (تكلمنا عنه ج ١ ص ١٤٧)

— الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book عن سنة ١٨٨٣

— الكولونل غردون فى أفريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa للمستر هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون إلى أخته)

— يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khortoum طبع سنة ١٨٨٥

— مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنرى بنسا Pensa طبع سنة ١٨٩٥

— النار والسيف فى السودان لسلاطين باشا . أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة « البلاغ » عن النسخة الإنجليزية

— السودان وغردون والمهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi للكابتن هومان Heumann طبع سنة ١٨٨٦

— تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لنعوم بك شقير طبع سنة ١٩٠٣ فى ثلاثة أجزاء

— تركة مصر فى الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces équatoriales

للمسيو ديهران Deherain (مجلة العالمين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤)

— نشرات هيئة أركان حرب الجيش المصرى (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونل بردى باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧

— سبع سنوات فى السودان Sept ans au Soudan لجسى باشا Gessi pacha

— فى باطن افريقية (١٨٦٨ — ٧١) Au cœur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

— عشر سنوات فى مديرية خط الاستواء والعودة مع أمين باشا

Dix années dans Afrique Equatoriale لكازاتى Casati طبع سنة ١٨٩١

— السودان المصرى The Egyptian Sudan تأليف واليس بودج Wallis Budge فى جزأين طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان

— مصر المسلمة والحبشة المسيحية

Moslem Egypt and Christian Abyssinia لوليم داى Dye طبع سنة ١٨٨٠

— الحملة المصرية على الحبشة

Expedi ion des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل ومايو سنة ١٨٩٦

— السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية . للأستاذ داود بركات ، طبع سنة ١٩٢٤

— مصر والسودان فى نظر العلم والتاريخ للدكتور أحمد فؤاد طبع سنة ١٩٣٠

— فاشودة وفرنسا وانجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبير دكى Rober de Caix طبع سنة ١٨٩٩

— تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لبانينج Banning طبع سنة ١٨٨٨

— تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

— مسألة أفريقية La Question d'Afrique

للمسيو ريمون رونز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

— تاريخ مصر المالى من عهد سعيد باشا (سنة ١٩٥٤ — ١٨٧٦)

Histoire financière de l'Egypte لمؤلف مجهول J. C. قيل انه بابونو Paponot ، وقيل انه ج . كلودى J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨ .

— تقرير لجنة كيف Cave المنشور ذيلا لكتاب « مصر كما هى » لماك كون

— التقرير الابتدائى للجنة التحقيق العليا الأوروبية

Commission superieure d'enquete—Rapport preliminaire

طبع سنة ١٨٧٨

— التقرير النهائى للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financière

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضاً فى الكتاب الأصفر الفرنسى

— الملكية العقارية فى مصر La propriété foncière en Egypte

ليعقوب ارتين باشا . طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية

— حقيقة المالية المصرية La verité sur les financse egyptiennes

للمستر جوشن Goschen طبع سنة ١٨٧٨

— مصر ومستقبلها الزراعى والمالى

L'Egypte, son avenir agricole et financier للمسيو بابونو Poponot

— الأطيان والضرائب فى القطر المصرى لجرجس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤

— القوانين العقارية فى الديار المصرية لجامعه السير إلدون جورست

— تحفة الخديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل . أو أعظم ترعة للرى فى الدنيا (ترعة الإبراهيمية) لمحمد بك اسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٠

— الرى فى مصر L'irrigation en Egypte للمسيو باروا Barrois طبع سنة ١٩١١

— مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة فى مصر

Memoires sur les principaux travaux d'utilité publique en Egypte

للينان باشا دى بلفون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢

— مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographie لبونولا بك Bonola bey

وفيه بيان أعمال العمران التى تمت فى مصر على عهـد الأسرة المحمدية العلوية طبع سنة ١٨٩٠

— زراعة القطن فى مصر والغزالون فى انجلترا . للمسيو جون نينيه J. Nine (مجلة العالمين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥)

— حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصرى

La situation economique et financière de l'Egypte.

Le Soudan Egyptien

للمسيو ارمنجون Arminjon طبع سنة ١٩١١

— إنتاج القطن فى مصر La production du coton en Egypte

للمسيو فرنسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

— مذكرات المستشار المالى

— تقارير اللورد كرومر

— مصر اليوم L'Egypte d'aujaurd'hui لـكريساتى Cressati طبع سنة ١٩١٢

عن التعليم والنهضة العلمية والأدبية

— التعليم فى مصر . لأمين سامى باشا طبع سنة ١٩١٧

— مجلة « روضة المدارس »

— كتاب الوسيلة الأدبية . للشيخ حسين المرصـفى طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) فى جزأين

— سر الليال فى القلب والإبدال . لأحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول منـه سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م)

— التعليم العام فى مصر L'instruction publique en Egypte

للمسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢

— التعليم العام فى مصر (بالفرنسية) . ليعقوب أرتين باشا طبع سنة ١٨٩٠
— ترجمة حياة على باشا مبارك . للدكتور محمد درى باشا
— ترجمة حياة محمود باشا الفلكى . لمحمد مختار باشا وإسماعيل باشا الفلكى
— ترجمة حياة اسماعيل باشا الفلكى . لأحمد زكى باشا

عن الحركة الوطنية والحياة النيابة

— مضابط مجلس شورى النواب
— « الوقائع المصرية »
— صحف « الوطن » و « مصر » و « التجارة » و « الأهرام » و « الفار دالكسندرى » . و « الريفورم » و « المونيتور اجبسيان » التى كانت تصدر فى ذلك العهد
— صحيفة « الجوائب » التى كانت تصدر بالأستانة . لأحمد فارس الشدياق
— تجربة حكومة أوروبية فى مصر للمسيو جابرييل شارم — مصر الحديثة للورد كرومر (تقدم ذكرهما)
— الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الأفغانى
— حاضر العالم الإسلامى . للكاتب الأمريكى ستودارد . تعريب الأستاذ عجاج نويهض وفيه فصول وتعليقات مستفيضة للأمير شكيب أرسلان

عن القضاء

— إدارة نظام القضاء فى مصر
Comment on administre la Justice en Egypte
للوكوفتش Lucovich طبع سنة ١٨٦٦
— مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن (تقدم ذكره)
— المحاكم المختلطة فى مصر للمسيو هيروروس Herreros طبع سنة ١٩١٤
— نظام الامتيازات فى السلطنة العثمانية
Le regime des Capitulations dans l'Empire Ottoman
للمسيو ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ فى جزأين
— الامتيازات الأجنبية . لعمر بك لطفى طبع سنة ١٣٢٢ هـ .

— كتاب المحاماة . لأحمد فتحى زغلول باشا طبع سنة ١٩٠٠

— تطور المركز القضائى للاجانب فى مصر

De l'evolutiou de la condition Juridique en Eygpte

للمسيو لامبا Laemba طبع سنة ١٨٩٦

— الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة

Le Livre 'dOr du cinquantenaire des Jurdictions mixtes d,Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، طبع سنة ١٩٢٦

فهرست الجزء الثانى

الفصل الثانى عشر

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم فى عهد اسماعيل

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

الفصل السابع عشر

فهرست الخرائط والصور

فهرست هجائى للكتاب

الرقم الأول يشير إلى الجزء والذى يليه إلى الصحيفة ، وبينهما هذه العلامة — وحرف (ن) يشير إلى أن صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١)

(ا)

---

(١) قد عاونى الأستاذ الأديب الشيخ محمود أبو رية الموظف بمجلس مديرية الدقهلية فى وضع فهرست الطبعة الأولى ، والأستاذ الأديب محمد ابراهيم جمعة المدرس بمدرسة حلوان الثانوية فى فهرست الطبعة الثانيه ، فلهما منى جزيل الشكر والثناء

(ب)

(ت)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

تصحيح خطأ

فى الجزء الأول

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٩٤	١٧	القل الكبير	القصاصين
٢٦٠	٣	١٨٤٣	١٨٤٥

للمؤلف

حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ ، يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية ، وحقوق الإنسان ، فى قالب محاضرات ومحاورات لتعليم الشعب حقوقه وواجباته

نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوربا

كتاب الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية

تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم فى مصر

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على أريكة مصر بإرادة الشعب

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على الكبير

عصر إسماعيل

(فى جزءين)

الثورة العرابية

والاحتلال الإنجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

(فى جزءين)

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

